وجدت في خط بعض الفضلاء ان اسم الشارح محمد بن الحسن الرضي الاسترابادي ...
ذكر في خطبته هذا الكتاب وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده ...
رضوان الله عليهم اجمعين وقوله ايضا فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله
على منشئه وهو بالغين المعجمة نسبة الى الغري بناءان مشهوران بالكوفة يقال انهما ...
مدفون به قال في القاموس الغري كغني البناء الجيد ومنه الغريان بناءان مشهوران بالكوفة انتهى
ولا يخفى ان هذا الكلام من شعار الشيعة والاسترابادي نسبة الى استراباد ...
وسكون السين المهملة وكسر التاء الفوقية وفتح الراء والباء الموحدة ...
[illegible]
والله اعلم انتهى عبارته — حرره محمد بن احمد الموقت ...
عفي عنهما — نقلته من خط
من نقله من خطه

T. C.
MİLLİ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAGIP PAŞA KÜTÜPHANESİ
MÜDÜRLÜĞÜ
SAYI: 1182

RAĞIP P.
Ka. N.
1345

حسب الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو براغب
وقفي عبده ١١٧٥

١٤٥٩
٢٢
١٢٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحيط بعده وتعالت كبرياؤه عن ان تشمل بحده تاهت في موامي معرفته سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوي الافكار فمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولي الابصار فعلى خلاف ما تحاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الي بعض من اعتنى بصلاح حالي واسعفه بما يسعه مقدرتي من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب رحمه الله في النحو عند قراءتها علي فانتدبت لجمع عوز ما يحتاج اليه الغائص في هذا اللج وان لم يكن لمثل هذا اللج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة اسعافا لسؤله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع الى ورعي الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لاتفاقه فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعا لذي التاء كما يجيء تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء الا ان الكلم في الاستعمال لا يطلق الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو التمر والضرب وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهذا بعيد وقد يطلق الكلمة على القصيدة والجمل مجازا كقولهم كلمة شاعر وقوله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام بمعنى التكلم لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فمثل قولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج

من الفم

من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقولهم ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فيقال كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطي وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه بين قوم فلا يقال اذا استعمل اللفظ بعد وضعه لمعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها ومحرفات العوام عن هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يقسم الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم وحينئذ اللفظ ما يتلفظ به اي يجاوزه ... للمقول قوله معنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال تخرج اذن عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد ايضا الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات وقد يكون الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذا لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلمهم ونحوه من الهذايانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع لمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فبينهما تنافر لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليست للجنس ولا العهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا قلت ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظ كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين

امثواى كل الاثان والالم بحر الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا
الاستغراق مفيد للكثرة فينافي الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذا كان احتمال عقلي كما في
قوله تعالى لئن اكله الذئب اذ لم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومنه قولك ادخل السوق واشتر اللحم
والخبز فهذا النوع من الجنس لا ينافي الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اى ماهية الجنس
من حيث هي هي لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ في التانيث
فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز
نحو هذه الدار مكان طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا ان اصله مصدر
ويعتبر الاصل في مثل نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان
يقول ليخرج الكلمتان اذ سما لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يحرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقولوا ومثل
ارجلي ويرتقع لفظ واحد وكذا كل ما يلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين كلمتان بخلاف الثانيين فان قيل
هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الى المستعمل بعد وضع المفردات
لا الى الواضع فالجواب انا لا نم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وهي تلك
التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف
به المفردات القياسية وذلك كما بين مثلا ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل وباب افعل على وزن
مفعل وكذا اسم المفعول والامر والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك ونحتاج في معرفتها الى علم التصريف واما ان يعرف
به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من
كيفية تركيب اجزاء الكلام ونحتاج في معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى
غيره من علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة على معنيين
وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ
كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج
ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة وكذا الحركات الاعرابية
ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل في المضارع وغير الاسم المنسوب اليه في نحو نمري وعلوي ونحو
ونحو ذلك فتغيرت بالحرف بنية المنسوب اليه والمضارع وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة لاجل التاء

في نحو ضربت فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركات اللام وسكونها في البنية كما يجيء في اول التصريف ان شاء الله تعالى
واما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث
في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معينا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه
وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى
التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى
ههنا ان الوزن الطارى كلمة صارت بالتركيب جزء كلمة كما ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى في الحركات
الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا ان نغير تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزؤه على جزء معناه
واحد الجزئين متعقب للآخر وفي هذه الكلم الجزآن مسموعان معا قوله وهي اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم
على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال
التي تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين لكنه
يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان تكون
الكلم هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو ذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه
كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه كما يقول السكنجبين خل وعسل وما ذكر قسمة الشيء الى جزئياته نحو
قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان
حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب
حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاء زيد وعمرو او في كونهما حكمين على شيء نحو زيد
قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال
الكلمة اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو المذكور في علم آخر وكذا كان ينبغي ان يذكر المصنف لان
مقصوده الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم
فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين
عليها فهو مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم
اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار

عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض قلت هذا ايضا مغالطة
لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد فاذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع
هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم
لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت
عنهما بان الاول حرف والثاني فعل وما هذا الا تناقض قلت لم نرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل
ماض اسمين بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له ولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل في
نحو ضرب زيد ومثل هذا اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك
لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولهم
الفعل لا يسند اليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول
مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا
في جميع ذلك مبتدآن احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور بلفظك والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني
بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوع عين **قوله** لانها اما ان تدل على معنى
اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اي دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يقرأ او يقيم واللام في
قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله الاسم وفعل وحرف اي المعنى الكلي محصور في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا
اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني اي الكلمة الدالة على معنى لا في
والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل يعني
الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة فتنحصر القسمة دائرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة
اي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمجموع من الجنس والفصل هو الحد **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتى ذلك الا في اسمين او
فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد
والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة
المركب على كل جزء من اجزائه ولا بد في تضمن جزئي الكلام بكونهما ملفوظين سواء كانا ملفوظين كزيد قائم وقام زيد او

مقدرين

مقدرين كنعم في جواب من قال أزيد قائم او اقام زيد او احدهما مقدرا دون الآخر وسواء الفعل كما في ان زيد قام
او الفاعل كما في زيد قام او المبتدأ او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يجز والحال او في الاصل كلمة
او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الجنس الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة
الاضافية وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قائم وقولنا في الاصل ليشمل الاسناد
الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو هل انت قائم وليتك او لعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ما خوذ
من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام
وحرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك في الم يسم فاعله منه لتضرب وفي الغائب ليضرب وفي المتكلم لاضرب
ولتضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان
على المص ان يقول بكلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه مزيد بحث ان شاء
وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم بما عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضرب زيد
عمرا امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات
كما يجيء في باب المصدر فكان على المص ان يقول بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل
وبمعناه كلام واسماء الافعال وليخرج بقول المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال او في الاصل
وفي الصفة والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة القسمية لانها للتوكيد جواب
القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق
بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر
ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال الاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة
التي في الكلام الخبري والطلبي والانشائي كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف و
المضاف اليه والتابع مع متبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات
الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام
هو الحكم اي الاسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح لان يكون مسندا

ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم
والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف والحرفان فالاسمان
يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه
والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعل الاسم مسندا فلا مسند اليه فلو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد
يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما
ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى اي لا يتيسر الاسناد الا في الاسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالائتلاف
للاستعانة اي تركب من كلمتين بسبب هذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لم يقتصر على ما تقدم من قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد
من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان مقصوده الدليل على الحصر قوله
ما دل اي كلمة دلت والا اورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة وانما اورد لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا
على ما ذكر قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلي والاسم
جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما لان المراد بها الكلمة كان الضمير
في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المصنف الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى
وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في
وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في
مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال الا في نفسها ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه
صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها
صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل
زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه
في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمونا وكذا اللفظ فيكون
متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان
لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فرجل في قولك
الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام

اذ ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجد فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غير
مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما في همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضميرين اللازم اضمارهما وقد يكون
الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون
معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على العين ايضا كالهمزة والنون في اضرب ونضرب وتاء تضرب
في خطاب المذكر فانها تقيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء ومعنى من ومعنى لفظ الابتداء
سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون
لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء
ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في غيره وانما يخبر
عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على
ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما
وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما قائم
بالآخر اذ الطول قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليعين ذلك الصاحب
الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول وانما قالوا النعت دال على معنى في متبوعه لكون المتبوع معينا
لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له وكونه اياه بلى المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم
احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع فلم يوضع المصدر ليفيده في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا يذكر
الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به
لا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الاخبار عنه ووقع ضرب
في فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ويتبين
قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة اي على معنى واقع في احد الازمنة
الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف
مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلثة معينا
في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان
دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان

الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول
عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عند جمهور الائمة الا بشرط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عليهما الحال
لا مدلولهما وضعا وكذلك يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل
فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا
ايضا باشتراكه في الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع
لاحد الازمنة الثلثة معينا وكثرة الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدها معينا وكذا يدخل
الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما في عسى
او غير لازم كما في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذي مضى والفعل
الاتي والفعل الحالي لان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في
المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث
الوزن حتى لا يلزم مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا نحو الصبوح والغبوق والسرى ولا الاسم الموضوع الدال
على احد الازمنة كالغبور مثلا ان قلت انه بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل او الحال والحق ان مثل هذا كان
دلالته على احد الازمنة بالحروف لا بالوزن ومن ثمه بقي هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى
المضي او البقاء في المكان كان او في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين والعالم يفسر قوله الازمنة الثلثة تشبيها
في الماضي والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاستعمال لا يحسن في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فبادر كرنا من
تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود وبها ان قيل ان ضمير الغائب والاسماء الموصولة
وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة من حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب ان الضمير
المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ اخر لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم وحدناه في ذلك
اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها للكشف
ذلك الابهام ورفعه منها لا لاثبات ذلك الابهام في الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع
انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما
الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه الذي في مجرورها واما وجه القول بهذا في رب وكم و
الكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذاك لما كان الفرق بين الكافين وبين رب

كم بما فرقنا به حكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين اضطر
الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى
معنى في غيره نحو قولك ايهم ضربت وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعين مضروب المخاطب
مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واي في الموضعين دال على ذوات ايضا وهي ليست معنى فيها بعد حد
الاسم وتجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الشرط والاستفهام اعني الهمزة وان حذفت وجوبا قبل مثل هذا
الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل اايهم ضربت وان ايهم تضرب ثم تضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان
عارضان فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي امن تضرب ومن تضرب
اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية
هذا ولو قلت الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها وبالكاف ورب وكم قوله ومن
خواصه الفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان تضيف
لفظ كل الى الحد فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن كل ما دل على
معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان
هذين نقيضيهما فتقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان تقول في الخاصة كل ما لم
يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي او الايجاب بحاله و
بين عبارة المنطقيين فيطرد قضية الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه
غير مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كلية نحو
كل ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في
نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصولات وبخلاف سائر اللامات كلام
الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها
في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى
وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل
لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان
يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوا

المضارع

ما لا يكون معمول الفعل وهو الجر واعطي ما يكون معموله وهو الرفع والنصب وانما التنوين فاخص من جملة ما اختص
بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير نحو صه ومه وويه وسيبويه وقيل يختص بالصوت واسم الفعل
واما التنوين في نحو زيد واحمد وابرهيم فلم يختص بالتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف وانا لا ارى منعا من ان
تنوين واحد للتمكن والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل
للتنكير ايضا فاذا سميت به الاسم تمحضت للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير بالاسماء لما ذكرنا في لام التعريف وثانيها للتمكن
ومعناه كون الاسم معربا فلا يكون الا في الاسم وانما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانما حذفت علامة التمكن من غير
المنصرف مع كونه معربا لمشابهته الفعل الذي اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه حينئذ ومررت بكل قائما وحتى
ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها مقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم
ولا معنى له الا في الاسم وانما قلنا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير
لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا ان يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في
جمع المذكر لان هذا معنى مناسب الا ترى انه جعل نصب هذا الجمع تابعا للجر كما في جمع المذكر فالنون في جمع قائم مقام التنوين
الذي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شي من معاني التنوين المذكورة
فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شي من تلك المعاني لكنهم جعلوها عوض النون
بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون اقوى جلدا بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف
قال جار الله وانما لم يسقط في عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والباقية
علامة لجمع المؤنث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة
لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله
ولا ارض ابقل ابقالها فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط في النصب وهو خلاف ما عليه
الجمع السالم لان الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف الضروري لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد
والزجاج هنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر وروي بيت امرئ القيس تنورتها من اذرعات واهلها بيثرب
ادنى دارها نظر عال بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين فيروي من اذرعات كما لا
ينصرف فيما حذف القولين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية وقال بعضهم التنوين فيه عوض عن

منع الفتحة واما التنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق
وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبتها اياها اذا قصد
الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد فهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال اقلي اللوم عاذل والعتابا
وقولي ان اصبت لقد اصابن ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو لعلن في القافية وقد يلحق عند
بعضهم الروي المقيد ويختص باسم الغالي لانه الغلو تجاوز الحد وحسن التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق
دلالة على ترك الترنم فاذا دخلت القافية المقيدة فقد جاوزت حدها ويخرج بها الشعر ايضا عن الوزن فهي غالية
بهذا الوجه ايضا وهو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فيفتح ما قبل التنوين تشبيها له بالخفيفة او يكسر لما سيذكر
كما في حينئذ على ما يجيء في آخر الكتاب وانما الحقت بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشيء مسندا اليه
بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة
والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولمثل العلة اختص التثنية والجمع والتانيث
والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة فيها الى الاسم
وكذا التصغير في نحو قوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر راجع الى الفعل بل الى المفعول
منه اي حسن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه
نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب فليس
الاول لجمع والثاني لتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ
غيره في المعنى وارجعون واضربا بمعنى التكرير ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتاكيد
والتقرير والغالب فيما يفيد التاكيد ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجراء مجرى
المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا ضم شي الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا
فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ كالمثنى وليس به وانما اختص
الاضافة اعني كون الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصيص
والتعرف من خصائص الاسم كما مر في لام التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام
وان لم يخصص المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة الحقيقية فلا يكون المضاف في مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المص
من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال و

على بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر للدلول على الفعل

اي يوم جيء للدليل والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك

يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المذكور ومجي مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه في الكلام

نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها

في الحقيقة فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله وهو معرب ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه

مبني الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه في قسم الاسماء فلا يذكر فيه الا ما فيها فكانه قال الاسم المعرب

هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسم ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين او الاجزاء

بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الأخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب مع ضرب وضرب مركب مع زيد فهما

مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول مثلا لاحد الخفين هو زوج الآخر ويقال

والمجموع زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه

او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحو وهذا دأب المص يورد

في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود واذكر ما هو

اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان

نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في الظاهر هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب مع غيره غير مشابه

مبني الاصل معربا بل الاسم المركب مع عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب مع المضاف اليه ولا يستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف

اليه يستحقه بالتركيب الاضافي لان المضاف عامل على قول او الحرف المقدر على الآخر كما يجيء وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق

احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور نحو حم ويس قوله مبني الاصل هذا

ايضا من ذاك لانه اصطلاح مجدد منه مرادا به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسره في الشرح وان اخذنا لفظ المبني

الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذا اصل جميع الافعال

البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بل ان اختار مذهب

الكوفيين في كون المضارع اصيلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه لم يرد عليه ما ذكرنا ولا

على تفسيره المبني الاصل بالحرف والماضي والامر المصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا

يشبه الماضي لتقديره مع ان اي ان ضرب واللام يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهته لمطلق الفعل

على

على لا مشابهته للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال او الاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه

لمبني الاصل احترازا من قسمي المبني وذلك لان الاسم اما ان يبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم

الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء

حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد عمرو بكر والاصوات كنخ وهدع والعلة الموجبة للاعراب انما تحدث

في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب

فخرج بهذا الاسماء المجردة عن السبب وتجيء في التعريف في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة

تعديدا ان شاء الله تع واما ان يبني مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او الفعل

على ما يجيء في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما يأتي فهو

الذي لم يشبه مبني الاصل بخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ايضا لانه اخص من الفصل بوجه قوله وحكمه

ان يختلف آخره لاختلاف العامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المص بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه

لجعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المص وهو الحق اذ يلزم منه الدور لان

المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة

المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على

حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المبتدئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته

من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لامن معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به كالقرآن

وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب

والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء

لجاء قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرف الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور

او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مشابهته

للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع

اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدر

بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا

اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به مبتدأ تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح

ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان لعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما تحوّل المعني
اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب وقوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضميرما ونعني بما الحركات والحروف ويدخل
في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه شيء يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بآلة الاعراب فهما في الظ
كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة
المؤثرة وان كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة
الموجبة بان يقال باء الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجد ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة و
ياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الآخر انتقل لاجل ياء الاضافة من غير انتقال
الشيء آخر وانتقل لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم وصيرورتهما في الآخر
وكذا في الف المثنى ويائه وواو الجمع ويائه وذلك لان قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا
هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل على المضاف الى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد لحاق
الاحرف المذكورة بها لا كما اجرت مثلا في قولك جاءني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم ثنيته وكذا البواقي فقبل
لحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا يقال ان الحد غير
جامع لان التغيير في نحو مسلمون ومسلمان ليس في الآخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين كما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان قال المصنف انما اخترت هذا الحد
هو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر
لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف
آخره ولا يختلف آخر الشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا في
امر واحد لكان شيئا من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف
فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان يقولوا هذا
بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى او حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد
والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من
الحركات فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة
فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى

الكسرة

الكسرة فهذه ثلث اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اي المنتقل اليها وان كان
داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا
اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف
من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه الواو المحذوفة في رفعا ورددتها
وقلبتها ياء في الجر والفا في النصب وثانيهما جعل العين او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله
مع القلب اعرابا كما جعلت الواو والالف المزيدتين علامتين للجمع والتثنية في نحو مسلمون ومسلمان علامة الرفع ايضا
جعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا في ذو ومال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا شيئين
بعدما كانا شيئا واحدا والكسرتان في نحو المسلمات وبالمسلمات ينبغي ان يقدر احديهما غير الاخرى كالضمتين في فلك مفردا و
مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد وياءان للمسلمين وللمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وكذا الف المثنى وواو
المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا تجوز حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب
وهو هو ايضا ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة او حرف حرفا كما فهم المصنف ايضا ثلث اختلافات بحسب
المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة
ضمة حصلت ستة اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف
لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيدا اسما لشخص ثم ركب مع عامله اول تركيب له فقيل جاءني
زيد فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى الحركة
ففيه اذن اختلاف ثم نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة الى حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة
لقوله ما اختلف آخره به فانه لم يتحول حركة الى حركة لم يكن ما اختلف آخره به فان قال اردت ما يكون الاختلاف به اذا
كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به لا ما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب
في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون في كلمة معنيان او اكثر غير طاري احدهما
على الآخر كمعاني الكلم المشتركة نحو القرء في الحيض والطهر وضرب في الماضي المعروف والبر وكذا جميع الافعال المضارعة عند من
قال باشتراكها ومن للابتداء والتبعيض والتبيين فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الآخر لان
جاعل لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع في المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون
في الكلمة معنيان او اكثر يطرأ احدهما او احدها على الآخر او الاخر فلابد للطاري وان لم يلزم من علامة مميزة له من المطرو

عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطاري غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف
العلامات بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول نحو رجيل ورجال وضرب وقد
يجلب له حرف دال عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو مسلمان
ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد تكون قرينة المعنى الطاري على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال
على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طريان المعنى لازما للكلمة حتى كان الطاري معنى
لا غير ككون الفعل فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب لما يلتبس بغيره وان كان الطاري اللازم احد
الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكيم ان يطلب له اخف علامة تمكن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرآء
ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لان المعنى المحتاج الى العلامة فيهما غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في
هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرا بسبب المعنى كان هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل هذا
المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعلت علامة
ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى و
الجمع بالواو والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم يجلب حروف مد اجنبية لما قصد ذلك بل جعلت في الاسماء لام
الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرف التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للعمد وهي ثلثة الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة
كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والا
التي تلي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها لكون
الفضلات اضعف من العمد واكثر منها ثم اريد ان يميز علامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات
غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة بحرف اخر متضمنا لاحد
المعنيين المذكورين علامة الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو لا افعلن واذا عطف على المجرور
فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله تع وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب وان سقط
الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب المقدر بالكلية ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا
محدث علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا لكونه
كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئي الكلام وكذا العامل

في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على ما هو مذهب الكسائي والفراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف في ناصب
الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسنادهما الى الاخر صارت
فضلة فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس
ببعيد لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل
هو الفعل نظرا الى كونه المقتضي للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل
لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ به حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد
يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص او التعريف في الاسم كما يجيء في باب
الاضافة فيخرج النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب اعني الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا وكذا حرف الجر
الدال عليه وكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او تعريفه مقام الجر
الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد او هو
مختص بالثاني وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو بعض من الثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر
كما يجيء فاصل الجار ان يكون علم الفضلة التي تكون بواسطته ثم تجر في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى على العمدة
اليه فقط احدهما فيما اضيف اليه الاسم والثاني في مجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا
قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل
للعطف وغير مختص باحد القبيلين وكان الا تدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يريدا اعمالهما فبقي ما بعدهما
منصوبا في اللفظ مبتدأ واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم
واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طاري كما مر وانه قد يطرا عليها في بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين بالاخر خلافا
كما في هو لك ما بالله حاجة فيحالك على ما يجيء في قسم الافعال انما عبر ذلك الكوفيون وقالوا اعراب المضارع اصلي لا
الاسم خلافا للبصريين على ما يجيء في بابه فظهر بهذا التقرير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف
وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في حالة الافراد غير مستحقة
للاعراب كما تقدم والاسماء المعددة قلت انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة
فاستعمالها مفردة من لغة لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها
مفردة عارضا لها غير وضعي وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات

كنخ وجه وذج ودة لان الواضع لم يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم يكن في الاصل كلمات كما يجي عربا بها والنانة اسماء حروف التهجي لانها كالحكاية لحروف التهجي التي ليست بكلم ومن ثم كانت اوايلها تلك الحروف المحكية الا انه لا انهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعني الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغي ان تقول لا ولا تقول لام الف اما قوله مركبان في الطرق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع في الصنفين المدعو عنها مركبين لكانا معربين في نظره فلم يجز ان يضعهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شي كيد ودم وقد صاغ كثيرا منها على حرفين كنخ وجه وبا وتا ويا وانما صاغ على اقل من ثلثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مشابها للحرف كما ومن وتاء الضمير وكاف فعلم انه مبني لثبوت علته فحوزنا على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائي والفراء في الزمان تراقع المبتداء والخبر من انه يجب تقدم العامل على المعمول فيلزم تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشي على نفسه لان المتقدم على المتقدم على الشي متقدم على ذلك الشي وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوي ليس موثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة كما مر او جنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتداء والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من آخر فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتداء فلان حق المنسوب اليه ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا واما تقدم الخبر فلانه محط الفايدة وهو المقصود من الجملة لانك انما بدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض فان كان متاخرا في الوجود الا انه متقدم في القصد وهو العلة الغائية وهو الذي يقال له اول الفكر آخر العمل فرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه فتراقع المبتداء والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل واحد منهما في الآخر في نحو قوله تع ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذ هي موثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمدة فالمبتداء والخبر على هذا التقدير اصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفضلة اصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر تراقع المبتداء والخبر لما تقرر في الاذهان من بعد المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشي على مؤثره ضعف عليها فتتبع عليهما كثير مما دخل عليهما مؤثرا فيهما معنى كحال وظن وكاد وان واخواتها ولا التبرئة على ما يجي في ابوابها فصارت العمد في صورة الفضلة منتصبة

وهي اسم ان ولام التبرئة وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما لما يجي في ابوابها واما جاز تقدم كل واحد من جزئي الاسمية على الاخر لعمل كل واحد منهما في الاخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاول تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما في العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان للمبتداء في الخبر ولم يعنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما نذكر في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء حروف التهجي فبناءهما اصلي ولا يحتاج الى تعليل واعرابها كقوله باسم الشيب معلل بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات في الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعض بلا فصل ببعض الواو وكسره الاتيان بعضه بجزء من اليا وفتحه الاتيان ببعض بشي من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كانك حركت المخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابع لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي القاطع للحركة او للحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صلى الله عليه وسلم الثيب يعرب عنها لسانها اي يبين وسمي المبني مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اي علامتها والاولى كان بناء الرفع على كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى القول الملخص الرفع علم الفاعلية في الاصل

علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى حسن الوجه
وغلام زيد فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى جائنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة
الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد
وباحمد وبمسلمين وبمسلمين فكل ماسوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فرعهما كما يجئ وبين الضم
والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون
علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر عند
البصرية فهى لا يقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث اولا كضم قاف قفل ومع التقييد يقع على الحركات
الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضم رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين فى الاخر مطلقا قوله والانواع
رفع ونصب وجر بناء على مذهبه وهو ان الاعراب هو الحركات او الحروف لا الاختلاف وعلى مذهب من قال
الاعراب هو الاختلاف الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة
الاضافة والظاهر فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف
اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى الاخر لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة او فضلة
والدال على الوصف بعد الدال على الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل
لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان
معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كالاعراض القائمة بالفاعل والمفعول والمضاف اليه بسبب توسط العامل
فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامة هذه المعانى هو المتكلم
لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجدة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله
به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا
العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المص ابهاما لان الظاهر فى نحو قام يقوم به يتقوم بهذا المعنى الاخير واذا
ان العامل هو ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة او فضلة
او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن
المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ
اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا

وان ضعف مثله فى نحو خير فى قول روبة وذلك لقوة الدلالة عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه او
متبين به كما ان نصب ان المقدرة فى نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجئ
فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف
ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو
كان مقدرا الكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بواسطة الاول فهو الجار
بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل
فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل
قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف هذا تقسيم للمعربات بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع
ثلثة اشياء والنصب اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد منها فى اى معرب
يكون فبدأ بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها وفيها ثلثة اقسام احدها ما استوفى
الحركات الثلث كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حال الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر وهو شيئان
احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان
عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف
فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفى شئ من المضاف الحركات الثلث وثانيهما الجمع المكسر
لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف وعن المفرد اذ قدم ذكره والتكسير احترازا عن ان
لان اعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد
وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيرة عن
وضع مفرده ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى اخره حرف
لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ وقوله رفعا
مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور
وذو الحال الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام
هما مع هذه الحركة المعينة فى حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتح نصبا وامثاله

وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المص قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمرا علامتها
والثاني من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا وهو شيئان احدهما الجمع وهو جامع لقيد
احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء والثاني ان يكون سالما احترازا عن
المكسر المستوفي للحركات نحو رجال او للضم والفتح نحو مساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجيء في بابه ثم ثنى بموجبات
اعرابها بالحروف وقسمها ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط
افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها لا الى ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء
المثناة او المجموعة بالحروف وكذا اذا صغرت لان المصغر منها تحرك لامه وعينه وجوبا ليتم وزن فعيل وحرف
العلة المجهول اعرابا يجب سكونه لتشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما يجيء ان المقطوع منها
عن الاضافة محرك بالحركات لا سيذكر والمضاف الى ياء المتكلم لا يتبين اعرابه على ما يجيء وتصريحه بهذه الاسماء
الستة يغني عن الاحتراز عن تصغيرها وتثنيتها وجمعها ولهم في اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندي ان اللام
في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام المعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها
اعني فوك وذو مال فهي في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة والمضاف اليه
مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فمذهب سيبويه ان هذه الاسماء
ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء
حركات ما قبل حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقي الواو ساكنة
وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام
في الاضافة وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة
الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فهلا يجعلها مثلها في كونها اعلاما
على المعاني وقال المص ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال لانه قدر الحركة
ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركة
فيها على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف به تاويل المص به كلام سيبويه وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك لا نظير

له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه
كما في ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال
المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب
جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويسوغ حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا يبقى فول وذو
مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما في حالة الرفع فعدم الانقلاب وهو ضعيف
لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب بدوران الاعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حمل المص كلام سيبويه عليه وقال المص ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في
الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من سنخ الكلمة فهي بدل يفيد ما لا يفيد المبدل منه وهو الاعراب كالتاء في بنت تفيد التانيث
بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا آخر كلامه ونقول اي محذور يلزم
من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنخها اعني علامة التثنية والجمع اذ هي من سنخ
المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف
لانهم علموا انهم يحوجون الى اعرابهما لا ستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها حركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد
بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات
التي هي الاصل في الاعراب وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها الحروف
الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء
بخلاف نحو غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة
ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين المفردات المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين
الآخر حرف علة يصلح ان يكون يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في
اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في
فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترجع الى اصلها الا للاعراب واما نحو حر فليس لامه حرف علة واما نحو ابن
واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامهما ليست حرف علة

والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروا ما يكون الواو التي فيها اصل للرفع الذي هو اقوى

الاعراب فلهذا لم يجعلوا امثلة نحو يد ودم اذ لامها يا ثم نقول جعلوا الواو وياء في الجر والف في النصب ليكون الالف

اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها والكسار وجعلت سواكن للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل

من الحركات ولمشابهة الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات

من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب وامّا في الباقيين فطردا للباب

ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة

والفعل القبيح او غير ذلك وامّا الثاني من الثلثة الاتي مما اعرابها بالحروف مما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى

وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب

المثنى فلم يكن على هذا كلا داخلا في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد وامّا قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة

للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف

اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لانه من الثني وكان

عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك

في ثنايان وكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى الثني كما لم يكن ان

يقال للمفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى الثني فان قلنا بان طرف الحبل المثنى فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من

طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر هنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ

موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان فنحو

ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلاهما صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم

انه مفردهما وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان

يكون اعرابا من حروف المد والمد ثم اعرب جمع المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين

لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد

المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما

وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع متقدم لا محالة على اعرابهما فجعل فيهما ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق

الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجموع علامة الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين

التي هي اولى بالقيام مقام الحركة سوى اليا للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع

الا

الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامة الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء

في المثنى ابقاء على الحركة التي بنيت قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها وامّا الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا لاستثقال الضم قبل

الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت اليا لضمة ما قبلها واو مع ان تغيير الحركة اولى

من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون

في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف

وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء

فيهما فطارية كما ذكرنا للاعراب وقال سيبويه حروف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه

مقدر عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور

فهم الاعراب من نفس الحروف يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون

عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على معنى لان الانقلاب معنى

لا لفظ ففقد الاعراب اللفظي ونقول باي شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز

كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى و

المجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان

قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لابد لها من الحروف واما

اذا اريد الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج لا حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل

الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها تدل على

الاعراب خفيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامة المثنى و

المجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فهما

يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم

الاعراب بالحركات مقدر في ما قبل الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين

في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا يكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في

الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد حصولها و

بكال حروفها وفي آخرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان
يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي هي من
الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا
بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة واما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على
تمام الكلمة وانها غير مضافة ولكن الفرق بينهما ان التنوين مع كونها علامة الكمال يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه
لا ينوب بها بكل المعاني فيه واما سقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة
للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا سقط التنوين في البناء نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو
يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا سقط التنوين وقفا في الجر والرفع
بخلاف النون لانها متحركة والسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة
الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها
للكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم و
الكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لا يجيء في التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اجزاء من
جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا لحقتها نحو الفتى وحبلى و
وان كانت واوا او ياء نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات فيجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف وقال سيبويه
النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حرف المد عنده حروف الاعراب امتنعت من الحركة فجيء
بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم والحركة وان كانت مقدرة على الحروف عند
بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اي جعل عوضا منها بعد ما كان عوضا منهما
فثبت معها بانابت الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهو في نحو جاءني رجلان باق عوض منهما وهو الاصل
وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد من عوض التنوين فقط وفي رجلان وقال ليس عوضا منهما
من احدهما وفي نحو يا زيدان ويا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال نظر لان الحروف التي الدالة على ما دلت
عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما
اخترنا ان ارادوا انها كالتنوين في المعنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف
لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام

يضعف

يضعف وكذا مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوين في المثنى ومن الكثرة المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا
مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منها ودون تصحيح ذلك خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما موضوعان صيغة اسم مفرد
كما ورجال وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا واحدا الا انه ظهر ذلك التكرير اللفظي واما كلا فعرب اعراب المثنى لشبهه
لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى للمعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى
تأكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان نقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى كما مر واصل المثنى
ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد ذلك فيما وان لم يتبع المثنى واما اذا اضيف الى
المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكانه يُريبونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب
المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين
الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث كما في اخت وبنت
ولم يبدل التاء من الياء الا في ثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه واما الكسائي فلا تؤثر عنده المضى
في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجيء الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كالالف
في كلا وانما جيء بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمع بين علامتي التانيث لان التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز
بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب هاء
واخت في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم يجز حذف الا مورد الالف ايضا لما كانت
تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند
الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونهما للزومهما للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف
بحذف احدى اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحد
اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز لضرورة الشعر استعمال الواحد قال في كلت رجليها
سلامى زائدة كلتاهما مقرونة لواحدة وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو
لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال كلتا الجنتين آتت اكلها
ولوجب قلب الفيهما ياء نصبا وجرا مضافا الى المضمر او الى المظهر كما في اثنان واما البيان فالالف حذف فيهما للفرق

بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله كلت وضمه في قوله كلت كقنه ولكان معنى المفرد مع لفظ المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد التاكيد المعنوي الا المعارف كما مر في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده نحو كلا المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى كقال تع كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال انما اوردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكرات لم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس له اذ لم يات اولي في المفرد وكذا عشرون واخواته وليس عشر وثلث واربع آحادا لعشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة يزيد عليها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وكذا قيل ثلثون لثلثة مع كل ثلثة يزيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانها جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ولذا ان نحو المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان واثنتان ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر ونحو جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذوو ونحوه فداخل في حد الجمع المذكور على اي وجه كان لان واحده ذو قال وكذا اريد به الذوينا قوله التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء المعربة يكون مقدرا وفي ايما يكون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فيبقى ما لم يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه وهو الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاجل شيئين اما تعذر النطق به والاستحالة واما تعسر واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا ونصبا وجرا الاول باب عصا يعني كل معرب مقصور فانه يتعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكها لخرج عن جوهره وانقلب حرفا آخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني باب غلامي يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلا

لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته او لا في نفسه والمسند اليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم كون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة واحتمال الحرف بحركتين متماثلتين كانتا او متخالفتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الذي حرف اعرابه ياء قبلها كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل الحركتان عليها نحو ظبي وكرسي ودلو ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل على الياء وان انكسر ما قبلها نحو رأيت القاضي وسمي هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا عن مطلق الحركة والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يجيء والمقصور من القاب المعرب والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه مقدر فيه وذلك نحو جاء مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واولاهما ساكنة مستعدة للادغام فقلبت الواو الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف ان شاء الله تع وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضمة في نحو سيل وخيل اي لانه لم يسبقه آخر حتى يتم به ولم يكن الضمة قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة للمدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل بيض في جمع ابيض وطوبى في فعلى من الطيب واما المدغمة في المتحرك فكانها متحركة لصيرورتها مع المتحرك كحرف واحد فنحو سيل كنيام وان كان الاسم الذي قلب واوه ياء في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الاوسط جوزوا ايضا بقاء الضم على حاله فقيل في جمع الوي لي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاء مسلمي واما في حالة النصب والجر فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعدم انها لم تعد نحو جاءني صالحي القوم وصالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم

من المقدر حرف الظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا
متصلا كجزء المضاف واما لفظة في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلهذا لم يفردها بالذكر وكان عليه ان
يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وخالفهم المص كما رأيت لانه عده من
قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا
سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال
دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان قوله
ما فيه علتان من تسع اعلم اولا ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل
ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما يوجبه العلة
واياه عنى المص بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم
ايضا لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها وسمى في الشروط الثمانية السبع وبه
في حد المذكور لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع
بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك
في قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين
المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول
ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب اعني
اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني
قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة او التناسب لان وكذا على ما حد المص
يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط
تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا لان الاسم لما شابه الفعل حذف
لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا
ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين لا

بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف كما في احمران واجمعون وقال
بعضهم لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر
والتنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب الاول اعني ان سقوط الكسر تبعا للتنوين
وذلك ان الكسر يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم
بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يتجاوز
الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة
والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته للفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر
فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع
الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين في نحو احمران ومسلمون علما للمؤنث لان النون فيهما ليست للتمكين
كما ذكرنا حتى تحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان تبعهما واعطاء اعطاء
المفرد اي جعل النون معقب الاعراب وحيث منع صرفهما مع العلتين لان فيهما اذن تنوين التمكين ولا
يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها
وهو اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو
البناء فيعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى
كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في
البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يجب منه الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه
معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه لفظا ولا يتضمن معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد
لكونه فرعا لاصل كفرعية الافعال للاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم
واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل ينزع
منه بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينزع التنوين
والكسر معا كما مضى قبل وانما احتيج لا لكون الاسم فرعا من جهتين في هذا الحكم ولم يقتنع بكونه فرعا من وجه لان المشابهة
بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية لان الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها الى تكلف

كامضى وكذا اثبات الفرعية في الاسباب حذ العلل غير ظاهر كما يجي فلم يكن واحد منها الا اذا قامت مقام
فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس
فالجواب ان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يجي
الفعل بمعنى الفعل ويتضمن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى
فتعطى حكم الفعل من بناء اسم الفعل وعمله عمله معا وعمل البواقي عمله حسب وهذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته
لنوع اخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة
الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام
ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بنى الاسم لتطفله على الحرف فيما يختصها وههنا يكفي اذ لم شابهته لاجل بناء الاسم بخلاف
مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى
الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف يعطى حكم الحرف في عدم التصريف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع
اعرب كما يجي في بابه فظهر ان الاسم قد شابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد شابه الاسم والحرف واما الحرف
فشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة نصبهما على انهما حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهو
عدل ووصف الخ اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة
ما شابه الف التانيث للمقصورة وهو كل الف زايدة في اخر الاسم اذا كان على سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى
وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واما عدا الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث
بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق
الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء ومثلها لاجتماع شبهين احدهما
ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة اعني الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة
في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك اثر الالف والنون في نحو سكران لمشابهته
الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة حرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة
حرف اصلي لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث
الممدودة واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل نكرة كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب فرع العربية

اذ الاصل في كل كلام ان لا تخالطه حكون العربية اذن في كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد
والالف والنون فرع الف التانيث كما يجي بعد او فرع ما زيد اليه ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم اذا
كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون في الوزن المختص بنوع غيره وهذا
فروع اخر لم يعتبر واما كون الاسم مصغرا ومنسوبا او شاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم لنفي الفروع
بلا علة مختصة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اعلم يقل ان لا جر لانه يدخل الجمهور لانه عندهم معرب والجر انواع وجوه
فالفتح الذي في يا احمد عندهم على الجاء وهو نعيل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف في حال
الجر مبني على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبني اي الفعل ضعيفة فحذف مطلقا علامة التمكن اي التنوين وبنى
في حالة واحدة فقط واخص البناء في حالة الجر ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة
او للتناسب مثل سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اي في الشعر وغيره لغة
الشعراء يعني انهم لما كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن الى صرف ما لا ينصرف فتمرن السنتهم على ذلك فصار الامر
الى ان صرفوه اختيارا ايضا وعليه حمل قوله تع سلاسلا وقواريرا وقال هو والكسائي ان صرف ما لا ينصرف مطلقا
لغة قوم الا افعل منك والكسي غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد في السعة والاختيار نحو جاءني احمد وابرهيم وغير
ذلك واما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف للمقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون صرف
افعل من في الضرورة لان من مع مجرور كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام في
الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف
لا مطلقا بل بشرط العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما يجي ذلك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك
بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فجاز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء
عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا نادرا ومنعوا رواية بان قالوا
الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان ثبت هناك رواية اخرى قوله
سلاسلا صرف لتناسب المنصرف الذي يليه وهو اغلالا وهو كقولهم هناني الشيء ومرائي والاصل امرائي قوله
قواريرا يعني اذا قرء منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون
للاطلاق كما في قوله تع الظنونا والسبيلا والرسولا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما صرف

لتناسب اواخر الآى فى هذه السورة لان اواخر الآى كالقوافى تعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى الى قوله
عليه السلام خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اى مؤمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تع والفجر ثم قال تع يسر ذيالى
يحا للموافقة قوله وما تقوم مقامها الجمع والف التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين
وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناحى اى طويل وحمار جزاجر
اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتعازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو هوازن و
شراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيجى حكمه واما ثمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى ياء النسب فهذا الوزن
عارض لم يعتد به فى هذا الوزن نحو حمالى وكمالى فى المنسوب الحمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب الى التهم
بمعنى تهامة قال ارقت الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم قال سيبويه منهم من يقول بتشديد الياء وكذا
يمانى وشامى وهو قليل ويجى فى التعريف وجدا الشاء للدفع وانما لم تعد ياء النسب عارضة فى قمارى وكراسى
وعوارى وزنانى وبخاتى لانها ثبتت فى احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك اليات فى الاحاد وكيف ذلك
اى اعتداد الياء فى المفرد ووضوع الجمع عليه بقياس الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجامى وان كان رباعى للو
كانت بعجمى وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذى هو جزء ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسبة فى ثمان
فانه بالاضافة الى الثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسبة هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسبة فى
الرباعى النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهى السن ويجوز ان يقول فى الثمانى انه منسوب الى الثمانية اى مجرد العدد
لان الثمانى لا يستعمل الا فى المعدود والثمانية فى الاصل للعدد لا المعدود كما تقول فى صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول
ستت ضعف ثلث ويجى تحقيقه فى باب العدد فالالف فيها اذن غير الف المنسوب اليه تقدير الكونه بدلا من احدى
ياءى النسب وكذا الياء غير الياء كما قيل فى حيرى ان وتحكك ودجاء ثمان فى الشعر غير منصرف شاذا قال الشاعر يحدو ثمانى
مولعا بلقاح وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظ يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا اما سراويل فاعجمى وقد قيدنا
الاحاد بالعربية احترازا عن مفرد شاف او جمع تقديرا كما يجى واما نحو الكلب والجمال فانهما وان لم يات لهما نظير فى الاحاد
الا ان كونهما جمعى قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت فى عقد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه
ان افعالا مفرد وكذا قال تع مما فى بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال
ونطفة امشاج ولا يصح الاعتذار بمجى افعل فى الواحد نحو ادرج فى اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كذا ينوى واجر
وانك لانها اعجمية ولا ابلم لانه لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا ابلمند لانه جمع شاذ على غير القياس

او جمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت اشدى جانت الفيل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام سببين
لكونه نهاية جمع التكسير اى لجمع الجمع الا ان يثنى لا هذا الوزن فيرتفع ولذا سمى بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب
ونعم وانعام واناعيم واما قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور جمع صرار
جمع صار بمعنى الملاح فهما جمعا سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لانه لم يكن له فى الاحاد نظير اشبه الاعجمى الذى
لا نظير له فى كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولى فيه
الجمع وعدم النظير فى الآحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما ياتى فى سراويل ففيه عنده
ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المص منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه
على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث اعنى المقصورة والممدودة
مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق لزومها فى
بعض الاسماء كعنصوة وقمحدوة وحجاوة وخزاية وغيرها كما يجى فى باب التانيث قوله فالعدل قوله خروجه
اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيته
والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر ونخرج عند
من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة
لان الكلمة لم تقع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها العدل اخراج الاسم عن
صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج ايس فى ياس وقولنا
لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لا لمعنى ليخرج
نحو رجيل ورجال قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج محقق كرجل ستو بمعنى
رجل بتحر او خروج تقدير اى خروج مقدر ونعنى بالعدل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم
غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان لنا طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذى
يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم
قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك
انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفايدتهما تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم
عليه فى غير لفظ العدد مكرر على الاطراد فى كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءنى القوم رجلا رجلا

ابصرت العراق بلما بلما فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير علما بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم
الاغلب فلما وجدت ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الائمة ثلثة فقيل انه اصله
قد جاء فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت فلم يستريثوك
حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس و
مسدس والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو خماسي وسداسي وسباعي وثماني
وثساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا العدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كما وضع
نحو اربع في نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع الا وصفا ولم يستعمل الا مع
اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجر على
الموصوف ولكنه اذا لم يوضع على الوصفية كالحجر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج
انما لم ينصرف لكونه معدولا عن لفظه وعن معناه ايضا انه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه
عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم
غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كالعمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على
النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف وكيف
يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاء القوم أحاد وأما أخر فانه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة
الصرف نحو آخر آخران آخرون وأواخر وأخرى اخريان واخريات وأخر مثل الافضل والافضلان والافضلون
والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني
ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر
ولا امرأة أخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة نحو حوصها نحو جاء فلان في أخريات
الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون
لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان آخران و
رجال آخرون وامرأة أخرى وامرأتان اخريان ونسوة أخر فلا يقبل الدليل على عدل أخواته لو كان مع من المقدرة كما في
الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته
لمن هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في قبل

وبعد

وبعد او مع بناء معدد المضاف اليه وهو في التنوين كما في حينئذ وكلا ايضا او مع ولا لزم ما اضيف اليه تابع وذلك لكفنا
عليه نحو غلالة او بداهة سابح اخذا من استقرا كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولما بلغ الى منع الحصر فيما ذكر
من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفة بتقدير الاضافة مع غيرها من تلك الوجوه فالاولى
ان يقال في امتناع كون أخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره
ههنا ومنع ابو علي من كون أخر معدولا عن اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب ان يكون معرفة كاكتع
وكم المعدولين عن ذي اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أخر واجيب بانه معدول عن
ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه
تعريفا وتنكيرا او لو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه
معنى الحرف فتنوين سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان قياس أخر لما تجرد
عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في جميع الاحوال فاخره في قولك بنسوة أخر معدول عن آخر من
ويلزم على هذا القول ان يكون أخران وآخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر الا ان
أخرى واواخر غنيان عن اعتبار العدل بالف التأنيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما
حكم منع الصرف في موضع نحو آخران وآخرون كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام أو الاضافة كما هو الاصل ولو
لم يكن ايضا لم يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون الفاظ المؤنث والمثنين والمجموع
معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا ندعي كون أخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل
التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا و
انما عدل عنه لتجرده من معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما مر في باب افعل التفضيل وذلك لا تصاف
فعل كما ذكرنا فعلى هذا لا يقيد العدل بما فسره المص اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ
كما ذكرنا عما هو الاصل ان يرد من الصفة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر وامس نحو ضحى وعتمة ومساء
وبكر امعينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة
ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان
المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فان عرف منع واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبر في
سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع

فعلاء افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعل المجموع
على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله حلائل اسودين واحمرينا شاذ كما يجي في باب الجمع ولو كان
جمع معدولا عن جمع وفعل يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جائني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس
جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان
جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف
كما يجي في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافة وكذا في اجمع لان الاصل في جاءني القوم
اجمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف
ولان يقول انه لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يبقى فيه كما يجي واما مع حذفه فالمانع
من اعتباره وقال بعضهم فيهما التعريف الوضعي كالاعلام اي وضعا تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد
لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت البكرة يوما اجمعا مما كان المؤكد فيه محدودا فهما على هذا
القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساء او بكرا وضحى وعتمة وضحوة اذا كانت معينات فانها اذن معارف
بلا علامة مخصصة بعدم العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيهما العدل عن اللام مع شبه العلمية مع
ان جميعها منصرفة وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف وقال
المص فيهما الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن
بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز
ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى الاصل فعل جاء بالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة الى فعل
كلماوود وداهم قال اناني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فاضلون لا يجوز
فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجي في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال
انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا
اي من كل شيء فهو تفضيل قولهم جمع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه والمجرد عنه
معنى التفضيل من كل شيء فهو معدول في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن وآخر
واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل
ان المؤنث جمعاء وحقه جمعى كاخرى ومؤنث افعل التفضيل فعلى والجواب عنه انه لما عري عن معنى التفضيل

جاز ان يغير بعض تفاريعه عما هو قياسه ولا يبقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو
على افعل وهو صفة في جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخنثاء وعلياء مع ان مذكرا تها
حسن وخنثى وعال بمجرد الصفة فكيف اذا انضم اليها وزن افعل هذا وكان على المص ان يذكر سحر معينا
في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور ويذكر امس ايضا رفعا على لغة بني تميم كما يجي في الظروف المبنية
لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معينا فلا بد فيه من لام العهد
سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله تع فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم
فثبت عدل سحر وامس محققا فاما علميتهما فمقدرة كما يجي في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى معنى التقدير
اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد و
هدى وجمع كجدد وغرف فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام
احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم وختع في مبالغة حاطم وخاتع فهو كغروب في مبالغة ضارب
وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع
كما يجي في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحويين بخلاف نحو حطم وختع قالوا
لو لم يكونا معدولين بل كانا كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوياهما للمبالغة فيه في شيوع الاستعمال كما ساوى
حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب واما لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض
في التصريف دليلا على ان الاحمق معدول عن الشايع ويجي لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال ولما كان من مذهبهم
ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه
اذا سميت بها فعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق على العدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار و
فساق اعلاما وهذا الذي قالوا حق لو ثبت لهم ان كليهما معدول ولم يثبت وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل
ولا عدل فيها الا في اخر وجمع واتباعه كما ذكرنا واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل
العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحي لثبوت قاثم وجاح وعدم قثم وجحي قبل العلمية فكمنا بكونه معدولا
عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول
واما حملنا على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين
غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا ينخرم علينا القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع

للشرطين بجعل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعليك ان تقدر العدل فيه وتمنعه الصرف الى ان تطلع كونه فيه
بالاعلب اما ادد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا تقدر العدل فيه وان احتمل احد الشرطين
وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية ولا فعل ضد منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا
وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وجمع علمين لجواز نقله عن فعل
جنا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عمر وزفر علمين فكان
الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد
الاعظم يا بني الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما علمين غير منقولين عن فعل
الذي هو جنس بل هما معدولان عن فاعل وان احتمل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه
فان قيل لم لم يحكم في المرتجلة التي نحو موهب ومكوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موجب بكسر العين
وعن مكانة ومحبب وحية قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من
وجه وكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة فظاهر واما
موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين
ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول الى الكسر نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما فعلوا ذلك حملا على الاكثر
ذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع
بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن علية هذا
الوزن او تحتمه انه غير معدول عن مفعل بالكسر ولذلك موكل علما واما شمس ابن مالك بضم الشين فلم يلزم
لم يعتبر في العدل ولو سلم لزومه قلنا انه منقول عن جمع شموس والالزم جواز صرفه وتركه كما في حند لا
امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة
لم تتغير والعدل خروج عن صيغته الاصلية فوزن حيوة وحية جميعا فعلة **قوله** وباب قطام في تميم اي
لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا عدل مقدر عند النحويين لكنها مبنية وكلامه في المعرب الذي هو غير منصرف
ونعني بباب قطام ما هو علم على وزن فعال مما هو علم اعيان مؤنثة وذلك ان فعالا على اربعة اقسام كما يجئ الاسم
فعل كنزال وبناء فعل ما هو علم للمصادر على راي النحاة كفجار عندهم للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة
وهما ايضا مبنيان باتفاق قال النحويون لمشابهته نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا للمشابهة بالوزن ليلا يرد نحو

سحاب وجذام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولان عن فاسقة
والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كما قيل للمشابهة ايضا عدلا مقدرا ووزنا و
بنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار
وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات
الراء كقطام معربة غير منصرف للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج
اليه في عمر الا ان بعض النحويين يقدرون فيه من غير ضرورة لانه من باب حضار الذي وجب فيه تقدير العدل
لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف كان من ذوات الراء
اولا ويجئ الكلام على تقدير العدل في فعال في اسماء الافعال **قوله** الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا
يضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف منع افعى
للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة
اربع معروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبول التاء فانه يقبلها
لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية على اربع لان اربعة
للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث فالتاء طارئة
بشيء ان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما تخرجه
عن الاعتبار وهو الحاق التاء في المؤنث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة تخرج بها عن شرط
اعتبار الوزن وهي اتصاله بالتاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى
فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز
للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعمل وزن الفعل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة
يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل **قوله** فلا تضره الغلبة
معنى الغلبة ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج
لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد من بني
العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في
الكعبة وكذا الاسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف

اوغيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه لابد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف
نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لايخرج الاوصاف الغالبة بالغلبة
عن معنى الوصفية ولاسيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجي وكيف
يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف
العام اي لايطلق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لايتبع الموصوف لفظا فلا يقال
قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لاينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المص في
شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله مذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية
وان زال تحقيقها معنى بل الاستدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا
زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة اولا ثم يجوز في ال
المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى
الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم بقائه بحالة قطعا وتحقيقا
بقاء معنى الوصف في مثل عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا
تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما
واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء
ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت
بنحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كانه
لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لاتعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات
فتصرف وذلك لنقصانها عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها
قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق
كونه وصفا في اصل الوضع ولا يثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للصفة لما راوا انها
للحية الخبيثة الذي من فوعة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف
اي طاير ذو جدل وهو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء كانه مؤنث اجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه في الاصل
طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان استعمالها لايقصد معنى الوصف

لاعارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك
اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا
لايقصد فيها الا معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس صرفها لكونها غير موضوعة
للوصف تحقيقا كما اشار اليه المص فاما منع صرف مثله فغلط ووهم **قوله** التانيث بالتاء اعلم ان التانيث
على ضربين تانيث بالتاء وتانيث بالالف فاما بالالف فمتحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا
قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث زايدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت و
بنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث
فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا
فشرط العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة كان حكمه حكم
المؤنث المعنوي اي فلا يؤثر التانيث بالتاء من دون العلمية بدليل نحو امرأة قايمة وفي قايمة الوصف
الاصلي والتانيث بالتاء ثم لحلل يجي من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المص حاصل
وذلك المثل ان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قايمة قايم فلم يعتد به
واما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ولا يجي لهذا المعنى في الصفات والاسماء
الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامراة ورجلة وحماة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة
كما في حجارة وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة
عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لاتحذف الا في الترخيم كما تحذف الحرف
الاصلي واما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لاينفك عن الكلمة فقولك
عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به مع التاء فقد وضعته وضعا ثانيا فصار التاء كلام الكلمة
في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحروف
ان استثقلوا ما كان في جبرئيل وميكائيل وارسطاطاليس فقالوا جبريل جبرال وميكال وارسطو وارسطاليس
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب حروفها المتناسبة مع عدم مبالاتهم بالعبث في
اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزايد لايفيد
معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان

مثل ذلك لايكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه العلمية وكذا
الحكم ان لم تفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى
آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث
وان يقع لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء
النسبة وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة
كالف الزيدان والزيدون على ما يجي في باب الاعلام فان قيل فما صارت التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو
حمزة انه قايم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولايكون سببا قلت لا ذكرنا من ان
وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيها ان يكون التانيث
مقدرا وهو الذي سماه المص بالمعنوي سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا يقدر
كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولانه التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية الا ترى الى نحو حايض منصرف
مع التانيث والوصف ومنذ مع العلمية ايضا منصرف كما يجي واما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم
اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية فالفرق بينهما ان العلمية تقييد التاء الظاهرة متحتم التاثير مطلقا وان كانت
الكلمة على ثلثة ساكنة الاوسط كثبة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان سد مسده في اللفظ
حرف آخر اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي وما يسد مسد الحرف الاخيرة في الزايد على الثلثة لان موضع التاء في
كلامهم فوق الثلثة ولايزاد ثالثة واما نحو بنت وشاة فمحذوف اللام ودليل سد مسد التاء تصغيرهم عقربا
على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان اولا اذا زاد على الثلثة
وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة
وحرفا ساد امسدها فهو بمنزلة حمزة فان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط اولا والاول ان سميت به مونثا
حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط
مقام الحرف الرابع القايم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في جبلى جبلي
وجبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز
الامرين نظرا الى ضعف السادّ مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه
لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم واما لم يقدر لطريان التذكير في الوضع

التانيث على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة لرجلين فسمي
بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسدان ذا سد شي وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان
يكون فيه عجمة اولا فان لم تكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف
مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف
لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيّروا فيه بين الصرف وتركه لفوات ساد مسد
حرف التانيث وما يسد مسده وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار وناب وحما كهند ودعد في
الثاني كليد اسم امرأة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير اذ هما كنوح
ولوط كما يجي وان سميت به مونثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم يكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط
كما يجي لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بها متحتم المنع فظهر بهذا التفصيل ان المونث
اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة ههنا
شروط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركها المص احدها ان لايكون ذلك المونث منقولا عن مذكر كما
رباب اسم امرأة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا
كذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث اذ معناه في الاصل
شخص حايض وثانيها ان لايكون تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان
رجالا وكل جمع مكسر خال عن علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرفت لان تانيثها لاجل تاويلها بجماعة
ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز ان تأوّلها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد
ولا التذكير الحقيقي في نحو ... ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل بالجماعة غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب
استعماله في تسمية المذكر وذلك لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب
قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب
استعمالها مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي به مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مونثة فليس فيها بعد
تسمية المذكر الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المونث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم
ثلاثيا متحرك الاوسط كجمل وحسن او زايدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطريان مع
ساد مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وبحرسمي بهما امرأة فالخليل وسيبويه

وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كما ه وجور لظهور امر التانيث بالطرآن وابو زيد وعيسى والجرمى يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اى تاثير المعنوى والمراد به تانيث بالتاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب قوله زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة اى اذا سمى به المونث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزايد على الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الزايد الساد مسد التاء والعجمة فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد مسده المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثى الساكن الاوسط كما في لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبيله لا من قبل العلمية نحو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال شرط تحتم تاثيره اى تاثير التانيث المعنوى قوله فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرايط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمى به مذكر اى بالمونث المقدر تاؤه قوله فشرط الزيادة اى الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطارى في الوضع العلمى ذلك الامر الضعيف الا بسد مسد علامته حرف ولا يفي الحركة القايمة اولا مقام الساد حيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة في سيجى ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثى الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزايد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان مع العلمية سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وخنيثا ودابقا وترك صرفهم في سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف او الحى وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزنا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوز منعها ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مؤولا بالقبيلة فيمنعون الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يؤولون اسم الام بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة ابن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما استند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جائتنى قريش مصروفا اى اولاد قريش قال الله تعالى كذبت ثمود المرسلين بصرف ثمود على ما قرئ فيعبر المضاف المحذوف كما في قوله تع وكم من قرية اهلكناها

فانها

فانها باسمائها اوجم فانلون ويجوزان يكون صرف مثله لتاويله بالحى وتانيث المنع لتاويله بالقبيلة فهو مؤول بالمذكر والمونث باعتبارين شيئين الاسناد والصرف ولا منع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبى عليه السلام على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تضرب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة ويجئ بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور وغيرها في باب الاعلام ان شاء الله تع قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يكون فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه الكسر مع التنوين للسببين وفيهما لم يحذف التنوين للسببين فكيف تبعه الكسر كما عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المص فيمكن منع صرفهما لانه لو قال هو ما فيه علتان او واحدة قايمة مقامها لكنه لا يظهر فيها عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة لسقوط المضاف اليه منها وتعويض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها قوله علمية في العجمة اى كون الاسم علما في اللغة العجمية اى يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمى نافع به راويه عيسى لجودة قرائته واما اشتراط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضى ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضى ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا مع العلمية وهى منافية للام والاضافة ومنعا منها جاز ان يمنع ما يعاقبهما ايضا اعنى التنوين رعاية لحق العجمة المكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لساير تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه كما تقول ان الطارى يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير وتخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان واذربيكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمى في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع ساير التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرذج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فيشترط ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كزجس وبقم فيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرفت

كلمام على وفق العجمة على ما قال المص الشرطان معا فاجاب ان العلمية في العجمة مع احد الشرطين الباقيين وهما
الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا ينزل في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف حتما
كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين لكون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى وذلك
ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد
شيء بدل الاعجمي بحرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر
كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري عما ذهب اليه المص بان جعل الاعجمي
اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائزا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا
فكيف لا يؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا يمنعه
والذي عين تحتم منع نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد نحوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان
تاثير الشيء على ضربين اما لكونه شرطا كالزيادة على الثلثة في التانيث المعنوي واما لكونه سببا كالعدل في ثلاث والعجمة
في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح
ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان
خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوته في الاصل وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو
التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها تعقد
فالتانيث اقوى منها قوله ونشر هو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل التانيث وليها بالبقعة او العلمية
الا ان يقول انه لا يحتمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح ملك لانه اسم ابي نوح عليه السلام
قوله الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع قوله صيغة منتهى الجموع اي وزن غاية جموع جمع التكسير لانه يجمع الاسم جمع
التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع اكلب على اكالب وجمع
نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم واما قيدنا بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا
على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله عليه السلام انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصراريين بالكرور
وقوله واكي الرجال رأواييز يد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة
ان يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا وبعدها حرفان ادغم احدهما في الاخر اولا كما جد ودواب او ثلثة ساكنة الاوسط
فلو فاتت هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان فتح كل واحد منهما الجمعية والصفة واما شرطه فهذه الصيغة

ان

ان يكون بغير هاء احترازا عن نحو ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية
وطواعية فتكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه
لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع ثمان ورباع وتراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة
شرط السبب والمؤثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف على حال من الضمير الذي في غير
منصرف اي لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه
حال كونه علما للضبع والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل
واحدة منها وهو علم الجنس لا الواحدة معينة في كاسامة للاسد على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده
هو الصيغة من دون معنى الجمع فكان ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المص ان الجمع الاقصى اذا
سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض
الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل ليس
بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المص بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليست بمتضادين ويصح اعتبار
حقيقة الجمعية مع العلمية كما تسمي جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ
فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما تسمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد مسمى
بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية
والتثنية والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المص بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص
والصفة تفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل
لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني
عام وكلاهما وصفان وان اراد المص بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم انما ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل
الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم موضوعا دالا على معنى غير الشمول وصاحبه مبهم التبعية لما
ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في الاسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعية
لا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جزئية على ذلك المخصص وتبعيته له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه ما يمنع الجزئية
وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرض وصاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان المعتبر
كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية فقط كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن ان يعتبر في حاتم معنى حتم فيكون دالا على

معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية
كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية بحقيقتها بثبات وحق والغلبة
بنوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً وان الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم
والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت نابغة لانها نبغت وقول حسان
وشق له من اسمه ليجله . فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام
واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على
الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الاصلية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية
كيف يلمح فان قلت فاذا لم يكن بينهما تنافٍ فلم لم يمتنع نائل ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه
الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها
المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر باسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي يلمح فيها خفيا ويومى اليه ايما تخيلٍ
في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم
تعتبر وان لم ينافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت
ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم
يلمح فيه معنى الجمع وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه
الجمعية حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عليه في الاسباب شبه الجمعية وعند الجزولي
فيه سببان ما ان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه الجمعية وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا
من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعد شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال
السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل اذا لم يصرف الاكثرون على انه غير منصرف قال في قارسية او شبه
واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو الكلب
فعلى قوله فيجيء الاسباب في لان العجمة شرطها العلمية وفي التانيث المعنوي وشرطه العلمية واما العيفة فليست سببا بل هي
شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنته غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة
الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لانه في غير الاطراد
لاغيره

منع صرف

منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال نعم جاء ذلك في الاعلام
كمدائن في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا ان نعلم ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا
ولم يتحقق فيه لكونه لا لمفرده فقدرناه لئلا ينخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم ملك الاقطاع
على المجموع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل ذلك مختص بوزن افعال لانه جاء نحو قوله قد جاء الشتاء وقميصي
اخلاق شراذم يضحك منه التواق وشراذم جمع بلا خلاف لفظه مفرد بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد
وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله
غرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه شبه
من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وعلى هذا يمكن
تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه فنظر الى ذلك المقدر
ومن صرفه فنظر الى الوقوع على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار حزاب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه
نحو رأيت حمارا حزابي وحزابيا فنقول هو جمع حزباء اي الارض الغليظة والجمع الحزابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار
اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان نحو جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب الجواري قال
الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سما الاله فوق سبع سمائيا وجوكما
واختاره الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا
وجرا منصرفا او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي
المنقول من المعنى ... ان الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله ومنع الصرف مذهب سيبويه
وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما
قيل قالوا فسقط الاسم بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء قطعا
في حكم الثابت بدليل كسر الراء في جائني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف
للاعلال موجب فهو بمنزلة الثابت كم وقي وتبع والا كان كالمعدوم كيد ودم ومن ثمة جندل وذلذل مقصوري جنادل
وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري
بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقيل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين
عوض من الياء وقد بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها

ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جواري بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية

وانما ابدل التنوين من الياء كيلا يطمع في الرجوع مع وجود التنوين المؤدي اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والا

عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في نحو مررت بجواري كما في اللغة ان ذه

وذلك لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة في السقوط وصيرورته فتحة وايضا يلزم ان يقال

جاء الجواري ومررت بالجواري عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وقد

السيرافي قول سيبويه وهو الحق بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين

وبعد الاعلال وجد صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا فحذف

تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض

التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشبه فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا فوجد على منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان

الالف اعني المنون ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة وان

حركة اللام كما فعل في الجواري لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحق الالف

مقصورة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيها بذلك على ثقل المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الا ترى انك تقول برايا وخطايا

وادادي بلا تنوين اتفاقا فلما انقلبت الياء في هذا الباب الفا [illegible] وكل ما ذكر في جوار يجري في قاض اسم امراة واعيل تصغير

اعلى وقد جاء في الجر فعلى نحو بجواري قال قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلولياه وقاض اسم امراة واعيل

جعلوا اعليين [illegible] يجعل حالة الجر كحالة النصب وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في

الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاءت جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورأيت جواري وقاضي واعيلي ومررت

بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف

حتى منع الكوفيون الصرف بها وحدها في نحو قوله فيفوق مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل في

اعلاما ونكرات سواء وهو الحق واعلم انك اذا صغرت نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا منسيا

لكونه متطرفة بعد ياء مكسورة ادغم فيها اخرى وقياس مثلها الحذف نسيا منسيا لما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى في

غير الفعل والجاري مجراه كاحي ويحيي فسيبويه بعد حذف الياء نسيا يمنع الصرف لبقاء الزيادة في اول الدال على وزن الفعل

وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الياء كما ذكرنا

فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط

حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء ولا يحذف الياء عنه نسيا لان في اول الكلمة الزائد التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف

عطي تصغير عطاء والتنوين عنده للعوض كما في جوار وبعضهم يقول احيو بكون كاسود على ما يجيء في التصريف ويكون في

الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يعله اعلال اعيل

وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل

المعتل في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم

يقول أحيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف

المذكور **قوله** التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية

لان الكلمتين متغايرتان في وضع العلم فهو من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا مؤمن من النقصان ولولا العلمية لكان

التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه ان كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين

على حالهما قبل العلمية على ما يجيء في باب المبنيات وكان عليه ان يقول ولا معربا جزؤه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيدا

علما وكذلك ما زيد وان لا يكون الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر فان الافصح اذن مراعاة البناء

الاول على ما يجيء في المركب **قوله** الالف والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل

وجود فعلى ومن ثمة اختلف في رحمن دون سكران وندمان واعلم ان الالف والنون انما يؤثران لمشابهتهما الالف

التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معا وبفوات هذا الوجه عن التاثير يسقط الالف

والنون وتشبهها ايضا بوجه اخر لا يعتبر فانها نحو تساوي الصدرين وزنا في نحو سكران مثل حمراء ومن حمراء و

كون الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران

صيغة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة مختصة بفعلان فعلى غير مطردة في نحو

عمران وعثمان وتشبهها ايضا بوجهين اخرين لا يعتبران دون الامتناع من تاء التانيث وهما زيادة الزائد

في الموضعين معا كزيادة زائدي حمراء معا وكون الزائد الاول في الموضعين الفا فاذا اجتمع الوجهان في ندمان و

عريان مع انصرافهما لا اصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث **قال** المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل

همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون

بل كان القياس صنعاوي وبهراوي كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بين النون والواو

الا ان النون مدغم فيها وجرأهم على هذا الابدال قولهم في النسبة اللحية والرقبة لحياني ورقباني بزيادة النون من غير

يبدل من حرف فريا وتهامع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم ان الجمع بعد اتفاقهم على تاثير الالف والنون لاجل
مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج لى سبب آخر ولا يقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان
المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير
محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة التاء
والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين قوله ان كان اسما
غير صفة والا اشترط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء قوله او صفة وانتفاء فعلانة
عطف با وعلى عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان تقديره او ان كان صفة فشرطه
انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف كما يجي في باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى
ليس مقصودا بالذات بل المطلوب منه انتفاء التاء ولان كل ما جاء منه فعلى لا يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل قوي على ان
المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لوجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا
المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل انهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه بالتاء
ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان لا يكون غير منصرف فان قلت لانم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة
بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مونث هذا على غير لفظه
كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث
لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم انصراف مروان
لمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما على هذا الوزن وصح
كلام العرب اكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول
بل الصرف فيما نحن فيه بل صرفه العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم في فعلان صفة لم يات منه
فعلانة اولا ولم يوجد فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنع الصرف لانه الغالب في فعلان
وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيها بباب سكران قال كم دون بيتك من حزن ومن علم كانه
لامع عريان مسلوب وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فتكون منصرفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة فلا تنصرف
نحو حسان وقبان فهما اما من الحس والقب فلا ينصرفان واما من الحسن والقبن فينصرفان وكذا نحو شيطان ورمان

قال

قال الاخفش اذا سميت باصيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما تصرف اذا سميت بهراق اذ الهاء بدل
من الهمزة قوله ومن ثمة اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرف في
قولك الله رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف
في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل
شرطه ان يختص بالفعل فعّل مختص بالفعل ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم وخضم وشلم لبيت المقدس
كلامنا في كلام العرب او منقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر الماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه
كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان في اجناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في
الاسماء منقولان ونرجس اعجمي ونحو تنضب ويرمع واغصر واصبع وتدرا واثمد من الغالبة في الفعل واما
فعل فمن الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى
الاجناس وان كان قليلا كقوله عليه السلام ان الله ينهاكم عن قيل وقال وقولهم لطائر تبشر وللآخر تنوط لتنوط
عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دال فيه اي اسرع والدالان
مشي سريع واما دئل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل الى العلم
كما قيل شمر ابن مالك فيكون في دئل على الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نقل ان الوعل لغة في الوعل والدئل
بمعنى الاست فهما شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة
الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه مالوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا ايفق على لكونه ملحقا
بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كما شد واحب واما اتب علما فممنوع من الصرف لكونه
منقولا من جمع لب والكك ثناه ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لعدم مع العلمية
والنجاة قالوا في موضع قول المصنف ويكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال
اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن في الاسماء او تساويا فيه الاسم
والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على ما فهمته شيئان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب
ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان
باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والمانع منه فاعل وفاعل في الاسم اقل قليل كما تم وعالم وسابم والثاني انه راى
ان نحو احمد واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من

الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان
واما افعل الفعل فلم يجي منه الا ماضيا لا افعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل
وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم وارى قال ويجي افعل ماضيا لا
من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاسحم والحم وانمر ويقابله في الاسماء غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو اندج
واشكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما صرحت انت من
مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل ويجي من كل ما يجي منه افعل التفضيل الاسمي نحو افعل التعجب الفعلي والذي
جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفخ للمضارع
نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجي في التصريف
لكن الانصاف ان الغلبة في الفعل في افعل الفعلي ليست بظاهرة لان كون الوزن غالبا في احد القبيلين لا يمكن الحكم
به الا بعد العلم بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرطا ورد
الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما تعرف مثلا ان افعل
في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسماء قياسا شيء كاصبع وايضا معرفة
كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو القائل به في شمر وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع اوزان القبيل الاخر وهو
متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع
المتصرف دون الاسماء اذ لا افعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم
وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل
الوزن وان كان مشتركا كافعل الا جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوايد في الفعل
لا يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب
وابيع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان يكون لمعنى وانما اشترط مع هذا
الشرطان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل
اذ الفعل لا يلحقه هذا التاء فلا يجر الزيادة المصدرة الوزن الا جانب الفعل بجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصها
بالاسم ويترجح التاء في الجذاذ الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي السليم من اللين والوزن المشروط
بتصدير الزيادة لجواز لحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما لحاق التاء باسودة في الحية فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب
هذا

هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان التي هي خاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل
واستفعل واستفعل واسترق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافعل وافعل وافتعل
وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وترتب بضم التاء الاولى فالصرف
واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون الشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا
الى وزنيهما المشهورين اعني نرجس على وزن نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه
فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان
كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اراق و
وان كان التغيير بغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا
لانه تجوز وزن الفعل ويدل عليه نحو يعد ويهب وكذا تحذف العين كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم
تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل بالفعل ايضا
اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا افعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عد وقل
اصله الهمزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم
الوقف رددت المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم والوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسما فتقول
في المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة
المصدرة وكان التغيير لازما كالمسمى بقيل وبيع وعدا وبقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني
وبيع وفي قل وبع وخف جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه
يضر ايضا بالوزن كما في رد وبيع وقال المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية
واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن
فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يجامعه الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم
ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر
الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما ووافقه
عيسى بن عمر في شرط كونه منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع
العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما محكيا لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله نبئت

أخولا بنى بزيد ظلماً عليناً لهم فديداً وان لم يكن علماً فهو صفة موصوف مقدر اى انا ابن رجلاً جلا الامور اى كشف
وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا شرطاً ذكره فى باب الصفة واما بغير ذلك يقليل نادر ولا سيما اذا لزم
منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة يعنى يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم
موقوفاً عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان تكون سبباً لا غير او شرطاً لا غير او سبباً معاً فالاول فى موضعين
اتفاقاً احدهما ان يكون مع العدل فى اسم لم يوضع الا علماً كعمر وقطام فى تميم والثانى ان يكون مع الوزن سواء كان
الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاضبع الثانى عند ابى على شبه العجمة وعند الجزولى عدم النظير فى الاحاد ليست
سبباً عند المص لاعتبار الجمع الاصلى فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفاً عند المص غير منصرف عند غيره
واما سراويل علماً فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوى وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبره كما فى التانيث
يقال سراويل كعقرب اذا سمى به وعند الجزولى فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضى
ان لا يؤثر العلمية لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنه وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغى سبباً فنقول فى حمراء علماً
الثانى من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش وابو على واكثر النحاة يصرفونه
لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد وذهب الجرمى وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبار اللعدل
الاصلى مع العلمية وهو قياس قول سيبويه فى احمر المنكر بعد العلمية ولا تنافى بين العدل والعلمية بدليل عمر واما احر
وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية وكذا كتع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم
واما ان سميت بفعل من قولك الفعل يا فعل فانها تنصرف اذ لا عدل فى الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون
اخر وجمع وكتع اعلاماً اذ العلمية وضع اخر وقول سيبويه اقرب لان العدل امر لفظى وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس
سيبويه الامر فى سحر اذا سمى به غيرها وضع له اولا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفاً وعلل
ذلك لظهور فعل من باب العدل نحو عمر وزفر وكتع عندهم بخلاف فعل والثانى وهو كون العلمية شرطاً لا غير فى
موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرط عند بعضهم فى الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمتنع
بها من التاء وتشابه الف التانيث فيقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث
اعنى ان يكون العلمية شرطاً وسبباً معاً فى اربعة مواضع اتفاقاً فى المؤنث بالتاء لفظاً او تقديراً وفى الاعجمى
وفى المركب وفى ذى الالف الزايدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين اما ان لا تجامع السبب او كذلك
مع الوصفية على ما ذكر المص وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر وهو

اذا

اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافاً للجزولى فانه لا يلغى سبباً فهذا حال العلمية فى جميع باب ما لا
ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط
وسبب معاً خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف والنون فى الاسم
فلو فرضنا اجتماعها فى اسم مع استحالة تجامع الالف المقصورة للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من حذفها
العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما فى آذربيجان لكان يزول تاثيرالجمع بزوال العلمية لان
المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم
النظير فى الاحاد فى باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان
كل واحد منها ينافى الاخرين لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعل او فعال كثلاث
ومثلث واخر وسحر وحاص عند بعض وقطام عندهم ايضاً وليس شئ منها وزن الفعل ولا اوزان الجمع الاقصى
وليس الجمع ايضاً من اوزان الفعل الثانى انه لو لم يتنافى الثلاثة ايضاً لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها لان العلم
يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارية مؤثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية
فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا نكر ذلك الاسم بقى على سبب واحد
هذا ما يمكن ان يتمحل لتمشية قول المص ويمكن ان يرتكب عدم التنافى بين العدل والوزن كما قلنا فى فعل وكما
يمكن ان يقال فى اصمت علم المكان القفر اذ اصله اصمت بالضمتين فعدل الى اصمت فى حال العلمية ولم تطرأ
العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علماً كما قلنا فى تمس
بن مالك فاذا نكر منه بقى فيه الوزن والعدل فلا ينصرف هذا كله ان قلنا لان العدل وان جعل فيه لاجل العلمية لكنه
لا يخرج العلم اذا نكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل مخصوصة فيما ذكر من الاوزان هذا كله ان قلنا ان العلم
بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه البلا الاصلى الذى القياس لاجل
العلمية فى ثلث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلى مع العدل كما فى احمر وفرق بعضهم بين
هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع
بعد التنكير اذ معنى رب ثلث رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا منع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ
فيه الحمرة والذى يقوى عندى ان الزائل بالكلية لا يعتبر وصفاً كان او غيره فى باب احمر كان او فى غيره وسياتى تمام
الكلام عليه فى موضعه قياس قول سيبويه فى احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما

ذكرنا وسيأتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا
علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم
واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية على ما
ما حقق له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبهه بسبب آخر يعني
الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يعرف بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علامة الجمع
باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين
احمر ولا نفي الاخفش في ترك صرفه في قول الجزولي اولى واذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع
سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا ينبغي في قول الجزولي
يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرنا قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر
بعد التنكير فيجيء ومنه فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت
باسم مركب آخر جزئه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير
بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير
والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الالف التانيث مع جعل الجزء
الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله مؤنث حال ومفعول تجامع ما وتعني بما شرط
فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل استثناء مما يتبع من المستثنى منه
المقدر الذي استثني منه لفظ ما بعد استثنائها اي لا تجامع سببا مع غير السبب الذي هو شرط فيه الا العدل فكان المستثنى
من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية المؤنثة تجامع اربعة اشياء
وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن وليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاولى
كما في سيحان فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت
مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب
واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكم الكلي يكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما
مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما
فما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرة
لان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية

معها

معها اذا كانت العلمية اذن طارية عليها بعد استعمالها بالتانيث والجواب عن الاعتراض منع وجوب طريان العلمية على
العدل والوزن اذن كما ذكرنا في اصمت والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر
قبل على ما بيّنا قوله وخالف سيبويه الاخفش قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا
او مصدر لقوله خالف سيبويه اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزم باب حاتم هذا جواب عن الزام
سيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه اي في حاتم مانع من اعتبار
ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم
والعلمية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم
الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم تكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم
اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمت بجمع احمر على حمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة
متضادان لكن بحكمين فلم يجتمعا في حالة ما فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان اسود او
ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله اي لكونه اصليا وزوال العلمية المضادة وهو
فضاء اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر لزوال المانع بناء على ان اعتباره زال
بالكلية فلم يبق منه شيء خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى
الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه
في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر غالبا لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرها وضع له لغة ولذلك تراها في
الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي
بل قطع النظر عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان
خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى
واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر
فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر
الا ان الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس

بافعل الاسم الذى لامعنى الوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل نعلاء فلثبوت علمه فى الطاء
قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفة فاذا تصل افعل
بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف واما الثانى فاما وافق الاخفش سيبويه فى منع الصرف مع ك
لظهور وصفه اذن بسبب وجود علامة للوصف اعنى من بخلاف باب احمر لغيبة عن العلامة الدالة على الوصف ولو سميت
رجلا باجمع الذى يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه فى معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل
العلمية والمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم فى جمع هذا حكم جميع ما لا ينصرف فى حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير
يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول اليه بالتصغير وكذلك الوزن مراعاة العدل
اذ العدل امر لفظى وكذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال فى رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت
به المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب التأنيث المعنوى الذى فيه فيكون كعناق اذا نكر بعد التسمية ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا اذا لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخضيفهم وذحيرج فى خصتم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول فى تصغير احمد
ونرجس ويشكر وتغلب احيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانها على وزن مضارع فيعل واما ان عرض الوزن فى المصغر ولم
يكن فى المكبر كما تقول فى تضارب على تضيريب وفى تحلئ تحيلئ لا يعتبر لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وضع مستانف
قال بعضهم يعتبر الوصف العارض فى التصغير لكونه بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض فى نحو مثنى وثلث لكونه وضعا
مستانفا فلا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف العارض فى التصغير والدليل على عروض الوصف فى التصغير
قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميزة تصغير حمزة لعروض
الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتد به والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر عدم جريه
صفة فلا يقال شخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى اديبر والاولى ان يقال لا تنافى بين الوصف
والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين فى مثل هذا الوصف وهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التاء فى باب الوصف
والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران
وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول فى سلطان على سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما يقلب الفه مما لا
يتبين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل على وزن الجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من

وجه دون

وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة **قوله** وجميع الباب باللام او بالاضافة ينجر بالكسر
اى كان بدونهما ينجر بالفتح فصار ينجر بسببهما بالكسر اعلم ان من يذهب فى منع غير المنصرف الكسر الا انه لاجل تبعية
التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف
حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافيا واما تنافى
اللام والتنوين فقد مر فى بيان نون المثنى والمجموع ومن جوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارتا
كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما
من خواص الاسماء فترجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا ما يكون الاسم
بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على الثانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا او
مضافا اليه بحرف جر ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى **قوله المرفوعات**
هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل
المبتداء والبواقى محمولة عليه والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتهما
وخبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه **قوله** هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث
اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدا وهو الخبر فيجوز مطابقة المبتداء له لمطابقته للموعود اليه ومثله
قولهم من كانت امك ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعنى بعلم الفاعلية
الضم والالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء وهو
الدالة على الفاعلية وما يجرى مجراها كالابتداء والخبرية
والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتداء والخبر وغيرهما من العمد
ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل **قوله** فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه
الفعل قوله منه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتداء والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل
على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا سمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله
ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت
ونعم وبئس وهل ضرب زيد قوله او شبهه يعنى به اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل او معناه
فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير نحو زيد قدامك او فى الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه
لكون الرافع عنده فى الحقيقة الفعل او اسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال ان الظرف والجار والمجرور على ما يجى كونا

المبتداء قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه وفي عليه لما واحترز بقوله وقدم عليه عن المبتداء لان نحو زيد في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتداء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتداء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتداء وكل خبر رافع لغير ضمير المبتداء فهو مع مرفوعه مسند الى المبتداء وكل خبر غير رافع لشيء كالجامد فهو وحده مسند الى المبتداء نحو انت زيد ان قيل فالمبتداء في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا والمقدم كلا تقديم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي على طريقة قيامه به وشكله سواء كان قايما او لا يقال علمت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدر اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ونعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد عدم التغيير وكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قايما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الآخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لدفع شبهة الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرناه في حد الاعراب وجوب تقدم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان يلي الفعل فلذلك جاز اي يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اي منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلي الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يقال انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشأن لغرض التفخيم ان يذكر اولا مبهما ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعد منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجيء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيد في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء الغرض من مجيئك تفسيره فقط

لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء الغرض الاصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثمه منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا توجه الاول الى فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المرفوع بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل صاعا بصاع ويجوز التاويل بربه الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويزه اذا احتيج اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا تقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم فاعله ونقل نحو اعطيت صاحبه الدرهم فلا ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان لفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قبلت باخيه زيدا او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه في المثالين **قوله** واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا هذا بيان ما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جايزا التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر وجب تقدم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما اي الاعراب لمانع والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الاصلي والقرائن اللفظية كاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى المصطفى ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل في المثال الذي اوردتموه اخيرا في ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بمنزلة بعض حروف الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك انهم لا يجوزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربك كانه اتصل بالعامل لو تقدم المفعول على الفاعل

مع اتصاله لما كان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من حيث كونه ضميرا
متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا
وينبغي ان تعرف اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما ذكرته للتقدم
من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر وما ذكرته المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله
الخصوص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو
واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية مقصورة
على زيد اي لم يضربه الا زيد فضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا راكبا
يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب
زيد الا عمرا مقصور على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون الا نحو ما ضرب
عمرا الا زيد وحينئذ انعكس المعنى اذ تصير المضروبية خاصة والضاربية باقية على الاحتمال فلا يجوز واما تقدمه عليه مع الا نحو
ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا تقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد احتمل
ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المثال اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت على الاحتمال وبالتقدير المذكور الآن لا ضارب الا زيد
ولا مضروب الا عمرو فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا مع ان استثناء شيئين باداة
واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الاول حرف فلا يستثنى بها شيئان
لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما سمى احد بشيء الا عمرو بدرهم ولا تقول في غير البدل ما سمى احد بشيء الا عمرو
الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز
نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وذلك لان الاستثنائين يكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما
وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا اعني الا ولي بدل ومعمول عامل مقدر من جنس
الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا
او كان احدهما مذكورا دون الآخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو
ما ضرب احد بشيء الا زيد الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا وهي تضعف عن استثناء
شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا بقوله تعالى وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي
فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية قوية فلم يجز ان

بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اريد
في اصل المثال اعني ما ضرب الا عمرا زيدا ان زيدا مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس
ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى
هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد احدا او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك ما
رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك لان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما
جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في
الحيز الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد
المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو ضاحكا فليس في حيز الاجنبي عن عامله
اذ في قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معموله الآخر فاذا ثبت هذا فان وقع معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى
غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حي سواك ولم يقم على احد الا عليك
النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمروا له عاملا آخر من جنس الاول اي قامت
النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا
صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشعر او في غيره بلا تقدير الناصب ولا الرافع
وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على
الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول
بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احدا الا زيد اخلا يقال ان مضروبية زيد على الاحتمال لانه
لم يبق بعد احد شيء لا يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرو غير زيد ايضا قوله
او معنى ما يعني ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب
زيد الا عمرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين
في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في الخبرين
التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله عليه السلام لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله
واذا اتصل به ضمير مفعول بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي
بالفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو

قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل وصفته نحو ضرب زيدا الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل
هندا ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذي بين
الاولين اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا
زيد وانما وجب تاخير الفاعل لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الا عمرا اى ان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما
بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت الفاعل على الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل
مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير
منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك
لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا قوله لقيام قرينة جواز الا يحذف شيء
من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ
لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى ومن ثمه قالوا في جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية
بخلاف ما اذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن القايم لا عن الفعل
والاهم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل
بلا خلاف اى ان لا تتفق لك حظية من النساء فانا لا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة
اى لا يمكن لك
والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية قوله وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من حيل الاول
اى مما القرينة فيها السؤال الا ان السؤال ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس الفاعل اذن
على السامع فيسال عنه كانه لما قال ليبك [illegible] سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال في الاول
مصرح به والبيت للحارث بن نهيك تمامه ومختبط مما تطيح الطوايح [illegible] اى يبكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع الذليل من [illegible] ضراعة قوله لخصومة
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار يكتفي برايحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان
ظهرا للاذلاء والضعفاء والمختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبطت الشجرة
اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوايح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوايح واطاحته
الطوايح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوايد مثل اورس فهو وارس

واعتسب فهو عاسب او على النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح مثل باع يبيع وهو
واوي من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل وقوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل اذهاب الوقايع
ماله وما مصدرية او بيبكي المقدر اى يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التي اى لاجل خلال الكرم التي طوحتها
الطوايح ويطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هايلا لتقويم للمخاطب
نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله ووجوبا اى كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر ان
الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر ولو اظهرته لم تحتج لا مفسر لان الابهام الموجب الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا
سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس في ذكره مرة وانما لم يحكم بكون
احد مبتدأ واستجارك خبره بعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع
الاسمية بعدها بشرط كون الجزاء فعلا فمنع لا يخالف مذهبه اذ ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب
في ان زيدا ضربته الا عند اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعي ان منفس اهلكته ومع ذلك ما اوله الا باضمار فعل
رافع لمنفس اى ان هلك او ان اهلك وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق
والخلاف يطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني وهلا زيد قام اعني كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل
صريح او حرف يؤدي معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهي اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون
خبرها فعلا كما يجيء في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكون
معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو انهم صبروا اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان معنى ان في
جزء فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذفان معا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت
الا عند الكسائي كما يجيء في التنازع واما حكم نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان حرف لا يفيد معناه الافرادي ايضا الا
بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وههنا اى والمعنى الكلام المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة
الكلام الذي صدقه لفظ نعم وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية
كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قايم فتقول نعم اى نعم زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز
لا واجب ولذا قال وقد يحذفان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما لو قال العاملان فصاعدا اسميهما
ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت

واكرمت زيداً لكان اتم لكنه اقتصر على الاصل في العمل وهو في الفعل وعلى اول المتعديات وهو الاثنان قوله ظاهر
بعدها انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلاً او
منفصلاً ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعاً او منصوباً لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في المتنازع
فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه العامل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل
يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعاً نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا
الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون
وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع واذا لم يجز ان يكون
منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميراً مطابقاً للمتنازع فان كان بدون الاحصار هكذا ما ضربت وما اكرم الا
انا وما قام الا هو الا زيد او ما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر في ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد
المقدر في ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهراً ولا مقدراً فضمير الضرب والقيام
منفيان عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار في الملغى وان كان الا
في الملغى مع الاضمار في الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب
التنازع لان الملغى في باب التنازع يجب ان يكون خالياً من العمل في المتنازع وفي ما نابه اعني الضمير لضربت واكرمني
زيد وكذا ضرب واكرمت عند الكسائي او يكون فيه ما ناب عن المتنازع اعني الضمير في نحو ضربا واكرمت الزيدين
ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت
في الف ضربا نيابة عن الزيدين في قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملاً في
لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا هو وما قعد الا زيد ولا يستعمل مثله
في كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفاً
من الاول مع اعماله للثاني كما هو مذهبه على ما يجيء ويلزم البصريين ايضاً في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه
لانهم يوافقونه هنا في ان هذا من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الاول لدلالة الثاني عليه لانه هو
كل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع نحو مثله في اعمال الاول فهو واذا كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً
نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول
مع اعمال الثاني او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور منصوب المحل نحو

قمت

قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير
على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول المص ظاهراً غير وارد مورده وكذا قوله بعدها
لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوباً نحو زيداً ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وبك
قمت وقعدت قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان
والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد او في المفعولية حسب
نحو ضربت واكرمت زيداً او في الفاعلية والمفعولية معاً نحو ضرب واكرم زيد عمراً ولم يذكر المص هذا الثالث لانه ينافي
القسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معاً فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضاً في المفعولية
والمختلفين على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيداً او بالعكس نحو
اي يطلب الاول المتنازع فيه ليكون فاعلاً له
ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد يتنازعان اي فقد
يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين
لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضاً لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما
ذكرنا تبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون اعمال الثاني اي البصريون
يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضاً وكذا الكوفيون يقولون اعمال الاول مع تجويز اعمال الثاني
وانما اختار البصريون اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضاً لو اعملت
الاول في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العاملين والمعمول باجنبي بلا ضرورة ولعطفت على الشيء وقد بقيت
منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون
اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين واحتياجه لاجل ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولانك مع الاستقراء
ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان اعملت الثاني هذا بيان انه اذا اعملت الثاني
على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية
فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيداً فالبصريون يضمرون في الاول فاعلاً مطابقاً للاسم المتنازع في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول ضربني واكرمت زيداً وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين
وضربتني واكرمت هنداً وضربتاني واكرمت الهندين وضربنني واكرمت الهندات والكسائي يحذف الفاعل من الاول
حذراً من الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا فيما قبل ولكنه كان على المتنبه مؤولاً عن سبيل الراغد وذلك لان حذف

الفاعل لا يمتنع من الاضمار قبل الذكر لانه جار بعض ما يفسر على الجملة وان لم تكن المحض التفسير كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول
ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او الهندين او الهندات ونقل المص عن الفراء منع هذه المسئلة
اى اعمال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا ان
الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن
اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على خلافه في الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز
ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر
وان طلب الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمته هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد
المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول
ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريين
ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر
لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة تحذف في السعة فكيف مع مثل هذا المحوج اعني الاضمار
قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك على قلة
قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه
على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مضمون
مفعول الثاني مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك
اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضمار لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لان الفاعل فلم يبق بعد
تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولي باب علمت عند
قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في
القرآن والشعر قال الله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا فحذف اولهما
قال عنترة لا تخلني على غيرك انما طالما قد وشى بنا الاعداء اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف
لم امتنع الاظهار نحو حسبني وحسبت زيدا قائما قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلت ان جاز الحذف في هذا المفعول
فاحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو
امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء

ضربني واكرمت زيدا هو فنقول هند حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا والحق ان يقال في هذا الاخير ان
الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صار لتقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت
وباب قوله وان اعملت الاول يعني هذا بيان انه اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني
فقال لا يخلو اما ان يطالبه للفاعلية او للمفعولية فنقول في الاول ضربت وضربني زيدا وضربت وضرباني الزيدين
وضربت وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت وضربنني الهندات فتضمر
الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول
مقدما على العامل الثاني تقديرا وان كان مؤخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا في الثاني
كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو ضربته وضربت زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه
حتى يترك ذلك المطلوب الابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب
انه ليس مطلوبه وانه موجه لا غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني عند اعمال الاول والثاني
لا يقول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلوا الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه وقوله آتوني افرغ
عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام اى القرآن على غير المختار اى على حذف المفعول
من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع من الاضمار فتظهر وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت
ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية او الجمع او التذكير او التانيث
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المص لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره
لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتداء وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجع اليه لخالف المفعول الاول فلما
امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق وكونه
لم يلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس المخالفة بينهما قال تعالى فان كانت واحدة وقبله فان
كن نساء والضمير لا وللاولاد والاختيار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني وحسبتهما اياها الزيدان منطلقا وان كان
المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا نقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبتني اياها
هندا قائمة وحسبتني وحسبتها الا اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول في بعضها

بين المبتداء والجزء في الاصل قوله وقول امرء القيس هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال
الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو
اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شيء غير مختار بالاتفاق
وهو حذف المفعول من الثاني كامر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين
مع لزوم شيء مكروه له في ذلك الامر دون الامر الآخر الا لزيادة في ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب البصرية
بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان
لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لامال الحجة فالحج و
وجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام
مثبتان وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني
لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول اوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة وقوله
ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو اي لو ثبت ان سعي لادنى معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعي لادنى معيشة اي ان طلبي
لقليل من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم
طلب قليل من المال منفيا اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا
فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء لجعلك الواو في ولم اطلب ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك
تكون اذن مستشهدا بما يحمل العطف الراجح والحال المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون
بالراجح او بما هو نص في المقصود ولا بما يحتمله وغيره على السؤال فكيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا
قلت فلا يتوجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجبا للقليل فكانه قيل لا الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله بعده ولكن
ما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعي لتحصيل ادنى ما يعاش به من المال لكفتني الكفاف
لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط الي
القبض والبسط فكذا هنا معنى البيت لو كان سعي لقليل من المال الخ ما وجدت منه عن السعي ولم يكن مني طلب
ذلك الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مؤصل مدخر لنفسي ولعقبي يرجع
اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع اياه الفعلان المتعديان الى ثلاثة خلافا للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا
قايما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه زيدا عمرا قايما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني

والاولى ان يقال اعلمته ذلك فقصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك
اشارة اليه واما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى انه لا تصرف فعل التعجب نقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله
قولهم ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله فعل او يفعل اي الا
فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وتفعلل
وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي
لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث
من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجيء في بابه والذي بسبب الهمزة هو الاول المفعول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا
فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثاني والثالث مفعول علمت فكل ما يثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت
للثالث من مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعول علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا عندك
او ابن منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجار بمعنى
نحو من جبلك والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء والجملة كما لا يقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية
جاز قيامها مقامه لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم
كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي تبين لكم فعلنا بهم او لم يهد لهم كم اهلكنا فيصح نحو بين لكم كيف فعلنا
وما جاز الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل يفعل فبعيد لو صحيح
احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتداء والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي ولا تحذف المبتدأ
الا مع كونه منويا فلا ينوب عن هذا الخبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قايم وقد اجاز الفراء دون الكسائي
والثاني ان الجملة لا يقوم مقام الفاعل الا محكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا
من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند
اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيه قالوا انظر لان كون الشيء مسندا الى شيء ومسندا اليه شيء اخر في حالة
واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء مسند
ذلك الشيء اليه ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشيء مضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس غلام

زيدوا اما المتاخرون فقالوا بجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو اعطى زيدا قم
لان التنكير يرشد الى انه هو الجزء الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة اذا لم يلتبس
مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز فى نحو علمت
زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلت فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا
كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا
فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فمعول علم زيدا ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واعلمك زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا التبس مع القرينة نحو اعطيت زيدا اخاك فان
لم يلتبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا مع انه لاشك مع هذا كله ان قيام الاول فى
علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما فى علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والى راجح لصعقبه واما فى اعلمت فلهذا ولكونه
فاعلا بالنسبة الى الثانى والثالث لانه عالم وقيام الثانى فى اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزوم مركزه نحو اعلمك
زيدا اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك اى لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لابد له
من مصدر او هو جزؤه وكذا لابد له من زمان ومكان لا يقع فيها ولابد للمتعدى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور
مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل
نحو جئتك للسمن فلا يقال جئ للسمن اذرب فعل بلا غرض لكونه عبثا ثم لم يقم المفعول وانما لم يقم المفعول معه ما
اذ هو مصاحب ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل
ولو حذفناها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروريات واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل
فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طيبت نفس واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قد مجيئها فى
الكلام منعها من النيابة عن الفاعل الذى لابد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين اى لقيام مقام الفاعل
وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لساير المفعولات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون
ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة ان
لولا نزل عليه القرآن بالعتب وبقول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله
ومنع الجزولى نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير ولو

الجواز

الجواز لالتقييد بالمفعول الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول
ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود
فيما لم يسم فاعله نحو قعد اى قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر
المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قمت فاستحسن اى استحسن قيامى ويشترط فى المفعول المطلق
ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج
الفعل اليه ليصير معه كلاما فلو قلت ضرب ضرب لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على الضرب عن قولك ضرب يقال ضربة
ضربة او الضرب الثلاثة ولذلك قال المضروب شديد وكذا اشترط الفائق المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال
ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها و
يشترط فى الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز
بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت فى دار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤلا عنه مرفوع المحل
بمسؤلا المقدر المفسر بمسؤلا الظاهر كما فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك لكن ليس فى مسؤلا المفسر ضمير كما
فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسم الفاعل والمفعول والاكثرون
على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول
به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة
الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة
وذلك اذن الى اختيار قوله والاول من باب اعطيت اى حالة مفعولا اولا انما ليس بمبتداء واما كان اولى لانه
فيه معنى الفاعلية دون الثانى فى اعطيت زيدا درهما زيد اخذ والدرهم معطو وفى كسوت عمرا جبة عمرو مكتس
والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر اعلم ان المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما
فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلفا الماهيتان فى الماهية لم يجتمعا فى حد فوجد المص لكل منهما حدا وقدم
منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وفسر الزمخشرى والمص العوامل اللفظية فى حد المبتدأ بنواسخ المبتداء نحو كان وان وظن
واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عامل دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف
على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت

كالحروف الزايدة التي لا فايدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل بقولهم لا رجل ظريف في الدار حيث رفع هذه الصفة على محل الاسم
الذي هو المبتدا ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه
الاشكال هو ان لا ليس زايدا ولا جاريا مجرى الزايد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل اللفظي وهو مبتدا ولا يجوز
الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا ليست بعاملة والجزء مرفوع لكونه خبر المبتداء فان قيل
نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العامل فالجواب
انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتداء لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال
انه بالتركيب صار كلمة واحدة لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرية اذا كان مضافا
نحو لا غلام رجل ظريف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كلمة واحدة قوله الاسم المجرد لا يرد عليه نحو تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم عند من قال انذرتهم مبتداء لانا نأولهما بالاسم اي سماعك بالمعيدي
وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتداء الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لدخل فيه الاسماء التي لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والجزء والمبتداء الثاني فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله
او الصفة الواقعة الى آخره هذا هو حد المبتداء الثاني والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتداء الاول فقالوا
خبره محذوف لسد فاعله مسد الجزء وليس بشي بل لم يكن لهذا المبتداء اصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت
تقدير خبر لم يتات اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة اكلوني البراغيث ونعني بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة قوله لا فعه لظاهر احتراز عن نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون فانه خبر ما بعده
بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقايم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقايم هما فان قولك
هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد ما الاستفهامية نحو ما قايم الزيدان وان قايم الزيدان
وا قايم الزيدون وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد
على الاستفهام او النفي نحو قايم الزيدان كما يجوزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو قايم الزيدان
مجرى ما قايم لكونه بمعناه قال خبير انا سوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك واقل رجل يقول ذاك الا زيد
عند لبده على كابحي في باب الاستثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اي قل رجل يقول ذاك وخطيئة يوم لا اصيد
فيه اي بقل وبندر فهي كلها مبتداآت لا اخبار لها لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتداء عليها لما فيها من معنى

النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتداء لا خبر له كاقل رجل لما فيها من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما حكي
في باب حروف الجر وتجوز عند الاخفش والفراء ان قايما الزيدان وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو
ظننت قايما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل الا مع دخول معنى ناسب
الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقدير ها فعلا بعدها كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من
النفي بل هما تطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتداء فقال البصريون هذا الابتداء وفسروا
بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتداء الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاسناد الاسمي واعترض
بان التجريد امر عدمي فلا يوثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا موثرات والعدم المخصوص اعني
عدم الشي المعين يصح ان يكون علامة لشي مخصوص وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي فلا يوثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي
هذا الابتداء هو العامل في الجزء ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الجزء هو المبتداء وحكي
هذا عن ابي علي وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتداء
الاول يرتفع باسناد الجزء اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتداء الاول يرتفع بالضمير العايد من
الجزء اليه لاشتراطهم الضمير في الجزء الجامد ايضا كما حكي قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان كانت الصفة
المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد جاز الامران كونها مبتداء ما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول
الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان يكون مفردة اولا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما
مفرد اولا فالمفردة المفرد ما بعدها يحتمل وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتداء لا غير
ما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان الزيدان واقايمون الزيدون والاظهر
انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتداء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة والعامل في المبتداء الثاني تجريده عن
العوامل لاسناده المعنى آخره وعلى ما اخترنا في حد العامل يترافع هو وفاعله كالمبتداء الاول وخبره لان كون كل واحد منهما
عمدة تقوم بالآخر كالمبتداء والجزء قوله والجزء هو المجرد دخل فيه المبتداء الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله
المسند اخرج منه المبتداء الاول والاسماء المعدودة قوله المغاير للصفة المذكورة اخرج منه المبتداء الثاني قوله
واصل المبتداء التقديم انما كان اصل المبتداء التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ
ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل

قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظي اعني العمل والثاني الامر المعنوي اعني تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والا
بالطاري دون المطرو عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو اقايم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على الصحيح فلكون
الصفة فرعا على الفعل في العمل وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه
فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعلية ولو قدم الفاعل لم
يتعين الفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر قوله ومن ثمه اي ومن جهة كون اصل المبتدا التقديم
جازت هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره
فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا
التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن
ضرب غلامه زيد اينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي
يذكر المص هنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها تاخره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا
قوله وقد يكون المبتدا نكرة اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب كون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص
لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف
ولا التخصيص واما قول المص ان الفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان نفس
الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته قال ابن الدهان
وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا
حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابطه تجويز الاخبار عن المبتدا او عن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مخصصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو
علم في المعرفة وذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قايم عد لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قايما في الدار جاز
لك ان تقول رجل قايم في الدار وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال تع وجوه يومئذ ناضرة
وكذا في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقيام رجل في الدار ان
تقول قام في الدار رجل ولا الذي ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع
بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده

عن الجواب ونثرنا الحاجك الى نحته عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره ظرف او جار ومجرور الرابع كلمات الاستفهام نحو
من عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة الخامس
ما بعد واو الحال نحو ما ارك الا وشخص يضربك وال دس بعداما نحو اما غلام فليس عندك واما جارية فلا السابع ما يكون في
الجواب نحو قولك رجل في جواب من جاءك اي رجل جائي لان السؤال بالنسبة فالجواب بمثلها او ما وغير ذلك مما لا
يحصى ولا ضابطه له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تع وجوه يومئذ
ناضرة اما قول المص في ما التعجبية وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه
فكذا يخص هنا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وعنوان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت حاكم على غير المختص فلا يتم
فغلط لانه ع ما ذكروا في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا يحكم ان يحصل له الاختصاص بغير الحكم
قولهم اذن في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مخصص ولو كفى الاختصاص الحاصل
الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر ان المخصص في الصورتين حاصل فظهر ما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا ينجع ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه
يعلم كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة كانت
اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في
ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار
او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر يخصص به المبتدا قوله في ما احد خير منك
ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق احد منهم فيه
نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسايرها له وانت اذا قلت ما احد خير منك فالمقصود ان
بهذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم تخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والمخصوص
ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على
واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فايدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمي على كل فرد
فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من ضمنت نجا يحصل الفايدة فيها بسبب التعليق
الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون
الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمات الشرط على الابتداء
فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس نعمته ورجاؤه فانت نعمتي ورجائي وقيل

الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتداء لا خبر له هذا ما قيل فيها
ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حرف الشرط والاستفهام فحذفنا لكثرة
الاستعمال على ما ذكر ما في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل لفعل مقدر او مفعول له او للظاهر فقولك من قام
قمت اى ان من قام اى ان انسان قام كقوله تع ان امرؤا هلك وقولك من ضربت ضربته اى ان من ضربت اى
ان انسانا ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربت ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر
بالظاهر وكذا اما في نحو ما كان لك فليكن كذا فهو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفيما فعلته افعل مفعول
وكذا في نحو ما كان لي ... وما تفعل افعل وما تفعله افعله
للفعل المقدر وكذلك كلمات الاستفهام قوله في سلام عليك انه مخفف بنيته لا المتكلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب
منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جمع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويلي لك الا ان
معنى الويل ولو قدرت ايضا ويل لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله
حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالنظر الى طلب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه واما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا التقديم الاهم وللتبادر الا ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان يقول سلام
ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا اخل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة
وقال على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والناس والملائكة اجمعين وبعد المصراع بذا
مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون مصدرا بمعنى سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت
من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كان لبيت وسبحلت معنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى
سلام الذى هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى ما قرره المص ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولا للفظ سلام عليك
عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اى جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف
الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام
الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الاصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفع بعد
حذف الفعل نفيا لاعتبار معنى الحدوث **قوله** والخبر قد يكون جملة اعلم ان خبر المبتداء قد يكون جملة اسمية وفعلية
كما مثل به المص وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض
الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ
وليس المراد بخبر المبتداء عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فمن قولك ازيد عندك

عندك

يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكر المص وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة
ويدل على جواز كونها طلبية قوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب
لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا تخلوا الجملة الواقعة خبرا من
ان تكون هي المبتداء معنى او لا فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم
لارتباطه بلا ضمير لانها هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهرا او مقدرا وقد يقام الظاهر مقام الضمير واما احتياجه
الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر
وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجئ ان الظاهر قائم مقام
الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة
والجملة الخبرية ابتدائية والمبتداء فيها جزء من المبتداء الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير ويحذف
الجار والمجرور معا فان كان المبتداء الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام
كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود فصار البر كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من
الضمير الذى في الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا به والمبتداء كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا
فاخزى الله رابعة تعود وقال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اى ما منهم احدا الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب
يتبادر الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال له الجحد ما اثره الجحد في جواز حذف الضمير منه والسماع
في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تع ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى ان ذلك منه واما في المنصوب فبشرط
كونه منصوبا بفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا
بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا
بالموصول من المبتداء كما يجئ في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها
بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تع اهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعد الصفة
احسن منه في خبر المبتداء نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتداء جملة فالتخفيف
فيما هو مع غيره كلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات
الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتداء على ما قال سيبويه

يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غير ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله الحاقة
ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ
معن ولا متيسر بحز منشئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدا وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ
الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا وليس جملة في
خبر المبتداء قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد مكنى بابي طاهر قال تع ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا
نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه لمنعه مع وروده قوله وما وقع ظرفا اي ظرفا او جارا ومجرورا
ولم يذكره لجريه مجراه في جميع الاحكام حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتداء عند الكوفيين
على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتداء في نحو زيد قايم او كانه هو في نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا
له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتداء فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا
وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الخبر قال بعض النحاة العامل فيه المبتداء
وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور
منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل هنا مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل
من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كاين وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كاكل وشارب
وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز
عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعينه وسد الظرف مسده كما في نحو لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد
كاين في الدار وقال ابن جني يجوز ان ولكن شاهد له واما قوله تع فلما راه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس كما نحن
وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ
موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف المتعلق وانما يتعلق الظرف والجار
بملفوظ باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لشبهه للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل ولما وايضا للقياس على الذي
في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما ياتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى
انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتداء ان يكون مفردا ولقائل ان يمنع قولهم انما كان اصله الافراد لان القول
المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون
خبران او اكثر لا خبر واحد كما تقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا

كما قلتم

كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا نقدر بالمفرد فالمنسوب المزيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة فان قيل
انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجي والجواب ان الظرف في مثله ليس بمستقر اي متعلق
بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قايم فهو كالمفعول به في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجي
في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل
في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند ابي علي هو
معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل
في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي
الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي عندك
الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام وينتصب عنه الحال كقوله تع فمالهم
خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف
استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال انها
وقعت بعد ان المصدرية كقوله تع ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى بن
جندل تهددكم اياي وسط المجالس فلا اعتماد للظرف قبل اما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف
منه ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتداه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع
مبتداء مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل الظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما
قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتداء مفردا كان او جملة فهو عندهم ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد و
قايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتداء التقدم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب
غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتداء ولكنه لما اجاز
عمل الصفة بلا اعتماد واجاز كون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا ولم في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف
اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم
الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتداء و الا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في
داره قيام زيد وفي دارها عبد هند وذلك لان المبتداء حقه التقدم في زعمه والضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فما
اضيف اليه المبتداء فليس له التقدم الاصلي فالاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه سبب

التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتداء وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتداء وان لم يكن ذلك في الاصل
وقد ورد في كلامهم في الكعانة درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لايكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولاصفة له لعدم الفائدة
الا في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا
نحو قول امراء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر وقولهم اكل عام نعم نحو ونه اي حيازته نعم ولو قلت الارض يوم الجمعة
او زيد يوم السبت لم تجز لانه لافائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم
معنى بشرط حدوثه ثم يشرط ان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم
والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكر المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان
المنكر وجوبا نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم
الجمعة بل يجيبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا تم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم
يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع
الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفة او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما
او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة وربما رفع واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فعلى تقدير الحج ودعاء الناس الا الا استعداد
له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان
غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت مني مكان قريب
ودارك مني يمين او شمال فهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتداء اي مكانك مني مكان قريب
او من الخبر اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجيء عن قريب
وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص
بالشعر نحو الاجرس امامها خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المنزل من قرب
او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت
المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك او مكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب
او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي بهذا المكان ومقعد القابلة اي قريب وكذا معقد الازار ومعقد
الخاتم وهو مني مناط الثريا اي بعيد قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضرباء فوق النجم لا يتتلع اي
مشرف كالامين على الياسرين قال بعضهم ان معنى ذلك اعلى منهم لتشرف عليهم كما تجوزوا قال بعضهم ما كان من هذه الظروف يمنة

نحو معقد الازار فجعل ظرفا اولا من رفعه وما كان منها في معنى كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف
فقربه من المظروف تحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط
الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان
اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو داري مني
فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا مسافة سري ليلة
ومني متعلق بمدلول الخبر اي بعيد من هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت اليد اليه لم انله وهو
مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما
نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليلة فلان الخبر هو خلف دارك ونصبهما على الحال عند المبرد
من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالفرسخان
متعدان لما كان الماء في الامتلاء الاناء ماءا وبجوز ان ينتصب على المصدر كقولك دنوت انملة اي دنوا قدر انملة اي
دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين
خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها
سواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع على الخبرية الظروف التي بعد المجرور
التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك وسكت عليه ويجوز انت مني
فرسخين على انه خبر المبتداء اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذو سير فرسخين او منصوب على الظرفية اي في
فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله عليه السلام منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف عند البصريين
اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهو عند الكوفية لايكون ظروفا الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الفاعل
نحو جلست خلفا عندهم اي متاخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي منبسطا فاذا وقعت خبرا عن المبتداء وجب
عندهم رفعها نحو انت خلف وقدامك اي متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها
على الظرفية كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه
خلاف الاصل فلا يرتكب الا لكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
اي قبل ذلك يقوي مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في
الاصل مصدرين فمعنى اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع والكون والاولى رفعه لعلية الجمعة والسبت في معنى اليومين

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجاز الفراء وهشام وذلك
لتأويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افضل كذا اي الآن فمعنى اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح
ان يكون ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يتحد
بالمبتدأ لفظا اولا والاول اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قايم او تغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما
لمبالغته في معنى كقوله تع وازواجه امهاتهم او لحذف المضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري
فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك
العين حتى صار كانه هي كقول الخنساء * ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت * فانما هي اقبال وادبار * وقوله تع ولكن البر من آمن بالله
وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو لكن ذا البر من آمن وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من آمن وذات اقبال او
جعلنا المصدر بمعنى الصفة نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه تخلو عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يتحد بالمبتدأ
لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله * انا ابو النجم وشعري شعري * اي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر
كما يقال مثلا شعري مليح ويقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال * رفوني * وقالوا يا خويلد لا ترع * فقلت وانكرت
الوجوه هم هم * واما الجامد فان كان مؤولا بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اي غليظ وكله حينئذ
تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخرا عن الخبر وان لم يكن مؤولا به لم يتحمله خلافا للكسائي وكانه نظر الى ان معنى زيد
اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد فبعد ان لم
يكن فلابد من رابط وهو الذي يقرن المتعلق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله على هذا محتمل للضمير عند الكسائي لكنه لما
لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو محتمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع
الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا ويكفي فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قايم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل
خبرا كان المتحمل للضمير نحو اما زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو
الضاربة انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه مطلقا نحو
هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجيء في باب الاضمار ان شاء الله تع قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له
صدر الكلام نحو من ابوك قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما
او نكرة بها افعل تفضيل مقدم على غيره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه ابوه وغير سيبويه على ان مثل
هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام وما جاءك وايهم قام ومن قام قمت واما

كان

كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك بما يغير معنى الكلام مرتبة الصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يجد
بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع ذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير او مغير لما سيجيء
بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصديره نحو غلام من قام
وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او
متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين
المبتدأ كما في قوله * بنونا بنو ابنائنا وبناتنا * بنوهن ابناء الرجال الاباعد * وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون
فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي
يوسف قلت ابو يوسف هو الخبر ومنه قول ابي تمام * لعاب الافاعي القاتلات لعابه * وارى الجنى اشتارته ايد عواسل *
اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له مسندا الى ضمير المبتدأ نحو زيد قام فانه لو قدم
اشتبه المبتدأ بالفاعل فان قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت تشبيه المبتدأ بالبدل
من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تع ثم عموا وصموا
كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مقدما الخبرين ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن بالفاء
نحو الذي يأتيني فله درهم نظرا الى الاصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط الذي تستحق ادواته
صدر الكلام ويجب ايضا تأخير الخبر اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قايم وانما زيد قايم لانك ان قدمته من غير الا اختل
المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تأخير الخبر اذا اقترن
المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد قايم او كان ضميرين للزوم تقدمهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
شروع في بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو
زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني
الجملة ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها ككان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا
يقال ان من تأتني اكرمه واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر
كافعال العلاج فانها محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام الابتداء
مع تأثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قايم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ
المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه

لايؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو ادل بالجواز لان المبتداء كما انه لايؤثر معنى من العامل
في الخبر ليس هو معا ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل في
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لاشك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد واين في اين
زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد والملفوظ
به وجب تقديمه على المبتداء اما مع الخبر نحو غلام راكب زيدا او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم
انه لايقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان
مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتداء نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير المبتداء ان تقدم حكم النكرة عليها تخصيص
حتى جاز وقوعها مبتداء وقد حملنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتداء المنكر في
الاغلب مما لايتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قيل وقوع الظرف
خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف
على المبتداء لايرفع اللبس ولايعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قايم قايم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قايم او بدلا منه واما
الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش
والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده فليس اذن من هذا الباب قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت
في حجر لا فيك وقولنا مما لايتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل
قوله او لمتعلقه اي لمتعلق الخبر بكسر اللام ويعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد
بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه تعلق
المجرور بالعامل الضعيف القاصر يعني اذا اتصل بالمبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لايلزم ضمير قبل
الذكر فلو قلت مثلا زبدا على التمرة كان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتداء
نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتداء بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين
الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفعول المتعلق بالخبر على المبتداء ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار لكن اما ام
جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المقدم رتبته التاخير لتعلقه بالخبر
وليس بشيء لان التقديم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين
في جواز نحو زيدا غلامه ضرب وكانه نظر الى ان طلب الفعل لمفعوله وكان مفعوله متاخرا بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له

بالمشابهة

بالمشابهة والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او من انه يعني او كان الخبر عن ان مع
اسمها وخبرها زيدا اذا كان ان مع صلتها مبتداء وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها في محل عند ابي علي اذا كان
الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
قايم عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم ترفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع
موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجيء خبر المبتداء بعد
خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان
عرف انه خبر المبتداء وانه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي حرف موصول ويجي في باب الموصول ان ما في حيز الصلة لا يتقدم
على الموصول ولا في حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان
يكون مبتداء لانها جملة والجملة مفرد تعين ان ما بعد الخبر ان المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما
نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانما يتقدم على خبرها لما يذكر في حروف الشرط ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها
فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتداء الذي بعد الا لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى نحو انما قام زيد
لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر وان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ
ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك
تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما يتقدم له الخبر قوله وقد يتعدد الخبر اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون
بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر
عن شيء واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضادة
او لا والثاني اما ان تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما بمعنى واحد الثاني في الحقيقة تاكيد للاول
فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتداء
ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتداء ببعض تلك الاخبار والجزء
الاخر بالجزء الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض اسود وليس في الحقيقة
مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع
الى مجموع المبتداء بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض وسود
وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال

بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المسند اليه في الحقيقة
متعلقه الى برحمته مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام ووجه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان
المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول الاريج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن
الوجه وحسن وجه وحسن وجها بنصبا وجرا واما الثاني فاعلم انه تصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض
فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها
حموضة لانه امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالامتزاج كيفية متوسطة بينهما واعلم انه لا يجوز
ان يعطف احد الجزئين على الآخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الجزئين تقول زيد كريم سخي وعالم
وكريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم
وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الجزئين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو و
حامض واما فالم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحوهما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ متعدد
اي احدهما عالم والآخر جاهل قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط اعلم ان الفاء قد تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد اما
وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال لديكم او لاضمار القول كقوله تع واما الذين
اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال اكفرتم وتحكي على الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط وقد جاء
جائزا في خبر مبتدأ مذكور ههنا شيئان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف وقد دخل في قوله الموصول الالف واللام
الموصولة ايضا نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في
الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط
وفعل نحو من يقرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تع ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية
لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما افاء الله على رسوله
منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تع قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم
اذ لا يراد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا
ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم
يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط
كقولك الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف نحو الذي قدامك او في الدار فله درهم عاما وشمل المبتدأ الذي في

خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف كلمة الشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله
الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما ككلمة الشرط نحو من وما
الشرطيتين واما جاز ان لا يكون مبهما كما في قوله تع ان الذين فتنوا لانه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة
ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية
بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع ان الذين فتنوا وكذا كان
وما افاء الله وقوله تع
حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز عن تجريده منها مع قصد السببية نحو
الذي يأتيني له درهم ولا يلزم الفاء ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها
كما في جميع الشرط والجزاء ففي قوله قل ان الموت الذي تفرون الآية الملاقات لازمة للفرار وليس الفرار سببا
للملاقات وكذا في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تع لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط
للجزاء سبب وهي تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تع والثاني في النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف
او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتيني او امامك او في الدار فله درهم وقد يكون صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل
فله درهم لمضارعته بكلمات الشرط في الابهام وكذا ان كان مضافا الى الموصوف بغير اللفظ المذكور نحو كل رجل عالم فله
درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت والاخفش يجيز زيادته في جميع خبر المبتدأ نحو زيد
فوجد انشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم • واكرومة الحيين خلو كما هيا وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح
قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكر وذلك انه
انما دخل الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدير ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ يؤثر معنى
في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة المتأخر معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تع ان الذين فتنوا الآية والحق المالكي
بها ان المفتوحة ولكن من غير سماع لكنه لما راى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجيء في
الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى ان المكسورة على ما يجيء في
الموضع المذكور رأيه اجراها مجرى ان المكسورة واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء
من نواسخ الابتداء الا في القرون فيقتم من ذلك بعدما ضمير الشأن حتى لا يخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر
في جملها وذلك نحو قوله • ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء • قوله والحق بعضهم ان بهما اي الحق ان في
مبيد النهار شتيره
المنع من دخول الفاء بليت ولعل قال المص ابا علي عبد القاهر ان هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدي

وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع الكسر سيبويه خلافا للاخفش قوله وليت ولعل مانعان باتفاق لا
لتخصيصها بل كلما مع للابتداء هكذا سوى ما استثني وما ذكر المص من ان امتناع دخول اللام في خبر ليت ولعل للزوم
الناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي محتملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك ليس
بشيء الصحيح قولك ان جاءك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين
يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال
والله المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شيء لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعينه اعلم انه قد يحذف المبتدا
وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما يجيء في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل
صفة فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما يجيء فلو ظهر المبتداء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال في نحو
نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يجيء في بابه قوله جوازا ووجوبا بنصب على المصدر اي حذفا واجبا او جائزا
واذا في قوله اذا السبع للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتداء الذي
بعدها اي فبالمكان السبع فتقول على هذا مررت فاذا زيد قايما فاذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات
الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان
الى الجملة الا حيث على ما يجيء في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع اذا المفاجاة اذ لا معنى لقولك
فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى
قوله يجوز ان يكون في قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي ففي ذا حصول السبع اي ففي ذلك الوقت حصول
لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده
اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة
الاسمية وعامله محذوف على ما قال المص اي ففاجات وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو
مفعول به لفاجات ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن بري ان اذا
حرف فعلى هذا خبر المبتداء في نحو فاذا السبع محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادي انها
جواب شرط مقدر ولعله اراد انه فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج
وقال المازني هي زائدة وليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات
كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره يقال الزمته الشيء فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر

في موضعه

في موضعه ويحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر شيء بين سائر الاخبار
لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتداء الذي بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال
الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر
كما في قوله لو ذات سوار لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لولا التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني
كما في حروف الشرط دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فبقيت مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء
ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يجيء مع غير لا من حروف الشرط فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي
الاول اي انتفاء وجود علي لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمه كان لولا مفيدا ثبوت الاول وانتفاء
الثاني كما قاله لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من
كفاني ولم اطلب قليل من المال
هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من
الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم
الا مكررا في الاغلب كما يجيء في قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعدها مبتداء ولا يجوز
يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقايم لكونه جملة خالية عن العايد الى المبتداء في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره
محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة
لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتداء الذي بعدها موجود لا قايم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر
والثاني في اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قالت امامة لما جئت اتيتها
هلا رميت بعض الاسهم السود لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اي لولا الحد وهو الحرمان في
ثانيها كل مبتداء يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
اليه كما يجيء في بابه نحو اخطب ما يكون الامير اي كونه واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي
زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيد او اليهما نحو تقاربنا ويعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا قايمين او تضاربنا
قايمين او من احدهما نحو ضربي هندا قايما او قايمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي زيدا كان ذا مال
ويقال سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند
غير الكسائي يجب معها واو الحال نحو ضربي زيدا وغلامه قايم قال صلى الله عليه وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي

تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فتقول ضربي زيدا ابوك قايم كان في قوله كلمة فوه الى في وتجوز عند الكسائي
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا كله او ضربي زيدا الشديد قايما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا
ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما ولم يسمع الاتباع مع
الاستقراء وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا
بمعنى ضربي زيدا قايما اضربه قايما وهو نحو اقايم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قايما حال من معمول المصدر
لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قايما حاصل وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قايما اي ما ضربي اياه الا
هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل
في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى
ضربي زيدا قايما ما اضرب زيدا الا قايما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني
على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه ماهيتان
الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكانتا متناقضتين
ذلك اللفظ واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان
فاذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى
الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعني ما اضرب زيدا الا قايما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المختص بحال القيام
حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود
ايضا في وقت آخر فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر في
قولك اضرب زيدا قايما وما يفيد مذهب الكوفية من جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر
عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا
نقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت فلو قدرنا على
مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ في

من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شربي السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فان اكثر شربه
ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصول مع
الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال في باب المفعول
معه ان تقديره مالك وزيدا ماالك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو
الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال
فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما وليس اذا للاستقبال هنا بل هو
استمرار كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير حذف حاصل كما
يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قايما ثم حذف اذا مع شرطه العامل
في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قايم
مقام الظرف القايم مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدر ناقصة وقايما خبرها قيل
لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد مصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا
كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ويسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من اذا مع الجملة
المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهره معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم
حاصل اذا كان قايما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا اوقع
غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجاتهم اليه والحق انه يجوز
اختلاف العاملين على مذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها
ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كاين او حاصل العامل في الحال لكونه عاما مثل الجميع الافعال كما حذفناه في
نحو زيد عندك او في الدار لمناسبة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الظرف والحال مقام العامل كما تقدم
واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون
الامير قايم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا
فجاز جعله قايما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قايم اذ لا مجاز في اول
ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق
وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات

يكون الامير قايم اى اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقايما كما يقال نهار صائم وليل قائم
ويرجح هذا التقدير بانه يمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع ما المصدرية زمانا
وكثرة وقوع الزمان مستناليه الواقع فيه كقوله وما ليل المطى بنايم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام
وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجاز الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في
الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي هنا كناية عن
الصنعة وضابط هذا كل مبتداء عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتداء لان الواو
بمعنى مع فكانك قلت كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم يحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا
المثال اذن مما نحن فيه اى مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول
معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدا لم يكن خبرا فان قيل نجوز ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها
خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يجى في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتداء لا يستحق
الرفع لفظا حتى ينقل ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد
عندك وقال البصريون الخبر محذوف اى كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد
الخبر فكيف حذف وجوبا واما قلنا ذلك لان الخبر نحو محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر اذ لهم ان
يقولوا ايضا ما خالى ال عن محله فيسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اى هو مقرون بضيعته
وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قايم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا
عن غير ساد مسده وتجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجرى مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا و
الظاهر ان حذف الخبر في مثل غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب
فلا يرد اشكال قال الكوفيون ان ولى معطوفا على مبتداء فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل
خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل او لا فالاول نحو زيد والريح يتباريان فيتباريان خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان
والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين رضي الله عنه هو والجنة كمن قد رآها واما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر
ضميرهما والبصريون يمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا اذ الفعل في ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه
بالاتفاق ويجوزونها على ان يكون الفعل حالا لا غير فخبر زيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويتباريان حال واعلم انه
قد يغنى ما اضيف اليه المبتداء عن المعطوف فيطابقهما الخبر كما يقال راكب الناقة طليحان وقولك معا نل زيد قويان قوله

ولعمرك

ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتداء في الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجي في باب القسم فان تعينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا
يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك
لتفعلن وقد ترك المص قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك
او في الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جني اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اعني الدالة على تعيين الخبر وسد شي
آخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المص انما ترك ذلك لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبرا دون
ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتداء وتنكير الخبر لان الاصل كون المسند اليه معلوما
وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يقبح تجريدا لاسم
عنها فجردناه مما يطرأ ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة واما كان الاصل في الاسناد
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير فصار الاسناد لازما له دون
الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا وهو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في
قولك زيد اخوك هو انتساب الاخوة الى المخاطب الى زيد واسناده اليه لا الاخوة واذا تعددت المبتدآت نحو زيد ابو
عمه خاله ابنه بنت صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتداء الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فصديقه قادم خبر
عن سيدها وهكذا الى المبتداء الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من
المبتدآت الى ضمير ما يليه الا المبتداء الاول وان لم يضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتي بالعوائد بعد خبر
المبتداء الاخير فيكون آخر العوائد لاول المبتدآت وما قبل الاخير لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو
هند زيد عمرو بكر خالد قايم عنده في داره باذنه معها فكانك قلت بكر خالد قايم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت
هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو دار مشتملة
على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة باذنه فكانك قلت زيد عمرو دار مشتملة على بكر وخالد باذنه اى باذن
زيد اى زيد امر عمرو ان يجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا بجمع بكر و
خالد معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدآت اكثر قوله خبران واخواتها اعلم انه لما كان مذهبه ان الاصل
في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من
وجه كما يقال ان المبتداء يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها يشبهه لكون عا

اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه
بخبر ان المشبه بالفاعل واسم ما الحجازية مشبه باسم ليس الذى هو فاعل وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر
ما الحجازية كذا نقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان
الرفع علامة العمدة فاعل كانت اولا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات
بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمدة وهو اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة
فنقول ان ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما
قدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى يعمل عمله اعنى ليس شئ واحد وكان ترتيب معمولها كترتيب معمولى ليس
اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السواء بل معناها مشبه معناه
من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجئ فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوية وهو اذا تصرف فى معموله بتقديم
النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف
لضعفها عن عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها للجزئين على السواء فلا اولى ان يعمل فيهما ولاسيما مع مشابهة قوية
بالفعل المتعدى قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل
فيه غير المحدود فان نحو حسنا فى قولك ان زيدا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد
على حد خبرها ولا التبرئة نحو لا رجل حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه
فى الدار فان غلامه مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حد خبر المبتدأ بقوله المجرد المسند لان آخره صفة للمبتدأ فى
نحو قوله تع ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هنا المسند بعد دخولها
الذى كان فى الاصل خبر المبتدأ وفى اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره
اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اى فى اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه متحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك وفى شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر
المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع
على الفعل فى العمل فلم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ
فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجئ فى قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا
استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس

امره

امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تع
ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع فى الظرف ما
لا يتوسع فى غيره لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار مع كل شئ كقرينه ولم يكن اجنبيا
منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف
فى التقدير جار ومجرور والجار محتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا النفى الجنس وجه مشابهته للفاعل
مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة ان ان للمبالغة فى النفى لكونها لنفى الجنس كما
ان ان للمبالغة فى الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان
كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صار
الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعدوا ان يكون الخبر البعيد منها يتحصل
بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المص
ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا رجل ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا والمثال ينبغى ان يكون ظاهرا فيما يمثل له وانما
اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف
كثيرا فظريف فى لا رجل ظريف اظهر من الصفة وقال فى شرح المفصل لا يحمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمتصل
والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفى بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه
حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز فى توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا فى توابع اسم لا معربا
كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان فى هذا الباب بان ان لا يزيل معنى الابتداء بل معناها تاكيد مضمون الجملة
فكان المبتدأ باق على حاله فى ذا الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم
ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ وبه كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا
كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه
اصلا فى هذا الاسم مع مشابهة لا لان التى للابتداء معها كالباقى واما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيها
بسبب البناء فتح فصار نصب تابعه حملا على فتح المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا لرفع تابعه حملا على
على رفعه الذى كان له فى الاصل لان كل واحد بعيد قوله ظريف جعل لا فائدة فى ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى لان
علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس بغلام رجل ظرافة فى الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف فى كونه

ظريف صفة لغلام رجل وفيها الظرف خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قايم فيها لكان اظهر

من جملة المعنى في كون فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا اعتدى فيه بكار لسد قال الجزولي حكوه بنو تميم

لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاسه قالوا والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان حالا

او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم يقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في ايجاب

الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند

تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس اسمهما وخبرهما قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قايما وما زيد هو الظريف في

اما الجملة الاسمية التي يدخلها لا فاما ان يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزاها نكرتين

نحو لا رجل قايم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ قالوا الحق في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن

قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل لا محل ليس شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شي من كلامهم خبر لا منصوبا بخبرها وليسما

وهي في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال في التي في نحو لا اله اي لا التبرية الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة
في نحو لا براح ولا مستصرخ الاولى ان يقال هي التي

ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجي في

المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب

للعموم على الظاهر سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي او النهي او الاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق
ان لا يكون للاستغراق

مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ما جاءني رجل ظاهر

الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما

جاءني منه رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات

وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين و
المفعولية

مسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات

من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في حيز المفاعيل فيقال للحال هو مفعول

مع قيد مضمونه اذ المجي في جاء زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول

بشرط اخراجه وكانهم اثروا التحقيق في التسمية والمفعول بلا قيد شي اخر هو المفعول المطلق كما يجي فجعل المفعول

معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن

مع قيد كالاولين نظرا الى ان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشي من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون

المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه في

الحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات

فمشبهة بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق قدمه

المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول صار فاعلا لان ضاربية زيد في

قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة

فليسا مما فعله الفاعل المذكور وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست

لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زايرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فيا

ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فلذلك تقدم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكرا ولم يذكر

بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد

من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صوغ اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صوغ اسم

مفعول بلا قيد اخر في قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم

الجمعة فهو فيه مضروب وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغير صيغته من غير

قيد اخر نحو ضرب زيد واما الا غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز

قليل وكذا سير يوم مصيد وهو على حذف حرف جر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا قال سيبويه في قولهم
ربيع وا

جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس بفا في سعة الكلام بابعد من قولهم

صيد عليه يومان وولد له ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا

فجعله كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان

ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف

الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولو

مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى وانما

سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له

والمفعول معه قوله هو اسم ما فعله قال انما قلت هنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني في قولك ضربت

ضربت فانه شي فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجد بالقول اي قاله

فالمقول في الحقيقة وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول
فلم يكن اولى داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد
هذا اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبنا وبه باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم
الجمعة وامامك لفظ اوجد الفاعل القول في قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله
انه فعل مضمونه الذي هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ونعني باسم ما فعله اسم
الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هنا فعلا الا ان يقول
النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والملحق به وكذا نحو مات موتا وفني فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل
مذكور نحو اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل نفسه
وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير في معناه عايد الى الاسم اولا ما قوله بمعناه
احترازا عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل لكن ليس كرهت بمعنى قيامي ويبطل بهذا الحد
نحو كراهتي واجبت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوب مفعول بها قوله ويكون للتاكيد المراد بالتاكيد المصدر
الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه
تاكيدا للفعل توسعا ففي قولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر
انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويختص بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب
لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من
الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة للتي تختص بنوع من الجلوس وربما ذكر بعدها ذلك الوصف
نحو جلسة حسنة وربما ترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او
مع حذفه نحو عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت المضاف من الصفة والاصل
ضربته ضربا مثل ضرب الامير وكذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه بمعنى المصدر اما من نحو
ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب
وقد مر خبر مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجيء في باب الاضافة وكذا ان يكون بها ما حذف موصوفه
اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو
ضربته انواعا واجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قوله

نع

تع وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا ضربت لا ضرب معهود شديدا وخفيف او غير ذلك فتقول ضربت
الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي
القعدة القرفصاء وكذا القهقرى في رجع القهقرى اي الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق
من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحو وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصفا
لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او
وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات او موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد مميز
مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته الفا ونحو ان يكون المجرد
صفة لمصدر محذوف اي ضربا الفا واما الة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا والاصل
ضربته ضربة سوط فوضعت الالة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت سوطين واسواطا
وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الالة وجمعها لانك ربما قلت ضربت سوطين واسواطا مع انك لم تضرب
العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك ثنيت الالة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصله ضربته
سوطا ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اي فيما قام فيه الالة مقام
المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا
يجمع اذ المراد بالتاكيد ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي والقصد للماهية من حيث
هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكون الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف
اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله
وقد يكون بغير لفظه اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان
يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تع وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت
جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب بفعل مقدر اي تبتل اليه وبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض
فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب
بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومنه
جملته الضمير الراجع الى المضمون عاملة نحو قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب
اي يدارس الدرس او الى غير مضمون عاملة نحو اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون

عامله نحو اعجبني ضربي فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشي من الافعال
قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا اعلم انه لابد في الواجب الحذف والجائز من القرينة قوله جوازا او وجوبا
نصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه يسمع حذف وجوبا سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب
الحذف قياسا واقول الذي اري ان هذه المصادر واسمائها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت من
فاعل او مفعول المجرور جرا او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعلها بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا
وجدعك الله جدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونيرة
ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله
وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك
ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اي شدة وسحقا لك اي بعدا وكذا بعدا لك او بين مفعوله بحرف جر
نحو عقرا لك اي جرحا لك وجدعا لك والجدع قطع الانف والاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك
فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك
الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع
عن نحو قوله تع مر مر الكرام وسقيا لنبيها واما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان
يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع اما ابانة لقصد الدوام واللزوم لحذف ما هو
للحدوث والتجدد اي الفعل كما في نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما
في قوله تع كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك
ودواليك وحنانيك وحجاجيك فيبقى المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من
احدهما بعد المصدر ليتخصص به فلما تبين بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب
الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرنا
من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر
المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ولم يكن متصلا بالفعل ومعمولا له فوقع
وزان نحو قوله تع ان امرؤ هلك واما قولهم حمدت حمده وحمدت حمدك وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك
فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله • دائب تعدي ادره

من هو

من هو الكا والمعنى قصدت جهة التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جودته جوده الذي يليق
به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله وقد مكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسيعلم
سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتداء الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر
الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كالكاف ويلي الفعل والمعنى هو لك اي هذا الدعاء لك وكذا كل
ما فيه من التبيينية المبنية للمعارف نحو قوله وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلت ما بمعنى الذي واما المبنية للنكرة
في صفة لها كما لو جعلت ما في الاية نكرة موصوفة وقد تبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر
نحو مرحبا بك واهلا بك اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسر مرحبا بموضع الرحب اي اتيت موضعا رحبا
وان فسرته بالمصدر اي رحب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا الباب والجار المجرور المحذوف المبتدأ لا محل لها
لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يتوغل في
حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر القائمة اسماء الافعال
كما يجي في بابها نحو هيهات ورويد وشتان فبني لقيامها مقام المبني والا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي
قامت هي مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذن لتبقى هيئة على الاعراب الذي استحقته حال المصدرية فيرجح اذن في استعمال
الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كان لا يستعمل عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد فيجوز
يراعي اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر قال تع هيهات هيهات
لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى فهيهات اسم واللام مبين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل
يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فلهذه المصادر كانها قايمة مقام الفعل كالمصادر الاولى
من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر قبلها فلم يكن تنتصب
فبانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها وبناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان تستعمل
استعمالين اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيدا ورويد زيدا وبله زيدا وبله زيد ويجوز ان يكون حاشا من
هذا الباب فيكون حاشى زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون حاشى لزيد اسم
فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر
لم يوضع افعالها اصلا نحو ذفرا له اي نتنا وبهرا له اي تعسا ابهرا بمعنى غلبة فلا فعل مستعمل فيهما مثل القهقرى والقرفصاء
اعلم ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما وبيانا بحرف

بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظه والناصب المقدر له في او بهرا ايضا فعل من غير لفظهما في
التقدير انتن دفرا وتعبت بهرا ومنها اسماء اعيان جعلت قائمة مقام المصدر نحو تربا لك وجندلا اي رميت رميا
بترب وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر
نحو هنيئا لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا وهي مثل قم قائما اي قياما وتعال جائيا والفرق بينهما ما ذكرنا في
المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام
المصادر كآها منك اي توجعا وواها لك اي طيبا واف واف لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم فتح
ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يبن بالجار نحو ايها اي كفا وويها اي زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من
الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة
عنه على الصحيح من المذهب فلا صار ما لا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول
المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من مفعول المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون
على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وي لزيد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف لك واه وفي على
وآه منه ذنوبي والاطهران ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء جئ بلام
الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وي لك ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بيا في قوله فخير
نحن عند الناس منهم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا بتمامه فلا نبالي بان تدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا لك لصيرورة
الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتداء فقيل ويل لك كما في سلام عليك ثم جعل ويح وويب وويس كناية عن ويل في
هذا كما قالوا قاتله الله بمعنى لعنه ثم استعملوا فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام
الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكر في اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلي مقام الفعل فيصير
فعل على ما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين
كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك ان علمت صيرورة المصادر اسماء الافعال لكونها
مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئ
الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابطة المذكورة قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني
سمعت كثيرا ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك نحو قعدك قال عمرتك
الله الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابهما

ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعيني ملامة فلا تنكائي قرح الفؤاد فييجعا وان زايع وقال ايها
المنكح الثريا سهيلا عمرك الله كيف يلتقيان هي شامية اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يماني وقد ذكر الجوهري
استعمال عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال قعدك لا آتيك وكذا قعيدك وقعدك الله لا آتيك وقعيدك
الله لا آتيك وعمر الله ما فعلت كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء
عمرك الله في غير القسم واستشهد بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعنى سألت الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم وقد
ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا
الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمرك فلما ضمن معنى السؤال
تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله واجاز الاخفش
رفع الله في عمرك الله ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا ويجوز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عمرك
اي اسأل الله تعميرك او اسأل الله عمرك واسأل الله قعدك اي تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى
مفعولين او يكون المعنى اسألك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقائه وابديته وتقعيدك الله اي تثبيتك اياه الى القعود
اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل
والله مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بمعنى قعيدك اي ملازمك العالم باحوالك
وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف
والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو انتصابهما على المصدر على تأويلهما باسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع
انهما لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم السؤال لانه قد يبتدأ السؤال بالدعاء
للمسؤول كانه قيل اطال الله عمرك افعل كذا قوله وقياسا في مواضع قولهما وقع مثبتا بعد نفي او في معنى نفي الى آخره هذا مصدر يجب حذف
فعله باجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب
ذلك المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد الا سيرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سيرا وزيد سيرا
سيرا والمنون تفريقا تفريقا وكذا ان دخل على المبتداء نواسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا
من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه
ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو كل
زيد يؤوي الطريد ويؤمن الخائف والله يقبض ويبسط وذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعا على

الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم الحذف قال ابا دوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زيد سير سير وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيجيء اذن عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوب الذي قدمنا ان فاعلا او مفعولا يبين بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل تبيينا لمعنى الدوام قال عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المقيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصد هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سير البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط ما ذكرنا اعني كون ما صيغته خبرا عن شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا او معنا ها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجيء مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا فالواجب حذف الفعل او لقيام الاول مقامه قولا او وقع مكررا فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تع دكت الارض دكا دكا ولا يغلط لفظه هذه الغاية الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك المضمون غايته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوايد واغراض فاذا ذكرت تلك الاغراض والفوايد بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها فالزم قيام متضمن المصدر الذي هي اغراضه مقام متضمنها فوجب حذفها فقوله تع فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل واسترقاق او من او فداء فقد فصل الله تع هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما

فداء ويقول في الخبرية زيد يكتب فواما بعدا وبيعا وعمرو يشتري طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم يعني ان قوله صوت حمار مصدر فايدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل وهو بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مررت في مثلنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجيء في باب المصدر فهو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير وقولك ضربك ضرب زيد خير من ضربك عمرو ضربه وفي هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان والفعل منه ويمتنع لو قلت مررت فاذا له ان يصرخ صراخ الثكلى بمعنى له صراخ حاصل لان معناه ان يفعل اي يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلثة في نحو قوله تع صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله قبل ما يؤدي معنى افعالها فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل او عطف بيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجيز اذن ان تعرفه مع كون الموصوف نكرة لان مثل لا يتعرف بالاضافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اي مثل اخي زيد وزيد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد مأول بالمشتق اي له صوت منكر

كما تقول مررت برجل اسد اي جري ومثله تليل كما يجئ في باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هولاء بدل لا غير واذا نصب
المصدر اعني نحو صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف و ذو الحال الضمير المستكن في له واما
اذا لم يكن المصدر للتشبيه و جاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه
بدل من الاول او وصف له واما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كلسم واحد
مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه فلكونه مع
وصفه كلسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحالية كما في قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا
وهذا كما قال سيبويه في نحو لا ماء ماء باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون
جعل الثاني لكونه تكرير الاول موصوفا بنعت كالوصف للاول ومن جعله قال معنى الوصف في ما بعد في الظاهر لا فيه ولا منع
عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجئ في باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب
ايضا اما على المصدر او على الحال واما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فاولى
ان يجعل مع ما بعده تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز
على ضعف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم
الذي بمعنى المصدر فلا على اتباع المصدر وان كان التشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا في الدار صوت صوت
حمار واما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند وقد جاء
النصب فيه على المصدر او الحال كما في قوله ذو في بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف على نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب
الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لا يحتمل لما غيره
يعني يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذلك المصدر
ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه فاعتراف في على الف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كان
المصدر مؤكدا لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وضعا
على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة
الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الى الحق اذ هو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل
صدق وحمار سوء ومنه قوله اني لامنحك الصدود وانني قسما اليك مع الصدود لاميل لان فيها معنى التاكيد
وهو الحاصل في الكلام الى بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصا ومنه

صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجئ بالمصادر مضافة الى
الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم في مثل هذه المصادر هنا بطل لوجوب حذف افعالها الاضافة
المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها والمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها
عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره
قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل لها غيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى فان المصدر
في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد
لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف
يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره
اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تع ذلك عيسى بن مريم قول الحق وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول
الحق لا قول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدرية اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قولا انا
ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا انا
عبد الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا لا تبعناه على كل حالة من الدهر جدا غير قول التهازل اي قولا جدا
وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم
يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي
جزمت بان تفعله وقطعت به فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة
مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولا بها لعلمت وهذا المصدر
مطلقا لعلمت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقوله فمعنى جميع
هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصا
بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما الكذب
فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول اللفظ
الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجئ
بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة بدلالته عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه
واما قولهم اجدك لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور بعده كما توهم

ببعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان لكان مؤكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد
القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت جدكما
مضمون عدم قضاء المخاطبين لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفرد قلت
عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء اسندته الى المخاطبين او غيرهما ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فان القهقرى
في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت ان اجدكما مبين لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر مؤكدا
لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز ان يقدر اجدكما اقول لا تقضيان كما قدر في بيت
ابي طالب اقول ابتغاه على كل حال جد الهزل والمعنى فنصب اجدك اذن بطرح الباء والمعنى اَبِجِدٍّ منك كما قال الاصمعي ومثله
قوله احقا بني ابناء سلمى بن جندل • تهددكم اياي وسط المجالس اي افي حق ومعنى حقا وجدك متقاربان او تقول
انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا بما لان لما صدر
الكلام ويجوز ان يقال هو بتقدير اتجدان جدا ثم بني مثال عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن مما يجب حذف فعله
قياسا بشرط اضافته الى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا ان جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلولها الجملة المتقدمة
بحيث لا يحتمل من اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو هي زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره سهو في قولك زيد
قائم حقا ليس بشيء اذ ليس في قولك زيد قائم دلالة على المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في اجدك او على المصدر
لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد لغيره
مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس
الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظ محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل
فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي تاكيد النفسه وبعض متاخري المتاخرين وسيبويه
يسمي التاكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التاكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال
غيره وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس وانما وجب حذف الفعل الناصب في
المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر
فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج والممتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا
لا ارى بأسا بذلك بكون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر ان

عليها

عليها لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب قوله ومنها ما وقع مثنى لبيك وقوعه مثنى من الضوابط التي
بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لنفس
التكرير نحو ضربته ضربين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما
ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه
لبقائه ياء مضافا الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا • فلبى فلبي يدي مسور • قال ابو علي معتذرا ليونس يجوز ان
يقال اجري الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء واصل لبيك الب لك الباءين اي اقيم
لخدمتك وامتثال امورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى
البابا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف
المصدر اليه كل ذلك لتفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثل ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى يلبي فهو مشتق من لبيك لان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم
وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله
وسلام عليك وكذا قولنا سعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد من الان اسعد متعد بنفسه بخلاف
الب فانه متعد باللام ومن قولهم دواليك اي تداول الامر دوالا بعد دوال وهذاذيك اي اسرع اسراعا بعد اسراع قال ضربا هذاذيك
وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط وحجابيك اي كف كفا بعد كف كلها
مصادر لم يستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حنانا وحوال قال فقالت
حنان ما اتى بك ههنا • اذو نسب ام انت بالحي عارف • ومعنى حنانيك اي تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب
حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارضى وذوبان الخطوب تنوشني •
واكرا وانت في الحديد وقياما • قد علم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما الكر
عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس اقاعدا قد علم الله وقد قعد الناس
كذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال كما يجيء في باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسيا كل مصدر
عطف على جملة بالواو والمراد بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبيينه كما تقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي
افعل وانعم عينك انعاما اي اقرها فحذف الزوائد واضاف الى المفعول او نعمت عينك نعمة اي قرت وهو مضبوط بفتح النون هنا
الاضافة ايضا كما تقدم وتقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا ولا كودا

ولا مبالاة ويقول الراد على الناهي لا فعلن ذلك ورغما وهوانا وتقول اغتذيت ولا اغتذاء الغراب واحتديت
ولا احتداء القطاء اى ولا اغتذيت اغتذاء الغراب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف الفعل في هذا المصدر
المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه ومنها اخو القياسيات
وقد جاءت الجمل قائمة مقام المصدر وهي فاها لفيك اى فالداهية والمعنى ذهبت دهيا والاصل فوها لفيك اى
فيك واللام بمعنى الى كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اى مشافها ويجوز ان يكون هذا الفيا بمعنى المصدر اى كلمته
مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اى مصاحبة
داهية فانمحى عنها معنى المبتداء والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من
المضاف والمضاف اليه معنى ومن الى والمجرور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو
الجزء الاول باعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف
اليه والى والمجرور على ما كان وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اى جعل الله فاه الداهية الى فيك اى جعلها مشافها
قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جاز ليس يريد ما وقع عليه او اجرى
مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا فكأنك اوقعت عدم الضرب على زيد
وكان الضرب كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفي المص وقوع الفعل تعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تقديرين ينبغي ان
يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه
يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق
وايضا فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد اسناد ك اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمرو او غيره وليس
بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ
من عامله المثبت والمجهول مثبت فبقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات واما المفعول المطلق
الضرب في قولك ضربت ضربا واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب
ويقال في الثاني انه محدث واما ساير المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما
يقال في سرت اليوم فرسخا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخ وزيدا مفعول معه واكراما مفعول
له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيدا في ضربت زيدا وبعت زايدا مالا وكلت
زيدا طعاما وبعثت زيدا شرا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل

ومبنيٌّ له

ومبني له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى
الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام زيد لكن تعلقها
لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر مع انهما في الاصل مبتداء وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت
كالذي حذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول لهذا الفعل الظاهر اذ
زيد في قولك كسوت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول لمطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة ومعطوة اى ماخوذة
وكذا نحو احفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر وليس انتصاب
الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين
بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما تقرر وباب اعلمتك زيدا قائما في
الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلَم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب الثاني
والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت وقولهم المفعول به الضمير فيه يرجع الى الالف واللام اى الذي
يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه ويقال فعلت به فعلا قال لم تنع وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في
المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضي للرفع اى الفاعل
والمعنى المقتضي للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل
وقد ذكرنا في حد العامل ان يذبن القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين
ان عامله كونه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا
بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو الذي هي في الاصل للعطف في موضعها
اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضربنّ
ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهتم والاهم يؤخر عن مرتبته اى الصدر
وتوكيد الفعل موذن بكونه مهتما فيتنافيان في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في
ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدا وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن
زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجئ وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف
الموصول وصلتها كما يجئ في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط
او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا

ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تع واما اليتيم فلا تقهر و
لما بين في حروف الشرط من انه لابد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما
شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان كان شرط آخر مع شرط اما نحو اما لقيت زيدا فاضرب
خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر
الى غلامه لانه من تمام جزءه والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعول فيه الضمير
المتصل بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تع واذا ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط
وبخلاف زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي
وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر
في هذه المصدر هو الفاعل ولا يجوز ان تقدم قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما
هو متقدم لفظا وليس بمتقدم وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون
وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فان لم يجز تقديم المفسر وهو اي الفاعل اخر ما اتصل به ضمير المفسر فيقول
ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي هو الاصل والعمدة
واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجاز البصريون وهو اولى لان المستثنى مسند
الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفعوله الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب كما في المنصوب
على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما اذا
قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص فتقول زيدا
قوله امرأ ونفسه اي دع امرأ ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال و
انما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه
منادى قوله تع وانتهوا خيرا لكم تقدير سيبويه انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا
وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز
اتق الله محسنا اي تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك الله خيرا لكم ووراءك اوسع لك بتقدير
حسبك وائت خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الآية وكذا قوله فوا
شر حي مالك او الذي بينهما اسهلا اي قوله ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انتوا امرا قاصدا اي ائته عن هذا وائت

اما

امرا قاصدا وقرينته ائت في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينتهي عنه بل هو مما يؤمر
فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه
واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع ائته
وائت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك والامثلة متقاربة المعنى ومعنى امرا
قاصدا امرا ذا قصد والقصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت
اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا
اي رحبا واهلت اهلا اي تأهلت تأهلا وقدر له فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل
موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة ومن الواجب اضمار فعله سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب
كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك
اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا تزعم زعماتك و
قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت
ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من
ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو
كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم
بمعنى المؤلم واعذره وعذره بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات
كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها قال جاري لا تستنكري عذيري وسيري و...
على بعيري بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع
الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر
فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به
من المكروه ومنه ما روي عن النبي انه قال لابي بكر رضي الله عنه اعذرني من عائشة اي من جهة تأديبها وتعريكها او
الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي من جهة انفسهم واما لما ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل
ايذائه اياه اي لم عذرته في ايذائه فعل هذا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى
الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق

احلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطنى كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر آخرا
هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحشفا وسوء كيلة اى
اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شئ ولا شتيمة حر اى اصنع كل شئ ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتنى فاهل الليل والنهار
اى فاتى اهل الليل والنهار اى املاك بالليل والنهار وديار الاحبة اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى ما رايت كرجل
اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع
وتمرا وكل شئ ولا شتيمة حر اى كلاهما لى وكل شئ اهم ووجوب الحذف في جميع ما ذكر واما لانها لكونها امثالا او كالمثل
فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا في افعال القلوب كما يجئ في بابها وكذا المتعجب منه فانه
لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو
ضربت زيدا في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من
المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما في قوله تع لمن يشاء اى يشاؤه او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تع يخالفون
عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلى اى يؤثر بالجرح واما
للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تع والله يقبض ويبسط قوله الثانى المنادى وهو المطلوب
اقباله اى الذى تطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب
اقباله وبحرف نائب مناب ادعو اخرج نحو زيد في قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف بهذا الحد وقال ان الزمخشرى
لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه نحو اطلب اقبال زيد ولو حد بامر
لفظى اى ما دخل عليه يا او اخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله يحتج لظهوره لا لاشكاله
فان المنادى عنده كلما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى في الاعراب
والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك
تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك ومنه قولهم في المراثى لا تبعد اى لا تهلك كأنهم من ضنهم بالميت على الموت
تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدت ولا هلكت وكذا المندوب المتفجع به نحو واويلاه واثبورا
وواحزناه اى احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تع لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا
امرهم بقول واثبورا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه منادى دخله معنى التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
احضر حتى يتعجب منك وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه تقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هنا

وانتصاب

وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل
وليس ببعيد لانه يجوز امالة الفعل فلا يكون لازما من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين
يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزآ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد
مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سد مسدهما والمفعول به هنا على المذهبين واجب الذكر
لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد هنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة
خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت اى ناديت لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا يكون على
اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها لكثرة استعمال النداء فيجوز في اداته ما لا يجوز في
غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل بمعنى
فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه
لا يبرز في اسم الفعل شئ من الضمائر فتقول صه في المفرد المذكر والمؤنث وكذا في مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى
فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم في اف انه بمعنى اتضجر او تضجرت وفي اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية
والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا فيجوز ان يكون مثل
الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منصوبا بعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصب الحال نحو يا زيد قائما اذا
ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر ان عامله بؤس الذى بمعنى الشدة وهو مضاف
الى صاحب الحال اعنى الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجئ زيد راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به انما قال على
ما يرفع به ليكون اعم من قوله يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف و
الواو وقال الكسائى المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال
بعضهم في المبتدا بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لالتبس به المضاف الى
المتكلم اذا حذف الياء ولو فتحناه لالتبس بغير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل واقع ولا يعترض
عليه بالمبتدا فان العامل فيه عنده هو الجزء الاول وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات في كلام العرب اكثر فهو

عن منصوب او مرفوع بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا ازيدا فيكون المنادى بين صوتين ثم اكتفي بيا ونوي الالف
فصار كالغايات بني على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف ازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول
في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا قوله مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا
ليدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء نحو يا هذا ويا هؤلاء و
يونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض منها تنوينا فتقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص نسيا مع السكون بلا لام او اضافة
ولا يحذف في يا مري من الاراءة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا
ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى
وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمناسبة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف والمضارع له فلم
يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جاز نحو يا انت
نظرا الى المظهر قال يا ابجر بن ابجر يا انتا • انت الذي طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابي
الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لابنه لما اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين
قال سلام الله يا مطر عليها • وليس عليك يا مطر السلام • وعند يونس ينصب رجوعا به الى حركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء
بتنوين التمكن وانما بني المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومي
وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل قوله ويخفض بلام الاستغاثة هذه اللام مفتوحة
تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت
من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله
بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك
مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد
ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك
انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما تقرر في حروف الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام
المعطوف ايضا نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله للمسلمين

وفت

وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط وبعضهم يكسر لامه على انه مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي
ويا للماء ويا للعلقمة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا لله
ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله
من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى في يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل
المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل
يا لبكر انشروا لي كليبا • يا لبكر اين اين الفرار • وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم
للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة هنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا
لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله وبالالف قال الخليل الالف بدل من الزيادة
في اخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من الالف واللام يعاقب صاحبه في الاستغاثة ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة
المندوب فيكون مرة يا زيداه ومرة وا زيدا ومرة الف زيادة المندوب على ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند
اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانها لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام
المقتضية للجر حرف النداء المقتضي للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضي الجر قوله وينصب
ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف وما سواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضارع
له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول الاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا
وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه
على بعض بين ان يكون علما او لا لانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا تقول يا ثلاثة وثلاثين عندي وقال
الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فيجب عندهما في غير العلم يا ثلاثة والثلاثون كيا زيد و
الحارث اذا قصد جماعة معينة والا فلا يا ثلاثة وثلاثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء و
ارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف نحو قولك يا حليما لا يعجل
ويا جوادا لا يبخل قال ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله • جرير ولكن في كليب تواضع • وقال اعبدا حل في شعبى غريبا • الؤما
لا ابا لك واغترابا • وقال ادارا بحزوى هجت للعين عبرة • فماء الهوى يرفض او يترقرق • وقال الا يا نخلة من ذات عرق

عليك ورحمة الله السلام فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في
يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه وطريفا ويا ثلثة وثلثين ظرفاء ويا عبدا حلّ في
شعبي غريبا وتقول في المعرفة يا حسن الوجه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء فكان القياس في الموصوف بالجملة او
الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يعجل ويا قدوسا في الدار لكنه لم يجوز في الدارسة لكنه كن وصف النبي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا
للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما للنبي واحد بل كل منهما اسم شيء مستقل نحو يا رجل وامرأة
او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة
ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل
دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في يا
لا حليما لا يعجل ولا لا غلاما من العلماء في الدار لان الجملة والظرف يمنع وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو
يا حليما لا يعجل ويا اذا ابحذوي مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة والظرف
صلة للذي وقدمه وصفا للمعرفة قبل بعد الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار
الا ترى للا الترخيم وحذف حرف النداء وصح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف
حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال
لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز ان يكون المنادى
بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم متبوعها اياها
خاد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجله قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان النصب نحو
يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا
لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في
التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل
ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول
اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف تعالى ولم يجز
في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة كالتأكيد

عليه ان يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه
لا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها
ونصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد عمرو وقبح الكلام عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى
المضموم لشبهه بالضمير الذي لا يجوز وصفه وارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه
على تقدير اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع المنادى على ضربين
اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع المذكورة وهي النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف
النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا
وسواء كان متبوعهما مضموما او لا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل اذا
قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجل واذا كان مضافا او مضارعا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا طالعا
جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخانا وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف فاذا
لم يكن في معه اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اي اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء هذا
ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشر
فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله
وزيدا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل سادّ مسدّ المتبوع وجائز قيامه
مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالنداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التوابع
فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا غلام
زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف اذا
لم يكن متبوعها فلم جاز لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيه اما لان بناء الاسم
للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب معذرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف شبهها بأن
كما يجيء في بابها الا ترى الى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول ولا جوازا لغاء الا بتكرار اسمها فاذا ضعفت
عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف واما الضرب الثاني
من التوابع اعني النعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فتقول ان كانت تابعة للمنادى
المعرب تبعته اعرابا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز

فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معنى فكأنه باشره حرف
النداء كما تقول نحو يا ايها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع
قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا
تبع المبني والمعرب وان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة
نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان يكون مضافة اولا والمضافة اما اللفظية كما في يا زيد الحسن [الوجه]
قال يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه حجر تمني صاحب الاحلام وكذا الضارب للمضاف نحو يا هؤلاء الضاربون زيدا واما معنوية
نحو يا زيد ذا المال والاول حكمها حكم المفرد لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانه اذن في حكم المضارع
للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب
النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في التاكيد وجاز
كلهم نظرا الى اللفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية
وابن الانباري يجيز في المضاف الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها نحو قولك
في الوصف يا زيد الظريفُ والظريفَ وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيدٌ وزيدا وفي التاكيد يا تميم اجمعون
واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارثُ والحارثَ واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا
وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا ومعنى فكأن حرف النداء باشره لما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة
اني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي وجار الله يا زيد زيد بدلا وجعل سيبويه اياه
عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن
فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيدا الطويل فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول
موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة كما ذكرنا في لزيد صوت
صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة
انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانه
لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم يوصف
لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجي في قولهم لا ماء ماء باردا ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ
ولم يجز في المضاف عند غير ابن الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع

انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على
اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء
وتزول بزواله صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلما شابهت الضمة الرفع جاز ان
ترفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلل شيئا من استنكار تبعية حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل
كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف فانه
المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى الضم ووقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها
للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم يجز
بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء
كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكأن لا باشرت الوصف
وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة حتى تنفي الظرافة لا نفي الرجال
فكأنه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبرى ان
بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا غلام زيد انهما مبنيان على الضم كما في البدل وقد قدمنا
ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز
النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله معنى
كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد ان
يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب
لا في البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع
غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو
اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها فكأنه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم
اللام كما في الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم ويحتاج هنا الى معرفة لزوم اللام في الاعلام
عوضا وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اي كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة
مختصة به من بين ذلك الجنس ولابد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص
به وصار لكثرة الاستعمال عليه وبسبب ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام فيه لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت

كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم كالبيت والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية
ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا والمنقول
من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تقرن مع اللام
اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية
الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي
بها فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا لتهنا و
الصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعضها تصلح كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذا
المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا
من الوصف والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد والمنتهي
والكليبة المسمى بكلب قالوا بنوا الليث في بني ليث ابن بكر بن مناة وان لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله
اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فح اما ان تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في الاصل فعلا ايضا وليا بمطرد
قيا شيئين قال علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان وقال رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
شديدا باحناء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فيه الغوا
فلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه واما حكما بكونها غالبة
وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فنقدر كونها اجناسا وكذا نحو
الثريا والدبران والعيوق والسماك ان لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمعنى المسمى
ولاخواته كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته في
واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا
الجنس اصله فلحق بما عرف وعند المص ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل للكوكب
المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشتري ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار
بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الطريقة اجراء للازم لامها مجرى واحد في التقدير

لما امكن

لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على ثلثة
اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاخواته كالنجم والصعق وابن عباس
وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه
كالمشتري ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسيته لفظا كالدبران والعيوق للكوكبين لا يعرف معنى العوق
والدبور فيهما هذا بطوله ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المص ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية
فقط فكانه مجرد عنهما لان تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن
تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد
التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضاف المعنوية اي التوابع التوابع المضافة وهي في مقابلة
قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضاف بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية لما ذكرنا جارية
مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه وفي نحو يا صباح يا ذا الضامر
العنس مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف
وكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمخوف اسم موصول
مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه
يقبل حركة لم تكن الا الرفع فكذا ما كان مثله وتزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس
باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا في اسم الفاعل او المفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى
ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا للمضاف لكن لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب
بل انما يجري مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا او لا وكان متبوعهما
مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء
فتجريه مجراها وجهان والاولى المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت
والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح للفاصل
في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتداء وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا

العلم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه
وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه
وسهل ذلك كون الفتحة حركة المتحقق في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون
فتح المنادى العلم الموصوف باى صفة منصوبة كانت نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة
على كان اولا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقى اللفظ نحو يا عالم ابن العالم والعلم المتصف بابن وابنة
الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يحقق بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو
وقوله • جارية من قيس ابن ثعلبة • شاذ واذا اختل احد الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر
في كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون العلم الموصوف
مفردا لا المثنى والمجموع لما بعلتين وايضا لا يكثر استعمالها قوله واذا نودي المعرف باللام لو دخل اللام المنادى فاما
ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين حتى كالتنوين فمن ثمه قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واحد عشر
والآن فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع
المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف
وفيه نظر لان اجتماع الحرفين في احدهما من الغاية ما في الاخير وزيادة لا يستنكر كما في لقد والا الا على ما يجيء في موضعها
قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع اداتي
التعريف لحصول الاستغناء باحدهما وقال المبرد في الاعلام انها تنكر ثم يعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال في يا الله علم
وقال المازني في اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء العائد من الاشارة ومن ثمه لا يقال هذا اقبل اي يا هذا
ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء واي محذور في اجتماع مثل هذين
التعريفين هنا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا
بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو
اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ويا موجود
الا ان يكنى بهذا على ان المخاطب فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلا مانع
فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة اي بشرط قطعه من الاضافة اذ هي تخصصه نحو اي رجل واسم الاشارة
واما لفظ شيء وما بمعنى شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم

الاشارة

الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما لكن بما قبلها لا بما بعدها وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك
منكرا كما في ربه رجلا واما نحو رايته زيدا فقليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا
المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف
اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثمه جوز بعضهم في نعت
يا هذا النصب والرفع كما في يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اي وفصل بعضهم في وصف يا هذا فقال ان كان
لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل واما
المازني والزجاج فجوزا الرفع والنصب في وصف اسم الاشارة وفي اي قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما
قطع اي المتوصل به الى نداء ذي اللام عن الاضافة فلما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة
لكان منصوبا وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع
وترك النصب وابدال التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قايم مقامه نحو ايا ما تدعوا
وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين يتبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تع ورفعنا بعضهم
فوق بعض وكلا هدينا والقصد هنا الابهام وهاء التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون
اسم الاشارة اوضع من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا ايهذا فيقتصر عليه واما توصل باي الى نداء اسم
الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب الى شيء فهو في اصل الوضع لغير المخاطب ولهذا يؤتى فيه بحرف
الخطاب كما يجيء في بابه فحقه بنى في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء ففصل بينهما باي
في بعض المواضع تشاكرها في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا ايهذا
الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما او ما اليه المص بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايهذا
من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر مبتدا محذوف والجملة
صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعني ها ويصح تقوية
مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب الموصولات قيل لو كانت موصولة
لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب بناؤها على الضم فلم تعتبره وان كان مشابها
للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى
في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان

لعدم الاشتقاق والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس
المعرف باللام كما ياتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت
اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثمه قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم
فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من
اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود لان لفظ هذا لا تفيد الا
تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج المبهم الى صفته فمن ثمه
لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت هنا فلا تقول هذا اليوم الرجل كما تجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق
صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر قوله والزموا رفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان
القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن تنبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر
حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز
نصبه قبيل قوله وتوابعه اي الزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا
اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اي او هذا
او غيرهما نقول في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن نصب الطويل
نصب ذا الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد وصف لا يكون الا تابعا لوصف
اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع
نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا تجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون
عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام وتجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه
وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فجعل المبدل منه في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون
البدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح
جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم
ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم الزيد بدلا من اي لما تقدم ان التابع الذي
بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف اسم الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة قد يستبد من
دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذو اللام حملا على هذا اذا كان ذلك التابع

عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله على هذا نحو يا هذا الرجل وذو الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا
لهذا او اسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما عرفت في اي ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي
هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع
فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد ذو الجمة برفع ذو فلم يبق الا النصب
عطفا على زيد واجاز المازني الرفع حملا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب ويمتنع
عليه الا ترى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث
لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا في يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل
حيث انهما اجتمعا في الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يعني ان المعرب لا محل له او ان لا يحل محله و
يرى ظاهر اعرابه وفي الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا
نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر قال طلب المعقب حقه المظلوم واما الثاني
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر
وان جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله في ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد و
ضارب عمرو ولا يجيزه في نحو حسن الوجه واليد الرفع في المعطوف كل هذا كراهة المخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع
لا المحل الخفي لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم ان في نحو ان زيدا منطلق وعمرو وكذا ان يرتكب ان الجملة
غير المؤكدة اعني عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعني ان مع اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على
الاسم وكذا تقول في نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون
وقوله فلسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على المجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال
مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز فيه النصب كما في يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب
عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء
والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل
في يا ايها الرجل كالعلامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذي باشر حرف النداء لكونه مقصودا
دون موصوفه واذا قيل فيجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى
المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل

انما جاز ذلك لاجتماع شيئين ثم هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال ليهما لاهه الكبار وكونها بدلا لان
فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذي فان
فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فلان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا في
الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة اذ يقال في السعة ناس قالوا واصله الاله
فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة والاله بفتح العين اي عبد فاله بمعنى مألوه اي معبود فالسه في الاصل من الاعلام
الغالبة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه افعل من تولّه اي تعبّد وصار مع لام العهد على
له فلكثرة استعمال هذه اللفظ صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لتعذر اجتماعهما
ولا نقول اجتماعهما تخص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قد يحكى الآله في السعة اورد ابو الفرج الاصفهاني في
ان امية ابن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الآله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس
وحذفت فصار اللّه ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها في الثانية ولا ادغام لو خففت نحو الالاه بمعنى العبادة لان
التخفيف مع عوضه غير غالب كما غلب في لله فكان اللامين لم يلتقيا والاكثر في يا الله قطع الهمزة وذلك لان
من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو
كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو علي يا الله بالوصل على الاصل
وجوز سيبويه ان يكون لله من لاه يليه ليها اي استتر فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا ان هذا اللفظ
اختص باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآلله وها لله ذا ولله بجرور
مقدر في السعة وافا الله ليفعلن بقطع الهمزة كما يجي في باب القسم وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة
بالوصل عني شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله فيا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسبانا
لي شرا اشذ وبعض الكوفيين يجوز دخول يا على ذي اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا اخرتا تبركا
بالبدء باسمه تعالى قال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بالخير و يجمع
بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما وقد يزاد في آخره ما قال وما
عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهم ما اردد علينا شيخنا مسلما ولا يوصف اللهم عند سيبويه
كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد
وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند

سيبويه على النداء المستأنف واري في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله
وكذا في مثل يا تيم تيم عدي الضم والنصب يعني بمثل المنادي المفرد اذا تكرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة فالثاني
واجب النصب وكذا في الاول الضم والنصب قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات
الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فواضح لانه منادي مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على
ما يأتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول
وقدمر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت او بنائية
فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وشبه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف و
المضاف اليه نحو تاكيد لفظي لتيم الاول وقد مر في توابع المنادي المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة وانما جي بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر
بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك في الظرف خاصة في الاغلب كما يجي في باب الاضافة ولانه لما كرر
الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل كما الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم
مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة
واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال فلا والله لا يلقى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا يدخل الا في
الاسم ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية
وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل
في قوله كلا بعدنا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي اضيف اليه تيم
الثاني فكان المضاف اليه الاول لم يحذف ولهذا جاز حذف المضاف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله
بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار ادعى الى الاستكراه فهو
عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة
المبرد في ان اصله يا تيم عدي تيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف
قال لما حذف المضاف اليه من الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا تقول انما
القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد هذا اذ ان تقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف الثاني ليس بلفظ

الاول كما كان في تيم تيم عدي حالا لا قول المبرد وفيما جاز السيرافي وجاد ابعاني نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في
يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بابن ان
الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف
في التبيين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامي اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان ما
المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء
المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد لا سيما حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة
من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة
حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة والا
لا يكون الا حال التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليست فيها حال التركيب على
البناء على ثلثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف او حرفين لما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن بناها على
فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذا الى حركتها
لو وقعا ابدا بعد كلمة لغرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعني الفتح والسكون مطلقان في غير النداء
ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان
المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء سرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان
لا يكونان في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة
على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدوا ويا عديا وقد جاء شاذا في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح
اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا ابنيَّ واصله يا ابنيا فليس بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم
في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة
رب احكم وربما ورد في النداء الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر
طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجيء في باب الوقف واذا وقفت
على يا غلامي بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على
قاض بالتنوين وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد كما يجيء في الوقف واذا وقفت

على غلامي بفتح الياء جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله ويا ابي ويا امي يطرد
فيهما ما في سائر المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء تانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل
على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء وتانيث لانها تعمل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة و
نسابة والاب والام مظنة التفخيم ودليل كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث
وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من
الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء
يقف عليها بالتاء لانه ليست للتانيث المحض كما في بنت واخت والاولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة و
غرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالهاء كتبها هاء ومن وقف بالتاء كتبها تاء ولان مبنى الخط على الوقف
واما فتح هذه التاء لانها بدل من ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا
فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فتحمل للتثقل
الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت انهما رخما بحذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو قوله
كليني لهم يا اميمة ناصب وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو تحمل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة
الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لانه
جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامي المضاف الى الياء اذا
اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى فانه يجوز فيها
تخفيف الياء قياسا بالحذف او القلب الى الكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي
فلما كثر يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن
عم اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما
مع فتح الميم او كسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره
لكثرته وكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف لغرة او
يقولون ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح
منهم وهذا الذي ذكر ان كان حال ترخيم المنادى خرج منه ترخيم غير المنادى فان اراد الحذف مطلقا
فلا هو حذف لغرة الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد لغرة الكلمة ويدخل فيه حذف

التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلامي اذ المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا يرى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان الحذف لا لعلة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء التانيث وانما لم يذكر المص مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر وقوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تاء التانيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة اماما اي يا امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على ما اختار البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا سمي بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي الاعراب لما كان لهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى المعنى اذ ليس بآخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا بدليل حذف التنوين وهو

علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسب التخفيف بالترخيم مع ان فيما بقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي على الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف يد ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسيا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قيل المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية يكون على اقل من ثلثة احرف نحو ما ومن قلت البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمته مشبهة للرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلثة فالشرط كونه بتاء التانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة وذلك لان وضع التاء على الزوال كما ذكرنا في باب لا ينصرف فيكفيه له في مقتضي للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني آخر المنادى وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فلا مرية كما قيل في المثل قبل البكاء كنت عابثة وقيل النفاس كنت مضمرة ولو اعتبر بمسد التاء مسد جزء الكلمة بكونه معتقب الاعراب فلما كان بناؤه على عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس للتاء التانيث هذه الاصول قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر سواء كان الاسم علما او لا ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا آخره الهاء فيقولون في يا طلح يا طلحه وقليلا ما يوقف بسكون اللام وذلك لانهم يلحقون هاء السكت في الوقف كثيرا بآخر ما ليست حركته اعرابية

ولا شبهة بها نحو وقه وانه وحيهلة وان لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب في الوقف فالملحق بها كان
هناك ما في الاصل او ما ويعني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك
موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه
فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى وليس اطرد كرى منه لان الكرى ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان
ولا ضرورة الا ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا
تعال يا يزي بن مخرم فقلت لهم اني حليف صداء وكانهما رايا الوصف من تمام الموصوف لكونه الاعلى معنى
فيه فاذا رخمت الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزاد عليها شيء من التابع فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر
التوابع قوله فان كان في آخره زيادتان الخ قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف
واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا
بمعنى واحد ان كل واحد من زيادتي سلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فانهما زيدتا معا حذفا معا وتمام الزيادتان
سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويغفران علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين
وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وتدنان وحمدان وياء النسبة وما يشبهها نحو
كوفي وروقي وكرسي والف التانيث كصحراء وحمزة الالحاق مع الالف التي قبلها كما في حرباء وعلباء قوله اسمان جعلا
اذا جعلا في فصلا من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا فصلا اجمع اسم علما هو مذهب غيره لانه لو
يكون من باب عمار لا من باب حمراء وقد يجيء في التعريف حج الفريقين وترجيحاتها قوله او حرف صحيح قبله كان
عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف من نحو عقرباة وسعلاة الا التاء
وحدها وذلك لكونهما كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما في
مختار وسعيد ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا والمشهور خلافه وعني بالمدة الالف او واو
او ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخير الواو والياء المتحركتين في نحو كنهور
وشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا يحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كان للالحاق
نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل ولم يكونا له كغرنيق وقنبيط وذلك لمشابهتهما الفا بالحروف الصحيحة
بعلة المدة فيهما لان المدة الاغلب لا يكون الا في الواو والالف والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما وكما
ورش في مد نحو الموت والحسنين وضعا فيما انفرد به واما حذف الحرفان هنا لانه كان الاول حذف المد الزائدة

وكذا لما لم يكن لكثرة الترخيم حذف الاخير لم يجز حذفه فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في السقوط ولو
قال بحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل
تنبيها على تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة لعرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد
الحذف على حرفين والفراء يجيز حذف المدة ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما في عمارة وسكين
ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة لعرف قيد في قوله او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة
لان نحو بيان وزمان وثبون وقلون وذمي يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل
الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو
بيان وثبون وذمي والاول اولى واما لم يحذف زيادتا ثبون لانهما غير تاء بناء الواحدة فكانه ليس جمع المذكر السالم
وكانه مثل عمود ولو جاز الفراء حذف الهمزة دون الالف في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز
يا حمراء مفتوح الهمزة قياسا على ذي التاء في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب والوجه المنع لان اختصاص
ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم فيه معاملة المرخم ولا كذلك ذو الالف
وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر ولذلك لا يجيز بعضهم لمذكر ترخيم
المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقا وكذا لا
يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي لانه لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء
وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وهي علم غير علم على لغة الضم لانه لو مذكرا فيلتبس به واما اذا كان علما فيجوز
على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذ هي من لفظه فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا
اقول لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان حصولها مشروط بالعلمية
واشتهار المسمى بعلم ما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم
جميع ما ذكر على نية الضم كان او لا او الا فلا والفراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو برثن
وسبطر على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف
كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلاثة اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة
الجميع والبصريون يجيزون حذف الالف الاخيرة لتحصن الياء قبلها بحركتها من الحذف قوله وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمنفصل والكلمتان كعظمين متصلين

عند التركيب فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخليه تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل ان تضم اليها عشر كما انك لو سميت رجلا بمسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرف لفظا ولا توقف على تاء التانيث الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثمه لا يضاف اثني عشر كما لا يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجئ في باب المركب قال المص رحمه الله فيه نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه فلا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفها مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتان في حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو مركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر اي المحذوف في الترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون فيجعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلا يبقى ما قبل المحذوف من الحروف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم يعتن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ودم ويد معتقب الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه العلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه اذ لا ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رايت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وكذا لما قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما لا يحذف فيه مطرد واجب ومنه جعل اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في مواضع بعضها مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم بسبب حذف حرف منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفا له وقال المص ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة القليلة اي لغة الضم لزوال الساكن لفظا

وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه تبع الحرف الساكن ما قبله من الفتح كالالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما في قوله عجبت لمولود وليس له اب وذي ولد لم يلده ابوان. وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك انه لما تصرف فيه بعد الترخيم بفتح راءه على نية الاسم شابه الفعل الذي هو الاصل في التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل صيانة له من الكسر الممكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز في نحو اسحار مع الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو ارزب وخدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكثيرة كما في هرق والفراء يحذف الراء الاولى ايضا في اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم في ارزب بناء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه يرد الى الاصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم يقول في المسمى بتحابت يا تحاب وفي راد يا راد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى الاصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محمر بكسر الراء ويا مقر بسكون القاف في فتح العين في معتر ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو خدب لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو خدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفرق بينهما بان للياء في القاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسرة في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول يا ثمو لان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة كما قال في ترخيم هرقل على نية المحذوف لانه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا غم ويا سع ويا عم في ترخيم عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او في حكمه نحو يا حار ويا مرو ويا قري في حارث ومروة وقرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مشترا في مشتراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي

في الكثرة قلت يا سمو ويا قلنسو لانه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة
كسرة نحو التغازي والادلي كما يجيء في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان ما قبل
المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في علبان ونزوان يا علبا ويا نزا وفي الكثرة يا علبي ونزو وكذا
اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفعل تقديرا حتى يقلب الفا بخلاف قال لم تنوه كما يجيء في التصريف ان شاء الله وان
كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا غزاء في شقاوة وغزاية وفي الكثرة يا شقاو ويا غزاي
لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كما يجيء في التصريف وان كان ما قبل المحذوف
ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته لا ما كان كيا شاه في ترخيم شاة او فاه كما
تقول في ترخيم شية ودية يا وشي ويا ودي برد العين الساكنة عند الاخفش ويا وشي ويا ودي بارجاع
حركة العين عند سيبويه والاول اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يجيء في باب النسب فان الاخفش
يقول وشيي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثاني ذا اللين كما تقول يا لاء في المسمى بلات
وان لم يكن الثاني حرف لين لم يرد المحذوف كما تقول يا ثب ويا عد في ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم
حكمه حكم المعربات كامر ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب
على حرفين ثانيهما ساكن
على حرف واحد فان اردت هذه اللغة اي الغي الا قلب ما لا يكون منقلبا كما يرخم جبلان وحبلوي فقد ذكر
المبرد انها لا تجوز اذن لانها تؤدي الى كون الف حبلى منقلبا عن ياء او واو ولم تعهد الالف للتانيث غير منقلبة
عن شيء وقياس قول الاخفش جوازها لانه اذا يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافي فاجازها وان
لم يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى نية الاستقلال
فيه الى وزن لا نظير له انه لا يرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقرعبل
وسعود وخنفقيع وعنفوان واجاز السيرافي ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الا ترى انه يجوز اتفاقا ان يقول في منصور على نية الاستقلال يا منص وفي خصم يا خص مع ان مفع وفع ليسا من
اسم فيقول يا طيلس يا فرزد ويا قرعب ويا سعي ويا صندل ويا عنفو قالوا واذا رخمت حمراوي على اللغة قلبت
الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذا ليست منقلبة من الف التانيث بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة
عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيهما ولا وان لا تصرفه نظرا الى الاصل قوله وقد استعملوا
صيغة النداء في المندوب هذا بناء منه على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده قوله

المتفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال يا او وا فحوى وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة
اى توجعت له
والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها اتم فتصرف ودخلت في
جميع انواعه وقد اخل المص باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو واحزناه وا ويلاه وا ثبوراه وقوله واختص وا
المتوجع منه نسخة اصح
يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوا زيد مختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة و
قيل قد يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيد وا عبد الله
واطالعا جبلاه اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل
لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه
كما ان المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على
بطلب الاقبال
باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في باب الاختصاص انا افعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه
صورة النداء لمشاركته في معنى الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف آخر
المندوب وتجوز ان الحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي يجب الحاقه مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى
ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه على بلا الحاق
وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن الف الندبة نحو يا زيد وا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى
غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهالك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه في
المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلبت الى الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك
اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الا الالف ويقدر الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في
المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه ووا غلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على
الانكار نحو وا ضرب الرجلوه ووا عبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة
الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد
فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا يطلب مدا تاما
فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاهمال ان يحافظ على الحركات
الاعرابية ما امكن هنا وان لم يكن الحركة اعرابية ولو ادى الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث
اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدة الندبة كما ذكرنا فلا يقلب الا للبس وقال الاندلسي والمص

تتبعها مدة من جنسها ولا يغير حركة البناء للزومها قال سيبويه وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني باسقاط ياء
الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى
لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد نون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيدانيه اكثر من وا زيداناه
لئلا يلتبس المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتياه وان كانت
الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا
يلتبس بغلام المخاطب ووا منهوه في المسمى بمنه لئلا يلتبس بمنها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب
المضاف والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه
والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو وا
غلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف
واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع
المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدينيه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها
للساكنين واتباع المدة للكسرة كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفتها لالف
الندبة عند النحاة نحو وامعلاه واغلامكماه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجيء في التصريف
وقال المص بل يستغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيها مقدرة حركتا بالفتح نحو يا
قاضياه وفي يا راضياه ويا رامياه ويا يرمياه ويا سمندواه واما اذا نديت يا غلامي بسكون الياء فكذا تقول
عند سيبويه يا غلامياه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر اسقوطها
في المضاف الى المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال السيرافي والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع
الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه او جه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها
مدة لغيرى كما يجيء واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف فانك تقلب لها الف المقصور نحو مصطفيان وذلك للزوم الف
التثنية بخلاف مدة الندبة فانها لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما
قوله السكون العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان تغني عنها
كما ذهب اليه واما الياء فلا تقول يا قاضياه في قاضي وان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانتا مدتين

اي قبلهما

اي ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه ووا انقطاعهي وواضربوا ووا اضربي اذا سمي بهما فانك يكتفى بهما
من المد عن الف الندبة لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست
لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه ليس في آخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخره مد اصلي
وان لم يكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان شئت نحو وا قائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتي
بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه ووا انقطاعهموه والواو والياء بعدهما اما اللتان حذفتا
في الجمع للاستثقال كما يجيء في المضمرات ردتا لمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهوه وغلاميه
واما الف المد فقلبتا واوا او ياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الالف نحو يا مناه في المسمى بمن
وسيبويه يجيز نحو وا قنسريناه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعرب بالحروف لا يجوز
ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وا زيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب ولابد
اذا من ان تلزمه الياء كما يجيء في باب الاعلام جاز ندبته نحو وا زيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم
اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة
وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيهما امتناعهما وتقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه وا اثناعشراه بالالف
في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت وا اثنان وقال الكوفيون وا اثني عشراه بالياء تشبيها
له بالمضاف لان نون المثنى لا تسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الحاق
الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز في الوقف لا واجب وبعضهم
يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان لا يجب عند هذا
القائل مع والانها يكفي في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء
في الوقف كما مر فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة واما الحقوا هذه الهاء بالاحرف المدة
لا سيما الالف لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء السكت تبينت كما تبين بها الحركة في غلاميه على ما يجيء في باب الوقف من التصريف
وهذه الهاء تحذف وصلا وربما تثبت فيه في الشعر اما مكسورة للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بها
الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف
قال يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا يندب الا المعروف
هذا الذي ذكر في المتفجع عليه واما المتفجع منه فانك تقول وا مصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور

علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك لتحصيل عذر
التادب في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لايلام التادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا
بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما و قد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذلك اذا
حسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف
الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر
المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو واامير المومنيناه والمندوب هو الامير لا انك
لما اردت ندبة المضاف الى المومنين فلو الحقت مدتها المضاف لا نفك من المضاف اليه فالحقتها المضاف اليه
والمراد المضاف كما تقول احب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع للمضاف
طالع اجبلاه وكذا تلحقها آخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها آخر الصفة
لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها آخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان
اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول
انه متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان
كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف
ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون
وارجلا منتيجاه وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي
عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا **قوله** ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم
الجنس والاشارة يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء كان تعرف بالنداء كيا رجلا او لم يتعرف كيا رجلا
سواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بينه
الثلثة واحدا بعينه اولا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها
لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء
اذ هو اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف بها حتى لا نظن بقاء وهو على اصل التنكير الا ترى ان
لام التعريف لا يحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيدة مع التعريف التنبيه و
الخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان

وصف

وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذف الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايها من غير ان تصف
هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل
او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا
قبل النداء لما ذكرنا قبل انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى
اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره
وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف حرف النداء من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة
قبل النداء واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء ولیس في الآية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا كما يجيء في الحروف وشبه
على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات
فيندر نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول في الموصولات من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف
منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف باي يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما
لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فلميالغة في تنبيهه باظهار حرف التنبيه
لكون المستغاث له امرا مهما واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادیان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه و
الاقبال كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء
تنبيها على الحقيقة المنقولين عنها فلم يذكر المصنف لفظ الله فيما لا يحذف منه الحرف وهو منه لانه لا يحذف
الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم
الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا **قوله** اصبح ليل
اي ادخل في الصباح وهو صبي قالته ام جندب امراة زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سالها
عن سبب تفركها له فقالت انك ثقيل العجز خفيف القدر سريع الاراقة بطئ الافاقة **قوله** اطرق كرا في
يصيدون بها الكرى يقولون اطرق اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان ارى هناك فيسكن ويطرق حتى
يصاد وهذه مثل رقية الضب خاربي ام عامر والمعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى
القرى فلا تخلى ايضا ومثل ذلك قولهم افتد مخنوق قال شخص وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم
مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن من ان اغنم لك فعليم
استتب لك في الاكثر ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الا علي فذهبت كلها امثالا **قوله**

السير

وقد يحذف المنادى لانه مفعول به ويجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف ساير المفعول به فانه قد
يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن
قرا الا يسجدوا بتشديد اللام فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا او لا زايدة او يقول ان لا يسجدوا بدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان
يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زايدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء
لا يستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يحذف فى المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما نقل
من تجويز يا عم فى يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المونث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان و
ملامان ويا نومان اى يا كريم ولئيم ويا نايم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وكل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى
سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى
وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان فى سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله
فى لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع ولم يسمع شيء من الاسماء المختصة
بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تاتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والمجى بهاء
التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه
نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر
نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين الرجال باكرام الضيف او فى معرض التصاغر نحو انا المسكين
ايها الرجل اى مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا
ادخل ايها الرجل ونحن نقرا ايها القوم فكل هذا فى صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اى ما دل عليه
ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى
ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز فى باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى
النداء لا حقيقة كما فى يا زيد ولا مجازا كما بقى فى المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء فى الخالى من معناه بالكلية
وقال ظاهرا اى وصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثانى كما هما فى النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل فى باب
الاختصاص فى محل النصب لوقوعه موقع الحال اى مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل فى نحو سواء اقمت
ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان فى الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف

عليه اسم كفؤا اى سواء قيامك وقعودك كما يجى فى باب حروف العطف وقد يقوم مقام اى المذكور اسم منصوب
دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقوى للنزيل او مضاف نحو قوله صلى الله عليه
وسلم انا معاشر الانبياء فينا بكء اى قلة كلام وقولهم نحن آل فلان كرماء وربما كان المنصوب علما قال
بنا تميما يكشف الضباب. قال ابو عمرو ان العرب نصبت فى الاختصاص اربعة اشياء بعد وال واهل وبنى قال
انا بنى ضبة لا نفر. اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص مخصوصا
فيما قال المص المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما فى ايها الرجل وان ينتصب بفعل
مقدر كاعنى او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان ينتصب انتصاب نحو العرب هذا
كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا
ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام فى نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر فى باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته لام وقد ياتى الاختصاص الذى باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك الله
العظيم وبك اهل الرحمة انتوسل قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة فى الذى ياتى بعد ضمير الغايب
نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما
على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان يوم تطير البايس
ولا نطير وقوله ويأوى الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص فى الجميع او
امدح واذم وارحم كل فى موضعه هذا ما قيل ولو قيل فى الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان فى الجميع معنى الاختصاص
فيكون قد اجرينا هذا الباب مجرى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تع وامراته حمالة الحطب
ينصب عليه ما يشبه به فى القبح شيء مما قبله كقوله لى النسوة كالما ذمّنا رقّ وجوه كلاب هارشت فازبارت
وقال اقارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغى من تجادع واعلم انه ليس لك فى نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله
المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سرّ اباك واحب
اخوك الصالحين فاما ان تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان واعنى الصالحين كما يجى فى باب النعت
واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت
يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مر وعلى

على الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظي يرفع او ينصب على الكد
او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف قوله
الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت
به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تع
وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما انتصب بمضمر بل الناصب
لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
عامل في زيد الا انه عامل في ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر و
مسين كما في زيدا مررت به وعمروا ضربت اخاه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسد جاوزت وفي
عمروا ضربت غلامه لسد مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما
ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر
فيكون فاين تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من
للمنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا في جميع المثل في الضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور
في زيدا في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف
المضاف من زيدا او متعلق زيد ضربت اخاه وكذا قولك زيدا ضربت عمروا في داره وزيدا لقيت عمروا واخاه بعد
ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عمروا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في
دار زيد وبقولك عمروا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة في الصور
بعيدة كما يجيء في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر بغير ما بعده
قياسا على المرفوع في نحو ان امرء هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع في مثله مبتداء لا فاعل كما تقدم
في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع امرء بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم
بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد
ابوك ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده
نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ونعني بشبه
الفعل اسمي الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجيء

ومنصوب

ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يعتمد الا الاسم
بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسر الرافع او الناصب نحو ان زيد
قام وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد هند ضاربها او بعده نحو
زيدا انت محبوس عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران وما زيدا
ضاربه البكران والالم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز
زيد ضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه اي
انما لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس
من هذا الباب لانه عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قايم ايضا لان هذا الفعل او شبهه لا
يعمل الرفع في ما قبله حتى يقال اشتغل عنه بضميره فظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير
محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله
لما تقرر في مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره اي لو سلط عليه ولم يشتغل
بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو
كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمروا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف
لكن بواسطة العطف او موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي
يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمروا ورجلا يضربه وزيدا لقيت عمرا
والذي وغير ذلك من التعلقات وقوله فكلا ارام ثم اصبحوا يعقلونه صحيحا مال طالعا ويخرم مما اشتغل
الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر
وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم تظلالا نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه
بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هندا ضربت من يملكه او مررت
بمن يملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه و
لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها
نحو زيد انا ضربته وعمرو لكنك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واخر

وكذا العرض نحو زيدا الا تضربه وحروف التحقيق نحو زيد هلا ضربت او الا او لولا او لوما وكذا الا للتمني نحو
هندا الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيدا ما ضربت بخلاف
لم ولن ولا فيجوز عمرا لم اضرب ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على
ذنبا كله لم اصنع يروى برفع كله ونصبه الا ان فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التي يتخطاها العامل
نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه الى الماضي حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها
في الكلام حتى انها يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وان زيدا لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء
في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة ارجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام
اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو زيدا ان ضربته
يضربك وعمرو لو ضربته ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجي في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيدا ان قام اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها
الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو عند من يضربها اضرب او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن لام
الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف في معموله بالتقديم عليه نحو زيدا احسنه او احسن به وكذا افعل
التفضيل في نحو ازيدا انت اكرم عليه ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو
زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة
اذ هما لا تعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد
فلو عملت فيهما لكانت كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلاما فالرفع اذن واجبة نحو ايهم ضربته
حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا يعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف
فيجب الرفع في زيد ان تضربه خير وزيد رجل يضربه موفق واما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع
في نحو زيد والله لاضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع في نحو ما
رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت
الجملتان في صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجز عمله فيما بعد ذلك على

الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل
لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو
زيدا ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت
عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه
الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو
زيدا لم يضرب الا هو واما لم يجز الاول اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان
ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر
والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما
هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان المشهور تغاير المفعولين
في مثله ولما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول كما يجي في بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن
منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع
تأخره رتبة واما نحو ضرب زيدا نفسه وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل
بل هو للضمير المضاف اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا
فيجوز ان تقول في الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله
واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المتصلين هذا وقد يجوز بعضهم نحو غلام هند
ضربت على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هو المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل
على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى
كانك قلت ضاربته زيد ضرب ومنع الفراء المسئلتين وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل
في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التأخير في ضرب غلامه زيد والذي ارى انه كما لا يفسر الفاعل
المفعول لو كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند

وكذا لا يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اختاره الفراء فالسماع في المشتغل بمفقود
والقياس ايضا يدفعهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير لا نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا
يجوز احتياجه للتفسير لا نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا ستينه وضرب زيد ستينه فان ذيل كل واحد
منهما محتاج للتفسير لا نفس الآخر فلا يستنكر وكذا يحترز بقوله مشتغل عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف
وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل
على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها لئلا ينعكس الامر اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذيول
ما بعدها واما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اى في اذا على المذهب الصحيح كما يحكى
في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زايدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها
ليدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجي تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تع وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء
غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما على مذهب المبرد كما يجيء ونحو قوله كل رجل يأتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة على الجزاء
لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فيما بعد الفاء لا غير كالجزاء بلى لو لم
يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا الزانية و
الزاني ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تع وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجي في حروف الشرط ويشتغل اجلدوا بالمتعلق
الضمير لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه
وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من
جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وذيوله
فخرج على هذا قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى عليكم حكم الزانية
والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيدا ضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال المص
انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا فيما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال
عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المقدم عنه
بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة

كلامهم

كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب
الكسائي والفراء اى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضميره
المعمول لكان هو العامل لوجب اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا
يتأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول المفسر
كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه
عاملا ففي نحو زيد هل ضربته وما ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل
في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار لطمتني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان
حرف الشرط داخلا على الاسمية ولا يجوز فيما تقرر لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لما لم يضطر اليه وكذا
في ازيد قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى جعل الفعل
مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي واختار الاخفش في نحو ازيد قام ان
يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو أانت زيد ضربته ان رفع
زيدا اولى لان انت مبتدأ لا فاعل على ما قدمنا فيه خبر المبتدأ وهو زيد ضربته بلا همزة الاستفهام فرفعه اولى
من نصبه كما بين في شرح قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم
المحدود ظرفا نحو أ اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فلا تلي همزة الاستفهام
اذن الا بتقدير داخلة على الفعل وقال الاخفش في أانت زيد ضربته ان نصب زيدا اولى نظرا الى همزة الاستفهام
وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اى أضربت زيدا ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل
ونظر سيبويه اوفق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة
ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو زيد قام وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون
الا فعلا اذ لا يضطر الى اضمار الفعل الواقع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف الشرط وحروف التحضيض واما مفسر
الناصب فقد يكون شبه فعل لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا لما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله
او مناسبه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تكن في الاصل اذ
المص لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه لانه
لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت على زيدا في هذا

الموضع لضبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فلما
اذن يطلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى
اليه الا بحرف نحو زيدا مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل
الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالمتعلق نحو زيدا ضربت غلامه او مررت بغلامه
والا فاعند قصد التسليط فيما اشتغل عنه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه على
الاسم المحذوف بعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه زيدا ضربت اى غلام
زيد فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
عن نصب الاسم بضميره او بمتعلق الضمير فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا
يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه ومناسبتها او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون الا تخلف الحكم فيه فالاسم
المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اى ازيد اضرب
عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا الضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعولا اى اضرب زيد عمرا
كما تقدم من مذهبيهما واما في نحو ان زيد عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب
لفظا قبله نحو آليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا ابالسوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر عن الاسم
المحذوف اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو آالخوان اللحم اكل عليه وازيدا انت محبوس عليه
وقد يكتنفه اسمان نحو آليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرا اليوم ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان
بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اى اهنت زيدا ضربت اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اى
زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ينصب بفعل يفسره ما بعده التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان
يكون المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى للمفسر
واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا الثاني على ثلثة اقسام لانه ان امكن ان
يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى
نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك او في به او في بغلامه
او في باخيك او في اى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وان لم يكن هذا اى نظر الا معنى ذلك الفعل
الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فاله

الذي كلام فيه اسم آخر

اهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او صديقه
او ما يجري مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عذقه لم يكن معنى ضربت عذقه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت
زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه
بمعنى مررت مع اى معمول له كان وان لم يكن بهذا الثاني ايضا اضمرت معنى لابست فانه يطرد في كل فعل مشتغل
بضميره او بمتعلق الضمير اى متعلق كان ولنا ان نقول في تبيين العامل المقدر رافعا كان او ناصبا انك
تنظر فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام
وان زيدا ضربته وان عمل في الضمير بواسطة حرف جر كما في ان زيدا مررت به وان زيد مررت به فلك ان تضمر
فعل الملابسة مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت
عليه اى ان لوبس الخوان او لابسته واما ان قلت آلخوان اكل عليه اللحم فانك تضمر لا محالة لابس وما علما
اسندت اليه الفعل المبني للمفعول اى الابس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا آلسوط ضرب به زيد ولك ان
تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما في ان زيد مر به وان
زيدا مررت به اى ان جووز زيد وان جاوزت زيد والا فعل الملابسة كما ذكر في آلخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى فيما عمل فيه بحرف
الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا في ان
زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه ولك ان تفصل فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف
الى ذلك الاسم المذكور فنقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق زيد ضرب
غلامه وان ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسيرا للمقدر ومعمول الظاهر تفسيرا
للمتعلق المقدر وكذا في نحو ان زيد لقي عمرو واخوه وان زيدا لقيت عمرا واخاه مع بعد الملابسة ههنا كما
تقدم في مثل مذهب الكسائي والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع في ان زيد
قام غلامه بل المعنى قام متعلق زيد قام غلامه ونضمر في العامل في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد متعديا مع المضاف الى المذكور فنقول في ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت
بغلامه ان جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه
فالملابسة نحو آلله زيدا اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اكل على خوانه وان لابست زيدا

الكلمة على حواشيه هذا وان جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته او
بالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار والمجرور ايضا واما ان جاء قبل
الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربه اي ان ضرب زيد عمرا ضربه
فلا اشكال وكذا في ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لابس اللحم
الخوان قوله ويختار الرفع بالابتداء حال الاسم المحدود لا بعد واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه
او يستوي رفعه ونصبه او وجب نصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما يجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان
الفعل مشتغلا بحروفه تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية
الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا
الذي ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بل ما بعد الفاء جاءه وا
الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجيء ثم اعلم ان المصنف ابتداء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل
لعدم احتياجه الى الحذف فعامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه
في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم قرينة خلاف الضمير في خلاف للرفع
وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر اما الجر فلا
لانه لا يكون الا بجار وكلامنا في اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم المذكور عند
عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التي يختار معها النصب والتي يتساوى معها الامران على ما يجيء شرحها ومثال
ذلك زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه
بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى
حذف الفعل واضمار والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف
فاضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود
اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون
اقوى منها شيئان فقط على ما ذكره واما واذا المفاجأة اما اما فتجامع ثلث قرائن النصب هي مع احديها مغلوبة ومع
الاخريين غالبة اما الاولى فالطلب على ما يأتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية
فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة

على فعلية

على فعلية كما يجيء اما اما فانما ترجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجح النصب في مثلهما بغير اما
انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب
بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا اكرمته في جواب ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد
واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام
ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها لكون وضعها لقصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني للاستئناف
ورجحت بسببها الجملة الاسمية لما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية
للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في
الصورتين انما منعت مقتضي النصب من التأثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف
والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستأنف بعدها
الكلام الا انها ليست متمحضة للاستئناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى في بعض
حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع
الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة مغلوبة نحو اما
زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبر المبتدأ قليل
وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل
كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير اعراب كما امكن
ذلك في نحو زيدا اضربه وكذا في نحو قال زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قد يمكن نحو زيد اضربه
لا تضربه بالرفع لما قصد الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لان الثلثة الطلبية التي لا يحتملها الا بتأويل بعيد مخرج
للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيدا اضربه زيدا اطلب منك ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية
بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو
هل ضربته وزيد ليتك قبلك ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل
سمي فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن
الرفع كما بينا بقي التعارض في اما زيدا فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من الحذف والتقدير وترجح الطلب لاجل
كثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجأة

فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا يقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شي كما يقع اما لكن الثالثة
قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع
جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيها قد لو انظر وذلك انهم اتفقوا على انها لا تجي بعدها الا الاسمية فرقا
بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب بعدها
مع العاطف المذكور لكان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم
وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الا
المذكور قوله وبحار النصب بالعطف على جملة فعلية يعني قرائن تحار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على
جملة فعلية نحو قام زيد وعمروا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك التناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا
في مررت برجل عمرا وهندا يقبلها لعطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرو يضربه فلا يترجح النصب لكون
فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى العروض لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة
قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله فلا حسبا فخرت به لئيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما
اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما يليه مضمونا اولى وليس لم
ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولا لن بكرا اتقتله كما
ان زيدا تضربه او ضربته لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس فصحح قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لانه ما يعمل
الرفع بكونه اسمه والجار بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا
بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا
ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس فيجوز ان يكون
اسم ليس فيه في نحو ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام
اولويته بالفعل كعلة اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو وكلمة يعني الرفع
في الثاني احسن فليس طلب التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كثيرة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له ولهذا جعل سيبويه الرفع بعد حرف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة
تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى اذ الاكثر كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما
عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي

خبر المبتدأ

خبر المبتداء فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجي في قسم
الحروف فهي تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتداء فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهتها الهمزة واما الاسمية
التي جزؤها الثاني فعلية فلا يدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة
التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياه وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل
بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب بينهما
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو انت زيدا ضربته
والوفاق في اختيار النصب اذا فصل بظرف نحو في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل
تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا
في هل ويحسن متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة
الاستفهام دخولها على الفعل صريحا وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم فان كان المتضمن للاستفهام
هو الاسم المجرور فرفعه اصلا نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف
نقل عن الكوفيين انها كاذا في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا اذا في
كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة
بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت
اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية
اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختارا بعدها الفعلية لان
الشرط بالفعل اولى كما في والاستفهام وانما لم يوجب الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة في الشرط
كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجي في الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز
بعدها الرفع الا على وجه كما في وهو ان بعضهم يجوز في جميع ما ذكرنا وتذكر انه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر
ان يرتفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي يجوز ما ازيد قتل يعذب به الا قتل زيد قتلته وروي
الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس او ان هلك منفس فعلى
هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى بلال بلغته فقام بفأس بين وصليك جازر
على رواية رفع ابن اي اذا بلغ ابن ابي موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب فاذا امكن قولت

وحيث حيث دالة على المجازاة في المكان كاذ في الزمان نحو حيث زيدا تجد فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط
اقل من استعمال اذا فانما تدخل على الاسمية التي تجزأها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس اما اذا كسعت بما نحو
حيثما فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وايتما لا تفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى
واغل يزرهم يجدوه ويعطف عليه كاس الساقي وقال صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل فلو اضطر الشاعر الى
الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم
ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين
دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا باشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص
في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا
له وقولك بعشرين متعلق به اي كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل
واحد وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطلق لاحتمال الوجه الثاني الذي
هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر
وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا
في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اورده المصنف من الكتاب العزيز اعني قوله تعالى كل شيء خلقناه بقدر لا
يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى
بكل شيء مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقنا كل شيء
بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء اذ انه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم
شيء فكل شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله على كل شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا
تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه
صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه
صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان
الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ارأيت احدا او ايهم او غلام ايهم رأيت فتقول زيدا رأيته وانما
كان النصب اولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا
يضربانه لان معناه ايضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد

اسم هو فاعل في المعنى نحو زيد هند ايضربها فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدأ فنصب هند هنا
اولى لانه كانه قيل ايضرب زيد هندا قوله ويستوي الامران في مثل زيد قام وعمرا اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب
في الاسم المحدود اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة اسمية او على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون
ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما
اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليتين فان
قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية
وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو كلمته مثال اورده سيبويه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر
المبتدأ والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى
المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه
ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر
لسيبويه باعذار احدها للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة
اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كلمته في داره
او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصح المثال
اذا اراد واجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى
الى قولهم رب شاة وسخلتها ورجل وسخلته ايضا لكن كما يأتي في باب المضمرات واجيب عن الوجه الثاني فانك تقول
زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي
عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واشد الاعتراضات
هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان هذا المثال اجاز سيبويه مسويا بين نصب الاسم ورفعه على ما يؤذن
به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو علي ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت
في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرا اكرمته قولك
زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد
قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسم الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل
كما يجيء في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصري حماره قوله ويجب النصب بعد حرف

الشرط حرف الشرطان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على
ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجي غير مفسر
بشي فلا يكون من هذا الباب وتقديرها امهما يكن من شي وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه لكنه لا
يفصل بينها وبين معمولها اتفاقا الا في الضرورة ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذما زيد
قام واذما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل الا
المخففة كما يجي من قوله في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا تروني اي هلا تروني وحرف التحضيض لا يدخل الا
على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في
قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل
بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالصين ولما كان التحضيض والعرض والاستفهام في النفي
والشرط والتمني معان يليق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت
على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين
مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على
ما يجي الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ هلك يجوز عند الاخفش و
الفراء ان يكون مبتداء والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض قوله وليس مثل ازيد
اي فالرفع واجب واما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن
العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل او شبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا في قوله بضميره او متعلقه اي بنصب
ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج
زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن
السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده على مصدر مقدر اي ازيد ذهب الذهاب به فيكون
المجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرايط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول
عليه بفعله وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا
متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يفسرون في نحو ان
زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم

المحدود لضميره او متعلقه في الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم
فتنوي في ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او حججت عليه
الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا قوله وكذا كل شي فعلوه في الزبر اي ليس من هذا
الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الى صل بالرفع وههنا لو نصبت كل شي بفعلوه لم يبق معنى
الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شي ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن لم نفعل في الزبر اي في صحائف
اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شي صار المعنى
فعلوا كل شي مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد
منه ما اريد في قوله تع وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شي اي كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث
لا يغادر صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا جميع الشرايط فيه حاصلة في بدء النظر الا ان ما بعد الفاء
قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر انه
قراء بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقرآن لا يجوز على غير المختار تمحل له النحاة وجها يخرج به عن
الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زايدة كما في قوله تع اذا جاء نصر الله
قوله فسبح كما يجي في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر
واما اذا لم يكن زايدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية ليس كذلك لكون الالف
واللام في الزانية مبتداء موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي صلته كالشرط وخبر المبتداء كالجزاء و
الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال
سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتداء محذوف المضاف اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله
فاجلدوا هو الذي وعدوا بان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا فخرج ايضا
بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان
من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه
كما في تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره المص واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع
بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فتقدر في نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان
زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الا

المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في

ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الا

المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب وليس قبل الاسم المذكور الا حتى ينقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل

به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فافهم زيد في مثالنا يوافق في

المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا فلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور

مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى متعلقان بضميرين له رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان

كذلك في الاول على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين

الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته

اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو

وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به بعد الا فلا بد من تقدير موجب

كما تقدم وتسليط المفسر هنا على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والاخر منفصلا

فالاعتبار بالمتصل يعني انه ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك

اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد

لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل

لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول مفسر الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد بينا امتناع

ذلك مع تقدم المفعول في نحو زيدا ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا

ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب

ولا يجوز ان والثاني اى الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو

اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع

وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل

والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور

ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اى ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان

علم زيدا علمه قائما فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز لا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم

المفعول نحو زيدا علم قائما فكيف مع تأخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا

وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر كقولك بعد

جرى ذكر زيد ان اياه علمه قائما اى ان علمه قائما انفصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما

ويجوز ان هو علمه قائما اى ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل وفي الثاني المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به محلهما

رفعا ونصبا نحو ان زيد ضربه غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر به غلامه وان زيد مرتهم غلامه فالاعتبار

بالضمير المنفصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لا

زيدا وضمير لابس لزيد ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير

ضرب زيدا اى متعلق زيد فيكون المفعول في اللفظ مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير قبل المفعول مفسر

للفاعل ولا يجوز ان مع تقدم المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تأخره وبالتسليط يصير ان زيدا

لابس او ان زيدا ضرب اى متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المثالين منفصلا جاز رفع الاسم

المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وان زيدا لم يضرب غلامه الا هو تقدير الرفع في المثال الاول ان

لم يضرب زيدا اى متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيهما ان ضرب غلام زيد زيد لم يضرب غلامه

الا اياه وبالتسليط ان زيدا ضرب غلامه لانك لما حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا

ليبقى معنى الايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا

هو على تقدير المص وبالتسليط ان زيدا اى غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى تقدير المص ان زيدا لم يلابس يضرب

غلامه الا هو واما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور يحلقان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه

اباه فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وتقدير

النصب ان ضرب اخو زيد زيدا اى متعلق زيد ضرب اخوه اباه وبالتسليط ان زيدا اى ابا زيد ضرب اخوه وعلى تقدير

المص ان زيدا لابس ضرب ابيه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب **قوله** الرابع التحذير هو اللفظ المحذر

به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله وهو معمول بتقدير اتق

تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف

عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد ولفظ المحذر

مع المحذر منه يعني معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اى ان تقدير

اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقديره اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اي نجيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر
المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر رفع عطف على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف
اي هو ذكر معمول وذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى الى
قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب كما كتبنا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله
وليس بوجه لان او ههنا منفصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيدا وعمرو بلى لو كانت متصلة
جازت المخالفة بين ما بعدها و تقول انا مقيم ثم بعد ذلك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب
عن الاول والاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا لو قال ولا
تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلت ههنا او ذكر لكان
اضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم في على كل وجه في لفظ نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول
لحذر او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهره او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل
محذر منه مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وما زاسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر
او مضمر والظاهر لا يجيء الا مضافا الى المخاطب المضمر لا يجيء في الاغلب الا مخاطبا وقد يجيء متكلما كما مر واذا كان معطوفا
على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه الشواب شاذ
من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر
نحو لاحذر ونحو قال الخليل بعضهم تقول له اياك فيقول اياي اي احفظ نفسي منك واستحي كانه يقول احذر نفسي واحفظ
وغير سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
كما في اياك والشر وقول عمر رضي الله عنه لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح
يحتمل امر المتكلم اي لابعد نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعدوني عن مشاهدة حذفه واما
الثاني اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي
سواء كان الظاهر مضافا اولا والمضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر
الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تع دكت الارض دكا
دكا ومنه الآخر فالآخر والاول فالاول لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف

عامله

عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت
الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار
العامل اتفاقا قال المص كان اصل اياك والاسد اتق نفسك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول
لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا
النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف فلم يمكن ان يكون متصلا
لان عامله مقدر كما يجيء في باب المضمرات فصار منفصلا واري ان هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان
يقال هو بتقدير اياك باعد ونحو باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون
احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة
في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي فالفاعل والمفعول
ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت
في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي ضربت وايضا الظ
من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل في معنى الحصر وان منعه في شرح المفصل عند قول جار الله لعمر فمعنى
اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في
معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد وفحوى هذا الكلام احذر الاسد و
معنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد عن نفسك بان تتباعد عنه فكانك
قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متنافيان
فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف
عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعدا فالمعنى اياك بعد وبعد
الاسد فوقع و تقول اياك من الاسد اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا مع ان فالذي بغير
ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل
المقدر اي بعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف ويجوز فيه
وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصول طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم فلما طال
لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد جازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشيء واحد

وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو لله لافعلن وقال الخليل
والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو لله لافعلن نادر
ضعف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب وبغاه الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير
يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان فلم يثبت فلهذا لم يجز في الجار من اياك من الاسد فلم
يسمع فان قيل فما حذف العاطف قلت حذف ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شائع
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي و قلت
واما قول الشاعر فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب مع ما الفرزدق الشعر واما الان اياك اياك من باب الكلام
الاسد اي المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما ان المراء مصدر بمعنى ان تماري تجوز في جواز حذف
حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابي اسحاق ولا يمتنع ان يدعى ان
الواو التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف باب الاغراء مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل منوي به مكرر
او معطوف عليه بالواو مع معطوف فالمكرر نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجاء بغير سلاح والذي
مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير وفي
وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك في
كما يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور يعني بقوله فعل مذكور الحدث
الذي تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ
ضربت اليوم اي تكلمت اليوم والضرب الذي هو مضمونه فعلته امس فامس فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله
مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم
يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعده وشرط
نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وما ينتصب بتقديرها وشرط نصبه تقديرها واما اذا ظهر فلا بد من
جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر
بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ظروف
الزمان كلها مبهما ومؤقتا يقبل ذلك اي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من زمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة
كان او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ماله نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر

ويوم

ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف في تفسير المبهم من المكان فقيل
هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قيل في
الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية فقال هو لا ينتصب
من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء
حذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال
زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما قال سيبويه بل هو خارجها
كما لا يقال داخل الدار وجوف البيت بل في داخلها وفي جوفه وتكلف المصنف ادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم
ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى
ذاته بل بسبب القياس الى شيء الذي هو امر خارج عن مسماه وقال المؤقت ما له كان اسم بسبب امر داخل في مسماه
كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال و
وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغي ان يستثنى من المبهم في قوله
ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان
لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شيء خارج عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب
كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال نمت مضرب زيد وقمت مفرعه بل هذا النوع من المكان تدخله تفصيل وذلك
بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان اولا والثاني لا ينتصب على الظرفية الا
الذي ينتصب به على الظرفية المحقق من المكان كحللت ونزلت وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها
والاول ينصبه ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمقيل
والمبيت تقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده وينصب ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار
وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست
منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيته وقمت مشاه واما ليس فيه معنى الاستقرار
لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال
الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست والمؤقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية

ثم قالوا احمل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمشابهتها للجهات في الابهام

قال المص وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل

لكثرة استعماله فحذف في منه تخفيفا ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار

فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هولاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على

الجهات الست لمشابهتها لها في الابهام فان تعيين ابتداء الفرسخ مثلا لا يختص موضعا دون موضع بل يتحول

ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان

بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على

شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة و

هو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو

قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فتضمنه مشتركه

ظرفا يحدث بمعنى الاستقرار كان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المغرب والمقتل فلا جرم لم ينصب على الظرفية

الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة

منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به هنا المحصور

الذي له نهاية كاليوم والليلة وكذا قول الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان

الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل

على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسر قوله

ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما

بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار

ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف الجار عنها في معناه في غير المبهم

فانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح

انه لازم الا يرى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في المذهب فلان حكي انما استعمل

في مع الامكنة ايضا بعين نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تع وسكنتم في مساكن الذين ظلموا وقولك نزلت في

الخان وكون مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا رجحان

كونه

كونه لازما فمن ثمه قال على الاصح واما نحو ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو

شاذ وكذا قوله فلا تبغينكم قنا وعوارضا ولاقبلن الخيل لابة ضرغد اي في قنا وفي عوارضا وهما موضعان ومثله

قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في وان كان شاذا من كل اسم مكان

على معنى القرب او البعد حكاه سيبويه ويلحق بالقياس نحو هو مني مزجر الكلب ومناط الثريا ومقعد القابلة ومنزلة الشغاف

لا باس ان نذكر ما اهمله المص من احكام الظروف معمول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا

سواء كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلت شهرا استغرق

السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز وكذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع

استغرق منه ما امكن كما تقول شهرا في جواب كم صمت او كم سرت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع لياليه والثاني

يصلح جوابا لمتى وهو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان اولا ومحدودا كان كيوم الجمعة اولا

كالزمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب

بمعدود غير مختص كيوم وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاول من رمضان

جاز لاختصاصها ويجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة في متى سرت وان وجب

التعميم فقوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فقوله كيوم الجمعة متى خرجت من

البلد فما لا يصلح الا جوابا متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جواب كم المعدود غير المختص كثلاثة

ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود والمختص كالعشر الاول من رمضان قال سيبويه الدهر والليل

والنهار مقرونة باللام لا يصلح الا جوابا لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تع يسبحون الليل والنهار اي

الدهر واما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال

سيبويه اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى آخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار في

الابد اي يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كانك قلت سير عليه الثلثون يوما

قلت سير عليه صفر فيستغرق السير ولو اضفت اليها شهرا صارت كيوم الجمعة وصلح جوابا لمتى ايضا هذا كلامه

فان كان مستند الرواية عن العرب فيها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلثون

يوما قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاول من رمضان على

ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصريف وضده وفي الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم

يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى باللام وحتى ايضا ويجر ابن بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن
الداخلة على الظروف غير المتصرف اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت
من عندك وسببا من لدنك فلا بتداء الغاية والمتصرف من الظرف ما لم يلزم انتصابه بمعنى في او انجرار بمن
الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل يأتي في الظروف المبنية وكصباح ومساء ويوم يوم كما يجي
في المركبات وقد يجي حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تع بعد اذ ازلت ومنه من المعربة
بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم
وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغيرها واما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو
ذات شهر ولا ذات سنة ومن كلها لزم الظرفية في غير لغة خثعم ولانهم قد يصرفونها قال شاعرهم عزمت على اقامة
ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجي في الظروف المبنية و
معنى الظروف المركبة المذكورة يجي في باب المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات
بين اي فراق يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ومعنى
التصغير تقريب زمن اللقاء اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعرب
غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحيرة وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار
وليل واعني بالتعيين ان تريد غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلتك ومسائك
تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت نهارك وليلك وغدوة وبكرة تكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة
يومك وبكرته كما يجي حكمها فيكونان اذا متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة
من دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف للمعينة لازما للظرفية
واحدا اعني الظرفية تنبيها على محا لفته لساير المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما
من اللام والاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فعينت بمجرد عناية المتكلم لا بالة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست
اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف متصرفة عن الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف وبعض
هذه الاسماء يكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني
البناء اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من عادتهم المستمرة ان لفظ الجنس
لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق و

فمعنى

فمعنى فرعون الرسول بل و جد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية
فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن للام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين
وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا
الا انه زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في
منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما المتضمن اللام
فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند جمهور القائلين بمنع صرفه اما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق
اتيتك بكرة وهو يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا كذ
علمين للجنس كما يجي فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعينها
دون علمية ولا آلة التعريف وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة
وساعة وعشية وغيرها فلا يثبت اذن عدم تصرفها فالظروف الاثنا عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم
تصرفها واذا لم يكن معينة كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا تصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او
الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها
فنقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول
في التعيين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير التعيين لقيته العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة
فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول لقيت اسامة وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين
وقد يجي الكلام على اعلام الجنس في باب الاعلام وان علميتهما لفظية لا معنى تحتها واذا لم تقصد تعيينهما جاز
ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تع ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان
لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعة اعلاما لا منقولة من
النكرات نحو اسامة وثعالة وجيل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم
مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جنسا في القران في قراءة
من قرأ بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في
المعنى وفي البنية كما ان يدل محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت نكرة واعلام الاجناس

مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم جنس
كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما
في غدوة يعني انما يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه
لا ترد وسحر غير منصرف لكونه علم الجنس بلا اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم
التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوالي وحول وحوالي واحوال والتثنية للتكرير
كما في قوله تع ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا التصرف
وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا حيث واخواته لفظ بين اذا لم ترد
والماحيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق . صلاة وتسبيح وسطها
قد تعلقا . ووسط بتحريك السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان آخران يعني احدهما متصرف
وذلك معنى اسفل نحو انت دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول
الى زيد ويتصرف فيها بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خسيس ومعناه الآخر غير المتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله
تع اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الآلهة الكثيرة اطلب الله الذي هو خلفهم وورائهم فهم كانهم قدام
في المكان تع الله عنه ومما لزم الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله . الا قالت الخنساء يوم لقيتها
اراك حديثا ناعم البال افرعا . اي زمانا حديثا وجوز في لفظ مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سير عليك
مليّ من الدهر وقريب ومليا وقريبا واما غير سيبويه فانهم اجازوا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها
وانما اختير نصبها او وجب لتكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما
ذكرته من الظروف فسماعي واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظر في جزء جزورين وسير عليه
ترويحتين اي مثل زمان جزء جزورين ومثل زمان ترويحتين قال الله تع وادبار النجوم اي وقت ادبار
وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما
من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف المكان واما قولهم كان
كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله
تع وذكرهم بايام الله اي بوقايعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو شيئت
غلوة سهم وزمنه ثاثة اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه وسلم زبيرا حضر فرسه وقد

يقوم المصدر المضاف اليه مقام مضاف الذي هو مصدر قائم مقام مضاف الذي هو حين نحو لا ابك السمر و
القمراي مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج . اي وقت صياح هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت
لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فح يسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظ
في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تع بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق
الليلة اهل الدار . وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال
بعضهم لا يتوسع في ظرف المتعدي لا اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة
محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه
يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه في الى اكثر من ثلثة وجوزه الاخفش نحو يوم الجمعة اعلمته زيدا قائما هذا ما قالوا و
الذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار
مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له نحو ايضا
في الحقيقة مفعولا به تعدى اليه الفعل بنفسه تعديا بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا في قولك استغفر الله ذنبا
الا ان حذف حرفي اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس
في غير المواضع الثلثة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمروا واما قياسا في باب المفعول
فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه و المفعول
له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص في نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا
يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان او المكان مخصوص بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا
هنا ظرف اتفاقا لدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب
والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا علا او مفعولا فلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو المفعول به
لا نم انه يجب نصبه فان المفعول به ينجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة مفعول اضافة الصفة الى ظرفها
كاضافتها الى المفعول به يكون غير محضة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما لك يوم الدين
كما يجي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام في محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به الذي كان
منتصبا بنزع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج بسحرة . اي حاجة اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص
ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقيل الطلق وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجي في باب الاضافة

قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار او بمتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد حا
بلا قرينة ظاهرة كقولهم ح الآن اى كان ذلك ح واسمع الآن والثانى كما في المنصوب على في المنصوب على شريطة
التفسير حسبما ذكرنا في المفعول به مفصلا فالمختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو أيوم الجمعة سرت
فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه اولا تسر فيه
ومثال اللبس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما
يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور قوله
مذكور اى مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكورا احترازا عن قولك وقد شاهدت
ضربا لاجل التاديب اعجبنى التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان يقول
المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقض
الحدان قولك ضربت وقد اعجبنى التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له لتبيين انه قد
لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربت تاديبا وقد يتقدم وجودا عليه كما في قعدت جبنا والمفعول له هو الحامل
على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان
المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث
التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة لعامله وليس بمفعول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو
قولهم ضربته تاديبا فان الضرب علة التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون
عامله يطرد لان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على
العلة لا المعلل نحو فعلت هذا الشىء للعلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق
النوعى وذلك لما ارى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربت تاديبا فان معناه ادبته بالضرب
فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل قعدت
ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا
قعوده جبن الامجازا وكذلك قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح ونحوه فان المجئ ليس بيانا للاصلاح بل
بيانه الاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال

المص

المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا تاديبا الذى
بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون
الثانى واى منع في ان يتفقا في المعنى المقصود ويختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبى
والاول حال والثانى مفعول فيه والجرمى يقول ان ما يسميه مفعولا له منتصب نصب المصادر التى تكون حالا فيلزم تنكيره
ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله نخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحال المقدرين قبلهما اى ذعلا زعل المحبور وهولا الهول
على ما هو مذهب الفارسى في فعلت جهدك وحكى على ما يحى في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين
للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا
لفاعل الفعل المعلل ومقارنا له يعنى ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو
للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن لاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال
في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل
له المجئ لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فنحو الصحيح هو المصدر
المقدر باللام المعلل به حدث مشاركة في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان يقوما بشئ واحد كقيام
الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر
طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو
جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للفتنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر
المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في الحقيقة
حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اى ضربته لتادبه لكن لو صرح
بما هو العلة اعنى التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر
فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من زيغه لم يقم التثقيف منه ما التوى وانما نصب
هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط
تشاركهما في الفاعل وهو الذى يقوى في ظنى وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول

امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه لله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمنجز للسخطة
البليه والمعطي للنظيرة هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل
وكذا المجاز للمعوق ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل
المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جاز ابو علي
عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم
اى معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا
كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا فاقتصر
المص على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط
كونه بتقدير اللام وجواب لمه وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال
القلب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل ليس كذلك [وان يكون عرضا] ولا يجيء
حتى تكون حاملة على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تجيء والجواب انه اراد ان وجوب تقدم
الحال وجود الممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه ولا ينتقض بما قال بجواز نحو جئتك
اصلاحا لامرك وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف اى ارادة اصلاح وارادة تاديب قلنا فيجوز
ايضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا على حذف المضاف
وهو الارادة فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده
على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون
غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال المص انما شرط لجواز حذف اللام الشرطان
المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض
ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدر المفيد للعلية وحصول الشرطين دليل عليها ويجري له الرياشي وجوب
تنكير المفعول له لشبهه الحال والتمييز وبيت العجاج ناقض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره
واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولي اذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال
جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسي وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره شبيه الحال والتمييز
في كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظاهر جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا

حرمنا

حرمنا عليهم طيبات والباء للسببية هنا كاللام قال المالكي اذا احصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد
بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا يعلل قوله المفعول معه
هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو صنعته في كل رجل وصنعته
فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد
في سرت وزيدا مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف يشارك
في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي يصاحبه للمفعول معه فاعلا
كما في سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض بما قاله نحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور للعطف فلان اصل الواو ان تستعمل
المفعول معه هو العطف وانما يعدل بها عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاءني
زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك
ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل ايضا قوله فان
كان الفعل لفظا وجاز العطف جاز الوجهان اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه
بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخف لفظا واصل هذا الواو
واو العطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه اتفاقا
فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم ساير المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا
بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس
الطيالسة وكذا في غيره والاظهر خلاف الاصح وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو
في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش ينتصب نصب الظروف وذلك
ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطي النصب لما بعدها عارية
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل [لم يحتمل]
رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرا انه
[لا] يجوز

لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص
على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط
في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية
اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذكر عنه مراعاة لاصل الواو في العطف
اجاز غيره استدلالا بقولهم ما زلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك لاستعارة السير
لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تع ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو والاصال
وقريب منه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جزء في المعطوف كقوله علفتها تبنا و
ماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل
بمعنى ارتفع كما في قوله تع ذو مرة فاستوى ولي ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ونقول استوى ههنا بمعنى تساوى
لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء
والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد
مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحالك فانت ومالك ثم خففت بحذف معمول اعلم وحذف
المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المعطوف
والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر وثالث عشر ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك
مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومنه قولهم انت
اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل جزاءك عليه لما علمت من ترك حكمة فانه للمجرمين تعالى
فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه من الجملة الثابتة وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا
قول العبدي ان تقديره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت
اعلم وربك قوله فان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع
كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون
في اللفظ مشربه قوي او لا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شأنك لان قولك شأنك بمعنى

فعلك

فعلك وصنيعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلاك و
وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفيه المصدر معنى الفعل وكذا قولهم ما لك والحائط وامراء ونفسه وشأنك والحج لان
جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه
بلا تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو قال المص العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى
غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب وقد يكون الداعي الى النصب ضرورة
ولو سلم انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار
مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا
وما شأنك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار
والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الا لضعف
فقال المص ههنا اذ سهل النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف
ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تع تساءلون به والارحام بالجر في قراءة
حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شأنك وما لك وزيدا وما شأن زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه
بالفعل المدلول عليه بما شأنك وما لك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار
او المصدر وفيهما معنى الفعل فتقوى في الدلالة على الفعل ومن ثمة امتنع في الاختيار هذا لك واباك لفوات
ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شأنك وشأن ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شأن زيد وملابسته
عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع
لان هذا الملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر
العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب
المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شأنك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار
انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون
النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شأنك وما كان لك وقال السيرافي وابن خروف الاسم
منصوب بلابس كانك قلت ما لك لابست زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ارتكبنا هذا تفاديا مما لزم سيبويه

من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمها نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصلح الجمع بين الواو وذلك المقدر
الفعل فيؤدي مذهبها انه بهذا المذهب عبد القاهر والجمع والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه شيء بالعامل نحو
نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما النجدي والمتغور فيهنا العطف اولى بلا خلاف وان قصدت المصاحبة
لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة وقوعهما هنا والشيء دخولهما في غير
الفعل قال سيبويه اذا نصب ما بعد الواو وهنا مع فلة وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون
بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما هنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق به
ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله
التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراجز ازمان قومي والجماعة كالذي
منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف
ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارها وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع
كثرة وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على
العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع فيه واجب وان قصدت المصاحبة لعدم فعل او معنى
واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر ولكنه ابن بابشاذ وتجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون
وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم واما انا لا ارى منعا من تقدم
المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت
فنقول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب وفي الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من
الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قايما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة
ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا
راكبين نظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف
ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منهم وقوله تعالى فاجمعوا امركم
وشركاءكم الاولى النصب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم
بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول لفظا او معنى قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان يكون

لفظ

لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكن لا دلالة في لفظ عالم
على انه بيان الهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا هيئة الفاعل
بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المفعول حتى لو قلت رجل قايما اخوك لم يجز
لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول للقائل ان يمنع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان
يكون فيه ما يذكر في حده وبعد التسليم طلبه في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع
لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا في حالة الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا
لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير ذي حال نحو قوله تقول وقد ترك الوطيف
وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج
ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابرهيم
حنيفا وقوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب
وقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا وقوله عوذ وبهثة حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع ثواكم
اي ثوابكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قايما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل او المفعول
فلا يرد اعتراضا فلنا ان نقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابرهيم مقام بل نتبع ملة ابرهيم جاز فكانه حال من المفعول
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب عن دابر
هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا
قوله كان حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا
في قوله حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منها حد لاختلاف ماهيتهما
فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول او
بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلامه اذا لم تجعلها حالا ويخرج

بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت
بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري
مجراهما حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جانب صفحة على ما يجيء والحال عن المضاف
اليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحال في نحو قوله تقول وقد ترى الوظيف
وفي قوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها قولنا
غير حدث احتراز عن المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين
صاحب الحال جاز ان تجعلها ما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه
الى جنب صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول
معا فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا
ولقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف
ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل واحد من الحال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا
زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد
وذلك انه لما كان مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا
اقل من كون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على
الآخر كقولك رأيت زيدا راكبا وماشيا قال وانا سوف يدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينا وجوز الجمهور وهو
الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا او غير متضادة كقوله تعالى
اخرج منها مذؤوما مدحورا كما يجيئان في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال المتضادة كانت او لا قياسا على
الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس
وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس
بل لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالة على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم يتباين المكانان
او الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقيد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤوما
مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض واسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا

فلا بأس

فلا بأس منه واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكريرها نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا الا نادرا كما تكرر في الاخبار
كما في اسم التبرئة نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا وندر افرادها نحو جاء زيد لا راكبا قوله لفظا ومعنى حال من الفاعل والمفعول
اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا
فان بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله
كانه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد اذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا تقدره بأشبه
خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار
قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد جاء
راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوز
تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل وشبهه او معناه يعني شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته
كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها انا زيد قائما عند من جوز عمل التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجيء في حروف
التنبيه واسم الاشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرف التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك
جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو مذهب
الاخفش كما يجيء لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من
دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا والمختص
واقعا فلان الذي بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والنفي قال ابو علي لا
لا يشبه الفعل لفظا وينقص ما فيه من اسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا
كاف التشبيه وكذا ان وان يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى احالة ذلك الى الاستعمال وان لا تعلله
وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة هي الاصل والمقصود بالحال تقييد
الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب في صاحبها
التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها مميزها وتخصيصها من بين امثالها اعني وصفها اولى من ذكرها بقيد الحدث المنسوب
اليها اعني حالا لان الاولى ان يبين الشيء اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا اول تعريف
المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم تأول النكرة في الحال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى

صاحبها لا المنكر ها لان تنكيرها واجب لا غالب فقول وارسلها العراك بذا مثال تعريف الحال في الظاهر ونقول الحال المعرفة
ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك و
وحدك ورجع عوده على بدئه وفيه قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا او
مطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم موضع الاطاقة ووحدك في الاصل وحدك
فحذفت التاء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تع اقام الصلوة والوحد الانفراد ويجوز ان يكون الوحد مصدر وحد
يحد يقال وحد او حدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بها بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو
بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او برجع والحال هو كونه والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل
بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتداه ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كانه
منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تع وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال
ابو على ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك و
مطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مطابقة للفاعل فلهذا حذف العامل وجوبا
كما مر في باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما ينتصب على الظرفية ما قام
مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد
يروى فاوردها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال يصف الحمر والاتن والدخال في
الورود ان يشرب البعير ثم يرد من باب العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
شرب ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة
ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم قالاولى ان يقول ان المصدر فيه
بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا
ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم مثل قوله كلمته فوه الى في وهو ههنا اظهر لانهم استعملوه على الاصل
فقالوا كلمته فوه الى في ثم انحى عن الجلبي اعنى قولهم قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى المفرد
لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل
الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في قاما لقيتك سواء
وكذا ينبغى ان يقول في يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بد

اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تع علمت نفس ما قدمت اى كل
نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى
كل شاة فنصب هذا الجزء لقبوله الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم
وشاة ودرهم ثم التزم ما كان مبتدأ النكرة لقيامه مقام الحال وقاه الى في شاذ ووجه انه لم يحذف المضاف
اليه منه لئلا يبقى المعرب على حرف واحد وقد جاء فاها لفيك قال المتنبى وقيلته على خوف فاها لفم وحذف المضاف اليه
وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على وهذا شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم
فنقول قد يستعمل قضهم تابعا لما قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم
ومررت بالقوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها
بمعناه كما ذكرنا في الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده
على الظرفية اى لا مع غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاؤا معا وكما ان في معا خلافا فالخليل هو منتصب على الحال
اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد فكذا اختلف في وحده نحو جاء وحده او هو حال اى منفردا او ظرف اى لا
مع غيره وجاء وحده مجرورا في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو في الاصل ثوب
لا ينسج على منواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده
في المعجب برأيه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر
ولازم النصب الا في المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير
والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر
اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تع ان رحمة الله
قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى فمضيت ثمت قلت لا يعنينى ويقال ايضا مررت بهم جماء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال
عليه السلام يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مرتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد يتبع
ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلثتهم واربعتهم وخمستهم الى العشرة
من الاسماء السماعية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اى
مجتمعين في المجىء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها تاكيد له وربما عومل بالعاملين العدد المركب نحو

جاء في الرجال خمسة عشرهم وتعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجي في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في
وقال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه الى في ولا يقاس على
قولهم فاه الى في فلا يقال ماشيته يده بيدي وبحو في خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين كرم الله وجهه في
صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف ففي حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف
ويجوز ان يكونا مشتقين اوصفين بلا تقدير مضاف كما قال سيبويه في جهدك وبحو قوله فان كان صاحبها نكرة وجب
تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف كما يجي جاء في الحديث سابق رسول الله بين الخيل فجاء فرس له
سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل منحا له او سبقه نفي او شبهه نحو قوله
فما حل سعدي غريبا ببلدة وهل جاء رجل راكبا او نهي واستفهام وذلك لانه يصير للنكرة مع سبق هذه الاشياء مستغرقا
طائعة فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتداء او كان الوصف به على خلاف الاصل نحو هولك جاء رجال وزيد راكبين
وثلاث لان المقصود تنبيهم على هذين العددين في حال المجي والوصف لا يفيد هذا المعنى او كان معرفة مشاركة
لتلك النكرة في الحال نحو جاء رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاء راكبا رجل لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف
اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاء رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو
رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يتم
عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل
اما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية فالحال من ذا اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها وهو الحق جوز كون طللا
في الحال وكون طلل ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل لم جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه اى ان
مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل الاسناد
اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت
مجردا زيد اى ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا الجار والمجرور
ففي ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف ويشبه في هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتداء على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز عنده
ان يعمل بلا اعتماد في الظرف نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتداء فاما مع تأخره عن المبتداء فانه وافق سيبويه في المنع
مع تأخر المبتداء عن الحال
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا

لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اى المبتداء اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا
كون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز ذلك وقلنا ان
الضمير في الظرف هو صاحب بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحب نائب اى زيد اما نحو
زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا
فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع
موقعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قال لو اومن ذلك اليه الكرمة بستين اى الكرمة بستين فمن حال والعامل فيه
بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت
ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلك وغيرك
واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف
حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة
لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف
من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلا بل يحتاج الى شروط كما يجي في بابه واما
نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثلك قائما ففيجي الكلام عليه عن
قريب واجاز الزجاجي ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله والعامل في الحال معنى التشبيه في قولك درهم عبد الله
لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل
قال فان اظهرت الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان الحال من المجرور لا يتقدم عليه
ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم
يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عامله اذا
كان العامل مصدرا التقدير بان الموصولة وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول كذا اذا كان العامل صلة للالف و
اللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على صلة الموصولات لا يجوز وتقدمه على صلاتها متأخرا عن
الموصولات ايضا غير جائز لما يجي في الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف المصدري واللام الموصول و
بين صلتها فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا او لاما مجردة ضرب زيد هندا
واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء

او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللامين نحو ان زيدا الراكب لسائر و ولله لراكبا اسير كقوله تعالى
لالى الله تحشرون وتقديمه على اللامين لا يجوز لان لها صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا
خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش و مجردا مضروب قوله بخلاف
الظرف بعنى ان الحال ان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا
ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف او الجار والمجرور خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة
عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شأن و قولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا
ويتقدم عند الاخفش بشرط تأخره عن المبتدا كما مر وذلك للتوسع في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقيد
فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير
ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل و توسطهما مجوز
ارتفاعه على انه خبر عن ذلك المبتدا وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها و قوله
وكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين لانك لو رفعته خبرا
وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا
بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تأكيد للاول والتأكيد غير
غريب في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم
الذي يلي المبتدا الذي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب ليكون الظرف متعلقا بذلك الخبر
اجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال حال على المضاف
المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور على
الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه اعلم ان الكوفيين
منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي
اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز
ايضا تقدم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال مضمرا
فيجوزون تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال
عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتأخر واما اذا كان ضميرا فالضمير يشترك في

عود بها على مفسرها واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلانه لما طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل
ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقدم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب
سواء كان مظهرا او مضمرا لان النية في الحال التأخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا
نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان المجرور
بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جائني مجردا
ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
المجرور ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي
وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف
الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت
اذهبت راكبة هندا قال الشاعر لئن كان برد الماء حران صاديا • الي حبيبا انه لحبيب وقال آخر • اذا المرء اعيته
المروة ناشئا • فمطلبها كهلا عليه شديد • وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف اما العامل
في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فقد
من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة
لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لما بينا في حد العامل ان
معنى الفعل فيما نحن فيه وقال بعضهم لما كان الاضافة مما ليس بعامل في الحال الا في الحال الاخرى نحو نظر الاب زيد
ماشيا او ما يقوم المضاف اليه مقامه لو حذفت كقوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الكتاب جاز ان يعمل عامل
المضاف في الحال معه انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال
المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف
في نحو يحرك ماشيا يد زيد مع ما ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها
اذا جاء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء راكبا الا زيد وانما جاء راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر
والنكتة لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى الضمير العائد الى الحال نحو لقيني شاتمه زيد
اخوه قوله وكلما دل على هيئة صح ان تقع حالا استدراك على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان
جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لان الاغلب في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا

مبسرا اطيب منه مرطبا اى كاينا بسرا او كائنا رطبا و هذه ناقة لله لكم آية اى دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الى هذا
التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام ببيان الهيئة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف
تاويله بالمشتق وكذا رد عليه اشتراط اشتقاق الصفة كما يجئ في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف
الاشتقاق فمن الاحوال التى جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة
فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا لها وذلك نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا
وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المومنين رضي الله عنه في بعض ايام صفين
فما بالنا امس اسد العرين • وما بالنا اليوم شاء النجف • وقول المتنبي • بدت قمرا ومالت خوط بان • وفاحت
عنبرا ورنت غزالا • وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان يقدر مضاف قبله اى امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني
ان تؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اى ما بالنا امس شجعانا و اليوم ضعافا وبدت منيرة ونحو
ذلك وذلك لانهم يجعلون الشئ المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى
يعرفنا اى لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل
من اجزاء مجزأ قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وما بعده يعني بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة و
درهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اى
جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا الذي لكل واحد وكل واحد
من هذه الاحوال كانت جزاء اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاؤني رجلا
رجلا او واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اى مفصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي للتفصيل
بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا وكذا ان اتى لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفا عليه بالفاء او بثم نحو ادخلوا
رجلا فرجلا وامضوا الكتب ثم الكتب اى مرتبين هذا الترتيب المعين ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو يعجبني
الخاتم فضة والثوب خزا او فرع له نحو يعجبني الفضة خاتما والحديد سيفا او نوع له نحو يعجبني الخاتم خاتما والعلم
نحوا ومنها الحال في نحو هذا بسرا اطيب منه او من غيره رطبا وضابطه ان يفضل الشئ على نفسه او على غيره باعتبار طورين
وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بآلة التشبيه اذ به وتمامه نحو هذا بسرا مثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا
في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل
وآلة التشبيه لضعفهما في العمل فلا يتقدم معمولهما عليهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد رجلا احسن منه راكبا في

جاز

جائز اتفاقا مع خلو المبتدأ من معنى الفعل وبمثل قولك تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والاشربة بسرا اطيب منه
رطبا والعامل في مثل هذه الصور افعل التفضيل بلا خلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسرا للعمل وذلك لان العامل
في الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرا لتقيدت الاشارة بالبسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال
البسرية كما ان الاشارة في هذا بعلي شيخا تقيدت ولم يقع الا في حال شيخوخته والمجئ في قولك جاءني زيد راكبا لم يكن الا
حال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا في غير حال البسرية واستدل المص على امتناع
عمل اسم الاشارة في الحال الاول بان المبتدأ اذا تقيد بحال لم يتقيد الخبر بحال الا ترى ان اسم الاشارة لما تقيد
بالحال في هذا زيد قائما لم يتقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا تقيد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتقيد المبتدأ
بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف اما اولا فلانه لا يلزم من امتناع تقيد المبتدأ والخبر معا بالحال في
معين امتناع تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الى ضرب نوعا من تقيدهما معا ليس في غيره واما ثانيا فلان
للمدعي في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبتدأ مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يمنع في نحو هذا زيد قائما الا
استحالة تقيدهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطرادا استحالة تقيد المبتدأ والخبر بحال اخرى في كل موضع بحال واحدة
لم يلزم منه استحالة تقيد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل
وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تعليله مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا
يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الآخر نحو
تضارب زيد وعمرو وضارب عمرا فان ضرب كل واحد منهما تعلق بالآخر او يقعان معا ويتعلق كلاهما بشئ واحد
نحو تنازعا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب احد حدثيها من منصوب الآخر مفعولا به وقد يتميز حالا
بها نحو تنازعنا زيد قائما وعمرو قاعدا او ظرفا بها نحو تنازعنا زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين
ولا يختلف زمانهما لان الغرض وقوع الحدثين معا ويتميز مستثنيا بها ايضا نحو اختلف اهل البصرة الا سيبويه واهل
الكوفة الا الكسائي وكذا والثاني منهما ما يدل على حدثين يجوز تعلق كل واحد منهما بغير محدث الآخر وبغير ما تعلق به الآخر
ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف
مضروبيهما وكونهما غيرهما نحو زيد لبكر اضرب من بكر لخالد قال تع هم للكفر يومئذ اقرب منهم للايمان وكذا يجوز
اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي
وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلة التشبيه تدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة

كعمرو يوم السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعني
حدث الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما آلة
التمثيل فلا تدل بصيغتها على حدثين معينين بل تدل بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة
فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت
اي زيد شبيه حالته وذاته يوم الجمعة حالته وذاته يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والذات اذ يعبر بهما
عن كل حدث لازم كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله كدابك من
ام الحويرث قبلها. بدابك لما كان بمعنى كعادتك فكنى ولم يصرح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق
بها جار او كما تعلق الجار في بيت امرئ القيس بدابك لما كني به عن التمتع وذلك قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من
موسى اي قريب مني قرب هارون من موسى قال ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم وتقول هو مني بمنزلة الثريا
من الثرى اي بعيد مني بعده منه اذا تقرر هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل وآلة التشبيه
وبابه فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب
صاحبه المصرح به فقيل بفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامى زيد في الدار عمرا في السوق
وكذا في افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا وبكر قاعدا
مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق حدث المفضل
عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا تقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في
افعل وفي آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال
وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال رضي الله عنه في الجاري والله لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي
امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قائما قاعدا او
قاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من المتكلم قال
المالكي ومن الاحوال القياسية غير المنتقلة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي انت الكامل في الرجولية
علما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال محمد بن يحيى هو مصدر اي انت العالم علما والذي ارى ان المصدر
في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي انت الكامل علمه اي حلمه وهو الكامل شعره اي شعره والدليل عليه انك تقول هو حاتم جودا
والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر

على ما سمع

على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا او عدوا او مشيا والمبرد يستعمل القياس
في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته وانواعه
فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب
مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك
ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا ماشيا ووقع المصدر صفة
كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجيء ولا يمتنع ان يقال ان جميع
ذلك على حذف المضاف اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدأ ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا وليس
كلمته فاه الى في وبعته يدا بيد ... ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك وسائر ما ذكرته عند ذكر مجيء الحال معرفة واما نحو جاء
واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء لا حال كما يجيء في الافعال الناقصة قوله ويكون جملة خبرية
فالاسمية بالواو والضمير اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما
يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع الركوب
الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء فاما
ان العيد في وقت الركوب واذا كان كذا والانشائية
الطلبية فليس على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو
بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينتظر ايضا وقتا يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف للقصد
وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله فالاسمية
بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدأ فانه اكتفي فيها بالضمير لان الحال تجيء فضلة بعد تمام
الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجمل التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها
الجمع لتؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصلة والصفة فانها لا تجيء بالواو لان
بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها لمعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي
في ثلاثتها بالضمير وقد يقترن الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما جاءني رجل الا
وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو
او بالضمير اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط
واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب ولعل ذلك

لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة
وان ادت معنى المفرد وان لم يكن للمبتدا ضمير صاحب الحال نظرا فان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدا
نحو جاءني زيد هو على راسه وكلمة فوه الى في او خبرا نحو قوله خرجت مع البازي على سواد فلا يحكم بضعفه بمجرد الخلو عن الواو
وذلك لكون الرابط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول سوا قل من اجتماع الضمير والواو وانفراد الواو وان كان الضمير
في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال جار الله بناء على ان انفراد الضمير في الاسمية
ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المص ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة
بل هو مفرد تقديرا فلا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ما قبله جاز ان يرفع الظاهر كما في باب المبتدا
فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لقوله فالحقه بالهاديات ودونه جواحرها في صرة لم تزيل
وقوله ان امرأ اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو وايضا نقول
لقيته وان عليه جبة وشي ولو لم يكن جملة لم تدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر بمفرد فسلم وحمل المصنف
بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس
النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف ما يكون
وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت زيد على الباب وهو قليل قوله
والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان للمضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى في نحو زيد يركب بمعنى
جاءني زيد راكبا ولا سيما هو يصلح للحال وضعا ويعين الى ان تناسب وان كانا في الحقيقة مختلفين كما يجيء فيستغني عن
الواو وقد يجيء ثمة واختلف فيه وذلك لانها جملة اسمية وان شابهت المفرد على انها تقدير وانا اصك فيكون
اسمية تقديرا وشرط في المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال
الذي نحن في بابه والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا اركب لفظ
يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا تجريد صدر هذه الجملة اي المصدر بالمضارع
عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا وبمثله التزموا لفظ
قد ظاهرة او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظ قد تقرب الماضي من حال التكلم فقط
وذلك لانه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية فعلوا جاءني زيد العام الاول وقد ركب فالمجيء بلفظ قد يصار له
الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواهما اي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت

وهو ثلثة

وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع
الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب
غلامه جاءني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب
غلامه هذا ما قال المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو
لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك
لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع
بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا
ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على مذهب المص والتي في والاغلب
تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا يركب اي غير راكب فهو واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام
في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرني لا ازرك فلا ازورك كما جاز ان تزرني ازرك وقد يغير
وكذا تقول كنت بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال
في الحقيقة نحو لا يركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع
الجملة هو الحال ولا ينتفي حالا بل كما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم
عذر ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو قوله
كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهما اوجبوه كما مضى والاول قريب
وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة ومقدرة والاصل انه شرط
لا حال اي ان قام او قعد كما يجيء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي
الواقع حالا واذا كان الماضي بعد الا فالاكتفاء بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول
الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء مع الواو وقد نحو قولك
ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني لان الواو مع الا تدخل في خبر المبتدا فكيف بالحال
كما تقدم ومثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا
الموضع نظر فان كان مع الماضي المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تع او
جاؤكم حصرت صدورهم فلو ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر

من افراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما
يقول وقد تبين الوظيف وساقها. الست ترى انى قد اتيت بموعد ولا يقال جاءني زيد قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج
عمرو واجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
ايضا لكون قد للتحقيق وقوع الفعل وما للنفيه قوله ويجوز حذف العامل اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا او وجوبا
ايضا في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك
للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره اما في استفهام كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير
استفهام كقوله تع ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف منها قياسا
على الوجوب ان تبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم نقول في الثمن بعته بدرهم فصاعدا او
ثم زائدا اي فذهب الثمن صاعدا او زائدا اي آخذا في الازدياد ويقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وتقول
في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم زائدا اي ذهبت القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها
ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها ما وقع الحال متضمنة توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال
مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله في السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب
اشباه النساء العوارك اي اتتحول تميميا واتتنقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولادا لعلات ويقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى بلا همزة هذا الذي ذكرناه مذهب
السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية
قال المص ليس المراد انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول
المخصوص ومنها عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد
الناس واقاعدا وقد سار الركب وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما فهو عند السيرافي حال مؤكدة وهي
عند سيبويه والمبرد والزمخشري صفة قائمة مقام المصدر اي تقوم قياما ويجوز رفع هذين القسمين على انهما
خبران للمبتدأ فتقول اتميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد علم الله وقد قعد الناس تقديره اتقوم قائما
فهو عند السيرافي حال مؤكدة واما عند سيبويه والمبرد والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة
استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا اشارة الى مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسمية
والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تع ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالى

جاليا

جاليا وقوله قائما قال تع والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال تع كالتي نقضت غزلها
من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة
كلها قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقائما وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بعيدة بتقييد عاملها
كالمنتقلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين وتجيء اما لتقرير مضمون الجزء تاكيدا واما
للاستدلال على مضمونه ومضمون الجزء اما فخر كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار و
كقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثل ذلك الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود
وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا
كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء او غير ذلك نحو زيد ابوك
عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك آكلا ومرحوما ومصدقا
للاستدلال على مضمون الخبر وقوله معروفا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون
الجملة تاكيدا وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم الاول اي الذي للاستدلال على
مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا وكذا ليس في كونهم مرحومين لان مضمون
الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية لازمة في
الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد
ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي احققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك
تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مؤولا بمسمى نحو شجاعا وليس بشيء لانه لم يكن شجاعا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال
ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك
مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر
المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما ويحق ذلك مصدقا وذلك لان الجملة
وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احدهما الى الآخر معنى من معاني الفعل الا
ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيدا ففي هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفهما في العمل وكذا

لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا ولا يجوز
الحذف اذا ناب عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتني الا راكبا وقد يلزم
بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة ولا تضافان ويقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة وغير حال وقد خطئ
فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره
كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات مذكورة او مقدرة احترازا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات
قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهي الانتقال الى ما كان
الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال
فبذكر صفة او اضافة تميز عما يخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا عما فهم
من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لانه
يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم فضة كما يدخل فيه
اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلثة رجال ولان يعتذر بان المجرور بالعدد
داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذا كما اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض
بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لعرض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان
قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في
نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى
مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لا ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان
يضع ذلك اللفظ لمعين آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع
بل عرض لاجل الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام في المشترك
ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وساير المقادير
فلا فرق بينها ايضا من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما قرره والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجازية في الحدود
نخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار
غالبا قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد ولفظة عن في مثله تفيدان ما بعدها مصدر لما قبلها

وسبب

وسبب له لما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اي المورد
لابهامه سبب له او عن نسبة في جملة او شبهها اي النسبة سبب له لانك نسبت شيئا الى شيئ في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة
غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر
انتصاب التمييز عنه لزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان ترتفع اذ هو في
الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام
اي ان تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في
هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل في قوله تع طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على
ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافع عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على
ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما
مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر وما يعرف
قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر
المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تع ملء الارض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا واما غيرك انانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية
وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فمن المقادير اذا نصب عنها
التمييز اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون
هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وغير المقدار
كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا و
باب ساجا وثوب خزا والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص
على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه على الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع
ان الخفة مع الجر اكثر لسقوط التنوين والنون بالاضافة وان لم تتغير بنية البعض التبعيض نحو قطعة ذهب وقليل
فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي
المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء في الشذوذ على الاصل
خمسة اثوابا وبمائتين عاما واما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا

فلو اضيف العدد المركب لا لمميزه والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعلا لثلثة اسماء كاسم واحد
لفظا ومعنى واما نحو ثلثة عشرك فمع لفظ المضاف اليه معنى للمضاف فسهلت الاضافة وكذا تركوا الجر في الاغلب في العدد
الذي في اخره نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة
كما ذكرنا في صدر الكتاب بل مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم يثبت معها لمشابهتها
لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه
نحو عشروك قال وسنوك قد كربت تكمل اجزاء لا يجري احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده نفي
رطل زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما
الجمع كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية
كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف اليه لانك لو جئت
بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملء اي قدر ما يملأه
فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملؤها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد
تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت
مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا وقد يكون الاسم في نفسه تاما لا بشيء آخر
اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة
والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وويلمها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا جاءني ونحو
رجلا القيته وكذا فيه وكذا نعم رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب
التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا اي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما يعمل على الضمير
ولا فيما قبله اغنى من ويله الى آخره فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله في خطبة
عشر في نهج البلاغة يا له مراما ما ابعده وقول امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل
وقول ذي الرمة فيما لها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف المقصود من الضمير رجوعه

الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب
لشخص معين نحو قلت لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في
الضمير بل عن النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول ان عرس
ويلم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندي ولله در زيد رجلا وقال لله در انوشروان من رجل
ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قاتل الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او معنى
شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني ان التمييز
عن النسبة والتمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام
الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد كمل الكلام في شرح في التمييز عن النسبة و
ثانيهما اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في
التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب في نعم رجلا
وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع
ويجمع في غيره ليس بتعميم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكور اما ان يكون عن عدد او عن غيره والثاني
اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز او لا يجب خلوه
عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا او تمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة قال اهل البيان عدد
الانواع والثاني لبيان عدد الآحاد ولا يجوز ان يقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة
نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء في بابها
وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصد
الانواع فثن ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندي مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا
ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا كقولك
مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن التاء الوحدة
منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله ثم ان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة
انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة فان ما فيه

مقدر وهي في بابي كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى التمييز كما يجيء في بابيهما قوله
والافلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له
اما قولهم في حسنون وجها حسنوا وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد وكذا
قولهم ممتلئان ماء وممتلئان ماء وملآن ماء واما الاكثر ما الا ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون
التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما في امتلاء الاناء ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع
معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه ح اذا لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيف مع حذف المضاف
اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندي رجل ولا تريد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت
في عندي ملؤه عسلا ملاء عسل لان الملاء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا
لم كان الجر فيه اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها يعني بالثاني ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة
في جملة اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما والبيت مشتعل نارا
او اسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد
طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله
او في اضافة عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها
واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى الظاهر واما ان كان دره
مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره زيد فارسا وويلمه لذات الشباب معيشة عن نسبة في
جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل
للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله دره زيد رجلا في جل
هو زيد لا غير ونعني بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد
في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تع وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض
وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيد ابا يجوز ان يريد
بابا نفس زيد وان يريد اباه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون
صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقه لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون

نفس

نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني
نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد
نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب فاذا اظهرته صار زيد في كفى
زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا تمييزا لشيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان
نرد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه وترد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى
مركزه الاصلي جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد و
طاب اب زيد وان كان متعلقا لما انتصب عنه او صفة له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة
زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد وجعلنا النفس كالمتعلق لانه يصح اضافتها اليه قوله ثم ان كان
اسما يصح جعله يعني ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان
صح جعله لما انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان
يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا لانه يكون جائزا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان
يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه
يصح ان تريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى
زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم
يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله فيطابق فيهما يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية
والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لمتعلقه قوله ما قصد اي المفرد
والمثنى والمجموع يعود فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء طابقت بالتمييز ما قصدت
اليه وهو ما انتصب عنه اي زيد وتثنيته اي تثنية زيد وجمعه واذا جعلته لمتعلقه فان اباه وحده افردت ابا لان المقصود
مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباءه جمعته فقلت
طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب الزيدون اباء
هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فيرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية
وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او
ابا فلا لبس في ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا وكان التمييز جنسا

نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوة فاللبس حاصل فيصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابق لكونه
وكذا التطابق بين ما تقصد فيما لا يصح الا لمتعلقه نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا وهذا ما قاله المصنف والاولى ان
يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يلبس فالاعتبار الافراد وعدم المطابقة نحو حسنوا
وجها وطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي رضي الله عنه فطيبوا عن
انفسكم نفسا واما اذا التبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباه او ابويه وكذا لا تقول طاب زيد دارا
وانت تريد دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد
الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المميز اذا لم يلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم
فاصدع بامرك ما عليك غضاضة ٭ وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا ان مراده بالجنس هنا
تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة ابائه وكذا تقول طاب الزيدان
او الزيدون ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول
طاب زيد علوما او علمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة فيه قولان ان كان
يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابق
اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا و
زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هو تمييز وقال بعضهم هو حال اي اتعجب في حال فروسيته ورجح المصنف الاول
قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا
لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدح في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من احسنه في
حال فروسيته وتصريحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر كما وكذا
الا كان نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو ياله من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر
ومررت برجل حسبك من رجل اي هدك هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع
وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا او علما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر
في الاصل ما يدر اي ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه و
يضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على

الفعل

الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه
وقوله متلئون للبحر حولا كيلا ضرورة وانما لا يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة
كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله دره زيد فارسا وويلم زيد شجاعا وويحه زيد رجلا فلا
يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في
نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم
على الفعل غير المتصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول
فجوز المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب
زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته
متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية
اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله فانه حين كان مفعولا يتقدم على الفعل
فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول
حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن
مفرد او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثله وتمر منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد
نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف بالغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما
ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقدمه
يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يتقدم واصل التمييز النكرة لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو
يحصل بالنكرة وهو الاصل فلو عرف وقع التعريف ضائعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه
وبطر عيشه وألم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه تشبيها بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة
واعلم انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب
احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ومنع
قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد الا
ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما

خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لسببه والدليل على انه تمييز قولك هو خير
الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال تعالى فالله خير حافظا انتصب حافظا
على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والاسواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الاعشى
تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح او صرت ذا برح والبرح الشئ
فمعنى ابرحت اي صرت ذا شئ وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي ابرح جار سوات وكذا قولك
يا جارتا ما انت جارة لان ما الاستفهامية تفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جارة فمعناه ما
كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في قولهم شرا اهر ذا ناب ان شر مبتدأ لفظا فاعل معنى بمعنى التمييز عن النسبة تقديرا
اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ وكاين معناه فاعلا ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل
ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد كل واحد منهما بحد مفرد من حيث
المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد وذلك لان مبين الماهية يذكر
جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائهما حتى يجمعا في حد والدليل على
اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية
لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه وللقائل ان يمنع اختلافهما
في الماهية لان احدهما مخرج متعدد والآخر غير مخرج فلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد من اجزاء ماهيته بل
حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل
داخلا في متعدد لفظا او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاء القوم الا حمارا
لمخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شئ ذي عدد قوله لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد فانه قد يكون ملفوظا
به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد قوله بالا واخواتها يخرج جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنس المتعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا فقد
تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك
جاءني القوم الا زيدا لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج
الا بعد الدخول وان جاز ذلك في مثله لم يصح في نحو له علي عشرة دنانير الا واحدا للعلم بان واحدا مخرج من الدينار و

والباقي بعض هو المقربة وان قلنا انه داخل في القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم
لم يجئ زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجتنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز من الاستثناء ما كثر
كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين
تعالى الله عن مثله علوا كبيرا فقال بعضهم يختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي ان المتكلم
اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة تدل السامع على مراد المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء
لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم
في نحو له علي عشرة الا واحدا الا ان واحدا داخل في العشرة بعضه ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ العشرة تسعة وهو محال وقال
القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له عشرة الا
واحدا بمعنى له علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لقطعنا بان عشرة
في كلامك هذا وآلة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء وهو العشرة والا مفيد للاستثناء وواحد هو المخرج
وتسعة لا يدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما قررنا
منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم
المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم حج لله على مستطيعهم وحج
وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الاشكال كلها ما قرروا منها وما لزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه قالبا
بعد بدل البعض داخل في المبدل منه وانه فقد بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم
ذلك لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كان نسبة الفعل
في نحو جاءني غلام زيد ورأيت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء
ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منها للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في
مثل ذلك الموقع وما بقي من الاجزاء المنسوب اليه نحو ان استحق الجر كالمضاف اليه وتبع ان استحق التبعية كما في النعت
الجملة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في
بعض المواضع نحو جاءني القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه
ثم الاخراج بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة نحو
القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحو له علي عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولنا العشرة المخرج منها واحد له علي وكذلك ان

المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لابد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذ المنسوب
اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع المستثنى
فلابد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلابد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض
وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات
وهو في مواضع الاول ان اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الا قوله غير الصفة
لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء ما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال
المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي ولكونها نائبة عن استثني
كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر
فتقدير قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان
اسمها وخبرها لانها في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد
عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجي واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين
في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا عنده يكون كالنائب عن المقدر
وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب
الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا فخففوا فقدموا الكاف
وركبوها مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردها غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا تاتي الا بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءني القوم الا زيد وان فيما قال عزلا لان مرة ولا
اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه ينتصب بها مرة ويتبع ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجمع الحكمان معا في موضع ولا
المعطوف عليه قليلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم
هو منصوب باستثني كما ان المنادى منصوب بانادي ولا وحرف النداء دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى
على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل
ثبت وورد من كلام العرب ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد
بتقدير بعد ونحو ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر ابعد انت والاسد وقال المص في شرح المفصل

العامل

العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا وقال لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو اليوم الا زيدا اخوتك وهذا
لا يرد الا على مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اي منتسبون
ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقويته بالا ولا يلزم مثله في المفعول
معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو للعطف فروعي ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة
ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام كلاما بجاعلا من المفرد الذي يتم
بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سيما مع تقويها بالة الاستثناء ولا مثله نبه سيبويه في كتابه في مواضع فقول
عمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سيبويه انه ايضا منتصب بما قبل الا
من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب في على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في الدرهم وما بعد الا
عنده مفرد سواء كان متصلا او منقطعا في وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع
المفرد بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة
بنفسها نصب لكن الاسم وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجيء قالوا وقد
خبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانتصاب
المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل وتاويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن
وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار سوى الدينار الفلاني وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن
الاستدراك والمراد بالاستدراك فيما رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى
الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما يجي والابدال ايضا لا يجوز
في نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب
قوله او مقدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تعين
وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق
الا النصب على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول ما لي الا ابوك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى
كما قيل في مررت بمثلك احد وانه بدل من مثله ويجوز ذلك ان تقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدأ ولي خبره
وصديقا حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت ما احد الا ابوك وصديقا
حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرو وعمرا فنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف الخبر اي وعمرو كذلك

واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتأخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب
وجب تأخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضرب ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا
القوم • وقوله وبلدة ليس بها طوري • ولا خلا الجن بها انسي • شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا
انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا اقام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه
كما في الاستثناء المفرغ التزم عندهم تأخر المستثنى عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا اياك لم يأت وجوز
الكوفيون في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى في المفرغ
على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاول مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ولمنع القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج
من المستثنى منه في الحقيقة ولاجل ذكرنا انه نسب الحكم الى المجموع وهو في اللفظ مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت
زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه ولكن
حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا
زيدا اخوتك ولم يجز تقدمه عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون
العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل
في المبتدأ الابتداء وللخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا
لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد
او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرو فهؤلاء يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي
يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمار اذ يصح ان يجعل الحمار
الدار كما قال ابو ذؤيب • فان تمس في دار برهوة ثاويا • انيسك اصداء القبور تصيح • ومثله ما اعتاب الا السيف
فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل
في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها الا الحمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد كان
استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي
كون الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل وجعلته
بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وفي مذهب المازني انه من
تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد في جميع الباب نحو قوله تع وما لهم به من علم الا اتباع

الظن

الظن وقوله ليس عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الاسم مجازا فليس فيه
الا الوجه الثاني من قولي سيبويه وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها
التخيل والمراح • الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح • وقال عنترة لا تخف الرماح مكانها • ولا النبل الا المشرفي
المصمم • والثاني من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين في ايجاب
نصبه كقوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله تع وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فالاستثناء
متصل وقال السيرافي المراد بمن رحم الراحم اي الله تع لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قوله لا يكونن من فلان
في شيء الا سلاما بسلام اي متاركة وداعا من قوله تع واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى سلام اي مع سلام اي
متاركة متابعة ويجوز ان يكون الباء للبدل اي يسلم عليه ويرد سلاما بدل سلامه ولا يخالطه اكثر من هذا ومنه
قولهم ما ضر الا ما نفع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية قال ابو سعيد وابن برهان تقديره الضر اي ولكن النقصان
امره ولكن النفع امره ومذهب سيبويه ان ما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله • ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب • وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه • جواد فما يبقي من المال باقيا • فظاهره فيه اول وجهي
سيبويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم
عيب واحد وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المفرق لماله بعدها في
ظاهره اذ فيه شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من جهة العيوب علو في الثناء، كما قال بديع الزمان
عيبه ان لا عيب فيه فيقع عين الكمال عن معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا
الا الاخفش فانه قرنها في بعض كتبه بخلا في جواز الجر بها وقال ابن السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب
بها اكثر كما ذكر سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز
فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعلهما وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار
اسم ليس ولا يكون واما عدا فمتعد في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود في
جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة
الكل وخلو الكل فالاولى ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم جاوز مجيئهم زيدا كقوله تع
اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق الكلام والنصب في قولهم ما اتى، وذكر [illegible] وقال

ببعضهم ما موله بالا ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا
كما في قسم الحروف وفي الاسمية قليلا وليس بعدهما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف
محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي
بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال فاضما معنى الاستثناء
ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفي عليهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا
ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضماره على خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى
انا انزلناه في ليلة القدر وقوله تعالى توارت بالحجاب بخلاف ذلك وما جاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا ومعرف
باللام الجنسية نحو جاءني الرجال ليسوا ولا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امرأة لا تكون فلانة وليست فلانة
فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال للموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا
يجي مثل ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص فما ترك الصنيع الذي قدمت
ولا الغيظ منه ليس جلدا واعظما اي الا جلدا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في
المنقطع ايضا كقوله وكل انا بالسيل غير انني اذا عرضت اولى الطرائد ابتلي قوله ويجوز النصب ويختار البدل
فيما بعد الا اعلم ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل
على استفهام او نهي او نفي صريح او مأول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه
فقولنا المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا الى اسم صالح لان يبدل منه معمول
للابتداء او احد نواسخه نحو وكل ما احد ضربته الا زيدا يجوز لك الابدال من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا
فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيدا ومثال
دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ظني الا زيد و
للابدال من صاحب الضمير او لا لانه الاصل لاحتياج الى التأويل لكونه في غير الموجب ولعل يرجع الضمير الى المبتدا في الحال او
الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول
ليس بمنفي بل المنفي الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيدا او رأيت بمعنى ابصرت وجب نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ادري بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير
من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا يصفني الا زيد لان المعنى ما يصفني

احد

احد كلمة الا زيد ومنه قول عدي بن زيد في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وترى من رؤية العين وفي
جعله من رؤية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالاتصاف والحكاية منفيان معنى
على لو قلت لا اودني احدا يوحد لعنا الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفي بل الادني فقط وكذا يجوز
الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد فاذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءني اخو احد الا زيد وفي حكمه
ما في وصف معمول غير الموجب نحو ما انا في غلام لا حد الا زيد قولنا او ما ول يدخل نحو قل رجل يقول ذلك الا
زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفي قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفي قال
ابو علي قلما يكون بمعنى النفي الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجي في نوا
الفعل قال ويجي بمعنى اثبات الشيء القليل كقوله فلما عرس حتى هجته بالتباشير من الصبح الاول والاغلب الاول
ولكون اقل رجل بها وقلما بالنفي لا يدخل نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه
اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جمة لم يحسن على ما قال الاخفش
قال ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الا ترى ان سيبويه
اجاز حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة في على حق وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل لكونه كالمجرور
برب قال ابو علي اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبرما بعد لولا وفيما قال
نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود قال ونقول
هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك
الا زيد خبر المبتدا والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقل رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقل رجال
يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما ثني ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجي في بابه اذا
اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف
الى المعرفة نحو افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذا المذهب ما في قول ابي علي لانك تقول اقل من
يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف واقل رجل يقول بمعنى اقل من
يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجلان
اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز
ايضا ابداله من اقل اذ لو ابدلت منه حصل في النفي فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل

هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المدلول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول
ذلك الا زيد وينبغي ان يكون تاويل النفي ظاهرا ومن ثم رد على الزجاج في تجويز الرفع في قوم يونس في قوله تعالى
فلولا كانت قرية آمنت الاية فجعل التحضيض كالنفي وقد يجري لفظ ابى وما تصرف منه مجرى النفي قال تعالى فابى
اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجي في الموجب الا نادرا فعلى هذا لا يجوز نحو جاء القوم الا
الا زيدا حيث يجوز المفرغ يجوز الابدال ومتاول النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه
الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط
الابدال والتفريغ نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت
قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس لما وتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذا القوم على ما فات ولانه على
انتفائه وقدروه النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية ينهون عن الفساد في الارض الا
قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن المستثنى احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال
قام القوم الا زيدا اذ النصب حينئذ اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه
احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبقى ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الابدال
ابدال عند البصريين لان تجرده بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف بمنزلة
لا في العطف ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد
والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في كلام آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد
انما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الا
فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينة الاستثناء
المتصل لان ... ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول منفي والثاني مثبت في النفي والايجاب
والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي
مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك يحصل في نحو ما جاء القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والا
على الاسم والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاءني احد الا
ويجيز النصب والابدال في ما جاء في القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى

فيه

فيه الا والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء
وليس بشيء لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا
علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء
انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ما جاءني القوم الا زيدا فانه يجوز
جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ولم يكن لهم
شهداء الا انفسهم بالابدال وبقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم
يصلح الفعل للايجاب نحو ما جاءني احد الا زيد وما جاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيد
حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للقراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب و
اين لها ذلك بهذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع
بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع لا من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه
بلزوم تناقض القراءتين اذن ولا يجوز تناقض القراءة لانهما كلاهما قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض
ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسري بها وفي الاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات
بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم
الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على
هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه و
اذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان
المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان
الصفة كجزء للموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شيء علامة الاستغناء عنه والمنفي
موصوف بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا
كان المستثنى منه غير مذكور هذا الذي يسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه شغل
بالمستثنى منه ففرغ المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو المستثنى منه للمستثنى وانما اعرب
منه بما يقتضيه المنسوب دون المستثنى لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب تم ان

امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في ما قام القوم الا زيد الفانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة
امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في
الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا واما علة امتناع حذف المستثنى منه
في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النحاة
الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم
جاءني رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه
انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من
جنسه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه
تقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها
ومحالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل
نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح ويعلم للمبدع الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع
الا المستحيل وقرات الا يوم كذا وضربته الا بالسوط قال تع ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقدم
في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك ما لقيت صناع البلد فتقول
لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ في الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب
اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه
جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه القابلة للاعراب
غيره فمع هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الا الفاعل المراد وقوع الفعل
لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد
منهما جزء المسند اليه حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجيء في جميع معمولات الفعل وفي المبتدا والخبر
اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا
وما مررت الا بزيد وان نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجيء
بعد الا فلا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا
فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو في مستجيء على الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل وهذا

لم يقع

لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاءني زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات
بالمفعول الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها
كتاب معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف
وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجيء بالواو رابطة
ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا
وانت خير منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو في ضل وربما جاء الواو في خبر كان
لتشبيه الا كقول الشاعر لا يوجد كرم لدوجه قد كنت وما امتدت بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر فعنها
فنحو ما زيد الا قائم وما قائم الا زيد ولا غلام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا وما ان فينا الا
زيدا قرينا اسم ان ولو قلت ما اعلم ان الا زيدا فينا وزيد الا راكب لم يات لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم على
المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوك واين الا زيدا اخوك لان
العامل اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوك وكذا تقول من الا زيدا اخوك ومن مستثنى منه و
ما في عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا ما الا زيدا عندك احد لتقدم الا
عليهما وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد وقع بعد الا اشكال كقوله تع ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى
المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه يحتمل من حيث
توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشتم ومقدمات الضرب
فتقول ضربت ضربا لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءني زيد جاز ان يتوهم انه جاءك من يجري مجراه فقلت جاءني
زيد زيد لرفع ذلك الوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا
كالمتعدد وان كان الضرب وغيره من حيث الوهم وكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال وما اغتره الشيب الا اغترارا
قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وفيه
تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جاءني احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا في المفرغ ولا يمنع كون
سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه في الاشتمال وما ضرب زيد الا راسه في بدل البعض اي ما سلب زيد

نفي منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضوا منه الا راسه وعطف لم يجز لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك لان
عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مع لف لكونه عطف بيان
لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم توضع الفاظ عامة شاملة لالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه وكله وكلاهما
لغيرها حتى نقدرها ويخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه
خبر المبتدا نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن ما جاءني احد متصف بصفة
الا بصفة الظرافة من الاتصاف وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا
محال لانه لابد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا التحيز ونحوه وكذا في الخبر والحال وذكر المص في حله
وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه نفي لما يمكن انتفاؤه
من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل
محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزم ان يجوز النصب
على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فتقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم يمنع الفراء نحو الصفة على الاستثناء في المفرغ
نظرا الى المقدر استدلالا بقوله ٭ بطالبين عمي ثمانين ناقة ٭ ومالي يا عفراء الا ثمانيا ٭ ويجوز ان يريد الا ثمانية جمال فرخم
في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب وللسماع في الفاعل اذ لا يجوز
الا امرأة قائم مقامه وهو نحو ما قام الا زيدا وقوله وهو في غير الموجب ليفيد يعني بغير الموجب النفي والاستفهام والنهي
او المؤول كما ذكرنا قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو بعيد وقرينة
تخصيص جماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى اي
يستقيم في الايجاب معنى الاستثناء المفرغ الذي يفيد عموم المستثنى منه نحو قرات الا يوم كذا اذ لا يبعد ان تقرا في جميع الايام
الا اليوم المعين واغلب ان يكون في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي ومن جهة
ان المفرغ انما يجيء في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اذ النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
الدائم كما يجيء في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال وللقائل ان يقول
اي جميع الصفات المثبتة على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا ينقض ويستثنى من جملتها العلم كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات
المنفية او احمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت لم يمكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت ما سلك على
المبالغة في اثبات الوصف قال المص ووجه لطيف في منع نحو ما زال زيد الا عالما وذلك ان ما زال لاثبات خبره والنفي

خبره بعد

بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا منفيا وللقائل ان يقول ما زال لاثبات خبره ان لم يعرض ما يقلبه الى النفي لا
مطلقا كما ان ليس لنفي خبره الا ان عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل على اللفظ ابدل
على الموضع اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء المزيدتين لتاكيد غير
الموجب نحو ما زيد او ليس زيد او هل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئة اذا كان مضموما او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفي
الخبر المنصوب بما الحجازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع
افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان تابعا للمباشر بها نحو ما جاءني من رجل وامرأة والا
الاتية بعد غير الموجب ناقضة لعدم الايجاب ومع بطلان عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال
من لفظ المجرور بالباء المذكورة لانها وضعت لتدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها سواء كان مجرورا بها مباشرا
لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الاتية بعدها مبطلة لعدم الايجاب
ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورتين لان عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما
ذكرنا قبل والا تبطل النفي الذي عملا له فكيف يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ
المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا
في من الاستغراقية ولا يمكنه ان يركب جواز زيادتها في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست بهذه وكذا الباء المزيدة
ونحو ان يبي وكفى بالله وبحسبك غير هذه التي نحن فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين
اي المختصتين بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل فاضل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما
اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وهي والباء
المذكورتان اصلهما ان تدخل على النكرة لان موضعها الجزء واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر بعد ما ينبغي ان تخلا
وان كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل
في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان لممكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما
وقال ابو علي انما لم يجز جر البدل في ما جاءني من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية
على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح وانه لا يجوز جره اتفاقا منهم
ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ
اسم لا وخبر ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضي بقاء نفيهما بعدها اذ لا تعملان الا للنفي ومعنى الا يقتضي زوال نفيهما

بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس وتجوز اتفاقا قال ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس في
سواء اجماعا منهم قلت لسنا نساوي معنييهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضي بقاء نفيها بعدها اذ
عملها ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد اثبت لها معنيين احدهما يزول بالا
وهو النفي والآخر لا يزول وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون فيها ايضا معنى الفعلية قلنا كان معنى
ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولستما ثم تجلبت الدلالة على الزمان الماضي
فبقيت مفيدة لنفي كون مضمون خبرها مطلقا او في الحال كما يجي ومعنى نفي كون مضمون الخبر هو معنى ليس ونفي مضمون
الخبر هو معنى ما فهي واحدة في الحقيقة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفي في لفظ
آخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انهما بمعنى واحد اي في الحقيقة ورب شيئين معناهما الوضعي مختلفان ومؤداهما شيء
واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت معنى النفي في ليس وبقي معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفي بحاله كما
في كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجابا معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو الخبر بعدها فينبغي ان يكون حرفا
ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان تكون لمعنى ما ثبت وما حصل فقيد منه في
نفسها كساير الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى
وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ
به فلم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به في وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر اذا فات عملها كما مر في حد الاعراب ان
النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر غلبتهما لكن ينوى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل
حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا
اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل
لتوسطها احد القبيلين كساير العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسط الا
بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا و امرأة
بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي الضعيف اذا وجد اعراب ظاهر مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وقال بعضهم
لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او كان
بل قاعدا ولكن قاعد كما في خبرها فلا بد من الحمل عليه اجابة لداعي الضرورة بهذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد
وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع

ولا يمتنع

ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه حسن اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا
اقل من البدل كما تقدم وهو مع قلته في نحو لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها
الا زيدا ولا يلتبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد
يجي النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء
والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال لا حي
امر معصيا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو
لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيد اظهر وهو
خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان خبيثا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد
فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه او من احدا فتنصبه وانما ضعف لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما
بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت
زيدا ابو من هو برفع زيد لما كان المعنى علمت ابو من زيد على ما يجي في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في حيز
النفي جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك لاختصاص
احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما رأيتهم الا زيد بالرفع
بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رأيت القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر بعض
ما يحتمله من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في حاشا السببية
وواو العطف واخواتها في المضمر على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى
منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم فلا
يقال ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول
لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية نحو له
علي عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل المانعين
في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يرجع الى التحقيق فيحتج
الواحد اذا لو هم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه
اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على اقل من نصفه فهذا الذي يحتج

مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه
والمستثنى بيان حكمين باخصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا ولو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيئك زيد
ولو قلت لم يجئ زيد لم يدل على انه جاءك غيره فاذا قلت جاءني القوم الا زيدا افاد حكمين وكذا في لم يجئ القوم الا زيدا على
العكس وكذا نقول في العدد لو قال شخص لي عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك
زائد على الثمانية ولو قلت مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء بهذا الغرض فهو مقصود في
استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة
الا خمسة او الا ستة لاستهجن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل بسبب داع آخر الى تخصيص العشرة
لم يستهجن وان بقي واحد نحو قولك لك على عشرة الا تسعة وثانيها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما
فاما ان يتغايرا معنى اولا فان تغايرا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه نحو ما ثاب زيد وابن الا زيدا
اي زيد ابا زيد وابن بار فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن ابا الا زيدا او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا
فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول نظرا فان تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وان لم
نحو ما فدى وصي نبيا الا عليا وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما فضل ابن
ابا الا زيدا وكذا ما فضل ابا ابن الا زيدا لان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما معا فان
كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل
الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الا زيدا احدا على احد
ويقدر للاخير عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمقدم احق به لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه و
ذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه ولو اختلف العاملان فيهما
نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومنه قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة
ابدا كما يجيء وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها
عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وسواء ابدل الكل نحو ما
جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبني الا زيد
الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما جاءني الا الزيد الا اخوك اذا كان زيد هو
فان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدد او في غيره فان

في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فالموجب فلا تجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه
عن موجب والقياس ان تجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور و
نعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس
ونحوهما فكل وتر منفي خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بني
هاشم الا عقيلا ونقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيلا فالقياس ان تجوز في كل وتر
النصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا تجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه
عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين مع عقيل جميع قريش
الا هاشميا والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمه بالاقرار خمسة لانا اخرجنا
التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت
ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين
صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد وتقول في غير الموجب
من العدد ماله على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى آخرها فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة
مثبتة داخلة تسقط منها ثمانية يبقى واحد تضم اليه سبعة يصير ثمانية تسقط منها ستة يبقى اثنان تضم اليهما خمسة يصير
سبعة تسقط منها اربعة يبقى ثلثة تضم اليها ثلثة يصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة تضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب
في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله على عشرة
الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله عشرة مستثنى منها تسعة اي ماله على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع
على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ماله على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما استثناء
ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة رضي الله عنه على و
دعواه ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا تمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة
صلوة لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء
وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا
ثلثة الا اربعة فذهب الفراء ههنا ايضا الى ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون

عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة من العشرة وقولك بعد ذلك الا الاربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد
عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد النفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من
الثلثة فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة
على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار
بثلثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له علي خمسة الا ستة
وكذا لو قلت له علي عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة
وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان ولم
يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا
خالدا احد فلا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي يلي
المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى
اقتصارا بالابدال منه على بدل واحد كما في الاستثناء الا ان يكون الكل تاكيدا فقط ومثاله ما جاءني احد الا زيدا والا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطت بين المستثنى
منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء والواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها واجب
النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا او الا بكر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها
ايها كان ونصب سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا
النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا بكر الا خالدا ونقل عن الاخفش تجويز اضمار حرف العطف فيه فيعطف
على ما شغل به الفعل وليس اضمار حرف العطف بالغالب المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنى
مخرج من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من
احد وعمرو مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد اي جاءني غير زيد الا عمرا وخالد مخرج مما بقي من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي
ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا
الا خالدا فعمرو مستثنى من المتعدد المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا
نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي جاءني غير زيد من جملة القوم الا عمرا اي
جاءني غير زيد وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير
الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى

فهو استثنا

فهو استثناء من موجب والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا زيدا فانه لم ياكل فقط بل كل شيء آخر ايضا فان لم تذكر احد
منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد شيئا الا الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلابد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم
تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في اول المستثنيين لانه عن موجب واما الثاني فكذلك
جاز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نقض الا بمعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا
الا زيدا وان كان القوم في اللفظ في حيز الايجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها
الاستثناء الصالح للجميع كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية فما يقتضيه مذهب محققي
البصرية وهو ان الجملة بكمالها عاملة في المستثنى على عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة
اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعمول الواحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد
من مؤثرين مستقلين او اكثر وهذا مما لا يجوزونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما ان كانت الجملة الاخيرة مستانفة
والواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض بعد غير
وسوى وسواء **قوله** ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه
الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لغات كما في حجة القراء فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهوران
وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر **قوله** وبعد حاشى في الاكثر الزم سيبويه حرفيه حاشى لقولهم حاشاي من دون
نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على ان روى
الاخفش قول الشاعر رأيت الناس ما حاشى قريشا فانا نحن افضلهم فعالا وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم
اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابن الاصبغ بفتح الشيطان اي جانب الغفران الشيطان شاذ عند سيبويه
وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذورين
اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر
لقا وليه اللام نحو حاشى لزيد تعين عنده فعليته بما قيل والاولى انه مع اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي
السمال حاشا لله فنقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما قالوا في سبحان لله وهو بمعنى حاشى سبحانا قال سبحانه ثم
سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد فيجوز على هذا ان يركب كون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيه
وتنزيها واما حذف التنوين في حاشى فلكونه مستغنيا برسم التنوين فيما عليه بحين مبنيا لاجل الاضافة وهذا كما في قوله سبحانا

من علمية العاجز ان ترك تنوينه لا يدل على علميته لانه لاجل ابقائه على صورته المضاف لما غلب استعماله مضافا كما يجي في بيان
ويجوز ان يقال ان حاشي الجار حرف وبني وبخو حاشي للاسم نقلت بنية لفظا ومعنى لي في الحرفية واستدل المبرد على فعليته
بتصرفه نحو حاشيت زيدا أحاشيه قال النابغة ❊ وما أحاشي من الاقوام من احد ❊ وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا
من لفظ حاشى حرفا او اسما كقولهم لولَيتُ اى قلت لولا ولاليت اى قلت لا لا وسبحلة اى قلت سبحان الله ولبيت
اى قلت لبيك وبهذا ابو الفاسد لان المشتق الذى بهذا حاله بمعنى قولك تلك اللفظة التى اشتق منها فالتسبيح قول سبحان
والتسليم قول سلام عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدلاله على فعليته
بالتصرف فيه والحذف نحو حاش لله ليس بقوى لان الحرف الكثير الاستعمال قد تحذف نحو منه سو افعل في سوف افعل
وكثر فيها حاشى وقل حشا لان الحذف في الاطراف اكثر وقد استعمل حاشى في الاستثناء وفى غيره بمعناه تنزيه الاسم
الذى بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبدؤن بتنزيه
الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من ارادوا ولتبرئته على معنى ان الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يصمه فيكون
آكد وابلغ قال تع قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل ما خلا وما عدا الا قبل غير بهما فيكون
بكيرا معنوي بكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على حاشي الجار ❊ قوله ❊ وغير صفة حملت ❊ قوله غير صفة خبره
اعلم ان اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو
قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول والثانى مجاز فان الوجه الذى تبين فيه اثر الغضب
كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وماهية المستثنى كما ذكرنا في حده هو المغاير لما قبل اداة الاستثناء نفيا
واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اى الا في
بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير على الا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا
لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا او اثباتا كما كانت في اصلها وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها
نفيا او اثباتا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير
اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع
وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر الاضافة اليها و
لم يحمل الا على غير الا بالشرائط التى نذكرها فاذا دخل الا على غير والا في الاصل حرف لا يتحمل الاعراب روعي اصلها فجعل
اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية واذا دخل غير على الا واصل غير من حيث كونه اسما

جواز تحمل الاعراب وما بعد الذى صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعراب الذى
كان يستحقه لولا المانع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب
غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما ابى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالا وسواه انما انتصب بلا
واسطة حرف لشبهه الظروف المبهمة بابهامه وانما لم يحتج الى العذر المذكور لما بينا ان حركة غير لما بعدها على الحقيقة
وهي عليها عارية فكان غير هو الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف
على محله نحو ما جاءنى غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءنى الا زيد قال الفراء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء
مطلقا سواء اضيف الى معرب او مبنى لكونه بمعنى الحرف يعنى الا ومنعه البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار
واما اذا اضيف الى ان فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله ❊ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ❊ كما يجي في باب الاضافة
ويجوز ان يكون نحو قوله ❊ غير انى قد استعين على الهم اذا خف بالثوى النجاء ❊ من هذا الباب اى مبنيا على الفتح لاضافته
الى ان كما في قوله تع مثل ما انكم تنطقون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير ولا يجي
الا في المنقطع مضافا الى ان وصلتها قال صلى الله عليه وسلم انا افصح العرب بيد انى من قريش ويجوز ان يقال انه مبنى
لاضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت الا على غير في الصفة قوله بجمع اى مما يدل على
الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانما اشترط ذلك بهذا الشرط ليوافق حال الصفة حالها لو اداة استثناء وذلك
لانه لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد لفظا كان او تقديرا فلا نقول في الصفة جاءنى رجل الا زيد ولا يجوز تقديم
الموصوف قبل الا وصفا كما جاز في غير وذلك لئلا يكون في كونها صفة وشرط كون الجمع منكرا لانه لو كان معرفا نحو جاءنى
الرجال والقوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يراد به الجماعة يعرف المخاطب
ان فيهم زيدا فلا يتعذر ايضا الاستثناء الذى هو الاصل في الا فلا يحمل الا على اصلها من الاستثناء فلا يخير كونه منكرا
غير محصور لئلا يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيضطر الى حمل الا على غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكور غير محصور
والمحصور شيئان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءنى رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له على عشرة دراهم او
عشرون لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه وذلك نحو
كل رجل الا زيدا جاءنى وله على عشرة الا درهما وربما كان المنكور محصورا وجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك
عندى عشرة رجال الا زيد فتعين الصفة لا غير وكذا في المحصور الآخر نحو ما جاءنى رجلان الا زيد وما جاءنى رجال الا عمرو
فان معنى ما جاءنى رجلان ما جاءنى اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاءنى رجال ما جاءنى

جماعة من بهذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في مثله لان الا الصفة او الاستثناء المنقطع بهذا كلام مبني على
ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة واما على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء مع بعض الشروط
ايضا لانه يكتفى في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي والمالكي لا تبدل الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر
المص جمع او شبهه منكر او معرف باللام الجنسية قال ابنخت فالفت بلدة فوق بلدة فليل بها الاصوات الا بغامها
ويجوز في البيت ان يكون الا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات لان في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز
وقوع الاصفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان وقوله عم الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون
كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي تقدير
البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع
وقال المص في البيت شذوذان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لانه هو المقصود و
كل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة لانه على انه لو جاز له وصف المضاف اليه وهو ان يقول
الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل و
قوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا قال سيبويه لا يجوز بهذا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما الا الله لفسدتا
لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا ضربا من غير الموجب الذي يجوز
معه الابدال قال المص ولا يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قليل واقل رجل وابى ومتصرفاته كما مضى قال وايضا
البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء هنا لان الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه
غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما
تقدم واجاز المبرد رفع لفظ الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما
آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التحضيض في قوله تع فلولا كانت قرية آمنت الآية مجرى النفي فاجاز البدل
في قوم يونس والاولى منع اجراء الشرط والتحضيض في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي لانه لم يثبت واما عدم
وجوب دخول الله في آلهة فلا يضر المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم وهو في غيره ضعيف
يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف
هذا عند المص ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم قوله واعراب سوى وسواء النصب ابدا انتصب

سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا قال الله تع مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف و
اقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى بمعنى
مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة معنى البدل تقول انت لي مكان
عمرو اي بدل لان البدل سادّ مسد المبدل منه وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني
القوم بدل زيد اي دون زيد لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا المطلق معنى الاستثناء فسوى في الاصل مكانا
مستوى ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز
في غير على ما يجيء والتزم بعضهم وجوب اضافته الى المعارف فلا يجيز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو غلط
في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والا وصاف في صفات الظروف
اذا حذفت موصوفاتها النصب فينصب على كونه ظرفا في الاصل وان لم يكن الآن فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته
في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف
فيها رفعا ونصبا وجرا كغير وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
او قال تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما عدلت عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين شاذ لا يجيء الا في ضرورة
الشعر وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرج عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا الرفع فيقولون جاءني سواك و
في الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تع ومنهم دون ذلك ولقد تقطع
بينكم وتقول لها فوق الداعي ودون السباعي واعلم ان المستثنى قد يحذف من الا وغير الكائنين بعد ليس فقط
كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف
المضاف اليه كما يجيء في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه
وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا وهو ضعيف من وجهين احدهما
ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب
على ابقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير
وليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره وهذا مما يقوي مذهبه
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس هنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع
لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره ولما اضيف غير ظاهرا جاز عند الاخفش

ان يأتي بعده لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والضبط النصب من المذكورين قال ولا تقول جئني ليس غيرك
وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم
وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فبالاضافة سي اليه وما
ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى الذي
او نكرة موصوفة بجملة اسمية واتما اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرا تماما على الذي احسن
او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لا سيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب
ايضا فتكلفوا النصب وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة وينصب يوما باضمار فعل اعني يوما وقيل على التمييز قال
الاندلسي لا ينصب بعد لا سيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه موذن بجواز نصبه قياسا على التمييز
لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا له لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة قال الاخفش في قولهم ان فلانا كريم
لا سيما ان اتيته قاعدا ما هنا زائدة عوضا من المضاف اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو قد تدخل على
لا سيما في بعض المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق البتة
مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل نحو جاءني القوم ولا سيما زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم
الذين جاؤني اي هو كان اخص به واشد اخلاصا في المجيء وخبر لا محذوف وتصرف في هذه اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة
استعمالها فقيل سيما بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما في باب الاختصاص من نقل نحو ايها الرجل من باب
النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار في نحو انا افعل كذا ايها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء
ظاهره على الحالة التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك لا سيما هنا يكون باقيا على فتحة التي
كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت
احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى وخصوصا راكبا فراكبا حال من المفعول العامل المقدر اي
اخصه بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا في نحو احبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه ولا سيما ان ركب
اي وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان تجعل بمعنى المصدر
اللازم اي اختصاصا فيكون معنى وخصوصا راكبا اي ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكره
الاخفش في قوله ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز

مجي

مجي الواو قبل لا سيما لانه اجعلته بمعنى المصدر وعدم مجيها الا ان مجيها اكثر وهي اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا
والاول اولى واعذب وقد يقال لا سيوا في مقام لا سيما واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل مضارع
اما خبر المبتدا كقولك ما الناس الا يعبرون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم
رجل الا يقوم او يقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم ذي الحال فانما بشرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على
قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دخولها على ما يقتضيه من الاسم لانك رنوكها بالالغاء وشرط كون الفعل
مضارعا لمشابهته للاسم واما الماضي فيجوز ان يليها في المفرغ باحد قيدين وذلك اما اقترانه بقد نحو ما الناس الا قد عبروا
وذلك لتقريبها من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه
السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لقصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها
وانما جاز ان يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت
في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان
احتراق وان كان هناك احتراق كان هناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب
فلما كان تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فيصاغ ما قبل الا وما بعدها صوغ الشرط والجزاء وذلك
اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورني الا ازورك ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونهما ماضيين او مضارعين في كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال
وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى المذكور اما ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني
والا ازورك الا ويكرمني واتما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقترن مضمونه بمضمون عامله كما هو الغالب في
الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظه ايضا منفصل عن العامل بالا فيجوز ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذا الحال بعاملها لفظا
بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازورك الا ويكرمني ونبه قد واكثر عنه كما مر في باب الحال وتجيء في الماضي الذي
مع الواو قد ايضا نحو ما زرتني الا وقد زرتني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت الى الحال
هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور واتما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف ذلك
كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى الجزاء اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة
غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الى اصل وقد تدخل الا ولما بمعنى

على الماضي لما تقدم من ان قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك
سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكرته
فذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله
لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقوله تع ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع
ما يقسم به الناس لاقسم به تع عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا لتفعل ومعنى النفي الذي تضمنه القسم كانك لما حلفت
غيرك بالله قسم الطلب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك فعلت بمعنى المصدر
مفعولا به لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما
تطلبه فصار ماضيا ثم ان انت تخبر عنه فهو مثل قوله تع وسيق الذين وبادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى
عزمت عليك اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي ظاهرا او مقدرا كما رايت ولا
يجيء الا في المفرغ نحو قوله تع وان كل لما جميع قوله خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها لما قال هو المسند دخل
فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها لاخراجه كلها وقد ذكرنا انه يدخل فيه حين نحو قايم في نحو
كان زيد ابوه قايم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا
وجملة ومتقدما على المسند اليه ومما خاعته وما يجب من تقدمه على الاسم لما كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار
رجل واشتماله على الضمير لما كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا وقد تختص
خبر كان ببعض من الاحكام نذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة فمما قيل انه من خصايصه ما ذهب اليه
ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال قام زيد كان ولعل ذلك لدلالة كان على المضي
فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قايما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك
العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة
لتفيد التقريب من الحال اذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي
ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع خبرها ماضيا بلا قد فلا تقدر
في قوله تع ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل وان كان قميصه قد من وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة
فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله اضحت خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد لا لانه
من قيام شيئين يفيدان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا

مازال

مازال ولا زال وما دام فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبر
نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر الى المستقبل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت
معافا ثم نكست وكذا مازال واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الان بمنع قرينة وما يصلح للاستمرار
هو الاسم الجامد نحو هذا اسدا والصفة نحو زيد قايم او غني او مضروب او الفعل المضارع نحو زيد يقدم في الحروب
ويسخو بموجوده اي سخي عادته لانه وان كان في الاصل فعلا دالا على احد الازمنة الا انه لمضارعته اسم الفاعل
لفظا ومعنى يستعمل غير مقيد بزمان استعماله فلذلك لما قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار ولما قلت كنت اراه
فظاهره الاستمرار فناسبت الثلثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها للاستمرار ان يقع اخبارا لصار وما زال
واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار استعمال هذه الثلثة فلم يقع خبر هذه الافعال واما ما دام فلم يقع
خبرها ماضيا لانه المفيد للمدة نحو ما ذر شارق فغلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما يجيء في قسم الافعال فلهذا
يقول اجلس ما دام زيد جالسا وقد يجيء بمعنى الماضي كقوله تع ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه
على ما يتبين في الافعال الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع لمشابهته
اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع قوله وقد
يتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقديمه على المبتدا لما كانا معرفتين ولا قرينة لالتباس المعنى واما ههنا فلا
وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابيهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيدا هذا وينبغي
ههنا ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا قوله ويحذف عامله في مثل الناس
مجزيون باعمالهم قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال
الا كان واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غايب او حاضر نحو اطلبوا العلم
ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا وقوله
قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا فما اعتذارك من شيء اذا قيلا اي ان كان حقا ونقول لارحلن ان فارسا وان
راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارحل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت
مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وجزاؤها الفاء وبعد الفاء اسم مفرد نحو المرء مقتول بما قتل
به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فنقول ننظر فيه فان جاز مع كان المحذوف بعد ان تقدير فيه او معه او نحوه
كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا

ولكن على ضعف معنوى لان معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم
ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قتل به سيفا لا ان له اعمالا وفي تلك الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبته وقت
القتل سيفا هذا الذى قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذى
هو في صورة المفعول الفضلة حذف شئ كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا ومجرورا بخلاف حذفه مع اسمه الذى هو
بجزئه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت فتقدير للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا يحذف الا لكثرة
للتخفيف وليكون الكثرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل اى ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعدها نهما ان صح رجوع
كان المقدر الى مصدر ما عدى بحرف جر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اى ان كان قتله بسيف فبسيف
وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد
وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول مختار وواجب واما الاسم
الذى بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدا بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه فبتقدير كان بعد الفاء
اى فيكون ما تقتل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فيجزى خيرا وحذف المبتدا اولى لانه معهود من حذف الجملة وايضا
حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجئ الفاء مع الجملة الاسمية اكثر
منه مع الفعلية ويجوز ان يقال ان مجئ الفاء في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا واما اذا كان مقدرا فلا بد من
الفاء نحو ان ضربتنى فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول ورفع الثانى اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل
في الموضعين ونصبهما ورفعهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله وجب الحذف اى يجب حذف كان
بعد ان معوضا منها ما نحو قوله اما خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تأكلهم الضبع اى لان كنت فحذف حرف
الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منها ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض
منه واجاز المبرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا
فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ونقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون
ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجئ ان المفتوحة بمعنى المكسورة شرطية قالوا القرآن ان في قوله
تعالى ان تضل اى فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اى بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم
بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر البيت ان كنت ذا عدد فلست

واما اللفظ فلمجئ الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تأتى وما تذر مع عطف اما انت
بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلقت معك بالفتح
والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما
ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل ان معنى الفاء فاما بمعنى اذا ولفظ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين
من تقدير فعل يعمل في الجار والمجرور اعنى في اما انت ذا نفر الذى هو بمعنى لان كنت ولا يصح ان يكون ذلك لم تأكلهم لان
معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فيجئ الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية الظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر
كما يجئ في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما فيقدر البصريون اما انت ذا نفر
تتكبر وتفتخر وينبغى على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اما اقمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوفا اى يكلا
الله لاجل ترحالك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف
شرطها جوازا لم يغير حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وكذا ان حذف شرطها
مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب تغير صورتها من كسر الهمزة الى الفتح
لا بقائها على وضعها الاصلى مع قطعها وجوبا عن مقتضاها الاصلى بلا مفسر هو كالعوض منه فاذا غيرت عن حالها
الوضعى سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في الظاهر حرف الشرط ولا بد لها من ما المكون
كالكافية لها عن مقتضاها اعنى الشرط ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف منها كان مع اسمها وخبرها او يحذف
وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء لتوذن بها ان اما في الاصل حرف الشرط لان الفاء علم السببية في
بها لما تغير صورة حرف السببية اعنى ان واسقط على سبيل الوجوب جميع الجزاء السببية كان مع اسمها وخبرها
وذلك نحو اما زيد فمنطلق اى اما يكن في الدنيا شئ فزيد منطلق اى ان يكن شئ موجودا يوجد انطلاقه اى هو منطلق
لا محالة فلا بد له من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق منه شئ كما يجئ في حروف الشرط وان كان
الثانى فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها والاتيان بها نحو اما زيد منطلقا انطلقت واما انت ذا نفر فان قومى واما فتح
همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما اثبته الكوفيون فليس بمشهور وقد يحذف كان بعد اما المكسورة قليلا
قال سيبويه لم يجز حذف الفعل مع اما المكسورة قال ابو على لان ما التى بعدها تشبهت اللام في تاكيد الفعل فمن ثمه
جاز في اما تحاقن ومن عصته ما تثبتن تشكرها النون كما جازت مع اللام في نحو لتفعلن كما يجئ في نون التاكيد فلم يحسن

حذف الفعل مع ثبوت ما يؤكّد وقد جاء كان الناقصة محذوفة بعد لدن واخواته نحو رايتك لدن فا يما اى لدن كنت

قايما قال من لد شولا فالى اتلائها قايم اخي **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها لم يقل

اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل

مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التقييدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي كونه

نكرة وكونه مضافا او مشابها به وان يليها فلو اختل واحد منها لم ينصب كما يجي ولو قصد الاخذ اسم لا من حيث كونه

اسما لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافا احوال مترادفة والعامل فيها

المسند وذو الحال الضمير المجرور في اليه **قوله** لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع

للمضاف في باب المنادى قوله فان كان مفردا اى فان كان اسم لا مفردا ولم تجر ذكر اسم لا تصريحا لكن سياق الكلام

يدل عليه ولا يجوز الضمير له قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا **قوله** على ما ينصب به هذا اول كما مر في

المنادى من قولهم مبني على الفتح ليدخل فيه نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك وعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع

له فيدخل فيه المثنى والمجموع **والفتحة** في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافا للمبرد والاخفش وغيرهما وانما وقع

الاختلاف بينهم لاجمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معموله

لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فاول المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انما نصبته اولا لكن بني بعد ذلك

فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا **وقال** الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مركب

مع عامله لا ينفصل عنه كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لشدة تركيبه مع عامله **قال** ابو سعيد

انما ركب مع عامله لافادته لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب

هل من رجل في الدار فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب معها تطبيقا للجواب بالسوال ثم **حذف** التنوين لتناقي الكلمة بالتركيب مع

كونها معربة **والاولى** ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير الاضافة في

البناء غير معهود **وايضا** التركيب بين لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين

من الثاني في الموضعين **وقال** سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع الابتداء

فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكرة وكونها مع ما بعدها مبتدا سبب بناء معمولها على

من قال بنائه او سبب حذف تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع الشيئين خالفت سائر العوامل كان واخواتها

فخولف بمعمولها سائر المعمولات وهذا لطيف اعني بناء المعمول وحذف التنوين منه لمخالفة العامل اخواته **والحق** ان يقال انه

مبني لتضمنه معنى من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في الدار كما ان ما جاء

من رجل نص في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل لانه يجوز ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا

يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان فلما ارادوا التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة

معنى من فبنوها وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا

المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا

الا اذا ما نحو خمسة عشرك ونحو ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع

له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجي حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال

لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب فمنقوض بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون فلو كان

معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين الذي هو دليل الاعراب في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب

ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضارع للمضاف فيجب النصب ورد

بان المعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه

كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان و

يا زيدون **وقيل** انما قال ذلك لانه ليس شي من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع **والجواب** انه لم يقم دليل قاطع على

ان لا مركب مع المنفي كما يجي بيانه ولو سلمنا فليس بشائع للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون

في المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى **واما** جمع سلامة المونث فبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى

ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قولهم من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا **والجمهور**

يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فمشبهة بتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله

بني على ما ينصب به **والمازني** يفتحه بلا تنوين نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب

حذرا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب

على نسق واحد **واعلم** ان الجار اذا دخل على لا التبرئة منع من بناء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا

شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وتوسطها

يبطل الشبه لان ان لا بد لها من الصدر وربما فتح نظرا الى اللفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما بني مع لا الزائدة نظرا

الى اللفظ كما انشد الاخفش لو لم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذووا احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعتبرت

فتح الاسم لها فا طلك بجواز البنا، مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تع لا تثريب عليكم اليوم عند جمهور
وجمهور النحاة الظرف بعد المنفي لا يتعلق بالمنفي والا لكان مضارعا للمضاف فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف
متعلق بمحذوف وهو خبر المبتدا كانه قيل لا تثريب عليكم واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم
من امر الله اليوم خبر المبتدا وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله تع من امر الله متعلق
بما دل عليه لا عاصم اى لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهمت ذلك
الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان
او منفيا كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الالتجاء ومنه
لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار في معنى المبتدا المتضمن ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم
الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا في الجامع
اذا نفيت في الوجود من يوقع صلوته في الجامع اى ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع
يصلي في غيره ولذا فلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن
البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا آمر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه
نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع تنوينه تشبيها بالمضاف
قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما تعمل بعد ما لان وجه
المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما توغلا في الطرفين
اعني في النفي والاثبات تناسبا فاعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما
تعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التبرئة تنافيا وتناقضا لا مشابهة ومعارضة فعلى
هذا نقول انما لم تعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس
للمعرفة لفظ جنس حتى ينفي الجنس بانتفائها وكذا لم تعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا تقدر على
العمل في البعيد عنها وكذا لم تعمل في المفصول لم يجز بناؤه ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقية ودليل تضمنها
لا التبرئة فلما بعد دليلها ضعف امر التضمن ومن قال ان الفتح اعرابية قال انما حذف التنوين بعد التركيب دلالة على
التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل وقيل انما لم يبن مع الفصل لانهما لما امتزجا تعدى البناء من لا الى المنفي بسبب التركيب
فاذا انتفى التركيب انتفى تعدي البناء اليه ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان تلغيها مع كون المنفي نكرة غير مفصولة

ويجب في المواضع الثلثة اى التي الغيت فيها لا اما وجوبا كما في المعرفة والمفصول واما جوازا كما في النكرة المتصلة تكريرلا وللا
ذلك اذا اعملتها او بنيت اسمها وذلك لان المقصود قيام القرينة على كونها لنفي الجنس وعلها عمل ان او بناء اسمها كان
في هذا الغرض اذ لا يكون ان الا مع لا التبرئة فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها منبها على كونها لنفي الجنس في النكرات لان
الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما في المعارف فالتكرير جبران لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ان يحصل مع المعرفة
واجاز ابو العباس وابن كيسان عدم تكريرلا في المواضع الثلثة اما مع المعرفة فنحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان
تفعل كذا واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل قال بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها
واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل في الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومنه قوله
لسواء وقوله فانا ابن قيس لا براح وقوله تركتني حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب
بان قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لك ان تفعله فهي في المعنى الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول
مصدر بمعنى التناول وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وما خوذك هذا الفعل اى لا ينبغي لك ان تاخذه وتتناوله
وبشذوذ قوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع وبراح ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لسواء وقيل ان لا في لا نفع وما بعده
بمعنى ليس وقد ذكر في المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فعلى هذا القول يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل
الا في موضعين احدهما ان يكون داخلا على الفعل تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا
لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا سهلا اى لا وطئت سهلا ولا نعمة اى لا نعمت عينك
نعمة وكذا لا مسرة ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء لان الدعاء بالفعل
اولى لانه في الاصل امر او نهي فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت على لا
لا نولك ان تفعل كذا اى لا ينبغي كما مر وانما لم تكرر لا في هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها الا اذا كان
الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تع فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد
شروط احدها ان تدخل على لفظ شيء سواء انجر بالاضافة نحو هو ابن لا شيء او بحرف الجر اى حرف كان نحو كنت بلا شيء
وغضبت من لا شيء وما انت الا كلا شيء وخلقت من لا شيء او انتصب نحو اتيك ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شيء
وثانيها ان ينجر ما بعد لا بالباء الجر فيها نحو كنت بلا مال ولا ينجر لفظ لم يكن لفظ شيء الا بها من حروف الجر ولم يثبت الجر الا
بالاضافة واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين فالاولى ان لا زائدة كما في نحو
في بئر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب في وقت وقت الشيب اى لم تشب قبل اوانه اى في وقت تكون في اوانه وقت

النسيب والوقت الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه وقال ابو علي لا غير زائدة
على تأويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر حنت قلوصي حين لا حين محن فحين الاول مضاف
الى الجملة اي حين لا حين حنين حاصل وثانيها ان يعطف ما بعدها على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
وقولك زيد غير فارس ولا شجاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عمرو وبالجملة
لانهم راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان التعريف فيه غير مقصود
فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام
مع لا التبرئة فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل في الدار ولا المرأة واستضعف هذا التعريف بعد خروج لا الى معنى غير
ايضا بهذا الخروج يجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها لقوتها بهذا وان كانت
لا بمعنى غير مجردا عن بعض الشروط لزم تكرارها ايضا نحو قوله تعالى الى ظل ذي ثلث شعب لا ظليل ولا يغني من اللهب ونحو
زيد لا راكب ولا ماش وجاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا واما قول العوام انا لا راكب ولا الانسان اعم من لا حيوان
فغير مستند الى حجة وجاز ترك التكرير مع الشرط الاول معللا بكثرة استعمال لا مع غير وهو مع الشرط الثاني معلل ببعد
لا عن اصلها اعني كونها للتبرئة وذلك يتعذر تقدير من الاستغراقية بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز حيث
بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل بكونها كالمكررة لان غير بمعناها ونفي يكون لا بمعنى غير كونها
لنفي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيلزمها التصدر واعلم
انه قد يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فينتصب وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن البصري
وكذا الاصيق في الصعق او مما اضيف اليه نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا يجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد
الرحمن اذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا هيثم الليلة للمطي وقال ارى الحاجات
عند ابي خبيب نكدن ولا امية في البلاد ولتأويله بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف هو مثل فلا يتعرف بالاضافة
لتوغله في الابهام واما ان يجعل في صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف
بالاضافة الى اي معرف كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التأويل يمتنع وصفه لانه في صورة
النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة في الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس
موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو رضي الله عنه كان فيصلا في الحكومات
على ما قال النبي عليه السلام اقضاكم علي فصار اسمه كرم الله وجهه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل

وعندنا

وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وعلى هذا كما قالوا لكل فرعون موسى اي لكل جبار قهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما
بالمعنى المذكور وجوز الفراء اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التأويلين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو لا اياه ههنا
ولا هذا وهو بعيد غير مسموع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله يعني اذا كررت لا مع ان عقيب كل
منها بلا فصل نكرة جاز في المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان تجعل لا في الموضعين للتبرئة فتبني اسمها كما لو
انفردت كل منها عن صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجود
لنا لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل عملا في الخبر فهما في موضع الرفع فلا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ
المقدر مرفوع بانه خبر المبتدا لا خبر لا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل
واحد منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب غيره وهو ان لا المفتوح
اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت في لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا
بلا الاولى والثانية معا وهما وان كانا عاملين الا انهما متماثلان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان
عمرا قائمان كانهما شيء واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد بناء
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حياله والثاني فتح الاول ونصب
الثاني على ان يكون لا الثانية زائدة لتأكيد النفي الاول كما في قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله
فلا اب وابنا مثل مروان وابنه على ما يجيء فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع
عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر وفاقا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين
ولا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذن لا وحدها
ويجوزان يقدر عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زائدة كما في الوجه الثاني الا ان العطف ههنا
على المحل كما في لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما معا خبرا واحدا اي لا حول ولا قوة موجودان لكونه خبر
المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتداء ولفظ لا في رفع الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفي الجنس
لكن ملغاة عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعفها في العمل وقد حصل ههنا
شرط الغائها كما تقدم وهو تكريرها لان التكرير حاصل سواء الغيت الاولى والثانية معا كما في لا حول ولا قوة او الغيت
الاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يجيء بعيدا والغيت الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا
وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا تقول ان لا الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم

لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح ولا مستصرخ
فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للتكرير والرابع رفعهما على ما ذكرنا اذ يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ولم
التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاولى
ومذهب سيبويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما
خبرا والكلام جملتان او يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثاني على ان الاولى للتبرئة لكنها ملغاة
لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان يتوافق الاسمان بعدها
في الاعراب لان التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة الى ما ذكر المص من قوله ورفع الاول
على ضعف لكونها بمعنى ليس فانا لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير وتطابق
الاسمين اعرابا ليس بشرط ولان الجمع للتبرئة النعت فلم يبق فيها الخصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في
سواء على المذهبين قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل قال الاندلسي لا اعرف احدا يقول تلحق الف الاستفهام اذا في
النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف
لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان
الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير وفي المثل الا ماخض بالعير يضرب لمن ذل بعد عز ولم يذكر سيبويه
ان حال لا في العرض كما قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك الاندلسي وقال هذا خطا لانها
اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه
واما اذا كان الا بمعنى التمني كقوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج فالمازني والمبرد قالا حكمها حكم المجردة
فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء كثيرا انفقه والا ماء وخمرا اشربهما وخبرها عندهما اما ظاهر او مقدر
كما في المجردة واختار المص الجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع لان التمني يغنيها عن الخبر
معنى اسمها معنى المفعول فمعنى الا غلام التمني غلاما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم غلاما اي هب لي غلاما
واما ما يلي لا اي اسمها فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في المضاف والمضارع له والبناء في
المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت والبيت مضمع فقال يونس نونه ضرورة وقال
الخليل الا حرف تحضيض كهلا وسند كرة في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا ترونني رجلا وروى الا في الا للتمني
نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروى الا رجل بالجر اي الا من رجل قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا

ونصبا

ونصبا قوله نعت مبتدا والاول صفته ومبني خبره قوله مفردا يليه حالان من الضمير في مبني والعامل مبني اي يبني
النعت اذا ولي مبنيا لا وكان مفردا وانما جاز بناء النعت المذكور مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء اذ بها يقوم
معنى الاستغراق الموجب لتضمن من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه في المعنى هو المبني الذي وليها اعني اسم لا وفي
اللفظ متصلا به والثاني كون النعت في المعنى داخلا فيه لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافة لا الرجل فكان لا دخلت
فكانك قلت لا ظريف فلذا لم يبن صفة المنادي في يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من
لا التي هي سبب البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلذا للنعت اربع شرائط ان يكون نعت المبني بلا لا نعت
المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا وان يكون النعت الاول لا الثاني وما بعده فلا يبنى كريم في لا رجل ظريف كريم
وان يلي النعت المبني ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى في نحو لا رجل
حسن الوجه ولا عالما يبنى المعرب لانتفاء الوجه الاول من الثلثة المذكورة ولم يبن النعت الثاني وما بعده لانتفاء الا
والثالث ولا انتفائهما لم يبن النعت المفصول بين المبني بغير النعت ايضا ولم يبن النعت المضاف والمضارع له لانهما لا
يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا النعت المبني انه مركب مع المنعوت
كخمسة عشر لانه يحتاج اذن في دفع الاعتراض الوارد في جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستبعدة وقال ابن برهان و
تفصيا من هذا البيت لا في هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي داخلة على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلهما
كما تعمل في خمسة عشر في قولك لا خمسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفي في هذا الموضع وغيره
وعن تركب المنفي ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها
وقال يحيى بن معط صفة المبني المضاف منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادي المبني مضافة ولك
ان تفرق بان لا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع صفة لما باشرته وتجوز في المضاف الذي باشرته
لا الرفع وذلك لا اكثر نحو لا غلام رجل في الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرته وايضا الفتح والمنادى
بنائي فكان حمل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف الفتح
بلا فان الفتح فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف على اخر والرفع اعرابي فكان حمل وصفه المضاف الذي لا يمتنع رفعه لو وقع
منفيا على الرفع الذي هو حركة الاعرابية جائزا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا
لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر في خبر لا التبرئة ومذهب ابن برهان ايضا
ان رفع وصف مبني لا في نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع

يكون خبر المبتدا اذ لو عملت النصب فى المبتدا وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف
اسمها كما لم يجز رفع اوصاف اسما ليك لانتفاء معنى الابتداء معها كلها وللقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل و
نحوها بضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وبجواز الالغاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد
فهى عامل ضعيف يعمل بمشابهة المتبدا اعنى ان مشابهة المشبه ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا
يجوز لا غلام او لا غلام رجل ظريف حسن الوجه برفع وصف المبنى مضافا كان المنعوت او مفردا او مضافا كان الوصف
او مفردا بهذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع
متبوعاتها فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى سؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لمشابهتها
للاعرابية بعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف وجوزان يقول النصب
فى الصفة حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل على ان محل اسمها المبنى رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل
لما قلنا فى الصفة سواء بهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا
فى ساير توابع المنفى المبنى ومن قال بيشاء وسحابها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف نكرة كما
يجى فى باب المعرفة ولا يجوز البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكر من اجتماع الامور
الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت فى النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لاعن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكم ما يليه
النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح فى المعطوف وقياس قول من جعل العامل فى خبر المبنى نفس لا
لا الابتداء انه لا يجيز رفع العطف حملا على المحل الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى بقى من التوابع بعد الوصف
والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع
المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحبا لى وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة
كان مرفوعا او منصوبا وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسى اقرب لانه لم يفصل البدل المفرد المنكر عن المنفى
المبنى لانه لا يقصر عن النعت الذى يبنى جوازا اذا جمع الشرايط بل يربو عليه من حيث كونه هو المقصود ولعل ابن مالك
فرق بين البدل والوصف بان الوصف تركب مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه فى حكم الساقط فلا
يبنى المبدل مركبا مع المبدل منه لكونه فى حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل فى التقدير والتركيب لفظى
لا تقديرى اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف واما عطف البيان
فهو البدل كما يجى فى بابه وتذكر فى باب البدل انه يجوز اعتبار البدل تابعا مستقلا ولفظى غير مستقل فى باب لا التبرئة

وباب

وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد رجل ولا كعمرو احد قال امرؤ القيس ويلمها فى هواء الجو طالبة ولا كهذا الذى
فى الارض مطلوب وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف فى
ذا حملت على اللفظ قلت لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل انتصاب مثل هذا على التمييز كما فى قولك لى مثله رجلا وملؤه
عسلا واما قول جرير لا كالعشية زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اى لا ارى كالعشية اليوم اى كزائر عشية
اليوم زائرا كما تقول ما رأيت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بالزائر حتى يكون عطف بيان لها واقول مع تقدير
كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما فى قولك لا كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا بيانا على اللفظ
هذا كله على مذهب النحاة وقد تجئ فى باب التوابع ان عطف البيان هو البدل فحكمه حكمه واما التاكيد فلا يجوز تاكيد
المنفى المبنى تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد ذلك التاكيد كما تجئ فى باب التاكيد وان كان لفظيا فالاولى كما ذكرناه فى
المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب كما ذكرنا سابقا وان كررت مبنيا بلا فصل بين الاسم
وذلك المكرر ثم وصفت الثانى نحو لا ماء ماء باردا فان شئت بنيت الثانى نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان شئت اعربته رفعا
ونصبا وذلك لانك لما وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كما فى الموطئة فى نحو قوله تع انا انزلناه قرآنا عربيا
فالاعراب فى المكرر الموصوف اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب فى المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر اعنى باردا
فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل لا اباله ولا غلامى له جائز يعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون
مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المثنى وجمع المذكر السالم وفى الاب والاخ من بين الاسماء
اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نونى المثنى والمجموع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى
لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربة اتفاقا واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام زائدا فيكون
معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام لا تظهر
بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم الثانية فى يا تيم
تيم عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كلا فصل فقيل لهم
فما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام
اجابوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا ففصلوا بين
المتضايفين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا
الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حالة كذا ولا غلامى لشخص نعته كذا والدليل

على انه مضاف قوله وقد مات شماخ ومات مزرد واي كريم لا اباك مخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه

فلا يقال لا اخاك ولا ابديك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض في المنادى وهو شاذ كقوله

يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة لانه لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرار لا و

الجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع

الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء في المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك

اذ المعرفة لا توافق النكرة معنى والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعني لا اباك ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان لا اباك

ولا اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة فالمسند

اي خبر لا في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود واما في لا اب لك فهو لك اي لا اب موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك

موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ونحو الجملتين واحد مع كون المسند اليه في احديهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال

المص الوجه في هذا ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطي حكم المضاف من اثبات الالف

في ابا واخا وحذف النون في غلامي ومسلمي ولا يريد بشبهه للمضاف انه مضارع للمضاف بالتفسير الذي مر في المنادى اذ

لو كان كذلك لوجب تنوينه كما في لا حسنا وجهه ولا حافظا كتاب الله وايضا فان اباك واب لك عنده شيء واحد من

حيث المعنى وكل في اب لك اما خبر لا او صفة لاسمها واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضارعا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل

الدار ولا غلام ظريفا ولو كان مضارعا للمضاف لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا قوله لمشاركته اي المشاركة نحو لا اباك

لا اباك المضاف في اصل معناه اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف الذي هو ابوك واصله اب لك

تخصيص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة ففي ابوك تخصيص اصلي وتعريف حادث

بالاضافة في باب الاضافة واب لك شارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي من جهة ان اعطي

حكم المضاف لمشاركته له في اصل معناه لم يجز لا ابا فيها ولا رقيبي عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى حتى

يفسد المعنى يعني ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرناه من تقديره ولو كان كما ذكر المص لجاز ايضا في المنكر لا ابا رجل

طويل ونحو تشبيها بالمضاف ولم يختص هذا الحكم بالمعرف فاذا قلت لا غلامين ظريفين لك لم يحذف النون من

غلامين اتفاقا لا على مذهب النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت المضاف واما على مذهب

المص فللفصل بين شبيهي المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف

المستقر نحو لا يدي بها لك ولا غلامي اليوم لك فاجاز يونس حذفا لان الفصل به كلا فصل لكثرة ما يتسع في الظرف

ولم يجزه سيبويه والخليل بل وجبا اثبات النون الا في ضرورة الشعر كما في قوله كأن اصوات من ايغالهن بنا اواخر

الميس انقاض الفراريج قوله ويحذف في مثل لا عليك اي يحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر

كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما

والخبر محذوف اي لا مثل زيد موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلته حرفا فالاسم محذوف اي لا احد

كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما قوله هو المسند بعد دخولهما اي دخولهما في مثلهما و

لا في مثلها لانهما يجتمعان معا والاعتراض عليه كما في خبر كان قوله وهي حجازية اي بهذه اللغة وهي اعمالهما ولا عمل

ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية

اذن في اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها مطلقا قوله واذا زيدت

ان مع ما بطل عملها عمل ليس احدها ان لا يليها ان كقوله وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا اعلم

ان الاصل في ما ان لا تعمل كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل ليكون

متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لمشابهتها

ليس لان معنيهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى ليس في الاصل كما انه تجردت عن الدلالة على الزمان فبقي مفيدا

نفي الكون ومعناهما مجرد النفي ومعلوم ان نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء

وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق النفي كما يجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالهما ضعيفا

انعزلت لادنى عارض فمن ذلك مجيء ان بعدها وانما عزلتها لانها وان كانت زائدة لكنها تشابه ان النافية لفظا فكان

ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب فصارت ان كما لا الناقصة لنفي ما

في نحو ما زيد الا منطلق ويجوز ان يقال انما انعزلت للفصل بينها وبين معمولها وقد جاءت ان بعدها غير كافة

وهو عند المبرد قياس انشد ابو علي بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف وان الزائدة عند

الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون بها نافية زيدت لتاكيد نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الكلام

ورد عليهم بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا مفصولا بينهما كما في ان زيدا لقائم واما الجمع بين اللام وقد

في نحو لقد سمع مع ان في كليهما معنى التحقيق والتاكيد وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد شوبها معنى

آخران وهما التقريب والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء الا اوابى ما ان الا

ابينها بالجمع بين تمة لعرف ما فيه والرواية لا ابا ما ابينها ومما يعزلها عن العمل انتقاض نفيها لان عملها انما كان لاجل

النفي الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها مع انتقاض نفيها بالا فانشد
ذلك • وما الدهر الا منجنونا باهله • وما طالب الحاجات الا معذبا • واجيب بان المضاف محذوف من الاول اي دوران
منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تع ومزقناهم كل ممزق فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق
ومن ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قايم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف في العمل
بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وقال ابن عصفور وشيخه العبدي لا يبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا كما تعمل ان
واخواتها قال ابو علي زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الربعي الاعمال عندي هو القياس
لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق • فاصبحوا قد اعاد الله دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • فان سيبويه حكى
ان بعض الناس ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبرها محذوف اي واذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال
من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفعة ويروى
ما مثلهم من اعتب قالوا ونحو قوله • لواكنه يا حسين طلقت حرة • وما بالحرائث ولا الخليق • دليل على جواز تقديم
الخبر المنصوب لان الباء لا تدخل الا على الخبر المنصوب وعلى هذا بنى ابو علي والزمخشري امتناع دخولها على خبرها
التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقايم قال • لعمرك ما ان
ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه • ومنع ابو علي والاخفش دخولها على خبرها المتقدم خلافا للربعي والبيت المذكور
شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس عند انتقاض النفي بالا وذلك لان الباء لتاكيد النفي فلا تدخل بعد انتقاضه
وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد بخارج وفي الخبر المنفي في باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد
تزاد في خبر لا التبرية نحو لا خير بخير بعده النار وقيل هي بمعنى في وربما زيدت في الحال المنفية نحو ما جاءني زيد براكبا
وفي خبر ان الا انه بعد باب رايت منفيا كقوله تع اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر وقد تزاد بعد ليت قال • ندمت على لسان كان مني • فليت بانه في جوف عكم • ومما يبطل عمل ما ان يتقدم
معمول خبرها على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تع فما منكم من احد
عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض اعني الباء وليس بشيء
لان الباء زايدة فاذا لم يثبت لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع حذف الجار
ووصول الفعل اليه كما في استغفرت الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس نزع الخافض بل الناصب هو الفعل وسنه
نصب المجرور محلا لكونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف

الجار

الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف اسم ما الحجازية بدليل موجب نحو
ما قايما الا زيد اي ما احد قايما الا زيد وليس بشيء لما ذكرنا ان المستثنى في المفرغ قايم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل
ما على هذا في الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفي واحدهما مبطل لعملها فكيف لو اجتمعا ولا يجوز ان يقال الا زيد
قايما لتقدم المستثنى المفرغ على الحكم ولا يجوز ايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتقاض النفي قوله
ولو عطف عليها اي على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزايدة قوله بموجب وذلك لو عطفت عليه ببل او
لكن لان معناهما الاثبات بعد النفي كما مر في باب حروف العطف قوله فالرفع اي الرفع واجب وذلك لزوال علة العمل وهي
النفي وقد ذكرنا وجه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا نعيده قال عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقايم
لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عند مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه
عنده على الخبر ومن لم يلزمه النصب عنده فهو على مذهبه هذا من باب القطع كما يجيء في باب العطف وقال ابن جعفر
هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عندما تنعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الجر
نحو قوله • مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة • ولا ناعب الا ببين غرابها • وليس ما ذهب اليه بشيء لان مثل ذلك لا يحمل
عليه في سعة الكلام واذا عطفت على خبر ما او خبر ليس المجرور بالباء منفيا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد جاز في المعطوف
الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال • معاوي اننا بشر فاسجح • فلسنا بالجبال ولا الحديدا • ويجوز الرفع على
ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اي ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا
مع الرفع والنصب نحو ما زيد قايما ولا قاعد ولا قاعدا ولا قاعد وذلك بتوهم الباء لكثرة دخولها على خبرهما في
كما في قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت واما في غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء
فيه حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل بهذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب
باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا منفيا رافعا
ما هو من سبب اسمهما نحو ما زيد قايما ولا قاعدا غلامه جاز لك في ذلك الوصف وجه اخر وهو ان ترفعه على عطف جملة
ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قايما لا على زيد قايما وتجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قايما ولا قاعد غلامه
فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان ما كان لنفي الماضي والمعطوف حالا لانه
ليس مبنيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال
نفت الوصف الذي بعد حرف العطف او نصبته لان ما وليس لنفي المطلق فظاهرهما الحال وتقول على هذا ما كان زيد

عطف

قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام والقعود منفيان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف في الماضي
والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قايما ولا عمرو قاعدا او قاعد فلو نصبت عاطفا فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا
او نصبته لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلثة اعني ما كان وليس وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه
على عطف الجملة على ما كان زيد قايما وليس زيد قايما وما زيد قايما ويجوز في ما زيد قايما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان
يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيد
قايما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا يبطل عملهما بتقدم خبرهما على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية
على الفعلية ويجوز في نصب قاعدا في ليس زيد قايما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه فاعله
ويجوز بهذا الوجه في ما زيد قايما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم ولا يجوز بهذا الوجه في ما او
في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم
والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز
في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة في قايما نحو ليس زيد او ما زيد
بقايم ولا قاعد ابوه جاز لك في قاعد الرفع والنصب والجر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور
ابوه اسما منكرا نحو ما زيد بقايم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع
النصب والجر جملة واحدة وتكرار الاسم في الجملة الواحدة ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير
لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اتصلتا كقوله
تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد
قايما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ مربوطا به بخلاف تكرار الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيدا فان
فيه ربطا بتكرار الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز
نصب مقيمة لكونها مع المرفوع بعدها عن العايد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد
بقايم او قايما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعدا لان عمرو لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على
الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او في معموله ضمير يرجع
الى الاسم ما لكونه متصفا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله فاذا لم يجز عطف
الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر

المتقدم

المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربعي بهذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم
والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على عاملين
مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترط المص من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجي في باب
العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد قايما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بنا على ان العطف لا يجوز الا بتقدير
العامل بعد العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا ونقض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابوه ذاهبين اجماعا
العامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا المقدر كما يجي في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل
ليس مستشهدا بقوله • ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين • وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا اعمال
عمل ليس على الشذوذ وفيه النظر الذي مر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة
لا عمال ما بل هي فيها اولى فانها اضعف منها قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم لا شرطا الا واحدا وهو كون معموليها
نكرتين اسما كان او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق التاء بلا نحو لات فيختص بلفظ
الحين مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد تدخل على لفظة اوان ولفظة هنا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات
كلها وانشد ولات ساعة مندم والتاء في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اي لا ولما لغة التانيث
كانه علامة فاولها حين فنصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات الحين حين مناص وعمل
عمل ليس لمشابهتها بكسع التاء اذ تصير على عدد حروف ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجي في نحو
ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف اي لات
حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب
بعدها بتقدير فعل بمعنى لات حين مناص اي لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف
لان وجوب حذف الفعل الناصب وخبر المبتدا له مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هي لا التبرية وتقوى
لزوم تنكير ما اضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف
اي لات حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء • العاطفون تحين
ما من عاطف • والمطعمون زمان ما من مطعم • وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا
فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تاوان وتهنا واما لات اوان بكسر النون فعند الكوفيين لات
حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشي اذ لو كان لجر غير اوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع

لات حين مناص بجر حين الكسائي فذا وايضا لوكان جارا لكان لابد له من فعل او معناه يتعلق به واوان في الشعر
والمبرد مبني لكونه مضافا في الاصل الى جملة بمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء
اي لات اوان طلبوا ثم حذف الجملة وبني اوان على السكون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه كما في يومئذ
فكسر النون لالتقاء الساكنين كما كسر في اذ او تقول حذف الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع ساكنين
ثم اتى بتنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا كان جملة فلا تبدل في نحو من قبل ومن بعد
ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اي لات من اوان فكذا يكون ولات حين مناص على القراءة التي ذكرنا كما في
الا رجل اي الا من رجل واما لات هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حنت نوار ولات هنا حنت وبدا
الذي كانت نوار اجنت وهو مضاف الى الجملة الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال في اثر الاظعان عينك تلمح
نعم لات هنا ان فلبك متيح اي ليس هنا تلمح ورفع ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم ليس على
ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك العذر لو ورد في كلامهم نحو الطيب ليس الا
المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا
ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا سادّ مسدّه اذن ولم يثبت قوله المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه

المجرورات

يتبين شرحه بما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتح والياء قوله المضاف اليه كل
اسم بني الامر اولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور
الآن من اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به المجرور باضافة اسم اليه بحذف التنوين من الاول
للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه اذ اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر
لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على
الحال وذو الحال حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي متوصل لحرف ظاهرا او مقدرا
وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترزت بمرادا عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر
فيهما لكنه غير مراد ولقايل ان يقول ان اردت انه غير مراد معنى فلم يجز اذ معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا
انت مقر بتقدير الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي ليس في حكم الملفوظ
به حيث لم يجر والمقدر في الاضافة مرادا اي عمله وهو الجر باق كان كانك قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور
بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما انكرت من حدهم المعرب بانه ما يختلف آخره وبقي له الدور كما الزمتهم اذ كون المضاف

اليه

اليه مجرورا يحتاج الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما يحتاج
ليعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى مرادا على ما ذكرنا باقيا عمله اي الجر
اعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن
بتقدير حرف الجر بل هو هو وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكن بنفسه لا بحرف الجر كما كان
مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بل قد يدعم
اسم الفاعل بحرف جر في بعض المواضع وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا
وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل
هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك
لوجب انجرار الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا نيابة عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر ثبت للمضاف في الحقيقي بتجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة قال
جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العوامل يعني ان العامل ما يقوم به
هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب فانما نسب العمل الى ما يقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل
ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما يقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب قوله فالمعنوي
شرطه ان يكون المضاف قال الان نشرح في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن
اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه
ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقديري وانما قال اسما ليخرج المضاف بالجر
الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون فعلا او بمعنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه
من نوني التثنية والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون يقدر انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة كما في كم
رجل وهن حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين او النون لانهما دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب
المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى
علامة تمام الكلمة وقد يحذف من المضاف تاء التانيث اذا امن اللبس كقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء الزكوة
وقولهم ابو عذرتها ولا يقاس على ذلك وقال الفراء يقاس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف

اعلم عن ان

غير صفة مضافة الى معمولها اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية ففسر المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف
صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر ولله خالق السموات لان
اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من
او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ومعنى
كون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف
القوم وكلهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال
بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة
ان يصح اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود خل
فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجي في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة
وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف
ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع
على ما يجي من التاويل لان الثاني اعني الجامع مع غلب وتخصص حتى لو اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد
لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طور سينا
ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام
كما قاله بعض النحاة ولا تقول ان اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في فان ادنى ملابسة واختصاص يكفي في الاضافة
بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكب الخرقاء لسهيل وسيجي انه يقال لها اضافة لادنى ملابسة
فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل اضافة كان المضاف اليه فيها
جنس المضاف فهي بتقدير من ولا ثالث لهما قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الاضافة المعنوية
بخلاف اللفظية وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتعيين الواحد مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه
خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام من بين غلمانه
مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب وبالجملة
يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا اصل وضعها ثم
قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحد معين ثم قد

يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف وضعه فلا تظنن من اطلاق نحو
في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى
غلام زيد الغلام المعين من غلمانه ان كان له غلمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله و
تخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل اذ تخصص من غلام امراة قوله وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف
من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا
يوم النقا راس زيدكم باييض ماضي الشفرتين يمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها
وعندي انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك
اذا اضيف العلم الى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضر
الحمراء وانمار الشاة وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق بهذا وانما تجرد المضاف في الاغلب عن التعريف
لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل بالمعرفة فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة
تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد تتوغل في التنكير
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك كل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما
وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوف بمغايرة
الصفة وكذا مماثلة زيدا لا تخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان يكون من وجوه من الطول و
القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيفت غير الى معرف له ضد واحد
فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم صفة الذين
انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لتخصصه بالمرضي عنه وكذا
اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقيل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك
في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله
هذا بقوله تع نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عملهم كان فسادا ويقول ان غيرا ان وقعت خبرا قال الشارح غيره
والجواب انه على البدل لا الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء
قبل غير معمول لما اضيف اليه غير نحو انا زيدا غير ضارب مع انه لا يجوز اعمال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول
انا زيدا مثل ضارب وانما جاز هذا حملا لغير على لا فكانك قلت انا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم

في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على تأخيهما العطف على غير بكر لا كما في قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين كأنه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما الفراء والسماع لا يرده لا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون ايما رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبه يتعرف بالاضافة لانحصار الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى مررت بالرجل شبهك اي من شبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم يتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى مفعوله اي مماثلك ومشابهك ومغايرك فان قيل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما تكون لفظية اذا اردت الحال والاستقبال فالجواب انها تكون لفظية اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار كما يجي بعيد وفي الاطلاق يفيد الاستمرار وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك ونهيك وناهيك انها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد ليكفيك زيد وكذا اخواته واما في قدك وقطك وبجلك دون حسبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما يجي في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواتها ويدخل عليها من نواسخ الابتداء ان فقط كقوله تع فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون نحو مررت برجل حسبك وكفيك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم تتصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تثن ولم تجمع ولم تؤنث لانه قدك وقطك غير المتصرفين وعلى هذا قال لو مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك من رجال وبامرأة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف برجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك من امرأة وكذا ساير تصرفاته وقال لو مررت برجل هدك من رجل وبرجلين هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال في معنى هدك اي اثقلك وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامرأة هدتك وبامرأتين هدتاك وهددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك ونهيك وناهيك وشرعك انها لم تتصرف لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم اماوي اني رب واحد امه ¤ اخذت فلا قتل عليه ولا اسر ¤ وليس العلة في تنكيرها قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشي بنفسه وذلك لان في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فان الهاء عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجي في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة

كقولك

كقولك ربه شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مختصة بشي نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه ونادرة دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ¤ ولقد امر على اللئيم يسبني ¤ وقد يكتسي المضاف التانيث من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال ¤ لما اتى خبر الزبير تواضعت ¤ سور المدينة والجبال الخشع ¤ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ¤ اذا بعض السنين تعرقتنا ¤ كفى الايتام فقد ابي اليتيم ¤ وقال ¤ مر الليالي اسرعت في نقضي ¤ اخذن بعضي وتركن بعضي ¤ اذ يقال السنون تعرقتنا والليالي اخذن ومنه قوله ¤ فما حب الديار شغفن قلبي ¤ ولكن حب من سكن الديارا ¤ فالتسمي التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف البناء من المضاف اليه كما يجي في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلثة الاثواب والعشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على غيره قيل وجه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جي بالمضاف لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت ولا ان عندي ثلثة مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعد الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلثة الاثواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلثة اثواب وان كان اقبح من الاول لان اضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير لها في المعنوية ولا في اللفظية كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز وانما جي بالعدد لخصوصية كمية المميز الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا على الخصوصية لم يؤت بالعدد بين وايضا الاغلب في صفة المضاف اليه لا المضاف كقوله تع سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان تكون صفة مضافة الى معمولها قوله ان تكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان

جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجيب وذلك
ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعى المص في ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون مع
اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته
حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه فاتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار
فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل
ولعل المص جعل ذلك يوم الدين بتقدير اللام كمصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق
قوله قبل وبمعنى في في ظرفه والوجه في تعرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتيل كربلاء او انه بمعنى الماضي
كانه قال ملك يوم الدين اى امر يوم الدين فيكون كى لو السموات والارض واراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين
اصحاب النار لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة جرت على الله على وجه البدل والاول اولى
والمتفق عليه من اللفظية لمن اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف لا الى مفعوله
لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى ما هو فاعلها معنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا
ما يجئ في بابها ان شاء الله تع والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي لمن اشياء اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته
او ما ظاهره انه صفة مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من ويجئ بيانها بعون الله اما اضافة اسم الفاعل
والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة الصفة اضافة لفظية مبني على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا
وذلك لانه لو كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر مجرور في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون
الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم مفعول او
افعل التفضيل اما افعل التفضيل فيجئ حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدا جارية العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد
الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
ادنى مناسبة للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببيا الا ترى الى رفع الظرف
المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت برجل مصري حماره وكذا برجل خز صفته سرجه واذا كان
كذا فاضافتهما الى السبب هو فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان المضاف في الحقيقة
نعت المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام وحسن الوجه والنعت

هو المعين للموصوف المخصص له لا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعين من الثلثة بما اضيف اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم
فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هنا صفة للمضاف اليه لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما
اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت برجل قائم في داره عمرو
ومضروب على بابه بكر لكن لا يضاف ان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في اللفظ ولا يجوز ذلك لقوة شبههما بالفعل كما يجئ وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف يكفيه رائحة
نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا ينبغي ان يكون الحال المشابهة للظرف وكذا المفعول
المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل في المفعول به والمفعول له وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها
اجنبية وهو ان يشابها للفعل معنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المفيد للاستمرار
لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما
صلاحيته للحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى
الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو
بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا باحد المعاني الثلثة
فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم والابنية المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة
عملت نحو انه لمنحار بوائكها وضروب بنصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان الى مطلوبيهما الا
الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل
فكان اضافته لفظية كقوله بمنجرد قيد الاوابد هيكل اى مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة عبر الهواجر اى عابرة فيها
كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي
فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تع الحمد لله فاطر السموات والارض
جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف
للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يخصص المضاف به كتخصيص الغلام بزيد
في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف
اليه بحيث تعين المضاف بها او تخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون
كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الان استمرار ملابسة المضاف للمضاف اليه يصحح تعينه به او تخصصه ولا سيما

اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك اي
بضربك كما تقول بزيد حسبك اي المعروف بحسبك فاذا قصدت هذا المعنى لم تحمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كانه
صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل نقدر كانه جامد قال تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز
العليم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطي الدار اي
الدار وعمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف
الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته واما
معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يقيد فايدته الا مع ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب
عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمر بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام في
يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكقولك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة
اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل فكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية
واضافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر او يتعرف بنسبته الى فاعله او مفعوله لاختصاصه به كاختصاص الغلام برجل
وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكرت ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك لان
المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد دون اسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى
المضارع مع الاعتماد كما سياتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول
من الصفة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا ووضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ان في مشابهته للفعل واسما
الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهته قوية مع الفعل
وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالمحصول ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه
بمشابهته ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا لما جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الفاعل وهو
وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير
الانفصال اولى من اضافة المصدر لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله
ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف
اللفظي والتخفيف في اسم الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او
النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاجرة وضاربا عمرو ومكسو الفراء والما في اسم الفاعل والمفعول المضافين لما

وتكسو الفراء

السببين

السببين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومودب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف
في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلامه
ومودب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمودب
الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد
لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من زيد
حين كان منصوبا به ايضا فلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة قوله
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة انها لم تفد تعريفا بل افادت تخفيفا لمن جهة انها لم تفد تعريفا جازت
هي الملة وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاولى للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجازت الثانية لكون
المعرفة صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد
لعدم التخفيف لان التنوين في الاول سقط لالف واللام لا للاضافة قال الفراء اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم
ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على
الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما الاول
فلان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قاله الا
انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف
التنوين الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل
وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والمختار
وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما ياتي في باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فمخصوص
بالمعرفة وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف
اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند
الكوفيين كما في قوله لها في لحاف الضيف والبرد برده والا فلانه تقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور
اما في الصلة او الصفة لو كانت جملة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلما جيء باللام مع قصد الاضافة تنبهوا ولما قصدوا
جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى
المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه لان الرافع من الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب الا ترى ان

فوك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم يراعون فى الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما
فى المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجئ لم يجيزوا فى اللفظية ايضا مثل ذلك كلونها فرعها فجعلوا المرفوع
فى صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفه فتبين من هذا التطويل ان المختار رفع الحسن الوجه
الوجه وان نصبه تشبيه له بالمفعول فى نحو الضارب الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما
نصب الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع لتصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب
الرجل على سبيل التقاص فى الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس للفراء ان يقول فلتشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز فى المحضة اضافة المعرفة الى النكرة فكذ
لم يجوز ذلك فى اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز اضافة نحو الضارب الى المعرف من العلم وغيره لا الى المنكر
فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد تشبيها بالحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان
والظاهر ان الفراء لا يفرق بين المعرف والمنكر كما نقل عنه السيرافى فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب زيد وهذا الضارب
رجل ويزعم ان تاويله هذا الذى هو ضارب زيد وهذا الذى هو ضارب رجل اى هذا الذى هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل
ما بعد الالف واللام جملة اسمية فى التقدير ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة قال السيرافى
هذا قول فاسد ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذى هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اى هذا الذى هو غلام زيد قال
المص ولما فيه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان فى الضاربك قولين كما يجئ عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف
منصوب على انه مفعول فقياس الفراء ح عليه مندفع من اصله والثانى انه مضاف الا انه حمل فى صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله
لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما فى ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان
فى لغة ما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلو لم يحذف ولم تضف الكلمة لزم كون
الضمير متصلا منفصلا فى حال واحد فلما التزموا الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضاربك عليه فاضيف
ايضا بلا تخفيف لانهما باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه نظر وذلك لان للفراء ان يقول اذا
جاز لك حمل ذى اللام فى الضاربك فى وجوب الاضافة على المجرد منها للعلة فى المجرد دون ذى اللام وهى اجتماع النقيضين لو
لم يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لى حمل ذى اللام فى الضارب زيد على المجرد منها وهو ضارب زيد فى صحة الاضا
لعلة حاصلة فى المجرد دون ذى اللام وهى حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغى ان يعرف حال اضافة

اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولا ان اسمى الفاعل والمفعول المضافين
الى ما هو من سببهما فى حكم الصفة المشبهة كما يجئ واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى الاجنبى المنصوب بهما فمفعول
اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهرا ومضمر فالظاهران ولى المجرد
جاز اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة ان كان المقرون بها مثنى او مجموعا
بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف النون نحو الضاربا زيد والضاربو زيد ولذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا باللام
وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل تشبيها
بالحسن الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وحده جرا نحو الضارب وجه وفرس غلام اخى الرجل قال ابن مالك او
مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك لجرى ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام وكان على
قياس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل
ضمير المعرف باللام فى التابع مثل المعرف باللام كما فى قوله الواهب المائة الهجان وعبدها لانه يحتمل فى التابع ما لا يحتمل
فى المتبوع كما يجئ عن قريب وان ولى المقترن باللام المجرد عن النونين غير ما ذكرنا من المظهرات لم يجز اضافته اليه خلافا
للفراء كما مر وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف النون والتنوين فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكى بعضهم
ضاربنك ايا حاملى وانشد ايضا هم الفاعلون الخير والآمرونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع
وانشد ايضا ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدى المعتفين رواهقه قال سيبويه هذا الفرورة الشعر وجعل الهاء
كناية وقال المبرد الهاء فى الآمرونه ومحتضرونه للسكت اجرى الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها لهاء بهاء الضمير للمناسبة
ثم ان الضمير بعد المجرد فى موضع الجر بالاضافة الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما فى موضع النصب لكونه مفعولا وحذف
التنوين والنون ليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير بعد ذى اللام فقال سيبويه
ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتبار المضمر بالمظهر فالضاربه عنده
كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة و منصوبا
كما فى قوله الى فطوا عوق الشيرة بالنصب وقال الرمانى والمبرد فى احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذى اللام مفردا
كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول واما فى تابع المضاف اليه فيسوغ
يجوز فيه ما لا يجوز فى المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد عطف بيان وهو فى
الحقيقة البدل على ما يأتى فى بابه فان قدرت البدل قائما مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم يقدر كذلك جاز كما ذكرنا

باب المنادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيدٌ وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فعنده
اما ابن التارك البكري بشر نصب بشر الاغر حملا على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن
وقوعه موقعه يعني المضاف الى ضمير فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان
وعبدها • نقدين وعبد المائة قال واما لو عطفت على نحو زيدا وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل المجرور و
سيبويه قوى لو قد يحمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان القبح فيه ليس بظاهر بل بظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد وا
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان تكون مجردة عن اللام او منونة بها فان وليها
منها ظاهر سببي مرفوع بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام او مجردا او
او مثل ذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه الغلام وحسن وجه وحسن وجه ابي غلام او مضاف الى ضمير ذي اللام لكن
لو لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ جميل فعله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن و
وهو قبيح عند سيبويه الا في الضرورة قال امن دمنتين عرج الركب فيهما • بحقل الرخامى قد عفا طللاهما
امن دمنتين عرج الركب فيهما ... وهو قبيح عند سيبويه الا في الضرورة قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما ولذا ما هو
كم المضاف الى ذلك الضمير كقوله • رحيب قطاب الجيب منها رفيقة • بجس الندامى بضة المتجرد لو حذف التنوين من رحب
ومثل هذا جائز مطلقا عند الكوفيين وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعليين فيكون مثل حسن
وجه الاخ جميل فعله وقد مر في باب الصفة المشبهة علة استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في
بيت طرفة رحيب بالتنوين وان ولي المجردة ضمير بارز هو فاعلها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا
لما في علما نقل عنه ابن مالك ولعله جوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه ويحذف النون والتنوين للمنافاة
للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضفتها اليه وجب ان
يكون ذا لام بدرجة او درجات نحو الحسن وجه ابي الغلام لو لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة
وجوز ابن مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه لو ليس في الاضافة
اذن تخفيف وايضا يلزم تجويز الحسن الغلام والجميله ولا يجوز اتفاقا على القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها نون
المثنى او المجموع الى اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف النون كقولك مررت بالرجلين الحسني
غلامهما والجميليه وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي وجه ويجيء في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله
ولا يضاف الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيبي دار ابوك لئلا يبقى الصفة بغير مرفوع بها في اللفظ
كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله المائة الهجان اي مائة الناقة والهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كذلك

على ما مر في باب الجمع قوله وعبدها اي العبد الذي يرعاها وتمام البيت • عوذا تزجى خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ
وهي الحديثة النتاج وتزجي اي تساق قوله ولا يضاف موصوف الى صفته اعلم ان الاسمين الجائز اطلاقهما على شيء
واحد على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون
والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على الخلاف
كالصفة الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الآخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل ولا يحتاج
فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحي والاسم لو اضيفا الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سينا و
يوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا عكس
الامر اي لا يضاف الخاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه
لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز
ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المقصود
بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو قالهن حي رياح اما الاسم المضاف الى
اللقب فنقول لو اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب لانه ابين واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم ويجيء هناك
انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الآخر وانه لو كانا
مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين انك لو لم تقطع الثاني نصبا او رفعا
وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة
وان كانا مضافين او اولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف
بيان لانه اشهر فاذا تقرر هذا قلنا ان تأويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ
وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني
زيد والمراد المدلول وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى جاءني سعيد كرز اي ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التأويل اي لا
ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ
نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان قلت لم لم يقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت لو تقدم ان
المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم لو اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف
يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها بالاسم واما ذا وذات وما تصرف منهما لو اضيف الى المقصود بالنسبة

فتأويلها قريب من التأويل المذكور لان معنى جئت ذا صباح اى وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء الستة وهو صفة
موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اى مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا بالبعض وذات بالبعض الآخر يحتاج الى
سماع واما ذا صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا زمانين بل ما يشرب فيهما فالمعنى جئت
زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى اسمه وقوله اليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازع من قلبى ظماء والب اى
اصحاب هذا الاسم وجائنى ذو اسيبويه اى صاحبا هذا الاسم كما يجئ فى باب الجمع واما قولهم آل حم وآل مرامر فى السور فليس
من هذا الباب لان معناه السور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حى فى نحو قولهم
هذا حى زيد فتأويله تخصيص الحى فكانك قلت شخص زيد فهذا من اضافة العام الى الخاص فمعنى هذا حى زيد عينه وذاته لا غيره و
انما ذكروا الذات بلفظ الحى توغلا فى باب المبالغة فاذا قلت فعله حى زيد فكانك قلت فعله هو بنفسه وهو حى موجود دلالة
نسب اليه الفعل هو معدوم وهذا حى زيد اى هو هو بعينه حيا فانيا لا ريب فيه ثم صار يستعمل فى التاكيد بمعنى ذاته وعينه
وان كان المشار اليه ميتا قال الا قبح الاله بنى زياد وحى ابيهم قبح الحمار وقال يا قرّ ان اباك حى خويلد قد كنت خائفة على
الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى وزيادته فى مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم فى قوله
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفى قوله تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام
وفى قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالغاء لفظ المقام فى قول الشماخ ذعرت به القطا و
مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم فى المواضع المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام اى لفظ الدال عليه وكلمة
يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب اذ الاسم هو اللفظ والصوت والمسمى هو مدلول
اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم فى مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد
بزيادة الاسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وينادبه فاسم السلام من باب عين
زيد لان السلام لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام
الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب
فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته فالكوفيون جوزوا اضافة
الموصوف الى صفته وبالعكس مستشهدا بالاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللثانى بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب
وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة
جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة الصفة الى معمولها اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول
اذ ذلك تخصيص ولا تعرف بخلاف هذه فتأمل

هو الثانى من حيث المعنى لانها موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه
الا انك جعلته لغيره فى الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعدته فى اللفظ عن المجرور به غاية التبعيد فعلى هذا
تقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا
ينصبون المرفوع بالصفة لو اريد الاضافة اليه فى نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف
اللفظين كما يحكى من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لم يلزمهم لان فى احدهما زيادة فايدة كما فى نفس زيد وقال
لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما
مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كسيف شجاع اى المضاف اليه
فى الحقيقة هو موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت
فى مجارى السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجد
للصلاة وجانب المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة
بالتأويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين لانه الجرد يحتمل
ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى
ان يكون مثل اضافة الموصوف الى صفته من باب طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربى جانبا
مخصوصا والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة
والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لغاية التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوترة وبقلة الحمقاء كبقلة الكزبرة وجانب
الغربى كجانب اليمين واما الاسمان اللذان ليس فى احدهما زيادة فايدة كسحط النوى وليث اسد فالفراء يجيز اضافة
احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجا
الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة فنسخ الرجال
منهم شفعات وجلهم وقوله وسكائك الهواء ورخاء الدعة ولو قلنا ان بين الاسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا الى
تعسفات كثيرة ومما اختلف فيه هل اضافته محضة ام لا على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو فى حال الاضافة على ضربين
احدهما يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التى دل عليها لفظ المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجئ
ذكر احكامه فى بابه والمقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابى على والجزولى

من غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول فعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضاف الى معمولها الذي هو المجرور بعد سقوط الجار من ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب زيد ومعنى من الابتدائية في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتقاء والزيادة في الفضل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل الا انه لنقصان درجته في مشابهته اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجيء في بابه لا يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط تاتي في بابه ولا ينصب مفعولا صريحا ولا شبه مفعول فلا يقال الحسن الوجه بل يرفع مضمرا ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور الضعيف وينصب التمييز الذي ينصبه الجوامد ايضا كما في عشرون درهما نحو احسن وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملكا اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا ومذهب سيبويه ان اضافة افعل التفضيل حقيقية مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كما اي فقد حلف وجود اي فيما اضيف اليه والمعنى فيه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بعد من اجزاء المضاف اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد من بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لان المتكلم تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم وكلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتدائية لجاز زيدا افضل عمرو كما يجوز زيد افضل من عمرو ولو كان بتقدير من المبينة كما في خاتم فضة لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما في صدد هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله تع فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اضلع البرية خبر مبتدا محذوف اي هو اضلع وجرفوا مهم بضبط المدح وثانيهما مفضلا على جميع افراده نوعه مطلقا ثم تضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن ان يكون الجنس نحو زيد افضل بغداد اي افضل افراد نوع الانسان وله الاختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما في غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفردة نحو افضل الرجل وافضل زيد لانه لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي تقع بلفظ مفردها على القليل والكثير نحو التمر في اطيب التمر جاز والرجل ليس جنسا بهذا المعنى فنقول

زيدا افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين وان اضفته الى النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف اليه افراده وتثنيه وجمعا ويجوز افراده الصفة وان كان صاحب افعل مثنى او مجموعا قال تع ولا تكونوا اول كافر به وحكم اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفت ايا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف اليه مفردا ومثنى ومجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة معينة بعض مجتمعه منه ومن امثاله وكذا افعل بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعض وقولنا معينة ليخرج نحو زيدا افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة من غرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينة وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله ليخرج نحو وجه زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن او جهه ام عينه ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي بغداد اطيب اي اي دورها الا ان تقدر المضاف اي احسن اعضائه واي اعضاء زيد واي دور بغداد فاي موضوع لتعيين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل معين بعض على سائر ابعاضه فاذا تقرر هذا فنقول لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلا يشمل زيدا وغيره بخلاف قولك البرني اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اردت بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا مجتمعا من المسؤول ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسؤول وامثاله كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا رجلا واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا قسم رجلين رجلين واي رجال اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجالا رجالا وكذا في افعل نحو زيد افضل رجل اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلا والزيدان افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلين والزيدون افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء اضفته الى المعرفة او النكرة لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او تثنية او جمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجل

لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيدا افضل الرجال والزيدان
او الزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كا
ولا تظن ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فتقول في زيد افضل الرجال انه افضل
مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في
سواء ولذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة فلا يجوز اي الرجلين هذان اذ ليس للرجلين
كل واحد منهما مثنى حتى يتعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجال هذا اي هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا
يصح تجزيتها افرادا ومثنيات وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باجزائه في النكرة حتى قلت
افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يجز مثل ذلك في المعرفة فانما التخصيص ببعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق
مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه
بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيدا افضل زيد وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤول عنه في اي
والمفضل في افعل نحو زيد وهند افضل رجل وامراة هذا او هند واما قولهم اي واي رجل وامراة اتي وفيك فالمراد به ايما لكنهم قصدوا التنصيص
على ان المراد المتكلم والمخاطب لما كان لا يدل عليه الضمير ايما فصرحوا بالضميرين فوجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف
والمعطوف عليه لانه لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار وتكرر اي للفظ على
لا المعنى كما في قولك بيني وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فايي ما وايك كان شرا فقيد الى المقا
لا يراها وجاء مثله في الضرورة اخلي واظلم واي معرب مع ان فيه اما معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول الرد
لا لاضافة المرجحة لجانب الاسمية المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة يدل عليه نحو قوله تع ايا
ما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث افصح من لحاق التاء كما يجيء في الموصول
قال تع باي ارض تموت قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم اي لا يقال نحو كل الجمع ولا جمع الكل
فانهما متماثلان في العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول عين والثاني معنى قوله عين الشيء
يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد ولا فالشيء اعم من العين وقد اختلف بعض احكام الاضا
فلا باس ان نذكرها احدها حذف المضاف لفظا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال فمن لكم فيها الى في
طبيب بما اعيى النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف
في الاعراب كقوله تع واسال القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا

الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء قال ولو لم يقدر هنا مضاف معطوف
على المضاف الاول لكان عطفا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره تجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول
ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك اي ولا مثل ابيك فلولا يجب اضمار المضاف
هنا فيكون مما حذف المضاف فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان
المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان
قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يجيء في باب العطف ولو كان ابيك في المثال الثاني
عطفا على اخيك لم تقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المثالين لكان الداخل عليه لا المزيدة معطوفا على
غير ما نسب اليه الحكم المنفي ولا يجوز لانك تقول ما جاءني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاءني غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو لفظ المجيء
منفيا عن زيد بل عن غلامه واجاب المص عن الاستدلالات كلها بان مثل هنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم
مثلك لا يفعل هذا اي انت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك
المعنى لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا يفعل وانت تفعله كما تقول نحو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ
مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيء الفسادات المذكورة قال بعضهم ان في هذا الجواب
نظرا وذلك لانه وان كان المثل محمولا من حيث المعنى والمقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى
انك لا تقول مثلي لا اقول ومثلنا نقول بالنون ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون اقول لها لفظ المفرد ومعنى المثنى
المجموع غير عزيز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث
مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء
في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله مر الليالي اسرعت واما التثنية فكقولك
ما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما حب الديار شغفن قلبي والفاظ الغيبة معنى الخطاب فلم
يجيء الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمن ثم لم يجز نحو ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز في المثنى مثل اخيك وابيك يقولان وفي
التانيث كقوله علهها رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال يسقون من ورد
البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اي ماء بردى وهي نهر فلذا يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث
ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اي قطعت يده وفي العقل كقوله تع وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او
هم قائلون فقال هم وقال الخليل يقوم مقامه في التنكير ان كان معرفا اضيف اليها مثل نحو ما ذكرنا في المفعول المطلق

في قوله فاذا له صوت صوت حمار برفع صوت الثاني اي مثل صوت حمار فاجاز ان يقول هذا رجل اخو زيد اي مثل
اخي زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا زيد القصير الطويل اي مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية
ولا ابا حسن لها فيجعل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التبرية وقد يكون
مضاف بعد مضاف ولم يجر القيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله • وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مقدار مسافة
اصبع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقبل وبعد في الزمان وامام وخلف في المكان
او مشابها به في الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى
الظروف غايات ومنها فقط وعوض ومنذ وحيث كما مر في الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف
مضاف الى مثل ذلك المنوي سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقبل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله •
يا من رأى عارضا اسربه • بين ذراعي وجبهة الاسد • وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة • لم يبدل من المضاف اليه
تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يفسره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف
الى المجرور الظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف الضمير وجعل المضاف
بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء في يا تيم تيم عدي
ومذهب سيبويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب المبرد اقرب لما لزم
سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه في السعة واما نحو يا تيم تيم عدي فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ
المضاف ومعناه فكانه لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين
من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذ واوان كقوله تع وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات
واذا قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد ينصب كلا على الحال
نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفا حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل في المؤنث كلهم
ليس بمشهور وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما
رأت ساتيدما استعبرت • لله در اليوم من لامها • وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا • اواخر الميس انقاض الفراريج
وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله • تمر على ما تستمر وقد شفت • غلائل عبد القيس منها صدورها • وحكى ابن الاعرابي هو غلام
الكثر الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام
وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول لكان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا كقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم

وهو مثل قوله فزججتها بمزجة زج القلوص ابي مزادة وقوله • تنفي يداها الحصى في كل هاجرة • نفي الدراهيم تنقاد الصياريف
عند من روى بنصب الدراهيم وجر تنقاد وانكر اكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ولكنك ان الفصل بينهما
في القرون بالظرف ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر
اقبح منه في الشعر وهو عند يونس قياس كما مر في باب لا التبرية والفصل بغير الظرف في غير الشعر اقبح من الكل مفعولا كان
الفاصل او يمينا او غيرهما فقراءة ابن عامر ليست بذاك ولا نم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصوليين
قوله ولذا اضيف الاسم الصحيح او الملحق به الى ياء المتكلم الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح
كعمرو وعدو وزيد ونحو والملحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ومدعو وكرسي نحو آي ومعنى الحاقه بالصحيح
اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح وانما احتملا لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق
به اذا سكن هو نفسه قوله كسر آخره انما الزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لمناسبته ولهذا جوز بعضهم قلب الالف
المقصورة ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا فتي ولهذا قالوا في الافصح في قلب الواو ياء كما يجي قوله والياء
مفتوحة او ساكنة يعني الياء اللاحقة للصحيح والملحق به واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين كما يجي وقد تقدم
في باب المنادى الخلاف في ان اصلها السكون او الفتح ويجوز حذف الياء قليلا في غير المنادى ايضا كما تقدم هناك
قوله فان كان آخره الفا يعني ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحقا به فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف
تثبت في اللغة المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كمسلماي او لا كعصاي وحبلاي ومعزاي وهذيل يجوز قلب الالف التي
ليست للتثنية ياء كانهم لما راوا ان الكسر يلزم ما قبل الياء للتناسب في الصحيح والملحق به وراوا ان حرف الالف لا يقبل الحركة
على ما ذكرنا في اول الكتاب ومن ثم نابت عن الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالفتحة فغيروها الى الياء
ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف واما في المقصور فالرفع و
النصب والجر ملتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو بقيت الالف ايضا كان الالتباس حاصلا فان قيل
فكان الواجب على هذا ان لا يقلب واو الجمع في جاءني مسلمي ياء لئلا يلتبس الرفع بغيره قلت بينهما فرق وذلك ان اصل
الالف عدم القلب قبل الياء لخفتها كما هو اللغة المشهورة الفصيحة وانما جوز هذيل قلبها لامر استحساني لا موجب عندهم
ايضا فالاولى تركه اذا ادى الى اللبس بخلاف قلب الواو في مسلمي فانه لامر موجب للقلب عند الجميع وهو اجتماع الواو
والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار
ومطلقا للفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف ياء مع الاضافة الى كاف الضمير قال • يا ابن الزبير طالما عصيكا •

وطالما غششتنا اليكا. كنفرين بينغا قفيكا. قوله وان كان يا، اى ان كان آخر الاسم يا، وذلك فى المنقوص نحو ناجى
وفى المثنى والمجموع نصبا وجرا نحو مسلمى ومسلمىّ قوله وان كان واوا وذلك فى المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلب
الواو يا، لان قياس لغتهم كما تحقق فى التصريف اذا اجتمعت الواو واليا، وسكنت اولاهما قلب الواو يا، وله غام اولا
فى الثانية وانما لم تبقيا كراهة اجتماع المتقاربين فى الصفة اى اللين فخفف بالادغام فقلب ثقلهما اى الواو والى الا
اى اليا، وسهل امر الادغام تعرضهما لسكون الاول وقلب الواو يا، سوا، كان اولا كطى او ثانيا كسيد واصلهما
طوى وسيود فاذا حصل الادغام فان كان قبل اليا، الاولى فتحة بقيت على حالها لخفتها نحو مصطفى واعلىّ فى مصطفون
واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم يؤد الى لبس وزن بوزن وجب قلبها كسرة كما فى مسلمى وسهل ذلك قربها من الاخر
الذى هو محل التغيير فلهذا لم تقلب فى سيّل ومنيّل وايضا فانهم لما شرعوا فى التخفيف فى نحو مسلمى بالادغام تمموه بقلب الضمة
كسرة بخلاف منيل وان ادى الى اللبس فانت مخير فى قلبها كسرة وابقائها نحو ولى فى جمع الوى لو فى تثنيته فعل يفعل فو
فتحت للساكنين يعنى لو كان قبل يا، الضمير الف او يا، او واو ساكنة فلا يجوز فيها السكون كما جاز فى الصحيح والملحق به
وذلك لاجتماع الساكنين وقد جا، ساكنا مع الالف فى قراءة نافع محياى ومماتى وذلك اما لان الالف اكثر مدا من
اخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه واما لاجرا، الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف
وجا، فى لغة بنى يربوع فيها الكسر مع اليا، قبلها وذلك لتشبيه اليا، بالهاء بعد اليا، كما فى نحو فيه ولديه ومنه قرا
حمزة ما انتم بمصرخىّ وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فىّ قوله واما الاسماء الستة فابى واخى هذا
حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى يا، المتكلم وهى باعتبار الاضافة على ضربين ضرب لا ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر
وهو ذو وحن فلا كلام فيه فى هذا الباب لانا نحن نتكلم فى المضاف الى يا، المتكلم وهو ضمير وضرب ينقطع ويضاف الى مضمر
وهو الخمسة الباقية وهى على ضربين ضرب اعرابه عين الكلمة لامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الا
الباقية اعنى ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فى لانه تلت قطع الاضافة واضافته الى يا، المتكلم واضافته الى
غيره اما فى حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد
لا يجوز لان الاعراب انما يعد على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما البقاء فلادائه منونا الى اجتماع الساكنين
فيؤول الى البقاء على حرف وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين انما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء اكثر وافصح
من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لامه نسيا منسيا فلو لم يقلب الواو
ميما لدار الاعراب على العين كما فى يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقى ساكنان فيحذف الالف فلما امتنع

حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب منها فى المخرج وهى الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم
وفا، فقيل حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو على يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل من التنوين الف فى
النصب كما فى الرفع والجر كما قال وآخذ من كل حى عصم وسن لغة حكاها الاخفش
فالالف عين الكلمة فلا يبعد المعرب على حرف واما اضافته الى يا، المتكلم فهو فيها لغتين اشهرهما فى الا حال الثلث وقياس
اصله فوى كعصوى ثم قلب لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات لفظا اضيف الى اليا
ان يقتصر من جملة الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية الواو كالضمة واليا، كالكسرة والالف
كالفتحة الزمت اليا، فى الاحوال الثلث قبل يا، المتكلم مكان الكسرة وان لم تكن الكسرة اعرابية تشبيها للكسرة التى
باعراب ولا بنا، عند المصنف وللكسرة البنائية عند النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك لما شبهت الضمة البنائية فى
يا زيد بالاعرابية فى ابدالها بالواو والالف فى يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة البنائية فى لا رجل بالاعرابية فى ابدالها
باليا، فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض فلما صارت اليا، التى هى عين فى منزلة الاعرابية وما قبل اليا
الاعرابية فى الاسماء الستة مكسور كسرت الفاء، فى فىّ وقد يقال فمى وفمه وفم زيد فى جميع حالات الاضافة قال كالحوت
لا يرويه شئ يلقمه يصبح ظمآن وفى البحر فمه والاول اصح وافصح لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة
هى خوف سقوط العين للساكنين وللساكنين فى حال الاضافة لا تنوين فى المضاف فالاولى ترك ابدالها ميما وقد
جمع الشاعر بين الميم والواو قال هما نفثا فى فىّ من فمويهما على النابح العاوى اشد رجام وهو جمع بين البدل و
المبدل منه وتكلف بعضهم متعذرا بان قال الميم بدل من الهاء التى هى اللام قدمت على العين واما اضافته الى غير يا، المتكلم فالا
فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا ثلثة احوال احدها القطع عن الاضافة و
الاعرف فيها حذف لاماتها وقد ثبت ذلك فى بعضها كما حكى فى ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى يا، المتكلم فالاعرف
فى ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفى حم وهن حذف اللام كما حكى فى لغاتها وثالثها الاضافة الى يا، المتكلم قال الجمهور
يجب حذف اللامات لان ردها فى حال الاضافة الى غير يا، المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر فى المضاف
الى يا، المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى غير يا، المتكلم رد اللام فى اربعتها كما نقل عنه ابن
وابن مالك فى اخ واب فقط كما نقل عنه جار الله والمص ولما ردها الزم اليا، لما قلنا فى علة الاصح وتشبث بقول
الشاعر وابى مالك ذو المجاز بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون ابى جمع الاب مضافا الى اليا، لانه يقال فى اب ابون
قال فلما تبين اصواتنا بكين وفدينا بالابينا كما قيل فى اخ اخون قال وكنت لهم كشر بنى الاخينا والمذهب

لا ينبت بالمحتملات قوله فاذا قطعت قيل اب واخ وحم اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة في اللغات
المشتركة ان يكونا محذوفي اللام مطلقا اى مضافين ومقطوعين يكونان كيد فتثنيتهما ابان واخان والجمع ابون واخون
كامر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان يكونا مشددي العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة
وهي اشهرها حذف اللام والاعراب على العين مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة باخ اخو كدلو مطلقا
وفي حم ست لغات ابتدئ منها بالافصح فالافصح على الترتيب اوليها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء ونقصه
القطع عنها واعرابه على العين وثانيتها ان يكون كدلو مطلقا اى في الاضافة والقطع والثالثة ان يكون كعصا مطلقا
والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخب مطلقا والسادسة ان يكون كرشا مطلقا واما فم ففيه لغات
اشهرها النقص مطلقا كيد وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير الياء والنقص في غيرها ولما لم يكن هي المشهور زعم
صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون
في الاضافة نحو قوله زحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فللضرورة وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها
وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة
الى الياء والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف اللام منسيا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء
على ان الواو التي ابدل منها الميم تقلب في حال الاضافة الفاء واوا وياء فيكون الفاء تابعا للاعراب لان مثلثا للاعراب
يجوز تثليثها في الاوله لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة فما مثلث الفاء مقصورا مطلقا وكانه جمع بين
البدل والمبدل منه او الميم بدل من اللام قدمت على العين كما مر فيكون قوله فمويهما مثنى فما والثامنة والتاسعة
فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال حتى لو انا ما خرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليس بلغة وكان
الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام والعاشرة اتباع الفاء الميم في حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت
الى فم وكانه نظر فيها الى حالة الاضافة بالميم اعني فوك وفاك وفيك وقد تتبع فاء امرء ايضا حرف اعرابه فيقال امرءا و
مرءا ومرء وعين امرء وابنم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كيد وحذف
اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اما لم يقطع لانه ليس مقصودا بالذات
وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتات لهم ان يقولوا
جاءني رجل ذهب فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام مما لا يقع صفة كما
لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس

التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اى اسم الجنس كضارب وقاتل
وايضا لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف اليه ضمير او علم لم يجز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم
صل على محمد وذويه فاذ كان قطعه عن الاضافة ولا دخال اللام عليه في قوله فلا اعني بذلك اسفليكم ولكني اريد
الذوينا شاذان وذلك لاجرائه مجرى صاحب واما قولهم ذو زيد وذوي آل النبي فانما جاز لتاويل العلم بالجنس اى صاحب
هذا الاسم واصحاب هذا الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا فكان قياسها ان
يكون في الاوله مقصورا لكن لما كثرت الاضافة فيها وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم يكن فيها مقصورا
حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كآباء واخاء واحماء
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها
افعال ايضا كحوض واحواض وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مؤنثه اعني ذات واصله ذوات كنواة لقولهم في مثناها ذواتا
فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت العين ساكنة لقالوا في المؤنث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون
واللام محذوفة في جميع متصرفات ذو الا في ذوات وذواتا وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولعله قال ذلك لقولهم آخاء
الا هن فانه لم يسمع فيه اسما حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤنثه هنة وهنة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكن
لكن لما حذف اللام فتح العين لان ما قبل التاء لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثمرات واما فوك فاصله
فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام
باقي ياء لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة والحمل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام
اب واخ وحم وهن واو لقولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات ولما سمع في تثنية فلان لاماه ذات
وجهين وكذا لام حم فقد يكون حمء كابين قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة قوله كل ثان يشمل
التوابع وخبر المبتدا وكلما اصله خبر المبتدا كخبر كان واخواتها ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه
اى مع اعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت والحال من المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز
عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع
الخبر من جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما
وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فجرنا الارض عيونا انتصاب
الاول من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتدا والخبر من جهة واحدة وهي كونهما

عملت فی الکلام کما تقرر فی اول الکتاب وانتصاب الاسما المذکورة من جهة واحدة وهی کونها فضلات وان قلنا بتغیر الحکم
بسبب تغیر اسم کل واحد من الاول والثانی قلت ان نقول ارتفاع زید فی جاء زید الظریف من جهة کونه فاعلا وارتفاع الظریف
من جهة کونه صفته وکذا باقی التوابع ثم نقول الاخبار المتعددة لمبتدأ نحو هو الغفور الودود والآیة وکذا المفعولات فی نحو علمت
زیدا عالما عاقلا ظریفا وکذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وکذا المستثنی بعد المستثنی نحو جاءنی القوم الا زیدا
الا عمرا الا تتغیر اسماؤها ولا جهات اعرابها فینبغی ان یدخل فی حد التوابع ولو قال کل ثان باعراب سابقه لاجله ای اعراب الثانی
لاجل اعراب الاول لم یرد علیه ما ذکرنا وقوله کل ثان فیه نظر ایضا لان المطلوب فی الحد بیان ماهیة التابع لا قصد حصر جمیع
ویدخل فی قوله ثان النعت الثانی فما فوقه وکذا التاکید المکرر وعطف النسق المکرر لان کلا منهما ثان للمتبوع کالتابع
للاول واما الکلام فی عامل التوابع ففیه تفصیل اما الصفة والتاکید وعطف البیان ففیها ثلثة اقوال قال سیبویه العامل
فیها هو العامل فی المتبوع وقال الاخفش العامل فیها معنوی کما فی المبتدأ والخبر وهو کونها تابعة وقال بعضهم ان عاملها
مقدر من جنس الاول ومذهب سیبویه اولی لان المنسوب الی المتبوع فی قصد المتکلم منسوب الیه مع تابعه فالمجیء
فی جاءنی زید الظریف لیس فی قصده منسوبا الی زید مطلقا بل الی زید المقید بقید الظرافة وکذا فی جاءنی العالم زید و
زید نفسه فلما انسحب علی التابع حکم العامل المنسوب معنی حتی صار التابع والمتبوع معا کمفرد منسوب الیه وکان الثانی هو
الاول فی المعنی کان الاولی انسحاب عمل المنسوب علیهما معا تطبیقا للفظ بالمعنی اما اذا قلت جاءنی غلام زید فالمنسوب الیه
وان کان الغلام مع زید الا ان الثانی لیس هو الاول معنی فلم یعمل العامل فیهما معا وجعله معنویا کما ذهب الیه الاخفش
خلاف الظاهر اذ العامل المعنوی فی کلام العرب بالنسبة الی اللفظی کالشاذ النادر فلا یحمل علیه المتنازع فیه وتقدیر العامل
خلاف الاصل ایضا فلا یصار الی الامر الخفی لما امکن العمل باللفظ الجلی واما البدل فالاخفش والرمانی والفارسی واکثر
المتاخرین علی ان العامل فیه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقیاس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالی لجعلنا لمن یکفر
بالرحمن لبیوتهم وغیر ذلک من الآی والاشعار واما القیاس فلکونه مستقلا ومقصودا بالذکر ولذا لم یشترط مطابقته
للمبدل منه تعریفا وتنکیرا والجواب عن الاول ان لبیوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلنا غیر مکرر
وکذا فی غیره فان قیل لو لم یکن المجرور وحده بدلا من المجرور لم یسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور لیس مشتملا علی الجار
والمجرور بل البیت مشتمل علی الکافر وکذا فی قوله تعالی للذین استضعفوا لمن آمن منهم من آمن بعض الذین استضعفوا قلت
لما لم یحصل من اللام فائدة الا التاکید جاز لهم ان یجعلوه کالعدم ویسموه بدل الاشتمال نظرا الی المجرور والمکرر فی اللفظ
البدل من العوامل الا حرف الجر لکونه کبعض حروف المجرور والجواب عن القیاس ان استقلال الثانی وکونه مقصودا بالنسبة

بان

بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع لیس کالعدم فقط فکان العامل لم یعمل فی الاول ولم یباشر الا عمل فی الثانی
ومذهب سیبویه والمبرد والسیرافی والزمخشری والمص ان العامل فی البدل هو العامل فی المبدل منه اذ المتبوع فی حکم
الکان عامل الاول باشر الثانی ههنا وستعرف فی باب عطف البیان انه فی الحقیقة هو البدل فحکمه فیما ذکرنا حکم البدل
واما عطف النسق ففیه ثلثة اقوال قال سیبویه العامل فی المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسی فی
الایضاح الاشعری وابن جنی فی سر الصناعة ان العامل فی الثانی مقدر من جنس الاول کقولک یا زید وعمرو والقوم
لا دلیل فیه لان علة البناء فی الثانی وقوعه موقع الکاف کالمعطوف علیه مع عدم المانع من البناء کما کان فی یا زید
والحارث اعنی اللام وانما کان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضی للبناء فلما ارتفع المانع صار کان
حرف النداء باشر التابع لا ان تقدر له حرفا آخر واستدل ایضا بقولهم قیام زید وعمرو وقال العرض الواحد لا یقوم
بمحلین والجواب ان القیام ههنا لیس بعرض واحد بل هو مصدر والمصدر یصلح للکثیر والقلیل بلفظ الواحد والمراد ههنا
القیامان بقرینة قولک وعمرو وکذا لا حجة له فی قام زید وعمرو لانه هو متضمن للقیام الصالح للقلیل والکثیر ولو کان العامل
مقدرا لوجب تعدد الغلام فی جاءنی غلام زید وعمرو وهو متحد وکذا فی معنی کل شاة وسخلتها بدرهم کل شاة بدرهم
وکل سخلتها بدرهم والمراد ههنا معا بدرهم وایضا لم یجز یا زید والحارث ولم یجز ما زید قائما ولا عمرو قاعدا ولیس زید قائما
وعمرو ذاهبین اذ لا یجوز تقدیر ما ولیس بعد الواو وایضا لم یجز زید ضربت عمرا واخاه اذ یبقی خبر المبتدأ بلا ضمیر مع کونه
جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالنیابة وهو بعید لعدم لزوم احد القبیلین کما هو حق العامل وفائدة الخلاف فی
هذا الکل جواز الوقف علی المتبوع دون التابع عند من قال العامل فی الثانی غیر الاول وامتناعه عند من قال العامل فیهما
هو الاول ههنا وانما قدم المص النعت علی سائر التوابع لکونه استعماله اکثر قوله النعت تابع یدل علی معنی فی متبوعه مطلقا
قال فی شرح المفصل الصفة تطلق باعتبارین عام وخاص والمراد بالعام کل لفظ فیه معنی الوصفیة جری تابعا او لا
فیدخل فیه خبر المبتدأ والحال فی نحو زید قائم وجاءنی زید راکبا اذ یقال انهما وصفان ویعنی بالخاص ما فیه معنی الوصفیة
اذا جری تابعا نحو جاءنی رجل ضارب قال حد العام ما دل علی ذات باعتبار معنی هو المقصود وینتقض حده باسماء
الآلة والمکان والزمان لان المقتل مثلا دال علی ذات وهو الموضع باعتبار معنی وهو القتل هو المقصود ومنع حدا
اللفظ علی ما قررتم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس کلها تدل علی ذات باعتبار معنی ولیست بصفات فان رجلا
موضوع لذات باعتبار الذکورة والانسانیة قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس
المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنی لا الذات ولقائل ان یمنع فی الموضعین ای فی الاسماء والصفات ویقول ان

اردت بقولک فی اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنی فلا نم لان قصد الواضع بوضع رجل ذات فیها

معنی الرجولیة بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء کان المعنی ایضا مقصودا معها او لا فلا ینفعک لان الصفات

ایضا لو ذکرت مجردة من متبوعاتها فلابد فیها من الدلالة علی الذات مع المعنی المتعلق بها وکذا اذا ذکرت مع متبوعاتها

لان معنی ضارب ذو ضرب ولاشک ان معنی ذو ذات ومعنی ضرب معنی فی تلک الذات وکذا مضروب وحسن ولو لم یدل

الا علی المعنی لکان الصفة هو الحدث کالضرب والحسن ثم نقول قولک فی الصفات ان المقصود بها المعنی لا الذات مناقض

لقولک فی حد الصفة العامة ما دل علی ذات باعتبار معنی وکیف یدل بالوضع علی الذات مع ان المقصود بها لیس ذاتا وهل دلالة

اللفظ علی شیء الا مع القصد بذلک اللفظ الی ذلک الشیء وان قال المراد بالقصد القصد الاهم فان نحو ضارب وان دل علی

الذات الا ان المقصود الاهم هو الحدث القائم بالذات المطلقة التی دل علیها هذا اللفظ فلا نم ان یمنع ان المقصود الاهم

من هذا اللفظ بیان المعنی بل المعنی کان لیدل علیه ترکیب ض ر ب فلم نضع منه هذه الصیغة المختصة الا للدلالة علی الذات

یقوم بها ذلک المعنی وکذا نحو المضروب والحسن قال والوصف الی صح تابع یدل علی معنی فی متبوعه مطلقا قال لیدخل فی

تابع جمیع التوابع ویخرج منه خبر المبتداء والمفعول الثانی لما ذکرنا فی حد التابع وقولنا یدل علی معنی فی متبوعه یخرج عنه

ما سواه قلت یدخل فیه البدل فی نحو قولک اعجبنی زید علمه ولو قال یدل علی معنی فی متبوعه او متعلقه لکان اعم لدخول نحو برجل

قایم ابوه فیه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البیان وعطف النسق والتاکید الذی هو مکرر لفظی او معنوی فظاهر

واما التاکید المفید للاحاطة فداخل فی هذا الحد اذ کلهم فی جاءنی القوم کلهم یدل علی الشمول الذی فی القوم فان قال شرط

هذا المعنی الذی یدل علیه الوصف ان لا یفهم من المتبوع والشمول یفهم من القوم وکذا فی جاءنی الزیدان کلاهما قال الجواب

ان ذکر هذا الشرط لیس فی حدک مع انه یلزم منه ان لا یکون واحدة واثنین فی قولک تع نفخة واحدة والهین اثنین نعتا

قوله مطلقا قصد به اخراج الحال فی نحو قولک ضربت زیدا مجردا فان مجردا دال علی معنی فی زید لکن لا مطلقا بل مقید الحال

الضرب اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه لیس اعرابه سابقه من جهة واحدة هذا ولا یبعد لو حد الوصف

العام ای ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا علی معنی غیر الشمول وصاحب

صحیح التبعیة لکل ما یخصص صاحبه فقولنا اسم یخرج الجمل الاسمیة والفعلیة وان صح وقوعها نعتا تابعا نحو جاءنی رجل

ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولنا وضع یخرج الفاظ العددیة نحو جاءنی رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وکذا سائر المعانی

نحو عندی زیت رطل ویخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسد او لا نحو زید اسد فانها وان دلت علی

معان لکنها لیست کذلک بحسب الوضع وکذا یخرج نحو صوم وعدل لانه لیس بالوضع فلا یدخل فی الصفات العامة بل یدخل فی

حد الصفات الخاصة کما یجی فیقال ان اسدا وصوما فی برجل اسد ورجل صوم صفة وکذا نحو ای رجل لانه فی الاصل

لاستفهام وقولنا علی معنی یخرج الفاظ التوکید الا التی للشمول فان نحو نفسه لا یدل علی معنی فی شیء بل مدلوله نفس

متبوعه وقولنا غیر الشمول یخرج الفاظ الشمول فی التوکید نحو کلاهما وکله واجمع ومرادفاته وجاءنی القوم کلهم عند

التمیمیین کما مر فی الحال اذ کل ذلک یدل علی الشمول وصاحبه ای جمیعها او جمیعهم وقولنا وصاحبه یخرج المصادر ویدخل

اسماء المکان والزمان والآلة وقولنا صحیح التبعیة یخرج هذه الاسماء الا انها لم توضع صحیحة التبعیة لغیرها بل لو جرت صفات

فی بعض المواضع نحو رجل منقب فلیس ذلک من حیث الوضع کما مر فی برجل حمار وقولنا لکل ما یخصص صاحبه یخرج اسماء الاجناس

فانها لا یصح ان یتبع بالوضع الا المبهم فقط داله علی معنی فیه نحو هذا الرجل وایها الرجل مع هذا فهی اسماء لا صفات عامة وکذا

یخرج اسم الاشارة المخصوصة کما یجی ببعض الموصوفات ویدخل فی قولنا صحیح التبعیة الحال وخبر المبتداء وغیر ذلک فی نحو

جاءنی زید راکبا وزید عالم والعالم زید فانها صفات وان لم یتبع شیئا لکنه یصح تبعها وضعا ونقول فی حد الوصف الی ص

ای التابع هو تابع دال علی ذات ومعنی غیر الشمول فی متبوعه او متعلقه مطلقا فیدخل فیه التابع فی نحو هذا الرجل وبرجل

ای رجل وبرجل تمیمی وبرجل حسن وجهه وبرجل حمار وغیر ذلک ویخرج البدل فی نحو اعجبنی زید علمه قوله وفایدته تخصیص

او توضیح معنی التخصیص فی اصطلاحهم تقلیل الاشتراک الحاصل فی النکرات وذلک ان رجلا فی قولک جاءنی رجل صالح

کان بوضع الواضع محتملا لکل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراک والاحتمال ومعنی التوضیح

عندهم رفع الاشتراک الحاصل فی المعارف اعلاما کانت او لا نحو زید العالم والرجل الفاضل قوله وقد یکون لمجرد الثناء

لفظ قد التی هی للتقلیل فی المضارع موذنة بان مجیئه لمجرد الثناء او الذم او التاکید قلیل والی انما یکون لمجرد الثناء او الذم

او التاکید اقل من مجیئه للتخصیص والتوضیح

لو کان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء کان مما لا شریک له فی ذلک الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحیم لو لا شریک له

تع فی اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشیطان الرجیم او کان مما له شریک فیه نحو اما فی زید الفاضل العالم او الفاسق

الخبیث اذا عرف المخاطب زیدا الآتی قبل وصفه وان لم یکن له شرکاء فی هذا الاسم وانما یکون للتاکید اذا دل الموصوف

علی معنی ذلک الوصف مصرحا بالتضمن نحو نفخة واحدة والهین اثنین فان کان ذلک للمعنی المصرح به فی المتبوع شمولا او

احاطة فالتابع تاکید لا صفة نحو الرجلان کلاهما والرجال کلهم وان لم یکن فهو صفة کما فی قوله تع الهین اثنین

انما هو اله واحد وان کان معنی التابع معنی المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تاکید تکریر نحو الرجل نفسه وزید زید وقد یکون

لمجرد الترحم نحو انا زید البائس الفقیر قوله ولا فرق بین ان یکون مشتقا قال فی الشرح یعنی ان معنی النعت ان یکون تابعا

یدل علی معنی فی متبوعه فاذا کانت دلالته کذلک صح وقوعه نعتا ولا فرق بین ان یکون مشتقا او غیره لکن لما کان الاکثر

فى الدلالة على المعنى فى المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشتق بهذا
اعلم ان جمهور النحاة شرطوا فى الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف
بزيد اسدا حالا لكنه يشترط فى الوصف لا فى الحال الاشتقاق وفى الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيهما معا والمص
لا يشترطه فيهما ويكتفى بكون الوصف دالا على معنى فى متبوعه مشتقا كان اولا وبكون الحال هيئة للفاعل والمفعول قوله
اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما اى وضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى جميع استعمالاته كالمنسوب وذو المضاف الى اسم
الجنس فان لهما موصوفا فى جميع المواضع اما ظاهرا او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد حددنا
ومن الى حد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذى والتى وفروعهما وذو الطائية لان الذى قام بمعنى القائم
قوله او خصوصا يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى فى متبوعه فى بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الى حد بالنظر الى اسم
الاشارة فانه لم يوضع للدلالة على معنى فيه اى فى اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا فى باب النداء اما لو جعلته صفة
لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل فى الرجولية فليس الجنس موضوعا لمعنى فى متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى
الكامل فى الرجولية ليس كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع فى قولك مررت برجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم لم يجز ان
يوصف باسماء الاجناس قياسا معناها على ما وضعت له ساير المبهمات التى هى غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال
مررت بشخص رجل وبسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة قلت لتجرد النكرة
فى مثله عن فايدة زايدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم يقع صفات له فقولك مررت برجل يفيد الشخصية واسد يفيد
السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان فى غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف فى الاعلى مع
قرينة دالة عليه نحو قوله ربا شتى لا يا وى لقلتها الا السحاب والا الاوب والسبل وكالاورق فى الحمام والاطلس فى
الذيب والغبراء والخضراء فى الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فايدة جعل الوصف حاضرا مبينا وفى يا ايها الرجل
للموصوف فايدة منع حرف النداء من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى فى متبوعه خصوصا على ما قال
المص اى واسم الاشارة نحو مررت برجل اى رجل وبزيد هذا فاى انما يقع صفة للنكرة فقط بشرط قصدك للمدح و
اسم الاشارة يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما فى
غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اى رجل لا يدل بالوضع على معنى فى متبوعه بل هو منقول
عن اى الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول
عنه فاستعيرت لوصف الشى بالكمال فى معنى من المعانى والتعجب من حاله والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال

يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه ومن ثم قال الفراء فى ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى
شرط فى اى الواقعة صفة ان تكون صفة للنكرة حتى تضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها ابهام كامل اذ معنى
اى الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اى الرجال بخلاف اى رجل هو فمعناه اى فرد هو من افراد هذا
الجنس كما مر فى باب الاضافة ولهذا جاءت بعد المعرفة نصبتها على الحال نحو هذا زيد اى رجل ويجوز المطابقة بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية اية امة واما الاسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم الى آخر ما
ذكر وجميع ما ذكر من الجوامد قياسى عموما كان كالمنسوب وذو والموصول ذى اللام وذو الطائية او خصوصا كاى
التابع للنكرة واسم الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد يقع من الجوامد الواقعة صفة اشيا
لم يذكرها المص وهى على ضربين قياسى وسماعى فمن القياسى كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا او معنى
نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل فهذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد الرجل
وحق الرجل ولا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلثة كالتاكيد اللفظى فلذلك
لم يجز انت المرء كل الرجل وليس فى زيد معنى الرجولية حتى يوكد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل
كل رجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق فى جميع الرجال ومعنى جد الرجل اى
كان ما سواك هزل وحق الرجل اى من سواك باطل وهما من باب جرد قطيفة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم
وحق اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على النكرة نحو قولك جاءنى رجل ما شئت من
رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى خبر مبتدا محذوف على الحالين والجملة صفة للنكرة اى
الذى شئته او شئ شئته ويجوز ان يكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لانه
للمبهم امره وان كان من اولى العلم كقوله تع وما رب العالمين وقوله تع انى نذرت لك ما فى بطنى محررا وما نحن فيه موضع
الابهام وفى معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندى رجل شرعك من رجل ورجال احسبك من رجلين ورجال نهيك
او هماك او كفيك من رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل والجار والمجرور فى جميع ذلك يفيدان المذكور هو
المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا فى افضل
رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويجئ مثل ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يالك من ليل ولله
در زيد من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عمن قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة
هذا الجنس لفا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك اى مقصودك ومن همه اى

اذا به اى يذيبك وصف محاسنه كقولهم يدك اى يثقل عليك عذ ما فيه من يمّن المصيبة اى اوجعته وكسرته ومن المقيس
ايضا ان يكرر الموصوف ونضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وحمار حمار سوء والمراد بالصدق
فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا استعملوه
فى مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث لذا قصدوا الاغراء بشئ
قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكا اليه المغص كذب عليك العسل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه وكذا
ان يريد بالعسل المعروف قال وذبيانية اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اى عليكم بهما والاضافة فى نحو
رجل صدق ودابة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة نحو خبر السوء اى الخبر السيئ فمعنى رجل
صدق رجل صادق اى جيد فكانك قلت عندى رجل رجل صادق فما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل
مع صفته صفة للاول كما مر فى باب لا التبرئة فى نحو لا ماء ماء باردا ويجوز ان يكون الثانى بدلا من الاول كما قيل فى قوله
نع بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسى الوصف بالمقادير
نحو عندى رجال ثلثة قال عم الناس كما بل انه لا تجد فيها راحلة واحدة وتقول عندى بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع
والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة والكثرة ونحو ذلك والسماعى على ضربين اما شايع
كثير وهو الوصف بالمصدر والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى مرضى
قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة
كانهما من كثرة الفعل تجسما منه واما غير شايع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعانى يوصف به جنس آخر كقولهم
مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير مثل اى مثل اسد ويقوى ما ويليه قولهم مررت برجل اسد شدة اى شدة اى ثبات الا
شدة فانتصاب شدة على التميز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما فى قولك الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا فى الحال فى قولهم هو
زهير شعرا وقد يقال برجل الاسد شدة وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة بتأويل مثل الاسد كما
ذكرنا فى قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل نار حمرة اى مثل نار حمرة ويجوز ان يكون اسد شدة و
نار حمرة بمعنى كامل شدة وكامل حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا فى باب
الحال والمنصوب فى هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر فى مثل هذا بما يناسب
به من الاوصاف فمعنى برجل اسد اى جرئ وبرجل حمار اى بليد ولا معنى للتميز فى نحو برجل اسد شدة على هذا التاويل
قال ان عز وليل بقول الكنس من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا اعاليها

وساجا

وساجا ستورها اى سود اعاليها وكنفا ستورها وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت
برجل رجل اى كامل فى الرجولية ورايت اسدا اسدا اى كاملا وثالثها جنس مصنوع منه الشئ يوصف به ذلك الشئ نحو
هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين وصفة خز وخاتم حديد وباب ساج فى الشعر ايضا قال السيرافى
لذا قلت مررت بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها واردت حقيقة
هذه الاشياء لم تجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بدابة اسد ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا
يجوز ان ينعت بها قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى
فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا فى طين خاتمها لكنه تجوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى بتاويل معمول من
طين ومعمول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اى كائن من عرفج ومررت بقوم عرب اجمعون اى
كائنين عربا اجمعون وان اريد التشبيه كان معنى بسرج خز صفته اى سرج لين صفته كالخز وليس بخز وكذا
فضة حلية سيفه اى مشرقة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها فالتشبيه فيه بعيد ومن غير الشايع قولهم مررت برجل
ابى عشرة ولاخ لك واب لك قوله وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لان التعريف والتنكير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان
لا يشار بها الى خارج فى الوضع كما يجئ فى باب المعرفة والنكرة ولذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتخصيصهم
النعت يوافق المنعوت فى التعريف والتنكير بالنعت المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز
النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول فى قام رجل ذهب ابوه او
ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول فى مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع
المفرد مقامها فلتلك الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا نقول ان الاصل
فى هذه المواضع هو المفرد كما تقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا
برهان بل يكفى فى كون الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما فى المواضع المذكورة وقال بعضهم
الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم ينبغى على شئ يجب ان يكون عند المخاطب لا لو كان معلوما لوقع
الكلام لغوا نحو السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التنكير ليس كون الشئ مجهولا بل معناه فى اصطلاحهم
ما ذكرنا الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية ولو سلمنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه
نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه

الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول فى جانى زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما
جانى زيد العالم وانا زيد وجوانه مقطوع به وانما وجب فى الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجى بالصفة والصلة
لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من اتصافهما بمضمون
الصفة والصلة فلا يجوز لذلك الا ان يكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرك الجملة
وهى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهى
والاستفهام والتمنى والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا معرفا للمبتدا
ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر فى بابه وتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون
للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول قوله قد يوصف بالجملة معرف باللام لا تشير بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبنى لان تعريفه لفظى على ما يجى فى باب المعارف ولا يقدر على ادخال الالف واللام فى الوصف ليطابق الموصوف
لفظا وهذا كما قال الخليل فى النعت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل
ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف واللام وانما جرأهم على ذلك اجتماع شيئين كون التعريف فى الموصوف لفظيا
لا معنى تحته فلا يجوز فى العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا
يجوز ما يحسن بالرجل شبيهك لانك تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا يكون ذلك فى كل جملة بل فى
الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا بالرجل ابوه قايم وذلك لان اللام فى الوصف مقدر ليطابق الموصوف
تقديرا وانما يقدر اللام فى الاسم او فى المضارع للاسم نحو يقول ويقوم ونحوه وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدلا
صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط الضمير فى الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفته فيحصل
بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول بمضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمرو لم يكن الرجل متصفا بقيام عمرو بوجه فلا يتخصص واذا قلت قام عمرو فى داره صار الرجل متصفا
عمرو فى داره وقد يحذف الضمير كما مر فى خبر المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت فى
الحقيقة كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه
واقتله اى مقولا فى حقه هذا القول ومفعولا ثانيا فى باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال
الموصوف وحال متعلقه قوله بحال الموصوف الجار والمجرور فى محل الرفع فاعل اى يجعل حال الموصوف اى هيئته
وصفا له وهو الكثير كما فى رجل قايم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لتنزله منزلة حاله نحو

بجل

برجل مصرى حمار فى حصول العار بذلك وهذا السببى ان كان منونا فهو يجرى على الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف
فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون لان اسما الفاعل والمفعول الناصبان للمفعول
ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضى وان كان مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة
يجب اضافتها الى فاعلها ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا او غيره فالماضى
اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قايم الغلام ولا يتعرف لاضافته الى معموله ولا يجوز الاضافة الماضى المتعدى الى الفاعل
لانك ان اضفته الى الفاعل بلا ذكر المفعول نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببى
وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل الماضى لا ينصب مفعولا به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل
بعده مرفوعا نحو بزيد ضارب عمرو غلامه امس وبزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببى ويتعرف
لانه مضاف الى غير معموله وان لم يكن السببى ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما فى المنون سواء كان حالا او مستقبلا
نحو برجل ضارب غلامه زيد الآن او غدا وسواء كان علاجا وهو ما كان محسوسا مرئيا كالقايل والضارب او غير علاج
كالعالم والعارف والمخالط والملازم وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان
عن نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضاربه عمرو وبزيد مخالطه داء والزم سيبويه تجويز نصبه على الحال مع
كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغى ان يجوز بزيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على
الحال واما نصبه فى نحو بزيد المخالطه داء فربما لا يلزمه لارتكابه انه ليس بمضاف الى الضمير كما فى المضاف بل يقول الضمير فى
محل النصب على انه مفعول كما مر فى الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجا كان او لا على ان يكون
المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه فى جواز النصب فى الاول والرفع فى
الثانى ويخالفه فى وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة • وننظر من خلل الستور باعين • مرضى مخالطها السقام صحاح • واسم
الفاعل بمعنى الاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر فى باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره • حماني
العواقب العصا وتركته • به نفس عال مخالطه بهر • برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر
ان كان علاجا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان
مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه ايضا فى الوجوب لا فى الجواز والزمهما سيبويه بما لا محيص لهما عنه وذلك انه
قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سببيا كان او غيره نحو جريه على الاول علاجا كان
او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغى ان يكون المضاف المنون تقديرا ولا سبب فى الاضافة عارضا لايجاب الرفع او النصب

فلا يجاب احدهما بلا موجب تحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس فيه الا الرفع
على كل حال نحو مررت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يؤخذ من الفعل كما تجعل صاحب كذا
فعلى هذا تقول فى المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه بنو فلان ومما يقع سببيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصرى حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما جاء من ذلك سماعا على قبح
سواء نحو برجل سواء هو والعدم وسواء ابوه وامه والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا يتعين كون أأنذرتهم
ام لم تنذرهم فى محل الرفع بانه فاعل سواء فى قوله تعالى ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون وجه
مرفوعا على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو بين اثنين
فصاعدا ومن السماعى القبيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة
ذراع طولها وكذا الجنس للمصنوع منه الشىء نحو بسرج خز صفته وبخاتم طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى من المعانى نحو
برجل اسد غلمانه اى جرىء وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل الى عشرة ابوه ومنه كلها من الجوامد التى تقع صفات لا
على القياس كما تقدم ذكرها قوله الاول يتبعه اى الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف فى اربعة اشياء من جملة العشرة
المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التى هى الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال
ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار والاعشار وهى قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى
خلق والنطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشىء المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم
على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال تعالى نسقيكم مما فى بطونه والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع
وجاء قميص اخلاق اسمال اذم ولحم خراذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة
فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا او
نصبا كما يجىء فى موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال الاوليان صفة للاخران يقومان مقامهما
والاولى انه بدل او خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من ثلثة انواع الاعراب التى
هى الرفع والنصب والجر وانما تبعه فى هذه العشرة لكونه اياه فى المعنى قوله والثانى يتبعه فى الخمسة الاول اى الوصف بحال المتعلق
يتبع الموصوف فى اثنين من جملة الخمسة الاول اعنى واحدا من ثلثة انواع الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفى
البواقى كالفعل اى هذا السببى فى الخمسة البواقى اى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اى ينظر الى فاعله فان
كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببى كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببى كما يطابق

الفعل فاعله فى التذكير والتانيث او يذكر اذا كان الفاعل غير حقيقى التانيث او حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظر
حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا فى الخمسة البواقى منظورا الى فاعله وكائنا كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف فى التثنية والواو فى جمع المذكر
العاقل والنون فى جمع المؤنث ويؤنث فى الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه اى ومن جهة ان السببى فى هذه الخمسة
كالفعل حسن قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقى كما حسن تقعد
غلمانه وضعف جاءنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى
ظاهر المثنى والمجموع ضعيف كما يجىء فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان
الالف والواو فى الفعل فاعل فى الاغلب الاكثر وتجريدها علامتى للتثنية والجمع ضعيف كما يجىء بخلاف الالف والواو فى
مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم ينقلبا
فى حالتى النصب والجر كوزرايت قاعدين وقاعدين بل هما فى المثنى مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان
والزيدون وانما جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود جمعا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل
خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان
فى قاعدون غلمانه لمشابهته ليقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا ان يخرج الواو عن الاسمية
الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا ضعيف مررت برجل قاعدين
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابواه او برجل قاعدان ابواه قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر
لا يوصف ولا يوصف به اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل فى وصف المعارف ان
يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه ما هو الاصل فى
وصف المعارف ولم يوصف الغائب ايضا لانه مفسر فى الاغلب بلفظ فصار ببيانه واضحا غير محتاج الى التوضيح
المطلوب فى وصف المعارف فى الاغلب واما حمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما واما انه لا يوصف به فلما
مر ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون اخص او مساويا ولا اخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول
بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع الى دال على معنى كاسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة لذلك ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت هو واجاز الكسائي وصف ضمير الغائب في نحو
قوله تع لا اله الا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المص انه لا يوصف
بالضمير لانه يتبين ذلك بقوله بعد والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف
اخص او مساو يعني اولا ان تعرف انه ليس مراده هم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الالفاظ
اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك
تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل العاقل ولقيت النبي العجيب واما في النكرات فانت تقول رايت شيئا ابيض
هذا ذات قديمة او واجب الوجود بل مراده هم ان المعارف الخمس اعني المضمرات والاعلام والمبهمات وذا اللام والمضاف
الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اي اعرف من صفته
او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة
التعريف الطاري على مدلوليهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح
ان يشار به بوضع واحد الى اي مشار اليه كان لكن التعريف الاشاري اقوى من تعريف ذي اللام كما يجي فعلى هذا الخص
قولهم الموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغي ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها اقوى من بعض حتى تبني عليه الا
في قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره
جعله بمنزلة وضع اليد واما كان العلم اخص واعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند
الواضع كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي ذات معينة كانت وتعينها الى المستعمل
بان يقترن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء الاشارة موصوفا
في كلامهم ولذا لم ينفصل من اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه واما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف
من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون
العين فما اجتمع فيه معرف بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله
تع لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل
تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتسبه منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعلى هذا نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل

الظريف

الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه هو صفة للغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام و
ولعلهم نظروا الى ان العلم حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في تسميته ما يماثله وان اتفق مشاركة
فبوضع ثان بخلاف ساير المعارف كما يجي في باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو
اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن
مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي
الذي لا يشتبه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور
فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب ما بعد الغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة في اسم الاشارة
في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس واعلم ان الحكم بان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضي
ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة
فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف لانه هو اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف و
لا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا للمعنى في ذات ولذلك لما نقل الى العلمية عن الجنسية اسم
دال على معنى انمحى ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واشقر اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو الذي
والتي واللاتي وبابها لمشابهته لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة فصاعدا بخلاف من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان
الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا قليل فروعي ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائية وان كانت على حرفين
كما في قوله • فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا • هلم فان المشرفي الفرائض • لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس
نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بلى قال الزجاج ان الموقوف صفة لمن آمن كما يجي
والظاهر انه يستغنى بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت بالمبهمين وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم لاعتبار المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا
بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة
وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بينا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات
فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال والمنع منه تعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة وان
جعلنا المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى العلم والى
كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل

من المبهمين والى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فينعت بكل من المبهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احدهما
واما المضاف الى ذى اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا كله على مذهب سيبويه
الذى عليه الجمهور ولكن بعد ان عرفت مذهب غيره ان نعت المعارف بعضها ببعض على وفق هذا مبهم وان جاء على
ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد تبين مما ذكرنا معنى قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله
او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله لهذا المرء ذو جاء ساعيا قوله وانما التزم وصف هذا بذى اللام
للابهام كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولكم الموصوف اخص وما وان يوصف اسم الاشارة بكل واحد من المبهمين
وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وههنا لا يوصف الا بذى اللام وللموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا
ذو قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم الذات وانما تعيين الذات المشار اليها اما
بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصوف
او ذو اللام او المضاف الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين
نفسه كذى اللام لا بالشىء الذى يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذى اللام لتعينه
فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه صلته بمعنى ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذو
لام وان كانت زائدة الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذى اللام فى باب المنادى فليرجع اليه
وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اى من جهة ان المراد من
وصف المبهم تبيين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان الابيض عام لا يختص بنوع دون آخر كالانسان و
الفرس والبقر وغيرها بخلاف بهذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان نذكر
بعض ما اغفله المص من احكام النعت وهى اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان العامل واحدا
وله معمولان متفقان فى الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف
وجاز جمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الظريف وعمرو الظريف والثانى نحو جاءنى زيد وعمرو الظريفان وقد
رجلا وامرأة ظريفين ولك اجمعتهما فى النعت غلبت التذكير على التانيث كما رأيت والعقل على غيره نحو مررت بالزيدين و
المقبلين وكذا فى خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان والحمير مقبلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا يقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا الراتعين لامتناع تخالف النعت
والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان كل تفرد واحد منهما بنعت او تجمعهما فى نعت مقطوع نحو جاءنى رجل وزيد الظريفين وان

انفقا

اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما
فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومعمولاه
مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما فى وصف فاما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت مقطوع فان اورد
فالاولى ان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقى زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو لقى زيد عمرا الظريف الظريف
نعت الثانى بجنبه ونعت الاول بعد نعت الثانى لانه لما كان لابد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما منهما
اولى من فصلهما معا كما مضى مثله فى الحال وكذا حالهما عند البصريين لو اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا او اجاز هشام
وثعلب جمعهما فى نعت نظرا الى المعنى لان كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة جانب الفاعل
لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما فى المعنى وان لم
يكن العامل واحدا فاما ان يكون العاملان واحدا اولا وفى الاول ان كان العامل مكررا للتاكيد جاز جمعهما فى وصف نحو قام زيد
وقام عمرو الظريفان وان لم يكن مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا رافعين او ناصبين او كانا
جارين او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين فى اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين
او خبرين او مبتدئين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما فى وصف لو اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين وجاءنى غلام زيد وابو عمرو الظريفين وابوك زيد وابوك عمرو الظريفان سواء كان
الظريفان صفة للمبتدئين او للخبرين والمبرد والزجاج وكثير من المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى
الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع نحو هذا رجل وذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمى
الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فانه جعل خبريهما كالفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر ولم يشترك
الفاعلان المعمولان فى اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما فى وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان
كرام وصفا لاخوى ولابنين معا بل تقول كراما على القطع وكذا يقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء وذلك لان
احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا يقول هذا رجل وفى الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا فى اسم خاص لان احدهما
مبتدأ والآخر خبر وكذا لا تقول جاءنى زيد وذهب رجل كريمان بل تقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض
المتاخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل فى النعت والمنعوت شىء واحد على الصحيح فيلزم كون
الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فاكرمه
منعوا جمعهما فى وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع

النعت المشترك فيه الا الكلي فانه اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمنطلقان عمرو والظريفان لان
وعمرا منطلقان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تبني الا على ما ثبت
وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع الموصوفات اعلم
ان الموصوف لما كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يجي بالصفات على وفق عدده او اقل فعلى الاول يجوز الاتباع
والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدا محذوف او مبتدا محذوف الخبر تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وبزاز ولما
رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز او منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تأملت لعلمت ان تقدير
فقطع الوصف الى الرفع فقط اولى ان لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على
الحال ان كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز القطع ايضا الى
في خبر نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي ضيفي ضيف مقرب وآخر معزول عن البيت جانب اي منهما ضيف مقرب
ومنهما آخر معزول وقوله فاصبح في حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف اي منهم طليق وقوله
مزعف اي ازعفه الموت اي قاربه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع نحو رأيت ثلثة رجال
كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون البعض محتجا بقوله كأن حوطهم لما استقلت ثلثة اكلب تطارد
واما ان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز فالاولى الاتباع ويجوز القطع
على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولبعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا ونصبا اعلم ان جواز القطع
مشروط بان لا يكون النعت للتأكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة لانه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف
في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو جاء في القوم اجمعون اكتعون والشرط الآخر
ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لانه ان لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه و
يميزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر
فلك القطع في ذلك الوصف الثاني اللازم نحو مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل ومع
اجتماع الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله وامرأته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي
في القطع تكرر النعت والآية رد عليه فنقول ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة محتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت
الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه لما احتاجت النكرة الى النعت لتخصيصها لم يجز القطع لانه لا قطع مع الحاجة والا عرف

نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف هو نص في
القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو
كقول الخرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبين معاقد الازر والواو
في النعت المقطوع اعتراضية نصبته او رفعته ويجوز في لغة النعت المقطوع للمنعوت تنويعا وتنكيرا كقوله تع ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا ولما اكثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او قطعت او اتبع بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع
لما الاتباع بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق
وبعمرو المسكين وقد يكون تنبيها نحو مررت بزيد الغاضب حتى وقد ذكرنا في النداء حال بين المنصوبات والمرفوعات
ويونس اوجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو رأيته البائس ومررت به المسكين و
الخليل جاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد
البزاز وصاحب الثياب الا بعد بل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا وسواء كان المعطوف
عليه نعتا او لا لانهما حرفان للاضراب والاستدراك فهما موذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت
ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول بالواو ولما طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج في ولكن البر
من آمن الى قوله والموفون بعهدهم ان الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع انما
يعتبر لما جاز الاتباع على النعت ايضا فاما لما لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تع
وعندهم قاصرات الطرف عين فان وصف باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالاول في الكثرة لان
القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح واما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي قال تع ومنهم
دون ذلك وقال وما منا الا له مقام معلوم اي من الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر وما الدهر الا
تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي منهما تارة اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات الا رأيته في حال
كذا وقال فظلوا ومنهم دمعه سابق له وآخر يثني دمعة العين بالمهل ... وقال لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب
وميسم فان لم يكن لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
وقال ما لك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كأنك من جمال بني

حادث

أقيش يقعقع خلف رجليه بشن • وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليها بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كالمذكور
واعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن
العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند • وقريب منه قوله تع وغرابيب سود لان حق غرابيب ان يتبع اسود
لكونه تاكيدا له نحو احمر قاني وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم يقدم الا ضرورة والنية التاخير كما تقول في ان رجلا
ضربك في الدار ان ضربك رجلا ولذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين في الاغلب
كقوله تع وهذا ذكر مبارك انزلناه وليس ذلك بواجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله وهذا كتاب انزلناه مبارك
وقوله فسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه لهذا وقال الشاعر وليل فاسيه بطيء الكواكب • وربما نويت الصفة ولم
تذكر للعلم بها قال الا ايها الطير المربة بالضحى • على خالد لقد وقعت على لحم • اي لحم اي لحم وكذا اولى النعت لا او اما وجب
تكريرهما كما ذكرنا في الحال قال تع لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف المضاف اليه لفظا
والنعت للمضاف لفظا لم يلتبس ويقال له الجر بالجوار وذلك لاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت
الاول معنى نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظ المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جحر ضب
ومذاهب رماني والذي هو لك الجحر والحب لا الضب والرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف
اليه افراد او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجيز الا هذان جحرا ضب خربان ولا بجحر ضبين خرب خلافا لسيبويه واستشهد
سيبويه بقوله • فاياكم وحية بطن واد • هموز الناب ليس لكم بسي بجر هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا
جحر ضب خرب جحره فحذف المضاف الى الضمير فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع
فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حيته ثم حذف المضاف الى حيته فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى
الناب استتر الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه قوله مقصود بالنسبة يخرج
الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف
المتبوع بذكر معنى فيه وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه لالتباسك لانك له ابينت شيئا بشيء فالمقصود
هو المبين والبيان فرعه وكذا تجيء بالتاكيد اما لبيان ان المنسوب اليه متقدما هو المنسوب اليه في الحقيقة لا غيره وما
لبيان ان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما
ونسبة الاسم اليه لو كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون متبوعه وسنذكر
الكلام عليه في بابه ونذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما

وا ولان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه الى آخره ليس من تمام الحد
بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استغن في الحد بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة لان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام • وليث الكتيبة في المزدحم • وقوله يا لهف
زيابة للحارث • الصابح فالغانم فالآئب • ويجوز ان يعترض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا
ان يدعى انها في صورة العطف وليست بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز قوله ولذا عطف على المرفوع المتصل
اكد بمنفصل انما اكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله
كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كالو
عطف على بعض حروف كلمة فاكد اولا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده
مما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو مح فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربك وزيدا لم يكن كالجزء معنى ويجوز تاكيد المتصل المرفوع لا للعطف
العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله تع
جنات عدن يدخلونها ومن صلح • او بعدها كقوله تع ما اشركنا ولا آباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة
لتاكيد النفي ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا اباؤنا
وقد لا يؤكد والامران متساويان فلهذا قال فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار
نحو قولك حضر القاضي امراة والى فطوا عول بالنصب فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز
ان يرتكب واما الكوفيون فيجوزون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح قوله ولذا عطف
على المضمر المجرور اعيد الجار قط وانما لزم ذلك لان اتصال المضمر المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكان العطف عليه لو
يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثمه لم يجز لو عطفت المضمر على المجرور الا باعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك
والمال بيني وبين زيد وبينك وليس للمجرور ضمير منفصل كما كان في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد لو لا يمكن ان يكون هناك بينان

بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية امر يقتضى طرفين فعرفنا ان تكرير الثانى لهذا الغرض
فقط فان التبس نحو جاءنى غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم تجز الا بجوز لو قام قرينة
دال على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض انقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول
المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم يقتضى ان القول بالثانى اولى وذلك لان القول به فى نحو المال بينى وبينك
متعين لانه لا معنى للمضاف الثانى كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف لفساد المعنى وفى نحو مررت بك وبزيد وان
امكن ان يكون للبا الثانى فيه معنى لانه يمكن ان يكون استونف معنى الجار والمجرور ثانيا ولم يمكن ذلك فى بين الثانية
الا انا لما عرفنا ان البا الثانية مجتلبة لمثل الغرض الذى جلبت له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور
ههنا كما فى مسئلة بين فاذا تقرر هذا فلنا ان نقول المعطوف مجرور مع تكرير العامل بما كان مجرورا به قبل تكريره اعنى
بالعامل الاول لان وجود الثانى لام لفظى وهو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه فى نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة
لا باللام الظاهرة والاولى ان تحيل جره على العامل المكرر لانه ليس باقل من الحروف الزائدة نحو كفى بزيد فانها لم تلغ
مع زيادتها وهذا الذى ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين وتجوز عندهم تركها
اضطرارا كقوله • فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب • واجاز الكوفيون ترك الاعادة
فى حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها لان الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وبقوله تع تسائلون به والارحام
بالجر فى قراءة حمزة واجيب بان البا مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا فى الاختيار الا فى نحو
الله لافعلن ولا يجوز ان يكون الواو للقسم لانه لا يكون لغير قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذى تسائلون به
وقسم السؤال لا يكون الا مع البا كما يجئ والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفى ولا نم
تواتر القراءات السبع وذهب الجرمى وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تأكيده بالضمير
المنفصل المرفوع نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس بشئ لانه لم يسمع
ذلك مع ان تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة الجار اقرب واخف فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع
المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبنى جاءك من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد
الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جاءك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول
الا بعد التأكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار فالجواب ان التأكيد والبدل ليسا باجنبيين منفصلين عن
متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما معنى فلان البدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتأكيد

عن

عين المؤكد واما اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما فى عطف النسق فلم ينكر جريهما على ما هو كالجزء من متبوعهما
على ما هو كالجزء من عامله لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل
عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف فى الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جريه على ما هو متصل
كالاجنبى من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع فان قلت فلم اطردا الحكم على هذا الوجه فى جميع التوابع
اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افردوا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذى هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل
قبل التأكيد قلت ذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العامل ويقعان غير تأكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت
عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمنفصل لالتبس الفاعل لانه اكان غايبا او غايبة بالتأكيد نحو زيد جاء فى نفسه وهند
جاءت نفسها ثم طرد الحكم فى البواقى مع ان ضماير ما بارزة نحو ضربتنى انت نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا
يلتبسان بالفاعل فى نحو الكتاب قرئ كله لان كلا لا يلى العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءنى كلكم ولا قتلت كلكم ولا مررت
بكلكم بل قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العامل معنوى كما هو مذهب الجمهور او لان مرتبته التأخر اعنى خبر المبتدا كما
اخترنا فى اول الكتاب هذا وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تأكيد موكدهما بالمنفصل بانهم كرهوا ان
يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيدا ومنع العلة تبطل علته
فى قولهم مررت بك نفسك فالاولى ما قدمناه قوله والمعطوف فى حكم المعطوف عليه اى ان كل حكم يثبت للمعطوف
عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبنى وبالعكس
وعطف المفرد على المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى
نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما انه الزم فى المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه جملة ذات ضمير عايد اليه لكونه صلة لزم
مثله فى المعطوف وكما انه اقتضى ما قبله كونه نكرة كمجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك فلهذا ضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها • وتقول رب شاة وسخلتها ان المعطوف نكرة كما يجئ فى باب المضمرات وكان يجب
على الاصل المتقدم ان لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى يا لكن لما كان المكروه
هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام فى المعطوف جاز كما فى يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف
عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان فى نفسه مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء
المعطوف فى يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف
على هذا الاصل فى لا رجل وامرأة كما فى النداء لكن العلة قد تقدمت فى المنصوب بلا التبرئة وان لم يكن حال المعطوف فى

نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب فى المعطوف عليه فلذا لم يضم المعطوف فى يا زيد و عبد الله لان ضم المنادى
ليس لحرف النداء فقط بل لذلك و لكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا لم ينصب المعطوف فى لا رجل و لا زيد عندى لان نصب
الاسم لا بالنظر الى لا والى قابل النصب و هو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها فنقول يجوز عطف
الجامد على المشتق نحو زيد احمر و رجل شجاع و ذلك لان الضمير فى المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر
المبتدا يتجرد ايضا عن الضمير لما كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الجزء المشتق لا بد له من ضمير
او فى معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن
ثم لم يجز فى ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع و ذلك لانه لما وجب لقولك بقائم او قائما الضمير لكونه خبرا مع كونه
مشتقا فوجب ان يثبت مثله فى المعطوف مع اشتقاقه و هو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير فى ذاهب عمرو بالجر ولا فى ذاهبا عمرو فان قلت فجوز ولا
ذاهبا عمرو على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر قلت ليس حاله فى نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله فى
حكم الاعراب لان الاسم فى الاول مقدم على الخبر فجاز عملها فيها بخلاف الثانى فصار فى عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام
رجل ولا زيد عندى فى عطف المفرد على المفرد و قد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاة قبل فليرجع اليه و انما جاز مررت
برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن فى قاعدين ضمير راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعنى ابواه و المضاف
اليه ضمير راجع الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه بتقدير لا قبيحة جاريته قوله وانما جاز الذى
يطير فيغضب زيد الذباب جواب عن سؤال مقدر و هو ان يقال انك اذا اخبرت عن الذباب فى قولك يطير الذباب
فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد عطف على يطير الذى هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما فى المعطوف عليه
و هو خال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا فى المعطوف
هذا الذى قاله المص والذى يقوى عندى ان الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدا و الصفة و الصلة اذا عطفت عليها جملة
اخرى متعلقة بالمعطوف عليها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجرد احدى
الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مسئلة
الذباب او لا كما تقول مخبرا عن زيد فى جاء فى زيد فغربت الشمس الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى تعقب
مجيئه غروب الشمس زيد و تقول مخبرا عن الشمس التى جاء زيد فغربت الشمس وليس مجئ زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم اذ
مضمون معطوفها بعد مضمون الاولى وان كان متراخيا تقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذى تراخى عن

مجـ

مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التى جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول فى خبر المبتدا زيد قام فغربت الشمس و زيد غربت
الشمس فقام لا منع من جميع هذا و هذا كما تعطف على الضمير الرابط فى الجملة التى يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته و عمروا
او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو زيد ضربت عمرا و اباه و انما جاز ذلك لان فى الجزاء الجملة
المذكور ضمير الفاء المعطوف المفرد كجزء المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء و ثم
و تعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى بالضمير فى احديهما و اما
ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوى بالمعطوف عليها نحو الذى قام و قعدت هند زيد لم يجز الا ان تعلق المضمون بالمضمون
معنى فتقول الذى قام و قعدت هند فى تلك الحال زيد و الذى تزول الجبال ولا يزول انا و الذى يقوم القيامة و لا ينتهى
انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال ولو لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة
فيه على الاقتران وغيره كما كان فى الفاء و ثم تعلق معنوى بين المضمونين هذا و قولك هند لقيت زيدا و اباها جائز
بالواو و فى المسئلة لما ذكرت مقام الواو والفاء او ثم او او و خلاف لا يجريها قوم لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء و ثم
او فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمعطوف فبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى
تقدير فعل و ليس بشئ لان العامل ليس بمقدر فى المعطوف كما تبين فى حد التوابع و لو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا
ان للجملة الثانية مع الفاء و ثم و او تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل فى الثانى مع الواو نحو زيد اكرمت عمرا و
اكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت الاستيناف امتنعت الاولى لخلو الجملة الخبرية عن الضمير
قوله و لا يجوز العطف على عاملين لم يجز خلافا للفراء معنى قولهم العطف على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا
فى الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين على معمولى عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا و بكرا خالدا
فهذا عطف متفقى الاعراب على معمولى عاملين مختلفين و قولك ان زيدا ضرب غلامه و بكرا اخوه عطف مختلفى الاعراب
لا يعطف المعمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول منهم على حذف المضاف و اما عطف المعمولين متفقين كانا او
مختلفين على معمولى عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد عمرا و بكر خالدا و ظننت زيدا قائما و عمرا قاعدا و اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا
و بشر خالدا محمدا كريما و ذلك لان حرف العطف كالعامل والاقوى ان يكون حرف واحد كالعاملين و يجوز ان يكون كعامل يعمل
عملين او ثلثة او اكثر اعلم ان الاخفش يجوز العطف على عاملين مختلفين مطلقا الا اذا وقع فصل بين العاطف و المعطوف المجرور
نحو دخل زيد الى عمرو و بكر خالد فهذا لا يجوز اجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين و من لم يجوز اما عند من جوز فللفصل بين
العاطف و المعطوف الذى هو كالجار و بين المجرور و اما عند من لا يجوز فلهذا و للعطف على عاملين و ليس الامر كما زعم المص من

قوله يجيزه بعض الكوفيين مطلقا فان كلهم اطبقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فان ولي المجرور في المسئلة للذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اجاز الاخفش على ما نقل الجزولي وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور وقد زال المانع بايلاء المجرور للعاطف فلهذا جوز الاخفش في نحو ما زيد بقايم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم مررت الى الغزو بجيش والحج ركب لا يجوز اجماعا اى الاسمين اولت حرف العطف لان الآخر يبقى مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وامس عمرو او غيره بل يجب ان يقول وامس بعمرو واما الفصل بالظرف وغيره بين العاطف والمرفوع او المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وابو علي في السعة وذلك لانه لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف المرفوع او المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا بكر وجاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال الشاعر اتعرف ام لا رسم دار معطلا من العام يغشاه ومن عام اولا قطار وتارات خريق كانها مضلة بو في رعيل تعجلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني امس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وامس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وامس خالد قال ابو علي انما قبح الفصل بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس بمعطوف لان العاطف كالنائب عن العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله واجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الرافع والناصب ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو لانه لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لانه يكون الجملة لانه جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية لكن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيدا ثم ان اكرمتني عمرا او بالظن نحو خرج محمد او اظن محمود بشرط ان لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفهما ولا ام لان ام العاطفة اى المتصلة لمناسبتها مثل بلي بهمزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في حروف العطف ولنرجع الى العطف على عاملين فنقول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا وسيبويه يمنعه مطلقا والفراء كان ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اى سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اى ولا كل بيضاء وقوله تع والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة اى وللذين واعتذر ابن السراج لها في قوله تع واختلاف الليل والنهار الى قوله ايات اوايات على القراءتين بان ايات اعيدت

توكيدا

توكيد الاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب الاخفش والمنع مطلقا الا باضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء واما المتاخرون فان الاعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم المجرور الى جانب العاطف قال لانه ليس يستوي آخر الكلام واوله قال لما قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لاستواء اول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمصحح جوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب او المرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره لان العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لكنه يبقى الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز دون غيرها ولما كان العطف على عاملين مخالفا للاصل قبلا اعتذر باضمار الجار في نحو كما فعل سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما قوله خلافا للفراء يعني ان الفراء مع تجرده مطلقا وفي مثل الاحالة نظر كما مر قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه لما كان على الضابط المذكور قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولنذكر بقية احكام العطف فنها انه قد يحذف واو العطف مع معطوفه مع القرينة كما لو قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو اى اشترك عمرو وزيد قال تع لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل الآية اى لا يستوي من انفق من قبل الفتح ومن انفق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا افي الليل تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحذف الواو دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت وحكى ابو زيد اكلت سمكا لبنا تمرا وقد يحذف او كما تقول لمن قال اكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا اى ولبنا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما وقد يحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد بلى وعمرو اى بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجيء في بابها وكذا تقول بلى فزيد وبلى ثم زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيدا اى نعم ما قام بكر لكن زيدا اى لكن قام زيد لان نعم مقرر لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن للاثبات بعد النفي في عطف المفرد كما يجيء في حروف العطف وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن مت الناس حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو اى بلى قام زيد بل عمرو ونعم

او نعم بل عمرو م

ما قام زيد بل عمرو ولا يحذف المعطوف عليه بعد حروف التصديق لانه كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي
العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف العطف وقد يحذف المعطوف عليه بام قال تع ام
من هو قانت اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر
على المعطوف عليه نحو ضربت وعمروا او فعمرا او ثم عمرا او او عمرا او لا عمرا زيدا بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز زيد
قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد العمل
لما ولا لاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم يتقدم على المتبوع الذي
اضمار عامله فلا يقال والاسد اياك لانه يكون لانه متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به فلا
يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه لانه كان مبتدا موخر الخبر دخله حرف ناسخ او الا فلا
يجوز ان وعمرا زيدا قايمان وما وزيد عمرو قايمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول اما وعمرو زيد
فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان انا وحل وزيد عمرو قايمان وكيف وعمرو زيد قايمان لانه يتقدم على العامل ايضا وهو
الابتدا او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قايمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتاخره عن العامل على
المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او معناها فلا تقول ما جاءني وزيد
الا عمرو وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في غير حيز ما قبلها لتخالفهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يتبع
قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو او حتى مع المعطوف عليه يطابقهما
نحو زيد وعمرو جاءاني ومات الكل حتى الانبياء ودفنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكنزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله ورسوله احق ان يرضوه
اي يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر وقوله تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اي الى الرؤية ويجوز
زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول
اي وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدا وصح عطفا على المبتدا لانه لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وثم فان
كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما
اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اي زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اي فعمرو قام
او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تعاقبهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاخبار واجاز الباقون مطابقة
الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما لان الاشتراك في الضمير لا يدل على الاتفاق في الترتيب حتى ينافي الفاء وثم لانه قد يقال في

الرجلان مع ترتيب قياميهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلان في احتمال اجتماع القيامين و
ترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فعلت لهما وجاءني زيد ثم بكر وهما صديقان
واما او ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معها وتركها موكولان الى قصد المتكلم فان قصدت احدهما وذلك واجب في
الاخبار عن المعطوف بها مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد او عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيدا او عمرو اما
وكذا تقول زيدا او هند جاءني ولا تقول جاءتني لان المعنى احدهما جاءني والغلبة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد او
عمرو فاكرمته وازيدا ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير كليهما وجب المطابقة نحو
زيد لا عمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءاني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن
سيرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض ثم تقول وهما متحيزان قال الله تع ان يكن غنيا او فقيرا
فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم بل تقول جواب شرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس
فان الله اولى بالغني والفقير معا واما قال تع واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها فافراد الضمير مع ان الانفضاض
اليهما كان لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يستنكر عود ضمير الاثنين الى المعطوف باو مع المعطوف
عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة في جواز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار
كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا غنما او يسرحوه بها واغبرت السوح فقال سيان او يسرحوه
والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او وهما مستحقان للضرب وما جاءني زيد لكن عمرو او بل عمرو وقد دعوتهما ومنها
انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس لانه كان في الاسم معنى الفعل قال تع فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة
عاصم اي فلق الاصباح وكذا قوله صافات ويقبضن اي يصففن ويقبضن قال بات يغشيها بعضب باتر يقصد
في اسوقها وجائر اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل ويضرب على العطف لانه ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي
على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال تع والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون
الله الرياح فتثير سحابا وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس
وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس لانه اتجانسا بالتاويل نحو زيد ابن كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد
اولى من العكس لكونها فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعراب فالاولى كونها تابعة له في الاعراب فنحو مررت برجل
ظريف وابن كريم اولى من نحو برجل ابن كريم وشريف ولا سيما لانه كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة
بالموصوف اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وتنكيرا دون البواقي

فقولك جئتك اخاف وراجيا وهند ابوها كريم وشريفة ليس في القبح نحو برجل ابوه كريم وشريف ويجوز عطف الاسمية على
الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف واعلم انه يجوز الحذف في الا
لفاعرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو وكذلك ولقيت زيدا وعمرا اي وعمرو وكذلك قال وعض زمان يا ابن مروان
لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المذهب والمجلف الماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله مجلف
حمل على المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من حوله الا مسحت ويجوز ان يكون المعنى وهو مجلف او منقطع اي بل
هو مجلف كما حكي في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تع ومزقناهم كل ممزق قوله
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا
في المتبوع ويكون لفظ المتبوع يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة
فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا محققا بحيث لا يظن به غيره فرب لفظ دال وضعا
على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي
وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد
المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو
ضرب زيد زيدا او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب
عمرو فغلطت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير
المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او لدفع ظنه بك الغلط وذلك اما في الحرف نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة
نحو قوله تع ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة
ولا في الشمول ولا بقرره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا و
تلك انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فربما تنسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك
الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل فيجب ايضا
تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل وانت تريد
غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين فربما تنسب الفعل
الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير اللص اي قطع غلامه بامره فيجب لدفع ذلك ان تكرر لفظ المنسوب

اليه نحو ضرب زيد زيدا اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما لا غير والثالث
ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان
العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض
من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامة فالتكرير لفظا او معنى
يقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق بالمتبوع من اتصافه بكونه
ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشانه كما يقال شانك
في العلو اعظم من ان يوصف وامري في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع في باب
كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لا فراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تع لا تتخذوا
الهين اثنين انما هو اله واحد فان اثنين وواحد وان قررا وحققا امر متبوعهما وهو الاثنينية والوحدة لكن لم يكن
ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا اليه القول الذي في قوله تع ولا تقولوا ولا من باب الشمول القول الا الهين
وكذا في قوله تع نفخة واحدة لفظ واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لاحاد نفخة اذ لا احاد لها
وقد اورد المص الاعتراض على نفسه نفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر الوحدة التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب
بان نفخة وان دلت على الوحدة لكن دلالته تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة مدلول
من اللفظ تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول بالتضمن والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المتبوع ام
ذلك المتبوع وشانه سواء كان مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا
لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى رجال
معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين في المجيء وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان
كلاهما لفظ كلا موضوعة للاثنينية التي هي مدلول الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني
الزيدان كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على
مذهب الخليل ومعنى جمع القوم معنى القوم مطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا الذي هو
هو المضاف اليه الذي مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ
الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم انهم لما ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الا الفاظ الدالة
على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلاثة او اربعة

او جمة وعلى هذا القياس اما لو ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافوا الالفاظ الدالة على
المعاني الى لفظ جمع فان الاغلب فيه كما يجيء قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل ومن الالفاظ
باعتبار هذا المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه
في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصيح
استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو بالزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافة في النقد
على راي الخليل وربما نصب جمعا وجمع حالين كجاءني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف اجمع اضافة
ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عينه فانه يؤكد بها مع الباء وبدونها
نحو رايته عينه ورايته بعينه واما جميع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثة اوجه اما مقطوعا عن الاضافة حالا كقوله تعالى عسى
الله ان ياتيني بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وان اردت ذلك المعنى فقل ياتيني بهم معا بل معناه
انه لا يتخلف منهم احد اجتمعوا في الاتيان او افترقوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تاكيد يليه العوامل نحو
نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مضافا تاكيدا وهو اقل الثلثة نحو جاءني القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة تابعا على
التاكيد ومرة حالا وذلك من الثلثة وما فوقها كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلثتهم وجاءني ثلثتهم ولا يؤكد بثلثة
واخواتها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلثة
فتبين بهذا انك تقول في الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلثة واربعة فصاعدا لمعين العدد وتقول
في التاكيد والحال وحده بمعنى واحد وحده وكلاهما واجمعون واخواته لغير معين العدد وثلثتهم واربعتهم فما فوق ذلك
لمعين العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها ولو قصدت بها التاكيد
او الحال فلابد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه شمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق
بين هذه الالفاظ تواكيد وصفات الا بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التاكيد الا بقولنا او
الشمول قال المص يدخل عطف البيان في قولنا تقرير امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول اقول ان كان معنى
التقرير ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع
نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو لولا دلالة العالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعات عطف البيان عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو اقسم بالله ابو حفص عمر اذا فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان او ثلثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضا وان كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات قوله وهو لفظي

ومعنوي

ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول اعلم ان التاكيد اما لتقرير شمول النسبة وهو بان يكرر من حيث المعنى ما فهم من المتبوع ضمنا
لا مطابقة وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو ذلك واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل
عليه المتبوع مطابقة وذلك بلفظين النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الالفاظ كلها اسماء كانت
او افعالا او حروفا مفردة كانت او جملا او غير ذلك والمكرر اما مستقل او غير مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف
عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يؤدي معنى الجملة ويحذف معه في الغالب وهي اي نعم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم كحروف الجر لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا
يكرر وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا اشفاء وقوله وصاليات ككما يؤثفين
والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بمجرورهما بل يكرر مع عماده نحو مررت بك بك وانك انك وضربت ضربت
وان كان العماد في الاول معمولا ظاهرا فالمختار عمد الثاني بضميره لا بظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان
لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل بينهما
نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمد الاول بمعمول ظاهر اختير عمد الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكرا
ليته قائم ويجوز عمده بظاهره ايضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر غير تكرير العماد وهو ان يكرر منفصلا
فتقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد ولئلا يصير المتصل غير متصل وتقول في المجرور مررت بك انت وبه هو لانه
لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له المرفوع واما المنصوب المتصل فالاصل ان لا يؤكد الا بالمنصوب المنفصل
لان للمنصوب ضميرا منفصلا فيقال رأيتك اياك ورأيته اياه لكنهم كما اجازوا ان يؤكد بالمنصوب المنفصل اجازوا ان يؤكد
بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوة واصالة للمرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه اكثر من
ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب المثنى وجمع الصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل
في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون
كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما نظر في حد كل منهما وقال الزمخشري في مررت بك بك ان
الثاني بدل وهذا اعجب من الاول لانه صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى ان

الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تأكيد لفظي ولا يمكن في بدل البعض والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو
نفث الرغيفين اكلتهما اياه وعلم الزيدين استحسنتهما اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز لفظ تخالف البدل والمبدل
منه فلا يقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في ذلك التأكيد لان المقصود في البدل هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا
بدلا كله في غير المستقل واما المستقل فيكرر بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فاين الى اين النجاء ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون
احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب بثينة انها اخذت على مواثقا وعهودا ومع فصل كقوله
تراكها من ابل تراكها قال تع وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير لفظا ذكرت ما يطلب شيئين او لطالة ذيل فتكرر
بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تع لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
ايضا بمفازة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانك اما ان تعيد لفظ الاول
بعينه نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة
اضرب لانه اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو تر او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن قسن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خبيث
نبيث من نبثت الشر اي استخرجته وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل
من الثالث مشتق من حول كتيع اي تام ومن تبصع العرق اي سال ومن بتع اي روي ومن البتع وهو طول العنق
مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لا جمعون لا للمؤكد الاول فكانه جعلها من القسم الثاني او
الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن وكخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مبني كحيص بيص وخبيث نبيث كما يجيء
في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا واو بوص ياء واصله حيص بوص وقد
يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو ولسلم ولله وقوله تع فلا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التأكيد المعنوي فانه
لا يعطف بعض الفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم
عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيما معنى المدح والذم والترحم فتقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف
الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف
العطف وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه او يدا
ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون

على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشي ومطر
قومك ليلهم ونهارهم من الثلث في الاصل بدل الاشتمال لجرت مجرى التأكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت
اموالنا كلها ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون ارتفاعهما على التأكيد ولجريها
مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو
اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار وقولنا مطرت اوقاتهم
كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الجملة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره
وبطنه اما على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تع واختار موسى قومه اي من قومه او على الظرف اي في ظهره
وبطنه نحو دخلت البيت وذهبت الشام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيدا اليد والرجل وتقول مطرنا ‍هم
السماء ظهرا وبطنا بنصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل وكذا تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف
شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على الظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل
والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله فالاولان يعني نفسه وعينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد
المثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغير الضمير فقط تقول نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ
مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو الرجلان والمرأتان انفسهما واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما
على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى وتقول
الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر وكلتا لمثنى المؤنث تقول كلاهما
وكلتاهما وكلاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كل واجمع الى ابصع لغير المثنى اي للمفردين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كل
نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكره المص وباختلاف الصيغ في البواقي يعني في اجمع وما بعده
تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحد المؤنث جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون
ابتعون ابصعون ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره ويجوز ذلك اجراء ما للواحد اعني جمعاء واخواتها
على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجيء فتقول بالرجال وبالنسوة او بالقصور او بالزينبات او بالدور
كلها جمعاء كتعاء بصعاء بتعاء لتأويلك لها كلها بالجماعة ويجوز ذلك ايضا اجراء جمع المجموع الا جمع المذكر السالم
مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او الدور كلهن جمع كتع بصع بتع كما تقول بالنسوة وبالزينبات كلهن جمع كتع بصع بتع و
جوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تأويل الجماعات مستشهدا بقول

جزيرة اقبلن من ثهلان او وادى خيم على قلاص مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارج اى فرقة خارجة
وقوله تع والصافات صفا اى الطوايف الصافات وليس بشى لان ذلك انما جاز فى نحو الخوارج والصافات لكون
واحدها مونث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابصعان ابتعان ولمثنى
المونث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء يصح
افتراقها حسا او حكما يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فان له افرادا متميزا فى الحس بعضها
عن بعض وبالذى يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى
الافعال كالشرى والبيع فيجوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقى ولا يفترق
اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجى والذهاب فلا يجوز له تاكيده بالكل فلا تقول جاءنى العبد كله وذهب زيد كله
فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى المجى بان يجى بعض منه ولا يجى الباقى فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان
كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال
اختصم زيد وحده واجاز الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل
نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء كما احتمل المفرد اعنى نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن
رفع ذلك الاحتمال بتاكيد لفظ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء كما لا تشتبه برفع احتمال الافراد
الاجزاء حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون الافتراق الثانى اشهر فيسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فان اردت رفع
اول الاحتمالين قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد ولما كان الاسم نكرة لم يوكد لفظ التاكيد
كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات
المنكر وانه اى شى هو اولى به من رفع الاحتمال الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال فى النسبة فوصف النكرة
لتميز عن غيرها اولى من تاكيدها وتستثنى من الحكم المذكور اعنى منع تاكيد النكرات شى واحد وهو جواز تاكيدها اذا
كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تع دكت الارض دكا دكا فهو
مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر فى نحو قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تع وجاء ربك والملك صفا صفا
فليس فى الحقيقة تاكيدا اذ ليس الثانى لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثانى غير الاول معنى والمعنى جميع السور
وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر لما كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار ويوم و
ليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعضه ولكن الموقت

فعلى

فعلى هذا لا يشترط تطابق التاكيد والموكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم مما ليس بمعلوم
المقدار فلا خلاف فى امتناع تاكيده واستشهد الكوفيه لجواز ذلك بقوله يا ليتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الذلفاء
حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا واما قوله اولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف الم و
منكرا فيحمل كليهما على البدل عند اهل البصريين اولى لان خير وشر ليسا بموقتين ويجوز مجى كليهما غير تاكيد لما كان تابعا
كقوله تع اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تاكيدا والمعطوف فى
حكم المعطوف عليه وفى قراءة اما يبلغان هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف الموكد واكثر ذلك فى الصلة نحو
جاءنى الذى ضربت نفسه اى ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاءنى قوم ضربت كلهم اجمعين وبعدها خبر المبتدا نحو القبيلة
اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت فى باب المبتدا من كون حذف الضمير من الصلة اولى منه من الصفة وخبر المبتدا
ومن الصفة اولى منه فى خبر المبتدا ومنعهم منع حذف الموكد لان الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فتنافيا وقال
صاحب ... لا اعطفت على شى لم يحتج الى تاكيده ولعله نظر الى ان العطف عليه دال على انك لم تغلط فيه والاولى الجواز
نحو ضرب زيد زيد وعمرو لانك ربما تجوزت فى نسبة الضرب الى زيد او ربما غلطت فى ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت
بناء على ان المذكور بكر قوله ولا اكد المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل قد مضى شرحه فى باب العطف
قوله واكتع واخواته اتباع لاجمع ولا تتقدم عليه وذكرها دونه ضعيف اعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد
المعنوى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين اما تقديم النفس على الكل فلانها
صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفاتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لماهيتها
حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه فى قوله تع كل شى هالك الا وجهه اى ذاته واما
تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد اولى ولكنهما لما كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل
وايضا ان كلا قد يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه ادل على معنى الجمعية
المراد من جميعها واما تقديم اكتع فى الصحيح على اخواته فلكونه اظهر فى افادة معنى الجمع منها لانه من قولهم حول كتيع
اى تام وهذا المعنى خاف فيها وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فلك الاقتصار على ايها شئت ومن النفس الى
اجمع لا يلزم ان يكون الاخير تابعا للمقدم بل لك ان تذكر العين من دون النفس والكل من دون العين واجمع و
متصرفاته واخواته من دون كل واما اكتع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسى عنهم جعلوا النهاية ابصع ومتصرفاته
ولم يذكروا ابتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون جعلوا النهاية ابتع واخواته فقالوا اجمع اكتع

ابصع ابتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المص ولا ادري صحته والمشهور ابصع بالصاد
المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك لو اردت ذكر اخوات اجمع وجب الابتدا باجمع ثم يجي باخواته على هذا
الترتيب اجمع اكتع ابصع ابتع ولا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع عن احدى اخواته وقال ابن كيسان تبدا بايتهن شئت
بعد اجمع والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلثة الباقية والقول الرابع
جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم اكتعون وسمع ايضا اجمع
ابصع وجمع ابصع وايضا جمع تبع وايضا جمع بصع بتع ولا خلاف انك لو اردت ذكر النفس والعين والكل
واجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان لو قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للمؤكد
الاول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون
على ان السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لانك لو قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا
منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرها ترادف لفظين لمعنى واحد وانه محذور في
ذلك مع قصد المبالغة قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج
التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله دونه يخرج عطف النسق لان المقصود بهما كل التابع والمتبوع
معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو
فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق اقول وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال
اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو
اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت بقوم عبد الله
وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسيهم فان الدهر
خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابى الظلم عباس قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا
لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود
بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة

لم يحصل لو لم يذكر كما نذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه عليه السلام
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى
خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني
متصفا بصفة نحو بزيد رجل صالح او كونهما متصفين بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد وبرجل صالح زيد وقد
يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان للابهام او لا ثم التفسير
ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للاتيان بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع
زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل لانه لا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بعطف البيان
من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص
منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب رضي الله عنه كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه في
الدنيا من اسمه عمر ولا من كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد
الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما لو كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين زيد
احدهم اخوك فاذا قيل جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا
ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول
عند الاقتران واما عند الانفراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون
البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا و
ابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك بخلاف الصفة فانك لو حذفت
الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني
في نحو العائذات الطير بدل وفي الطير العائذات صفة وبخلاف التاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما
من المتبوع لو سكت عليه منع من اعتباره مستقلا ولما لم يكن للبدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع كما احتاج
الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع
ولما كان اعرابه بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخونا ويا اخانا زيد مستقلا لفظا اي صالحا
لان يقوم مقام المتبوع الى زيد مبنيا والثاني يا غلام بشر وبشرا معربا بالوجهين ويا اخانا زيدا بالنصب وكذا
قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث

للعلة المذكورة بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا ولا يا زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر وبشرا في البدل لان
العاطف كحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته والفائق في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير
بعد الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بالثاني معنى التجوز والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف
ثلثه فقصد بالرغيف ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان
يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك تقول اعجبني زيد لما اعجبك علمه وسلب زيد لما اسلب ثوبه
على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وتريد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم و
صرفت وجوهها اولها انك اردت رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم توكيدا كقوله تعالى فسجد
الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام اشبه قالوا والفرق الآخر ان البدل في حكم
تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يكرر فيه والا ان تدعي ذلك
فيما سمي عطف البيان والجواب بتجويز التخالف في المسمى عطف بيان ايضا قوله وهو بدل الكل وبدل البعض
قوله فالاول مدلوله مدلول الاول فيه تسامح لان مدلول قولك اخيك في بزيد اخيك لو كان عين مدلول زيد لكان
تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان
احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله
والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وبهذا الاطلاق يدخل فيه بعض
بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا شك في كونهما من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل
الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتقاضيا له بوجه ما بحيث يبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول
له وقال المبرد والقول متقارب بان سمي بدل الاشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل ليفيد ويتم لان الاعجاب
في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا اسلب زيد ظاهر
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان
يكون لحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا العلم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن
بخلاف ضربت زيدا عمرو فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل
الامير سيافه وبني الوزير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستغنى عنه هو من المبدل منه معنا بل يبقى النفس مع

ذكر

ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وههنا الاول غير مجمل لانه يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان
القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني
من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل
البعض والثاني اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له بوجه ما اولا والاول بدل
الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلثة اقسام احدها وهو ان تذكر المبدل منه عن قصد
وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان
يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في
الاول الا تشبيهها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح محقق كما اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك
لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره
لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر
عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل ومعنى
بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل
من الكل يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر
فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعهما ايضا قوله ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
اعلم ان البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وعلى العكس و
الاربعة في الاربعة ستة عشر فمثال الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة البعض بزيد
راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط
بزيد الحمار برجل حمار برجل الحمار بزيد حمار قوله ولا كان نكرة اي لو كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة
واجب وليس ذلك على الاطلاق بل في بدل الكل من الكل وان رويت نكرة بالنصب فالمعنى ولو كان الثاني نكرة مبدلة من
معرفة قال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة لانه يستفيد من البدل ما ليس في المبدل
منه كقوله تعالى بالواد المقدس طوى لو لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطم وختع من الطي لانه قدس مرتين
فكانه طوي بالتقديس وقول ابن عم انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا ذي
قصر وقوله فلا وابيك خير منك البث فان لم يقيد النكرة الا ما افاد الاول لم يجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل

وقد مر انه لا فايدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين أي قسمة لفظية متأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر فمن قسمة البدل باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل
وهما ظاهران بزيد اخيك ولهذا اكانا مضمرين نحو لقيتهم اياهم لما تقدم لفظا الزيدين واخوتك وكان الزيدون اخوة
المخاطب نحو جاءني الزيدون اخوتك والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى
شيء واحد وقد اتفقوا كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو وكذا ابدال المضمر
من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تاكيدا لفظيا
ايضا لانه يكون كقولك رايت زيدا زيدا كما ان مررت بك انت مكرر لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته
زيدا والاخ زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر
نحو كسرت يد زيد وقطعت زيدا اياها والنحاة يوردون في مثل نحو يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة
الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين لم يقع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده
فامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياها لما تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل
البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض
ولا بد في بدل البعض والاشتمال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانما ليس بدل
الغلط بل يجوز ترك الضمير لانه اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى قتل اصحاب الاخدود النار لاشتمال النار عليهم وانهم
ملاؤا الاخدود نارا قال الكوفيون يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف
سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده وقال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه
اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره اعلم
ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كانا ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم وقال في الاشتمال ذريني ان امرك لن يطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا
بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجيز نحو بي المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان
يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثمة لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول
الثلثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله مدلول الاول فلو ابدل لافادة الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب

وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه لان المبدل والمبدل منه
واحد في الاول زيادة تعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحد الكان
الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فايدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقصان الثاني
في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا يفيده المعرفة وان كان
في المعرفة فايدة التعريف التي ليست في تلك النكرة قال واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين
خسروا والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع
يصح اتباعه نعتا بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا قال ابن مالك لا يبدل من
الضمير اللازم الاستتار وهو افعل امرا وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل ولهذا ان وقع ما يوهم ذلك فهناك فعل مقدر من
جنس الاول نحو تعجبني جمالك اي تعجبني يعجبني جمالك ولعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهرا ولا ضميرا بارزا
ولا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام واما قوله تعالى عم يتساءلون عن النبا العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل
واختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود بالنسبة هو البدل دون المبدل منه
وعلى ما ذكرنا من فوايد البدل والمبدل منه يتبين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الغلط ولا كلام ان
المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضمير الاستغنى
عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم وقد يعتبر الاول في اللفظ دون الثاني
قال وكانه لهق السراة كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها ورواحها تركت هوازن
مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني
راجح البيان على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا
تؤخذ كرها او تجيء طايعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصره تعن انصرك ولا اعرف له شاهدا
والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بما في المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد
كان لكم آية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها
الزمان فشلت يروى رجل رفعا وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل وآخر كريم وقد جاء نصب
الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمنسوق اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة لا تؤكد وابن كيسان يقدم التاكيد على النعت

لان النعت يفيد ما لا يفيده الاول بخلاف التاكيد واما تقدم التاكيد على البدل فلان مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الجملة
ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية
او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه قوله عطف البيان تابع غير صفة يوضح متبوعه يخرج
التاكيد لانه لا يوضح المؤكد بل تحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق لمتبوعه ظاهر وكذا البدل
عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرج
الصفة والاولى ان تحد بهذا الحد الابدال الثلثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا وتحد بدل الغلط بما حد به المص مطلق البدل
قوله اقسم بالله ابو حفص عمر قصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء
واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو
حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان
فجر قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه
قوله في مثل انا ابن التارك البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا اخانا
الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في
البدل والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر وقال
الجر وقال لا يجوز في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للمرار الاسدي وتمامه
عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان
كان فاعلا لعليه وان كان مبتدا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني
فيهما عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شي من اوصاف زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا
كسرت من زيد يده اي كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى
مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا آخر قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله المبني ما ناسب مبني الاصل
او وقع غير مركب المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعدودة
كواحد اثنان ثلثة والف با تا ثا وزيد عمرو بكر واما مبني لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجبه وذلك المانع مشابهته
الحرف او الماضي او الامر وهي التي سماها مبني الاصل او كونه اسم فعل كما يجي قال ولا يفسد الحد بلفظ او لانها لمجرد احد الشيئين
هنا لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية قال ولم اقل في حده ما لا يختلف آخره كما قاله النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف

على معرفة ماهية المبني فلا يستقيم ان يجعل تعقل ماهية المبني فرعا على معرفة انتفاء الاختلاف فيؤدي الى الدور كما ذكر في الاعراب
بل كلامه وقد مر الكلام عليه في حد المعرب فلا نعيده وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الا
الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني قوله والقابه ضم وفتح وكسر ووقف
القاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات المبني كقولك
حيث مبني على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انه محرك بالضم في حال الرفع او لا بها ولذاك كقولك في جيم رجل انه
محرك بالضم ولا يقع على حروف البنا فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضم واما القاب الاعراب فكما تطلق على الحركات تطلق على
الحروف ايضا فيقال في نحو جاءني زيد والزيدان والزيدون انها مرفوعة هذا على مذهب المص والذي يغلب على الظن ان
لم يضعفوا القاب الاعراب ايضا اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة فالرفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسر
انهم يطلقون على الحروف لقيامها مقام حركات الاعراب اسماء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت الزيدين ان الزيدين منصوب
مجاز وكذلك لما قام بعض الحركات مقام بعض اطلقوا اسم المنوب على النائب مجازا فقالوا في السموات واحد في خلق
الله السموات وباحمد ان الاول منصوب والثاني مجرور فليس المانع على هذا ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء
اسماء تلك الحركات مجازا فيقال في لا رجلين انه مفتوح وكذا في المسلمات عند من يكسره ويقال في يا زيدان ويا زيدون ولا
رجلين على الفتح انهما مبنيان على الضم مجازا فلا يكون لمن لم يرد المص على النحاة اطلاقهم ان يا زيدان مبني على الضم ولا
رجلين على الفتح وجه هذا والتمييز بين القاب الاعراب وبين حركات البناء وسكونها في اصطلاح البصريين متقدميهم
ومتاخريهم تقريبا على السامع واما الكوفيون فيذكرون القاب الاعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله
وهي المضمرات واسماء الاشارات والموصولات حصر جميع المبنيات جملة فيطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل في الاسماء
الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيا على الحركة فليطلب مع ذلك علة ان اخرها ان احدها للبناء على الحركة فان اصل
البناء السكون لانه ضد الاعراب واصله الحركة واخرى للحركة المعينة لم اختيرت دون الباقيين قوله المضمر ما وضع لمتكلم
او مخاطب او غائب اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا يصلحان الا لمعينين وكذا ضمير
الغائب نص في ان المراد هو المذكور بعينه نحو جاءني زيد واياه ضربت وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس الاختصار وليس
كذا الاسماء الظاهرة فانه لو سمي المتكلم والمخاطب بعلميهما فربما التبس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير الغائب فربما توهم انه
غير الاول واما بنيت المضمرات اما لشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب
كما يحتاج الحرف الى لفظ يتم به معناه الا في لدي وله العدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد المعاني

المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الاعراب الا ترى ان كل واحد من المرفوع
والمنصوب والمجرور له ضمير خاص قوله ما وضع لمتكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب ونحو قولك لزيد يا زيد افعل كذا ونحو
لزيد الغايب زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغايب الا انه ليس موضوعا للمتكلم والمخاطب
ولا للغايب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر فمن ثم قلت يا تميم كلكم نظرا
الى اصل المنادى قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم كلكم لان الياء دليل الخطاب
وليس في زيد ضرب دليل التكلم قوله لفظا او معنى او حكما قسم المتقدم اللفظي قسمين احدهما متقدم لفظا تحقيقا نحو ضرب
زيد غلامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيد لان زيد متقدم في اللفظ تقديرا لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم
المعنوي قسمين احدهما ان يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تع اعدلوا هو
اقرب للتقوى اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق الكلام على المفسر التزاما
لا تضمنا كقوله تع ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق الكلام قبل في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم
مورث يجري الضمير عليه من حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المالوفة لان عادته جعل التقدير قسيم
اللفظ لا قسمه كما قال في اول الكتاب في المعرب لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا وقال بعيد التقدير فيما تعذر ثم قال
واللفظي فيما عداه فجعل نحو ضرب غلامه زيد مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فاذا جاز سلب اللفظية
عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم
لفظا من حيث التقدير قيل فعد نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا في
التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم
في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب في
باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدما لفظيا او معنويا وهو راجع
الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه متقدم من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا
فالحق ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضرب زيد غلامه
لان الفاعل من حيث المعنى متاخر كقوله تع واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم
انه لو تقدم مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر فضربته اي ضربت بكرا
مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه

شيء غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضرب ومعنى الفاعلية المقتضي كون الفاعل قبل المفعول
كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه
على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربته في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل
نحو انها تذكرة للقرآن يدل عليه او منفصل عنه نحو قوله اعدلوا هو اقرب للتقوى وكذا الصفة كقوله فلا ازجر السفيه جرى
اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزاما قريبا كقوله ولابويه لان سياق ذكر الميراث دال على المورث
او بعيدا كقوله تع حتى توارت بالحجاب لان العشي يدل على توارى الشمس وكقوله تع انا انزلناه في ليلة القدر لان
في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تع شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن
وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد ظهر الارض وكذا الفناء مع
على في قوله تع كل من عليها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اي كانت الوارثة واحدة لانه في بيان الوارث
الحكمي ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما
على الضمير لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه
الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدم مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره
بعد وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فما الفائدة الحاملة لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم
في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسرونه فيكون اوقع في
النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قلت فهذا الضمير الذي
هذا حاله يبقى على وضعه معرفا ام يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت الذي ارى انه نكرة كما يجيء في
باب المعرفة وعند النحاة يبقى معرفا لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول
الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرات وانما حكموا ببقائه على وضعه
من التعريف لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر سريعا بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه اما الجبر
في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه
على التمييز مع عدم انفصاله عن قايم مقام المفسر المتقدم فالجبران في مثله في غاية الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه
مفسره نحو مررت به بزيد لانه لم يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم تات كالتمييز المذكور
لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشان بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدا سهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير

دون الاول واما تاخر المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه بعيد لان مجوزات
المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في
انه وان والثلاثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجي بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر فضعف فيه
حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا ايضا وما اجازه المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال ضمير
المؤخر بالفاعل المقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول لفظا كان العامل
اكثر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع فان قلت ما اردت بالتقدم الحكمي
الابهام للتفخيم فتعقلت المفسر في ذهنك ولم تصرح به لابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعقل في حكم
المتقدم ولا يستمر ما ذكر في باب التنازع لانه لا يقصد هناك التفخيم **قوله** وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه
يعني بالمستقل بنفسه انه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت
الا اياك او اتصل به نحو ما انت منطلقا عند الحجازية وذلك لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا
فليس كالجزء مما قبله والا لم يجز انفصاله عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل كبعض
حروفه فالضماير المستترة في نحو زيد ضرب وهند ضربت وتضرب واضرب امرا واضرب ونضرب وتضرب في خطاب
المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان الى آخر تصاريفها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر فيها
ما يبرز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا
فاعل كما يجي شرحه وهو منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربته
اليوم هي **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور اعلم ان الضمير انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم
مقام الظاهر لرفع الالتباس وحصول الاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن المجرور الا
متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الاخير لعامله فيجب لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فان قلت اليس الفصل
جائزا بين المضاف والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فامتنع في المضمر الذي هو اشد اتصالا بعامله
وكل واحد من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد اما ان يكون للمتكلم او مخاطب او غايب وكل واحد
من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث فصار
للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا
فضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع

المونث وانما اشتركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره لقلة الالتباس في المتكلم وانما ارتجل لمثنى المتكلم وجمعه
صيغة هي نا وكذا قولك نحن ولم يزيدوا للمثنى الفا وللجمع واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان مثنى ما
اسم انضم اليه لفظ آخر مثله بدليل انك لو قيل لك فصل انما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وليس حقيقة المثنى
كما يجي وكذا في الجمع لو قيل فصل انت قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما لو قلت نحن واردت المثنى
فقيل لك فصل قلت انا وزيدا وانا وانت او انا وهو ولو اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس
كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكن اجراء تثنيته
وجمعه على ما اجري عليه ساير التثنية والمجموع فارتجلوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب
ذكر ما يجي في غير هذا الباب ايضا المثنى بصيغة الجمع نحو قوله صغت قلوبكما وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وايانا
عن نفسه كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ اربعة نصوص وهي ضربتَ وضربتِ وضربتم وضربتن وواحد
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك نحو ضرب
وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين المثنيين والتاء حرف تانيث ويجب ان
يكون المقدران في ضرب وضربت متغايرين كما في البارز نحو هو وهي وابتدا وبقية الانواع الخمسة جارية هذا
المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم
ان اول ما ابتدي بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم
على المنفصل لكونه اخصر فنقول انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان الفاعل
وضع المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغايب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وكسروا للمخاطبة فرقا
ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم
على المونث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمونث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى في تما وقبل واو الجمع
في تموا لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب لو اشبعت فتحته لاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان الحرف اولى الحروف
بالزيادة الميم لان حروف العلة مستثقلة قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها
من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير
اشهر من اثبات الواو ومضموما ما قبلها وذلك لانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف
كما قلنا لم ياتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بهما في هذان واللذان والذين فوقع الواو في

الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جدا كما مر في الترخيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجلها للامن من
ثبوت الف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو ومضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل في الاسم المعرب اما في المبني فقد جاء
نحو هو كما يجيء في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله
صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير ايضا ولم
ما ذهب اليه واما اذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون
مشددة ليكون بازاء الميم والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون
النون من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفرد الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف
المتكلم والمخاطب ارادوا ان يكون ضمائر الغيب اخصر من ضميريهما فابتدؤوا في المفردين بغاية التخفيف وهي
التقدير من دون ان تلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه على الالف الذي هو علامة التثنية في كل
مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد يستغني بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان
مع الاطباء الاساة استثقالا للواو والمضموم ما قبلها في الاخر واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو لقلة الواو
واحدة وقول النحاة ان الفاعل في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهي تدريس لصبيان العربية لانه لم
يلفظ بهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لان المقدر هو هذا
وكيف وقد يجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المفصول المصرح به غير المتصل
فهو تحكم والى هذا نظر من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك
لان ضمير المفرد ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف للتانيث لا ضمير بدليل ضرب هند
وقد جعل الالف والواو والنون حروفا كما في التاء كما يجيء في اكلوني البراغيث
وبعض التسليط اقارب هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرف المضارعة
بالفاعل لان افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بنحن النزة بالنون والنون بالنون وكذا تفعل في المفرد
الغائب فلم يحتج الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء للمفرد
المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على ان قال الياء في تضربين ليس بضمير بل حرف
تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم الاستتار وانه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس
يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم تفعل للمخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع

كما

كما يجيء في قسم الافعال ومذهب المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنيات والواو في
جمع المذكر والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات كالف الصفات وواوها في نحو ضاربان وحسنون
كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكارا لوقوع الفاعل بين
الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فلم
يبرزوها لانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهته الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال
والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مثنيات الاسماء وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف
زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت مثنيات الصفات وجموعها على نهج مثنيات الجامدة وجموعها لان
الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف علامة المثنى والواو علامة الجمع فلم يمكن
ان توصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع الفان وواوان فاستكن الضمير الا الف في المثنى والواو في
المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انعكاسهما بالعوامل نحو لقيت ضاربين وضاربين
الفاعل لا تتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا السكون النون
في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر لانه هو الاصل ولهذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار
في مفرديهما اجدر فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما
واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له كما يجيء فلم لم يجئ الضمائر بعدها منفصلة كما
في المبني لبس فانه لما لم يجز اتصال الضمير بها جاء بعدها منفصلا نحو ما انت كريما على ما يجيء قلت لجري الصفات مجرى
الفعل المضارع الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل في الافعال والصفات
اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا للمتكلم المذكر والمؤنث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد تمد همزته
نحو آنا فعلت وقد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يؤتى بها بعد النون في
الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون ويكتب بالالف
لان الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد تبين فتحها وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا
فزدي انه قال ان كنت لا ربي فعلي بدنه ، من كثرة التخليط في من انه ، وبنو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا في
السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة نحو قوله ، انا سيف العشيرة فاعرفوني ، حميدا قد تذريت السناما ، و
في قراءة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا اعرف فرقا بين

النبرة وغيرها فالاولى ان لا تثبت الالف وصلا فى موضع ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة
فى الوصل فى الاغلب مع فتح النون او سكونه ومعاقبتها هاء السكت له وقفا دليلان على زيادته وكونه لبيان الحركة
وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثلها فى المرفوع المنفصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين
ضمه اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو واما انت الى انتن فالضمير عند البصريين ان واصله انا
وكان انا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وكان القياس ان يثنوه بالتاء المضمومة
نحو انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد ان كالاسمية فى اللفظ
وفى التصرف ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة
كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها بان لتستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان فى
اياك واخواته وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا ايا عمادا لها فالضمائر
هى التى تلى ايا وايا عماد لها وما ارى هذا القول بعيدا من الصواب فى الموضعين وقالوا فى الغايب هو وهما وهم و
هى وهما وهن والواو والياء فى هو وهى عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء
وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت
الا ضرورة وانما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا انه لولا الحركة لكانتا كانهما
للاشباع على ما ظن الكوفيون الا ترى انك لو اردت عدم استقلالها اسكنت الواو والياء نحو انهو وبهى وكان قياس
المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهيما وهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم و
حذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النون فى جمع المؤنث على ما ذكرنا فى المتصل سواء وهذه الضماير المرفوعة المنفصلة
تشترك فيها الماضى والمضارع والامر والصفات وليست كالمرفوعة المتصلة فانها مشتركة بين الماضى والمضارع منها
الا فى الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب الا انا واضارب هما وتسكين ها هو وهى بعد الواو
والفاء ولام الابتداء جائز لكون هذه الحروف عند اتصالها بها كبعض حروفها فاريد تخفيفها تشبيها بتخفيف نحو كبد
وعضد بحذف الكسرة والضمة مع كون الهاء فى هو وهى لكونهما حرف عطف مثلها وقد يسكن بعد كاف الجر ايضا نادرا
وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشرى رحله قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار
لسعدى اذه من هواكا وتسكنهما قيس واسد وتشددهما همدان قال وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله
علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا فى وضع المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها

بواسطة

بواسطة فابتدؤا بالمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور بعينه فوضعوا للمتكلم ياء اما
ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا فى باب الاضافة ونا للمتكلم مع غيره كما كان فى متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء
فى التصرف نحو ك كما كم ك كما كن وبعض العرب يلحق بكاف المذكر اذا اتصلت بها الضمير الفا وبكاف المؤنث ياء حكى
سيبويه اعطيتكاه واعطيتكيه تشبيها للكاف بالتاء نحو اعطيتهاه واعطيتيهوه قال ابو على وقد يلحق الياء المؤنث اما
مع الهاء قال رميتيه فاصميت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف فى التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة
او كسرة تشبيها للهاء بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم وعليكن والكلام فى حذف الواو عليكمو او اسكان
الميم كما مضى فى نحو ضربتم ولما ارادوا وضع المنصوب المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا مفرديه من المرفوع
المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هى وهو وقلبوا ياء هى الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا اولى الكسرة
قلب واوه ياء نحو بهى لما ذكرنا فى فوا التباس المؤنث بالمذكر وحركة ها المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة
فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز يبقون ضمتها فيقولون بهو ولديهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف
فهو اذن حاجز غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء بعدها
وان كان الساكن غير الياء فضمة الهاء متفق عليها الا ما حكى ابو على ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها
فى الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام فى حركة الهاء واما الكلام فى اشباع
حركتها وتركه فنقول ننظر فى ها المذكر فان وليت المتحرك اشبعت حركتها نحو بهى ولهو وضربهو وغلامهو فيتولد من
الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اى الواو والياء بعد المتحرك اختيارا مع ابقاء
ضمة الهاء وكسرها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواى مشتاقان
له ارقان وغيرهم يجوزونهما اى اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان وليت ها المذكر ساكنا
حرف لين كان الساكن كعليه او غيره كمنه فالمختار اختلاس الحركة اعنى ترك الوصل لان الهاء حرف خفى فكانك قلت فكانه التقى
ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليهى ومنهو ونحوها فعلى هذا يجئ فى ها المذكر الذى بعد الكسرة او الياء باعتبار
ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها اربع لغات الكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء التى من غير وصل بياء وهو بعد
الياء اكثر منه بعد الكسرة لان فى الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها مع وصلها بياء نحو بهى وعليهى وهو بعد الكسرة
اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا والثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه والرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو وبهو وتجئ فيها
اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهى اشمام كسر الهاء شيئا من الضمة بلا وصل وان حذف قبل ها المذكر حرف لين

جزما نحو يرضه ونصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الها اعتبارا بالمتحرك قبلها في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا وجاز اسكان الها اجرا للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب العزيز واما الها في المثنى والجمعين فان كان ضمة او فتحة في مضمومة لا غير نحو لها وغلامهم وان كان الفا او واوا ساكن صحيح فكذلك الا ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعدم الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او يا فمن قال في الواحد بهو وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الها نحو ان غلامهما وغلامهم وغلامهن وبغلامهما وبغلامهم وبغلامهن وحمزة يخص الضم في جمع المذكر نحو كلما عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون اليا فيها بدلا من الالف فاعطى اليا حكم اصلها وقد جا علاه واليه ولداه على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يقرا في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليهما عليهن ولم يقرا ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون الها في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر هذا كله في حركة الها واما ميم الجمع التي بعد الها المكسورة فلا يخلو من ان تقف عليها اولا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا يخلوا من ان يكون بعدها متحرك او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الها ولالتقا الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراة ابي عمرو وباقي القرا على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو عليهمو غير المغضوب عليهمو كقراة ابن كثير واشباع الكسر في مثل اقيس لاتباع فصار للميم بعد الها المكسورة خمسة احوال حالتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اختلاس اي ترك الوصل وثلث قبل المتحرك السكون واشباع الضم واشباع الكسر وان كان الميم بعد الها المضمومة في نحو بهم وعليهم في لغة اهل الحجاز وفي نحو غلامهم ولهم وقفا على ما هو متفق عليه وفي نحو منهم على الاشهر وكذا في ضربتم وانتم وغلامكم فلها ايضا خمسة احوال حالتان قبل الساكن الضم وهو الاقيس والاشهر لاتباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين وهو في غاية القلة ومنعه ابو علي وثلث قبل المتحرك الاولى الاسكان وهو الاشهر الثانية ضمها ووصلها بواو والثالثة وهي مخصوصة بميم قبل ها مكسورة او يا كسر الميم ووصلها بيا نحو عليهمي وبهمي بكسر الميم لمجانسة اليا او الكسرة قبل الها لا الواو ويا لاجل كسر الميم ومنعها ابو علي ايضا ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل اخذوا في وضع المنصوب المنفصل فجاوا باياه متلوا بصيغة ضمير المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والخليل والاخفش

والمازني

والمازني وابو علي ان الاسم المضمر هو ايا الا ان سيبويه قال لا يتصل به حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان الا مضمرا كما هو مذهب البصريين في التا التي بعدان في انت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش والمازني ما يتصل به اسما اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسما الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف اخره كافا وها ويا وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضماير هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها تصير بسببها منفصلة وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت وقد يفتح همزة ايا وقد تبدل الهمزة مفتوحة او مكسورة ها ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوه على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل سوا **قوله** فالمرفوع المتصل خاصة يستتر في الماضي الغايب والغايبة اعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو كجز الفعل فجوزوا في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجز من الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في اخر الكلمة المشتهرة بني ويكون فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم وعلة استنان فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع في افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وافعل في جميع الصفات واسما الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا مضمرا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول الا انا ولا الا انت وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضربت الا هي وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو اقايم الزيدان وما قايم هما وكذا في الظرف عند ابي علي في الاعتماد نحو افي الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل لما كان خبرا يظهر الفاعل الظاهر نحو هيهات زيد والمضمر المنفصل نحو هيهات هما **قوله** الى ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك بالتقديم على عامله او بالفصل اعلم ان اصل الضماير المتصل المستتر لانه اخصر ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار لكونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال فلا يقال ضرب انا لان ضربت مثله معنى واخصر منه لفظا اقول الضمير المرفوع والمنصوب يصلحان كما مر لان يكونا متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعها فنقول ان الاصل في المتصلين المرفوع والمنصوب

ان يتصلا بالفعل لان المتصل كما مر كالجزء الاخير من الكلمة التي يليها وكون الشيء كالجزء لكلمة انما يتم لو كانت مقتضية لها
بالاصالة ومن حيث الذات والفعل مقتض للمرفوع كذلك ومن ثمه لا يخلو فعل منه فصح ان يجعل الضمير المرفوع كالجزء الاخير
منه واما ما يرفع فهو اما الابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء
معنى ليس بكلمة واما مبتدا وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب والمبتدا اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل لانه
ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم او جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في
طلب المرفوع لانه هو حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثمه كان النصب في ما زيدا ضربته اولى من الرفع وايضا عملها
للرفع بالمشابهة لا بالاصالة ولضعفها في العمل لم يعملها غير اهل الحجاز واما ان واخواتها فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله
بها نحو ان زيدا انت لما عرفت فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر واسم الفعل والظرف او الجار والمجرور فهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل وتصل المرفوع
من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب بالاصالة وسائر ما
ينصب الضماير وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما
تنصب بمشابهته الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل
له بالذات والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز اتصاله
بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا قلنا الضمير المرفوع والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل وغيره وفي
الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك نعبد الثاني
اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت ونحو اياه لمن قال من اضرب وتقدير في باب التحذير
ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه لا يمكن ان يكون كالجزء الا
من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
تابعا اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك ولقيتك اياك او بدلا كقولك بعد ذكر لفظ اخيك لقيت زيدا اياه او عطف
نسق نحو جاءني زيد وانت ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك وما ضرب
الا انا واما قوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك ديار فشاذ لا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا
كقوله كانا يوم قري انما نقتل ايانا ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك او عمرا والغرض منها
افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي علمت واعطيت ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الاول

كما اذا اخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا فقلت الذي علمت زيدا اياه ابوك والذي
اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما
ان لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما لو اخبرت عن المفعول الثاني في اعطيت
زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا
مانع من ف واللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين الذين يحصل فيهما اللبس
بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرا ولو اخبرت عن الثاني في علمت زيدا قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى
من قولك الذي علمته زيدا قائم وذلك للتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ العامل فيه في الاصل يجب
انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان يكون مرفوعا ومنصوبا فالمرفوع لا يكون
الا منفصلا اذا كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية واما اذا ارتفع باسم الفاعل او المفعول او
الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في
الفعل وجب انفصاله نحو زيد قائم اخوه وانت وضارب اما هو او اخوك وهيهات زيد وانت ومررت برجل في
الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له فانه تاكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها كما في
اسكن انت وزوجك وذلك لانك تقول مطردا نحن الزيدون ضاربوهم نحن والزيدان الهندان ضاربا هما هما
فقد عرفت ضعف نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل تقول ضاربهم نحن وضاربهما هما
فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوعين جملتين
وذلك اذا اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قائم هما وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه
يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتني بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى اللفظ فرقا
بين كونه احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد
استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف
المعتمدين على ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف
واخواته سادة مسد الافعال من غير حاجة الى ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون بها
المتصل بهذه الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فروع عليه في ذلك فلم يجعل
المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما المضمر المرفوع بالمصدر فلا يكون

الاستفصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان تقول اعجبني ضربُ انت زيدا اذا لم تضف والاتصال
اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب
مع غيره فان كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كالحجازية نحو ما زيدا اياك او فصل بينهما لغرض
لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب الا اياك وانا ضارب اما اياك واما زيدا وانا
ضاربك اياك وان لم يكن كذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل او مصدرا او صفة فالحرف يجب اتصال
الضمير به نحو انك قائم وانك في الدار ولا تقول ان في الدار اياك وذلك لان الحرف غير مستقل فالاتصال به واجب مع
الامكان وكذا يجب الاتصال باسم الفعل لانه وان كان في الاصل مستقلا من حيث الاسمية غير محتاج الى منصوب
الا انه لما صار معناه بمعنى سواء الفعل كان كالفعل في وجوب الاتصال به قال تراكها من ابل تراكها وتقول رويدني وحيهلك
وحكى يونس عليكني وانما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاء
ايضا الانفصال فيما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويدكه ورويدك اياه وعليكه وعليك اياه تشبيها نحو
اعطاك اياه كما يجيء وان لم يكن الكاف ذاك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب به مع التنوين
للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب
ان تقول اعجبني ضرب اياك ان لم تضف والاضافة اكثر ولا تمنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربا
وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك ايضا للمعاقبة لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة
وان كان المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة الالف واللام للتنوين في تمام
الكلمة وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب واما اسما الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما
منونين كانا او لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون مشابهتهما للفعل اكثر
من مشابهة المصدر تقول ضاربك وضارب اياك والضاربك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي
اياك ومعطاك واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما
ولنعد الى الشرح من كلام المص قوله او بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود
الفصل وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا
ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل فاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على الفاعل
لا يفيد ذلك بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام بلى قيل ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه اهم والا ولى ان

بنقل

يقال انه يفيد القصر كقوله تع بل الله فاعبد اى لا تعبد الا الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا اى ضربت زيدا
ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول لقيت زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم
الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس لمسند اليه الصفة بل هو تاكيد
لمسند اليه نقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير من هي له ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول
والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون نعتا نحو مررت بهند رجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جئتماني وجاءني
زيد ضاربه انتما او صلة نحو الضاربه انت زيدا او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فنقول لما اختلف ما جرى عليه متحمل
الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعيه اعني التثنية والجمع وفي التذكير او فرعه اى التانيث فاللبس سواء كان
المتحمل للضمير صفة او فعلا نحو زيد هند ضاربها هو او يضربها هو فلو لم تات بالضمير في ضاربها ايضا علم ان الضارب
زيد لا هند وان اتفقا في الافراد او فرعيه وفي التذكير او فرعه فان اتفقا في الغيبة ايضا فاللبس حاصل فعلا
كان المتحمل او صفة ولا يرتفع ذاك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والزيدان العمران
ضارباهما هما او يضربانهما هما وكذا في المونث والجمعين وان اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم فاللبس منتف في
جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة
المضارع مع المخاطب في غائبة مع المخاطبين نحو انت هند تضربها وهند انت تضربك وانتما الهندان تضربانهما
والهندان انتما تضربانكما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف
المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد ضاربه انا ونحن الزيدان ضارباهما نحن والزيدون نحن ضاربوهم
وكقول المونث انا هند ضاربتها انا فلما رفع الاتيان بالمنفصل اللبس في صور الصفة طرد الاتيان به عند البصريين
في صور الصفة الثلث اعني لما كان لبس ويرتفع بالضمير ولما كان ولم يرتفع ولما لم يكن واما الكوفيون فجاز
ترك التاكيد بالمنفصل في الصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض
موماة وبيداء سملق لمحقوقة ان تستجيبي لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا لم يرتفع اللبس بالضمير
ولا بعد في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا الكل على انه لا يجب تاكيد ضميره البس او لم يلبس لان التاكيد فيه لا يرفع
اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند تضربها وانتما الهندان تضربانهما وهند انت تضربك و
الهندان انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه
ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف رافع للبس في نحو قولك انا زيد ضاربه

بالها يعرف ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضارب هو فلم يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير
قلت لما كان هذا الضمير لم يؤت به الا لرفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فاتي بالمجرد رفع
الالتباس بضمير لا يجوز حذفه قوله ولذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا لذا ولي ضميران عاملا نحو ان كان الثاني
تابعا فلابد من اتصال الاول وانفصاله نحو اسكن انت ورايتك اياك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى
يتصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما تقرر
من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال وكانه كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع
فلابد من كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وقد عرفت ان الاعرف هو
المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من
عامله وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاكني زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير
مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه يجوز الاتصال والانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد
واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه وخلتك اياه ووجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف
فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول
فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب
اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت
بعد ايجه المبتدا والخبر الذين حقهما الانفصال ووجه اتصالهما لقربه من الفعل فالاولى في الثاني الانفصال
رعاية للاصل والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو
اعطاهوك واعطاهاني قال انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاد المبرد
مذهب النحاة وانما لم يجز في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فيانف من كونه
متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك قياسا لا سماعا نظر الى مجرد كون الاول متصلا واما الثالث اعني المساوي
للمتصل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو عربي
لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غائبين فالمبرد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا
على الغائبين ومنعه سيبويه والزم النحاة القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهاني ان يجوزوا اعطاكني اذا

منعه نفسه وهذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لان يانف الثاني من ان يتعلق
بما هو مثله ويصير من تتمته وذيوله وانما جاز ذلك في الغايبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما عاد اليه الآخر بخلاف
المخاطبين والمتكلمين لانه يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كانا بعد الاسم
والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما في نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله
ايضا نحو زيد ضارب اياك وان كان الاول مجرورا فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب
يعني اذا كان ما بعد الضمير المجرور انقص تعريفا كان لك فيه الاتصال والانفصال قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها ومنعكها
بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو معطيكها ومعطيك اياها ويجوز منعك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا
ان الانفصال فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل اقعد في اتصال الضمير من
المصدر واسم الفاعل لانه يطلب الفاعل والمفعول لذاته وهما للمشابهة وكذا يجب الاتصال في الثاني فيما اذا كان ازيد
او مساويا نحو ضربهوك وضربهوه قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها وان كان بعد الضمير
المجرور مرفوع فلابد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرور او انقص او مساويا اذ البارز المرفوع المتصل
لا يتصل الا بالفعل كما ذكرنا نحو ضربك هو وضربه انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا الا عند هشام والاخفش
كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا
لانه ان كان مرفوعا وجب تقدمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا قوله فان كان احدهما
اعرف انما ذلك لانه ان لم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربي اياي قوله وقدمته اي
قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاه اياك
فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما
كان لك الخيار في الثاني وعلى جميع ذلك مفهوم بما قدمنا قوله والا فهو منفصل اي ان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك
اياك او ان كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك فالثاني منفصل كما رأيت قوله والمختار في
خبر كان الانفصال والاكثر لولا انت انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا
حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكاين في قولك كان زيد قايما قيام زيد كما تحكى
في الافعال الناقصة قال عمر بن ابي ربيعة لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال
ليت هذا الليل شهر لا ترى فيه غريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على ما حكى سيبويه ليسني وكانني

قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال اعلينه ليسني وقال ابو الاسود فلا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكلنته كضربته قوله والاكثر لولا انت الى آخرها يعني ان الاولى ان يجي بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجي على الاوجه الثلثة الانفصال وقد يجي بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر الا عند المبرد فانه منعه وقال هو خطأ والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق منهوى والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال ليكون لولا الداخلة على الضمير المذكور حرف جر مع انها مع غيره غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك بلدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليتها غدوة فانها تنصبها كما يجي وفي قوله نظر وذلك لان الجار اذا لم يكن زايدا كما في بحسبك فلا بد من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهر ولا يصح تقديره وقال السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتدا كما في بحسبك درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زايدا واما اذا لم يكن زايدا فلا بد له متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغير عنده تغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزم تغير اثني عشر ضميرا يرجح مذهب الاخفش بان تغير الضماير بقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا بجعلها حرف جر وارتكاب خلاف الاصل وان كثر لما كان مستعملا اهون من ارتكاب خلاف الاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاولى ان يجي بعد عسى ضمير مرفوع متصل نحو عسيت وعسينا لانه فعل وما بعده فاعله وقد جا بعد عسى الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال سيبويه عسى محمول على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق تقول عساك ان تفعل كذا تحمله على لعل في اسمه فتنصبه به وتبقي خبره مقترنا بان كما كان في الاصل اعني في نحو عسى زيد ان يخرج فيكون الخبر محمولا من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل الرفع ومن وجه مبقى على اصله وهو اقترانه بان لان حق خبر لعل ان يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا يقال انت ان تفعل فاقتران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروه ايضا في طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا

عساك

عساك خارج كما لا يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل على لعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في النثر فعلى مذهب سيبويه عسى متغير عن اصله والضماير جارية على القياس تبعا لتغير عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مخصصا بالضمير فلا يقال عسى زيدا ان يخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا بلحوق نون الوقاية في عساني قال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الا بعد الفعل الا اذا كانت منصوبة وقال الاخفش عسى باق على اصلها والضماير المنصوبة بعدها قايمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او يفعل منصوب المحل خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان في نحو يا ابتا علك او عساكا احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو ضعيف من وجهين احدهما ان مجي خبر عسى اسما صريحا والثاني ان ذلك لا يسترله اجابعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك فيكون تفعل في عساك تفعل حالا من الكاف ويفسر اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما تقول في قولك عساك تظفر بالمطلوب عسى الواصل اياك ظافرا او يكون المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عساك ان تفعل وفي كل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر وايضا لو كان كذا لكان عسى اياك اولى كما قلنا في كنت اياك لانه خبر المبتدا وثاني الوجهين المنقولين عنه ان الضمير المنصوب خبر مقدم الى جانب الفعل فاتصل به كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل وكذا في عساك تفعل بتقدير ان اقول ان اراد بحذف الفاعل اضماره كما هو الظاهر فليس هذا الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع فيكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل عندي بمنزلة قاربك الخروج ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما جثة والآخر حدث الا ان تقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل وعساك صاحب ان تفعل كما يجي في افعال المقاربة قوله ونون الوقاية مع اليا لازم اعلم ان نون الوقاية انما تدخل الفعل لتقيه من الكسر لان

ما قبل يا المتكلم يجب كسره كما مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة اصل علامات الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر ودخولها في نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني ويضربنني انما جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو قل اغزوا واضرب اضرب لان الكسرة العارضة للياء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فنقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فيلزم النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربنني او نونا التاكيد الخفيفة والثقيلة اولا وقوله هل تبلغني دارها شدنية لعنت بمحروم الشراب مصرم نونه الاولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان احدها المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية لان اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما ياتي في قسم الافعال فكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب اما على قول سيبويه وهو ان المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الغاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما والادغام نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تع اتحاجوني على الثلث قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الثبوت راجح وليس الحذف للضرورة لثبوته في السبع وعلى كل حال كان حق لدن ان يذكر اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع الجزولي في قوله في لدن انت مخير والقراة حملتهما على ما قالا والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا لمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم ياتوا بها في على والى ولدي وان كان كونها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم

ذلك الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل يا المتكلم الفا كان الفا او واوا او ياء حركت الياء بالفتح وبقي قبلها سكونه كما تبين في باب الاضافة فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو فتاي ورحاي وعصاي وقاضي في قاضي ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت فكان يجب ان تجلب ايضا في نحو يدعوني وضربوني واضربوني ورماني وضرباني واضرباني واضربيني وان تقولوا ايدعي وضربي ورماي واضرباي واضربي قلت ذلك اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضماير المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوقاية لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل اللام والمتصل به الضماير المذكورة قوله وان واخواتها يعني باخواتها انّ وكانّ ولكن ولامًا ليت ولعل ففيهما حكمها بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجئ في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق ثابتة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في انّ وان وكان ولكن ان الحقت مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليت المشهور في ليت ان حذف نون الوقاية فيه لا يجوز الا للضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي قوله من وعن وقد تخفف كذا قال الجزولي ان الاثبات فيهما هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي للمحافظة على السكون اللازم وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه في لدني ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت انت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وزن ويبعدان من الاسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلهما فاجريا مجرى الفعل في الالحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معها اولى لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين الاولى والاخريين الا حرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا الحذف في بجل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط لكان هذه لام ساكنة قبل النون وتعسر النطق بها ولفظ ليس كليت اعني ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسني وجاء ليسي كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي حملا على غيري وجاء عساي حملا لعلي والاكثر عساني ويجوز الحاقها في اسماء الافعال لا دائها معنى الفعل وتجوزه كما ايضا لانها ليست افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس حاملني الا ابن حمال شاذ سواء جعلت النون للوقاية كما ذكرنا في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اقربي منك وما احسني وما اجملي قال

السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل قوله ويتوسط
بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا قوله قبل العوامل نحو زيد هو القايم
قوله وبعدها اي بعد دخول عوامل المبتدا والخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم
وما الحجازية نحو ما زيد هو المنطلق وباب كان نحو كنت انت الرقيب قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف
فيه كما يجي هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعيه
والتذكير وفرعه والغيبة والتكلم والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور وربما وقع بلفظ
الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله • وكاين بالاباطح من صديق • يراني لو اصبت هو المصابا
اي يرى مصابي هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتاخرون انما سمي فصلا لانه فصل به
كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك لو قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر
فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته
على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنيين الى شي واحد الا ان تقريرهما احسن من تقريرهم والكوفيون
يسمونه عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض
من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجي الا بعد مبتدا بلا ناسخ او منصوب بفعل قلب
بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف صالحا لوصف المبتدا به وذلك لانه لو دخل على المبتدا ناسخ
يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف اعرابهما نحو كان وان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل ولو كان المبتدا نكرة
لم يوت بالفصل لانه يفيد التاكيد ولا يوكد النكرة الا بما سبق استثناوه في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل يفيد
التاكيد لان معنى زيد هو القايم زيد نفسه القايم لكنه ليس تاكيدا لانه يجي بعد الظاهر والضمير ولا يوكد الظاهر
بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه
قايم وقد يجمع بين النفس والتاكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اياه نفسه فيكون
مثل قوله تع فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو ولا ضربته هو اياه لاجتماع ضميرين
بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربته هو اياه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم
سيبويه بنا على ذلك ظننته هو اياه القايم وان جعلت اولهما فصلا والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث
المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفصل والتاكيد نحو اظنه هو القايم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا ان

لا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو القايم زيد لانه منهم من التباس الخبر بالصفة

حق المبتدا الذي يليه الفصل ان لا يكون غيره ضميرا لانه ان كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف
وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه لو كان كذا افاد الحصر المفيد للتاكيد فناسب
ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله
الكرم التقوى والحسب المال والدين النصيحة اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى
كل الكرم التقوى وان لم يكن في المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدا سواء كان اللام في الخبر للجنس
نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم
اي انت ذلك الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القايم او زايدا داخلا في الموصول نحو انت الذي قال
كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا لبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو كان
زيد هو القايم وما زيد هو القايم وان زيدا هو القايم وعند كون المبتدا ضميرا نحو اني انا الغفور وعند كون الخبر
ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدا كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام
ووجه المشابهة له ان تخصصه وقت نقصها افعل التفضيل معنا اعني من في ملبسه به ومنع معه كما ان مخصص ذي
اللام حرف ممتنع معه اعني اللام ومن ثم جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا وكون من التفضيلية كلام التعريف
لا يجتمعان كما يجي في بابه فلا تقول الافضل من زيد واجاز اهل المدينة مجي الفصل بعد النكرة في نحو ما اظن احدا
هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفة تصييرهم اياه لغوا يعني لما كان ذلك مستبعدا في المعرفة فما ظنك
بالنكرة واجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو ولست اعرف به سماعا فا
نحو رايت خيرا من زيد هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوع الفصل قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو
هو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام
عليه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الفصل ليس بامر عين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع
ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او معرفة ونكرة هي افعل التفضيل وكذا جوز بعضهم وقوعه
قبل المضاف الى المعرفة كقوله تع اني انا اخوك وبعضهم وقوعه قبل العلم نحو اني انا زيد ولو ثبت نحو اظنك
انت انت اخاك واظنك انت زيدا لصح قولهم واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لكونه لمشابهها للاسم وامتناع
دخول اللام عليه فشابه الاسم المعرفة قال الله تع ومكر اولئك هو يبور قال ولا يجوز زيد هو قال لان الماضي
لا يشابه الاسماء حتى يقال انه كان اسم يمتنع دخول اللام عليه وما استدل به من نحو قوله تع ومكر اولئك هو يبور ليس

بقاطع ويجوز ان يكون مبتدا، مابعده خبره وقوله لا يجوز زيد هو قال باطل بقوله تع وانه هو اضحك وابكى وانه هو
واحيى وروى عن محمد بن مروان وهو احد قرا، المدينة هولاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روى عن سعيد بن جبير
قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني بايقاع الفصل بين الحال وصاحبها وقد اجازوا الفصل بين
الجزئين اذا كان خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الجزء الثاني بنعت الجزء الاول وانا لا اعرف
به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو هو القايم زيد لامنهم من الالباس الخبر بالصفة لان الصفة
لا تتقدم على الموصوف وجوز الكسائي كما جاز نحو قوله تع كنت انت الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانما جي بصيغة
ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا ليكون في صورة مبتدا، فان مابعده خبره والجملة خبر للمبتدا الاول فيتميز هذا
السبب ذو اللام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدا، حقيقة لانه لو كان كذلك لم ينتصب مابعده في نحو
زيدا هو القايم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الاتيان بالفصل ماذكرنا اعني رفع التباس الخبر الذي بعده
بالوصف وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني
صيغة الضمير المرفوع وان تغير مابعده عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عديمة التصرف لكنه بقي فيه تصرف ما
كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في
الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك
الفائدة كون اسم الشان الذي قبله مخاطبه واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا او مونثا فانه صار حرفا لكن بقي فيه
التصرف المذكور فان قلت قلنا اسما، كثيرة معنيه للمعنى في غيرها كاسما، الاستفهام والشرط مع بقائهما على الاسمية
فهلا كان ضمير الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسما، الاستفهام والشرط دالة على معنى في انفسهما
ودالة على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفيه لايدلان الا على معنى في غيرهما وقد تقدم في حد الاسم ان
الحد الصحيح للحرف ان يقال هو الذي لا يدل الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره اعلم انه انما يتعين
فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان مابعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق ولو ادخلها الكل
الضمير نحو انه هو الغفور فانه قد يوكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتدا واما اذا كانت ظاهرا وانتصب
مابعدها فانها لا تكون تاكيدا لان المظهر لا يوكد بالمضمر ولا تكون مبتداة لانتصاب مابعدها وقوله تع انك لانت الحليم
يحتمل ان يكون مبتدا، ولا يجوز ان يكون تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل والاظهر عند البصريين
انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما كانت ملغاة نحو انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بهين كالغاء الحرف

وقال

وقال بعض البصريين انه حرف استنكارا لخلو الاسم من الاعراب لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من طريان معنى الحرفية
عليه والكوفيون يجعلون له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع ضمير المرفوع
تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يوكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو
ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يوكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو على ان الضمير لزيد ولكن
نقول ان زيدا هو القايم ويرد ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا يقال ان زيدا
لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم مابعده لانه يقع مع مابعده كالشي الواحد ولهذا يدخل عليه لام الابتدا
في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نجد اسما يتبع مابعده في الاعراب وقوله وبعض العرب يجعله
مبتدا، مابعده خبره فلا ينصب مابعده في باب كان وباب علمت وما الحجازية وعليه مانقل في غير السبعة ولكن كانوا هم
الظالمون وان ترن انا اقل بالرفع وقوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه فيه ثلثة اوجه احدها ان يكون ضمير الشان والثاني ان يكون ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواه
هما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين
فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب يسمى ضمير الشان قوله ضمير غايب
انما لزم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا، فيتبعه في الغيبة
والحضور والمراد بهذا الضمير الشان والقصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما مذكرا وهو الاغلب او مونثا
كما يجي وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسؤل عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاة و
جلبة فاستبهم الامر فسأل ما الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان هذا فلما كان المعود اليه الذي
تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفي في التفسير بهذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤل عنه ومبين له فبان
لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يوت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما بينته والقصد
بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال
مثلا هو الذباب يطير وقد يخبر عن ضمير الامر المستفهم منه تقديرا بالمفرد نحو هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية
قال ابو الطيب • هو البين حتى ما تأنى الحزائق • كانه قيل اي شي وقع من المصايب فقال هو البين وقوله
حتى ما تأنى مبني على ما يفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى
لا تأنى في جاعات الابل ايضا واجاز الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد موول بالجملة نحو كان قايما زيد وكان قايما الزيدان

او الزيدون على ان ما بها في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيد او الزيدان او
وكذا ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائمين اخواك
وما هو بذاهبين الزيدان على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائمين خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان والجملة
المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويزهما اجازه الفراء من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها
في نحو ما ضارب الزيدان جملة لانها مبتدأ استغنى عن الخبر فيكون ضمير الشان مفسرا بجملة وفيما ذكر نظر على مذهب البصريين
لان الصفة عندهم انما يكون مع فاعلها جملة لما اعتمدت على نفي لا على المبتدأ بعدها فخبرها في نحو ما زيد بضارب اخواه مفرد
وبعض البصريين يمنع من نحو ليس الا انه اكان مفردا واما نحو قوله تع وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فيجوز ان يكون
هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم وان يعمر فاعل بمزحزحه
نحو ما زيد بنافعه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفيدة فالاولى استغناؤها
عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه ضرب وانه قامت وليس لهم شاهد و
هذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان يفسر ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي
هي خبره لما مر في باب المبتدأ ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه كل ذلك لئلا يزول الابهام المقصود منه ويجاء
تانيث الضمير لرجوعه الى المؤنث اي القصة لما كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لان مفسره ذلك المؤنث
كقوله تع فانها لا تعمى الابصار وقوله عم انها تعفو الكلوم وانما نؤكل بالاذى وان جل نعتي والشرط ان لا يكون
المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان
منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقته للفضلات وتانيث هذا الضمير وان لم
تتضمن الجملة المفسرة مؤنثا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع ولهذا لم يدخل نواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون
مفسره جملة اسمية ولو ادخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تع فانها لا تعمى الابصار وتقول انه هو قائم زيد فوس
يكون منفصلا وذلك لما كان مبتدأ او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في بابي ان وظن ومتصلا مرفوعا
مستترا في بابي كان وكاد قوله وحذفه منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه لما الخبر مستقل
ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الا مع القرينة الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعف صيرورته
بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباءا
وقوله ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب وذلك الدليل لان نواسخ المبتدأ لا يدخل على كلم المبتدأ

كما مر في باب المبتدأ قوله الا مع ان لما خففت فانه لازم لها اخففت المفتوحة جاز اعمالها في الاسم الظاهر و
كالمكسورة على ما قال الجزولي قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجي في باب الحروف اعمالها
في الباب رديء كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني والاكثر مع الالغاء ظاهرا فالاكثر على انها تعمل في ضمير شان
مقدر بخلاف الغاء المكسورة فانها لما الغيت ظاهرا الغيت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما اعملت المفتوحة الملغاة
ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون
لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط
اللفظي بينها لارتباط بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير المفرد فهو المصدر
لانها حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست
بتقدير المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في حال الغائها لفظا وقد اجاز
سيبويه الغاءها لفظا وتقديرا كالمكسورة فيكون كالمصدرية التي هي مع جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط
بينها لفظا ولا بضر ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع
لمشار اليه اعلم ان اسماء الاشارة بنيت عند الاكثرين لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالخطاب
فكان حقها ان يوضع لها حرف يدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة
ان يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء والتنبيه
والتشبيه الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن والى وها وكاف الجار او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال
كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشتقة من اصل كيضرب
ويضرب وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف انما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده و
اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف فكان حقها ان تكون كالاسماء الشرط والاستفهام على
ما ذكرنا في حد الاسم حذف حروف الشرط والاستفهام قبلها وضمنت معناهما فيكون اسماء الاشارة كالمتضمنة لمعنى
الحرف وقيل انما بنيت لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج الحرف
الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وخاصة ما فيه لام العهد وافعل في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود
اليه والمظهرات ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة فالى واحد معين فالجواب

ان المراد من قولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة حسية اعنى اشارة بالجوارح والاعضاء لا عقلية والاسماء المذكورة ليست كذلك لانها للمشار اليه اشارة عقلية ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان تقول المشار اليه اشارة حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصييره كالمشاهد وكذلك ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المص ما معناه انه ليس حدا لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه الدور كما لزم من قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكتساب فلا يتوقف معرفته على معرفة المحدود اي اسماء الاشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسماء الاشارة لغوية لا معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليهما لجواز ان يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية او مكتسبة بغير الحد قوله فللمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه حكى فيه الامالة وليس في كلامهم تركيب نحو حيوت فلامه ايضا ياء واصله ذيي بلا تنوين لبنائه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذفت اللام اعتباطا اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا كالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقلب العين الا ترى الى نحو تو فانه قيل فلعله ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المتحركة قلت قيل ذلك لكن الاولى حذف اللام في موضع التغيير ومن ثمة قل المحذوف العين اعتباطا وكثر المحذوف اللام كدم ويد وغد ونحوها وقيل اصله ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان نقول حذف اللام وقلبت العين الفا والامالة تمنعه واما ان نقول حذف العين وقلبت اللام وحذف العين مع وجود اللام قليل كام فلاجرم كان جعله من باب حييت اولى وقال الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان تثنيته ذان بحذفها والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثي لا من الثنائي غلبة احكام الاسماء المتمكنة عليه كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره وتضعيف ذلك قول الكوفيين والجواب عن حذف الالف في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين المتمكن نحو فتيان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا باس بان يقول هو ثنائي كما وذلك انك لو سميت به قلت ذاء فتزيد الفا اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء لو سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا لو كان ثانيها حرف لين وسمي بها

ولو كان

ولو كان اصله ثلاثيا لقلت ذاي ردا له الى اصله ومثناه ذان بحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولا ولو بنيت على الواحد لقيل ذيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والجر وقال بعضهم انه معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل وذهب الى ان كل واحدة منهما صيغة مستانفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم يبن مثنى من المثنى لانهم قصدوا ان تجري صيغ المثنى على نهج واحد اذا كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا يختلف المثنيات اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه يخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وان واللذان واللتان في الاحوال الثلث وعليه قوله تع ان هذان وللمؤنث تا وذي بقلب ذال ذا تاء حتى صارتا او قلب الفه ياء حتى صار ذي وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتانيث نحو ضاربة وتضربين فتا من ذا كالتي من اللذي وذي من ذا كهي من هو وقيل بالجمع بين التاء والياء ولا نقول ان التاء والياء ههنا علامة التانيث بل نقول تخصيص ابدالهما بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في بعض المواضع علامتي التانيث كما في اخت وبنت وكلتا فان تا ما ليست علامة التانيث وذه بقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنية هنيهة لان الهاء يكون عوضا في الوقف من علامة التانيث التي هي التاء فشبهت الياء بالتاء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل وته بقلب تاء تي هاء وقد تكسر الهاء ان باختلاس اي من غير صلة نحو ذه وته في الوصل خاصة وهو قليل والاكثر ذهي وتهي بياء ساكنة وفي الوقف يسكن الهاء ويحذف الياء كما يجي في بابه وقد يقال في المؤنث ذاة ولمثناه تان وتين على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قال ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد اولئك الايام وقد ينون مكسورا والتنوين للتنكير كما في صه فمع ان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار اليهم كالمنكرين فيكون آولاء كاولالك وقد يقصر فيكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل فحمل على الياء لاستثقال الكتابة بالالفين للكلمة وهما الضمة في اولها والواو في آخرها ولذا تكتب اهل الكوفة الالف نحو القوى والضحى بالياء مع ان اصلها واو ومن ثمة بنى بعض العرب مضموم الاول من هذا الجنس كله بالياء وان كان الفه عن واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الاخيرة نحو اولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومار واما قولهم هؤلاء على وزن توراب قال تجلد لا تقل هؤلاء هذا بكى لما بكى اسفا وغيظا فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف الف ها وقلب همزة اولاء واوا قوله ويلحق بها حرف التنبيه يعني ها انما يلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة كثيرا لان تعريف اسماء الاشارة في اصل الوضع بما يقترن بها من اشارة

المتكلم باليد او تجارحة اخرى الى المشار اليه فى او ايلما بحروف ينبه بها المتكلم المخاطب حتى يلتفت اليه وينظر الى
شئ يشير من الاشياء الحاضرة فلاجرم لم يؤات بها الا فيما يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا فى البعيد
الغايب وكان مجيئها فى الحاضر اكثر منه فى المتوسط فهذا اكثر استعمالا من هذاك لان تنبيه المخاطب لابصار الحاضر الذى
يسهل ابصاره اولى من تنبيهه لابصار المتوسط الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل فى البعيد الذى لا يمكن
ابصاره اذ لا ينبه العاقل احدا ليرى ما ليس فى مرأى فلذلك قالوا لا يجمع ها مع اللام قوله ويتصل بها حرف الخطاب
قد قلنا عند ذكر الفصل على كون هذا الكاف حرفا لا اسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر
موقعها ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما فى كاف ضربتك وبك وقد ذكرنا هناك فايدتها ولنذكر ههنا علة تخصيص
المتوسط والغايب البعيد بها دون القريب فنقول ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه لما
اليه حسا ويشار بالاشارة الحسية فى الاغلب الى الحاضر القريب الذى يصلح ان يقع مخاطبا فلما اتصل كاف الخطاب
به اخرجته من صلاحية اذ لا يخاطب اثنان فى كلام واحد الا ان يجمعا فى كلمة الخطاب نحو يا زيدان فعلتما و
اسما فعلتما او يعطف احدهما على الآخر نحو انت وانت فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضراب عن
خطاب المعطوف عليه فصار ذلك مثل غلامك كون اعنى اخرجته الكاف عن ان يقع مخاطبا كما اخرجت نحو غلامك فلا
تقول يا ذلك كما لا تقول يا غلامك ولا علامك قلت كذا فالكاف توجب كون ما وليته غائبا فى التعبير عنه نحو غلامك
قال كذا وان لم يمتنع حضوره لانه ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما اوردت الكاف فى اسم الاشارة معنى
الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه القريب صار مع الكاف بين الحضور والغيبة
وهذا هو حال المتوسط فاذا اردت التنصيص كالبعد جئت بعلامته وهى اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك يصح
ان يشار به الى كل غايب عينا كان او معنى يحكى عنه اولا ثم يؤتى باسم الاشارة تقول فى العين جاءنى رجل فقلت
لذلك الرجل وفى المعنى تضاربوا ضربا بليغا فهالنى ذلك الضرب وانما تورد اسم الاشارة بلفظ البعيد لان المحكى عنه
غايب ويجوز فى هذه الصورة على قلة ان يذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر القريب نحو قلت لهذا الرجل فهالنى هذا
الضرب اى هذا المذكور عن قريب وكذا يجوز ذلك فى القول المسموع عن قريب ذكر اسم اشارة بلفظ البعيد كما تقول
بالله الطالب الغالب وذلك قسم عظيم لافعلن قال تعالى كذلك يضرب الله للناس امثالهم مشيرا بذلك الى ضرب المثل
الحاضر المتقدم وهو قوله تعالى ذلك بان الذين كفروا اتبعوا الباطل الآية وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ زال
سماعه فصار فى حكم الغايب البعيد والاغلب فى مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فتقول وهذا قسم عظيم و

كذلك يجوز الاتيان بلفظ البعيد مع ان المشار اليه شخص قريب نظرا الى عظمة المشير او المشار اليه وذلك لانه يجعل
بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم بكذا
ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز ان يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه او المشير وقوله
فعلته والرمح يأطر متنه تأمل خفافا اننى انا ذلكا من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبا
لحصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة
حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الحسية كالشخص البعيد والمعانى مجاز وذلك بجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا
لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعيد اعنى ذلك ونحوه لان كضمير الغايب يحتاج الى مذكور
قبل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير راجع الى متقدم وقد يلحق كاف الخطاب الحرفية بلى وابصروا
وكلا وليس ونعم وبئس وحسبت وكذا رويد والنجاء وحيهل وارايت بمعنى اخبرنى كما يجئ قوله ويقال ذا للقريب
الى آخره لما رأى المص كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة موضع ذى البعد منها وبالعكس لضرب من التاويل
كما ذكرنا خالف النحاة فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فلم يأخذ مذهبا ولم يقطع به بل حاله على غيره
فقال ويقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى واقول انا لا ارى بينهم خلافا فى اختصاص بعضها بالقريب و
بعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعيد والقريب كما
فى حرف النداء على ما يجئ فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام والكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف وحدها
للبعيد وجمهورهم على ان بين القريب والبعيد واسطة فها لواذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول الك وللمؤنث
تى وتا وذى وته وذه بسكون الهاءين وبكسرهما ايضا اما مع اختلاس ومع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهى
كثيرة الاستعمال وتاك وهى دونها واما ذيك فهذا اوردها الزمخشرى وابن مالك وفى الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ
ثم تلك وهى كثيرة وتلك بفتح التاء وتيلك وتالك تلتها قليلة وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت فى تلك لان
الالف خفيف فلم يقصدوا حذفها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا فى تيلك لان الياء التى بعد الفتحة قريبة من
الالف فى الخفة واما تلك فادخلت اللام التى فيها على تى ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء بل بقيت على
سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تالك فحذف الف تا قليلة وللمثنى ذان وذين وتان وتين واما تشديد
النون فقال المبرد هو فى المثنيين بدل من اللام فى ذلك وتالك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان
اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام نونا والقياس فى الادغام قلب الاول

حسبي الله ونعم … من الكتب التي وقفها الفقير … محمد …

المثلين الى الثانی لان المراد تغیره عن حاله بالادغام فی الثانی فتغیره بالقلب اولی وانما قلبت ههنا الثانیة الی الاول
لیبقی النون الدال علی التثنیة وتجوز ان یدخل اللام قبل النون فیصیر ذا لنک فقلب اللام نونا وتدغم فیه کما هو القیاس
والاول اولی لیکون اللام بعد تمام الکلمة وایضا ادغام اللام فی النون لیس بقوی کادغام النون فی اللام
کما یجیء فی التصریف ان شاء الله تع وقال غیر المبرد ان التشدید عوض من الالف المحذوفة الواحد وهذا اولی لانهم
قالوا ایضا فی تثنیة الذی والتی اللذان واللتان مشددی النون عوضا عن یاء المحذوفة وایضا لو کان التشدید
عوضا عن اللام لم یقل هذان بالتشدید مع انه لا یقال هاذلک وقال الاندلسی لا فرق عند اللغویین بین المشدد
والمخفف فی القرب والبعد والنحاة فرقوا بینهما وذلک بناء علی مذهب المبرد فالبعید والمتوسط عند غیر المبرد
واتباعه فی المثنین بلفظ واحد وفی جمعها اولا واولی ثم اولئک واولاک ثم اولالک واولاء بالتنوین کما
ذکرنا ان التنوین کاللام فی افادة البعد وعلی رای تکفی اولاء ثم اولاک ثم اولئک واولالک وزعم الفراء ان
ترک اللام فی الکل لغة تمیم فیکون هذا فتنعوا للبعید والمتوسط بالکاف وحدها وقد یستعمل ذلک موضع ذلکم کقوله
تع ذلک لمن خشی العنت منکم وقوله ذلک له فی ان لا تعولوا کما قد یشار بما للواحد الی الاثنین کقوله عوان بین
ذلک والی الجمع کقوله کل ذلک کان سیئة بناویل المثنی والمجموع بالمذکور وربما استغنی عن المیم فی ذلکم باشباع
ضمة الکاف وتفصل ها التنبیه عن اسم الاشارة المجرد عن اللام والکاف تعویلا علی العلم باتصالها به لکثرة ا
معه وذلک بانا وانت وخواتهن کثیر نحو ها انا ذا وها انتم اولاء وها هو ذا کما یجیء فی حروف التنبیه وبغیرها قلیل وذلک
اما قسم نحو قوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقولهم لا ها الله ذا اما فعلت کما یجیء فی باب القسم او غیر قسم کقوله ها ان
عذرة ان لم یکن نفعت وقوله ونحن اقتسمنا المال قسمین بیننا فقلت لهم هذا لها ها وذا لیا ای هذا لها وهذا
فقصل بینها وذا بحرف العطف قوله تلک وذانک وتانک مشددتین واولالک مثل ذلک تعرض لبیان ان
مثل ذلک الذی للبعید لان الذی للقریب واضح لانه المجرد عن الکاف واللام وکذا الذی للمتوسط لانه هو
بالکاف وحدها واما هذه الکلمات ففیها بعض اشکال لسقوط الیاء فی تلک وانقلابها نونا فی ذانک وتانک
وعدم اتصالها باولاء الممدود مع انه اشهر من اولی المقصور وقوله وثم وهنا وههنا للمکان خاصة یعنی ان
ههنا الفاظا مختصة بالاشارة الی المکان فقط والمذکورة قبل صالحة لکل مشار الیه مکانا کان او غیره وهنا
لازم الظرفیة اما منصوبا او مجرورا بمن والی فقط فهنا للقریب وهناک للمتوسط وهنالک للبعید واما ثم
وهنا بفتح الهاء وتشدید النون وسواء فصح وهنا بکسر الهاء فکهنالک للبعید وقد تصحب هنا المشددة الکاف ولا

تعجب ثم وقولهم ثمک خطاء وقد یراد بهناک وهنالک وهنا الزمان قال تع هنالک الولایة لله ای حینئذ قال حنت
نوار ولات هنا حنت ای لات حین حنت فهی ظرف زمان لاضافتها الی الجملة کما یجیء فی باب الظروف المبنیة ان شاء الله والحمد
لله رب العالمین قوله الموصول لا یتم جزءا الا بصلة وعاید انتصاب جزءا علی انه خبر یتم وذلک ان الافعال الناقصة
لا حصر لها علی ما یتبین فی بابها فمعنی یتم جزءا یصیر جزءا تاما وکذا تقول کان تسعة فتمت بها عشرة ای صیرتها عشرة کاملة قال المص
لیس قولنا الموصول لا یتم جزءا الا بصلة من قبیل العالم من قام به العلم یعنی من باب تعریف الشیء بنفسه وذلک لان
المجهول فی قولک العالم ماهیة العلم لا کونه ذا علم اذ کل احد یعلم ان الفاعل ذو الفعل فلو بین العلم فی الحد وقال العالم من
قام به الماهیة الفلانیة لتم الحد وکذا ههنا کل واحد یعرف ان الموصول الذی یلحق به صلة وانما الاشکال فی ماهیة الصلة
ای شیء هی فتعریف الموصول بالصلة تعریف الشیء بما لا یشکل من ذلک الشیء الا هو فقال المص انما قلت انه لیس من هذا
الباب لان المراد بالموصول الموصول فی الاصطلاح لا فی اللغة ثم قال انما قلت بصلة ولم اقل بجملة جریا علی اصطلاحهم
فعلی هذا وقع فیما فر منه لان معنی کلامه اذن ان الموصول فی الاصطلاح هو المحتاج الی ما یسمی صلة فی الاصطلاح
ومعنی الموصول والمحتاج الی الصلة شیء واحد ثم قال وفسرت الصلة بعد بقولی وصلته جملة خبریة لیرتفع الاشکال
فقد اقر بان فی نفس الحد اشکالا من دون التفسیر قال ولو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشکال هذا حق قوله
تم جزءا ای یصیر جزء الجملة ونعنی بجزء الجملة المبتدأ والخبر والفاعل وجمیع الموصولات لا یلزم ان یکون اجزاء الجمل
بلون فضلة لکنه اراد ان الموصول هو الذی لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم یمکن الا بصلة وعاید قوله وعاید
ضمیر یعود الیه قال وهو احتراز عما یجب اضافتها الی الجمل کحیث واذ فانه لا یتم الا بجملة ایضا ولیس موصولا فی الاصطلاح
وحد الموصول الحرفی ما اول مع ما یلیه من الجمل بمصدر کما یجیء فی حروف المصدر ولا یحتاج الی عاید ولا ان یکون صلتها
جملة خبریة علی قول الاکثر نحو امرتک ان قم وبعضهم یقدر القول فیه حتی یصیر خبریة ای امرتک بان قلت لک قم ویجیء البحث
فیه فی نواصب المضارع وانما بنیت الموصولات لان منها ما وضع وضع الحرف نحو ما ومن واللام علی ما قیل ثم حملت
البواقی علیها طردا للباب اولا حتیاجها فی تمام جزئیتها الی صلة وعاید کاحتیاج الحرف الی غیره فی الجزئیة قوله وصلته
جملة خبریة والعاید ضمیر له انما وجب کون الصلة جملة لان وضع الموصول علی ان یطلقه المتکلم علی ما یعتقد ان المخاطب
یعرفه بکونه محکوما علیه بحکم معلوم الحصول له اما مستمرا نحو یا من لله الذی یبقی ویفنی کل شیء او الذی هو باق او
فی احد الازمنة نحو الذی ضربنی او اضربه او الذی هو ضارب او بکون متعلقه محکوما علیه بحکم معلوم الحصول له
مستمرا او فی احد الازمنة نحو لله الذی یبقی ملکه او ملکه باق وزید الذی ضرب غلامه او غلامه ضارب او یعتقد ان

المخاطب بعرفه بكونه اوكون سببه حكما على شيء دايما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك هو والذى اخوك غلامه
او الذى مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح دليلا على اشيا احدها ان الموصولات معارف وضعا وذلك لما قلنا
ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ويسقط به اعتراض من اعترض
بان تعريف الموصول لو كان لصلته وهى جملة فهلا تعرف النكرة الموصوفة بها فى نحو جاءنى رجل ضربته لان المعرف
حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لانا نقول
كما سبق ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت
من ضربته اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على ان يكون معرفة بصلتها
فاما اذا جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فانه وان حصل لقولك انسانا تخصيص بمضروبية المخاطب
لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى ومن الموصولة فان وضعهما
على ان تخصصا بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف
عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء اخر مع انها
لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كما تقول رايت اليوم رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل واحد وكذا قولك
اعبد الها خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت
لا نم تنكير الجمل كما تقدم فى باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص فى الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل طويل
لا تخصيص فى كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد
الشيء بشيء تخصيص وان كان المقيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذى هو معهود
فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم نجز لان الجملة التى فيها ضمير عندهم نكرة ايضا
وان قصدوا انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه نحو بالذى ضرب عمرو
فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغى ان يكون معلومة للسامع فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم
الذى يتضمنه الصلة ينبغى ان يعتقد المتكلم ~~على ما تقدم ان الحكم الذى تتضمنه الصلة ينبغى ان يعتقد~~
فى المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذى دوخ البلاد الا لمن تعتقد انه يعلم ان شخصا دوخها
وقال بعضهم لا يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه وليس بشيء
اما اولا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون الصلة معلوما للمخاطب فى اعتقاد المتكلم وهذا مطرد فى المخبر

وغيره

وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة ولا مخصصا بوجه كما مر فى باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغى
ان يكون جملة لان الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجملة او ما اشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله
ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه اصلا لا بالشبه
وهو الجملة ويغنى عن الجملة ظرف او جار ومجرور منوى معه فعل وفاعل هو العايد ورابعها انه يجب ان يكون
مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب فالجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا فى باب
الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها واما قول الشاعر وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان
شطت نواها ازورها فمثل قوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اى التى اقول لعلى ازورها وقد تقع القسمية
صلة قال تع وان منكم لمن ليبطئن اى لمن والله ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد جاز ابن
خروف وقوع التعجبية صلة من دون اضمار القول نحو جاءنى الذى ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وساير النحاة
وهو الوجه لكونهما انشائية كما مر وخامسها انه لا بد فى الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تتضمنه الصلة
من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نايب الموصول
فى الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنايبه وذلك النايب هو الضمير العايد اليه ولو لم يذكر الموصول فى
الصلة لبقى الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرابط الذى فيها وقد يغنى الظاهر عن العايد على قلة
نحو جاءنى زيد الذى ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان
يكون جملة استدرك ذلك فكانه استثنى وقال الا صلة الالف واللام فانها اسم فاعل او مفعول اعلم
انهم اختلفوا فى اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول فقال المازنى هى حرف كما فى ساير الاسماء الجامدة
نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشرى الى انه منقوصة من الذى واخواته وذلك
لان الموصول مع صلته التى هى جملة بتقدير اسم مفرد فثقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون احد جزئيها جملة
الموصول بان يحذف بعضه وفيه قالوا فى الذى الذ والذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام
وبان يحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما يجى والاولى القول
بان اللام الموصولة غير لام الذى لان لام الذى زايدة بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة
رجوع الضمير اليها فى السعة نحو المرور به زيد اجاب المازنى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فمعنى الضارب
غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه يلزم محذوران احدهما اعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمد

ظاهرا على احد الامور الخمسة اعنى الموصوف وذى الحال والمبتدا وحرف النفى وحرف الاستفهام وعملهما من غير
اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيين ومذهب فى هذا غير مذهبهم وانما فى رجوع الضمير على موصوف
مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع اليه كما فى قوله تع فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل فى
الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير فى نفسه راجع اليه فكذا الموصوف المقدر بعد نحو منهم و
فيهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا فى باب الوصف فى نحو قوله تع ومنهم دون ذلك والجار يكفيه رائحة
الفعل واما قول النحاة يا ضاربا غلامه ويا حسنا وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مستند
الى شاهد من كلام موثوق به ولا يقال فى السعة جاءنى الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر
ولا فرق بين اللامين عنده كما لا يقال جاءنى حسن وجهه فى الاختيار بل قد يجئ مثله فى الشعر نحو قوله ببهو دنوا
وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو جاز عمل اسم الفاعل والمفعول ذو اللام لاعتماده على الموصوف
المقدر كما ذهب اليه لم يعمل بمعنى الماضى كما لا يعمل المجرد منها بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلى لانه دخله ما هو
من خواص الاسماء اعنى لام التعريف فتباعد عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون
قياسا فى نحو الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب
الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى
فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فغيروا الفعل فى صورة الاسم الفعل المبنى للفاعل
فى صورة اسم الفاعل المبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان لان معنى زيد ضارب زيد ضرب
او يضرب وزيد مضروب اى ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا فى صورة الاسم عملت بمعنى الماضى ولو كانت
اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضى كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما فى
فلما كانت اللام الاسمية فى صورة الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا الكائنة بمعنى غير على ما مر فى باب الاستثناء
فعلى هذا جاءنى الضارب ورايت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام
ليست بجملة بل جعل صلتها ما تضمن من المفردات الحكم المطلوب فى الصلات بمشابهة الفعل لاعلى وجه الاصالة وهو
الفاعل والمفعول قضاء لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول
كما يعملان لو اعتمدا على الموصوف حتى لا يحتاج الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد لكونهما فعلين فى الحقيقة قالوا
ان عملهما بمعنى الماضى مع اللام دليل على انهما فى الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمى الفاعل والمفعول لو وقعا عقب

حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له لا يعملان بمعنى الماضى وانما لم توصل
اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لنقصان مشابهتها للفعل وكذا لم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع
ضميمة ان كما مر فى باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا تكون الا جملة قيل وقد توصل فى ضرورة الشعر
بالجملة الاسمية ايضا وقد دخلت على الاسمية فى غير الشعر على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له آخر ما هو فقال
فقال الساعة مع نعم الما هو ذا وقد وصلت فى الشعر بالمضارع فى قوله ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن
جحره بالشيحة اليتقصع وقوله يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع وقد ذهب اهل الكوفة
الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا قالوا فى قوله لعمرى لانت البيت اكرم اهله واقعد فى
افنائه بالاصائل ان التقدير لانت الذى اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة وعند البصريين
اللام غير مقصود قصده والمضارع صفة له كما فى قوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وانما جاز مررت بالرجل القائم
ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل القائم ابواه لا الذى قعدا لاستتار ضمير المثنى فى القاعدين وظهوره فى الذى
قعدا وخفاء الموصول فى القاعدين وظهوره فى الذى قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين
واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ بالصلة لتوضيحه والدليل ظهور
الاعراب فى اى الموصول نحو جاءنى ايهم ضربته ورايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا فى اللذان واللتان
عند من قال باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول عنها وانما انها صفة الموصول
له كما فى الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشئ لان الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا تقع صفات للمعارف
كما مر فى باب الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها كالوصف
خبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا فى المواضع وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك فى الا
المواضع المذكورة فقط وذلك لان الاعراب للاسم فى اصله ولا للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد
والصلة جملة لا غير قوله وهى الذى والتى هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذى عند البصريين على وزن
عم ونبح ارادوا الوصف بها من بين الاسماء الموصولة لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليها اللام
الزائدة تحسينا للفظ حتى لا يكون موصوف معرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام لما مر ان الموصولات
معارف وضعا بدليل كون من وما معرفتين بغير اللام وانما التزموا اللام الزائدة لانها لو نزعت لانخلع ولو
لا ذى لا وهم كونها للتعريف كما فى نحو الرجل ورجل وانما وصف بذو الطائية وان لم يكن على وزن الصفات نظرا

الى لفظها اذ هو على لفظ ذو الذى توصل به الى الوصف باسماء الاجناس وقال الكوفيون اصل الذى الذال
ثم لما ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة ثم حركوا
الذال بالكسر واشبعوا الكسرة فتولدت يا كما حركت ذال ذا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا قريب من دعوى
علم الغيب وتقول فى الواحد المونث التى بقلب الذال تاء كما قلنا فى ذا وتا وقد يشدد ياءهما نحو الذىّ والتىّ
ولو اشتد ما اعرب الكلمتان عند الجزولى بانواع الاعراب كما فى اى ولا وجه لاعراب المشدد لفوات التشديد
موجب الاعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر اذ هو الاصل فى البناء الا الكسر قال وليس المال فاعلمه
بمال وان اغناك الا للذىّ ينال به العلاء ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصىّ وحكى الزمخشرى انه بنى على ضم
كقبل وبعد قال الاندلسى لعل الجزولى سمعه يضم كما هو المنقول عن الزمخشرى ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا
فحكم باعرابه وقد يحذف الياء ان فى اللذ واللت مكسورا ما قبلها او ساكنا قال ان عوضا الكسر واللذ لو شيا
لكنت صخرا او جبلا اصم مشمخرا وقال لغير فى التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فعل للت تلوتك ان
نفسى اراكما لا تعوذ بالتميم قال الاندلسى الوجوه الثلثة فيهما اى تشديد الياء وحذفها ساكنا ما قبلها او مكسورا الجوز
ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان المخفف يشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد
الاكتفاء قال الا ان يتقلوها فى حال السعة لا فى الشعر فهى اذن وطاعة وتثنية الذى اللذان واللتان بحذف
اليائين وجاز تشديد النونين ابدالا من الياء المحذوفة وهما معربان او مبنيان على الخلاف الذى مر فى ذان
وتان وقد جاء اللذان واللتان فى الاحوال الثلث فى غير الافصح والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما
وانما بنى الضمير نحو هما وكما وقلنا فلما غير عن وضع واحد ولم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرب لانه صار صيغة
مستانفة وخرج عن نسق المثنيات وقد يحذف النونان فى اللذان واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال
ابنى كليب ان عمىّ اللذا قتل الملوك وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع
الذى فى ذوى العلم الذين فى الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون فى الرفع هذيلية قال جار لسدا عراب الجمع
لغة من شدد الياء فى الواحد وهذا يقوى قول الجزولى ان اللذى مشدد الياء معرب فكان اصله اللذيون فحذفت
احدى اليائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا وهى لغة من شدد الياء
فجمعه بلا حذف شىء منه وقد يحذف النون من اللذون تخفيفا قال قومى اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومهم
ضربا بالمناقيل ومن الذين ايضا قال وان الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد ويجوز

في هذا

اى هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اى وان الجمع الذى او ان الجنس الذى كقوله تعالى
الذى استوقد نارا فحمل على اللفظ اى الجمع الذى استوقد ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان فى الآية مخففا
من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع اليه وكذا قوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون و
هذا كثير اعنى ذكر الذى مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف النون من الذين نحو جاءنى
الرجال الذى قالوا كذا فهو قليل كقلة اللذا فى المثنى وقد يقال لذى ولذان ولتى ولتان ولاتى بلا لام وجمع
الذى من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال اللائى بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضى وهو قليل فى المذكر قرأ الاخفش واللائى يؤلون من نسائهم ويقال اللاء بحذف الياء وقد
جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التى اللاتى على وزن فاعل من التى وهو اسم جمع كالجامل والباقر
واللائى بالهمزة مكان الياء وهو كثير فى جمع المونث واللواتى واللوائى كانهما جمعا الجمع وقد يحذف الياء
من الاربعة فيقال اللات واللاء واللوات واللواء وقد تسهل همزة اللاء بين الهمزة والياء لكونها مكسورة
على ما هو قراءة ورش اللائى وقد يقال اللاى بياء ساكنة بعد الالف من غير همزة كقراءة ابى عمرو والبزى قال
ابو عمرو هى لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء
للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والتاء معا وقد يقال اللاآت كاللاعات مكسورة التاء
او معربة اعراب المسلمات والاولى جمع التى ايضا لا من لفظه فالذى والتى يشتركان فى الاولى واللائى الا ان
الاولى فى جمع المذكر اشهر واللائى بعكسه وبمعنى الذى وفروعه من المثنى والمجموع والمونث من وما واى مضافا
الى معرفة ليكون معرفة والاضافة اما ظاهرة نحو اضرب ايهم فى الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائى
يجب ان يكون عامل اى مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خلقت يعنى كذا وضعه الواضع
فقال له السائل استحيت لك يا شيخ يعنى ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علله ابن بادش بان قال اى موضوعة
على الابهام والابهام لا يتحقق الا فى المستقبل الذى لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضى والحال فانهما محصوران
فلما كان الابهام فى المستقبل اكثر منه فى غيره استعمل معه اى الموضوعة على الابهام وليس بشىء لان خلاف الابهام بين
ولا تعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون فى الموضعين لعدم الدليل
على الدعويين ولك اذا اريد به المونث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايتهن
لقيت قال الاندلسى التانيث فيه شاذ كما شذ فى كلتهن وخرة الكاس وشرة الكاس وبعض العرب تثنيها

ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ابايهم اخواك وايوهم اخونك و بها اخذ من التانيث ومجوزيها تصرفها في باب
قوله وذو الطائيه الاكثر ان ذو الطائيه لايتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا
وذو فعلن قال ويروى ذو حفرت وذو طويت اى التي حفرتها ولا تعرب ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا
هلم فان المشرفي الفرايض ولم يقل ذي جاء، وفي ذو الطائيه اربع لغات اشهرها ما مر اعني عدم تصريفها مع بنائها
الثانية حكاها الجزولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذوات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها
ايضا وهي كالثانيه الا انه يقال لجمع المؤنث ذوات مضموما في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف
ذو بمعنى صاحب مع اعراب جمع متصرفاتها حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائيه قوله وذا بعد
ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعدما الاستفهامية كانت اولا استدلالا بقوله
تع ثم انتم هؤلاء تقتلون اى انتم الذين و قوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اى الذي
تحملينه وقوله تع وما تلك بيمينك اى ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونها بعدما الاستفهامية لفظا لم
تكن زائدة ففي نحو ماذا صنعت يحتمل كونها زائدة وبمعنى الذي و قولك ماذا الذي صنعت نص في الزيادة ومثل ذا
بعد من الاستفهامية نحو من ذا لقيت ومن ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل
بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش
وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن
المصدر فقوله تع بما رحبت اى بالرحب الذي رحبته وليس بوجه لانه لم يعهد هذا الضمير بارزا في موضع والاصل
عدم الاضمار ويجيئ الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعايد المفعول يجوز حذفه عايدا الى الالف واللام لا يجوز
حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف
احد العايدين لو اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد لانه يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه
دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا
نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك صنع الزيدان الذي اعطيتهما اياه وكذا الذي انا
ضارب زيدا اى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف هنا مجرورا في محل النصب كما يجي اى الذي انا ضاربه والشرط
الثاني ان يكون مفعولا نحو الذي ضربت زيد لان الضمير لفضلة بخلاف الضمير الذي بالحرف الناصب فلا يحذف
في نحو الذي انه قائم واما المجرور فيحذف بشرطان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اى ضاربه

كما تقدم

كما تقدم او يجر بالكسر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لا بد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا
لا يبقى حرف جار بلا مجرور وينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تع انسجد لما تامرنا اى تامرنا
به اى باكرامه وقال فقلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اى حج حاتم اليه ويتعين حرف
الجر قياسا لو جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت
اى مررت به فالجار ان متماثلان وكذا متعلقاهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت وربما يحذف المجرور
بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد اى مررت به وان احتمل مررت معه او له او نحو ذلك ثم مذهب الكسائي في
مثل هذا الحذف التدريج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح
حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له هنا
استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا
اذ غير ذلك اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليل فلا يكون في الكلام لانه دليل على ان خبر المبتدا هو المحذوف
بل تحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتدا لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبر ان وحكمه حكم خبر المبتدا
كما ذكرنا واما اسم ما الحجازيه فلا يحذف اصلا لضعف عملها ويشترط في المبتدا المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا
ولا جارا ومجرورا لانه لو كان احدهما لم يعلم بعد الحذف انه حذف شيء لان الجملة والظرف يصلحان مع العايد فيهما
لكونهما صلة ولو لا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا ان كان في صلة اى جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله
تع ايهم اشد على الرحمن عتيا وقوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة
وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن ما ليس لاخواتها فلزم الاضافة وتعرب فتصرف في صلتها
ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اى لم يحذف الا بشرط استطالة الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء
اله وفي الارض اله طالت الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقا في صلة اى كان
او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرئ في الشواذ على الذي احسن بالرفع ويروى ما انا بالذي قائل لك شيئا
واعلم انه لو كان الموصول او موصوفه خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غائبا وهو الاكثر لان المظهرات
كلها غيب نحو انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي كرم الله وجهه انا الذي سمتني امي حيدرة
قال المازني لو لم اسمعه لم اجوزه وكذا لو كان الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا
وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله لو لم يكن للمبتدا ما هو فليس الا الغيبة كقولك انا حاتم الذي وهب المائة

اى مثل حاتم وان كان ضميران جاز لك فى غير التشبيه حمل احدهما على اللفظ وحمل الآخر على المعنى نحو انا الذى قلت كذا
وضرب زيدا وانت الرجل الذى قال كذا وضربت عمروا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا عنه بالمتكلم او المخاطب لم يجز
الحمل على المعنى فلا يجوز الذى ضربت انا والذى ضربت انت لفلا فايدة لان فى الاخبار لانك لو قلت الذى ضرب فقد
علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذى قلت انت فظهر بهذا ان قول القائل
انا ليس بوجه والوجه ان يقال القائل انت انا قوله ولو اخبرت بالذى صدرتها هذا باب يسميه النحاة باب الاخبار
بالذى او بالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه فى بعض ابواب النحو من المسائل
وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا بمعرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما وبمعرفة ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر
عنهما انهما لا يقعان مضمرين وبمعرفة ان ضمير الشان لا يخبر عنه انه يجب تقدمه لغرض الابهام قبل التفسير فنقول معنى قولهم
اخبر عن آ الذى فى ضمن الجملة الفلانية بب الموصول اى ضع من هذه الجملة جملة اخرى اسمية واخبر فى الثانية بآ عن
ذات متصفة بما اتصف به آ فى الاولى معبرا عن تلك الذات بب الموصول ولا تغير الا ولا عن وضعها الا قدر ما يقتضيه
هذا الاخبار المذكور فلا بد لك ان تجعل فى الثانية ب مبتدأ مصدرا لان المسؤول منك ان تخبر عن تلك الذات
ب والمخبر عنه فى الاسمية مبتدأ والمبتدأ مرتبة الصدر ولا بد ان تجعل مكان آ ضميرا راجعا الى ب لان المسؤول
ان تصف ب بالوصف الذى كان لآ بلا تغيير شىء من الجملة الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدرت مبتدأ
فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكان آ ولا بد ان تؤخر آ فى الجملة الثانية خبرا لان المسؤول ان تخبر عن ب
بآ والمبتدأ فى المعنى هو الخبر اى يطلق على ما يطلق عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت
عن آ وانما ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور فى الجملة الاولى التى هى المصوغة المفروغة منها المعلوم
اجزاؤها دون ب فانه هو المنتظر قبل صوغ الثانية واما قولك فى السؤال بب الموصول فليس معناه اجعل ب مجازا
به بل الباء فيه للاستعانة كما فى قولك كتبت بالقلم اى المعنى اخبر الاخبار المذكور بان تجعل ب الموصول مبتدأ
مثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليتدرب او ليجرب اخبر عن زيد فى قولك ضربت زيدا بالذى فالمعنى اجعل الذى
مبتدأ خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهى ضربت زيدا صلة للذى بلا تغيير شىء منها الا ان تجعل مكان زيد ضميرا
عايدا الى الذى وتؤخر زيدا خبرا عن الذى فتقول الذى ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك لو قلت ضربت
زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا فى الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا بمضروبية لك لا يعرف انه
زيد واما قولك الذى ضربته زيد فلا تخاطب به الا على الوجه الثانى اى تخاطب من يعرف ان لك مضروبا لان مضمون الصلة

يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد فلو عرف ذلك لو قع الاخبار عنه بانه زيد ضايعا فالحكم
ان بتة نصف فى المحل الثانى للجملة الاولى قوله صدرتها اى جعلت الذى فى الصدر مبتدأ قوله واخرته خبرا نصب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلت اى جعلته خبرا متاخرا قوله وكذلك الالف واللام فى الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام الا عن
اسم فى الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول وذلك لانه يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا للفاعل لان معنى
اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب اى ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل
مبنيا للمفعول لان معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اى ضرب او يضرب وليس شىء من
اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك منها احدهما مع المرفوع بل هما مع مرفوعيهما ايضا
فى نحو اضارب الزيدان وما مضروب البكران لكن فى او لهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة اللام كما سيجىء
ويجب ان يكون الفعل الذى يسبك منه صلة الالف واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس
لا يجىء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد فى ليس زيد منطلقا ويجب ان لا يكون فى اول ذلك الفعل
حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف وحرف النفى وحرف الاستفهام قوله فان
تعذر امر منها اى امر من الامور الثلاثة وهى تصدير الموصول ووضع عايد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير
ذلك الاسم خبرا فبالشرط الاول وهو تصدير الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم فى الجمل الانشائية والطلبية
لان الصلة كما تقدم لا يكون الا خبرية ويتعذر ايضا عند الكوفيين الاخبار بالذى عن اسم فى الجملة مصدرة بالذى
لانهم يابون دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قوله من النفر اللائى الذين اذا هم يهاب اللئام
حلقة الباب قعقعوا فيروى من النفر البيض الذى والاولى تجويز الرواية الاولى لانها من باب التكرير اللفظى كانه
قال من النفر اللائى اللائى فان تغاير نحو الذى من ضل كان اسهل عندهم قال ابن السراج دخول الموصول
على الموصول لم يجئ فى كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدريبا لهم نحو الذى الذى فى داره عمرو زيد
فقولك فى داره صلة للذى الاخير وعايده مستتر فى الظرف وعمرو خبر الذى الاخير والذى الاخير مع صلته وخبره
صلة الذى الاول وعايد الاول الهاء المجرور فى داره وزيد خبر الذى الاول كانك قلت الذى ساكن داره
عمرو زيد وتقول الذى التى اللذان ابواهما قاعدان لديها اكرمها ان غريته عنه حسن تبتدئ بالموصول الاخير
فتوفيه حقه من الصلة والعايد والخبر لاستغنائه بما بعده عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيعود

ابواهما فاعدان صلة اللذان وعايد الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه الجملة اعنى اللذان مع صلته
صلة التى والعايد الى التى من صلته الضمير المجرور في لديهما فالتى مبتداء مع صلته المذكورة وعزيزة عنده خبره
والجملة اعنى التى مع صلته وخبره صلة الذى والعايد من الصلة اليه الهاء المجرور في عنده والذى مع صلته المذكورة
مبتداء خبره حسن وهكذا العمل ان زادت الموصولات ولا تقف على حد فاحذر الغلط واعط على كل موصول
حقه وبالشرط الثانى وهو وضع الضمير العايد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والجار والمجرور
والحرف لانه لا يضمر من الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور بكم واسم لا التبرية وخبرها والحال والتميز المنقول
وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في ايما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وافضل رجل وما من
رجل وكذا كل اسم يلزمه النفى نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اطباق
كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد الحال كالعراك ووحده وجهده وساير ما ذكرناه في باب الحال لانها لفظا
تدل على لفظ الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل لانه لا يجوز نحو مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح لان
لفظ المصدر يراعى في العمل لانه هو من جهة التركيب اللفظى يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة
عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قايم في زيد قايم فانما يجوز لانه لم تعمله
الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المازنى يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف
عامله نحو اما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز المازنى
على قبح الاخبار عن ضربا بمعنى ضربت ضربا ومنع غيره لانه صورته صورة المفرد فلا يصح لكونه صلة وكالمفعول له لانه
يشترط فيه لفظ المصدر وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدهما لانه شرط
لفظ الزمان وكثير الاعدله المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب كون المفسر تجانى التبيان
الجنس والاضمار يخل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذى هذا مائة الدراهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو
خلا وعشرون درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه لان المضمر لا يضاف وكالموصوف بدون
الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وكصلة اللام دون الموصول لان لفظها شرط واما البدل
والمبدل منه فبعضهم لا يجيز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان البدل مبين
كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العايد ان اخبرت عن البدل في نحو جاءنى زيد ابوك
ويجعل البدل في حكم تكرير العامل وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول يقول في مررت برجل زيد مخبرا

عنهما الذى مررت به رجل زيد والثانى يقول مخبرا عن المبدل منه الذى مررت به زيد رجل ومخبرا عن البدل الذى
مررت برجل به زيد باعادة الجار لان المجرور لا منفصل له ويجوزان يقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور
والمجوزون اختلفوا فى بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذا الضمير نفس ما بعده ومنعه الزيادى اذ الضمير
لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان تذكر خبر الموصول وكخبر عسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ
تلك الالفاظ معتبرة في افادة التاكيد وايضا يبقى خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف البيان دون
المعطوف وكالمضاف اليه من الكنى والاعلام للاناسى وغيرها كابى القسم وامرء القيس وابن آوى وابن
عرس وابن قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه فى مثلها صار بالعلمية كبعض حروف
الكلمة وكذا قزح فى قوس قزح وكل جزء من جزئى المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعلبك وكمذ ومنذ فانهما لا تضمر
وكذا كل ظاهر قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شئ مما اظهار يفيد التعظيم
ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتداء ويخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود
الا الى ما تقدم من الموصول كالمجرور بربّ وفاعل نعم وبئس واخواتها فان هذه الضماير لا يجئ الا مبهمة مميزة بما بعدها
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في زيد ضربته وفى زيد ضرب وفى زيد منطلق له المبتدا
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذى زيد ضربته هو فان بقى الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا قلنا
يجب ان تقوم مقام المخبر عنه ضمير عايد الى الموصول وايضا يبقى الصلة خالية من عايد الى الموصول وقولك
هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عايدا الى الذى بقى خبر المبتداء وهو جملة خاليا من
عايد الى المبتداء وقولك هو فى الاخير ليس فى خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه اى الاسم الذى اخذ ضمير
مستحق لغير الموصول كغلامه فى زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذى
استحقه المبتداء قوله عليه اى على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر وان رجع
الى ذلك المبتداء وذلك كما فى نحو زيد ضاربه اخوه جاز لك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال الاندلسى لا
يجوز ذلك لا لعدم رجوع عايد من الصلة الى الموصول بل لعدم فايدة فى الجزم بعدها المبتداء لان في قولك
الذى زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره قد اخر وزيد مذكور فى الصدر فلا يكون فى ذكر ضميره
فايدة وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد فى الصدر لا يجعل المبتداء الذى هو الموصول نصا فى زيد حتى يخلو الاخبار
بزيد عنه من الفايدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن هاء ضاربه يكون المعنى الذى ضاربه اخو زيد فقد عرفنا

بالمبتدا، ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره فقولك اذن في الخبر زيد فائدة
مجددة وهي ان زيدا مضروب اخي زيد فيجوز ان يكون ذلك الشخص زيدا او غيره الى اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان
اخبرت عن ما، اخوه كان المعنى الذي ضارب زيدا اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للمخاطب ان ههنا
شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد
الضميرين لان عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا على ارتباطهما به كارتباط
الضميرين به بل يكتفي باحدهما فنقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين لانه لا مانع وكذا لا يجوز الاخبار
عن ضمير عائد الى ما تقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة
اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيدا اخوك ثم تقول فقد ضربته فيصح الاخبار عن ما، ضربته وبالشرط الثالث وهو
تاخير المخبر عنه خبرا يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان لانه لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وهو الغرض في
الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام
كمن وما وايهم وكذا كم الخبرية وكاين لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء، ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه كالظروف
غير المتمكنة نحو عند وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا سحر وعشاء، ومساء معينات وكذا المصادر اللازم
نصبها كسبحان ولبيك ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة
في قولك سرت يوم الجمعة فتقول الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم مبني
على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول فيه ولا نمنع على ما قالوا الاخبار عن المفعول له
نحو الذي ضربت له تاديب هذا والضمير القايم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل وان كان
مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن الزيدان في ضرب الزيدان
واما منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاء الا زيد وينفصل ايضا المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل
الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا باللام فانك تقول
الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت
مواضع كل واحد من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوبا فهو
اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما ضربت الا زيدا كما
عرفت من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من يكون للضمير تاخيره مرفوعا منفصلا

لانه خبر المبتدا، ثم اعلم انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القايم مقامه غايبا لرجوعه
الى الموصول وهو غايب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في الذي سمتني امي حيدره
لعدم العايد فلا تقول في الاخبار عن تا، ضربتك الذي ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت
فليس اذن قول القايل انت انا بصحيح على ما تقدم الشان اليه وانما اختاروا الاخبار بالذي دون من وما و
ساير الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فا
انما كثر التغيير معه بسبب الفعل اسم فاعل او مفعول او ابراز الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل
الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع ان
لا يغير الترتيب ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة
للمخبر عنه الا اذا اضطررت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد قلت مخبرا بالذي
عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى
الذي وقد كان قبل راجعا الى زيد اذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القايم مقام المخبر عنه كما كان في
المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول بالالف واللام عند الرماني وابن السراج
وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في
صورة الاسم على ما قدمنا والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه في الاخير خبرا عن
الموصولين فتقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة على
الصفة لان العاقل موصوف مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن الهمام، وليث الكتيبة في المزدحم وعزاه
الرماني الى المازني وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا او
نظير الفعل والفاعل فنقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه
اقل تغييرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان
الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه باق في الحقيقة مع قلة
التغيير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملتان في الاصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه كجزء كل واحدة
منهما فهو الرابط بينهما وان اعمل الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب واكرم زيد جعلت
مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب واكرم زيد و

عند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على
الاسمية بين جزئي المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها ولذا وجب العائد
من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم
انا وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى فقط لان الثانية عطف
على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول وقد تقدم ان الموصول لفظا كان ما مبتدا وهو متكلم
مخاطب من حيث المعنى لم يجز حمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم فايدة الاخبار والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيدا بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض الصلة وبعض الا انه ليس
باجنبي كما مر في هذا الباب وتقول مخبرا باللام الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا
انا والتنازع غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب لئلا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة وقياس
قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا وكذا تخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلث
وتقول في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا واكرمه زيد ابرزت
ضمير المفعول في الضاربه فان كان محذوفا في الاصل لان ضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وابرزت انا لجري
الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى الاصل وتقول على مذهب الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على الاولى
وتقول في هذه المسئلة لفا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا بابراز الهاء في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع
مخبرا عن التاء الاول بالذي الذي ضرب واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق
في الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب عامله لئلا يعطف على الموصول
مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن الاول
سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فتقول فيه الذي ضربته واكرمته زيد تصل الضمير القايم مقام زيد
بعامله لعدم ما يوجب انفصاله وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القايم مقام
زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه
انا والمكرمه انا هو زيد وزيد خبر للضاربه لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو
بين جزئي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء والتاء بالذي الذي

ضرب

ضربه وضرب زيدا انا ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية على مذهب البصريين
الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف
واللام الضاربه هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق وعلى مذهب الاخفش
الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل
لكونه من باب التنازع مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني في الاخبار
عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن التاء
الضاربي هو مبتدا وخبر والضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن زيد بالذي قلت
الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع لانه لا تنازع في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضاربه
زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير من هو له وعند المازني الضاربي
هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان اعملت الاول في المثال ضربني وضربتها هندا انا وهند فاعل
ضاربته وعند الاخفش الضاربته هند والضاربها انا قدمت هندا الى جنب عامله لئلا يفصل بين بعض الصلة
وبعض بالاجنبي وعند المازني الضاربته هندا انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند بالتي التي ضربتني وضربتها
هند وبالالف واللام الضاربتي وضربتها هند وعند الاخفش الضاربتي والضاربها انا هند وعند المازني
الضاربتي والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن الياء او التاء في ضربت وضربتني هند بالذي عند اعمال
الثاني الذي ضرب وضربته هندا انا ولا تجوز وضربتني لما تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته
هند انا وعند الاخفش الضارب الضاربته هندا انا وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب والضاربي
هندا انا والضارب مبتدا وانا خبره وحذف مفعول الضارب مراعاة للاصل وعن الياء الضارب
انا والضاربته هندا انا وتقول ~~المازني مخبرا عن التاء الضارب~~ انا اخبرت عن هند قلت التي ضربت وضربتني
هند والضاربها انا وضربتني هند اظهرت المفعول في ضاربها لان عايد اللام الموصولة لا يحذف وبعض
المتقدمين يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند الاخفش الضاربها انا
والضاربتي هند وعند المازني الضارب انا على انه مبتدا وخبر والضاربتي هند وان اعملت الاول
قلت مخبرا عن الياء بالذي عن التاء او الياء الذي ضرب وضربته هندا انا وبالالف واللام الضارب وضربته
هندا انا والتنازع باق فيهما وعند الاخفش الضارب هندا والضاربته هي انا بتقديم هندا الى جنب عامله

لما مر ويقول المازني مخبرا عن التاء الضارب هندا والضاربتي هي انا وانا خبر الضارب وعن الياء الضا
هندا انا والضاربته هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا وضربتني
هند وعند الاخفش الضاربها انا والضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند
الضاربها وتقول في اعطيت واعطاني زيد درهما مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعطاه واعطى زيد
درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد
في مثل كلما حذف منه فيرد مفعولي الاول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو اياه اياه وليس بوجه لمخالفته
الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي الثاني باقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في
هذا الباب سبيله في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه
انا وان اخبرت عن قلت الذي اعطيت واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه
لمطابقة الاصل على ما تقدم وبابرازه انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي
اياي كما تبين في المضمرات درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني يقول من اظهر الضمير في المعطيه
اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال
القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا
درهما والمعطيه والمعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك ولو قلت المعطيه
انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع
وهو لا يجوز في باب التنازع كما مر وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير
اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي انا بحذف
الضمير والمعطيه او المعطي اياه زيد درهم كضربيك وضربي اياك والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا
والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني زيدا اخاك مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي ظننت
وظنه زيدا اخاك انا وباللام الظان وظنه زيدا اخاك انا بحذف مفعولي الاول كما كان في الاصل وعند
الاخفش الظانه والظانه زيدا اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان زيدا اخاك
انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته لجري الصفة على غير صاحبها
وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننيه زيد نحو خلتكه

وظنك

وخلتك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لكونه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذفه مراعاة للاصل
واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظانه او الظاني اياه زيد وان اخبرت عن اخاك قلت الذي
ظننت وظننيه زيد او ظنني اياه اخوك والظان انا زيدا اياه وظننيه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا و
الاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس باولهما وعند الاخفش
الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك او الظانيه هو اخوك كما مر في خلتكه وضربيك وابراز الضمير في الظانيه هو
والظاني هو اياه لكون الصفة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ من حيث المعنى لكن المعاملة
مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء او الياء بالذي الذي اعلم واعلم
زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت
عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد وباللام المعلم انا واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند من يجيز
الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا عمرا منطلقا واعلمنيه اياه زيد وعند الاخفش المعلم انا والمعلمي عمرا
منطلقا زيد لانه اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر ~~على اول المفاعيل~~ فالمعلم انا عمرا منطلقا والمعلمي اياه اياه زيد فاياه
الاول لعمرو والثاني لمنطلقا ويجوز المعلميه اياه زيد نحو ضربيك وضربي اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمت
واعلمنيه زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمنيه اياه عمرو ابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها و
اياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عائد اللام لا يحذف على الاصح وجعلته منفصلا لانه لو قدمته ووصلته بالمعلم فقلت
المعلمه انا لالتبس بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب
يوجب ذكر الثالث قيل وجب هنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول
اذ ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان ذكر احد الباقيين
يوجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث بل يمكن ان يقال وجب هنا ذكر الاول ليتبين من
اول الامر ان الضمير ليس المفعول الاول وتقول على مذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا والمعلمي هو اياه
اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا
بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني زيد عمرا اياه منطلق والمعلم انا زيدا عمرا اياه واعلمني اياه منطلق ابرزت انا
لجري الصفة على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرو لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول

وذكرت الثاني اعني عمرا الذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور ويجوز على انه
وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلميه هو اياه اياه منطلق او المعلميه اياه هو وانما ابرز ضمير لجري الصفة
على غير صاحبها وبهذا القدر من التمرين كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واستفهامية لما كان في
المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل
في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد
الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا برأسها فمنها ما قوله وما الاسمية احتراز عن
ما يكون حرفية ايضا وهي على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية
الى قسم الحرف قوله موصولة كما ذكرنا والاستفهامية نحو ما صنعك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت وما
ابيك والتحقير ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدا ما انت من سيد وما الحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار نحو فيم انت من ذكراها
اي لا تذكرها على حد الا ويلات وقد يحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب عند انجرارها بحرف جر او مضاف
وذلك لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما ولم يمكن تأخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع كلمة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف
من وكم الاستفهاميتين مجرورتين لكونه صحيحا ولا آخر اي لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف نادرا
قال على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان ولذا جاء ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو بماذا تشتغل و
ذلك لان ذا لم يثبت زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا كلمة واحدة فصار الالف كانه في وسط
الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصن من الحوادث وكذا لم يحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت
الاستفهامية في التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بجملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ايضا ان يكون ما هنا كافة كما في قوله تع ربما يود الذين
الا ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور وهو من الامر مقامه
وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة بها قوله ولا يمتنع ان يكون من متعلقة بتكره وهي للتبعيض كما في احد
من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه يكره من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود
قصده ويجوز ايضا تضمين نكرة معنى تشنيز وتنقبض ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه
ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي وتكون ايضا معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند

بمعنى الشيء قال في فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما المصدرية حرف
عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام
فيها وذلك نحو قول علي رضي الله عنه في النهج نزلت انفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء اي نزولا كالنزول
الذي نزلته في الرخاء قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة لافادة الابهام وتأكيد التنكير وقال بعضهم زيادة
فتكون حرفا لان زيادة الحرف اولى من اسماء لاستبدادها بالجزئية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل
لكونه اسما زيد لغاية الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفيتها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع
الالتباس اولى وقال ابن ماهن اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه ولامر ما يسود
من يسود او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواع ايها كان وتجمع هذه المعاني كلها في الابهام وتأكيد
التنكير اي عطية لا تعرف من حقارتها وامر مجهول العظمة وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الا في التمام
والصفة اما من الموصولة فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن
ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وبالجملة كقوله رب من
انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع ولا تجيء تامة اي غير محتاجة الى الصفة والصلة الا عند ابي علي
فانه جوز كونها نكرة غير موصوفة وتجيء عند الكوفيين حرفا زائدة وانشدوا آل الزبير سنام المجد قد علمت
ذاك القبيلة والاثرون من عددا وهي عند البصريين موصوفة اي الاثرون انسانا معدودا وانشدوا ايضا
يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص على بنائها ومن الشرطيتين و
الاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة واما الموصوفتان فاما الاحتياج الى الصفة واما المناسبة لهما موصولتين
لفظا وكذا اما التامة ومن في وجوهها لذي العلم ولا تفردها لا يعلم خلافا للقطرب وتقع على ما لا يعلم تغليبا كقوله
تع ومن لستم له برازقين وتقول انظر من في الدار غلاما كان او جارية او فرسا ومنه قوله تع ومنهم من يمشي
على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه قال الله تع ومنهم والضمير عائد الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير
ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي على اربع ومن يمشي على بطنه وما في الغالب لما لم يعلم وقد جاء في العالم قليلا
حكى ابو زيد سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تع وما ملكت ايمانكم وتستعمل ايضا في الغالب في
صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته والجواب عالم او غير ذلك وتستعمل ايضا استفهاما
كان او غيره في المجهول ماهيته وهي منسوبة الى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والاصل المائية او تقول منسوب

ماهو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كنتي تقول بهذا افرسام بترام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان لم
انه زيدا وعمرو قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف ولذا قال موسى عليه
السلام رب السموات ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية ويكون موسى عليه السلام اجابه ببيان الاوصاف دون
بيان الماهية تنبيها لفرعون على انه تع لا يعرف الا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن
لنا وما سبح الرعد بحمده يجوز ان يكون لكونه تع مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكران يصلحان للمثنى
المجموع والمؤنث فان عني بهما احد هذه الاشياء فمراعاة اللفظ فيما يعبر عنهما من الضمير والاشارة ونحوهما
اكثر واغلب وانما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اقرب الى تلك العبارات المحمولة عليهما من المعنى لانه هو وصلة
الى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص لقيته وان كان مؤنثا قال تع خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم
عليه السلام وتقول ثلث انفس من الرجال وثلثة اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجيء في باب العدد
وان تقدم على المحمول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعاة المعنى في ذلك المحمول كقولك
من هي من اجنبيا فهو اولى من قولك اجنبيا لتقدم لفظ منهن فلذا لم يختلف القراء في تذكر من تقنت ومن يأت بكلا
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عاضد للمعنى فلذا قال نؤتها اجرها وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب
مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت تريد من النسوان الا ان يكون هناك قرينة وتجب ايضا مراعاة المعنى
فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي
والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى
ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قوله ما انا بالذي قائل
لك شيئا وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر او المؤنث والاصل الحمل على اللفظ
كما قدمنا فتقدره مذكرا ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان لو اجتمع المراعاتان تقديم مراعاة
اللفظ اكثر من العكس قال تع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله جنات تجري من تحتها الانهار حملا على اللفظ ثم
قال خالدين حملا على المعنى ولهذا ايضا اي لكون الحمل على اولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين الى الحمل على اللفظ
فقال خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا واما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من اول الامر فنقل ابو
سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال
الضاربة جاء لخفاء موصوليتها ثم اعلم انك ان اتيت لها بصاحب من الموصوف والمبتدا نحو جاء الزيدان الضارب

غلامهما

لكنه اجاب موسى

التثنية والجمع والتانيث

اختيرا

غلامهما وهم المؤدب خدامهم لم يجز فيما يعبر به عنهما من الضمير واسم الاشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة لكل من
للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحوهما الحسن
غلامهما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يجئ بصاحبها جاز مراعاة لفظها كقوله او تصبحي في الظاعن
المولي اي في الظاعنين المولين ويجوز ان يكون افراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن
قوله وأي وأية كمن قد ذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب ايهم
لقيت والاستفهامية وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى والموصوف نحو يا ايها الرجل ولا يجوز
كونها معرفة موصوفة الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باي معجب لك قيل جاء الذي
نكرة موصوفة نحو بالذي محسن اليك واي تقع صفة ايضا بالاتفاق لا كما فان فيها كلام فلا ادري لم لم يذكره
المص هنا ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى برجل اي رجل برجل عظيم يسئل عن حاله لانه
كل احد حتى يسال عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعتور عليها اعراب الموصوف واي معربة من بين
اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام
والشرط وانما ذلك لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب الا ترى لزم الاضافة والا
ترى الى عدم اعراب خمسة عشرك وكم رجل لعدم لزومها الاضافة وكذا يضاف لدن الى الفعل ايضا كما يضاف الى
الاسم والاضافة اليه كلا اضافة كما يجيء في الظروف المبنية وانما الزموها الاضافة لان وضعها البقية بعضا من
كل كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم تعرب كما في النداء وان كان مقدرا
بقي على اعرابه كما في قوله تع ايا ما تدعوا الا في كاين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه يجبر كالمبني
على ما يجيء في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا تحذف
منها شيء فلا تبنى اي معها والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا الى اي فلا يحذف
المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قايم وايهم زيد غلامه وانما يحذف كثيرا مع اي دون سائر الموصولات لكونه مستقلا
مع صلته بلزوم اضافته وانما لم يحذف احد جزئي الفعلية لان الضمائر الجزئين فيها اشذ وانما حذف المبتدا
كان ضمير الموصول لانه كان بالنظر الى الموصول كالاسم المكرر على الولاء بمعنى فاذا حذف المبتدا صار مبنيا كاخوات
من سائر الموصولات وذلك ان شيئا لفارق اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها فادنى سبب يرجع اليها
و على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعضها بوضحه وبينه اعني الصلة لانها المبينة للموصول كما مر كما يحذف من

قبل وبعد المضاف اليه المبيّن للمضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف
المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد على الرحمن بنصب ايهم
ذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من
خندق الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وان لم تضف مع حذف
المبتدا نحو اكرم ايا افضل فكلام العرب الاعراب واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا فيقول اكرم ايٌّ افضل
مضموما بلا تنوين والخليل ويونس يقولان اضرب ايٌّ افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من
مذهبهما قال سيبويه لانه لا يرفع نحو اضرب ايا افضل ولا يبني ايضا على الضم قياسا على اضرب ايهم افضل لان ذلك
مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا ايا افضل منصوبا ولو قالوا القلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجزولي اعرا
مع حذف المضاف اليه دليل على انه مكان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف يرجح جانب الحرفية كما في
قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبر
وهي استفهامية لا موصولة قالوا وهي في الآية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول ننزعن كما تقول اكلت من كل
طعام قال تع واوتيت من كل شيء فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة على اضمار
القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط قال الخليل وايهم على هذا
نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال له ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا فيّ لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم
افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسقُ الخبيثُ اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بلى مثل ذلك يجي في ضرورة
لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثله ان الفعل الذي قبله اي معلق عن العمل ويجيز التعليق في غير افعال القلوب
ايضا نحو اضرب او اقتل ايهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب ان يكون
صدر جملة والمنصوب نحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلِّق اما استفهام او نفي او لام الابتداء واي بعد نحو
اضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية كما قال الخليل بل هي موصولة بمعنى وقال الاخفش
في الآية من فيها زائدة كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول ننزعن وايهم اشد جملة
لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي ننزعن من كل فريق يشيع ايهم هو اشد واي بمعنى الذي
وعند ابي عمرو انه اذا حذف منها ما تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب اية لقيتها قال التعريفها بالصلة و

فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريف الموصولات واعتد بها التانيث بلا علمية وغيره يصرفها و
هو القياس قوله وفيما ذا صنعت وجهان اعلم ان ذا لا يجي موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن الاستفهاميين و
الاولى في ماذا هو ومن ذا هو الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو هو على حذف
المبتدا نحو ما انا بالذي قائل واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي يقرض الله و
ماذا الذي ان تكون زائدة وان تكون اسم اشارة كما في قوله نعم من هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه تدخل
على اسم الاشارة فصار نحو هذا الذي تقول وقد جاء ذا زائدة بعد ما الموصولة قال دعي ماذا علمت ساتقيه
ولكن بالمغيب نبئيني ولقائل ان يمنع مجي ذا موصولا مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادتها واما رفع الجواب
في نحو قول لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي
في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب
خبرا والذي حملهم على ادعاء كون ذا هنا موصولا رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى
في الجواب انه غير مطابق للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل و
المبدل منه فوجب ان يكون ما ذا في نحو ول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية واما ما ذكر من حذف الضمير في خبر
المبتدا فقليل نادر كما تقدم في باب المبتدا وتجرد الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فعرفنا ان الجملة
صلة لا خبر لا ان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من حذفه من الخبر كما
مر في المبتدا واما قلة مجي اظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين الموصولات للزوم مثلها الاستفهام
او من لان ذا لا يكون موصولا الا وقبلها احدهما فكان الثقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف
لحذف الضمير الذي هو فضلة اولى وبهذا كما جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة دون صلة غيرها وذلك لثقلها
بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب او البدل مرفوعا لما كان موصولا لان ماذا لان جملة ابتدائية وما مبتدا
وذا خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع نكرته وذا خبره على ما مر في باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة
السؤال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله نعم اساطير الاولين
ليس بجواب لقوله لهم ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير
الاولين والكفار لا يقرون بالانزال فتوافقون كلام مستانف اي ليس ما تدعون انزاله منزلا بل هو اساطير الاولين ع
لما كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل المتاخر فالسؤال لان جملة فعلية فكون الجواب فعلية اولى للتطابق

فنصب الاسم على اضمار مثل الفعل الذي انتصب به ما في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تع ماذا انزل ربكم قالوا
خيرا اي انزل خيرا وانما الزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب الكفار لان النصب تصريح بكون انزل مقدرا والرفع يحتمل
استيناف الكلام كما ذكرنا في اساطير الاولين ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدا كما في قوله تع العفو
وان اشتغل الفعل بعد ماذا بضمير منصوب نحو ماذا تفعله او بمتعلقه نحو ماذا تقضي حقه فكون ما مبتدا اولى وان جعلت
ذا بمعنى ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن
اولى كانت ذا موصولة او زايدة واما في نحو ماذا قيل وما ذا عرض وقوله تع وماذا عليهم لو آمنوا وماذا احل لهم
مما ليس بعد ذا فعل ناصب لما قبله ولا اشتغل عنه بضميره او متعلقه فالجملة اسمية جعلت ذا زايدة او موصولة
فرفع البدل اذن واجب ورفع الجواب مختار على كل حال وقول الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا
سوى ان يقولوا انني لك عاشق قيل ذا فيه زايدة لا موصولة لان الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا
يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبية كقوله تع بل انتم لا مرحبا بكم وزيدا اضربه قيل الصلة
ايضا جاءت بعل مع جوابها كقوله واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل منافيان
فان قدر القول ههنا جاز للمنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدا ولا يجوز ان يكون ماذا مفعول ان يتحدثوا لكون
ان موصولا فالتقدير ان يتحدثوا به هذا ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المص من احكام الموصول واحكام من وما
واي في الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة
مبتنة له فيجب للصلة التاخر فلا يتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل
الموصول بان يكون مصدرا ببل او لكن او علامة جواب القسم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لان ذلك
المتعلق به المقدم لفن جزء الصلة ولا نفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطفين والتاكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه لان هذه الاشياء لا تجيء الا بعد
تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدهما الصلة لهما معا او صلة للاخير وصلة الاول
محذوفة مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل وذلك نحو قوله من اللواتي
واللتي واللاتي زعمن اني كبرت لداتي وقد نفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي اياه ضربت
لان الفصل ليس باجنبي منهما ولا يجوز مثله اذا كان للموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضربت لان الحروف
الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها باويل المصدر فيطلب قربها من معنى المصدر وكذا في الالف واللام

الموصولة اذ لا تدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع
ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في
باب التنازع معملا للاول الذي ضربت وضربوني على نزيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة وكذا يتقدم بعض
الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي قائم ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان
الموصول والصلة كجزئي اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجزئين فكان ينبغي ان لا يتقدم بعضها على بعض
كما لا يتقدم الصلة على الموصول قلت بلى هما ايضا كالجزئين الا انهما جزءان لا يجب ترتيب احدهما على الآخر بل يجوز
تعقب كل منهما للآخر بخلاف الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبينة للموصول
كما مر فتبين بهذا فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة الموصول الاسمي
غير الالف واللام لما علمت قال فان ادع اللواتي من اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد التزم حذفها
مع اللتيا معطوفا عليها التي لما قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلتا
الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك تركتا على ابهامهما بغير صلة مبينة ويجوز كون
تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية تصفر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من
الموصولات الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تع وما منا الا له مقام معلوم اي الا من له مقام معلوم
ونحو قول المتنبي بئس الليالي سهرت من طربي ويجوز ان يكون من هذا لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد
في افنائه بالاصائل ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس لانه قد يحذف بعض حروف الكلمة
ان كانت فاء او عينا كشية وشه وليس الموصول بالزق منها ولا يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في
المواضع المخصوصة كما يجيء في الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالنائبة
عنها واما احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن عن مذكور منكور عاقل وقفت
على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتانيثه في لفظ من تقول منو
اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين اذا قيل جاءني
رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين ومنون لما قيل جاءني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر
منين ومنه اذا قيل جاءتني ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا يختلف ومنتان اذا قيل جاءتني
مسلمتان او رجال او قوم وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او ضوارب وكذا في

ضاربتان او طالقتان

النصب والجر لا تختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لابد فيها من
محكي مذكور قبل الحكاية تثبت فيه تلك العلامات حتى تحكى وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان المسؤول عنه
هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بمن كونها سؤالا عن النكرة
لان المعارف لما استفهم بها عنها ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجي لان الاستفهام عن المعارف
ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه كما فعل في النكرات ولو
كررت ايضا النكرات لم يجز حكايتها بعد من لان النكرة لما كررت فلابد في الثانية من لام العهد ليعرف ان
المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا تقول من الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يمكن الحكاية
لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها فان لم تقصد الحكاية قلت من
الرجل او من هو او من ذلك ونحوها وان قصدتها وهو الاكثر حذفت النكرة واثبت العلامات في لفظ من
وسهل حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة فلذا كان حذفها بعد من
اكثر من اثباتها ومع الحذف فالحكاية نص اولى لاجل التنصيص من اول الامر على ان المستفهم عنه هو النكرة
المذكورة لانك اذا لم تحك في لفظ من فربما توهم ان مع ان المستفهم عنه تورده بعدها واما اشتراط العقل في
من الحكاية فظاهر لان من للعقلاء واما اشتراط الوقف على من ولم تشترط ذلك في اي بل تقول فيها اي يا
فتى وايا يا فتى وباي يا فتى كما يجي فلان من مبنية يستنكر عليها الاعراب فاثبتوا حكاية الاعراب عليها
في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الاغلب وهو اصل المثنى والمجموع والمؤنث اعراب ولا تنوين الكلمة
وهي حالة الوقف لان الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين واما اي فانها كانت معربة فلم يستنكر عليها
حكاية الاعراب لا وصلا ولا وقفا وانما زادوا في المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات لانهم
لو حكوا حركات المنكر كما هي لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة بصوت الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف
فابدلوا من الحركات حروفا تشبهها ساكنة وجاؤوا قبلها بحركات تناسبها هذا هو مذهب المبرد وقال الرازي بل
اثبتوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما في اي ثم لما كان الحال حال الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا
الحركات فتولدت الحروف وكلا القولين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب في منه اذ تاء
التانيث في الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب وكان هذا اولى من
العكس لان الاعراب فرع الذات واذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع والاصل كان حفظ الاصل اولى واجود

منات في ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحروف المد مجرى مسلمات وهندات في الوقف
فانه لا يثبت فيه شي من حركاته بخلاف منو ومني ومنا فانه بمنزلة نحو زيد ورجل ويثبت فيه حال الوقف بعض
الحركات مع حروف المد بعدها اعني الفتح نحو زيدا فلم يستنكر في من الجاري مجراه عند قصد الحكاية اثبات
الحركات والمدات بعدها واسكان النون في منتان ومنتين تنبيه على ان التاء ليست لتانيث الكلمة الا حقيقة
بل هي ها السبب لحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيها قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاء التانيث وقريب من ذلك
اسكان ما قبل التاء في بنت واخت وهنت لما لم تتمحض التاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون
في المفرد نحو منت والاكثر تحريكها فيه لانك لم تقدر في المفرد على حكاية الاعراب كما ذكرنا فلا اقل من حكاية
تاء التانيث كما هو حقه واما في المثنى فقد حكيت الاعراب لجنسك في الرفع وفي النصب والجر بالياء نحو منتان ومنتين و
قد جاء منتان بتحريك النون التي قبل التاء هذا وكل من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجهان
آخران احدهما ان تزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في المفرد المذكر حاكيا للاعراب
فقط ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل
بلفظ واحد فتقول اذا قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امراة او امراتان او نسوة منو وعلى هذا
قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخر كما في حال الوصل
كلمن المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكر جاز لك ايضا حكاية الاعراب وعلامات
المثنى والمجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات في الوصل نحو ايٌّ يا
فتى وايا يا فتى واي يا فتى وفي الوقف يسكن ياؤه في الرفع والجر ويقلب التنوين الفا في حال النصب كما
في الوقف على ساير المعربات لان ايا معرب فسقط في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كانا في الحكاية بمن
وهما العقل والوقف اما العقل فلان ايا في اصل وضعها تصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما
في من وانما اشترط في حكايتها كون المحكي مذكورا منكورا لما مر في من وكل في اي وجه آخر وصلا وهو الاقتصار
على اعراب اي مفردة فتقول اي وايا واي في المفرد والمثنى والمجموع مذكرا كان او مؤنثا وفي الحركات
اللاحقة لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتداء محذوف الخبر ومفعوله محذوفة الفعل و
مجرورة مضمرة الجار وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيه اي وجمعه لغير الحكاية ضعيفان
كما مر والاولى ان يقال كما في من ان هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع

على الابتدا، والتقدير من هو واى هو اى رجل هو واجاز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اى فقال
منُ يا فتى ومنا يا فتى ومنٍ يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون انتم فقالوا الجن قلت عموا
ظلاما وليس بشى لانه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى وحكى يونس انه سمع ضرب منٌ منا استفهام عن الضارب
والمضروب قال سيبويه هذا بعيد وقال يونس ايضا هذا لا يقبله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام
واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والاظهر انه يعربها مع قيام علة البناء والظ
انه ليس لحكاية وانه يجوز فى بعض اللغات اعرابها لا على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس يحكى كما زعم
يونس اذ لا منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا فى آخر الكلام لانها فى حالة الوقف فاذا قيل
رايت رجلا وامراة قلت منْ ومنهْ واذا قيل رايت امراة ورجلا قلت منهْ ومنا وفى جاءنى رجل وامراتان
منْ ومنتان وعليه فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السؤال عن العاقل بمن وعن غير العاقل باى
نحو من واتين فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس واما المعارف بعد من فنقول هى اما اعلام واما
غيرها فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا فى من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس ولم يحكه عن
سيبويه انها يذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه ايضا
يذكر بعد من محكية لا على وجه الاختيار كما قيل دعنى من تمرتان وليس بقرشيا وثالثها انها تحذف وتبين علامات
الحكاية فيمن كما فى النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه
انه يقال ذهبت معهم فيقال مع منين ويقال قد رايته فيقال منا ويقال خلف دار عبدك فيقال دار منى و
اما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بنى تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من
بشروط وانما خصوا الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف
سائر المعارف فان كل واحد منها لاى معين كان كما يأتى فى باب المعارف والحكاية لرفع الاشتراك فكانت
بالاعلام انسب وايضا الاعلام غير متصرف فى ذاتها مصونة من الزيادة والنقصان كما مضى فى باب غير المنصرف
فناسب ان لا يتصرف فى اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة ان لا يكون المسؤول عنه منعوتا
ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغنى عن حكاية
اعرابها اذ يعرف المخاطب ان المسؤول عنه هو المذكور بارشاد اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول
لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع

لاغير

لاغير نعم لو وصف بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمتنع حكايته عند اهل الحجاز لانه وان اغنى الوصف
المذكور ايضا كسائر الاوصاف الا ان تنزل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين
من الموصوف ونصب الموصوف فى المنادى جوز الحكاية فيه فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو بالنصب وان قال
رايت زيدا ابن اخى عمرو قلت من زيدُ ابنُ اخى عمرو بالرفع لاغير واما عطف النسق بلا تكرير من فهو كسائر التوابع
عند يونس فى امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية
اذا كان المعطوف عليه علما سواء كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمروا او من زيدا واخاه ولمن
قال لقيت زيدا وعمرا ولقيت زيدا واخاه والفرق بينه وبين سائر التوابع ان الثانى فيه غير الاول
فالسؤال واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهى فى الحقيقة متبوعاتها ولانه
لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية فى السؤال اتفاقا بل يجب الرفع لان
المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان اعدت من فى المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا
ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية فى العلم دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثانى عن
الاول صريحا لكون كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهاما مستقلا فيكون لكل واحد منهما حكم
نفسه كما لو تفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو ومن زيد او فمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا
لزوال اللبس اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان السؤال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب
اتفاقا وفى الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا على ما يجى بيانه وكذا اختلف فى حكاية مثنى العلم و
مجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجى فى باب العلم ثم نقول اذا حكى
ما بعد من فمن مرفوع الموضع بالابتدا، فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على انه خبر بل الرفع الذى
يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع
الموضع تعذر اعرابه لاشتغال محل الاعراب بحركة مجلوبة للحكاية كما ذكرنا فى اول الكتاب وقيل ان ما بعد
من فى الاحوال معمول لعامل محذوف كما مر فى اى وهو ضعيف للزوم الجر بجار مقدر كما مضى هناك وقد جاء
حذف العلم بعد من واثبات علامة الحكاية فيها حلف دار عبدك فقال السامع دار منى واما بنو تميم فانهم
سلكوا بالعلم فى الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسما، فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتدا اجريا
على القياس واما اذا سالت باى عن المعارف فلا خلاف بينهم فى ان ما بعدها لا يحكى فاذا قيل رايت زيدا

من زيد بن عمرو

ومررت بزيد قلت أيّ زيدٌ بالرفع لا غير لأن الإعراب لا يظهر في أيّ فكره أن يخالف الثاني بخلاف مَن زيدًا
ومَن زيدٍ هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علمًا كان أو غيره دون سؤال أيضًا كما قال بعضهم دعنا من تمرتان
على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قال سيبويه سمعت أعرابيًا يقول لرجل سأله فقال أليس قرشيًا فقال
ليس بقرشيًا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية إذا سألت بمن أو أيّ من غير العلم أيضًا كما حكى عن يونس كما مرّ وإذا
سألت بمن عن عاقل ينتسب إليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلًا أو لا بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلًا كما
إذا قيل لقيت زيدًا أو ركبت أعوج جاز لك أن تقول آلمنيّ أي البكري أو القرشي مثلًا أي من كان
المنسوب إليه العاقل وتدخل عليه الألف واللام لأنه كذلك في المسؤول عنه أعني البكري مثلًا لأن صفة العلم المنسوب
إلى شيء لا بد فيها من الألف واللام وتلحق ياء النسب آخر مَن كما كان في آخر المسؤول عنه والأكثر الأشهر إدخال همزة
الاستفهام على الألف واللام فتقول آلمنيّ بالمدّ أو التسهيل كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة
وإنما أدخلتها لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو البكريّ أو القرشيّ وإنما جاز الجمع بين مَن الاستفهامية
وهمزة الاستفهام لضعف تضمّنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمن معنى الحرف وذلك بإدخال
اللام عليها وإلحاق ياء النسب آخرها وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام فيقول المنيّ اكتفاء بما في مَن من معنى الاستفهام
ويحكى في لفظ المنيّ إعراب العلم المسؤول عن نسبته سواء كان السائل واصلًا أو واقفًا كالحكاية في لفظ أيّ سواء
فتقول لمن قال جاء زيد آلمنيُّ يا فتى وكذا آلمنيَّ وآلمنيِّ وكذا آلمنيان وآلمنيين وآلمنيون وآلمنيين و
آلمنيّة وآلمنيتان وآلمنيتين وآلمنيات وتأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب آلمنيّ تقول رأيت زيدًا
فيقول آلمنيَّ فتقول القرشيَّ على أنه صفة لزيدًا المذكور أولًا في كلامك ويجوز الرفع في الكل على إضمار المبتدأ أي
هو القرشيّ لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال أبو عثمان سألت المبرد إذا قال لك رجل رأيت زيدًا
وأردت أن تسأل عن صفته قال أقول آلمنيّ كأني قلت آلظريفيّ أو العالميّ أو البزّازيّ قال السيرافي هذا غلط
منه وقياس وليس بمسموع قلت كأنه جعل الياء في الظريفيّ ونحوه للتأكيد كما قيل في أحمريّ ودوّاريّ وإن
كان صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل كالمكيّ والبصريّ فلا يجوز آلمنيّ اتفاقًا قال المبرد القياس المانيّ أو الماويّ
قال السيرافي هو تفريع منه وليس بمسموع وأجاز الأخفش الاستفهام بأيّ على وفق آلمنيّ قياسًا فقال
آلأيّيّ فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره والوجه المنع لعدم السماع ولاستثقال الياءات قوله أسماء
الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي أعلم أنه إنما بني أسماء الأفعال لمشابهتها فعل الماضي والأمر ولا نقول إنّ صه

اسم لا تكلّم ومه اسم لا تفعل إذ لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت والكفف وكذا لا نقول إنّ أفّ بمعنى
أتضجّر وأوّه بمعنى أتوجّع إذ لو كانا كذلك لأعربا لكنّهما بل هما بمعنى تضجّرت وتوجّعت الإنشائيّين ويجوز أن يقال
إن أسماء الأفعال إنما بنيت لكونها أسماء لما أصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر
أو خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور والذي حملهم على أن قالوا إن هذه الكلمات وأمثالها
ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال وأنها لا تتصرف تصرّفها
وتدخل اللام على بعضها والتنوين في بعض والظاهر كون بعضها ظرفًا وبعضها جارًا ومجرورًا وأما تعيين أصولها
أنها عن أي شيء نقلت فنقول النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر كرويد زيدًا وبله زيدًا بنصب المفعول
وفداءِ لك الأقوام بالكسر وأمامك زيدًا وعليك عمرًا إذ استعمال هذه الكلمات كثير على أصلها كرويد زيدٍ وبله زيدٍ
بالإضافة وفداءٌ لك بالرفع والنصب وأمامك زيدٌ برفع زيد وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل وإن لم
يثبت استعماله مصدرًا كوشكان وسرعان وبطآن وشتان فإنها كليّان في المصادر وكهيهات فإنه كقوقاة
ونزال فإنه كفجار وتيد كضرب فنقول إنها كانت في الأصل مصادر لأنه قام دليل قطعيّ على كونها منقولة إلى
معنى الأفعال عن أصل والأشبه ما يكون أصلها المصادر للمناسبة بينهما وزنًا ولأنّ أخواتها من نحو رويد وبله
وفداء والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتًا نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال ثم نقول الأصوات المنقولة
إلى باب المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو آهًا في الكف وويهًا في الإغراء وواهًا في
التعجب والاستطابة ولعًا ودعدعًا في الانتعاش وويلك وويحك وويسك ووي لعمرو على ما مرّ في باب
المفعول وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال نحو صه ومه وها ودع أي انتعش وبس أي ارفق و
هيتا وهلا وحيّ وإيه وهيك وهيك وهيت وسيّ بمعانيها ويجوز أن يدعى في الضرب الأول أنه انتقل
إلى اسم الفعل والتنوين فيه كما في صهٍ ومهٍ وإيهٍ وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاؤه على المصدر
وبناؤه مراعاة للأصل أعني اسم الصوت كما مرّ في المفعول المطلق وأما أخّ وكخّ وأفّ وأوّه وبخ إذا لم يستعمل
استعمال المصادر وهو أن تنصب نحو أُفًّا أو تبيّن بالحرف كأُفٍّ لك فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه
وإنما لم تصر مصادر ولا أسماء الأفعال لعدم الدليل عليه كما أن الأولى في فرطك بمعنى تقدّم أو احذر من قدّامك
وبعدك أي احذر من خلفك وحذرك عمرًا وحذارك عمرًا والنجاءك أن يقال إنها باقية على المصدرية إذ لم يقم دليل
على نقلها إلى أسماء الأفعال والفرط التقدم أي تقدّم تقدّمًا واحذر فرطك أي تقدّمك وبعدك أي ابعد بعدًا وحذرك

وحذارك عمرا اى احذر عمرا حذرا او حذارا والنجاك اى انج النجا، والكاف حرف كما فى ذلك فاذا تقررت هذا
ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنية فى الاصل اصواتا او عن الظرف
او عن الجار والمجرور فلا تقدح اذن باعتبار الاصل لا فى حد الاسم ولا فى حد الفعل وعدم استعمال بعضها على
اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل مرفوض وعارض لازم وأما آمين فقيل سريانى وليس الآن
اوزان العجمية كقابيل وهابيل بمعنى افعل على ما فسره النبى عليه السلام حين سأله ابن عباس رضى الله عنه
وبنى على الفتح وخفف بحذف الالف فيقال أمين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر ثم مد فيكون
عربيا مصدرا فى الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذى هو فى
الاصل جار ومجرور نحو عليك واليك اسم فعل لانا نقول لمثل صه ورويدا انه اسم بالنظر الى اصله والجار والمجرور
لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم فى كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد فى نحو رحمك الله
لم يغرب فيصح ان يقال انتهى نحو كذب العتيق بالنصب ان كذب اسم فعل كما يجئ ثم اعلم ان بعضهم يدعى ان اسماء
الافعال مرفوعة المحل على انها مبتدأة لا خبر لها كما فى اقائم الزيدان وليس بشئ لان معنى قائم معنى الاسم وان
شابه الفعل اى ذو قيام فصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ
فان فى قولك تسمع بالمعيدى تسمع مبتدا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كالكاف
وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية
لم يبق لهما ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له فى الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى
الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب فى الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا فى المفعول المطلق وما ذكر بعضهم
من ان اسماء الافعال منصوبة المحل على المصدرية ليس بشئ اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم
يكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ولا تقول فى امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب صار
فاء جعفر وكذا لا تقول فى عليك واليك اسمى فعل انهما جار مع مجروريهما متعلقان بمقدر بل المضاف و
اليه فى الاول صارا كلمة وكذا الجار والمجرور فى الثانى فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمى فعل مثل الفضل
وبثة علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور فى نحو امامك وعليك اسمى فعل كعبد الله و
تأبط شرا علمين فهى منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذى هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشئ اذ العربى القح ربما يقول صه مع انه لم

بباله لفظ

بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف من الكلام او غير ذلك مما يؤدى
هذا المعنى لصح فعلم ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد صار الفعل اسم فعل كما فى قول عنترة • كذب العتيق
وماء شن بارد • ان كنت سائلتى غبوقا فاذهبى • اذ روى بنصب العتيق وكذا فى قول من نظر الى بعير نضو
فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد بن السرى ان مضر تنصب به واليمن
ترفع فمعنى كذب عليك البزر اى الزمه وخذه ووجه ذلك ان الكذب عندهم فى غاية الاستهجان ومما يغرى بصاحبه
وبأخذ المكذوب عليه فصار معنى كذب فلان الاغراء به اى الزمه وخذه فانه كاذب واذا قرن بعليك صار
ابلغ فى الاغراء كأنك قلت افترى عليك فخذه ثم استعمل فى الاغراء بكل شئ وان لم يكن مما يصدر منه الكذب نحو
قولهم كذب عليك العسل اى عليك بالعسل قال • وذبيانية اوصت بنيها • بان كذب القراطف والقروف
اى عليكم بها وكذب الحج اى عليك به فكما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى فعل الامر فينصب به جاز ان يصير
كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب به كما ينصب بالزم قال ابو على فى كذب عليك البزر ان فاعل كذب مضمر
اى كذب السمن اى لم يوجد والبزر منصوب بعليك اى الزمه ولا يتأتى له هذا فى قول عنترة كذب العتيق
على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اقرب واسماء الافعال حكمها فى التعدى واللزوم حكم الافعال التى هى
بمعناها الا ان الباء تزاد فى مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها فى العمل فتعمد بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول
ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم
معمولها عليها واما صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور و
هما ضعيفان قبل النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله • يا ايها
المائح دلوى دونكا • انى رأيت الناس يحمدونكا • ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر
لدلوى اى دلوى قدامك فخذها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق
بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعانى اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ واكد من
معانى الافعال التى يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا فى الاصل والاصوات الصائرة مصادر
ثم اسماء افعال فلما تبين فى المفعول المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور
فلان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب زيدا كان فى الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذه فقد اختصر
هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المامور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد و

كذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رجلك وتعلك اليك اي اذهب عني وورائك
اي تاخر وراءك فجني في كلها الاختصار لغرض التاكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى هيهات اي
ما ابعد وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان ووشكان اي ما اسرع وبطآن اي ما ابطاه والتعجب
التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للمضمر المرتفع بها وبروزه في بعض منها دليل فعليته وانه ليس فيها كلمة وما
على بجي وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع هذه الاسماء قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع
فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل نحو امامك
واليك اولا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني ينظر فان كان الاسم الذي اتصل به الكاف مما
جاء مصدرا مضافا واسم فعل معا نحو رويد زيد وزيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى كون الاسم
مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يحتمل
كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات زيدا بالاضافة كما جاء رويد زيد ومثله النجاءك
وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس
لانا نعرف ان الكاف في عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل وقد
كان مجرورا الى يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي
فعل مع ان وضع بعض الضماير موضع بعض خلاف الاصل وينبغي ان له يقول ان في نحو رويد وما مجرد
عن الكاف ضميرا مستترا كما في اضرب ولا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف وقال الكسائي الكاف في
الجميع منصوب وهو اضعف لان المنصوب قد يجي بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ
الكاف في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين اللاحق لبعض هذه الاسماء
فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا
كما ذكرنا في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان
المنون منها اما مصدر او صوت قايم مقام المصدر او لا فنقل عنه الى اسم الفعل بناكام فصه بمعنى سكوتا
وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد من التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى صه اسكت السكوت المعهود المعين
وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا ان
لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا مه اي كف عن هذا الشيء وايه اي هات الحديث المعهود

في المصدر

في المصدر راجع الى تعريف متعلقه واما التنكير فيه فكانه للابهام والتفخيم كما في قوله الا ايها الطير المرنة بالضحى
على خالد لقد وقعت على لحم اي لحم واي لحم فكان معنى صه اسكت سكوتا واي سكوت اي سكوتا بليغا اي اسكت
عن كل كلام وليس ترك التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل
التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف
عليه تقول صه صه ومه مه بتنوين الاول وسكون ها الثاني قالا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا
ايه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل لانه نوى الوقف فيكون
التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكن الدال على كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جي به مع عدم
التمكن في هذه الاسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا واما
الكلام عليها تفصيلا فنقول اما هي متعدية او لازمة فمن المتعدية ها وهو اسم لخذ وفيه ثماني لغات الاولى
ها بالالف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مؤنثا الثانية ان تلحق هذه الالف كاف
الخطاب الحرفية كما في ذلك وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالثة ان تلحق الالف همزة مكان الكاف
وتصرفها تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف
الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هأ بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان تصرف هذه الخامسة
تصريف دع وذر السابعة ان تصرفها تصريف خف ومن ذلك ما حكى الكسائي من قول من قيل له هاء
فقال لا ام اهاء وابهاء بفتح همزة المتكلم وكسرها الثامنة ان تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلث
الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع وليست باسماء افعال قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات و
بفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما آخذ وما اهاء على لم يسم فاعله اي ما اعطي وهذا
الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى اعط ويتصرف بحسب المامور افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت
وهات ان كانت بك مهاتاة وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على هذا
ليس بتام التصرف وقال الخليل اصل هات آت من آتى يؤتي ايتاء فقلبت الهمزة هاء ومن قال هو اسم
فعل قال لحوق الضماير به لقوة مشابهته لفظا بالافعال ويقول في نحو مهاتاة وهاتيت انه مشتق من هات
كما اشتق حاشيت من حاشى وبسمل من بسم الله ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا واسم فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد

بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجي بمعنى كيف فيرفع ما بعده وانشد
قوله تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره واذا كان بمعنى كيف جاز
ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن اين ويروى
من بهل على القلب وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيتهم الجهد مني بله ما اسع ان بله حرف جر بعدها
وطا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عوبله ما اطلعتهم عليه ومنها تيد زيدا اي امهله وحكى البغداديون تيدك
زيدا قال ابو علي لم يحك احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به فعليها
قال كانه جعل لحاق الكاف فالحرفية يجمع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر كما مر قال ابو علي تيد من التؤدة فقلب
الواو تاء وابدل الهمزة ياء كما حكى سيبويه بئس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد
مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود بمعنى
الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل لتضمنه الامهال وجعله بمعناه ويجي على ثلثة اقسام اولها المصدر
وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثاني
ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين
ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تع امهلهم رويدا يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث
ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد
زيدا بنصب زيدا وانما فتح رعاية لاصل الحركة الاعرابية وقولهم رويدك زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف
حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كما مر وقد يزاد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه
لو اردت الدراهم لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت ومه اي اكفف واي
زد في الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي
ان العرب لا تستعمل ايه الا منونا وخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم وقال ابن السري
انه اراد التنوين اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن
الحديث واقطعه ويستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا كسقيا و
رعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين اذن كما في صه وكذا كل تنوين بعد المنقول
من هذه الاسماء يحتمل الوجهين نحو رويدا وحيهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفتح من غير تنوين على تلك
تنوينه

واوجب

واوجب غيره التنوين وقد تبدل همزة ايه وايها ها فيقال هيه وهيها ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال
مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الها مثلث التاء وبه
قرابعة وبكسر الها وفتح التاء ومعناه اقبل وتعال وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت
لك فهو صوت قائم مقام المصدر كاف لكما الا انه لا يجوز اعرابه اعراب المصادر نحو اف لك وهيت وا
البناء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا ولو لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام الفعل فيكون اسم فعل
مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات القائمة مقام المصادر التي يقال انها اسماء افعال
يجوز فيها ان يقال بناؤها على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوت وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة
تلجئ الى دعوى خروجها عن ذلك الباب على ما بينا هناك فالاولى اذن ان يقول ان ما هو في صورة المنصوب
نحو اها وتفا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل بقاء كل شي على ما كان عليه ومنها دع ودعا
ودعدعا ولعا اي انتعش ودعدعا تكرير دع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قول
دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيليه ليلى وقولا لها هلا فقد ركبت امرا
اغر محجلا اي اسرع ومنها هيا وقد تلحق الكاف نحو هياك وقد تحذف الالف فيلزم الكاف نحو هيتك وقد
تخفف هيك فيقال هيك والمعنى اسرع ومنها قدك وقطك وبجلك وكان الاصل قدك وقطك اي قطع
هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل فاقيم مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا
كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال ابجلني اي كفاني الا ان
الضمير قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكتف ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر
الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وقال متى اهلك فلا احفله بجلي الآن من العيش بجل ولم
يجر وان كان قريبا منهما في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدا وحالا كما مر في باب الاضافة و
تجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات و
منها حي اي اقبل تعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي الخطاب ان بعض العرب يقول
حي هل الصلوة وقد جاء حي متعديا بمعنى ايت قال ابن احمر انشات اسائله ما بال رفقته حي الحمول
فان الركب قد ذهبا وقد تركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى
اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى

بعلى نحو حيهل على زيدا وبمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالى الفتحات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقها التنوين مركبين فيقال حيهلاً وحيهلاً بفتح الها وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديه وقول لبيد يتمارى في الذى قلت له ولقد يسمع قولى حيهل بسكون اللام للقافية ولا يجوز في غير الوقف وفي الكتاب الشعرى لابى على حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابى على حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعنى ان في كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ايت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس في كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما قوله فهيج الحى من كلب فظل لهم يوم كثير تنادية وحيهله فضمة اللام حركة اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبنى غير جملة نسب الى لفظه حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام المطايا سيرها المتقاذف فحكى وجاز ان يجرى بوجوه الاعراب كقوله ان لوا وان ليتا عناء وقوله تنادية وحيهله كما جاء في باب العلم وقد يقال حيهلك وهما جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى بالى قال تع هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تع هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه ركب معها لم امر من قولك لم الله شعثه اى جمع اى اجمع نفسك الينا في اللازم واجمع غيرك في المتعدى فلما غير عند التركيب معناه لانه صار بمعنى اقبل او احضر بعد ماكان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس عندهم في ازدد وامدد ولم يقولوا هلمي وهلما كما يجوز ذلك في غير كل ذلك لثقل التركيب قال تع قل هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هل ام وهل كلمة يستعمل كأم فغير الى هلم لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه لزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب وقال ابو على في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوح اللام فلا يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشرى حى هل ساكن اللام بمعنى اسرع او اقبل فيعدى بالى في اللازم فيقال هلم الى واما في المتعدى نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اى اسرع اقصد زيدا او احضره الى وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلممن بابقاء هلم على حاله وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغم في ضمير الفاعل ليقع السكون الواجب قبل

الضمير

الضمير على ذلك النون المزيد وتبقى ميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيدت النون في منى وعنى محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما يروى في بعض اللغات من زيادة الالف في رددات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما لا يدغم قبل دخول التا فيزيد الفا قبل التا ليسكن ما قبل التا كما هو الواجب وتروى عن بعض العرب هلمين بقلب النون المزيد يا وقد يقال هلم لك مبينا باللام لجرأته وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال التى تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها الذى هو المصدر نحو قوله تع هيهات هيهات لما توعدون اى بعد وحكى الاصمعى انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب الا اهلم اليه مفتوح الالف والها وكذا يقال هلم لنا فيقول المخاطب لا اهلمه معدى بنفسه كانك لا الم والها المفتوحة زايدة او لا او على المذهب الآخر فلم تغير في الجواب الها واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذى ذكرنا كله بمعنى الامر ومن اسماء الافعال التى بمعنى الخبر هيهات وفي تا ها الحركات الثلث وقد تبدل ها الاولى همزة مع تثليث التا ايضا وقد تنون في هذه اللغات الست وقد تسكن التا في الوصل لاجرائه فيه مجراه في الوقف وقد تحذف التا نحو هيهات وايها وقد تلحق هذه الرابعة عشرة كاف الخطاب نحو ايهاك وقد تنون ايضا نحو ايها وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين وقال صاحب المغنى بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التا مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة قلبت اليا الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتا للتانيث فلو وقف عليها اذن بالها واما مكسورة التا فجمع مفتوحة التا كمسلمات فلو وقف عليها بالتا وكان القياس هيهيات كما يقول قوقيات في جمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الف ذا ويا الذى في المثنى والمضمومة التا تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالها والتا وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع ان يقال التا والالف فيهما زايدتان فهى مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة مع زيادة التا فقط واصلها هيهية ونقول فتح التا على الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البنا السكون واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس على هذا الوجه الاخير اعنى ان اصله هيهية في الاحوال ان لا يوقف عليها الا بالها لكنه وقف عليها بالتا في الاكثر تنبيها على التحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان تا ها مثل تا قامت وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتا زايدتين لان باب فعلال اكثر من باب سلس وببن ومنها شتان افترق مع تعجب اى ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعدا كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعدها ما نحو شتان

فلذا يطلب

مازيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الا فصح شتان ما بين زيد وعمرو وقال ربيعة الرقي. لشتان ما بين اليزيدين
في الندى. يزيد سليم والاغر ابن حاتم. وانكر الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على ان معنى شتان
شتت وهو التفرق وهو خبر لما بعده وتوهمه شتان احدهما لغة في شتان وهي بكسر النون والثاني ان الذي
بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعله واللغة
الفصحى اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تأخره عن المبتدا، اذ لا موجب لتقدمه ولم
يسمع متأخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق
لان لفظ ما لا يصلح ههنا ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد
وعمرو حالتان بخل وجود مثلا على معنى ان باحدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى بالآخر كما يقال في
الاعيان بيني وبينك نهران مع ان يكون احد النهرين بجنب احدهما والاخر بجنب الآخر بل لا يقال في المعاني
بينهما شيء او شيئان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين او الاشياء نحو قولك بيننا قرابة
اي نشترك فيها فلو فسرنا قوله شتان ما بين اليزيدين بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيدين وهما البخل
والجود لكان كل واحد من الخصلتين مشتركا فيهما وهو ضد المقصود فيقول انما جاز شتان ما بينهما على ان
بل نحو شتان
شتان بمعنى بعد لانه لا يستلزم فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد ما بينهما من المسافة
او البون ويجوز ان يكون ما مزيدة كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون فاعل بين شتان كما هو مذهب
الاخفش في قوله لقد تقطع بينكم قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرتفع استنكارا لاخراجه عن النصب المستمر في اغلب استعماله
ومثله قوله تع ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخمسين دون السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح
لانه مصدر لا نظير له ودرودليان يكذبه ومنها سرعان ووشكان مثلث الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب
اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطآن بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان وما بعدها ما مر في هيهات ومنها
اف وفيها احدى عشرة لغة أف مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها بتنوين ودونه واف بكسر الهمزة والفاء بلا
تنوين وافي كبشرى ممالا واف كخذ وافة منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة تفة فيقال افة وتفة وقد يتبع
افة كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء وآه بقلب الواو الفا واوه بكسر الواو مشددة وسكون
الهاء واوه بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء واوه بفتح الواو مشددة
ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوتاه بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء وقد تمد الهمزة في بعض

آنّ

آنّ كأمين في أمين وكتبت بفاعلة على وزن فاعلة اذ لو كانت ايالها لانقلبت اللام ياء كما في فاوية من قويت و
في اوه آوتاه بزيادة الالف والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في الوصل
كامروجاء اوية تحقيرا وه تحقير الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي وبعض اصحابنا لانها اقل تصرفا قال ويجوز ان
يكون تصغير اوه تصغير الترخيم كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها بالجر ضمير مخاطب كثيرا وضمير غائب شاذا
قليلا نحو قوله عليه السلام تخصاليني وقوله عليه السلام منكم الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك و
دونك لديك بمعنى خذ والاصل عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فانتقل
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف مبنية على الفتح
لانه الحركة التي استحقتها في اصلها حين كانت ظرفا كما قلنا في المصادر الصائرة بعد اسماء افعال لا محل لها ككلك
المصادر لقيامها مقام ما لا محل له وورائك ان تأخر وامامك اي تقدم او احذر من جهة امامك ويجوز ان يقال
حاباقيا ن على الظرفية اذ هما لا ينتصبان مفعولا كعندك ولديك فيكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا
مكانك اي الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه ويقال اليك عني والاصل ضم
ثقلك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي اتنحى فهو خبر شاذ
مخالف لقياس الباب اذ قياس الظروف وشبهها ان تكون اوامر فلا يقال علي ودوني قياسا عليه واما
علي بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر اذ هو امر لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول يقال علي
زيدا اي قربني والقياس ان يكون المجرور فاعلا وسمع الاخفش علي عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اشذ
من علي لجره المظهر والكسائي يجوز الاغراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا وغيره يقتصر على السماع وهو
الوجه ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز في بعض الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل
صيرورتها اسماء افعال ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو
عليكم كلكم بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس فعال المبني على اربعة اضرب الاول اسم فعل
كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه قال المص لو قيل على مذهبه ان نحو
الصيغة من الثلاثي فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانه جرى من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة
لانها جرت خ
الفعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا ان فعال من صيغ الاسماء وهي علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء
والافعال في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولما راوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر على

الافعال حتى زادوا النون الوقاية حذرا منه وهذا عذر قريب وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان
فعلا لاتصل به الضمائر كما في ساير الافعال قال المبرد فعال في الامر من الثلاثي مسموع فلا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم يقلها العرب وليس لها في ابنية المبالغة ان نقيس
فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير قلت وهذا القول منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة
وكذا نقول اكثرهم وفيه نظر كما يجي قال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يتأول ما قال سيبويه بانه اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوتي
قالت لريح الصبا قرقار والثاني عرعار اي تعالوا ابا العرعرة وهي لعبة لهم قال يدعوا بها وليدهم عرعار
قال المبرد لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية اصوات الصبيان
كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا يخالف الاول فيها الثاني مثل
غاق غاق ولو ارادوا الحكاية لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعي قياس واعلم
ان مذهب النحاة ان فعال حين معدولة عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول
في فاعل وكذا قالوا في نحو شتان ووشكان وسرعان انها معدولة والفتح فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل
المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلاثا او اكثر والثلاث وما فوقها جمع والجمع مؤنث
فقيل انزلي الحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف في القيا في
دليلا على التكرار المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن انزلي فنزال اذن مؤنث
كانزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي دلالة تثنية الفاعل دليل تثنية الفعل للتكرير والياء التي هي دليل تانيث
الفاعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر قوله ولانت انجع من
اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه الا ان الاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج
الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما بينا قبل اي في المفعول
المطلق لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزال لا يدل على ان اصل نزال انزل
مكررا بل هو لتاويل نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة كما يجي في باب العلم وكذا لا يخلو فيها المصدر والصفة
من معنى المبالغة فجماد وكلاع ابلغ من الجمد ولكعاء الثاني من اقسام فعال المصدر وهو على ما قيل مصدر معرف

مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريف ولا تانيث ومذهبهم انه من اعلام المعاني كزوبر وسبحان على
ما يجي في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مؤنثان
اذ لا يطلقان الا على المؤنث كما يجي وهذا استدلال عجيب وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا
فحملت برة واحتملت فجار لتعريف قرينه وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث
او التعريف مع عدم استعمال المحمول معرفة ومؤنثا شيء بديع بلى لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار
القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به على الامرين التانيث والتعريف على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة
فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال حملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا
بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان قولهم في
الظباء ان اوردت الماء فلا عباب اي فلا عب واذا لم ترد فلا اباب اي لا اتاب اي لا نزاع اليه وقول المتلمس
جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد اي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا او شكرا وقول العرب لا مساس
اي لا مس ظاهرة في التنكير ومنهم من كان مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنث فاذا
سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق وجوز عند النحاة جعلها منصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد منهم
في كونها مؤنثة الثالث الصفة المؤنثة ولم يجي في صفة المذكر وجميعها يستعمل من دون الموصوف وهي بعد
ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي يا لكعاء ويا فساق ويا خباث اي يا فاسقة ويا خبيثة و
يا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا جاق وكلاهما بمعنى الضراطة ويا خذاق من الخذق وهو الذرق ولا
يجي هذه اللازمة للنداء علما للجنس اي لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علما له كالصعق ونحو علما
في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة علما جنسيا كاسامة وهو الاكثر ولكن
نحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل صفة عامة لكل ما تحلق وتجبذ اي تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس
المنايا وكذلك حناذ وبراح للشمس من الحنذ وهو الشي والبراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة
وسباط للحمى لانبساطها في البدن من الشعر السبط ومثله كثير الكرار للخرزة التي تؤخذ بها المراة زوجها سميت
كرار لانها تكر الزوج اي ترده بزعمهم يقال يا كرار كريه ان ادبر فردية وان اقبل فسريه وفشاش وحياد وحمام
للداهية لانها تفش اي تخرج ريح الكبر وتحيد اي تميل سميت بها تفؤلا وتصم اي تشتد يقال فشاش فشيه
من استه الى فيه اي اخرجي ريح الكبر منه من استه مع فيه ويقال حيدي حياد اي ارجعي راجعة ويقال

ضحي ضحام اي اشتدي يا شديق اي زيدي في الشد او ابقي على شدتك كالتاويلين في قوله تع ابدا ما العراط
المنفهم ويقولون عند طلوع من تكرهون طلعته حداد حذبه اي يا داهية الحادة اي المانعة وفياح للغارة
يقولون فيحي فياح اي اتسعي يا متسعه على تاويل ضحي ضحام ويقال كوبته وقاع وهي علم كية على الجاعرتين
كية واقعة اي لازمة وانتصابهما على المصدر من كويته اي كية واقعة اي لازمة ويقال طمار للمكان المرتفع
طامرة اي واثبة ويقال للضبع قثام وجعار وقشاح من القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن القشح وهو تفرج
ما بين الرجلين فهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حنا ذا الطالعة ولو لم يكن معارف لم يحذف
حرف النداء معها في نحو فشا بن فشيه وحداد حذبه وحيدي حياد كما مر في باب النداء والضرب الثاني من غير
اللازمة للنداء ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كافيه قال اطلت فراطهم حتى اذا ما قتلت سراتهم كانت
قطاط وشتيمه سبة تكون لزام اي لازمة ولا تبل فلا ما عندي بلال اي بالة اي لا يصيبه عندي ندى ولا
يصله مني صلة وقال والخيل تعدوا في الصعيد بداد اي متبددة متفرقة فهو حال والرابع الاعلام الشخصية
وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت اخشيكم اسود خفية فاذا الصاف
تبيض فيه الحمره بتذكير الضمير الراجع الى الصاف فلتاويله بالموضع ويروى تبيض فيها والصاف منزل من منازل
بني تميم وخصاف فحل وفي المثل اجرأ من خاصي خصاف وذلك انه طلب بعض الملوك من صاحبه للفحلة
فمنعه وخصاه وقطام وحذام ورقاش وعلاب وسجاح لنسوة معينة وسكاب لرمكة وكساب وخطاف لكلبتين
ومناع وملاع لهضبتين ووبار وشراف لارضين وعرار لبقرة وقس المصادر والصفات جميعها مبنية
اتفاقا وقد اختلف في علة بنائها قال المبرد فيها ثلاث اسباب التانيث والعدل والعلمية فان بسببين يسلب
الاسم بعض التمكن فيستحق بالثلثة زيادة السلب وليس بعد منع الصرف الا البنا وفي قوله نظر وذلك لانه لم يقم
دليل على عدلها كما مر ولا على علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت في المصادر
لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض بنحو اذربيجان وبنحو عمر اذا سمي به مونث فانه ادن
معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل بنيت لتضمنها التانيث وبعد تسليم تقديرها التانيث
في المصادر هو منقوض بنحو هند ودار ونار مما لا يحصى وقال المص لمشابهة نزال وزنة فورد عليه نحو سحاب وكهام
وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الفجور وفاق
لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما اذ من الجائز ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا

عن الآخر

عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مبنيين الى ذلك كما ذكر لمنع صرف عمر وهو الظاهر من كلامه
فالدليل على كون نزال الذي هو الاصل معدولا وقد قلنا قبل ما عليه وان قدر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف
على تكلف والاولى ان يقال بني قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامري وزنا ومبالغة بخلاف نحو
نبات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام الجنسية كضرام وحياد فكان حقها الاعراب لان الكلمة
المبنية اذا سمي بها غير لفظها وجب اعرابها كما يسمى باين تخفض على ما يجي في الاعلام لكنها بنيت لان الاعلام
الجنسية اعلام لفظية على ما يجي في باب العلم لمعنى الوصف باق في جميعها واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام
فبنو تميم جروا فيها على القياس باعرابهم لها غير منصرفة واما الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها
فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى يراعي البناء الذي
يكون لها في حال الوصف لكنهم راوا انه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى كما مر في باب ما لا ينصرف
بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف اجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف لانه
اكثر من غيره او نقول اجروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء لجامع العلمية وقال المص هي معرب
غير منصرف عند بني تميم لاجتماع العدل والعلمية فيها وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والعلمية في فساق وفجار
ونحوهما من الاعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها وفي ادعاء العدل في الاقسام الاربعة نظر كما مضى هذا
هو مذهب الاقل من بني تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون صرف الاعلام الشخصية الا ما
اخره راء كحضار فانهم يبنونه وذلك لان تقديري الاعراب والبناء في جميع الاعلام الشخصية مستقيمان
لكن قد يترجح احد التقديرين لغرض تخصيص البناء بذي الراء قصد الامالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة ههنا
كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير علة البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا بني كسر دائما فاذا كان
كذا كان تقدير علة البناء للغرض المذكور اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا مستقيما لو منع
الا القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون قياس البناء قال المص في القسم
الاخير اي العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدلا تقديريا ليحصل مشابهته لباب نزال الوجهين الوزن و
العدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء باب سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا
اذ ليس لها حالة وجاذمة عدل منهما قطام وحذام كما ليس لها عامر المعدول عنه عمر قال وعند فصحاء بني تميم في نحو
حضار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التانيث والعلمية لا غير مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية

بما على المخارج سهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف العلامات الدالة عليها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك هذا وانما اى منعنا من ارتكاب صيرورة هذه الاصوات المقارنة فى الاصل للضرب او البر لما استغنى بها الطالب عنهما اسماء افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهى لان لله تع جعل البهائم واتى فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان تخاطب وتكلم بما تفهم كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا وان كان غيرها من الكلام ايضا صوتا لان هذه فى الاصل اما اصوات ساذجة لحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكما يصوت به للحيوانات وهذه الاقسام الثلثة ليست فى الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت فقيل اصوات ثم جعلت الثلثة بعد هذا الاصل لاجل احتياجهم الى استعمالها فى اثناء الكلام كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اى بالاسماء ليكون ادل على دخولها فى ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء فادخلوا التنوين الذى هو من اخص علامات الاسماء فى بعضها نحو غاق وواف والالف واللام فى بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه كقوله باسم الماء وقوله كما رغت بالجوب فهو كقولك امرته باضرب اى بهذا اللفظ وجعلوا معانى بعضها معانى المصادر فجاز ان تعربها اعراب المصدر نحو واها لك ولا تخاف لكما فهذه الاصوات من الكلمات كالمتلبس من اللبس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعة فى الاصل كالكلمات فالتنوين فيها دخله تنوين الالحاق وتنوين المقابلة كما قيل فى تنوين مسلمات وليس ما قاله بعضهم من ان تنوين غاق للتنكير بشئ اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع ان نقول فى نحو صه وايه مثل ما تقدم فى اسماء الافعال ان نحو صه كان فى الاصل صوتا ونستريح اذن من التكلف الذى تكلفناه فيها التوجيه التنوين على ما سبق من الوجهين وانما بنى اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست فى الاصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام فلم تكن فى الاصل منظورا فيها الى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما مر كما منك واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها قال جهم بن عباس تردد بحيهل وعاج وانما من العاج والحيهل جن جنونها وقال تداعين باسم الشيب فى متثلم جوانبه من بصرة وسلام وقال كما رغت بالجوب الظماء الصوادي وتقول زجرته بهيد وهيد وهذا كما تقول فى الكلمات اذا قصدت الفاظها ان لوا وان ليتا عناء ولا يحذ لشذ باين وباين على ما سحى

سلام حجاة واحدها سلمة بسدره

البصرة حجارة رخوة الى البياض ما هي

حاصلة بالتانيث والعلمية قال بعضهم يقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حضار المضطر فيه الى تقدير العدل اى باب العلم الشخصى فيطرد تقدير العدل فى جميع افراد العلم الشخصى لما اضطر فى بعضه وهو ذو الراء هذا وقد مر الكلام على تقدير العدل **قوله** الاصوات كل لفظ حكى به صوت اعلم ان الالفاظ التى يسميها النحاة اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان تكون مثل المحكى ومن الالفاظ مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكى كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى اثناء كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس الا فى النادر كما فى الببغاء فاخرجوها على ادنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين فصار الواقع فى كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة طبعا على معان فى انفسهم كاف وتف فان المتكره لشئ يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ اف ومن يبزق على شئ مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة منهم طبعا كاح لذى السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم اليها نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفة كما مر فى لغات اف واوه وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شئ منها اما المجئ كالفاظ الدعاء نحو جوت وقوس ونحوهما واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر آخر كغ للشرب وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال انها اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها الكلام كما قال تع كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشئ من هذه الافعال فيصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما بصوت معين مركب من حروف معينة لا معنى تحته محضة مقارنا لذلك الصوت على ذلك الامر اما بضربه وتاديبه اما بايناسه واطعامه فكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة من الضرب او رغبة فى ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب او البر الى ان يكتفى الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهى لذلك الحيوان وانما وضعوا المثل لهذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو شبه الافراد وتمايزها بالتقطيع والا عماد

فی الاعلام المثنا للدتیع والاعراب مع اللام اکثر من البنا نحو من العاج والحیتل بالجر وباسم الشیب لکونها علما
الاسم الذی اصله الاعراب وہذا کما یحکی عن بعض البغدادیین کل الاین وکل الاین معربا ومبنیا مع اللام و
ما یحکی ان الخلیل قال لابی الرقیش یلک فی ثرین کان ونکہا عیون الضیاون فقال اشتد الہل معربا والالف
واللام لا یوجب الاعراب بدلیل الآن والذی والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوین فی ہذہ الاسماء فان قصدت
الفاظہا کقولہ بحیئل وعاج فاعرابہا واجب لانہا اذن تنوین التمکن وان ادخلتہا من غیر ہذا القصد لما
کما فی غاق وصہ فہی مبنیۃ لانہا تنوین الالحاق والمقابلۃ لا تنوین التمکن کما مر وہذا ہو الکلام علیہا اجمالا واما
التفصیل فنقول من الاصوات التی ہی حکایۃ عن اصوات الانسان او الجماد ذات طیخ وہو حکایۃ صوت
مشافر الابل عند الشرب ومنہا ماء بمیم ممالۃ وہمزۃ مکسورۃ بعد الالف وقیل ہو ہمزۃ ساکنۃ ومیم مفتوحۃ صوت
الظبیۃ اذا دعت ولدہا وطاق بکسر القاف وطق کلاہما حکایۃ صوت وقع الحجارۃ بعضہا علی بعض وقب حکایۃ
وقع السیف علی الضریبۃ ومن الاصوات التی یصوت بہا للبہائم ہلا لزجر الخیل ای توسعی فی الجری وقد
تزجر بہ الناقۃ ایضا وعدس لزجر البغل وقد سمی بہ بغل وفی قولہ عدس ما لعباد علیک امارۃ نجوت وہذا تحملین طلیق
زجر ولیس باسم البغل والام لیسکن آخرہ الآن یقال اجری الوصل مجری الوقف وہید زجر للابل بکسر الہاء
وفتحہا وکذلک الدال بلا تنوین ففیہ اربع لغات وہاد بفتح الدال بمعناہ وقد اعربہما الشاعر لما قصد اللفظ
فقال حتی استقامت لہ الآفاق طائعۃ فما یقال لہ ہید ولا ہاد ای لا یمنع من شیء ولا یزجر عنہ ویقال
اتاہم فما قالوا لہ ہید ہالک ای لم یسالوہ عن حالہ وسع وجہ لزجرہا وقد یقال للسبع ایضا جہ وجوت مثلث
الباء بتنوین ودونہ زجر للابل ایضا وکذا حای وعای بیاء مکسورۃ بعد الالف منونۃ وحاء وعاء بہمزۃ مکسورۃ
بعد الالف منونۃ وغیر منونۃ وقد تقصران یقال اذا بنیت الفعل منہما حاحیت وعاعیت بابدال الفیا او
حاحی وعاعی کما تقول لالیت لمن اکثر من قول لا لا وجیء وجوت بفتح التاء دعاء للابل الی الشرب وحل زجر للناقۃ
وکذا ہیج بفتح الہاء وکسر الجیم او سکونہا وکذا عاج بکسر الجیم منونا وغیر منون وحب بسکون الباء وکسرہا منونۃ
زجر للجمل وکذا جاہ بسکون الہاء منونا وغیر منون وہدع تسکین لصغار الابل اذا نفرت ودوہ بکسر الہاء وقد تسکن
دعاء للربع ونخ بفتح النون وتشدید الخاء المفتوحۃ او المکسورۃ وقد تخفف مسکنۃ صوت عند اناخۃ البعیر وکذا
ہیخ وایخ بکسر اولہا وبجوز فی الخاء من الکسر والسکون ویقال لزجر الغنم اس بکسر الہمزۃ ساکنۃ السین
کذا ہس وقیل بضم الہاء وفتح السین المشددۃ وکذا ہج بفتح الہاء وسکون الجیم ویقال ایضا فی تسکین الاسد و
وکذلک

الذئب

الذئب والکلب وغیرہا وقد یکسر الجیم منونۃ وکذا ہجا وہج وفاع لزجر الغنم ایضا وبس دعاء لہا بضم الباء
وسکون السین وقیل السین مفتوحۃ مشددۃ وبئ بکسر الباء وقیل بفتحہا وسکون الہمزۃ دعاء للتیس
عند السفاد ونخ وعیہ وعیز بکسر العین والزاء وروی بفتح العین زجر للضان وسا وتشؤ للحمار المورد
وعوہ دعاء للجحش وہی دعاء للفرس ودج صیاح بالدجاج وقوس زجر للکلب بسکون السین و
قس دعاء لہ وده بفتح الدال وسکون او تشدیدہا ساکنۃ زجر مطلقا بمعنی اضرب واصلہ فارسی وقد جعلت
بمعنی المصدر فیراعی اصلہا فی البناء فی قولہم الاده فلاده ای لا یکن ضرب الآن فلا یکون ضرب بعد ہذا
ومن الاصوات الدالۃ علی حوال فی نفس المتکلم وی وہی للتندم او التعجب وقد ذکرنا فی باب المفعول المطلق
ان ویل عند الفراء اصلہ وی وان اللام کان حرف جر وکان الاصل وی لک ای عجبا لک ثم کثر استعمالہ
معہ حتی رکب معہ وصار لام الفعل وصار ویلک لقولک حتی قالوا ویلا وویل ومذہب غیرہ ان ویل وویس
وویح وویب کلمات برأسہا بمعنی الہلاک وانہا مصادر لا افعال لہا وقولہم ویلمہ یروی بکسر اللام وضمہا
فالضم علی وجہین اما ان یقال الاصل ویل امہ مبتدا محذوف الخبر ای ہلاکہا حاصل ای ہلاک الله لہا
وہذا کما یقال فی التعجب قاتلہ الله فان الشیء اذا بلغ غایتہ یدعی علیہ صونا لہ عن عین الکمال کما قال رمی الله
فی عینی بثینۃ بالقذی وفی الغر من انیابہا بالقوادح وقولہم قاتلہ الله من شاعر فحذف الہمزۃ علی غیر
القیاس تخفیفا لما صار ویلمہ کلمۃ واحدۃ مفیدۃ لمعنی عجبا واما ان یقال اصلہ وی لامہ ای عجبا لہا ای ولد
ولدت فنقل ضمۃ الہمزۃ الی اللام المتحرکۃ علی غیر القیاس وحذفت الہمزۃ تخفیفا لقصد الترکیب المذکور والکسر علی
ان اصلہ وی لامہ فحذفت الہمزۃ مع ضمہا واما ویکان الله فہو عند الخلیل وسیبویہ وی التی للتعجب
رکبت مع کان مثقلۃ کما فی الآیۃ او مخففۃ کما فی قولہ ویکان من یکن لہ نشب یحبب ومن یفتقر یعش عیش
ضر وفی ہذا القول نوع تعسف فی المعنی لان معنی التشبیہ غیر ظاہر فی معنی نحو قولہ تع ویکان الله یبسط الرزق
ویکانہ لا یفلح الکافرون وفی قولہ ویکان من یکن لہ نشب وقال الفراء وی کلمۃ تعجب الحق بہا کاف الخطاب
کقولہ قیل الفوارس ویک عنتر اقدم ای ویلک وعجبا منک وضم الیہا ان ومعنی ویکانہ لا یفلح الکافرون
الم تر انہ کان المخاطب کان یدعی انہم یفلحون فقال لہ عجبا منک فسئل لم تتعجب منہ فقال لانہ لا یفلح الکافرون
فحذف حرف الجر مع ان وان کما ہو القیاس واستدل علی کونہ بمعنی الم تر بان اعرابیۃ سالت زوجہا این ابنک
فقال ویک انہ وراء البیت ای الم تری انہ وراء البیت ثم لما صار معنی ویکان الم تر لم تغیر کاف الخطاب للمؤنث

والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف و
وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما يمضه
ويوجعه كالجمرة والخ ومنه بخ وهي كلمة يقال عند الاعجاب والرضى بالشئ وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ فان
وصلته خففته ونونته مكسورا لخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جمعهما • روافده اكرم الرافدات
بخ لك بخ لبحر خضم • واذا بين باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ بخ
ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله
وصار وصل الغانيات اخا • ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مض
بكسر الميم والضاد على المشهور ونقل في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين اي
التصويت بانفراج احديهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا اياسا كليا بل فيه اطماع من
حيث العادة ومن ثم قيل ان في مض لمطمعا ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب
بشكل وشبهه كلمة صيغت كلمة وهي مض وسمى الصوت بها فصار مض كالحكاية عن ذلك الصوت فبني بناء
ساير الحكايات عن الاصوات قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلب في الحد العموم فلا
حاجة الى قوله كل وانما يطلب فيه بيان ماهية الشئ ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في ساير الحدود
المتقدمة لانه في قسمه ولعله ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس ايضا من
هذا الوجه محتاجا اليه لان المشهوران اقسام الاسم والحرف المذكورة في ابواب النحو وقوله من كلمتين
اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم و
فعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج
المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما
وكلامنا في المركبات المبنية اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بنائهما بالتركيب واما الجملة فلا تو
قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام واما بعد العلمية فهي محكية اللفظ على
ما يجي فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر او مبنية لاشتغال حرفها الآخر بالحركة التي كانت عليها اعرابية
او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف
عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في

الحد الا انه لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب لاجلها نحو معدي كرب وبعلبك ثم اعلم ان العلم المركب على ضربين و
ذلك لانه اما ان يكون تركيبه للعلمية او كان مركبا قبلها والاول على ضربين وذلك لانه اما ان يكون في الجزء
الاخير قبل التركيب سبب البناء اولا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة للاصل و
يجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكن على قلة اضافة صدر المركب الى الاخير تشبيها لهما بالمضاف
والمضاف اليه تشبيها لفظيا كما جاءت في معديكرب كما يجيء فيجيء في المضاف اليه الصرف والمنع كما يجيء ولا
اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس
على ما قيل وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الاول فواجب البناء ان لم يضف الى الثاني لكونه
محتاجا الى الثاني فيشابه الحرف فيبني على الفتح ان كان معربا في الاصل ومبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية
حركات المبني وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جا
ويه او حرف نحو من ويه واما فعل خال عن الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف
نحو من ضرب واما حرف والاول اسم نحو اين من او حرف نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء
كمعديكرب وبعلبك فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد
بني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احديهما عقيب الاخرى وهو ضعيف
لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فيتاثر الصدر بالعوامل الم
بنقل لمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز حاله من دوام الصرف وتركه وبعضهم لا
يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدادا بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء
معديكرب وهو ضعيف مبني على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير معتد
في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها ليست حقيقة بل شبيه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من
حيث الاضافة انهما كلمتان احديهما عقيب الاخرى ولو كان مضافا حقيقة لا تنصب يا نحو معديكرب في النصب و
الثاني اي الذي كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك لانه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربا باستحقاق الاعراب
معين لفظا او تقديرا اولا فان كان وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله
من الاعراب المعين ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية لفا كان الفعل معربا او من الاعراب العام
ان كان كذلك قبل العلمية كما في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضارب زيدا و

حسن وجه ومضروب غلام كل ذلك اختر المخصوص لاعراب او عمومه وان لزم منه دوران الاعراب على
آخر الجزء الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في الاصل مبنيا وكما في سيضرب
سوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذا الاسماء بعد من الاحرف متى ابي الطاهر
قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية اذ العاطف كالعامل ولذا كل اسم
معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك انه لا يخلو ان يكون احاديا
اولا فان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير اذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي وقال
الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان تزيد عليه حرفا من جنس حركته مدغما احدهما في الاخرى وتعربه اعراب
المضاف كما تزيدهما عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان تزيد حرفا لان الحرفين
انما زدتهما عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا
تنوين حتى يلتقي ساكنان وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب الاول
اعراب المضاف لا غير فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما تقول في المسمى بفي زيد في زيد
مشددة الياء كما تزيد في الافراد على ما يجيء في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على
حرف بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثنائي ايضا ولذا الخلاف في الثلاثي حكاية واعرابا نحو
منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر
بذلك لكون المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه المضاف لا يكون محكيا كما لا يكون المفرد محكيا كذا قال
سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها بالمضاف والمضاف
اليه كما مر والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو ثبتت اضافة الفعل او الحرف بعد التركيب كما
وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة
لحركة الاعراب كما في يا زيد ولا رجل فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الاعراب
وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا يخلو من ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع
اولا فان كان وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسمية
من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا
فيصرف عاقلة طريفة سواء سمي به رجل وامراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل هو المجموع وليس المجموع

اسما مونثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها
مجرى الصفة والموصوف فكانك سميت بامراة عاقلة كما تقول الحسن والحسين والحارث باللام لاعتبار الاصل
الصفة ولذا سميت بطلحة وزيد لم تصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت بطلحة واحد
الطلح لا اسم شخص صرفته كما كان مصروفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود
المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع
مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب تبعه المعطوف ولم يتبع الاول الثاني لئلا يصير المتبوع تابعا ويجوز
في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معديكرب في وجهي التركيب والاضافة الا عطف النسق فان حرف
العطف مانع منهما فان حذف حرف العطف قبل العلمية فبنا وحكا اولى بعدهما لقيام موجبه في كليهما اما في الاول
فلاحتياج الى الثاني واما في الثاني فلاحتياج الى الاول فتضمن الحرف ويجوز كما في معديكرب اعراب الثاني اعراب
غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن الثاني فيه
حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلاثة بعد العلمية وانما جاز اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف
في الاصل لان ذلك المعنى انمحى بالعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه فالحكاية لا غير
في المسمى بما قام وقد قام وكلما واذما وانما وكان ولعل ونحوها ونهاهو تمام الكلام فيما سمي به من المركب قوله
وان تضمن الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصد المزج الاسمين وتركيبهما
وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة
وعشرين كمائة بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخواته
ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فشابه
الحرف وبني الثاني لتضمنه لحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لهما في الاعراب اصلا و
على الفتح ليخف به بعض الثقل الحاصل من التركيب واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليه حقيقة كما مر في العلم المركب وانشد كلف من عنائه وشقوته بنت ثماني عشرة من حجته ويبنى حادي
عشر الى تاسع عشر بناء خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون والثاني
الخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المفرد من المتعدد كما كان في
العدد تقول الثاني والعشرون كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر

بخلافه فى المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذا فى نحو ثلثة عشر
رجلا اى ثلثة رجال وعشرة رجال وليس معنى ثالث عشر واحد من الثلاثة وعشرة ولا معنى الثالث والعشرون الواحد
من الثلاثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة والواحد من الثلثة والعشرين فلا معنى لهذا العطف
قلت كان القياس ان يبنى من مجموع جزئى المركب فى نحو ثلثة عشر اسم فاعل وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف
عليه فى نحو ثلثة عشر اسم فاعل وكذا من مجموع ثلثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من
العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمى فاعلين دالين على مفردين وهو ضد المقصود فتبين ان عشرين
فى قولك ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما فى قولك الباب العشرون بل هو باق على معنى العدد
كما كان فى ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت فى ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليت
كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا فى صورة واحدة فنقول ارادوا بناء اسم فاعل واحد من
مجموع لفظى ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بنى من الفاظ الآحاد التى تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما
بقاء حروفهما لان لفظ الفاعل اسم ثلاثى زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر من ثلثة ومع حذف
بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثالث مثلا فى ثلاثة عشر او ثالش كان يلتبس فاضطروا الى ان يوقعوا
صورة اسم الفاعل التى حقها ان يسبكها من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون كونها من المجموع لان المعنى احد من
مجموع العددين فاوقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثانى ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد
من المتعدد لا العدد وعطف الثانى لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك
الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد فهو لا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف
فى الحقيقة مدلول المعطوف عليه ويستوى فيما قلنا المعطوف بحرف ظاهر كما فى الثالث والعشرين او بحرف مقدر
كما فى ثالث عشر فاصل قولك جاءنى ثالث عشر جاءنى واحد من ثلثة عشر فعشر معطوف على ثلثة لا على واحد فجعل
لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل
لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال ثالث عشر ثلثة عشر اذ يكون المعنى
واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثة الى ثلثة فيقال ثالث ثلثة وانما
اضيف فى الموضعين لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر عشرين او خمسين او ما فوقها
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول

رضى

رضى الله عنه ثالث الاثنى عشر كما يجئ فى باب العدد واذا عرفت نحو ثلثة عشر وثالث عشر من المركبات باللام
فلا خلاف فى بقائه على بنائه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا ففى اعرابه
خلاف كما يجئ فى باب العدد فان قلت فلم لم تجز الاعراب مع اللام المرجحة بجانب الاسمية كما ذكرت فى باب
الاصوات نحو كل الاين قلت لان الجزء الذى باشره اللام من المركب اى صدره يمتنع اعرابه للزوم وقوع الاعراب
فى وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام بخلاف نحو كل الاين فان اللام باشرت فيه ما كان مبنيا وبخلاف
الاضافة فانها تباشر الثانى فى نحو ثلثة عشر زيد فمن ثمه جوز الاخفش اعرابه كما يجئ فى باب العدد قوله الا اثنى
عشر جمهور النحاة على ان اثنى عشر معرب الصدر لظهور الاختلاف فيه كما فى الزيدان ومحل الاعراب علة كما يجئ
وقال ابن درستويه هو مبنى كسائر اخواته من الصدور لكونه محتاجا الى الجزء الثانى مثلها وقال كل واحد من
لفظى اثنا عشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مر فى هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب عند الجمهور
الصدر منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اى تركيبه مع الثانى وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل فى وسط
الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا الواو المؤذن بالانفصال و
وجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام الكلمة كما ذكرنا فى صدر الكتاب ولم يحذف النون لاجل البناء الا ترى
الى بناء نحو يا زيدان ويا زيدون ويا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو فى مسلمان ومسلمون لا يجعلهما كالكائن فى وسط الكلمة لانه
دليل تمام الكلمة قبله والاعراب يكون مع التمام فلذا يختلف الاعراب قبل النون فى المثنى والمجموع كما يختلف
قبل التنوين فصار اثنى عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف
اخواته تقول ثلثة عشرك وخمسة عشرك ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك وجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف
النون كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد فى غير هذا الموضع حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف
والتركيب الاضافى لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه امتنع حذف علامة التثنية اى الالف لاجل
التركيب وتلك العلامة اعراب فلم يسقط الاعراب بشئ لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبنى اتفاقا مع قيام
العلامة اذا قصد بناء المثنى وجود علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذلك الجمع قوله والا اعرب الثانى كبعلبك وبنى
الاول فى الافصح قد تقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه وتركه ومن
المركبات قولهم بادى بدى وفيه لغات احدها بادى بدى وهى سكون ياءى الاول والثانى تقول اعطه بادى بدى

وكذلك ليس معنى

والعشرون والعشرين يدلان

اذ يكون

والاصل بادي بدئ فالاول فاعل من بدأت الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول منه وهو اسم
فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء ما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدئ
مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون
كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ معنى بادي
بدئ مبتديا وذلك كما قلنا في قولهم فاها لفيك وبعته يدا بيد في باب الحال فشبه المضاف والمضاف اليه الا انها
معناهما الاصلي وافادتهما معنى المفرد بالمركب في نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذ افادته لمعناه اي العدد
المعين كافادة عشرين لمعناها فبني الاول لكونه جزء الثاني واحتياجه اليه وبني الثاني وان لم تتضمن الحرف تشبيها لما
تضمنه نحو خمسة عشر وبيت بيت كما ذكرنا في معديكرب ولم يبن الجزآن ولا احدهما في نحو يدا بيد ونحوه
وان افادا افادة المفرد ولذلك اعرب اولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال
لظهور انفكاك الجزئين احدهما من صاحبه بالحرف المتخلل وكان بناء ثاني جزئي بادي بدي تشبيها بخمسة عشر
بناء ثاني معديكرب لقصدهم التخفيف بهما اكثر الا ترى الى تخفيف همزتي بادي بدي على غير القياس لان الكلمة
تخف بالبناء لتجرده عن التنوين والاعراب واما لم يبن الجزآن ولا احدهما في الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف
اليه وان انمحى عن الجزئين ايضا معنياهما الافراديان كما انمحى ذلك في بادي بدي لان العلم ينقل بالكلية عن معنى
الى معنى آخر من غير لمح للاصل الا لمحا خفيا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعباس فلما غير المضاف من حيث
المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احد الطرفين اي اللفظ
المعنى بخلاف نحو بادي بدي فان معناه الاصلي مقصود مما نقل اليه الا ان المنقول منه اضافي والمنقول اليه
افرادي وجعل جار الله بادي بدي وبادي بدا وايدي سبا من باب معديكرب وجعلها سيبويه من باب خمسة
عشر وهو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين في بدي
وبدا لان فيهما تركيبا بلا علمية ولم يسمعا منونين وكذا ايدي سبا فانه لا ينون سبا لانه اسم رجل لان معنى
ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في قوله تع لقد كان لسبا وجئتك من سبا ولما
قال الى قلنا فعدها سيبويه من اخوات ايدي سبا وجار الله من اخوات معديكرب لا دليل فيها على مذهب
لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان لا ينصرف للتركيب والعلمية ولا يكون مبنيا واما تخفيف همزتي بادي
بدي فنقول انه سكن الهمزة من بادي وقلبت ياء وحذف الهمزة من بدي فكلا التخفيفين خلاف الاصل

بادي بدا اولى كلمتيه منه كاولى كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بدأ كنبات لان بدأ على
وزن طلب لم يات من هذا التركيب فحذف الهمزة تخفيفا وبدأ مصدر بمعنى المفعول فهو كبدئ من حيث المعنى
والثالثة والرابعة والخامسة بادي بدئ او بدي او بدآء الكلمة الاولى من هذه اللغات كالاولى المذكورتين ساكنة
الياء والثانية اما على وزن فتح او كريم او جبان والبدئ والبداء مصدران بمعنى المفعول وليس الجزآن في هذه
اللغات مبنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم ياء بادي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها
كلها غير مخففة وقد يقال بداءة ذي بدء وبداءة ذي بداءة وبداءة ذي بدأة على فعالة ذي فعل وفعلة وفعالة
المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب كما يقال للضارب والمضاف مصدر بمعنى
الفاعل فيكون انتصابه على الحال فيكون المعنى كما في بادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف
اي وقت ابتدائك بما تبتدئ به ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا واياد سبا اي مثل تفرق
اولاد سبا بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في التقوي والبطش
بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون
على المصدر والمعنى مثل تفرق ايدي سبا وامره في بناء الاول والثاني كامر في بادي بدا فلذا الزم ياء ايدي
السكون وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي مضافين الى سبا
لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جوازا كخمسة عشر مبنية الجزئين ظروف كيوم يوم وصباح
ومساء وحين حين واحوال نحو لقيته كفة كفة وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة
الصدر من هذه الظروف والاحوال الى العجز وانما لم يتعين بناء الجزئين كما تعين في خمسة عشر لظهور تضمن الحرف
فيه في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرنا ما
قلنا ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا اي كل يوم
كل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدي معنى هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة اي في كل ساعة
اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى لا انتهاء فاقتصر على اول المكرر اي التثنية
كما في قوله تع فارجع البصر كرتين ولبيك في نحو وكذا في صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل
كفة كفة معناه متواجهين ذوي كفة مني وكفة منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض
اصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان متلزقان كما تقول كل رجل وصنعته كما ذكرنا في باب

الحال فی قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لقیته صحرة بحرة ومعناه ظاهرین ذوی صحرة ای انکشاف و
بحرة ای اتساع ای فی غیر مضیق واخبرته صحرة بحرة ومعناه کاشفا للخبر ای ذا صحرة ویجوز ان یکون مصدرا لا حالا
ای لقاء او اخبارا ذا صحرة وان لم نقدر حرف العطف قلنا ان المعنی یوما بعد یوم وصباحا بعد مسا وحینا
بعد حین کقوله ولا تبلی بسالتهم وان هم صلوا بالحرب حینا بعد حین ولقیته ذا کفة مع کفة او بعد کفة کما
یروی عن رؤبة کفة عن کفة ای بعد کفة کقولهم کابرا عن کابر وهو جاری بیت بیت ای ذا بیت مع بیت او
عند بیت واخبرته صحرة مع بحرة واذا ضموا نحرة الیها اعربوا الثلثة نحو صحرة بحرة نحرة علی الاتباع کما فی خبیث
اذ یتعذر ترکیب ثلث کلمات والنحر ایضا بمعنی الاظهار لان نحر الابل یتضمنه ومنه قولک قتلته خبرا وقولهم للعالم
نحریر لان القتل والنحر یتضمنان اظهار ما فی داخل الحیوان فان اضیف هذه الظروف والاحوال فاما ان
یکون الاضافة بمعنی اللام علی المعنی المذکور فیما عند عدم تقدیر حرف العطف واما ان یکون لتشبیه بالمضاف و
المضاف الیه کما قلنا فی معدیکرب وکذا فی نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة تشبیها فاذا اخرجت هذه
الظروف والاحوال عن الظرفیة والحالیة وجبت الاضافة ولم یجز الترکیب قال فلولا یوم یوم ما اردنا
جزاءک والقروض لها جزاء وتقول آتیته فی کل یوم یوم وآتیک فی صباح مساء وذلک لان علة بنا الاسمین
لم تکن فیها ظاهرة کلها لکنه حسن تقدیر ذلک ووقوعها موقع ما لم یتغیر بناؤها وهو الظرف وموقع الحال التشبیه
فاذا لم یقع موقعهما لم یقدر فیها واستعمل کخمسة عشر وجوبا احوال لازمة للحالیة نحو تفرقوا شغر بغر وشذر
مذر بفتح فاء الکلمات وکسرها وخذع مذع بکسر الفائین واخول اخول کلها بمعنی منتشرین وترکتهم حیث بیث
ای متفرقین ضایعین وسقط بین بین ای بین الحی وبین المیت وبین الثانیة زاید کما فی قولهم المال بینی وبینک
ولم یسمع فی هذه الکلمات الاضافة کما سمعت فی المذکورة قبل مع انه یمکن ان لا یقدر فیها ایضا حرف العطف
کما فی الاولی فشغر من اشغرت علیه ضیعته ای انتشرت ولم تنضبط وبغر من بغر النجم ای هاج بالمطر ونشر
وشذر من التشذر ای التفرق ومذر من التبذیر وهو الاسراف والمیم بدل من الباء ویقال شذر بذر بالباء
علی الاصل او من مذرت البیضة ای فسدت وخذع من الخذع وهو القطع ومذع من قولهم فلان مذاع
ای کذاب یفشی الاخبار وینشرها وحیث بیث وقد ینونان وقد یقال حیث بیث بکسر الفائین واصلهما حوث
وبوث وقد یستعملان علی الاصل مع التنوین وعدمه نحو حوثا بوثا من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنی یقال
استحثت الشیء اذا ضاع فی التراب فطلبته وقد جاء حاث باث بفتح الثائین وحاث وباث بکسرهما ایضا تشبیها

بالاصوات

بالاصوات نحو قاش ماش وخاق باق وجاز قلب الواو یاء او الفا للاستثقال الحاصل بالترکیب ومن نونهما
فکون الثانی اتباعا کما فی خبیث نبیث وکثیر من الفاظ هذه المرکبات مع کونهما مشتقة کخذع مذع وشذر مذر لم
یستعمل الا مع الترکیب وندر مثل هذا المرکب فی غیر الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدیر الحرف فی مثلها غیر مستعمل
وانما وجد فی الحالیة والظرفیة وذلک نحو قولهم وقعوا فی حیص بیص ای فی فتنة عظیمة بفتح الصادین والفاء ان ویکسران
او مفتوحتان والحیص الهرب والبوص السبق والتقدم ای وقعوا فی هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو یاء للازدواج وهو اولی من العکس لان الیاء اخف وقد یقال حوص بوص بقلب الیاء واوا وقد
ینونان الجزآن مع کسر الفائین وفتحهما فیکونان معربین والثانی اتباع کما ذکرنا وقد یقال حیص بیص بکسر الصادین
والفاء ان مفتوحتان او مکسورتان تشبیها بالاصوات وجاء حاص باص کما ثاث باث بفتحهما واما الخاز باز فانه
رکب من اسم فاعل خزی ای قهر وغلب ومن فاعل بزی اذا سما وارتفع کانه قیل هو الذی زی البازی فرکبا وجعلا
اسما واحدا وتصرف فیه علی سبعة اوجه خاز باز بکسر الزائین وبناء الاسمین علی الکسر تشبیها بالصوت وخاز باز تشبیها
بخمسة عشر وکانه اصله الخازی والبازی علی عطف احد النعتین علی الآخر وخاز باز کبعلبک علی ان بنی اولهما علی الفتح
او الکسر وانما جاز کسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبک نظرا الی اصل الزاء وانما منع الصرف فی هذین الوجهین للعلمیة
الجنسیة والترکیب فاذا دخله اللام انکسر الثانی جرا کما فی سایر غیر المنصرف وخاز باز باعرابهما علی اضافة الاول
الی الثانی کما قلنا فی بعلبک فیجوز صرف الثانی وترک صرفه وخاز بآء کقاصعاء وخزباز کقرطاس ولیس الاخیران
مرکبین من کلمتین بل کل واحد منهما اسم صیغ من اسمین کما قیل عبقسی فی عبد القیس واذا دخلت اللام علی
هذه اللغات لم تغیر ما کان مبنیا عن بنائه کما فی الخمسة عشر قال ورجن الخاز باز به الجنونا ولما خمسة معان ضرب من العشب
وذباب یکون فی العشب وصوت الذباب وداء فی اللهازم والسنور واما خاق باق للنکاح وقاش ماش
لقماش فکل واحد منهما سمی بصوته فبقیا علی بنائهما قوله الکنایات کم وکذا للعدد وکیت وذیت للحدیث
الکنایة فی اللغة والاصطلاح ان تعبر عن شیء معین لفظا کان او معنی بلفظ غیر صریح فی الدلالة علیه اما للابهام
علی بعض السامعین کقولک جاءنی فلان وانت ترید زیدا وقال فلان کیت وکیت ابهاما علی بعض من یسمع
لشناعة المعبر عنه کهن فی الفرج او الفعل القبیح وکوطیت وفعلت ای عن جامعت وکالغایط للحدث او
للاختصار کالضمایر الراجعة الی متقدم او لنوع من الفصاحة کقولک کثیر الرماد للکثیر القری ولغیر ذلک من الاغراض
والمکنی عنه ان کان لفظا فقد یکون المراد معنی ذلک اللفظ کالالغاز والمعمیات نحو الکف فی منهم وکذا

الاوزان المعبر بها عن موزوناتها فی اصطلاح النحاة کقولهم افعل صفة لاینصرف هو عبارة عن کلمة اولها همزة بعدها فاء ساکنة بعدها عین مفتوحة بعدها لام وکذا غیره من الاوزان کما یجی فی باب الاعلام ویکون علی هذا کم الاستفهام کنایة لانها للسوال عن عدد معین وکذا من وما وکیف وغیرها من اسماء الاستفهام لان کلها سوال عن غیر مصرح باسمه فمن سوال عن ذی العلم المعین غیر المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازید ام عمرو ولذلک العاقل ام ذلک الجاهل وکذا این سوال عن مکان معین غیر مصرح باسمه وکذا اسماء الشرط کلها کنایات وذلک لان کلمات الشرط والاستفهام بمعنی ای الموضوع للمعین شرطا کان او استفهاما تکنی بهذه الاسماء شرطا او استفهاما عن المعینات غیر المحصورة اختصارا اذ کان یطول علیک لو قلت مکان این زید افی الدار ام فی السوق ام فی الخان الی غیر ذلک من المعینات لحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدران قبل هذه الاسماء کما هو مذهب سیبویه وهی کنایات عن المعینات التی لا تتناهی کما مر وقول المص ربین نحو من وما وکیف کنایة ممنوع اذ کثیرا ما یجی فی کلامهم ان من کنایة عن العقلاء وما عن غیرهم وقولک انا وانت لیس بکنایة لانه تصریح بالمراد وضمیر الغائب کنایة اذ هو دال علی المعنی بتوسط المرجوع الیه غیر صریح بظاهره فیه ویقال کنیت عن کذا بکذا وکنوت قال وانی لاکنو عن قذور بغیرها واعرب احیانا بها فاصارح فالکنایة ضد التصریح لغة واصطلاحا واعلم ان جمیع الکنایات لیست بمبنیة فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمبنی منها کم وکذا وکاین وکیت وذیت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم تعد ههنا لان لها بابا آخر هی اخص به فالکنایات کالظروف فی کون کل واحد منها قسمین معربا ومبنیا المص المراد بالکنایات الفاظ مبهمة یعبر بها عما وقع فی کلام متکلم مفسرا اما للابهام علی المخاطب او للنسیان فکم لایکون من هذا القبیل علی ما اقربه استفهامیة کانت او خبریة ولا لفظ کذا فی قولک عندی کذا رجلا لانه لیس حکایة لما وقع فی کلام متکلم مفسرا ولا کیت وذیت فی قولک کان من الامر کیت وکیت وذیت وذیت بلی مثل قولک قال فلان کذا وکیت وکیت داخل واخل فی حد وکاین خارج عنه نحو قولک کاین رجلا عندی ای ابدا کم الخبریة فکم هنا موضوعة وضع الحروف علی قبل اولشبهها باختها الاستفهامیة قال المص الاندلسی ولتضمنها معنی الانشاء الذی هو بالحروف غالبا کهمزة الاستفهام وحرف التحضیض وغیر ذلک فاشبهت ما تضمن معنی الحرف فان قیل الکلام الخبری هو الذی قصد المتکلم ان له خارجا موجودا فی احد الازمنة مطابقا لما تکلم به فان طابقه سمی کلاما صادقا والا فکاذبا والانشاء ما لا یقصد المتکلم ذلک بل انما یحصل المتکلم المعنی الخارج بذلک الکلام والکلام المصدر بکم او برب لابد فیه من ان یقصد المتکلم مطابقته لخارج نحو کم رجل لقیته ورب من نضج غیظا صدره فیصح ان یقال لقیت رجلا ولم تتضح صدر

احد وجواز التصدیق والتکذیب دلیل علی کونها خبرین فالجواب ان معنی الانشاء فی کم فی الاستکثار وفی رب فی الاستقلال ولا یقصد المتکلم ان للمعنیین خارجا بل هو الموجد لهما بکلامه بل یقصدان فی الخارج کثرة او قلة لا الاستکثار والاستقلال فلا یصح ان یقال لم کذبت فانک ما استکثرت اللقاء وما استقللت الانضاج کما لو قال کم اکرمتهم صح ان یقال لیسوا بکثیرین ولم یصح ان یقال ما تعجبت من کثرتهم ولیس کذلک نحو ما قام زید فانه لا یفید انک تعدقیامه منفیا بهذا الکلام کما افاد کم رجل لقیته انک تعد لقاءه کثیرا بهذا الکلام بل المعنی انک تحکم بانتفائه فی الخارج ویاتی تمام القول فیه فی افعال المدح والذم ان شاء الله تع واما کذا فلانه فی الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل علیه کاف التشبیه وکان ذا مشارا به الی عدد معین فی ذهن المتکلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنی کم وانمحی عن الجزئین معنی التشبیه والاشارة کما ذکرنا فی فاما القیک ام ایدی سبا فصار الکل ککلمة واحدة ولذا تقول ان کذا مالک برفع مالک علی انه خبر ان ولا نقول ان اسم ان الکاف الاسمیة لانها عند سیبویه لا یکون اسمیة الا للضرورة کما یجی فی حروف الجر فیبقی ذا علی اصل بنائه قوله کذا للعدد وقد یکون لغیر العدد ایضا نحو قال فلان کذا واما کاین فهو کاف التشبیه دخلت علی ای التی هی فی غایة الابهام اذا قطعت عن الاضافة فکاین مثل کذا فی کون المجرورین مبهمین عند السامع الا ان فی ذا الاشارة فی الاصل الی ما فی ذهن المتکلم بخلاف ای فانه للعدد المبهم والتمییز بعد کذا وکاین فی الاصل عن الکاف لا عن ذا وای کما فی مثلک رجلا لانک تبین فی کذا رجلا وکاین رجلا ان مثل العدد المبهم من ای جنس هو ولم تبین العدد المبهم حتی یکون التمییز عن ذا وای فای فی الاصل کان معربا لکنه انمحی عن الجزئین معنا هما الافرادی وصار المجموع کاسم مفرد بمعنی کم الخبریة فصار کانه اسم مبنی علی السکون آخره نون ساکنة کما فی من لا تنوین تمکن فلذا یکتب بعد الیاء نون مع ان التنوین لا صورة لها فی الخط ولاجل الترکیب ایضا تصرف فیه فقیل کائن بالالف بعد الکاف بعدها همزة مکسورة بعدها نون ساکنة قال یونس هو اسم فاعل من کان وذهب المبرد وهو الاولی الی انهم بنوا من الکلمتین لما رکبوهما اسما علی فاعل فالکاف فاء الکلمة والهمزة التی کانت فاء ای صارت عینا وحذفت احدی الیائین وبقیت الاخری لاما وقال الخلیل الیاء الساکنة من ای قدمت علی الهمزة وحرکت بحرکتها لوقوعها موقع الیاء الساکنة ثم قلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساکنان الالف والهمزة فکسرت الهمزة لالتقاء الساکنین وبقیت الیاء الاخیرة بعد کسرها فاذهبها التنوین بعد زوال حرکتها کالمنقوص وقال بعضهم الیاء المتحرکة قدمت علی الهمزة وقلبت الفا لتحرکها وانفتاح ما قبلها ثم سکنت الهمزة وکسرت للساکنین وحذفت الیاء الاولی کما فی قاض ومنهم من قال قدمت العین ای الساکنة علی الهمزة وقلبت الفا مع سکونها کما فی طائی ثم نقل کسرة الیاء الی الهمزة اتماما للتغییر وحذفت

للتنوين بدليل ان من لغاته كَيِّي نحو لكيع وقد يقال كَيْئٌ بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت اليا التي هي لام الفعل
لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كَائٍ نحو كَيِّي بحذف حركة الهمزة مع اليا الاولى وجا كَاءٍ نحو كيع الا على حذف العين و
اللام معا ونقل كسرة اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما في عَمٍ وشَجٍ وكذا كيت
وذيت فانهما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام فالجملة من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات
فان قيل فكان يجب ان لا يكون مبنية ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء لانهما من صفات المفردات
ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا اعراب له في الاصل ولا بناء ولم يجز ان يخلو منهما مثله بقي على الاصل
الذي حقه ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات وهو الخالي عن التركيب يكفيه عريه عن سبب الاعراب
سبب البناء كما قيل عدم العلة علة العدم فان قلت انهما وضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان
كيت وكيت اي زيد قائم مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على
الفتح اكثر لثقل اليا كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤهما على الضم والكسر ايضا
تشبيها بحيث وجير ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت
وهما مخففتان من كَيَّة وذَيَّة بحذف لام الكلمة وابدال التا منها كما في بنت والوقف عليهما بالتا كما على بنت ومن
العرب من يستعملهما على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين لثقل التشديد والوقف عليهما بالها ولامهما يا لا واو
اذ ليس في الكلام مثل حيوت وواو حيوان بدل من اليا الا عند المازني وعين واو حيوان اصل فيجوز ان يكون ايضا
لام كَيَّة وذَيَّة واوا ولم ينقل ان اصلهما كَوْيَة وذَوْيَة لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقلبت
ذويت وكويت والتا فيهما لكونهما عبارتين عن القصتين وحكى ابو عبيدة كيه بالها مكان التا كيت مفتوحة ومكسورة
قوله فكم الاستفهامية كم الاستفهامية والخبرية تدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية
والخبرية فلذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدينار
اي كم دينارا وكم عندي اي كم دينار هذا لو احذف مميز الاستفهام اكثر لانه في صورة الفضلات ومميز الاستفهامية
منصوب مفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد وسيجي العلة في باب العدد وانما حملت على وسطى المراتب لان السائل
لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى وكم منونة تقديرا لكن المميز عن كم
الاستفهامية جائز في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز في العدد الا اضطرارا كما قال على انني بعدما قد مضى ثلثون

للجر ولا تكميلا وذلك لان العدد مع المعدود كلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل ورجلان ولو وجد
لفظ دال على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو
رطل زيتا لانه هو بدليل اطلاق احدهما على الآخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف
الجر نحو على كم جذع بنى بيتك وبكم رجل مررت فيجوز في مثله الجر مع النصب وذلك لان المميز والمميز في المعنى شي واحد
فكان الجار الداخل على كم داخل على مميزه والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند بعضهم ايضا فكم الى مميزه
كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ومجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لان
بدل متضمن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز
المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى هذا اجاز السيرافي في العدد اعشرون غلاما لك اذا اردت طوائف من الغلمان
وجنى جواز كم غلمانا لك بهذا المعنى وقال البصريون لو جا نحو كم غلمانا لك فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف
اي كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا والعامل في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم غلمانا لك الا على مذهب
الاخفش كما تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده بمن مقدرة وهذا كما قال
الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة واما جواز الفراء ونسب الى الخليل ايضا عمل الجار المقدر ههنا وان
كان في غير هذا الموضع نادر الكثرة دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشي اذا عرف في موضع
جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جاز جره عند الفراء لانه يجره بمن المقدرة لا بالاضافة
وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل الا على مذهب يونس فانه يجيز الفصل
بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجر في الاختيار نحو قوله كم بجود مقرف نال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال
الاندلسي ان يونس يجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن
يونس ههنا كما نقلوه كلهم في باب لا التبرية نحو لا ابا اليوم لك والدليل على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله
كم في بني سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا
للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفرا بناء على مذهبه
ذلك نحو قوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدي نحو قوله تع كم تركوا من جنات
كم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب

ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال
فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما الجر مميز الخبرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز
العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة
والالف كالمائة وما يتصاعد منهما فاستغني بذلك عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير وليس بصريح فيه
فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل من فيهما اي في مميزيهما اما في الخبرية فلكثير نحو وكم من ملك في السموات
وكم من قرية وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر
ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادري ما صحته واذا انجر المميز بمن وجب تقدير كم منونة قوله ولهما صدر
الكلام اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى
الانشائي في التقليل وجب لها صدر الكلام وكل في تضمنهما معنى الانشاء اعني رب وكم نظر كما يجي في باب التعجب
انما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه موثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام
والعرض والتمني والتنبيه ونحو ذلك فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغير فاذا
جاء المغير في آخرها يشوش خاطره لانه يجوز اذن ان يرجع معناه الى ما قبله من الجملة موثرا فيها ويجوز ان يبقى الجملة
على حالها فيترقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قوله كلاهما اي
كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعراب
وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران قوله فكل ما بعده فعل اخذ تفصيل مواقعهما
في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل عن نصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او بنصب
متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا ضربت غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب
اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول
معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب المحل بانه مفعول به على الظرف مع اقتضاء
الفعل للمفعول والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل
حسب المميز فبقولك يوما تعين للظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب مكنه
مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله
ما بعده فعل اي فعل او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس بمعروف انتصابها الا مفعولا

بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله كلما
بعده فعل غير مشتغل عنه ينتقض بقولك كم جاءك فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه
بضميره انه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير مع ان كم مرفوع المحل مبتدا قوله وكلما
قبله حرف جر او مضاف مجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن
المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة
للصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية المجرورة كما مر في الموصولات تقول
بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فمرفوع
اي وان لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك لانه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان
اسما مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا وذلك اما ان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك وان
كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جاءك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت
غلامه ولو قيل في المشتغل بضميره المفعول او متعلقه انه مفعول لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع
فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير كما تبين قبل ولا منع من تقدير الناصب قبل كم لان المقدر معدوم لفظا
والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن مميز كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل
او لا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كاين سفرك وهو مرفوع المحل بانه قائم
مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جاءني وكم مالك فالاول ومثال كونه خبرا لا مبتدا الكونه
نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط اي تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا وان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلا بد من
كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجي في باب الظروف وقد يقع اسم الاستفهام محلا
مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبة
على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من
ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول نحو من لقيت
وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراء والمجرور نحو غلام من
انت وبما مررت وغلام من تضرب اضرب وبمن تمرر امرر والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء

فان كان الشرط مسندا الى ضميرها او متعلقه متعديا كان او لازما فهى مبتداة نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك
غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى
كونها مبتداة ويجوز انتصابها بالمضمر بتفسير الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا بمتعلق ضميرها فهى منصوبة
به نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتداة على ضعف ولو جوزنا عمل الجزاء فى اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم
مع حجته حنك على ما يجئ فى الظروف المبنية لجاز ان يكون فى نحو من جاءك فاضربه منصوبة المحل بفعل بفعل الجزاء
لكن الحق ان الجزاء لا يعمل فى اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر فى المنصوب على
شريطة التفسير والسر فى جواز عمل الشرط فى اداته دون الجزاء ان الاداة من حيث طلبها للصدر كان القياس ان
لا يعمل فيها لفظ اصلا وان كان فى اللفظ ايضا ما تخالل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من
حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه
عليها لفظا بوجه وهو الشرط ولما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساد
عنها دالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجئ فى قسم الافعال فلم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره
كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان الجزاء
مقدر قبل كلمة كما هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط الفوز معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعدها ابدا سواء كانت مرفوعة
او منصوبة اذ حرف الشرط لا تدخل الا على فعل ظاهر او مقدر كما يجئ فى قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم
مثل ذلك فى كلمات الاستفهام لان همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفى تميز كم عمة لك يا جرير و
خالة البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشارى الفدعاء المرجع المعوجة الرسغ من اليد او الرجل
فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا خلقة لها نسبها الى تشوه الخلقة
وانما عدى حلبت بعلى لتضمينه حلبت عشارى معنى تغلبت او تسلطت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتنى
على كره منى ووجه النصب فى عمة لون كم خبرية على ما تقدم من جواز نصب مميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى
الاستفهام لكنه على سبيل التهكم كانه يقول نفس الحلب نابته الا انه ذهب عنى عددها الى الباب والجر على ان كم خبرية والرفع
على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا
بتقدير كم مرة نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء وكل صفتها والخبر قد حلبت وكم فى الوجهين
منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتداء او ظرف له كما تقول اضربتين زيد ضرب او مرتين زيد ضرب واعلم ان مميز

كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان او لا اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد
مبهم ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك يحصل بالنكرة فلو عرف
وقع التعريف ضايعا وكم فى حالتيها مفرد اللفظ مذكر قال الاندلسى فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع
ان المسئول عنه مثنى او مجموع ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد
اللفظ مجموع المعنى لكل فينبنى على هذا ان لا يعود عليه ضمير المثنى وهو الحق لانه لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة
الذين جاءوا المخاطب مفصلين رجلين رجلين لوجب ان يقول كم رجلين جاءك لانك قصدت تفصيل
جماعة على مثنى او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما فى افضل رجلين واى رجلين وافضل رجال واى رجال على ما
مر فى باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا اخبارا ويجوز كم امراة جاءتك وجئنك حملا على المعنى
ولا يجوز ان يكون الضمير عايدا الى التمييز لبقاء المبتداء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم رجلا ونساء جاؤ
بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين ولما قولك كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف
نكرة ايضا على ما يتبين فى باب المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى
المتبوع كما فى قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول لقيت امراة وكم رجلا وهى جاءنى عطفا على
ويجوز كم امراة واباها بالعطف على التميز لان المراة الملقية ذات واحدة فلا يدخل فيها التكثير والتقليل واما
كاين فنقل السيرافى عن سيبويه انه بمعنى رب لا بمعنى كم قال لانه يستقيم كم لك ولا يستقيم كاين لك كما لا يستقيم رب
لك وليس بدليل واضح وذلك لان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر لا يحذف مجروره
ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها ولعل ذلك لانه لو لم يوت بمن لوجب نصب مميزها
لمجيئه بعد المنون فكان مميزها كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين فى الاستفهام قليلا
كذا ومنه قول ابى بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اى كم تعد فاستعملها استفهامية وحذف
مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا لما قلنا فى كم الخبرية وغيره وكذا المكرر مع واو نحو كذا وكذا
من افراده ومن تكريره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندى كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا دلالة
فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وبابها وبالمكرر دون عطف عن احد
عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين وبابه وبه قال ابو حنيفة رضى الله عنه فطابقوا به العدد حتى جاء
كذا درهم بالجر حملا على مائة درهم وهذا خروج عن لغة العرب اذ لا انه لم يرد مميز كذا فى كلامهم مجرورا والشافعى

لا ينظر في تفسير الالفاظ المبهمة الى ما سبها من الفاظ العدد المفصل لان المفصل تدل على كمية العدد نصا والمبهم
لا تدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو يقين وهو الاقل فيلزم في نحو كذا درهما واحدا وهو الحق واعرابه
كاين وكذا كما قلنا في كم ولا نقول ان الكاف فيهما وحدها في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صار كالكلمة الواحدة
كما تقدم ولا منع من تقدير الاعراب على الكافين اعتبارا للاصل قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة
كقبل وبعد اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق ولام وقدام
وراء وخلف واسفل ودون واول ومن علٍ ومن علوُ ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال و
آخر وغير ذلك وينبغي ان تعرف انه يحذف المضاف اليه ويورد المحذوف مضافا اليه اسم تابع للمضاف الاول
نحو قوله الا علالة او بداهة سابح وان لم يورد فلا يحذف الا ما هو دال على امر نسبي لا يتم الا بغيره كقبل وبعد
واخواتهما المذكورة وكل وبعض واذ ومع هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت
هذه الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف فان قلت فهذا الاحتياج
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء الموصولة تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت لان
ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ ولدى فانها وان كانت مضافة الى
الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لان الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف
ولا ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا لان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله واما اختاروا البناء
في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب
البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الاعرابي وتجوز ايضا في هذه الظروف لكن على قلة ان يعوض التنوين من المضاف
اليه فيعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الحميم ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ فيقال ابدا به اولا فعلى هذا لا فرق في المعنى
بين المعرب من هذه الظروف المقطوعة والمبني منها وهو الحق وقال بعضهم بل انما جاز ذلك معربة بل انما اعربت لعدم
تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وابدا به اولا اي متقدما ومعنى من قبلٍ ومن بعدٍ اي متقدما ومتأخرا
زاين قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلًا كما قيل في المنادى
المضموم يا مطرٌ ويا مطرًا فيجوز ان يكون قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب

اليه وضمن معناه استوجب صيرورتها غاية لما لحقه ذلك لوضعها فسميت بذلك لاستغرابه ولم تسم كل وبعض مقطوعي
الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من علٍ معربا ايضا كغدٍ ومن عالٍ كقاضٍ ومن
معال كمرام ومن علا كعصا ومن علوِ مفتوح الفاء مثلث اللام فاذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام
الياء نسيا منسيا لانه لو قلت علي لاستثقل الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت من علٍ لم يتبين كونها مبنية
على الضم كما في قوله واما نحو يا قاض فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه لانه اذا قصدت بناء علوُ ساكن
العين وجب فتح فائها وكان مع الاعراب يجوز ضمه وكسره تقول علوُ الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علوَ على
الفتح نحو من علوَ من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضموم واما الكسر فيه نحو من علوِ فعلى تقدير المضاف
اليه كما في قوله خالط من سلمى خياشيم وفا وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا
مع جار قبله او مع الاضافة الى ياء الضمير واما البناء على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علوُ فعلى قياس سائر
الغايات ويروى بيت اعشى باهلة اني اتتني لسان لا اسر بها من علوُ لا عجب منها ولا سخر بضم واوها وكسرها
وفتحها وبنيت الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن
بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لانها في حالة الاعراب كانت في الاعلب غير متصرفة
فكانت المجرورة بمن او منصوبة على الظرفية او ليخالف حركة بنائها حركة اعرابها قوله ويجري مجراه لا غير وليس غير
وحسب شبه غير بظروف الغايات لشدة الابهام الذي فيه كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير
لا يتعرف بالاضافة فهي اشد ابهاما من مثل فلذا لم يبن مثل على الضم ولا يحذف منها المضاف اليه الا مع لا الذي
وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم
انه يحذف المستثنى بعد الا التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاءني
زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف
اليه لكثرة الاستعمال وبني على الضم تشبيها بغير لانه لا يتعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة قوله ومنها حيث
ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي
ثلثة لا غير حيث في المكان واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا كما يجيء مضاف الى الجملة التي تليها او لا كما في حيث و
اذ فانهما يضافان الى الفعلية والاسمية واما اذا فمع جواز اضافتها الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة التفسير و
اما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة مستفاد منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك ليناسب المضاف و

المضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التأويل لان
الاضافة الى الجملة على غير الاصل لان المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز اضافة
مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل
ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل على احد الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها
الى الاسمية لان المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزئها فعلا فقوله تع يوم هم على النار يفتنون
او يكون مضمونها مشهور الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها اسمين اما في الماضي كقولك اتيتك حين
الحجاج امير او في المستقبل نحو لآخذنك حين لا ينبغي لك قال الله تع يوم هم بارزون قال المبرد في الكامل لا يضاف
الزمان الجائز الاضافة الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على الواجبة الاضافة الى الجمل وقوله تع يوم هم على
النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه هذا الذي ذكرنا كله لان الصنف الزمان الى جملة هو في
المعنى ظرف مصدرها كما رأيت فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون لمع الجملتين الاختصاص
ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كأن وأن وما قبل الجملة قال الله تع من قبل ان نطمس وجوها ومن
بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق ومن بعد ان ملقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو توقف ريث اخرج
اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ معا مقام الزمان المضاف والاصل بان ريث خروجي حتى تدخل في الوجود
المعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة
م يجوز اضافتها الى الفعلية لمشابهتها الوقت لان الاوقات علامات يؤقت بها الحوادث ويعين بها الافعال كما
كان ريث وآية دخيلين في معنى الزمان اضيفا الى الفعلية في الاغلب مصدرة بحرف مصدري قال آية تقدمون
الخيل شعثا • كأن على سنابكها مداما • وقال الآخر ومن مبلغ عني تميما • بآية ما تحبون الطعاما • وتقول اقم ريثما اخرج
فاذا جاز ان يضاف نفس الزمان الى الفعلية مع حرف مصدري على ما نقله الكوفيون كما يجئ فكيف بما يشابهه و
يضاف ذو ايضا معربا كاعرابه نحو ذو مال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم ولا اذهبا
بذي تسلمان ولا اذهبوا بذي تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة
اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي لا اذهب في الوقت ذي السلامة
اي وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو
الطائية اعربت وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو وفي الاحوال على الاشهر وربما استعملت ذو في الاضافة الى

الفعل

الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذوو فعلوا وذات فعلت وذواتا فعلتا و
ذوات فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب
اضيف الى الفعل شاذا وقال سيبويه لما كان احد جزئي الجملة التي تلي ولما فعلا فقدر ذلك الفعل اولى
لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل اولى فحيث يجلس زيد اجلس اولى من حيث زيد يجلس وفيما قال نظر ذكرنا من ذلك في
اذا نظرا لكثرة نحو قوله تع اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا الكواكب انتثرت واما الكلام في بنائهما
حيث فسيأتي بعد وقد يشبه غير ومثل بالظروف المضاف الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا وذلك لانهما
لا تثبتان مثلها ولانه لا حصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود حاصرة انحصار نحو اليوم والدار فيضافان الى الجملة
لكن لما كانا مشبهين بها تشبيها بعيدا لم يضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل الى جملة مصدرة بحرف مصدري
كقوله تع مثل ما انكم تنطقون وقوله • لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت • حمامة في غصون ذات اوقال • وقوله
غير اني قد استعين على الهم اذا خف بالثوي النجاء • واما صدرها اضيفا اليه بحرف مصدري دون ما اضيف اليه
الزمان الجائز اضافته الى الجمل وان كان الاضافة اليها في كلا القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في
تأويل المصدر ايضا لان التناسب بين المضاف والمضاف اليها في دلالتهما على الزمان وكون الزمان ظرفا لمصدر
الجملة المضاف اليها منتفيا من الحرف الفاصل بين المضافين اي الحرف المصدري في الزمان وليسا بموجودين في
مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدري مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان
المشددة والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب والبناء
كما في مثل انكم وغير ان نطقت على ما يأتي واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجملة او الى المصدر الذي
تضمنته والنزاع في الحقيقة منتف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجملة بلا خلاف ومن حيث المعنى الى مصدرها
لان معنى يوم قدم زيد يوم قدومه ولو كان مضافا في الحقيقة الى ظاهر الجملة وهي خبر لكان المعنى يوم هذا الخبر المعين
وايضا الاضافة في المعنى لتخصيص الزمن مع لابد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام تتعذر
دخولها على الجملة قال صاحب المغني يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح ان يقال جئتك يوم قدوم زيد الحار او البارد
على ان يكون صفة ليوم اقول ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يتعرف المضاف لما كان الفاعل
في الفعلية او المبتدأ في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كبير قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه
يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال الله تع هذا يوم لا ينطقون وهذا يوم

ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول ليعلم مقدرا وقال بإذن حيث يكون من يتبدل
وقال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لا اسما والمعنى
حيث يجعله وحيث يكونه اى يجعل فيه ويكون فيه والاولى ان نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم الى ظرف
الى الجملة كما في ظروف الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى اذ المضافة في المعنى
الى جملة محذوفة مبدل منها التنوين وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة
الوقت ونحو ذلك غريب الاستعمال مستهجن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت
اما قوله تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم ميقات ربه بمعنى
تم ميعاده فهو بمعنى قوله والموعود (اليوم) قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وضح النهار واما برهة
من الزمان ولو قلت الى برهة الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يبدو لي ان هذه
الظروف التي كانها في الظاهر مضافة الى اذ ليست بمضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة
الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل وبعض واذ لان كلا واخويها لازمة للاضافة
معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف اليه ويتعين ذلك المحذوف بالقرينة اى اصلا من سياق الكلام فيكمل المراد
كقوله تعالى وكلا آتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح لان له لا
الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة للاضافة
فلو قلت جاءني زيد وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اى حين ذلك لم يكن
ظاهرا في ذلك المعنى بل ظاهره (بل الظاهر فيه) ان التنوين فيه للتنكير فلما خافوا التباس تنوين العوض في يوما وحينا وساعة بغيرها
من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف
بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل خفيا في الاصل للفظ صالحا لجميع انواع الازمنة من الساعة والحين واليوم
والليلة وغير ذلك متعودا لحذف الجمل المضاف اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجيء به
بعد هذه الظروف بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل
مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو والزم اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون
كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض
لانه لا بد فيما حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف كقوله الا علالة

اوبداهة سابح نهد الجزارة ولما توصل اذ الى الغرض المذكور وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وماضية
جرد اذ عن معنى الماضي وصار لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه و
الحق ان اذ لما حذف المضاف اليه منه ابدل منه التنوين في غير نحو يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا
وانا من الضالين اى فعلتها اذ (ام يومئذ) ربيتني اذ لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الذال في حينئذ
لالتقاء الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وبناؤه لا يمنع جره وايضا نحن نعلم انه في قوله
وانت اذ صحيح ليس بمجرور وهو مثله في حينئذ لكنهم انما الزموها الكسر لتكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول و
يجوز في غيره الفتح ايضا كقوله تعالى وانا اذا من الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان ظرفا
للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قررنا قبل لم يجز ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا يقال اتيك يوم قدم زيد فيه لان الربط
الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم زيد
فيه اى في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى
يوما تسود وجوه (يح) وقد يقول العوام يوم تسود فيه الوجوه ونحوه ولنذكر شرح قوله في اخر الباب والظروف المضافة
الى الجمل انما يبنى منها (محتاج اليه) واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان ههنا فانه محتاج اليه لبيان بناء حيث
فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل انما يبنى منه المفرد والجمع لا ما بني ولا يبنى المثنى لما ذكرنا في نحو هذان واللذان
والظروف المضافة الى الجمل على ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاعلب اذ واذا فيها حملا
على ما يجيء مضافا الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا
اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فلهذا بنيت حيث على الضم كالغايات على الاعرف واما جائزة
الاضافة اليها ففيها ضربان لانها اما ان تضاف الى جملة ماضية الصدر نحو قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا
فقلت الما تصح والشيب وازع فيجوز بالاتفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة في
البناء فيها اذا عارضه واما البناء فلتقوى العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محلا موقع المضاف
اليه الذي يكتسب منه المضاف احكامه من التعريف والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى
الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين او الى
الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو جئتك يوم انت امير اذ لا بد له من الاعراب محلا فعند

لذا وانا من الضالين بحيث

وقد يقال يوم [illegible]

بعض البصريين لا يجوز في مثل الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض
البصريين يجوز بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تع هذا يوم ينفع لاحتمال
كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تع يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال
كونه بدلا من قبله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى ما صدره ان او أنّ ومثل المضاف الى ما صدره
ما فيجوز بالاتفاق منهم اعرابهما وبناؤهما قال تع انه لحق مثل ما انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او خبرا
بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا لكونه مصدرا المعنى انه لحق تحققا مثل حقية نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها
غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال ففتح غير مع كونه فاعلا لمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى
الا كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان من حيث المعنى الى مصدريهما
ولان فيهما الابهام مثلهما لفقد الحصر كما مر والمبني وهو ما وأن وأنّ واقع موقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل
الكوفيون من اضافة الظروف الى المصدر بان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها بمنزلة مثل وغير وكذا يجوز
اتفاقا بناء الظروف المتقدمة على لفظ في نحو حينئذ واعرابها قرئ قوله تع من خزي يومئذ بفتح يوم وجره
اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء فلوقوع لفظ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما
بينا فصار نحو قوله على حين عاتبت فثبت بما بينا ان قوله والظروف المضافة الى الجمل يجوز بناؤها ليس ينبغي ان
يكون على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وأنّ اي مثل مع ما او ان غير مع ان مشددة ومخففة وهذا تمام الكلام
في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص ومنها حيث لانه موضوع لمكان حدث بتضمنه الجملة فشابه للموصولات
في احتياجه الى الجمل وكذا في لفظ ولفظ او بني حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا اضافة
على ما ذكرنا وقد يفتح الثاء ويكسر وقد يخلف ياءها واو مثلثة الثاء ايضا واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها
الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا
وبعضهم يرفع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث
غير قليل ومع الاضافة الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر ونظيرها غالبة لا الى
قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله تع الله
اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي عن احسن الناس حيث نظرا ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد يرد لحين

كما في قوله

كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه قوله ومنها اذا وهي للمستقبل قد تقدم ههنا
علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون لفظ للماضي
كاذ كما في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله كما ان اذ يكون للمستقبل
كاذا كما في قوله تع واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالتعليلية وكما في قوله فسوف
يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى اصحاب الجنة وقد يكون لفظ اذا مع
جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة
ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا ولفظ اما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال لفظ اذا ان
يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان
لفظ اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال لفظ اذا في الاغلب
الاكثر في هذا المعنى نحو لفظ اطلعت الشمس وقوله تع لفظ الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمال
لقطع علام الغيوب سبحانه وتعالى بالامور المتوقعة وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اولهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني لازمه فهذا المفروض
وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن
مع قطع المتكلم بعدمه فيه استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجيء فلهذا كان لو لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف
الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل
وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا بتضمنه معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي
مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا
بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه
كما حقا او لم يشك كان الواقع في كلامه تع وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد تلك الاوجه اما على
ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه
فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقوله تع ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان كان
غنيا لكنه بخيل وانت وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه الا على
الاول شرطا كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما

ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام لو ان لابن آدم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا اصله
للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده لتنافي الفرض والقطع
الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا
الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان
كما في متى وساير الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير مرجح وجوده
على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وساير الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في
اسماء الشرط صار بعد العروض عريقا ثابتا فلم يوضع في الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه
كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الغرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان هذه الواقع
فيه مقطوعا به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال فلهذا
لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا
خمدت نيرانهم تتقد وقال اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة (اخرت خ)
عروض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
ولما كثر دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين جاز استعماله وان لم يكن فيه معنى ان
الشرطية وذلك في الامور القطعية استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء
وان لم يكونا كذلك كقوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما كثر وقوع الموصول متضمنا معنى (شرطا وجزاء خ)
الشرط في دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تع
ان الذين فتنوا المومنين الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله تع وما افاء الله على رسوله الى قوله فما اوجفتم لان
الفتن والافاءة متحققا الوجود في الماضي فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض ومنه ايضا قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زايدة وانما رتب اذا والموصول في الايات
المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل بهذا
الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا
جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء
في قوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قايم

الا ترى انك لا تقول الذي ضربت جاءك فاضرب بنصب … الكتاب خ

واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا الترتيب كما يجي في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى
وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز في غير الظرف
على ما مر انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لتقدم الشرط اولى لانهما
فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان العامل هنا هو الابعد
كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في زارني وزرته زيد فكان
الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل
بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم
فمما لا يتم لان تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا التركيب كما مر آنفا واما
العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط كما في متى واخواته والاولى ان نفصل ونقول ان
تضمن اذا معنى الشرط فحكمه حكم اخواته من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى اجيئك وقت (الذي في محل الشرط اذ هو مخصص خ)
غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول
مخصص للظرف وتخصيصه اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث استقراء ولا يجوز ان يكون وصفا له اذ
لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم يات في كلام فتخصيصه له اذن (سبيل خ)
لكونه مضافا اليه كما في ساير الظروف المتخصصة بمضمون الجمل التي بعدها لا على الوصفية كقوله تع يوم يجمع الله الرسل
ونحو ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف اليه في المضاف وذلك ان
كل كلمتين او اكثر كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بمعنى وقوعهما معا جزء كلام لا يجوز ان يكون يعمل اولهما في الثانية (بحيث تقعان معا جزء كلام خ)
كالمضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس لانه لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه مؤخر من وجه
آخر فكذلك ما هو بمنزلتهما في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما
كلم الشرط فاذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة لانها لا تقعان في موقع المفرد كالفاعل والمفعول
والمبتدا فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب وايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى بلى ان لم يعمل الشرط
في كلمة نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في نحو (بزيادة الفاء خ)
قوله تع فسبح زايدة زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادتها لان فايدتها
التعقيب كما ذكرنا ان البدية لا تخلو من معنى التعقيب واذا جاء ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي بل مع

وقت المجي وقال المص في شرح المفصل ان تعيين الوقت في لما يحصل بمجرد ذكر الفعل بعد وان لم يبن
مضاف اليه كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص لكونه صفة له لا لمجرد ذكره بعد
ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص حتى في متى قام زيد وهو غير متخصص اتفاقا منهم واما استدلال
على عمل الشرط في لما بقوله تع ائذا ما مت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج
وقت الموت فكان معنى ان يكون الاخراج والموت في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف
محذوف في الاية لقيام القرينة والمعنى ائذا ما مت وصرت رميما أبعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تع ائذا
متنا وكنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد وكثر في القرآن مثله واستدل ايضا بنحو قولهم لما جئتني اليوم اكرمتك
غدا والجواب ان لما احنو بمعنى متى فالعامل شرطها او نقول المعنى لما جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا
كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة
اذا في الشرطية ورسوخها فيها جاز مع كونها للشرط ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تع واذا ما غضبوا هم
يغفرون وقوله تع والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الايتين تاكيدا للواو
والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان شاذا مجي الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله
لما الخصم ابزى مائل الراس انكب قيل يبرع لما في نحو قوله تع والليل اذا يغشى معنى الشرط لا جواب الشرط اما بعد
او مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس هنا
ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان لما للشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا
بغشيان الليل وهو ضد المقصود لان القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان نهارا غير متوقف
على دخول الليل فان قيل فاذا كان ظرفا مجردا فما يتعلق به فلت قال المص متعلق به حال من الليل اي والليل
حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر اذ لا شيء مما يقدر عاملا في حاصلا الا معنى القسم فهو حال من مفعول اقسم فيكون
الاقسام في حال حصول الليل كما ان المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه وحصول الليل في وقت
غشيانه لان وقت الغشيان ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون
الاقسام حال غشيان الليل وهو فاسد كما مر وايضا في قوله تع والقمر اذا اتسق يلزم كون الزمان حالا عن الجثة
ولا يجوز كما لا يجوز ان يكون خبرا عنه وقيل اذا بدل من المقسم به مخرج عن الظرفية اي وقت غشيان الليل وفيه
نظر من وجهين احدهما من حيث ان لا خراج لما عن الظرفية قليل والثاني ان المعنى يحق القسم متسقا لا بجي وقت

انه تع لا يقسم بوقت اتساق القمر في قوله والقمر اذا اتسق بل بنفسه

اتساق

اتساق القمر وليس بعيدا ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال لانه لا يقسم بشي الا بجلالة
العظمة فتعلق بالمصدر المقدر على ما ذكر في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قيام الدلالة عليه وخاصة في الظرف
فانه يكفيه رايحة الفعل ونو تيمه كما هو مشهور فالتقدير وعظمته لما اتسق فهو كقولك عجبا من زيد لما ركب اي
من عظمة والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لانشاء القسم فاستقم
النظم لا يتعجب الا من عظيم في معنى كما لا يقسم الا بعظيم في معنى من المعاني ولما اجاء لما بعد حتى كقوله تع
حتى لما اهلك قلتم نوبا قرعا ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب باحديهما كما مر وحتى يكون معها حرف ابتداء الف
ليس معنى كونها حرف ابتداء انه يقع المبتدا بعدها فقط بل معناه انه يستانف بعدها الكلام سواء كانت الجملة
اسمية او فعلية كقوله تع حتى يقول الرسول بالرفع ونقول بنو حتى تمل الناس قال بعضهم يجوز ان يتجرد بعد
حتى عن الشرطية وبنحو بحتى ولعله حمل عليه قوله حتى لما اسلكوهم في قتائده شلا كما تطرد الجمالة الشرد ا وهذا
البيت آخر القصيدة ويجوز ان يقال ان جوابه مقدر محافظة على اغلب احوالها وقال الميدلاني اذا فيه زائدة
ولا عن ارتكاب زيادة مندوحة لان حذف الجزاء لتفخيم الامر غير عزيز كما في قوله تع لما السماء انشقت اي كون
امور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو لما يقوم زيد لما يقعد عمرو اي وقت
قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما قوله تع لو ادعاكم دعوة من الارض لما
انتم تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما يجي في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة
فيلزم المبتدا بعدها قد ذكرنا الخلاف في لما المفاجاة في باب المبتدا وان الاقرب كونها فلا محل لها و
التي يقع جوابا للشرط للمفاجاة كما يجي في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فاذا زيد القايم بنصب
القايم على ان زيد مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد لان لما المفاجاة عندهم ظرف مكان واما
القايم فعلى الحال لان لما المفاجاة يدل على معنى وجدت فيعمل عمله لان معنى فاجأتك النبي وجدناك له فجأة
فالتقدير خرجت فوجدت زيدا القايم والقايم ثاني مفعوليه ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه
وبين سيبويه في مثل قولك كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها لا يجوز الا اياها وقال
سيبويه لا يجوز الا فاذا هي لان اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها قال الزجاج متشنعا على الكوفيين فاذا عندهم
كالنعامة قيل لها احملي قالت انا طاير قيل لها طيري قالت انا جمل ان كانت لما كساير الظروف لزمهم ان يرفعوا
بعدها اسما واحدا وان اعملوها عمل وجدت طالبناهم بفاعل ومفعولين قال ثعلب يجوز فاذا عمرو قائما على ان

اذا خبر عمرو وقايما حال اى فبالمكان عمرو قايما وَاما مع المعرفة فلا يجوز عند البصريين الا الرفع على انه خبر المبتدا
وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين فى نحو فاذا هو اياها ان هو عماد ولفا لو جدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته
وهو اياها كقوله فَاَضحَتْ ولوكانت خُراسان دُونَها • رأها مكان السوق او هى اقربا اى راها هى اقرب قال
الزجاجى ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية فى هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل البصرة
لا يكون الا فصلا يجوز اسقاطها ولا يجوز اسقاط هو فى مسئلتنا اصلا انتهى اخر كلام الزجاجى ويمكن ان يقال ان
الفصل لم يوجد فى كلام العرب الا اذا كان خبر المبتدا معرفا باللام او افعل تفضيل وفى الاتيان به مع غيرهما
نظر كما مر فى باب الضماير وقوله او هى اقربا بمعنى او هى فى مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع لفا ولفا
فى جواب بينا وبينما وكلتاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجى لفا فى جواب بينما ولفا فى جواب بينا قالت فبينا
نَسُوسُ الناسَ والامرُ امرُنا • لفا نحن منهم سُوقَةٌ نَتَنصَّفُ ولا يجى بعد لفا المفاجاة الا الفعل الماضى وبعد لفا
المفاجاة الا الاسمية وكان الاصمعى لا يستفصح الا تركهما فى جواب بينا وبينما لكثرة مجى جوابهما بدونهما والكثرة
لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المومنين رضى الله عنه وهو
من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها فى حيوته لفا عقدها لآخر بعد وفاته وَلما قصد الى اضافة بين الى الازم
اضافته الى المفرد الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زيد وا عليه ما الكافة لانها التى تكف المقتضى
عن الاقتضاء او اشبعوا الفتحة فتولدت الف ليكون الالف دليل عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف
عليه وَالالف قد يوتى بها للوقف كما فى انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق فتقدير جلست
بينكما اى مكان فراقكما وتقدير فعلت بين دخولك وخروجك اى زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما تَبَيَّنَ مستعمل فى الزمان والمكان وَاما الفا الكف بما او الالف واضيف الى
الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وَبين فى الحقيقة مضاف الى زمان
مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قايم او بين اوقات قيام زيد فحذف
الوقت لقيام القرينة عليه وهى غلبة اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فيتبادر الفهم فى كل مضاف
اليها الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف الى الامكنة او جثة غيرها فهى للمكان
نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وَان اضيف الى الازمنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف
الى الاحداث نحو بين قيام زيد وقعوده الا انه يُدله به مجاز المكان نحو قولك زيد بين الخوف والرجاء استعير

ما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن الجثة فبينما المضاف تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة
مقدرة بالحدث لا بدان يكون بمعنى الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وَكل ما قلنا فى بينما يطرد فى كلما من مجى
الكافة لتكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما تضاف
اليه زمانا كان او مكان او غيرهما وَلما فى كلما من معنى العموم والاستغراق الذى يكون فى كلمات الشرط نحو
من وما ومتى شابهها الشرط من مشابهة بينما فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بينا وبينما ولهذا ايضا جاز وقوع الماضى
بعد كلما بمعنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم فى كل ماض كما كان فى كلمات الشرط المتضمنة لمعنى ان ولذلك كل ماض وقع
بعد حيث احتمل الماضى والاستقبال للعموم الذى فيه لكلمات الشرط ففيه وفى كلما رايحة الشرط وَاما حيثما فهى كلمة شرط
تجزم وتقلب الماضى مستقبلا كمن وما ومتى فالعامل فى كلما وحيثما هو فى محل الجزاء لا الذى فى محل الشرط كما فى لفا
لانهما فى الاغلب يستعملان فى الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيتك وجلست حيث جلس زيد وقد
يستعملان فى غير المقطوع به نحو كلما جئتنى اعطيتك وحيث لقيت زيدا فاكرمه كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعنى ان فى
المقطوع بوجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك ولكن ذلك على خلاف الاصل وَتدخل بينا وبينما وكلما فى الماضى و
فى المستقبل وَلما ان تركب بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتهما كلا اضافة كما ذكرنا فى حيث الا انها
بنت على الفتح الذى كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث فانه لم تثبت لها حالة الاعراب هى منصوبة فيها
حتى تراعى و كيفيتها الاعرابية وَانما رتب بينا وبينما وكلما مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط مع الشرط والجزاء
لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا اذا ولفا اللتين للمفاجاة فى جواب بينا وبينما
ليدلا على قران مضمون الاولى للثانى مفاجأة بلا تراخ فيكون الحد فى معنى اللزوم وَقيل فى كلما انه منصوب بما
مصدرية والزمان المضاف الا ما مقدر فيه زادعا مثله فى بينما فان دخل اذ ولفا اللتين للمفاجاة فى جواب بينا
وبينما فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان لفا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغى ان يقول فى لفا المفاجاة
فاذ ولفا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان له فمعنى بينا زيد قايم اذ راى
مندا اى زيد هند الى اين اوقات قيامه فى ذلك المكان اى فى مكان قيامه وَان قلنا انهما ظرفا زمان كما
هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى الجملة التى بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدآن خبرهما بينا وبينما و
في رؤية زيد هندا حاصل بين اوقات قيامه وَالاولى ان يقال بحرفيته كلتى المفاجاة كما هو مذهب
ابن برى فالعامل فى بينا وبينما ما بعد كلتى المفاجاة او نقول انهما زايدتان وليستا اللتين للمفاجاة فى جواب بينا و

بينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة ما في نحو قوله تع ولما واعدنا وبزيادة ما في قوله
تع اذا اسلكوهم في قائمة البيت والكلام على مثل قوله تع فاذا اصاب به من يشآء من عباده اذا هم يستبشرون
كالكلام على بينما زيد قايم اذا رأى عمروا اسوآء وقد تجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك كنت
واقفا اذ جاني عمرو وتجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا تعانقه الكماة وروغه يوما اتيح له
جرئ سلفع بتقدير بين اوقات تعانقه والاعرف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الخبر اى تعانقه حاصل
قوله ولما للماضي ويقع بعدها الجملتان وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسمآء الشرط متضمنة
لمعنى ان وان للشرط في المستقبل ولما موضوعة للماضي فتنافيا ولما اذا دخل على المضارع قلبه الى الماضي
كقوله تع واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعد اذ نجانا الله وقوله تع
بعد اذ انتم مهتدون ولم يعد مجرورا الا ببعد او يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ من ياتينا نكرمه وقوله تع
واذكر اخا عاد اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تع واذ واعدنا انما زائدة كما مضى
قيل مفعول لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح
فيكسر ذالها او بفتح كما مر ويلزمها الكسر في نحو يومئذ لما مر وتجئ اذ للتعليل نحو حبك اذ انت كريم اى لانك
والاولى حرفيتها لان اذ لا معنى لها ويليها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل
ماض نحو اذ زيد قايم بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فايلاء الماضي اولى للمشاكلة والمناسبة
ولا يرد عليه نحو قوله اذا زيد يقوم لان اذا على مذهب سيبويه داخلة على يقوم المقدر المفسر بهذا الظاهر
واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا الاستقباح استعمال نحو هذا
ايضا على نحو اذ زيد يقوم فقل له كذا وحكي انه قبيح قليل الاستعمال وقال المص متعذرا عن صاحب هذا المذهب
ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فقل له كذا مقصود به القيام
الاستقبالي وحكاية الحال المستقبل لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية ولما جاءت ما بعد اذا في
باقية على ما كانت عليه لا نصير بها جازمة متعينة للشرط بخلاف اذ فانها تصير جازمة كما يجئ في الجوازم ومنهم
قال نجازي باذا ما فنجزم الشرط والجزاء وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلل السيف يضرب والرواية منها
قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية اين تكن اكن
وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد اليآء ولانى ثلثة معان الاستفهامية

والانى ثلثة معان

كانت او

كانت او شرطية احدها اين الاان اني مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من
اني او مقدرة نحو اني لك هذا اى من اني اى من اين ولا يقال اني زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من
لانها تدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او نقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن قبله ومن
امامه ومن لدنه فصارت مثل في فجاز ان تضمر في الظروف اضمارها ومنه قوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب اى من لدن شب وتجئ انى بمعنى كيف نحو انى تؤفكون ويجوز ان
يكون بمعنى من اين تؤفكون وتجئ بمعنى متى وقد اول قوله تع انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا تجئ بمعنى
متى وكيف الا وبعدها فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت
رجليك شاجر اى من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط وربما جرت هذيل
على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج او بمعنى في فيكون على الوجهين
حرفا او بمعنى وسط كما حكى ابو زيد وضعته متى كمي اى في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدا الذي يعطف عليه ساد مسده كما
في نحو اما انت زيد وانت وبلادك نحو كل رجل وضيعته اى متى انت وبلادك مجتمعان وايان للزمان استفهاما
بمعنى الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرسيها وايان يوم
الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف
وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو مسموع ويختص ايان في الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان يكون اصلها اى اوان فخففت
الهمزة مع اليآء الاخيرة فبقي ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى آن اى اى حين فخفف بحذف الهمزة
فاتصلت الالف والنون باى وفيه نظر لان آن غير مستعمل بغير لام التعريف واى لا يضاف الى مفرد معرفة
قوله وكيف للحال استفهاما انما عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان
وكون كيف ظرفا مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لابدل منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة او يوم السبت وللاخفش ان يقول يجوز
ابدال الجار والمجرور منها نحو كيف زيد اعلى حال الصحة ام على حال السقم فكيف عند سيبويه مقدر بقولنا على
اى حال حاصل وعند الاخفش بقولنا على اى حال حاصل عنده مقدر فان جاء بعد كيف قول يستغنى

ايان من لعطه اى لامن اين لان اين للمكان ولقله فعال وتحركه فعلان في الاسماء فلو سميت بها لم تصرفها الا انه ليس ينبغي ان يكون

به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوب المحل على الحال فجوابها والبدل منصوبان تقول في الجواب ممكنا على آخر
او معتمدا وفي البدل كيف يقوم زيدا معتمدا ام لا فكانك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيدا معتمدا ام لا
فمعتمدا بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز ان يكون كيف فى مثل هذا الموضع وهو ان يليه
قول يستغنى به منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك القول فكان معنى كيف يقوم زيد قياما ما
على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر لكن لما كان
الموصوف بكيف اى المصدر مقدرا جاز ذلك فجوابه نحو قياما سريعا والبدل منه أقياما سريعا او بطيئا
وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقول في جوابه صحيح او
سقيم وفي البدل منه اصحيح ام سقيم وان دخلت نواسخ الابتدا على غير المستقبل الذى بعد كيف نحو كيف
اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف فيه منصوب المحل خبرا ثانيا لمطلوبي ذلك الناسخ والاستفهام بكيف عن النكرة
فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز الصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كما روى على كيف تبيع الاحمرين
واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر والكوفيون يجوزون
جزم الشرط والجزاء بكيف وكيفما قياسا ولا يجوز البصريون الا شذوذا قال سيبويه انها في الجزاء مستكرهة
وقال الخليل مخرجها مخرج المجازاة يعنى في نحو قولهم كيف تكون اكون لان فيها معنى العموم الذى يعتبر في كلمات
الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وجاء في كيف كي قال اوراعيان بنعزان شرذن لنا كي لا يحتنا بن
بعزانبا اثرا • قال الاندلسى ان بعالج هى لغة في كيف او يقال حذف فا كيف ضرورة **قوله** ومذ ومنذ بمعنى اول المدة
عند النحاة ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته على منيذ وجمعته
على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية على مذ اغلب للحذف وذلك ان الحذف تصرف وهو بعيد من الحرف فان
الحرف لا يحذف منه حرف الا المضعف نحو رب وربت وبهذا كما قال بعضهم في لد انه مقصور من اذا ومنع
صاحب المغنى وقال قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ في نحو مذ اليوم بالضم
للساكنين اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع وضم ذال مذ سواكان
بعده ساكن اولا لغة غنوية فعلى هذا يجوز ان يكون اصله الضم فخفف فلما احتيج الى التحريك للساكنين رد
الى اصله كما في نحو لهم اليوم وكسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية قال الاخفش منذ لغة اهل حجاز ومذ لغة تميم وغيرهم
وشاركهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون بهما مطلقا والتميميين يرفعون بهما مطلقا وجمهور

العرب اذا استعملت منذ الذى هو لغة اهل الحجاز على ما حكى او لا يجرون بها معا في الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهما في
الجر بهما في الماضى ولا يستعملان في المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مركبة من من وذو ولعل اللغة السليمية غيرته
فالمرفوع عنده في نحو منذ يوم الجمعة خبر مبتدا محذوف اى من الذى هو يوم الجمعة اى من الوقت الذى على حذف
الموصوف وذو طائية وينبغى ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من ابتداء الوقت الذى هو يومان
على خلاف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى وقال بعض الكوفيين اصل منذ من اذ فركبا وضم الذال للساكنين
فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من اذ مضى يوم الجمعة اى من وقت مضى يوم الجمعة
وينبغى ان يكون التقدير عنده في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتدأ يومان اى من هذا اذا ابتداء اليومان
اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود اى من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المذهبين ظاهر
لا يخفى وينبغى ان لا يكون منذ الجار على المذهبين مركبة اذ يتعذر التاويل لان المذكوران في الجار بل يكون
حرفا موافق اللفظ للفظ هذا الاسم المركب وقال بعض البصريين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى
الاضافة وعلة البناء عند هولاء اما في حال رفع ما بعدهما فلما يجئ من كون المضاف اليه جملة كما في حيث واما في حال
جره فلتضمنهما معنى الحرف لان معنى مذ يوم الجمعة من حد يوم الجمعة ومن تاريخه فهما بمعنى الحد المضاف الى الزمان
متضمنا معنى من ومعنى مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنى مذ شهر اى من اول شهر قبل وقياسا على ما سيجئ انه لا بد لمذ
ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما فاذا تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففيهما مذهبان الجمهور على
انهما حرفا جر وبعض البصريين كما ذكرنا على انهما اسمان واذا لم ينجر ما بعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين لكن
في ارتفاع ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصريين انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما يجئ تقريره والثانى
لابى القسم الزجاجى انهما خبرا مبتداين مقدمان فان فسر الزجاجى مذ ومنذ باول المدة وجميع المدة مرفوعين
كما يجئ من تفسير البصريين فهو غلط لانك اذا قلت اول المدة يومان فانت مخبر عن الاول باليومين وايضا
تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتدا المؤخر الا اذا انتصب على الظرفية
نحو يوم الجمعة قتال وان فسرهما بظرف كما يقول مثلا في ما رايته مذ يوم الجمعة اى مع انتهائها اى انتهاء الرؤية
يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان اى بعدها اى بعد الرؤية يومان فله وجه مع تعسف عظيم من حيث المعنى والثالث
والرابع قول الفراء وبعض البصريين كما تقدم ولا باس ان نركب مذهبا خامسا من بين المذاهب ومما قالت
المالكى فيهما فنقول انهم ارادوا ابتداء غاية للزمان خاصة فاخذوا لفظ من الذى هو مشهور في ابتداء الغاية

وركبوه مع اذ الذي هو للزمان الماضي وانما حملنا على ارتكاب تركيبه من الكلمتين وجود معنى الابتداء والوقت
الماضي في جميع مواقع منذ كما يجئ وهما معنى من واذ فغلب على الظن تركبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وامور النحو
اكثرها ظنى فنقول حذف لاجل التركيب همزة فبقى منذ بنون وذال ساكنين وحق له ان يضاف الى الجمل والاضافة
اليها كلا اضافة كما مر فضموا الذال لما احتاجوا الى تحريكها للساكنين تشبيها له بالغايات المتمكن في الاصل كقبل وبعد لما صار
على ثلثة احرف بخلاف له قبل التركيب فانه وان كان واجب الاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه
الغايات المعربة الاصل كما شابهها حيث تكاد حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثر ما يضاف اسم على ثلثة احرف
او اكثر فبقى منذ كما هو اللغة السليمية ثم استثقلوا الخروج من الكسرة الى الضم لازم مع ان بينهما حاجزا غير حصين فضموا
الميم اتباعا للذال ثم انهم جوزوا التخفيف بحذف النون ايضا اذا كان كذا رجع الذال الى السكون الاصلي اذ
التحريك انما كان للساكنين والغرض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك
الزمان كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحديد الزمان مع تعيينه تحصيل اما بان يذكر مجموع
ذلك الزمان من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم نحو منذ يومان ومنذ اليومان ومنذ سنتنا ومنذ زيد قايم لقا
امتد قيامه الى وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر للعلم باتصاله
بوقت التكلم مخصصا لذلك الاول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده نحو منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدمت فيه ومنذ
قام زيد يريد يوم الجمعة الاقرب الى وقت التكلم اذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الايام ففي الاول كان
اصل منذ من اول اذ تحذف اول المضاف الى له ثم ركب من من واذ منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد نايم
من اول وقت نوم زيد واما الثاني فلا تحتاج فيه الى تقدير مضاف وحذفه اذ معنى منذ قام زيد من وقت قيام زيد
فنقول تضاف منذ الى جملتين اما الاسمية الجزئين نحو منذ زيد نايم والمعنى فيها جميع المدة ولا اعلمها بهذا القيد
مستعملة لاول المدة واما التي احد جزئيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ قام زيد ومنذ زيد قام فهو لاول المدة
وان كان مضارعا نحو منذ يكتب زيد ومنذ زيد يكتب فان كان المضارع حالا فهو لجميع المدة وان كان حكاية حال
ماضية فهو لاول المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط لتركبه من اذ الموضوع للماضي
وقال الاخفش لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون يقوم مقام قام وحذف زمان مضاف على ما يجئ في تقرير
مذهب جمهور البصريين والاصل جوازه لان يقوم كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوفا كما اخترنا
وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرة بحرف مصدري لتغيره بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الاضافة

الى

الى الجملة فيكون كريث وآية على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدري لكونهما غير صريحين
في الظرفية فنقول منذ ان الله خلقني وتجوزنا ان يدعى ان منذ مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئيها
كما يجئ بعده في المصدر الصريح نحو منذ سفره ثم نقول يجوز حذف احد جزئي الجملة المضاف اليها لما كان
الباقي مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم معرفة كان او نكرة نحو منذ يومان ومنذ
رجب اذا كنت في رجب ومنذ شهر نحن فيه ومنذ شهرنا او كان الباقي اول الزمان المتصل آخره بزمان
التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او نكرة نحو اقرأوه منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد
يجوز ثبوت القراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع اجزائه وذلك لجواز دخول الحد في المحدود وخروجه منه وما
بعد الحد يجب ثبوت القراءة فيه ويجوز كون الزمان المراد به الاول معدودا ايضا بشرط ان لا يكون
العدد مقصودا بل يكون المراد مجرد الزمان المخصوص كما تقول ما رايته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب
ومنذ يوم العائك ومنذ عشر ذي الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لقيته منذ عشر ذي الحجة وانت تريد
ان الرؤية انقطعت في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثاني الى الآن وكذا الثالث الى آخر العشرة
فهو محال لانه لما انقطعت في الاول الى الآن فكيف تبقى حتى تنقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
انقطعت قبل العشر ان قلنا بدخول الحد في المحدود وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم غير معين
من ايام العشر لا ان ايامها لكن كساعات يوم الجمعة في منذ يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا
حذف احد جزئي الجملة لما كان الباقي مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ نوم
زيد لما كان وقت الكلام نائما ومنذ خروج زيد اذا مضى خروجه وانما وجب حذف احد الجزئين في
الموضع المقيد بما ذكرنا وان لم يسد مسد المحذوف شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال وتقدير
الاول منذ ابتداء يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي اليومين اللذين آخرهما
زمان التكلم او يومان مبتديان على حذف خبر المبتدا وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من
حيث المعنى باليومين المقدمين على وقت التكلم وانما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع
لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة كان المفرد او
معرفة وتقدير الثاني منذ كان يوم الجمعة او منذ يوم الجمعة كاين اي منذ وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل
لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال لما كان يوم الجمعة نادى منادي واما المصدر الدال على احدهما

فنقول في المعنى الاول منذ نومه اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومه او نومه مبتدئ وفي المعنى
الثاني منذ خروجه اي منذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوزان يكون منذ ذلك قائم في المعنى الاول ومنذ ان
الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول انهم جوزوا اضافة منذ الى الظروف المذكورة والمصادر نحو منذ
يومين ومنذ يوم الجمعة ومنذ سفره ومنه قولهم منذكم سرت وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين
اي وقت ابتدائهما ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتدائكم
منها وانما جاز ذلك لخروجه بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ
من الضم اذا اضافته الى المفرد عارضة قليلة كما ابقي ضم حيث عند اضافته الى المفرد ولا فرق من حيث
المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا تصغ الى ما ترى في بعض الكتاب بين الجر والرفع في المعرفة
فرقا معنويا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة وهو جواز الروية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع فان ذلك
وهم هذا الذي قرر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعض نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان نحو منذ
حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ لتعيين الزمان وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل
حتى حين وحتى متى وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضعه له تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد
جعله في جميع استعمالاته راجعا الى اصل واحد وعلى وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام
مذ ومنذ وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذهبهم انه
اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان الاول مبدأ الفعل الذي قبلهما مثبتا
كان او منفيا نحو ما رأيته منذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة فاذا كانا بهذا المعنى وجب
ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رأيته منذ اليومان اللذان
عاشرتنا فيهما الى اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني فيه لان المقصود
بيان زمان مختص واما جميع مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبني منذ يومان اي مدة
صحبته يومان فيليهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او لا معرفة او لا نحو منذ يوم ومنذ
ومنذ اليوم ومنذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم
ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك لانك تقول ما لقيناه منذ عمرنا ومنذ زماننا مع انك
لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد

وابنا

طارية نخ

وذلك الفرق نخ

كنت متنا فيهما نخ

وابنا بمعنى مع والا لكان الواجب ان نقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عددا اثنين كما
قصدت بقولك يومان عددا اثنين لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رأيته منذ يومان وقد
رأيته امس قال ويجوزان يقال ما رأيته منذ يومان وقد رأيته اول من امس الا اذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا
فيه لانه يكون قد تكمل لانتفاء الروية يومان واما اذا كان في اوله اعني وقت الفجر فانما يجوز ذلك لانه جعل بعض اليوم
اي يوم انقطاع الروية يوما مجازا وكذا ان كان في وسط يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما
ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوزان تقول ما رأيته
منذ يومان يوم الاثنين وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم الاخبار ولا بيوم الانقطاع وقال يجوزان تقول
ما رأيته مذ يومان وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تكون قد اخبرت عن بعض ما مضى اقول وعلى ما بينا
ان منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون مذ الشهر
ولا مذ السنة ويقولون مذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم استغناء بقولهم مذ امس
ولا يقولون مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فيها ونعمت والا فالقياس جواز الجميع
والقصر ليس بمانع لانه يجوز مذ اقل من ساعة قوله وقد يقع المصدر او الفعل اوان فيقدر زمان مضاف
الى ان الثلثة لان معنى ما رأيته مذ سفره او مذ انه سافر او مذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان
سافر ولم يذكر المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي مذ زمان زيد مسافر وعلى مذهبهم ومذ ومنذ الاسميتان
عندهم مبتدآن ما بعدهما خبرهما لان معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة اول مدة انتفاء الروية يوم الجمعة ومعنى ما رأيته منذ
يومان مدة انتفاء الروية يومان فكانه كان في الاصل في الموضعين مذ ما رأيته حتى يكون الجملة مضافا اليها
فحذفت لتقدم ما يدل عليها وبني مذ ومنذ بناء قبل او بعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل بني مذ لكونه على صيغ
الحروف ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم وقيل لانهما صدر الجملة
اذا لم يتقدم الخبر عليهما فصار كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية عندهم جملتان فما رأيته جملة
ومذ يوم الجمعة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك اذا صرحت بتفسيرها كما تقول
ما رأيته وامد ذلك يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رأيته متقدما قالوا
واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة

مع تفسير الثانية نخ

آتية لتبينها نخ

منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك ما رايته مذ يومين ان اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايت من يومين الا ان
يمن اول يومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي
وبهذا تقويت دلالة مذ يقتضي ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام تقرير المذاهب واليك الخيار في الاختيار ولو
عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان توافق بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على
نفس مذ على ما اخترنا لانه ظرف منصوب ارتفع ما بعده او انجر الا ان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه لاول
المدة او لمجموع المدة فالعطف عليها اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم
وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس او مذ يوم الجمعة ويوم السبت لانه لم يكن العدد مقصودا بل القصد
مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد
الزمانين لاول المدة والآخر لمجموعها قال البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز
الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى
قام زيد لان معناه من زمان قيام زيد او على تقدير فعل آخر اي وما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على
مذ لان الزمان مقدر ابدا قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ يروى عن بعض العرب انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال
كمذ اخذت في حديثك فقبل والكاف في كم للتشبيه دخلت على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود
لم اسلمتني لهموم طارقات وذكر. قوله ومنها لدى ولدن وقد جاء لدُن ولدِن ولَدْن ولُدْن ولَدْ ولُدْ
لدُنْ مثل عضد ساكنة النون هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم
وقلّ تغادرها من فاذا اضيفت الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان لا تضاف الى الجملة منها الا
حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه. لدن شب حتى شاب سود الذوائب وتجوز تصدير الجملة بحرف مصدري
لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان. فان الكثر اعياني قديما. ولم افتقر لدن اني غلام وفيها
ثماني لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد فالتقى ساكنان فاما ان
يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين كسرا لان زوال
الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لُدْن ولُدْ فكان لدن خففت بنقل
ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضْد في عضُد قليلا كما يجيء في التصريف فالتقى ساكنان فاما ان تحذف النون
واما ان تكسر للساكنين وقد جاء لُدْ بحذف نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان

لدن

وبهذا آخر الكلام في مذ ومنذ

لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهي بمعنى من عند
واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند اعم تصرفا من لدى لانه تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حيز
وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب لدن المشهورة لغة قيسية قال المص الوجه في بناء
لدن واخواته ان من لغاته ما وضع وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لانها
مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف اي على اقل من ثلثة
احرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها المبني على ما ذكرنا في صدر الكتاب
لا حال الاعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف فالوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد
على وضعها وضع الحروف سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء
نوغل في مشابهة الحروف دونها واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو
عندي المك عني وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن ومن حذف نون لدن لم يجوز
حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لدُه بل لدنه ولذلك وتجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا
تقديرا ان كان جملة وان كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد ترفع اما النصب فانه وان كان شاذا
فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة
تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه فشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها
وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز
او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالتمييز
فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف احد جزئي الجملة
اي لدن كان غدوة كما قلنا في مذ يوم الجمعة والف لدى تعامل معاملة الف الى وعلى فتقلب مع الظاهر وتقلب ياء
مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها
واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف رمى لشدة اتصالها بالمضمر المرفوع
نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة
كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غزا لان الواو تثقل والياء اقرب
الى الالف من الواو والعالم يعلى نحو عصاك وقفاك لان هذه الالفات اصلا فكره قلبها تشبيها بنحو الف

بخلاف الف على والى ولدى وقلبت الف على الاسمية وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية ولا تبدل
من المقصور الذي لا اصل لالفه بالمضمر الا في اللغة وأما حتاه على ما جوز المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه

قوله وقط للماضي المنفي وعوض للمستقبل المنفي معنى قط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض المستقبل عموما وكلاهما
بالنفي وعوض في الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المبنيان بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى
ابدا لكن عوض قد يستعمل فيعرب قال ولولا نبل عوض في خضماتي واوصالي ويقال افعل ذلك من ذي عوض كما يقال
من ذي انف اي فيما يستقبل وقط لا يستعمل الا بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع كما تقول لا افعله البتة
الا ان قط مبني لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل قط بدون النفي نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا
لا معنى نحو هل رايت الذئب قط وقد يستعمل عوض المبني للنفي ومع الاثبات ايضا قال ولولا دفاعي عن عفاق ومشهدي
هوت بعفاق عوض عنقاء مغرب وهو منفي معنى لكونه في جواب لولا وبنا عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة
كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين والداهر والعائض الذي يبقى على وجه
الدهر كان المعنى ما بقي من الدهر داهر وبني قط لتضمنه لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضي واما ابدا فليس الاستغراق
لازما لمعناه الا ترى الى قولهم طال الابد على لبد وبني قط على الضم حملا على اخيه عوض ومن اشهر لغاته اعني مفتوح القاف
مضموم الطاء المشددة وقد يخفف الطاء في هذه وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ وجاء
قط ساكنة الطاء مثل قط الذي اسم فعل وجاء في عوض فتح الصاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع القسم كقوله
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه
تضمنه لام التعريف وذلك ان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه فكان في الاصل نكرة ثم لما اريد امس يوم التكلم دخله
لام التعريف العهدي كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به كما ذكرنا في باب غير المنصرف
ثم حذفت اللام وقدرت لتبادر فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته
امس الاحدث ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي
معنى اللام غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهوره في امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ببنائه او بترك صرفه لانه يخالف
لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هي معربة منصرفة فهو شاذ من بين اخواته مبنيا كان او غير منصرف وانما
لم يبنوا غدا مع قصد غد يوم التكلم كما بني امس تفضيلا للتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدر وجوده وذلك لان
التعريف فرع الوجود ووجوده ذهني فكذا تعريفه بخلاف امس فانه قد حصل له وجود وان كان منقضيا حال التكلم

انه قد روى عن بعض العرب اعراب امس مع صرفه كغد وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف
في حال الرفع وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر قال سيبويه وبعض بني تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي
وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من يرفع منهم نحو مذ امس تركه ايضا بعد مذ من
يجر فكان مشبها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا قليل لان الخفض بعد مذ قليل
قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز صرفته كما تصرف غاق لو سميت به وذلك ان كل مفرد مبني تسمي به شخصا
فالواجب فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان سميته به على لغة بني تميم صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه
في النصب والجر لانه مبني على الكسر عندهم فيهما واذا صرفته في الحالتين وجب صرفه في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم
منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف في امس اعتبار علمية المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف
وانما اختاروا منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا كما اختاروا البناء نحو حضار وترك صرف نحو حذام وقطام مع ان الجميع من
باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذاك وذلك انه جاز ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع
الصرف كما بينا فابتدءوا باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واختير اسبق الاعراب واشرفه
وهو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان اعني الجر والنصب مستويتان حركة في غير المنصرف
فارادوا ان تبقى بنية الكلمة فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلوا مستويين في الضم لم يبن اعرابهما رفعا اذ كانت
تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يبن بناؤهما اذ كانت تصير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا
الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلم بعد السكون الكسر وايضا يكون بنية الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند
الحجاز وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اي في جميع الاحوال ولعل غرضهم
قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فقيد هذا القول
بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلهم يفتحون في بعض موضع الجر بعد اي جار كان فان نكر امس
كقولهم كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا او دخله اللام نحو ذهب الامس
بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام وتضمنه فانما بني المقارن للام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام قال
سيبويه ولا تصغر امس كما لا تصغر غد والثنى او جمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتبادر الذهن الى واحد من
الجنس لشهرته من بين اشباهه فاذا ثني او جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتطرح اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من
هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة كما قال الزجاجي متمسكا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الآن

قال الزجاج بني لتضمنه معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في بنا امس وفيه اذ جميع الاعلام كذا
متضمنة معنى الاشارة مع وقال السيرافي لشبه الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعا واحدا وبنائها في الاستعمال
عليه وهو التعريف باللام وساير الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم يتعرف ثم ينكر ولا يبقى على حال فلما لم
فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها و قال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس واما اللام الظاهرة
فزائدة اذ شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها و قال الفراء اصله الفعل
من آن يئين اذا حان ادخل عليه اللام بمعنى الذي اي الوقت الذي حان و دخل قال هذا كما نقل عن النبي عليه السلام نهى
عن قيل و قال فانهما فعلان استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل و قال
محكيان والمعنى نهى عن قول قيل كذا و قال فلان كذا يعني كثرة المقالات والآن ليس بمحكي وكذا مذهب الفراء
في امس انه امر من امسى مبني وقد يقال في الآن لان وهو من باب تخفيف الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى
اذ اسم عند ابي علي يستعمل استعمال الشرط كما يستعمل كلما وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما
يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انها حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو
الا ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم
دخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتشبيه كانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع
كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرنا في اذا ويليه فعل ماض لفظا او معنى او لم يفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة
اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم القتال اذا فريق او مع الفا وربما كان ماضيا مقرونا بالفا
وقد يكون مضارعا وقريب من الظروف المبنية قولهم لهي ابوك اي لله ابوك لان اصله جار ومجرور وحكمه حكم
الظروف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني فبني لتضمنه الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الها لوقوعه موقع
الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من اليا لسكون العين كما هو احد مذهبي سيبويه في الله وهو انه من لاه
يليه اي تستر ففتح لخفة الفتحة على اليا دون الكسرة والضمة وقد يحذف اليا فيقال له ابوك واما مع فهو ظرف
بلا خلاف عادم التصرف معرب لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معكم لاي
شي نصبتها يعني لم لم تبن على السكون هذا اللفظ فمن قال انه مبنية فلشابهته للحرف بقلة التصرف اذ لا يكون الا
منصوبا والاولى الحكم باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر بمن وان كان شاذا نحو خرجت من

اي من عنو وتسكين عينها لغة ربيعية يقولون مع زيد في الالف ساكنا بعد كسر واعينه نحو كنت مع القوم قال
بعضهم وهو الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبنا فيه على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا انه
ولو كان ايضا كذا لكان وضعه كذلك موجبا للبنا فيه نحو معروا في مع المفتوحة العين المعربة لو قلنا باسميته ثم تقول
يلزم اضافته مع ان ذكر قبله احد المصطحبين نحو كنت مع زيد وان ذكر قبله المصطحبان لم يلزم ما يضاف اليه فينتصب
منونا على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحالية اي مجتمعين والفرق
بين فعلنا معا و فعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا والالف في
معا عند الخليل بدل من التنوين لانه لا لام له في الاصل عنه وهي عند يونس والاخفش وهو الحق مثل الف فتى
بدل من اللام استكارا للاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخوك يرد لامها في غير الاضافة ويحذف في
الاضافة لقيام المضاف اليه مقام لامها قوله والظروف المضافة الى الجمل واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك
مثل وغير مع ما وان قد مضى شرحه فيما تقدم قوله المعرفة والنكرة قوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يريد
ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا له لو اراد ذلك لم يدخل في حد الاعلام اذ الضمائر والمبهمات
وذو اللام والمضاف الى احدها تصلح لكل معين قصد المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك
الواحد مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شي بعينه لكان اصرح وانما
جعل في اللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالوضع
الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجز الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع الاول
ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما لانهما وضعا لشي معين ويدخل المضمر في ربه رجلا و
نعم رجلا وبئس رجلا والحق انه منكر ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل الحكم نحو جاءني
رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جاءني رجل فضربت الرجل
واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصح في رسم المعرفة
ان يقال ما اشير به الى خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى النكرات والمعرف باللام العهدية
وان كان المعهود نكرة اذا كان المنكر المعود اليه او المعهود مخصوصا قبل الحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص
وان كان منكرا واما ان لم يختص المعود اليه بشي قبل نحو ارجل قائم ابوه واظني كان امك ام حمار كما يجي البحث
فيه في باب كان ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا وبالمناقضة ورب رجل واخيه فالضمائر كلها نكرة لانه لم يسبق

اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم يجز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير معرفة
برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص
عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع
للاشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفة وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس
اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف وتختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية
بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم
عليه ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل كلمة اشارة الى ثابت
في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم نقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فتبين بهذا
ان قول المصنف قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من
اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام في مثله لفظي
كما ان العلمية في نحو اسامة لفظية كما سيجيء في الاعلام فنقول ولا ان التنوين في كل اسم متمكن غير علم يفيد التمكن والتنكير معا
ومعنى تنكير الشيء شياعه في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الا في غير الموجب نحو ما جاءني رجل فانه لاستغراق الجنس فكل اسم
دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي التنوين وهو لا يجامع اللام كما مر في اول الكتاب
فنظر في ذلك الاسم فان لم يكن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة على انه بعض مجهول من كل كقرينة الشراء الدالة على ان المشترى
بعض في قولك اشتر اللحم ولا دالة على انه بعض معين كما في قوله تعالى او اجد على النار هدى فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي
والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس سواء كان مع علامة الوحدة كالضربة او مع علامة التثنية او الجمع كالضربتين و
العلماء او تجرد عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه ثبت كون اللفظ دالا على
ماهية خارجية فاما ان تكون لجميع افرادها او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الوجود الخارجي وان كان يمكن تصورها
في الذهن خالية عن البعضية والكلية لكن كلامنا في المشخصات الخارجة لان الالفاظ موضوعة بازائها لا في الذهن
فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب كونه للكل فعلى هذا قوله عليه السلام الماء طاهر اى كل الماء والنوم
حدث اى كل النوم اذ ليس في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو
قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض على ما حكى الاخفش فالمفرد في مثل هذا يعم جميع المفرد والمثنى جمع المثنى
فلا يستثنى من المفرد الا المفرد فقولك ان الرجل خير من المرأة الا الزيدين اى الا كل واحد منهما وقوله تعالى ان

الانسان لفي خسر الا الذين امنوا اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل يرفع هذا الحجر الا الزيدين معا و
الا لم تكن مقابل يجوز ذلك لما كان الاستثناء منقطعا وكذا لا يستثنى من المثنى الا المثنى فمعنى ان الرجلين يرفعان
هذا الحجر الا اخويك اى الا اثنين منهم ولا يجوز الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويك مقابل يجوز على الانقطاع واما الجمع
فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا وذلك لان الجمع المحلى باللام في مثل هذا
الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالمين وكل علماء وبهذا
حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الاملاجة اى كل واحد من هذا الجنس وكذا الاملاجتان
اى كل اثنين اثنين من هذا الجنس فلا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المثنى الا المثنى واما الجمع نحو ما لقيت العلماء فهو
بخلافهما بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب مفرد وغيره في استعمالهم اى ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا
جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين والا الزيدين فقوله تعالى لا
تدركه الابصار اى شيء من الابصار لا جميع الابصار كما توهمه بعضهم فحال الجمع في الموجب وغيره خلاف حال المفرد والمثنى
هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم واما النكرة المستغرقة نحو ما لقيت رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنى من واحدها
ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولك ما لقيت رجلا الا الزيدين اى الا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا
الحجر رجل الا الزيدين معا وتقول ما لقيت اخوين متصافيين الا الزيدين ويجوز الا بني فلان اى اثنين منهم ولا يجوز
الا زيدا وتقول ما لقيت رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى ما لقيت
جماعة من الرجال وان كان هناك قرينة دالة على انه ليس المراد به الاستغراق فان كان هناك عهد فاللام عهدية على
ما يجيء في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيك الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف
والمنكر فكانك قلت ما اعطيك الا تمرة او تمرتين وان لم يكن فيه علامتاهما نحو اشتريت التمر ولقيت الرجال فالفرق
بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذي فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة فمعنى رايت تمرا
ورجالا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية
مستفادة من القرينة كالرؤية فكانك قلت لقيت هذا الجنس وهذا الجنس فهو عام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام
اذن بالنظر الى القرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة بمعنى وبالنظر الى انفسهما مختلفان فمن ثم جاز
وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر نحو قال ولقد امر على اللئيم يسبني وكذا مررت بالرجل مثلك وما يحسن
بالرجل خير منك كما مر في باب الوصف فعلى هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجي قوله

وهي المضمرات قد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرهما وانما سميت مبهمات
وان كانت معارف لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغائب
مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند النطق به وكذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف
باللام هذا مذهب سيبويه اعني ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة للوصل فتحت مع ان اصل همزات الوصل
الكسر لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هي المعرفة فقط تخطي العامل الضعيف اياها نحو بالرجل وكذ
علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف
والنحويون لا تفعل في ان لا تفعل وبلا مال فيجعلهم لا خاصة من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمة فلذا يقولون اللا فرس
اللات ان واما نحو بهذا فبما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لما لم يغير معنى ما قبله ولا ما بعده عد الفصل
كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام ومادخلته نحو كان الرجل مغاير الرجل حتى جاز توالي اليمانين قافيتين ولكن
ايطاء فيه انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج وايضا دليل التنكير الذي
هو ضده اي التنوين على حرف فالاولى كون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها آلة التعريف نحو هل وقد
استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الي اذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب
وغيره وبفصلها عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطراب كما لو قف على قد في نحو قوله ازف الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا واستخبرا ال منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده
همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وانما
ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن
تولب عنه عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره
اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره مقدما كما في قوله تع وارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بعلم المخاطب قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن في البلد
الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد تزاد اللام في العلم كقوله وباعد ام العمرو من اسيرها وفي الحال نحو ادخلوا الاول فالاول
وفي التميز نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما ياتي في باب العدد وقد يكون الزايد لازمة في الذي ومتصرفاته وتكون
اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير في نحو مررت برجل حسن الوجه اي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام من
الضمير في كل موضع يحتاط فيه الضمير كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق ويجوز في غيره كقوله لحاجتي
اذا كانت حالية

الصيف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في لله وفي الاعلام ولا يعرفها البصريون واللام في
وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل ويا ايها الرجل لتعريف الحضور بالاشارة وهي في غير هذين المضمر
لتعريف الغائب نحو ضرب الرجل ويعوض للام العهدية الغلبة كالصعق والبيت على ما يذكر في الاعلام قوله والندا
نحو يا رجل من لم يعرف من النحويين فلكونه فرع المضمرات لان تعريفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب
النداء قوله والمضاف الى احدها معنى احتراز عن الاضافة اللفظية وانما يتعرف بالمحضة اليس من الاسماء المتوغلة
في الابهام كغير ومثل على ما مر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشي بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله
غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لتناولها بالوضع اي معين كان بخلاف العلم على ما تقدم قوله بوضع واحد
متعلق بمتناول اي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع
آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما لو اسمي شخص بزيد ثم يسمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع المعنيين
لكن تناوله للمعين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف ساير المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال اعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقايق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه
الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد
الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي
عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد
الجنس في الخارج على وجه الاشتراك واسامة موضوعة للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة
ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه لانه ليس موضوعا له على ما اختار وقال
ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين قال الاندلسي فلا تقول في الاسد معين في الخارج
اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا
الاوصاف المعرفة وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الا الا
الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها التعيين والحامل للنحاة على هذا التكلف في
الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا نحو اسامة وثعالة وابا الحصين وام عامر وليس لها حكم الاعلام لفظا
من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام على اويس واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنى في الاعلام
اعلام

الاناسي ويجي عنها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله تطلق على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع ونحو
ذلك لا تجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة واقول اذا كان للتانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونحو لفظية
كثيرة فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة وثعالة ثم نقول ان
الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطير والوحش واحناش الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما
وكنية نحو اسامة وابو الحارث في الاسد ولبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش
ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مقرض وحمار قبان وفي اكثر الاعلام نحو معنى يناسب المسمى به كحضاجر لعظم بطنها
وابن داية لوقوعه على داية البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللكلية زوبر
وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر
ما يستعمل مضافا فلا يكون علما ولو قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح
الجودي والجمد وقد جاء باللام نحو سبحانك اللهم ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر
ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لا غلب احواله اعني
التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى في اولى لك فهو علم للوعيد فاولى مبتدا ولك خبر
فالدليل على انه ليس افعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهات الآن لفا
او عد واو قد خولج التانيث دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل رمل وارملة واولاة ايضا
علم فمن ثم لم تنصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس ولي اسم فعل ايضا بدليل اولاة في تانيثه بالرفع والآن
خبر اولاة اي الشر القريب الآن واما هات الآن فالزمان متعلق باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين
للعلمية والوزن وقبوله التاء لا يضر الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سميت بارمل وارملة فكلاهما ممتنعان من الصرف
اذ كل علم موضوع وضعا مستانفا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ
اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق
الا مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل
واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال لانت اجرأ من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر فيصح
الاستثناء من مثله كما صح في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا تقول اسامة تفرس الانسان الا
الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فكل من الاعلام كلها كالذي في اللام المفيد للتعريف اللفظي

لفا

اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والليل والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجري النحاة
في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي توزن بها اذا اعبر بها عن موزوناتها مجرى الاعلام
اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجي فقالوا فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف فوصفوه بالمعرفة
ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سببا آخر كما التانيث
نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل والالف والنون المزيدتين كفعلان او الالف الزائدة المقصورة
للتانيث ولو انكرت شيئا منها بدخول كل او رب او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرفت نحو
قولك كل فعلان حاله كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة فان
صلح الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى تقلب الفه في التثنية ياء فيتم نحو ارطى وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران
ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه وان جعلت لغيره صرفته لتنكيره بدخول كل وذلك لان نحو ارطى وسلمى داخلان في
فعلى فمن الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من
افراد هذا الجنس حتى يستغرقه كما ان معنى قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام
دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا بعضه منقولا كالاعلام من مدلول الى مدلول آخر فان افعل
مثلا وضع لغة للزائد في الفعل على آخر فهو من الفعل كاكبر من الكبر ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة
وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وبعضه مرتجلا كالاعلام كقولك فعللة التي هي مصدر الرباعي
حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وقوى هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا اعبرت بها عن موزوناتها
لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع النكرات فبعدت من النكرات لفظا ومعنى فان قلت فلم جعلوا من الكنايات
من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل
فاعل اي عاقل وجاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها لما كانت دالة على لفظ معينة لها معنى
معين والمراد من لفظ الكناية ذلك المعنى بتوسط اشعار ذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت كموزوناتها
دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس آخر او مرتجل لجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف
الاول فان المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم كل
افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف افعل وقد قلت لا ينصرف فقال افعل هنا ليس بوصف وانما زعمت
ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكان افعل في هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لدخول

لفظ كل عليه ففي افعل ههنا وزن الفعل بلا وصف ولا علمية وان كان موزون بين الاوزان معها كما تقول
وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجري مجرى الاعلام فتصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان يقول وزن
طلحة فعلة بالتنوين في الوزن اذ ليس فيه العلمية الا انه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم
يحذف لمنع الصرف والزمخشري جعل هذا القسم ايضا علما وهو الحق فتقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين
قال المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة لو اطلقتها على واحد من الآساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان في
الجنس علما نحو فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس اي الذي ليس معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذي ذكره
فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون اعني معناه الموزون لم يكن ولذا كان معه الموزون فمعنى الوزن اذ
معنى وزن اصبع افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس المعنى في الحالين كاسامة في حاليه اي كونه جنسا وكونه فردا
من افراده فانه في الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة لكونه علما الماهية معينة كما له اعني وليس اسامة للمراد به واحد
من الجنس مجازا عنها محمولا عليها في العلمية كما بينا بل تعريفه في الحالين لفظي وليس قياسيا فيقاس عليه والاولى
ان يقال انما ذهب اليه لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الوزن او مرتجلا له كما كان الاول منقولا من معنى
الى معنى آخر هو الموزون او مرتجلا له ومع هذا انه لمثل هذا مجرى الاعلام بنون نحو مفاعلة في نحو قولك ضارب
يضارب مضاربة على وزن فاعل يفاعل مفاعلة وهو تنوين المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم الذي هو
كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وترك حكم الموزون قال المتنبي كأن فعلة لم تملأ
مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لان موزونه خولة وتقول مررت برجل افعل اي احمق وقال
المازني ليس في فعلة علمية ولا في افعل معنى الوصف فهو اذن ينظر الى لفظ الكناية لا الى لفظ الموزون المكنى
عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاشتمالها على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اي احمق وفعلة
اي حمقة ومذهب سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جارية في اللفظ مجراه بدليل ترك لها
اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ واما ان اردت بالاوزان اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها
حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب
على وزن فاعل يفاعل اشعارا بكونه مرادا به الفعل الذي لا حظ له لا في الصرف ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه
بالمعرفة كقولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب فجملة الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول
ان كان على وزن فعل فحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان كناية عن موزونه

ومعناه

ومعناه معناه فليس بعلم وفي جريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني وان لم يكن معناه
معنى الموزون بل المراد به مجرد لفظ الموزون فقط فاكثر اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان نكرة فحكمه
حكم النكرات في الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل يراد الاوزان فهي اعلام وفاقا لجار الله وقال ابن جني
في سر الصناعة وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه ان الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما
فلا تنصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر كقولك ستة ضعف ثلاثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال المص
الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة مبتدأ فلولا انه علم لكنت مبتدئا بالنكرة
من غير تخصيص وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لكنت مستعملا مفرد النكرة في الايجاب للعموم قال ونعم ما قال
وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل
خير من امرأة اي كل رجل وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها فجوز الابتداء
بالنكرة ههنا كونها للعموم وقد جازت النكرة غير المبتدأ ايضا في الايجاب للاستغراق لكن قليلا كقوله تعالى
علمت نفس ما قدمت وقوله ونفس وما سواها واعلم انه اذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناه كقولك اين كلمة
استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل
من مدلول هو المعنى الى مدلول آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اي يصير علما بلا وضع واضع معين
بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين باداتي
التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة
على عبد الله من بين اخوته وكذا ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام في الاصل لتعريف العهد وقد
تقدم ان العهد قد يكون بجري ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به قبل الذكر لشهرته فاللام التي في الاعلام الغالبة
من القسم الثاني كان معنى النجم قبل العلمية الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق
به من بين امثاله وكذا البيت في بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف نحو ابن عباس لان التعريف
الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد سواء فلا يقال غلام زيد الا لاليق غلمانه بهذا الاسم بكونه اعظمهم او
اخصهم به وبالجملة لاشهرهم بغلاميته حتى كان غيره ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذا اللام الغالبين في
العلمية يجب كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما في سائر افراده التي شاعا فيها قبل العلمية فاذا صارا علمين اتفاقا فالزم
الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل

في النابغة نابغة وذلك قليل قال سيبويه يكون اثنان علماً لليوم المعين بلا لام يقول هذا يوم اثنين مباركاً فيه
ورده المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علماً الا مع اللام لكونه من الغالبة وقد ذكرنا الغوالب تقاسيمها
في باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلاً فاما ان يتعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون
موسى لان رب وكل من خواص النكرات او يعرف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المسماة به فيدخل عليه اللام
كقول رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً • شديداً باعباء الخلافة كاهله • او الاضافة نحو قوله • علا زيدنا يوم النقا رأس
زيدكم • بابيض ماضي الشفرتين يمان • وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر في باب الاضافة
نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء اذا لم يكن اشتراك في الاعلام واذا ثني العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف
العلمي لان هذا التعريف انما كان بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى او المجموع ليس موضوعاً الا في اسماء
معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجي فاذا زال التعريف العلمي وقد قلنا ان تنكير الاعلام قليل قال المصنف وجب
جبر ذلك التعريف الفائت باخصر ادوات التعريف وهي اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام
العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج القاضي اذا لم يكن في البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه
وابن يعيش لا يوجب جبر التعريف الفائت في المثنى والمجموع بل يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوي
ما ذهب اليه المصنف مع القياس واجري مجرى العلم الحقيقي العلم اللفظي فقيل في تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات
فان قيل فعلى ما قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس فوجب قلتهما ايضاً وليس
كذلك قيل العلم واقع في كلامهم كثيراً فلو لم يثنوه ولم يجمعوه لادى الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما
علموا انهم اذا ثنوه وجمعوه ادى الى التنكير الذي هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه على وجه يراعى
فيه ما يندفع به ذلك فجبروا التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف العلمي فكان فيه توفية الامرين جميعاً الخلاص
من التكرير الشنيع وحفظ العلم عن التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد
جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك في اشياء مشتركة في الاسماء لازم تصاحبها كابانين لجبلين
متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللآخر ابان العطشان لقلته فيه وكذلك عمايتان جبلان
لهذيل متقاربان اسم كل واحد منهما عماية وكذا جماديان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين
لما لم ينفرد من الآخر جاز ان يكونا كالشيء الواحد المسمى بالمثنى كما تسمي مثلاً شخصاً بزيدان بخلاف شخصين مسمى كل
واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك لم يكونا كشخص مسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات

وعرفات كابانين وعمايتين كأن كل موضع منها عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات لبلد بالشام فليس من
هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كمساجد موضوع لشخص معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسي
خاصة فيجريان مجرى المكني عنه اي يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما يجري افعل بمعنى احمق مجرى
المكني عنه في الامتناع من الصرف علماً كان او لا ويجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاءني فلان وفلان آخر
اذ هو موضوع للكناية عن العلم ولذا كني عن الكنى قيل ابو فلان وام فلان ولذا كني بفلان وفلانة عن اعلام
البهائم اسماء كانت او كنى ادخل عليهما لام التعريف فيقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام الفلان لقصد الفرق
وكان كنايات اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الانسان لان الانس بالانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من
اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يات الا محكياً كقوله نع ياليتني
لم اتخذ فلاناً خليلاً وهو منتقض بما روى الاصمعي عن مرار العبسي • سكنوا شبيثاً والاحص واصبحت • نزلت
منازلهم بنو ذبيان • واذا فلان مات عن اكرومة • رقعوا معاوز فقده بفلان • وبقول معن بن اوس المزني •
اخذت بعين المال حتى نهكته • وبالدين حتى ما اكاد ادان • وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى • ورد فلان حاجتي
ويكنى بهن وهنة مفتوحة العين وهنت ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم فلذا انصرف هنة وتدخل جميعها اللام
اسكنت النون في هنت لان التاء مبدلة من اللام كما في اخت وبنت فسكنت العين ليؤذن بان التاء ليست للتانيث
لان تاء التانيث يفتح ما قبلها قيل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن هرمة يخاطب حسن بن زيد • الا اعطاك
فضلاً من عطيته • على هن وهن فيما مضى وهن • يعني عبد الله وحسناً وابرهيم بني حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئاً
فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على لئيم ولئيم ولئيم ترفعوا عن ذلك ومنه يا هناه للمنادي غير المصرح باسمه يقول
في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي اواخرهن ما يلي اواخر المندوب
وان لم يكن مندوبة تقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء تزاد في المندوب في السعة وصلاً
ووقفاً مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجية • وقال يا رب يا رباه اياك اسل في حال الضرورة
هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر البصريين ثبوت الهاء وصلاً في السعة اعني في هناه مضمومة قالوا
ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهة وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو
ابدالها في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك ومجيء الكسرة في هاء هناه يقوي مذهب الكوفيين و
ايضاً اختصاص زيادة الالف والهاء بالنداء وايضاً لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلاً ووقفاً على

ذكرنا

الاخفش نحو يا هناة ويا منانا ويا هنانيه كما مر في المندوب ويا هنوناه ويا هنتاه ويا هنتاناه ويا هنتاه
ويا هناناه ويكنى بهنت عن جامعت ونحو من الافعال المستهجنة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات
واعلم ان العلم اما منقول ومرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين كثور واسد او معنى كفضل والاسم اما صفة
كحاتم او غيرها كعامر وقد يكون الاسم صوتا كببة واما عن فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كتغلب ويشكر واما امر
كاصمت لبرية معينة وقيل هو علم الجنس لكل مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلدة اصمت والوحش
المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لنقل معانيها
كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرتجل لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير
روية وهو من ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه والمرتجل نحو خنتف وفقعس وقال
بعضهم هما منقولان من الخنتف اي الجراد والفقعس اي البلادة وما كان منقولا من تركيب مستعمل لكن غير
للعلمية بزيادة حرف كغطفان من غطف العيش اي سعته او نقصانه كعمر مع تغيير الحركة كان اولا فهو ايضا مرتجل
اذ ليس منقولا من مسمى الى آخر وان كان مشتقا واما ان غير ما هو ثابت في الجنس اما بفك الادغام كما في محبب اسم رجل
والقياس محب وليس من تركيب محب كقودد ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموظب اسم ارض و
موهب لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مظب ومهب لانهما لم يستعملا في كلامهم
واما بكسر المفتوح كمعديكرب عند من قال اصله معدى كمرمى ومرمي لا معدي واما بتصحيح ما يعل كمكوزة لرجل و
مريم وليسا بفعول وفعيل من مكز ومرم لعدم استعمالهما ولا مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما
باعلال ما يصح كحيوة لرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها يا والحاوي والحوا ليسا من تركيبها
بل من حوى اي جمع لجمعهما في سقط وعند غيره اصل حية حوية لقولهم الحاوي والحوا قلبت العين الى موضع
اللام في حيوة عندهم فالحكم بهذه التغيرات عند النحاة يصيرها مرتجلة لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات
ولو قيل بنقلها والتغيير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لجاز والاعلام على ثلثة اضرب الاسم وهو
الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به احدهما كبطة وقفة وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى
والمرتضى ومظفر الدين وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والنبز في
الذم خاصة واما الكنية وهي الاب او الام او الابن او البنت مضافات نحو ابو عمرو وام كلثوم وابن آوى وبنت وردان
والكنية من كنيت اي سترت وعرضت كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها

التعظيم

التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فانه
لا تعظم المكنى بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تانف من ان تخاطب باسمها وقد يكنى الشخص
بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين رضي الله عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد
اسمه ذاك ولهذا قصد الجمع بين اللقب والاسم اتي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه العلمية مع
شيء من معنى النعت فلو اتي به اولا لاغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم اما ان يتبع اللقب الاسم عطف بيان له لكونه
اشهر او يقطع عنه رفعا او نصبا على المدح او الذم لكونه متضمنا لاحدهما وتجوز الاتباع والقطع المذكوران
سواء كانا مفردين او مضافين او مختلفين في ذلك وان كانا مفردين او ولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب
كما تقدم في باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج
الاتباع ايضا وهو اولى لما روى الفراء قيس قفة ويحيى عينان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات
بتنوين قيس واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الى الرقيات اما لان الرقيات لعب لقيس في الاصل
كسعيد كرز او على ان الاضافة لادنى ملابسة لكانه نسوة اسم كل منهن رقية وقيل هن جداته وقيل تشبب
بثلث كذلك قال قل لابن قيس اخي الرقيات. ما احسن العرف في المصيبات. وقال الشاعر في الاجراء ومن
طلب الاوتار ما حز انفه. قصير ورام الموت بالسيف بيهس. نعامة لما صرع القوم رهطه. تبين في اثوابه
كيف يلبس. وقد ينقل العلم عن المركب كما سبق في باب المركب شرحه ثم نقول لو اردت التسمية بشيء من الالفاظ
فان كان ذلك اللفظ مثنى او مجموعا على حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون
اعرب في الاكثر اعرابه قبل التسمية ويجوز ان يجعل النون في كليهما معتقب الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة
سبعة لان حروف نحو قرعبلانة غاية عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون في مستعبان ومستعبون معتقب
الاعراب فاذا اعربت النون الزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه ليس في المفردات ما آخره
يا ونون زائدتان وقبل اليا فتحة قال الا يا ديار الحي بالسبعان. والزم الجمع اليا دون الواو لكونها
اخف منها وقد جاء البحرين في المثنى على خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين
قال الازهري ومنهم من يقول البحران على القياس لكن النسبة لا البحران الذي هو القياس اكثر فبحراني
اكثر من بحريني وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب اكثر من استعمال البحران كذلك وجاء في
الجمع الواو وقليلا مع اليا قالوا قنسرين وقنسرون ونصيبين ونصيبون ويبرين ويبرون لان مثل سنين

موجود في كلامهم وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب قياسا قال ولا اعلم
احدا سبقنا الى هذا قال ابو علي هو بعيد عن القياس وقال في قوله وطا بالماطرون له اكل النمل الذي جمعا انه
انه اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء المكسورة وقد
روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجب ان لا يكون اللام للتعريف لكن بل من تمام الكلام
الاعجمي والا انكسر في موضع الجر وان قلنا عربي فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه فكان القياس الماطرين بالياء
فيجعل الواو مكان الياء اشكال وطولون وجيرون اعجميان ولذا سميت بالمجموع بالالف والتاء كعرفات واذرعات
ففيه المذاهب الثلثة المذكورة في اول الكتاب عند ذكر التنوين فمذهب البصريين اعرابه كما كان قبل التسمية مع التنوين
لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب اعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروى تنوينها من اذرعات
بالكسر وعند بعض النحويين يعرب اعراب ما لا ينصرف ويفتح في حالة الجر فيروى من اذرعات بالفتح ومذهب البصريين
اشهر لقوله تع من عرفات وقد مضى هذا مشروحا في اول الكتاب ولذا انقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك
اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا فلا كالحكاية
كقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف تمني وقد تحكي معربا نحو قولك ليت ينصب ويرفع
قال ليت شعري واين مني ليت ⋅ ان ليتا وان لوا عناء ⋅ فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته
بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلثة او
ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت
الثاني اذا كان حرفا صحيحا نحو من وكم بخلاف ما لو جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني بل تقول جاني
كم ورايت منا مخففين فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة كيد فلذا تصغيره على كمي كيدية وانما جعلتها
من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لان اكثر حذفا من غيره
وانما جعلتها من باب يد اي مما حذف لامه نسيا لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها من باب
اي ما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولا ونقول في الاول اكثرت من الكم ومن المن مشددين وذلك لانه لم ينقل
بالكلية وانما نقل من المعنى لا اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات واما المنقول
بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ والمعنى ولذا كان
ثاني الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذا

لو وفي ولا زدت على الالف الفا اخرى وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت
بلا زيادة حرف اخر لسقطت حرف العلة للتنوين فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو والياء بالكلمة
او سميتها به المراة وجب التضعيف لانك لا تامن التنكير فيجيء التنوين اذن وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة
المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولا
الحرف من بعض المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة على حرفين نحو با تا ثا وان لم يكن
المعرب منها على ضعفت الالف وقلبتها همزة للساكنين فتقول هذه باء وتاء والدليل على ذلك وصفها بالنكرات
نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلثة احرف كفاها اليا كالواو واعربته او لم تعربه
وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا نحو كيا ولا يجوز الحكاية في اسماء حروف المعجم مع
التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما جاز في نحو من وما وليت اذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة
ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف المعجم فانها لم يوضع الا
لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجراهم موقوفا عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها
الموضوعة لها فلا تحكى وانما وجب اعراب الكلم المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم يجز حكايتها كما جازت اذا سميت
بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت بسببه مبنية اصلا بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها
اسما للفظ فانك راعيت معناها من وجه وذلك ان معنى ان تنصب وترفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع
فلك اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد ولم يكن في اصل الوضع انك
تقول في حال لافراد با تا ثا بلا مد وما وضع على ثلثة يكون في حال الافراد ايضا كذلك كزيد وعمرو وبكر وسيبويه
جعل ابا جاد وهوازا وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفصا وكلمون وقرشيات اعجميات
فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان ابا جاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهواز من
هوز الرجل اي مات وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لا شك ان اصلها
اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشيات تدخل التنوين كما في عرفات وتعريفها من حيث كونها
اعلاما للفظ لذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بفو قال الخليل تقول فم
لان العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولولا ذلك لقلنا فوه برد المحذوف كما
هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفتى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل بل تقول هذا

ذى فعل بقلب الواو يا لسكون العين على امر بينهما فى باب الاضافة واجاز الزجاج فى فو اذا سمى به نفك
فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد حرف العلة كما شدد فى هولان رد الاصل ولى من اجتلاب الاجنبى وان سميت
مونثا بهو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذى مر فى باب غير المنصرف وان سميتا بهى فهو كما لو سميتا بهند
الصرف وترك وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون جز كلمة اولا والثانى اما ان يكون متحركا فى الاصل كواو العطف
ولام الجر ويا الاضافة على قول ولا فان كان متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركة فانه اولى لكون الحرفين
مجانسين لحركة وانما جعلوه ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول فى المسمى بباء الجر بى ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركة
سقطت بالتنوين فصار المعرب على حرف واحد وتقول فى المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف ساكنا كلام التعريف
عند سيبويه ويا الاضافة على مذهب بعضهم فحكمه عند سيبويه والزجاج حكم جز الكلمة كما يجى وعند غيرهما تحرك اللام
بالكسر ثم يضعف مجانس الكسر اى اليا فيقال لى وذلك انه لا بد من تحريك هذا الساكن المبتدأ به اذا اردنا زيادة حرف
عليه والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما اليا فيفتح لثقل الكسر عليه ولانه يفتح عند الاضطرار فى نحو غلامى ثم يضعف مجانس
الفتح فيقال يا وان كان الحرف الواحد جز كلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف
مجانس حركة كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى ان يكمل بشى من تلك الكلمة فالمبرد يكمله باعادة جميع ما حذف فيقول رجل
فى المسمى باحد حروفه وقال غيره بل لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك فا كمل بالعين نحو رج فى المسمى برا رجل
وان كان عينا كمل بالفا فيقال رج ايضا فى المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة
الفا او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازنى يكمله بالعين لكونه اقرب نحو جل فى المسمى بلام رجل
فيكون مما حذف فاؤه كعدة والاخفش يكمله بالفا نحو رل ليكون محذوف العين كسه وهو اولى لان المحذوف الفا
لا بد له من بدل كما فى عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد يكمله بما يكمل به المتحرك اى يرد الكلمة
الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة فيقول اع واس ولا اوصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل
نحو هذا اس وقام اس وقال قد اتى بعض الاسما على حرف لما اتصل بكلام نحو من اب بتخفيف الهمزة ورد عليه المبرد
بان تخفيف الهمزة غير لازم فكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه لازم فيبقى الكلمة على حرف ورد ايضا
بامتناع اجتلاب همزة الوصل للمتحرك والزجاج يزيد الهمزة كما زاده سيبويه ويقطعها هربا مما الزم سيبويه
ولان همزة الوصل فى الاسما الصرفة قليل وانما يكون فى الفعل وفى الاسم الجارى مجراه اى المصدر وفى الحرف
فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك بو حش اصمت واما ان سميت باسم فيه همزة الوصل كابن واسم

ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل ومذهب غير هولا المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا فى
الحرف المتحرك فالعين يكمل بالفا واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازنى واما بالفا عند الاخفش وان كان ذلك
الساكن فا قبله همزة وصل فان كان ذلك فى الفعل كضاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان فى
الاسم كنون انطلاق كمل بالحرف الذى بعدها فتقول انط وان سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا كاردد
ويردد ادغمت فقلت ارد ويرد غير منصرفين لان المفكوك قليل فى الاسما كقردد ومهدد كثير فى الافعال
لان فك الادغام فى الفعل انما كان لعارض زال فى الاسم وهو الجزم او الوقف الجارى مجراه ولهذا ابقى الفك
اذا سميت بالبب من قولك بنات البب ولهذا يرد اللام او العين لو اسمى بفعل محذوف اللام او العين جزما او
وقفا كيغز ويرم ويخش واغز وارم واخش ويخف ويقل وبع وخف وقل وبع فتقول جانى يغزو ويرمى
والتنوين للعوض كما فى قاض اسم امراة ويخشى كيحيى واغزو وارمى واخشى ويخاف ويقول ببيع وقول وبيع
وخاف كما مر فى غير المنصرف فيكون يغز ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور فى غير المنصرف
اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم يحذف لموجب الجزم ولا الوقف وترد اللام مع العين فى يك لان
اللام حذفت تشبيها بحرف العلة فى لم يغز ويحذف ما السكت من كل ما هى فيه اذا سمى به نحو ع وقه ويرضه لانها للوقف
وترد مع اللام المحذوفة للوقف فى ره الهمزة التى هى عين اذ لو لم تردها لاحتجت الى زيادة الف اجنبى كما فى لا فرد
الاصل اولى فيقول جانى رائى والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فتقول ارأى غير منصرف لان
الرا تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المردودة لانها كانت لها وكذا ترد مع اللام المحذوفة الفا فى قه
فتقول جانى وقى اذ لو لا الرد لوجب تضعيف اليا كما فى فى وانما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة فى الماضى
ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التا ها فى الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة الى قسم الاسما ولو سميت بنحو ضربا
وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدتا علامتين للجمع والتثنية كالتا فى ضربت نحو اكلونى البراغيث
وجب الحاق النون عوضا من تنوين كان يستحقه ضرب لو سمى به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان
يعرب باعراب المثنى والمجموع وان يجعل النون معتقب الاعراب وكذا اذا سميت بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون
عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو فى الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك فى المركبات ولو سميت
باولى وذوى فلا بد من رد النون التى سقطت للاضافة ولو سميت بيضربن على لغة يعصرن السليط اقاربه
جعلت النون معتقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانها كهند لفظا

سمي به مذكرا والتاء ليست للتانيث بل بدل من اللام كما مر في غير المنصرف وقال بعضهم لا ينصرف لان في التاء رايحة
في مثل ثبه علم مذكر واما حنت ساكنة النون اذا سمي به فانك ترده الى بنة لان له مرلو فاجاريا على القياس بخلاف بنت
واخت فيتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وتنزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي به كالآن والافضل والذي
والتي وفروعهما لان اصل العلم ان يستغني عن اللام ولو اسميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوايلها جاز الحكاية
كما يحكي الكلم المبنية اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والم ويجوز ان لا يحكيها
فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس وحم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كطس لان طاسين
بوزن قابيل وكانه مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب اذ لا مركب
في كلامهم الا من كلمتين وجوز جار الله حكاية نحو ق ون ونحو يس وحم ونحو طسم ايضا مع جعلها للسور اسماء وفيه
نظر وذلك انا بينا ان المبني لو اسمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه الاسماء
المعدودة معربة لكنها لم يعرب لعدم المقتضي للاعراب فكيف تحكي ولا تعرب مع حصول المقتضي للاعراب لو اسميت بها
السور وحكي عن يونس انه كان يجوز في كهيعص فتح جميعها واعراب صاد والباقي حشو لا يعتد به وان سميت
غير تلك السور اما انسانا او غيره فالاعراب واجب لم يمنع الصرف ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في
اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو حم والف دال **قوله** واعرفها المضمر المتكلم اي اعرف المعارف وكان
وكان المتكلم اعرف لانه ربما دخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** والنكرة ما وضع لشي لا بعينه هذا
ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحترازات تفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة لو
وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام استغرقت الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ذكرنا
في حد المعرفة ويحتمل ان لا يكون للاستغراق بالقرينة نحو ما جاني رجل واحد بل رجلان او بل رجال وما جاني رجلان
هما اخواك وهل جاءك رجال هم اخوتك ومع الاطلاق ايضا يحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل
ظاهرا في الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخلها من ظاهرا نحو ما جاني من رجل او مقدرا نحو لا رجل اي لا من رجل فهو نص
في الاستغراق ومن هذه وان كانت زايدة كما ذكر النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من الابتدائية لما
اريد استغراق الجنس ابتدئ منه بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي لا يتناهي لكونه غير محدود كانه قيل
ما جاني هذا الجنس من واحد هلم جرا الى ما لا يتناهي فمن ثم تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاني احد ومن احد وان وقعت
النكرة لا في سياق الاشياء الثلثة فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون للاستغراق مجازا كثيرا ان كانت مبتداة

في غير النفي والنهي والاستفهام

كتمرة خير من زيتون ورجل خير من امراة وقليلا في غيره كقوله تع علمت نفس ما قدمت والدليل على كونها في الموجب
مجازا في العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما في نحو الدينار خير من الدرهم ان الاستغراق يتبادر الى الفهم
بلا قرينة الخصوص مع اللام وعدم الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من
اقوى دلايل الحقيقة **قوله** اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد الفاظ العدد لا ماهية
العدد وكمية الشيء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم وهو العدد المعين كما ان ماهية الشيء حقيقته
المعينة التي يستفهم عنها بما الموضوعة للاستفهام عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء وصفه المعين الذي يسال عنه
بكيف فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج منه المائات
والالوف وقوله آحاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحد واثنان من الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية
احاد الاشياء لانه يقال لكم درهما عندك فتقول واحد فليس ههنا احاد الاشياء وكذا لو قلت اثنان في جواب
كم درهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشيء وان كان مع ذلك
وضعا لماهية ذلك الشيء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشيء فحسب لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد
واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكمية فحسب
ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد
عندهم هو الزايد على الواحد ومنع بعضهم كون الاثنين من العدد قال لو كان الفرد الاول اي الواحد ليس بعدد
فكذا ينبغي ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم العدد بكونه زايدا على الواحد لا يدخل
الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زايد عليه وعلى تفسير النحاة اي الموضوع للكمية يدخل الواحد والاثنان **قوله**
اصولها اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعني ان الالفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة
كلمة وان كانت تلك الاسماء غير متناهية وما عدا تلك الالفاظ متفرع منها بتثنية كمائتان والفان او جمع كعشرين
واخواته الجارية مجرى الجمع واما بعطف كثلثة وعشرين وكاحد ومائة وكمائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها
العطف كما تقدم واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة آلاف وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام سوى العطف
نحو ثلث مائة وثلثة آلاف ~~وقد يدخل العطف على جميع هذه الاقسام~~ ونحو ذلك ثم شرع تبيين كيفية استعمالها للمذكر
والمؤنث **فقال** واحد اثنان واحدة اثنتان وثنتان يعني ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان
وثنتان للمؤنث جرى واحد واثنان في التذكير والتانيث على القياس في التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر والواحد

اسم فاعل من وحد يحد وحدا وحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر
الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون والكسير وحدان وأحدان كشاب وشبان والهمزة بدل من الواو
ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحا وكسرها ووحيد وتبدل الواو في هذا التركيب همزة اما في أحدان فقياس
اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة في الاول كان كوجوه واجوه ووقتت واقتت او في الوسط كقؤوس والمنا
أحد فشاذ عند الجميع واما في احدى فهو قياس عند المازني اى ابدال الواو المكسورة في الاول كوشاح واشاح
ووسادة وإسادة والتي شاذ عند غيره ولا يستعمل في الاعداد المنيفة احاد والفظ احد واحدى على واحد وواحدة
وقد يقع في التنيف واحد وواحدة ايضا لكن قليلا فيقال احد عشر وواحدة عشرة وواحد وعشرون
وواحدة وعشرون وربما قيل وحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير التنيف ايضا مضافين مطردا نحو احدهم
واحديهن ولا يستعمل احدى الا في التنيف او مضافة واما احد فيستعمل مطردا لعموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام
او شرط نحو ما جاءني احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد يستغني
عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان تضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا ولا يقع احد في ايجاب يراد به العموم
فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن يؤنث نحو ما لقيت
واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو
واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون
الهمزة اصلا والاولى ان نقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد ما جاءني واحد فكيف
ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا تنيف ولا اضافة استعمال احد قال الله تعالى قل هو الله احد وقد يقال
في المدح ونفي المثل هو احد الاحدين وهو احدى الاحد جمعوا احدى على احد تشبيها لسدرة وسدر فمعنى هو
احدى الاحد داهية هي احدى الاحد قال حتى استثاروا بي احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق
في غير الموجب الفاظ وهي عريب ودبار وداري ودوري وطوري وطاري وارم واريم وكتيع وكراب
ودعوي وشفر وقد تضم شينه وقد لا يصحب نفيا ودبي ودبيج وابز وآبز بالزاي وتامور وتؤمور
وتؤمري ونمي واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحدين من الثني واثنان محذوف اللام والتاء للتانيث
وثنتان مثل بنت تاء التانيث فيه بدل من اليا وهو قليل وابدال التاء من الواو كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة
قوله ثلثة الى عشرة يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر نحو ثلثة رجال واربعة رجال وثمنث الى المؤنث نحو ثلاث نسوة و

تسع نسوة خولف بباب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث المذكر وذكر المؤنث وعلل ذلك بوجوه الاولى
عندي ان يقال الفوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر
به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة
رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير مؤنثا
في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العروض فالتانيث
العروض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في غير هذا الفن ثم انه غلب على
الفاظ العدد التعبير بها عن المعدود فطرء عليها لذلك معنى الوصف الذي هو معنى الاسماء المشتقة اذ صار معنى
ثلثة رجال معدودة بهذا العدد ولكنه مع غلبة معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اغلب فاستعمال
نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصلها من
الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا لانه باضافتها الى المعدود انما يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذا
القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تضاف الى معدودها فان لم تضف كما في من احد عشر الى مائة فلعله كما يجيء فاصل
ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف المذكور بين اهل المصرين اضيفت الى ما كان موصوفا
بها لان المضاف اليه الآن باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفية او موصوف المضاف محذوف عام والمضاف
اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة فلا منع ان يقال بتجويز الكوفية نحو الثلثة
الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان نحو الثلثة
الاثواب كما مر في باب الاضافة وليس ذلك بمطرد لانه لم يسمع الجرد القطيفة لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه
بذا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجب تابعة له لفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والكتب كالبل مائة
ولما لم تجر على الموصوف اي لما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما مميزا نحو ثلثة من الرجال
واما منصوبا نحو عشرون درهما جاز لجرائها مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطرد
فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة
وغير العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن له كاله عدله في الكثرة فتقول بعت
الا عدله اذا كانت صفة لجمع المذكر على انها الموضوعة هي عليه وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع و
الجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة كرجال ضاربة ولما جي

بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال بقيت الا علامة تابعة لها في التانيث وذلك لان لفظ المميز عين لفظ
الموصوف بعينه آخر للغرضين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا وذلك فوق العشرة فلم يونث العدد لانه لم
يبق عين الموصوف المونث لما يجي فاصل عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة رجل والف درهم رجال
مائة ودراهم الف ولم توافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث لما اجريت عليها كما ذكرنا لان اوآخر عشرين
واخواته لزمها الواو والنون ولزم آخر مائة التاء لما يجي فتبعهما الالف في ترك الموافقة لما استقر بالاولين
العادة فلما لم توافق هذه الاعداد لما اجريت عليها لم توافقها ايضا لما اضيفت اليها فقيل الف رجل و
الف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التنييف ايضا على حالها قبل التنييف وان
لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفي بالمميز الاخير عنه لان عادة الفاظ
العدد لا تراه فت انه يجتزئ بمميز العدد الاخير من جملتها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل
ثلثة رجال وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصل ثلثة رجال عشر رجلا وتمييز العشرة اذا لم يكن مع التنييف
يخالف مميزه مع التنييف اذ هو مع الاول مجموع مجرور ومع الثاني مفرد منصوب بخلاف ساير العقود فان مميزها
في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال مائة رجل
فلما كان مميزها المقدر مجموعا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجراها مجرى الصفات المشتقة باثبات
التاء فيها لما كانت موصوفاتها مونثة وحذفها منها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا لانه يصلح
الا صف للجمع والجمع مونث جمع مذكر كان او جمع مونث فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبين ما قصدوا
من اجرائه مجرى الصفات المشتقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة
لتانيث الموصوف لان الجوامد ذوات التاء لما لم تكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصفة والغرفة و
العنصوة والحجارة فمن ثم لم يقلبوا لام شقاوة وعباية همزة وان لم يلزمها التاء لا يقال عباء وشقاء
لان مبني التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم فحملوهما على نحو طفاوة وخزاية ونحوهما مما يلزمه التاء واما
الصفات وفي المقصود به الوحدة فهي غير لازمة فلذلك تقول عرانة واستقاءة فلو ثبت التاء فيها في الجمعين
نحو الصفة والغرفة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المونث لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر
وانما قلت ذلك لان تانيث جمع المونث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها
انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في الستة قال نسوة كما لا يجوز فيها قال المراة فكما ازال التانيث العارض التذكير الاصلي

في رجال ايام ازال التانيث الاصلي ايضا في نسوة لكن هذا الطاري ظاهر مشهور في رجال خفي في نسوة لان
لا ينفعل عن مثل انفعاله عن ضدة فصار نسوة كانه مذكر لخفاء تانيثه فقيل رجال ثلثة ونسوة ثلث فصارت
التاء التي كانت في الاصل لتانيث مجرد لفظ العدد علما فرقا لتانيث المعدود وهذا كله في الجمع المكسر واما الجمع
السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات
اذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس والصفات قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فلذا لا تقول في الجمع
المكسر وصفا ثلثة ظرفاء والا غير الموصوف فان كان علما فلوقوعه مميزا لان جمع العلم لا بد فيه من اللام والوصف
الاعم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان مجرورا فلذا قل ثلثة الزيدين وثلث
الزينبات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل يقول ثلث كسر
نقل تمييز العدد بالسالم في غير هذا الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له كسر
ميز بالسالم كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في مميز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر فبني امر تانيثها وتذكيرها
عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا فلا ينظر في تانيث الثلثة واخواتها الى واحد المعدود وان كان المعدود
جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مونثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث غرف وعيون
حذف التاء منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربع
حمامات وثلثة بنات عرس وبنات آوى والواحد حمام وابن عرس وابن آوى او لم يكن فيه علامة التانيث
كثلثة رجال وان جاء تذكير الواحد وتانيثه كساق ولسان جاز تذكير العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة
وخمسة سوق وخمس سوق وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة
قال الله تعالى فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان
لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كخيل او جنس كتمر وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا
بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها بمعنى الرجال فالتاء في العدد واجب قال الله تعالى تسعة رهط وقالوا
ثلثة رجلة وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء واجب نحو ثلث من المخاض
لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والخيل والغنم والابل لانها يقع على الذكور والاناث فان نصصت
على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص فان كان ذكورا اثبت التاء وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص
والمعدود نحو عندي ذكور ثلثة من الخيل او عندي من الخيل ذكور ثلثة او عندي من الخيل ثلثة ذكورا وعندي

بخيل ثلثه ذكور بالاضافة او عندى ثلثه ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندى ثلث من الخيل
ذكور فح ينظر الى لفظ المميز لا النص فان كان مؤنثا لا غير كالخيل والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير
وما يحضرنى له مثال اثبتها الحاق للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاء تذكيره وتانيثه
كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه وما لا يدخله معنى التذكير والتانيث ينظر
الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة ويجوز الامران فى نحو ثلثة من النخل وثلاث
من النخل لانه يذكر ويؤنث قال الله تع نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء
ان كان اسم جمع كطرفا لانه قايم مقام جمع شئ فكانه جمع لا اسم جمع فاذا تقرر امر التذكير والتانيث فى هذه
الالفاظ العشرة اعنى من واحد الى عشرة من جملة الفاظ العدد الاثنى عشر فلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا
اعنى جرى الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس فى الظاهر اين وقعت تحت العشرة
او فوقها فلهذا تقول ثلثة عشر رجلا وثلثة وثلثون رجلا وثلثة ومائة رجل الا لفظ عشرة عند التركيب فانه يرجع
الى القياس اى يثبت التاء فيه فى المؤنث ويسقط فى المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس
لان مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين ساير العقود مميزه فى التذكير
والتانيث فى التنييف لانه كان بلا نيف ايضا موافقا لمميزه تذكيرا وتانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من
التقرير وقد تبين بما ذكرنا تعليل قوله احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة
الى تسع عشرة اى احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمؤنث ثلثة عشر الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة
للمؤنث قوله وتميم تكسر الشين يعنى شين عشرة المركب فى المؤنث لما كرهوا توالى اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة
مع امتزاجها بالنيف الذى فى آخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى الكسر واما الحجازيون فيعدلون من حركة الوسط
الى السكون لئلا يكون ازالة ثقل بثقل آخر وهى الفصحى وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين
عشر المركب بمحرك الآخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة آخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر قوله
عشرون واخواتهما فيهما يعنى فى المذكر والمؤنث كان قياس هذه العقود ان يقال عشرات رجلا مثنى وثلث عشرات
رجلا الى تسع عشرات رجلا فقصدوا التخفيف فحذفوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرات وكان المضاف مع المضاف اليه
ككلمة واحدة لانهما عبارة عن عدد واحد كعشرة ومائة والف فكان المضاف مع المضاف اليه ككلمة مؤنثة بالتاء فلما
حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزة وثبة وقلة الا انهم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو

عزة وثبة محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات
لاشتبهت بثلثة التى فى مرتبة الآحاد فلم يحصل التعيين المقصود بوضع العدد ومن ثم لا ترى فى الفاظ العدد لفظا مشتركا
اصلا كما يجئ فى غيرها من الالفاظ وسيجئ فى باب الجمع ان جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شايع بالواو والنون نحو
قلون وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام وابتدى بتغيير عشران المثنى
الى لفظ عشرون المصوغ صيغة المجموع ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسى فى اخواتها التى بعد اذ جمع المؤنث غير
قياسى لم يجئ الا مضافا لفظا او معنى الى مثنى آخر كما فى قوله تع صغت قلوبكما على ما يجئ فى باب المثنى وانما غير لفظ الواو
فى عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يجر فيها تغيير لامكان معنى الجمع فى ثلثون مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو
ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى جمعية العشرة فى عشرون بوجه فقصدوا بتغييره الى جعله كبناء سالم في
الواو والنون فى عشرون واخواته كالجبر مما حذف كما قيل فى عزون وكرون وليس من باب تغليب العقلاء المذكر
على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند اجتماع كالمسلمون فى الرجال والنساء والطويلون فى الرجال
والجمال وانت تقول عشرون امراة وعشرون جملا بل يمكن دعوى التغليب فى عشرون رجلا وامراة وعشرين رجلا
وجملا قوله احد وعشرون قوله بلفظ ما تقدم اى يكون المعطوف الذى هو العقد والمعطوف عليه اى النيف
بلفظ ما تقدم فى التذكير والتانيث فالعشرون لهما ولفظ احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على خلاف
القياس فى الظاهر قوله فيهما اى فى المذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى ترجع من ابتداء كل مائة الى انتهائها
العدد على الترتيب المذكور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو احد ومائة اثنان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة
واحد مائة اثنان واحد الف واثنان فى المعلوم معدوده وفى غير المعلوم مائة ورجل الف ورجلان مائة وثلثة
رجال الاول اى عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه فى التقدير
فثلثة عشر فى تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلت الى الالف استانفت
العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما مر من اول العدد الى الالف تعطف الالوف على ذلك العدد المنيف عليه
نحو احد والف عشرة والف عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف
معطوفا عليه كما ذكرنا فى المائة مع ما اناف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالوف اسم مستانف ثم
للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المئات
اسم الالف الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدى الى وضع ما

لانهاية له من الالفاظ وهو محال فقصروا على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة
مائتا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة والف الف الى الف والف
الف والفان والف الف وثلثة آلاف والف الف الى الف الف الف وهكذا الى لانهاية له ولم يقولوا عشر
مائة بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل الف ومائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل الف وثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيف
اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امراة ولذا اضيف الى
الالف وجب اثبات تائها سواء كان مميز الآلاف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة آلاف رجل وامراة لان مميز الالف
والآلاف لا اما اضيف اليه المائة والآلاف واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا منها كما في
عزة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش رأيت مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة
منه خطا فاذا جمع او ثنى حذف الالف قوله في ثماني عشرة اما الفتح فلان الياء يحتمل الفتح لخفتها كما في رأيت القاضي
وجاء اسكانها كثيرا لثقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معديكرب وقالي قلا وبادي بدا وجوبا وجاز حذف الياء
مع فتحة للاستثقال ايضا وبعد حذف الياء ففتح النون اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة
مع العشرة وتجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثمان في غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على النون
قال لها ثنايا اربع حسان. واربع فثغرها ثمان. وفي الحديث ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك برباعي
وجوار ونحوهما والبضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر
رجلا وبضع عشرة امراة لما لم يقصد التعيين قال الجوهري لما جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع
وعشرون والمشهور جواز استعماله في جميع العقود قوله ومميز الثلثة الى العشرة الخ هذا داخل في المحدود اعني
ان مميز الثلثة والعشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلم نصبها اخف على ما مر قبل وقد يترك
الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وربما جاء في الشعر نحو ثلثة اثوابا واتما شذ النصب لان المعدود في الاصل
كان موصوفا كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب في نحو احد
عشر رجلا فيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيف
اليه العدد للتخفيف واصل موصوف الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله
لفظا او معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر انه اذا كان المفسر احدهما
فصل بمن نحو ثلثة من الخيل وخمس من التمر وذلك لانهما وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما

بعدما

بعدما تقدم من اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو باطل لقوله تع تسعة رهط وقالوا
ثلث ذود وقال ثلثة انفس وثلث ذود. لقد جار الزمان على عيالي ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف
العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة اضيف اليه كثمانية اقلام واربعة رجال وان كان له جمعان معا اضيف
العدد في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود وقلة نحو ثلثة اجمال وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس
بقياس وقال المبرد يجوز قياسا نحو ثلثة كلاب على تاويل ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلث مئات لان للمائة
جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف
العدد الى جمع التكسير كما في ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما تقدم المجموع بعدما هو في
صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر وقد جاء في الشعر ثلثمائين
وخمسماين قال ثلثمائين للملوك وفى بها. ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في مئون مئين بضم
الميم وبعضهم بكسر ميم مائة في الواحد ايضا اتباعا من الضم وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضممت ميم مئات وفعلت
كما في مئون جاز وبعضهم يجعل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجيء في باب الجمع وقال الاخفش هو فعلين
في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد وليس بشيء اذ لو كان مفرد القيل المائة واحد مائين ولعد عن
اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وفاب المائي عند الاخفش
اصله المائين حذف النون ضرورة وحكى عن يونس انه مطروح الهاء كثمرة وتمر وليس بمستقيم اذ القياس اذن
مائي كمعي كما تقول في لثة لثي وفي ظبية ظبي وقد قيل اصله مائي ككليب كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون
العين حرف حلق كما يجيء في التصريف ثم خفف لاجل القافية ومائي ككليب غير مسموع ففي هذا القول نظر قوله
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهتهم
ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثنى عشر
لما مر في باب المركب قلت هذا ليس مثله لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى وانما جي
به لبيانه فكان الجمع كالشيء الواحد والمضاف اليه في نحو خمسة عشر زيد مغاير للاول فلم يكن كجعل ثلثة اشياء شيئا
واحدا من حيث المعنى واما عشرون واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليست نون الجمع حقيقة بل هي
شبيهة بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل ارضون جمع الارض حقيقة

وان لم يكن قياسيا بخلاف عشرين فانها ليست جمع عشر لما مر في اول الكتاب ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا
لمشابهتها لنون الجمع وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل واما افراده فلان جمعيته الاصلية التي كانت
له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف
فابقى الجمعية فيه مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق له
الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله والجمعية مفهومة من العدد المقدم والمفرد اخصر فاقتصر عليه مع صيرورة المعدود
في صورة الفضلات يراعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود
من حيث المعنى والعدد وان كان مقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو لو
كان مضافا اليه قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا لكن على قلة قوله وتثنيتها وجمعه
تثنية المائة والالف وجمع الالف اذ المائة لا يجمع مضاف اليها ثلاث واخواته كما مر وان لم يضف اليها ثلاثة واخواتها
جمعت واضيف ذلك الجمع الى المفرد نحو مآت رجل قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة رجال
واما افراده فلي اجراهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على
الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الآحاد جمع قلة وحكم
القلة عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء كتصغيرهم له على لفظه وجمعه مرة اخرى جمع التكسير وقد تجمع مميز المائة
نحو مائة رجال وقد تفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما. فقد ذهب اللذاذة والفتاء. قال المص
ونعم ما قال حين قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز ولا
لزم الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا والا
لزم الشذوذ بجمع المميز قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان يكونوا لبثوا تسعمائة ووجهه انه فهم ان مميز
المائة واحد من مائة كقولك مائة رجل فرجل واحد من المائة فلو كان سنين مميزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل السنين
ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة قال المص وهذا يطرد في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا
فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على رأيه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما
قرآ ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان قراءة الجماعة اقيس عند النحاة
من قراءتهما وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا
فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعا في نحو ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل الى المفرد لعلة

كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ما استعمل جمعا استعمل
كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على الاصل فيما وضع العدد له فلا هذا آخر كلام المص واذا وصفت المميز المفرد
جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا ظريفا وظرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان
واربعون حلوبة سودا كخافية الغراب الاسحم واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد
في اي درجة كان صفة كما ذكرنا لان المقصود من التمييز التنصيص وهو معدوم في الاكثر الا وصاف الا ان كانت الصفة
مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم ولما اضيف العدد
المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه اي التركيب في الاضافة
عنده لا تخل بالبناء كما لا تخل الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء
واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان في اللام كثيرا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيا كالآن
والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم
اضافته مع ثبوت علة البناء فيه ولما اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء عند القطع منها واما بناء نحو
غلامي عند النحاة وبناء حيث واذا ونحو قوله على حين عاتبت فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب
ثاني الاسمين فيما سمع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد لعراء لمجرى بعلبك والفراء يجعل جزئي المركب عند الاضافة
معربين اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه قوله
واذا كان المعدود يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود
وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكر وفي الثاني المعدود وهو رجل مذكر ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ
وهو الاقيس والاكثر في كلامهم لما ذكرنا في الموصولات فتقول ثلثة اشخص اي نساء وثلاث انفس اي رجال وان تعتبر
الذكورة ويجوز ان يعتبر المعنى فتقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال فكان مجني دون من كنت اتقي ثلث
شخوص كاعبان ومعصر قوله ولا يميز اثنان لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوص
العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واقتصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل و
رجلان يفيد المعنيين معا استغني عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال الا
لفظ رجل وحدها يفيد الوحدة والمعدود ولم يقولوا اثنا رجل ولا اثنا رجلين ولا اثنا رجال لان لفظ رجلين
يفيد الاثنينية وقوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ التمييز

عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجل بل لان التميز الاول يفيد الوحدة والثاني الاثنينية وبذا الاستدلال لا يتم
في نحو واحد رجال واثنا رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير منصوب ولا مركب ادخل اللام
عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا والثلثون والثلثة جملا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان
مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلثة المائة واربعة الآلاف والثاني
نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف
اليه معا شذوذا نحو الثلثة الاثواب وعند الكوفيين هو قياس كما مر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول
نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التميز لوجوب تنكيره ولا على ثاني جزئي المركب لانه يكون كانه داخل في وسط
كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين
والمميز بقبح نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان
يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للتذكير نحو قولك اشتريت عشرة بين عبد
وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالغلبة اذا للتانيث قال فطافت
ثلثا بين ليلة وكان التكثير ان تضيف وتجارا اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجئ فلهذا اذا ابهمت ولم تذكر الايام
والليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام فلان خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا واما غلبت
التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة
لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد و
اماء وخمس اماء واعبد اذ الاضافة اليه يفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو
ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التميز فان كان المذكر من المميزين
عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا
لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار بسابقهما نحو ثلثة عشر جملا وناقة واربع عشرة
ناقة وجملا وصفة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة
فالمراد اربع عشرة ليلة واربعة عشر يوما لان مع الليالي اياما بعدتها ولا كذا نحو اشتريت عشرة بين عبد وامة
او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان
يتساويا فيكون خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يختلفا والتنكير في المضاف اليها بين في مثل هذا اي في موضع التقييم

بقصد

يقصد بها الجنس ولفظة بين مستعارة من الظرف المكاني تقول القوم بين رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من
هذين القسمين كما ان ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ
العرب مقدم على اليوم كان من لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لان اكثرهم اهل البراري الذي تعسر
عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ابصروا الهلال عرفوا دخول الشهر فاول الشهر عندهم الليل لان الاستهلال
يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب لاول ليلة منه او لغرته او لمهله او لمستهله وفي اليوم الاول
لليلة خلت واللام هي المفيدة للاختصاص الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب اما ان يختص الفعل
بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبت لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت او يختص به لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت
وذلك بحسب القرينة فمع الاطلاق يكون الاختصاص بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت بوقوعه بعده ومع قرينة
نحو بقيت بوقوعه قبله ويقول في الليلة الثانية لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى آخر الشهر وان وقع الفعل
في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في ثاني الايام لليلتين
خلتا وفي الثالث لثلث ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لثلث ليال خلت الى عشر ليال خلت و
الاول اولى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع
عشر لاربع عشرة ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة للفظ وقريب من ذلك ما حكى المازني
الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد
القلة اي من ثلثة الى عشرة كان مميزه جمعا نحو ثلث اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة ضمير الواحدة وهو
المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي فوق العشرة كان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في
الخامس عشر للنصف من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما
ايضا وذلك لان الاول اخص منهما وفي السادس عشر لاربع عشرة ليلة بقيت او بقين كما قلنا وبعضهم يقول
من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشرين لعشر ليال بقين وهو اولى
من بقيت كما ذكرنا مع جواز ايضا الى ان يكتب في الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة
بقيت وفي الليلة الاخيرة لآخر ليلة منه او سلخه او انسلاخه وفي اليوم الاخير لآخر يوم من كذا او سلخه او انسلاخه
قوله ❀ وتقول للمفرد يعني بالمفرد الواحد وبالمتعدد المعدود وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في
الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف الستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان

هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم فان اردت ان تذكره بلا ترتيب جئت بواحد او احد الذي هو اول تلك الالفاظ الى اثنى عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم واذا قصدت الى واحد منهم حيث الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجته العددية بالنظر الى حاله اي درجته التي هو فيها من العدد لا باعتبار عدد آخر كالثالث اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من الاثنين وهو معنى قوله باعتبار حاله والثاني ان يقصد الى ذلك الواحد المراعى درجته العددية مع النظر الى الدرجة التي تحت درجته ايضا فيكون واحد من درجته بسبب تصيير الدرجة التي تحت درجته محوة ذاهبة الاسم وجعل للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه الى ما تحته نحو ثالث اثنين اي واحد من ثلثة بسبب انضمامه الى اثنين وجعله للمجموع اسم ثلثة ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه وهذا معنى قوله باعتبار تصييره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يجز ان تبني من واحد اذ ليس تحت الاحد شيء يصير احدا بانضمامه الى العدد ويجوز ان تبني من الاثنين نحو ثاني واحد اي مصير واحد اثنين فاذا جئت بعده بمفعول هذا المصير اما مجرورا او منصوبا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد بشيء اذ المعنى انه صيّر مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الانقص منه بدرجة فقط واذا نصب به فانما ينصب اذا كان بمعنى الحال والاستقبال لا بمعنى الماضي كما يجيء في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها او النصب اكثر وانما قل النصب ههنا لان الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين لا يصير ثلثة اصلا وان انضم اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين تثليثا وكذا ربعت الثلثة الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسبع واتسع وقد يكسر هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر بشرط ضم عين المضارع الا فيما لامه حلقي بمعنى آخر وهو قولهم ثلثت الرجل اي اخذت ثلث ماله وكذا اربعته وخمسته الى عشرته وليس هذا المعنى بما نحن فيه ولا يجيء بهذا المعنى ثنيت الرجل اذ لا معنى له ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يتجاوز العشرة بما هو بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد وسائر النحاة قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي ان كثيرا من النحاة يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس

قال ومنهم من يجيزه ويشتقه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثنى عشر وثانونه قال المبرد وهذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل ونحن لا نقول ثلثت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه واعلم انه لم يجز الاشتقاق فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان ما هو بمعنى الاحد في صورة اسم الفاعل وليس معناه كسط وكاهل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبنيا من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيد انما هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى المائة تسعين فقط وليس من المركب المعطوف والظاهر ان سيبويه قاس ما هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم يقل ذلك عن سماع فعلى ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان بثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان تركب رابع مع عشر الاخير فتبنيهما ولا على ان تضيف رابع الى عشرة فتعربه اي تعرب رابع لالتباس رابع عشر بمعنى الاحد كما يجيء واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله قال لم تضف فقلت الاول والثاني والثالث الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات اذا لم يقصد الترتيب فقلت الاول لتبيين قصد الترتيب وهذا المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الى ثلث والكاهل وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة فتقول الحادي عشر فقلب الواحد الى الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتسكن ياء الثاني كما والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب واما العشرون والثلثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد منه المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون ويقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرين فلك ان تضيفه اما الى اصله وهو الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة واول ثلثة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الواحد لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني اثنين وقوله عطاردُ ثاني السبعة السيارات ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب اصله اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان يقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة ثلثة بضم نفسي للاثنين فاذا جاوزت

العشرة واردت الاضافة قلت على اجازة سيبويه وحكاه عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون
حادي عشر بمنزلة ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين
مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء
الفاعل من جزئي المركب فتبنيه من الجزء الاول هو السيف وقول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل وحكاه
عن العرب لا ينكر لعدالته ولا ريب ان حذف ثاني جزئي المركب المضاف اكثر استعمالا لخفته وكاستثقال تكرار لفظ
عشر في المضاف والمضاف اليه فاذا حذفته اعربت اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب للبناء وامتناع
تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه ايضا فتقول ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالاكثر
ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعا واما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه مقام ثلثة جزء
المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم
قيام ثلثة جزئي المضاف اليه مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى الكسائي
الوجهين عن العرب قال المص في الوجه الاول غني بالجزئين الظاهر ان هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة ولا
المركب الثاني لعدم الالتباس واعلم ان لقولك ثالث ثلثة عشر معنيين احدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلثة
عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان تقول ثالث اثني عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر وثانيهما ان الجزء الاول
من ثلثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثني عشر ويجوز ثالث اربعة عشر واصله ثالث عشر ثلثة عشر رابع عشر اربعة عشر و
اعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان بمعنى المصير الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فيقول
في المونث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشر يونث الاسمين
في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر
رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول اي من
اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما
بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه قوله المذكر والمونث المونث كل ما فيه علامة التانيث ظاهرة او مقدرة سواء
كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مونثا فالحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربة ونفساء وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء
وبشرى والحقيقي المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة العلامات الا التاء لان
وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان يحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف

رجوعهما في التصغير نحو هنيّة في هند وقديرة في قدر واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا
على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله وعلامة التانيث التاء والتاء
في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا
كانت التاء الاسمية اكثر تصرفا فتحملها الحركات وتقلبها هاء في الوقف وقال الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا شبهة
الهاء للالف وليس بشيء لان التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف وقال جار الله التاء
ايضا علامة التانيث في نحو ذي واله ولى ان يقال هذه الصيغ كلها موضوعة للتانيث كما وليس في اسم الاشارة
ما هو على حرف واحد واما الياء في تفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد يدخل
الحرف كربت لفا كان المجرور بها مونثا كقوله فعلت لها اصبت حصاة قلبي وربت رمية من غير رام وقد جاء
يا صاحبا ربت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المونث وتلحق ثم ايضا اذا عطفت بها قصة على قصة لا مفردا
على مفرد ويقال لات لمشابهتها ليس كما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما التاء في بنت واخت وهنت وكلتا وثنتان
ومنتان فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث ولذا سكن ما قبلها وفي منتان كانه بدل من اللام لكون
واحدها مونثه كشفه والالف الممدودة عند سيبويه في الاصل مقصورة زدت قبلها الفا لزيادة المد وذلك لان
الالف للزومه صار كلام الفعل في زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذفت احديهما
لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ثانيهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لبقي على مدها والما قلبت
همزة لا واوا ولا ياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض اكثر اذ لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في
كساء ورداء لكون ما قبلها الفا كما فيهما فان الالف وانقلبت ياء قلبت الف التانيث ياء ايضا كما في قوله لقد
اغدوا على اشقر يغتال الصحاريا ويعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه كقوله تع والشمس وضحيها وبالاشارة
اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة التانيث بفعله او شبهه المسند اليه او الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق
وبكاس من معين بيضاء لذة للشاربين ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبمصغره ان كان المكبر ثلاثيا
نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال خاص بالمونث
كفواعل في الصفات كطوالق وحوايض وعلى مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين
فجمعها على افعل في المونث وقد جاء في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وطحال واطحل ويجيء
التاء لاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمونث اما في الصفة كضاربة ومضروبة وحسنة وبصرية وهو القياس

في هذه الانواع الاربعة اعني في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالياء واما نحو ربعة ويفعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي نفس ربعة ويفعة واما الاسم الجامد وهي اسماء مسموعة قليلة كرجلة وانسانة وغلامة الثاني لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من اجناسها كنخل ونخلة وتمر وتمرة وبط وبطة ونمل ونملة فنحو قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون ما قالت لتاء الوحدة في نملة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما يجيء والمصادر نحو ضرب وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين أعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الآحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء محفوظة كسفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس في فارق الواحد وهو قليل نحو كمأة وفقعة للجنس وكم وفقع للواحد وقال بعضهم ان ذا التاء فيهما ايضا للوحدة والمجرد منها للجنس والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ويؤنثه غيرهم وقد جاء في القرآن كلاهما قال تعالى نخل خاوية ونخل منقعر وقد يجيء ياء النسبة كالتاء للوحدة ايضا نحو اعرابي واعراب وفارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجيء للمعنيين المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة ولذا قلب اللام همزة في عظاءة وسقاءة وياء في تعاديه بخلاف نحو شقاوة وخزاية وعلاوة وهراوة وسعاية ونحوة فان التاء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي باعتباره لازمة نحو غرفة وظلمة كما يجيء وان جاءت في بعضها غير لازمة كشقاوة وشقا الا ان وضعها في المؤنث على اللزوم واما جواز قلب اللام وتركه في عباية وعباءة وصلاية وصلاءة وعظاية وعظاءة فلما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى الثالث ان يجيء التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها وهي على فاعل او فعول وصفة منسوبة بالياء او كائنة على فعال كقولهم خرجت خارجة على الامير وسابلة وواردة وشاربة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب وحلوبة وقتوب وقتوبة وقولهم البصرية والكوفية والمروانية والزبيرية والجمالة والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة وليست كالتي في كمأة وكم وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب للجنس كتمرة وتمر فالتاء للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء للنقل كما في الذبيحة والاكولة على ما يجيء الرابع ان تدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل او مفعال او فعول كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة فهذه تفيد مبالغة في الوصف كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو احمري ودواري وكان التاء في هذا القسم للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اي اللتي الواحد محرك

جاء

جاء من جنسه كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول نحو سببة وسبة ولعنة ولعنة وهي في الوزنين لازمة الخامس ان تدخل على الجمع الاقصى كجواربة وموازجة كيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال لهاء العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل عن التذكير وليست التاء في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان تدخل ايضا على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمناذرة في جمع اشعثي ومنذري وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب لان ياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي بل رجلي كما يجيء في باب النسب فحذف ياء النسب ثم جمع بالتاء ايضا فصارت التاء كالبدل من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجيء وانما ابدلت منها لتشابه التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد تحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في اسم يكسر لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوي قال متى كنا لامك مقتوينا والتاء في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب غير الاقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي فرسة بل فرس ولا في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء الى اصله من الانصراف وقد يجيء لذلك مزيد شرح في المنسوب ان شاء الله تعالى السابع ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المقدرة قبل الآخر كجحاجحة في جحاجيح واما في فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من الياء وان يكون علامة لتعريب الواحد والياء في نحو جحاجحة لا تسقطان معا ولا تثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء الثامن ان تدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجبة الدخول وهو في بنائين فعلة كغربة وفعلة كغلمة او جائزة وهو في ثلثة ابنية فعالة كحجارة وقد يلزم في هذا البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصقورة وبعولة وضيوطة وقد يلزم كعمومة وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى التانيث كما في ناقة ونعجة واتوبة وهذه التاء لازمة قيل وقد جاء لتاكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز فان عجوزا موضوع للمؤنث والتاء فيه غير لازمة العاشر دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحفة وهي لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة وزنة او عن لامه كما في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهو في يا ابت ويا امت فقط الثالث عشر دخولها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة

والزنجة ويمنع التا، اكثرها غير لازمة والاولى ان التا، في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعول لتدل انها ابدا
معها الموصوف البتة كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعلة نحو امراة شكور وصبور وكل ما لحقته من التا، المذكور في هذا القسم
يستوي فيه المذكر والمونث قال ابو عمرو وقد يكون التا، للمبالغة عوضا من الف التانيث كما في حبيرة تصغير حبارى
وعند غيره لا تبدل منها التا بل يقال حبير كما يجي في باب التصغير قال الزمخشري تجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث
والاصل في الصفات كما ذكرنا ان نوقع بين مذكرها ومونثها بالتا، ويغلب في الصفات المختصة بالاناث الكاينة
على وزن اسم فاعل او مفعل ان لا يلحقها التا، ان لم يقصد فيها معنى الحدوث كحايض وطالق ومرضع ومطفل فان
قصد فيها معنى الحدوث فالتا، لازمة كحاضت فهي حايضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التا، وان لم يقصد الحدوث
نحو مرضعة وحاملة وربما جاءت مجردة عن التا، صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث نحو جمل ضامر و
ناقة ضامر ورجل وامراة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن التا، مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول
الكوفية وهو ان التا، انما يوتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك بين العلة
غير مطردة في نحو ضامر وعانس ويقتضي تجرد الصفات المختصة بالمونث مع قصد الحدوث ايضا بل يقتضي تجرد
الفعل اذا لم يشرك كما في نحو حاضت وطلقت لان اصل العلة الاطراد ويقتضي ان لا يقال الا امراة مرضع وقد
ثبت انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مول بنحو انسان حايض اي شي حايض كان رجعة
مول بنفس نجبة واتفاقهم على انه يلحقه التا، مع قصد الحدوث دليل على ان العلة شي آخر غير هذا التاويل وقال الخليل
انما جردت عن التا، لان فيها معنى النسب قال المصنف في شرح كلامه ما معناه ان اصل التا، في الاسما، ان يكون في الصفات
فرقا بين مذكرها ومونثها وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في افعالها فالصفات في لحاق التا، بها فرع الافعال
تلحقها اذا لحقت الافعال نحو قامت فهي قايمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا حاضت فهي
حايضة لان الصفة ح كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان
كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري
كذلك معنى طالق وحايض ذات طلاق وحيض كانه طلاقية وحيضية قلت غاية مرمى كلامهم ان اسم الفاعل ما لم يقصد
به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي بناه على الحدوث فلم يونثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى مع مشابهته
له لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق لا الحدوث ولا يشابه الفعل لفظا ايضا وكانت احق
بالتجريد عن التا، ولا تجرد وايضا فالاسم المنسوب بالياء الذي مثل حايض وطالق محمول عندهم عليه يونث مع انه على

الاطلاق دون الحدوث وليس بفعل الا من حيث المعنى والتاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة ومن اين لهم ان
المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر وتبال وقوس اذا قصد به المونث لا يدخله التا، بل
يقال امراة ناشبة ونبالة وكيف صار حكم نابل الذي هو من جملة الاسما، المنسوبة بخلاف حكم ما فيه يا، النسب ظاهرة في
الامتناع من تا، التانيث وقولهم عيشة راضية بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التا، وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف
الظاهر وايضا هب ان نحو حايض وطامث من ابنية النسب كما ان نحو نابل وناشب منها فما قالوا ان معناهما نبلي ونشابي
ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه كيف يجوز ان نحو منفطر ومرضع في قوله تعالى السما، منفطر به وقولهم فلانة مرضع
من باب ابنية النسب ولم يثبت كون مفعل ومنفعل من ابنية النسب المتفق عليها حتى يحملهما عليها كما حملنا حايضا على نحو
نابل والاقرب مثلا ان يقال ان الاغلب الفرق بين المذكر والمونث بالتا، هو الفعل بالاستقرا، ثم حمل اسما الفاعل
والمفعول عليه لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحق التا، للتانيث كما يلحق الفعل ثم جا، مما هو على وزن
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا الفرق بين المعنيين فانثوا ابدا التانيث بما قصدوا فيه
الحدوث الذي هو معنى الفعل كتانيث الفعل المشابه له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا بين
المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالياء فلم يقصد في شي منها مرة الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق
بين المعنيين بالحاق التا، في احدهما دون الآخر بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن
التا، كتجريد الفاعل المقصود به الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التا، بهما لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التا،
بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول لا للفعل وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسم الفاعل والمفعول ولذا
جمعا جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق تا، التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر
المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطاد ومحرب ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه
امراة جبان وجبانة وناقة دلاث وكذا فعول بمعنى فاعل وقد جا، لوا عدو لله وعدوة لله ومسكينة واما فعول بمعنى مفعول
فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث كالركوب والقتوب والجزور لكن كثيرا ما يلحقها التا، علامة للنقل الى الاسمية لا
للتانيث فيكون بعد لحاق التا، ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقه التا، فعيل
بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو بنت فلان قتيلة فلان وجريحة ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه
التا، مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التا، نحو ملحفة جديد من جد بمعنى
جد عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جد اي قطع وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبنا، فعيل

بمعنى مفعول مع كثرة غير مقيس وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على تاويل وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس
الحليف وربما لم يلحق التاء في فعيل نحو ناقة رعيض واما الف التانيث المقصورة فانما تعرف بان لا يلحق ذلك الاسم
تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او للتكثير وهو قليل كالقبعثرى
او للتانيث والتي للتكثير ما يكون زائدة سادسة ويلحقها التنوين نحو كمثرى ويتميز الف التانيث عن الف الالحاق حتما
بان تزن ما فيه الالف وتجعل في الوزن مكان الالف لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو
اجلى وبردى فانه لم يات بجيء اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به وتجيء معنى الالحاق في التصريف ان شاء الله تعالى
فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما قلنا في الغالب لما حكي عن سيبويه في بهمى بهماة وروى
بعضهم في رؤيا رؤياة وهما شاذان ففعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مؤنث افعل التفضيل كالافضل
الفضلى وهو قياس ولا افعل انثى وخنثى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او اسم كبهمى وحزوى ونهاء
ورؤياء ان صحا فالفهما عند سيبويه للالحاق ايضا كما عند الاخفش مع انه لا يثبت فعللا كبرقع وذلك لما يجيء في
التصريف في باب ذي الزيادة ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسماء قيل ولم يات منه الا ثلثة اسماء شعبى وادمى
في موضعين وارنى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع ورواه سيبويه بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفاء
والعين وهو اما مصدر كالشكى والجمزى واما وصف كفرس وثبى وناقة زلجى اي سريعة واما اسم كدقرى
ونملى واجلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاجفلى للكثرة ومنها فعالى كحبارى لطائر وفوعالى كحولايا لموضع
وفعالى كشقارى نبت وفعللى كجحجبى قبيل من الانصار وفعيلى كبقيرى لعبة وفعيلى كخليفى و
فعلوى كرهموى وفعولى كحبوكرى للداهية وفوعلى وفيعلى كخوزلى وخيزلى لمشية فيها تفكك ويفعلى
كيهيرى للباطل ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شق وفعللايا ككبرذايا
موضع وفعليا كبذبيا للداهية وفعليا كزكريا والظاهر انه اعجمي وفعللى كعرضنى لنوع من السير وفعلى كدفقى
نوع من السير وفعلنى كلحنذى اسم رجل وجاء بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى
وفعللى كسبطرى مشية فيها تبختر وافعيلى كاهجيرى للعادة فمن احد وثلثون مثالا ولعلها تحيط باكثر ابنية المؤنث
بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مؤنث
فعلان او مصدرا كدعوى او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ذلك فقد يكون الالف للالحاق
كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا تترى فيمن نون وقد يكون للتانيث كالنزوى واما فعلى فان كان مصدرا

كذكرى

كذكرى او جمعا كحجلى وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الفها الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه ولا يكون الا
مع التاء فالفه للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في ضيزى وحكي اصلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى
منونا بلا تاء وهو ملحق لما ذهب اليه سيبويه واذا كان غير الا وجه المذكورة فقد يكون للالحاق نحو معزى
بالتنوين وقد يكون للتانيث كالدفلى والشعرى وقد يكون ذا وجهين الالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير
منون ومن الاوزان التي لا يكون الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مؤنث افعل الصفة نحو
حمراء وقد يجيء صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة شوكاء وداهية دهياء والعرب
العرباء ويجيء مصدرا كالسراء والضراء واللاواء واسما مفردا غير مصدر كالصحراء والبيداء واسم جمع كالطرفاء
والقصباء وقد يقصر بعض الممدود للضرورة فالمحذوف من الالفين اذا الاولى لا الاخيرة لانها للمعنى ولانها لو
كانت المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما ينصرف جبارى اذا صغرتها بحذف الف التانيث نحو
جبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخيرة الى اصلها من الالف لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل و
منها فعلاء بفتح الفاء والعين ولم يات عليها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اي ابن الامة والسحناء
بمعنى السحنة والجنفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها فعلاء ولم يات عليها
الا السيراء وقال الفراء اصلها ضم الفاء كسرت للياء وفعلاء اما مفردا كالعشراء والرحضاء او جمعا كالفقهاء
والعلماء واما فعلاء وفعلاء كجنفاء وخشاء فلحقان بقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعليا ككبرياء
وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب او اسم كالثلاثاء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء
البراكاء وفعللاء كهندباء بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كخنفساء وفعيلاء نحو كويلاء ضرب من
التمر وفعلاء كزمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بشمار لانه لا يثبت وافعلاء اما مفردا كاربعاء واما جمعا
كانبياء وهو كثير وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد يفتح الباء ففيها ثلث لغات وفعلياء كزكرياء وفاعولاء
كعاشوراء ومفعولاء كمعبوراء وفعالاء كجدباء نوع من الجراد وفعلالاء كبرناساء بمعنى الناس قوله
وهو حقيقي انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان بازائه ذكرا منها وتانيثه غير حقيقي اذ تقول
اثمرت نخلة انثى وقد يكون الحقيقي مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال بدل الجمع
ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي قوله واللفظ
بخلافه اي الذي ليس بازائه ذكر في الحيوان كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكر فيجوز

ان يكون التمام في قوله نعم قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الكثرة اقوى حجة عليهم ولعل السر في اعتبار التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فحكم مختص به لا بغيره واذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير وليس بعلم كشاة ذكر جاز في ضميره وما اشير به اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسن وحسنة قال طرفة كسا معتبي شاة بجوى نغود ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو غرفة حسن ولا يجوز ان يقال صاح دجاجة انثى على انك الحقيقة تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا للتانيث لانك وان الغيتها يبقى التانيث الحقيقي فيكون كقام هند وهو في غاية الندرة كما يجيء قوله واذا اسند اليه الفعل فبالتاء اذا اسند الفعل وشبهه الى المونث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهر العلامة او لا فذلك الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهر احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا عن الحقيقي لان تانيث المسند اليهما واجب على بعض الوجوه كما يجيء ثم اعلم ان الفاعل المونث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع التكسير او اسم الجمع او غيرها اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فيجيء حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر والظاهر اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته ولكن المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم وبئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة هند لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر لكون الفعلين غير متصرفين وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما يطلب بالمفعولية اما نحو قولك ما جاءني من امراة وكفت بهند فليس انجرار الفاعل بلازم ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورين بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو ما قام الا هند فالا جود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قائم مقامه في الارتفاع مع الفصل بالا او نقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف فانما

لطول الكلام ولكون الاتيان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع تاخير الموعود وان كان الظاهر غير حقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند جاءت او غيره كالشمس طلعت الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعا وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان منفصلا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه واما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات والجبيلات والغرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى ظاهر المونث غير الحقيقي الا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال والنساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبروا التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع التذكير الحقيقي في رجلان ولا التانيث الحقيقي في الهندان ولم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء اللفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان يتغير ذلك المفرد ذو العلامة اما بحذفها ان كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها ان كانت الفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه تغيير عليهم كالزينبات والهندات لان المقدر عندهم في حكم الظاهر والدليل على ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادقه وحكم البنين حكم الابناء وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده وهو ابن قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المونث واحده كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما يجيء فالواو والنون فيه عوض من الالف والياء ويساوي التاء في اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة ونون التانيث بل الحرفية نحو يعصرن السليط اقاربه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم ظاهر الجمع

والجبليات تا

مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي وامّا ان اسند الى ضميره وهو قوله وضمير العاقلين الى اخر الباب فنقول
ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او لا والعاقلون اما بالواو والنون او لا فضمير العاقلين بالواو والنون مع
الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ المذكر الحقيقي وانما خصّوا العاقلين بالواو دون النون
لان اصل ما يزاد حروف اللين والالف اخف المثنى والجمع بالواو اولى منه بالياء لان ثقل الواو مناسب لكثرة التي في
الجمع وكانت الواو بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصارت الياء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي
فلم يبق لجمع العاقلين من حروف المد شيء فجيء بالنون لمناسبة بين الواو وبينها في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو
والنون اما واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير للمؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت
وتفعل وفاعل نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ وامّا غير العاقلين فهو ثلثة اقسام مذكر لا يعقل كالايام
والجبيلات ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث لا يعقل كالدور والظلمات فيجوز ان يكون ضمير
جميعها الواحد للمؤنث الغائب بتأويل الجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين وقد تقدم ان النون
موضوع له فتقول الايام والجبيلات والدور والغرفات والنساء والزينبات فعلت وفعلن وبين النون في
بين جمع المذكر العاقل وغيره جار في جميع الضمائر على اختلافها فتقول في المرفوع المنفصل انتم وانتن وهم
وهن وفي المنصوب المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم اياكن اياهم اياهن
وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل انتموا وضربكموا واياكموا ولكموا وامّا اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره
مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو انقعر النخل وانقعرت
النخل والنخل انقعر وانقعرت وانقعرن وامّا اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالخيل والابل والغنم فهو كـ
جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب قال مع الصبح ركب من احاظة مجفل
فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا [illegible] المثنى ما لحق آخره الف او ياء
مفتوح يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب وضع صالح لاكثر من فرد واحد لمعنى جامع
بينهما في نظر الواضع سواء كان ماهيتهما مختلفة كالابيض لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظر الواضع
وليس نظره الى الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لانسانين والبيض
لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل واكثر كالزيدين والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين
في وضع لفظ زيد ليس الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اي ماهية كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى

لاصالة في الجمع

العاقل

بينهما

بزيد انسان وسمي به فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك الذات متميزا عن
غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون في الجنس وقوعه
على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا وعند المص تردد في جواز تثنية الاسم المشترك و
جمعه باعتبار معانيه المختلفة نحو قولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب وغير
ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوّز على التردد في شرح المفصل
وذهب الجزولي والاندلسي وابن مالك الى جوازه مثله قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي رح وهو انه لو وقعت
الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لقيت
عينا فانها تعم في مدلولاتها المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال نسبة العلم الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته لكون كل واحد منهما واقعا
على معانيه لا بوضع واحد امّا عند المص فانه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات لمعنى واحد سواء كان بوضع واحد
او اكثر ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الاعلام كما مر وامّا عند غيره فقال المص ولو سلم ان نسبة العلم الى
مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس يؤخذ آحادها فتثنى وتجمع كالقرئين
للطهرين والقروء للاطهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس وليس للعلم جنس تؤخذ آحاده
فتثنى وتجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار معانيه المختلفة اورث اللبس وقد يثنى غير المتفقين في اللفظ بعد جعلهما متفقين
اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما يقال لابي بكر وعمر قالوا العمران وكذا القمران
والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين والحسنين لان المراد بالتغليب التخفيف فيجاز ما هو المبالغ في
الخفة وان كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل يغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف في
المثنى لغة بني الحرث بن كعب قال اعرف منك الانف والعينانا وقال ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العينانا وقوله يا رب
خال لك من عرينة وقوله لا ينقضي شهرينة شهري ربيع وجماديينة وقوي في الفعل في الشواذ ايضا
رزقانه وقيل اصل المثنى والمجموع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في مجال ضنك
كلاهما ذو أشر ومحك وقال كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك وقد يجيء العطف تراخى في

الشذوذ واما اذا قصد التكثير كما فى قوله لو عُدّ قبرٌ وقبرٌ كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام او فصل بينهما
بفصل ظاهر نحو جاءنى رجل طويل ورجل قصير او بفصل مقدر نحو قولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى
ضربته اى الرجل الجانى والرجل الذى ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة وقد يكرر للتكثير
بغير عطف كقوله تع صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى للتكثير ايضا كقوله تع فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك
ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا
عنده بل كل واحد صيغة مستانفة كما قيل فى اللذان واللذين وليس بشئ لانه لم يحذف المعطوف فى نحو خمسة
عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما فى المثنى والمجموع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف
لو سلم انه كان مكررا بحرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامتا التثنية
والجمع تضمن معنى حرف العطف لوقوعه على الشيئين والاشياء وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو العطف
وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر منه فهو مثل نضم من لهمزة الاستفهام او ان الشرطية قلنا بل انه معنى العطف
لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد فى المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا
سواء الا ان كلا لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامتها لئلا
يلتبس بالواحد وكذا نقول جعل المفرد فى المجموع جمع السلامة واقعا على اشياء كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع
رفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة
وخمسة وغير ذلك من الفاظ العدد ونحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين فى نسبة
الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاءنى زيد وعمرو ومقدرا كما فى خمسة
عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان توضع الكلمة
للمجموع بعد وضعها للمفرد كلفظ المثنى والمجموع او توضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من الفاظ
العدد الى العشرة ويبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا مع اطراد ما ذكر فيهما ايضا قوله
والمقصور يعنى بالمقصور ما آخره الف لازمة احترازا عن نحو زيدا فى الوقف وسمى مقصورا لانه ضد الممدود
او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كانت الفه عن واو اى عوضا عن واو وهو ثلاثى اى المقصور
ثلاثى قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فتعرض المص لذكر ذلك وهو فى ثلثة انواع المقصور
والممدود والمحذوف آخره اعتباطا فالمقصور ان كان ثلاثيا والفه بدل عن الواو رد الى اصله ولم يحذف

للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة ولذا رد الى الاصل سلمت الواو والياء من ان تقلبا الفا
لان الواو والياء لو تحركتا مع انفتاح ما قبلهما لم يقلبا الفا الا اذا كان بعدهما الف كغزوا ورميا وغليان ونزوان
كما يجى فى التصريف ان شاء الله تع ولم تقلب الفا لئلا يعاد الى ما فر منه وانما جاز رد الواوى من الثلاثى الى اصله
دون الواوى مما فوقه لخفة الثلاثى فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف الثالثة اصلا غير منقلبة عن شئ كمتى
وعلى والى واذا اعلاما فان الالف فى الاسماء العريقة البناء اصل او كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع فى
متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب
قلبها ياء وان لم تسمع فالواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء فى النوعين اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف
الواو وقال الكسائى ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورته كالربا وجب
قلبها ياء لئلا يبنا قل الكلمة بالواو فى الجر مع الضمة او الكسرة فى الصدر فيميل مثل من الالف ويكتبها ياء وعموم
قلب كل ثالثة اصلها واو واوا ابتهره قوله والا فبالياء اى ان لم يجمع الشرطين وهما كونه ثالثا وعن واو وذلك اما
بان يكون ثالثا عن ياء كالفتى والرحى او زائدا على الثلاثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمستدعى او عن ياء
كالمرمى والمرتمى والمستقى او زائدا على الثلاثة زائدا للتانيث كالحبلى والقصيرى والخليفى او للالحاق كارطى
والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالالف و
التاء كما فى زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان لامذريان لانهم انما يقلبون
الالف الثابتة فى المفرد ياء عند التثنية وههنا الف لم يثبت قط حتى يقلب ياء لانه مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان
ممدودا الى آخره الممدود على اربعة اضرب لان الهمزة اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق كعلباء او منقلبة
عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء لجيد القراءة فالتى للتانيث تقلب فى الاشهر واوا انما القلب فلكون
زيادة محضة فهى بالابدال الذى هو اخو الحذف اولى من غير لمع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء فلوقوعها
بين الفين فيما لو انقلب الهمزة من اجتماع الامثال لان الياء اقرب الى الالف من الواو او لكون الواو والهمزة متقاربين
فى الثقل وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف فى الاصلية بقاؤها فى
التثنية همزة وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان واما التى للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليتين
فيجوز قلبها واوا وابقاؤها همزة لان عين همزتها ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحديهما منقلبة عن اصلية
الاخرى عن واو وياء ملحقة بالاصل فشابهتها همزة قراء الا ان ابدال الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا

ولا عوضا من اصل بل هي عوض من زايد ملحق بالاصل فنسبتها الى الاصلية بعيدة واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى
من ابدالها لقرب نسبتها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من اصل ايضا ولا يقاس عليه خلافا
للكسائي وانما صححوا ثنايين لانهم انما يقلبون الواو والياء المتطرفة بعد الالف الزايدة همزة كما في كساء ورداء ثم
في التثنية اما ان يصححوا الهمزة او يقلبوها واوا وههنا لم تتطرف الياء حتى يقلب همزة اذ لم يستعمل واحد ثنايان قال
والنون ههنا لازمة كما في مذروان فبنيا بان كسقاية وعباية وجاء حذف زايد في التانيث اذا كانا فوق الاربعة
نحو قاصعان وخنفسان للطول وليس بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف آخره اعتباطا فان كان المحذوف
رد في الاضافة وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير تقول بوان واخوان وحموان وهنوان
وربما قيل ابان واخان واما فوك فلم يرد اللام في التثنية لما لم ترد في الاضافة وانما ثني بقلب واوه ميما كما في الافراد
نحو فمان وانما لم يقل فوان كما قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لامنه من التنوين
فاجري مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فموان قال هما نفثا في في من فمويهما على
النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض والمعوض عنه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه
الواو والهاء كسنهة وسنية فلا يكون اذا ضرورة وقد جاء فميان وهو ابعد ورد لام ذات في التثنية لا لام
ذو فقالوا ذوا مال وقد جاء ايضا ذاتا مال وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لا يرد لامه في الاضافة فلا يرد
ايضا في التثنية يقال دمان ويدان قال يديان بيضاوان عند محلم قد لغة من قال في المفرد يدي كرحي وجاء
دميان ودموان قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو وانما قالوا
دمي يدمي كرضي يرضي مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان ذوات الواو اكثر فدميان شاذ عنده قال سيبويه
وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمي كظباء وظبي ودلاء ودلي ولو كان كقفا لم يجمع على ذلك فدميان او
دموان عنده مثنى دمى لانه لغة في دم ومثنى دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين ولامه ياء
فدموان عنده شاذ قال ودليل تحرك عينه تثنيته على دميان قال الا ترى ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في
قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا ولكن على اقدامنا يقطر الدما قال فان قيل قد جاء يديان كدميان مع
ان يد ساكنة العين اتفاقا فالجواب انه مثنى يدي وهي لغة في يد لا مثنى يد قلت ولسيبويه ايضا ان يقول دمى لغة
في دم كيدي في يد والمشهور ان يد في الاصل ساكن العين لان الاصل السكون ولا يحكم بالحركة الا بثبت ولم
يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل محرك العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العيس او كف اليدا

فاما ما حذف لامه لعلة موجبة وهو اما مقصور منون وقد ذكرناه واما منقوص كذلك لا يحذف الياء في تثنية المنقوص
مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقي ساكنان كما لم يلتقيا مع
التنوين في حال النصب نحو رايت قاضيا تقول رايت قاضيان وقاضيين قال ويحذف نونه للاضافة
انما يحذف النون في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله هما خطتا اما
اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما له اجنبا لاضافة واما فصل وقد يسقط لتقصير الصلة
كالضاربا زيدا بالنصب على ما جاء في اسم الفاعل قوله وحذفت تاء التانيث في خصيان واليان اعلم انه يجوز خصيتان
واليتان على القياس اتفاقا قال متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك وتستطارا وقال بلى ايرا
لحمار وخصيتاه احب الى فزارة من فزار فاما خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيتان
لا يفرد احدهما عن صاحبها صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا وضعا اوليا على التثنية كما في
مذروين وكذا اليان وليس خصية والية بمفردين لخصيان واليان بل مفرداهما خصي والي في التقدير مثنيا
خصية والية خصيتان واليتان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم ياتيا الا فيه قال
يرتج الياه ارتجاج الرطب وقال كان خصييه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل وفي غير الضرورة لا يحذف
التاء منهما وقال بعضهم خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل منها استعمالا واعلم
انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى
من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد غضبا والاضافة معنى قولك جاء لا وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى
من الافراد كقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنيين مع
اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف جزء المضاف اليه مع عدم اللبس في ترك
التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما يجيء تقول قلعت
عينيهما اذا قلعت من كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالخبر والاجماع وفي قراءة ابن مسعود
رضي الله عنه فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبة التثنية في انه ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض
الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه بين ان يكون الاول متعددا في كل واحد منهما نحو قلوبكما او لا يكون نحو
ايديكما استدلالا بقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا مع قرينة ظاهرة
كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين فان فرق المتضمنان بالعطف اختير الافراد

فاما

على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن للمضاف جزء من المضاف
اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف واجبة وان امن جاز جمعه
وفاقا للفراء ويونس خلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا نحو ضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير الا رحل
والضمير الراجع الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو نفوسكما اعجبتاني واعجبتني
وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان كالرجلين والعينين
تقول عيني لا تنام اي عيناي وقريب منه قوله وعيناي في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله
تع ويكونون عليهم ضدا وقوله تع وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه السلام
المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص
وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله تع القيا في جهنم اما على تاويل الق الق اقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل
للملابسة التي بينهما وبمثله فسر قوله تع رب ارجعون اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرفقاء ثلثة فكل واحد منهم
يخاطب صاحبيه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه وقد يقدر تسمية جزء باسم كل
فيقع الجمع مقام واحد او مثناه نحو قولهم جبت مذاكيره وبعير اصهب العثانين وقطع الله خصاه ويجوز تثنية اسم
الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى على تاويل فرقتين قال لنا ابلان فيها ما علمتم وقال لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز ثنا مساجدان قوله الجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف بتغير ما قوله
الجموع ما دل على احاد يشمل المجموع وغيره من اسم الجنس كتمر ونخل واسم الجمع كرهط ونفر والعدد كثلثة وعشرة ونحو
قوله مقصودة بحروف مفرده بتغير ما اي يقصد تلك الآحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها
مع تغير ما في تلك الحروف اما تغير ظاهر او مقدر فالظاهر اما بالحرف كمسلمون او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال
وغرف والتغيير المقدر كهجان وفلك فقوله بتغير اي مع تغير وهو حال من قوله حروف مفرده اي كائنة مع تغيير ما
ودخل في قوله تغيير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه
الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف مفرده بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن
لم تقصد الى تلك الاحاد بان اخذت حروف مفردها وغيرت تغييرا ما بل آحادها الفاظ من غير لفظها كبعير وشاة فان
قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جمل وبقر داخل فيه اذ آحادها من لفظها كما رايت اخذ راكب مثلا
غيرت حروفه فصار ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما قلنا ذلك لانها

لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة كما يجيء بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على
لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير ونحن لا نرد نحو ركيب وجويمل وايضا لو كانت جموعا لردت في النسب
الى احادها ولم يقل ركبي وجاملي وايضا لو كانت جموعا لم يرجع ضمير الواحد اليها قال انا جامل لا تهتدا الليل
سائره وقال مع الصبح ركب من احاظة مجفل ويخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون الفرق بينه وبين
مفرده اما بالتاء نحو تمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك لانها لا تدل على آحاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد
بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمت الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغيير
حروف مفرده فان قيل اليس آحاده اخذت وغيرت حروفها بحذف التاء او الياء قلت ليس ذو التاء وذو الياء
مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلثة المذكورة في اسم الجمع ونزيد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر
على التمرة والتمرتين والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز لك ان تقول
اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين نعم قد يكون بعض اسماء
الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم
وعند الاخفش جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء
كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جنس جمع كباقر وركب او اسم جنس كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع
واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل وتراب وانما لم يجئ لمثل ابل وتراب مفرد
بالتاء اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع مع اشتراكهما في انهما ليسا
على اوزان جموع التكسير الخاصة بالجمع كافعلة وافعال ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على
الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميز اما بالياء او بالتاء بخلاف
اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجمع ايضا اعني الجمع الواحد المقدر نحو عباديد
وعبابيد بمعنى الفرق ونسوة في جمع امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع
كما هي للمقيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو عباديد وعبابيد وزن خاص
بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل كعباد وعبدود
ونساء كغلام وغلمة فكان له مفرد مغير تغييرا ما وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن
ومشابه في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسيا فكان واحدها مذكورا ومذكارا ومحسن ومشبه وكذا

احاديث النبي عليه السلام في جمع الحديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة لانها الشيء الطفيف الرذل حوتني جلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا او وصف به يعرف كونه لفظا مشتركا بين
الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يثن الا لاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالتمر والعسل وان
ثني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغيره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك والدلاص يقول في التثنية هجانان
وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات و
الحروف المزيد غير حركات الواحد وحروفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا كخصوم وعدو فيجوز
ان يعتبر الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تع ضيف ابرهيم المكرمين وقال نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب
ويجوز اعتبار حالة المنقول اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان ورجال عدول واما نحو الاين فلا يجمع
لانها لا تجيء من الصفات الا في وضع وصفا واما قوله تع وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال
عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشترك بين الواحد والجمع كهجان لانهما ليسا على وزن الجمع ولا
اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولا مما هو في الاصل مصدر اذ لم يستعملا مصدرين بل هما مفردان اطلقا
على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو صحيح قيل قد يكسر نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رياح وانكرنا زعانف
آخرين ويمكن ان يكون جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يخلو المؤذن في جمع المذكر السالم
ان يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون منقوصا او مقصورا او غير ذلك مما هو غير ذلك
في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه لانها تنضم قبل الواو وتكسر قبل
الياء والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وبين الياء مع
واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف او لما كما هو القياس في الساكنين اللذين
اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق
بها ولو قلبت الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في نحو ملح قلت ذلك لبقاء
الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم يحذف
ياء المنقوص في المثنى لانها تنفتح كما ذكرنا قبل الف المثنى ويائه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في رايت القاضي وان
كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين
وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه ايضا وكون اولهما حرف مد ايضا لانه لو حذفت فيه

ايضا

ايضا لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاني اعلا اخويك بخلاف الجمع فانك تقول فيه اعلو اخويك وعليهم
فلا يلتبس به واما لان فتحة الواو والياء قبل الالف او الياء في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين احف
من ضمهما او كسرتهما قبل الواو والياء ومن ثم لا ترى في الطرف نحو غزووت ورميبت كما نزوان وعليان فاذا
لم يات ذلك في الطرف مع كون الواو المضموم في غزووت والياء المكسورة في رميبت في حكم الوسط للزوم الواو
والياء بعدهما كما في ثبروت وعفريت فما ظنك بنحو اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع ويائه بل يجي مثل في
الوسط نحو قوول وطويل وغيور وبيع والكوفيون يلحقون ذا الالف الزائدة بالمنقوص جوازا فيقولون العيسون
بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون
افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث مثل جريح وصبور ولا بتاء تانيث
مثل علامة قوله شرطه اي شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان مستغنيا عن قوله
مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكر ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء
وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن تقدم الذكر
ولا شك في برودة هذين العذرين ثم قال ويظن ان طلحة داخل مجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة
ان خرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ لم يخرج بالثاني
ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء لئلا يدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو
والنون اتفاقا وتخرج نحو طلحة وحمزة واعلم ان شروط جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات
وخاص باحديهما فالعام لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التانيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا طلحون بسكون عين الكلمة وابن
كيسان بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات والحمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا ارضون
بفتح الراء لما كان حقه الالف والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله اعظما
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتانيث
وان حذفت كما عملوه كان حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على الظن انه جمع المجرد عنها الكثرة جمع المجرد عنها بالواو
النون ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا ذا التاء على ذي الالف
فليس مثل ذلك لان الالف الممدودة تقلب واوا فتغير صورة علامة التانيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما

النقل كما قيل صحراوات والالف المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة
نسيا حذف التاء للزومهما الكلمة كانهما لاماها وذكر المازني ان تحريك ورقاء وون الهمزة في الواو لاجل الضمة قال
السيرافي هذا سهو لان انضمامها للواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو دلوك او انضمام واو اعلوا القوم ولا تجوز الهمز
فيهما اتفاقا وانما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف ولو اسمي بسعاد وزينب وهند مذكر عالم جمعت
ايضا بالواو والنون كما يجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مؤنث وكذا لو اسمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون و احامر
وان سمي به مؤنث قلت احمرات واحامر والثاني من الشرطين العامين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج و
قرشي طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من افعال
العقلاء كقوله تع اتينا طائعين وقوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومنه في الفعل وكل في فلك
يسبحون وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول يعلم ليشمل نحو قوله تع فنعم الماهدون لانه لا يطلق على
تع انه عاقل لايهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح
بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحيح في الجمع اشرف من المكسر واما اختصاصهم بالواو فلما مر في تعليل تخصيص
ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص بهذا الجمع من بين العقلاء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان
اما العلم فتحصيناله بالصحيح عن جمع المكسر الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة العلم جارية بالمحافظة عليه
من التحريف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال التعريف العلمي كما مضى فجبر بالتصحيح كما
جبر في نحو قلون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معلا باعلاله مصحح بتصحيحه كما
تبين في التصريف اريد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري عليه في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل او
نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف ايضا واوا ثم ان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا ولكن
الواوين فيح قام رجل قاعدون غلمانه كما يقبح يقعدون غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف والعلم ما اختصا به المقتضي
للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول وابنية المبالغة الا ما يستثنى والصفة
المشبهة والمنسوب والمصغر نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريها
وانما لم يجز ان يجري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري
فانها لا تدل على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا لان معنى رجيل رجل صغير
فوزانه وزان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة

تدل على الموصوف المعين لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفات
ترفع بالفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في
الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما من شروط الجمع بالواو والنون فشيئان
العلمية وقبول تاء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول تاء التانيث مختص بالصفات فلم يجمع بهذا الجمع نحو فعل
فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومؤنثه كما ذكرنا في باب التذكير والتانيث وانما اعتبر في الصفات قبول
التاء لان الغالب في الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لادائها معنى الفعل والفعل يفرق بينهما فيه
بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول نحو تقوم والغالب في الجوامد ان يفرق
بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر او يستوي مذكرها ومؤنثها
كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس فيهما في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران
وسكرى في الصفات وكامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء فكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الاسماء فلذا
لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون وسكرانون واستدل بقوله فما وجدت
بنات بني نزار حلائل اسودين واحمرينا وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح
جمع المذكر والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد شذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو والنون مع انه
لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبر لما فاته من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من معنى
الفاعل الذي انما يعمل فيهما لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلون وكرون وارضون على
ابي واجاز سيبويه قياسا لا سماعا ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفانون لقولهم سيفانة قال سيبويه
لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة ان لا يلحقه التاء فندمانة وسيفانة كانهما من قبيل النوادر
فالاولى ان لا يجمعا بهذا الجمع حملا على الاعم الاغلب واما نحو عريانون وخمصانون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة
بضم الفاء ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها عدوة حملا على
صديقة ومسكينة حملا على فقيرة قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون وعدوون ثم يجوز في المؤنث
حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لا سماع كما قال سيبويه في ندمانون وشذت من هذا الاصل
صفة على خمسة احرف اصلية كصهصلق فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات
لان تكسيرها يستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح قوله وشرط ان كان اسما فمذكر علم عبارة ركيكة فذلك لانه

لايجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر القوله شرط لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى
اسما اى فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذى هو شرط مع انه لا معنى لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان
اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التى هى قوله شرط فمذكر وفيه محذورات الاول
دخول الفاء فى خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثانى
ان الشرط كونه مذكرا وليس فى الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
كقوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجئ فى بابه فلا يقال زيد ان لقيته تكرمك ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء
خبر المبتدا والتقدير فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرط والمضاف الى الخبر محذوف مع
تعسف فى هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله وله مستويا فيه مع المؤنث عبارة اسحف من الاول
لان مستويا عطف على افعل فعلا فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا
معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره ولو قال وله مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا قوله
ويحذف نونه بالاضافة وقد شذ سنين وارضين قد تحذف النون للضرورة كما فى المثنى ولتقصير الصلة كما فى قوله
ابها فطوا عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة اختيارا كما قد جاء فى الشواذ الكم لذائقوا
العذاب بنصب العذاب تشبيها بالتنوين فى نحو قوله وحاتم الطائى وهاب المائى قوله وقد شذ نحو سنين الى اخره من
جمع المذكر بالواو والنون كثير منها ابنون قال زعمت تماضر اننى اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتى وهو عند
البصريين جمع ابين وهو تصغير ابنى مقدرا على وزن افعل كاضحى فشذوذه عندهم لانه جمع لمصغر لم يثبت مكبره وقال
الكوفيون هو جمع ابين وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادل فى جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا
لمصغر لم يثبت مكبره ومجئ افعل فى فعل وهو شاذ كاجبل وازمن فى جبل وزمن وقال الجوهرى شذوذه لكونه جمع
ابين تصغير ابن بجعل همزة الوصل قطعا وقال ابو عبيدة انه تصغير بنين على غير قياس ومنها دهيدهون وابيكرون
فى قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهما جمع دهيده مصغر دهداه وهو صغار الابل
جمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون فى غير العقلاء
والثانى كونه جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط
كالدهيدهين ومنها الو فانه جمع ذو على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسره الله تعالى فى قوله
كتاب مرقوم يشهده المقربون فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهى الغرفة والشاذ

ان يقال فى المنسوب اليها علىّ ككرسى المنسوب الى كرس وقال قوم ان عليون غير علم بل هو جمع علية وليس بمنسوب
اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير فى قوله تعالى كتاب مرقوم مواضع
كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة
التغليب لكون بعضهم عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذى يعلم منه ذات موجده ويكون
دليلا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يتمحل له ذلك لانه فى الاصل بمعنى
الانس واما قوله ولى دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل فانما جمع بالواو والنون مع
عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون
وانما فتحت الراء لان الواو والنون فى مقام الالف والتاء فكانه قيل ارضات او للتنبيه على انها ليست بجمع سلامة
حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وحنون وشذوذها لكونها غير وصف ولا علم واما
ما لا توصف ومنها بنون فى ابن لان قياسه ابنون وانما جعل على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام فى الجمع نسيا
منسيا كما حذف فى الواحد ومنها قوطم بلغت منى البلغين والدرخمين بضم الفاء فيهما ولقيت منك البرحين بضم
الفاء وكسرها وكذا الفتكرين كلها بمعنى الدواهى والشدايد وقوطم لقيت عقرين يجوز ان يكون شاذا من هذا الباب
جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يات لمكسر من
الاسم الذى عوض من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها مجبرا لبعض ذلك المجموع تنبيها على انها ليست بجمع سلامة
فى الحقيقة فقال لوا فى المفتوح الفاء سنة سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل وكذا قيل فى التنبيه كروا
عين عشرين وجاء فى بعضها هو مضموم الفاء الكسر مع الضم كالقلون والثبون وليس بمطرد اذ الظبون والكرون
لم يسمع فيهما الكسر واما المكسور الفاء فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين والفئين والرئين ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ثبت تكسيره ايضا كالثبين والاءبى فى النبة وربما جاء ايضا فى
المحذوف الفاء كرقة ورقين ولثة ولثين ولدة ولدين وفيما قلب لامه الفا كالاضاة والقناة لكن تحذف لامه نسيا منسيا حتى
يصير كالسنة فيقال اضون وقنون ولو اعتبرت لامهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف التاء
مقصورين كالاعلون وعلى هذا قال ولكنى اريد به الذوينا ولو اعتبر اللام لقال الذوين كالاعلين فان ذو
مفتوح العين عند سيبويه كما فى باب الاضافة لكنه لما حذف لامه فى المفرد نسيا منسيا لم يعتبرها فى الجمع وربما جاء
هذا الجمع فى المضعف ايضا كاوزين وحرين وحكى عن يونس احرون بفتح الهمزة وكسرها قيل فجاء احرة فى الواحد

وقيل لم يجئ ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع تنبيها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جمع ما حذف لامه او فاؤه بهذا الجمع بان هذا
الجمع افضل الجموع كما ذكرنا فجبر بهذا الافضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيا فالواو اما في ثبون واوزون
فلما لحقهما من الوهن بالادغام وبعضهم يقول للنقص المتوهم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من احد حرفي التضعيف
كما في تظنيت وقد يجعل النون في بعض من الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته
للقياس فكانه مكسر فجرى فيه اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا تسقط بالاضافة قال ذراني من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا وقال وماذا يدري الاقوام مني وقد جاوزت رأس الاربعين وقال غراة
الوشيح صامتة البرين وقال وان لنا ابا حسن عليا اب برّ ونحن له بنين ويلزمها الياء اذن كما يلزم اذا سمي بجمع
سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قبل العلمية واما بعدها فكون النون معتقب الاعراب سائغ
في الاختيار في هذا النوع كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكي عن ابي عبيدة وابي زيد جعل نون مقتوين
معتقب الاعراب ولعل ذلك لان القياس مقتويون بياء النسب فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كعلون
فقوله متى كنا لامك مقتوينا الالف فيه بدل من التنوين ان كان النون معتقب الاعراب والا فالالف للاطلاق
وحكيا جميعا رجل مقتوين ورجلان مقتوين ورجال مقتوين قال ابو زيد وكذا المرأة والمرأتين والنساء ولعل
سبب تجريهم على جعل مقتوين للمثنى والمفرد المذكر والمؤنث مع كونه في الاصل جمع المذكر كثرة مخالفته للجموع
وذلك من ثلثة اوجه كون النون معتقب الاعراب وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوي والحاق علامة
الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ولو استعمل لقلب واوه الفا فقيل مقتى وجمع على مقتون كاعلون
لا على مقتوون وانما قلنا ان واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيبويه في المهلبون والمهالبة انه سمي كل واحد منهم
باسم من نسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل
مقتوون والاشعرون والاعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون وكان الاصل مقتويون واشعريون واعجميون
وحكى ابو زيد في مقتوين فتح الواو وقبل الياء فهم جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ففي ذلك ايضا تغيير عن
صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة واعلم ان التذكير غالب للمؤنث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون
البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والجمل
معلبون وشذ ضبعان في الضبع التي للمؤنث والضبعان الذي للمذكر والقياس ضبعانان ولعل ذلك لكون
ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب يقول للمذكر ايضا ضبع والعلم المركب الذي يبنى جزؤه الاول للتركيب ان لم

جزئي الثاني مبنيا كبعلبك ومعديكرب تثنى وتجمع نحو البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة واحدة والتثنية و
الجمع للمعربات واما اللذان واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان
الثاني مبنيا لا للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا ~~وذوو خمسة عشر~~ سيبويه وذوو سيبويه
وكذا ذوا خمسة عشر وذوو خمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تأبط شرا وذوو تأبط شرا اتفاقا وذوا شاب
قرناها وذوات شاب قرناها لان الجمل تجب حكايتها فلا يلحقها علامة التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع
المسمى بهما اذا لم تجعل نونهما معتقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو مسلمين لئلا يجمع على آخر الاسم اعرابان
بالحرف وشذ في الاثنين الاثنانين واضافة ذو ومتصرفاته ههنا من اضافة المسمى الى الاسم كما في ذات مرة والمبرد
يجوز السيبويهان والسيبويهون مع بناء الجزء الثاني وكذا يلزم نحو بن في نحو خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني
فيهما فلا كلام في تجويز ذلك كما في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف
وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد ابوا الزيدين وآباء الزيدين
والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها ايضا اولى واما جمع ابن كذا وذو كذا علمين كانا اولا فان لعاقل قلت بنو كذا
وذوو كذا وابناء كذا واذواء كذا وان لم يكونا لعاقل سواء جاء لمؤنثه بنت كذا وذات كذا نحو ابن اللبون وبنت
اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون اولم يأت لمؤنثه ذلك نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو
بنات لبون وبنات عرس وعلى ذوات كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع بالمؤنث
على ما يجيء كما مر في قولهم الايام مضين وروى الاخفش بنو عرس وبنو نعش ايضا اعتبارا اللفظ ابن وان كان غير
عاقل قال اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا كانه جعلوا جمعا لابن نعش وان لم يستعمل قوله المؤنث ما لحق آخره
الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر فان لا يكون
مجردا كحائض والا جمع مطلقا قوله للمؤنث اي الجمع المؤنث السالم ولا ينتقض حينئذ بنحو سلقاه لان قوله
قبل وهو صحيح ومكسر والصحيح لمذكر ومؤنث تبين ان المؤنث ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما
وعلى هذا كان مستغنيا ايضا في حد المذكر عن قوله ليدل على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد
وانما جلب له علامتان لكونها كزيادتي جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث غير حقيقي
وكل واحد من الحرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين كما في رجالة وسكرى والجمالة والضاربة قوله شرطه ان
كان صفة الى آخره نظر الى المؤنث اما ان يكون صفة اولا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا يشترط

وهو قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كقدر ونار وشمس ودلو وعقرب ويمين
نحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات وانما
في الرياح وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا يجمع اذن هذا الجمع فيما سوى من الاسماء المؤنثة
الا علم المؤنث ظاهرة كانت فيه العلامة كعزة وسلمى وخنساء او مقدرة كهند او ذو تاء التانيث الظاهرة سواء كان مذكرا
حقيقيا كحمزة او لا كعزة ومنه قولك الاكرامات والتخريجات ونحوها لان الواحد اكرامة وتخريجة باء الوحدة لا اكرام و
تخريج وجمع المجرد اكاريم وتخاريج عند اختلاف الانواع فالاكرامات كالضربات والقتلات والاكاريم كالضروب
والقتول فلذا تقول ثلث اكرامات وتخريجات بتجريد العدد من التاء وثلثة اكاريم وتخاريج اذا قصدت ثلثة انواع
من الاكرام او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء ولذا سمي به المذكر الحقيقي جمع بالواو
والنون كالالفات والباآت الى آخرها وذلك لانه له ابواب الجموع الا بها وتجمع هذا الجمع ايضا مطردا وان لم
يكن مؤنثا علم غير العاقل المصدر باضافة ابن وذو نحو ابن عرس وابن مقرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا وتجمع هذا
الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الاسماء احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم يات له تكسير كحمامات وسرادقات وكذا كل
خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لان تكسيره مستكره كما يجي وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما لفظ اجاد لم يكسر فانه
لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوالقات لقولهم جوالق واما بوانات مع ثبوت بون فشاذ وثانيهما الجموع التي لم تكسر
نحو جمالات وصواحبات وبيوتات فلا يقال اكلبات لقولهم اكالب ان كان المؤنث صفة فلا يخلو من ان
يكون فيه علامة التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال بعات
وعلامات او لا كضاربات وحبليات ونفساوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا تجمعان
بالالف والتاء حملا على مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان فانه اجاز كما ذكرنا حمراوات
وسكرايات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون فان غلبت الاسمية على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في
الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء او فعلى جعلته علما لغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تانيث
ظاهرة ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في اللفظ كجريح وصبور وسائر
ما يستوي مذكره ومؤنثه حملا على مذكرها الممتنع من الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحايض وطامث
ومطفل فرقا بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وتفعل الذي
يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو يضربن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المؤنث اي الالف والتاء واما المجرد فلم يكن فيه

الفعل

الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض ومطافل وان كان صفة
المؤنث المجردة عن العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اختص بالمؤنث خماسية اصلية الحروف كالرجل
او المراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء لاستكراه تكسيرها فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات
وتجمع ايضا هذا الجمع المذكر مطردا صفة الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال
سبحلات اي ضخمات وسبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات عثانين في
ابن اللبون وجمل ذو عثنون او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات وكذا مصغر ما لا يعقل كجميلات وحميرات
وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف وان لم يجر على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المؤنث
لانهم قصدوا الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المؤنث فرع المذكر فالحق غير العاقل بالمؤنث
وجمع جمعه وقوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون اي فشرطه ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة
الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدا ومعنى هذا الكلام ان المؤنث لو كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر او لا
فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحايض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو
والنون خرج بهذا القيد فعلاء افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
نبات شاذ ذو وجهان فيعلا قياسه لحاق التاء في المؤنث كسيدة وميتة وخرج ايضا الوصف ذو التاء الذي
يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة ومعطاءة ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع بنت و
ابنة بنات وهي جمع اصلها لان الاصل بنوة كما ان بنون جمع اصل ابن وهو بنو على حذف اللام نسيا في الجمعين
وكذا اخوات جمع اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع اخ على حذف اللام نسيا والثلاثي المحذوف اللام
المعوض منها التاء على ثلثة اضرب اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كهنوات وسنوات وضعوات
في هنة وسنة وضعة وذلك لخفة الفتحة وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منها لم يجمع جمع السلامة لا بالواو
والنون ولا بالالف والتاء استغناء بجمع التكسير وذلك نحو امة وشفة وشاة واما المكسور الفاء وترك الرد فيه اكثر
كمئات ورئات لثقل الكسرة وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يرد فيه الا الرد كثبات وظبات وكرات لكون
الضم انقل الحركات وجاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح الفاء حالة النصب فلوا سمعت لغاتهم وجاء في
الشاذ انثوا اباتهم ولعل ذلك لاجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام كالتاء في الواحد وكالواو والنون في كرون
وثبون وقال ابو علي بل هو تاء الوحدة والالف قبلها اللام المردودة بمعنى سمعت لغاتهم اي لغتهم قال وذلك لان

الواحد

سيبويه قال ان تا، الجمع لا يفتح فى موضع وفيما قال نظر لان المعنى فى سمعت لغاتهم وفوله تع انفروا ثبات ابن جنى

الكوفيون فى غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التا، وكسرها اشهر فاما ان يقال انه مفرد والالف للالحاق

بدرهم او يقال انه جمع فتح تاوه شاذا فالعرق اذن كالبوان مذكره جمع مكسر وهو العروق جمع بالالف والتا، مثل و

لذكر شيئا من احكام المجموع بالالف والتا، وان كان المص ذكره فى قسم التصريف فنقول كل ما هو على وزن فعل وفعلة

مؤنث بتا، مقدر او ظاهر كدعد وجفنة فان كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة

وجب اسكان عينه فى الجمع بالالف والتا، وان خلا من هذه الاشيا، وجب فتح عينه فيه كتمرات والدعدات والزم

فى جمع لجبة لجبات بفتح العين لان فى لجبة لغتين فتح العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل

لما لزم التا، فى لجبة لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لجبة اذا قل لبنها صار كالاسما، فى لزوم التا، نحو جفنة

وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لجبات قياسا لا سماعا وغلب الفتح فى جمع ربعة لتجويز بعضهم فى الواحد فتح الباء

وقيل انها كانت فى الاصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الاصل كما يقال فى جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح

العين نظرا الى عروض الصفة وندر فى كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب

ويجوز اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا

ورفضات الهوى فى المفاصل وجا، فى المعتل اللام نحو اخوات وجديات سكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا

للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتدال اللام ويجوز ايضا فى القياس ان يقال نحو نسوة كلبات اعتبارا للصفة

العارضة كما صعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل فى الاصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه اهلون واد

التا، فقالوا اهلات قال واهلة ود قد تبرت ودهم وابليتهم فى احمد جهدى ونائلى اى وجماعة مستاهلة للود وقال

فهم اهلات حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا بسكون الها، اعتدادا بالو

العارض ويفتح هذيل العين المعتلة نحو جوزات وبيضات قال اخو بيضات رائح متأوب وقرى فى الشواذ

ثلث عورات واما سكن عين الصفة وفتح عين الاسم فرقا وكان الصفة بالسكون اليق لثقلها لاقتضائها الموصوف

ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا وانما لم تقلب

العين فى نحو جوزات وبيضات عند هذيل الفا لعروض الحركة فى الجمع كما لم يقلب واو خطوات المضموم ما قبلها يا،

لعروض الضمة واما فعلة بضم الفا، وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة فليس فى

عينها اذا جمعت بالالف والتا، الا الاسكان كعدات وان كانت معتلة العين ولا يكون الا بالواو كسوة فلا يجوز

الاتباع

الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات لانهم عللوه بخفة الفتح على حرف العلة لكن

قال لا يحرك الواو فى دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيح العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا

غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام يا، جاز فى العين الاسكان والفتح والاتباع سوآء كان اللام واوا كخطوات او

لا كغرفات والاتباع هنا اكثر منه فى فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام يا،

نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح فالمبرد نص على جوازه وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام ففى الكتاب

لفظ امهات اكثر من امات وفى غيرهم بالعكس والكلام فى زيادة الها، واصالته يجى فى التصريف واما فعلة بكسر الفا،

وفعل مؤنثا كهند فان كانت مضاعفة فليس فى جمعها بالالف والتا، الا سكون العين نحو قدات وان كانت معتلة

العين ولا يكون الا اليا، اما اصلية كبيعة او منقلبة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا الفتح الا على قياس لغة هذيل وان

ان كانت صحيح العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت اللام واوا امتنع الاتباع

اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على نص المبرد كرشوات ومنع الاندلسى الفتح وان كانت اللام يا، كلحية

جاز الفتح والاسكان واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل فى الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافى لعروض

الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح والاسكان والفرا يمنع ضم العين مطلقا

فى المضمومة الفا، وكسرها فى المكسورة الفا، صحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وغرفات قوله جمع التكسير

لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون يتغير بنا، واحده ايضا بسبب الزيادتين لانك بنية بها بنا، مستانفا فالمعدود

صار كلمة اخرى بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضم اليها الاثنين صارت عشرة ويكون المجموع الثانى غير المجموع الاول

وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا فى جمع السلامة بنا، الواحد ولهذا قال فى حد الجمع بتغيير ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا

الكلام فى الجمع بالالف والتا، بل التغيير فيه اظهر لان علامات التانيث الثلث تتغير فيه ولا يبقى على حاله الا ما التا،

فيه مقدرة فالاولى فى حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذى لم يتغير مفرده الا بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير

ما غير بغير ذلك واما التغيير فى نحو تمرات بفتح العين وفى نحو خطوات وسدرات كما كان حذف التا، فى المجموع بالالف

والتا، بعد لحوقهما لاجتماع التانيثين فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى آخره قالوا

مطلق الجمع على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والحدان داخلان وبالكثير ما فوق العشرة

قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفرا، فعلة كقولهم هم اكلة راس اى قليلون

يشبعهم راس واحد اى يشبعهم وليس بشى لان اذا القلة مفهومة من قرينة تشبعهم باكل راس لا من اطلاق فعلة

ونقل التبريزي ان منها افعلا كاصدقاء وجمع السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بمشابهتهما للتثنية في سلامة
الواحد وليس بشيء اذ مشابهة شيء لشيء لفظا لا تقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال
لحسان لما انشد قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت جفانك
وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف جمع السلامة مشترك بين القلة
والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة التكسير
الاربعة بالقلة استعمالها في تمييز الثلاثة الى العشرة واختيارها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه لا
للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل والا جمع الكثرة كرجال في الرجل وكذا كل جمع تكسير للرباعي الاصلي حروفه و
لما لا يجمع الا جمعه كاجادل في مصانع فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستغنى باحدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقولهم
ثلثة قروء مع وجود اقراء قوله المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر
عنه كالضرب والمشي اولم يصدر كالطول والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا
الفعل اي اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حدث حمدا ان المصدر جار على فعله وفي نحو تبتل اليه تبتيلا ليس
بجار على ناصبه ويقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية
على شيء اي ذلك الشيء صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال وموصوف وموصول والاولى صيانة الحد عن الالفاظ
المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان صادقا على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم
وعكس الكوفيون و قال البصريون سمي مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر
نحو قعدت مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدل
الكوفية على اصالة الفعل بعمله فيه كقعدت قعودا اذ العامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبلة بمعنى ان الاصل في
العمل ان يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فاين احد التقدمين
من الاخر وينتقض بما قالوا نحو ضربت زيدا و زيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول
قال البصريون كل فرع يؤخذ من اصل و يصاغ منه ينبغي ان يكون فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من
الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة و هكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض
من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب الى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل
على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه و بوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا

فاذا انتصب بفعله او بمعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل احتراز من نحو العالمية والقادرية
قوله وهو من الثلاثي يرتقي ابنية مصادر الثلاثي الى اثنين وثلثين في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي
فياتي قياسا كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على فعل فمصدره على تفعيل وكل ما ماضيه على
فعلل فمصدره على فعللة ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال تنظر الى الماضي
وتزيد قبل آخره الفا فان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت اوله فقط كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلال
وفعلى فعلاء وفي فاعل فيعال كما في فعل فعال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين كانفعال وافتعال واستفعال
وافعلال وافعيلال اذ اصل ماضيهما افعلل وافعالل وتفعال وليس هذا بناء على ان المصدر مشتق من الفعل
بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتفق له سبق علم بالفعل والاشهر في مصدر فعل وفعلل وفاعل وتفعل
خلاف القياس المذكور وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعلا واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف
القياسي لان اصله قيتال ولم يات في تفعلل وتفاعل وما الحق بتفعلل من تفوعل وتفيعل ونحوها الا خلاف القياس
كالتفعلل والتفاعل قوله ويعمل عمل فعله اعلم ان معنى المصدر عرض لا بد له في الوجود من محل يقوم به و زمان
ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكن وضع الواضع لذلك الحدث
مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يلزم
معنى ذلك اللفظ معناه الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالفاظ
الدالة على محالها فنقول اذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله
الذي يقوم به او زمانه الخاص غير الازمنة الثلاثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث
صيغة اما بمجرد تغيير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او بتغييرهما مع الحذف كاستخرج في الاستخراج او بتغييرهما مع الزيادة
كتضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احد الازمنة معينا وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث في الكلام
بعدها فيسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للفاعل ويسمى ما قام به الحدث فاعلا او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الاخر من الزمان
المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان
عند المتكلم ذكره اهم من باقي لوازمه فتسمى تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور بعدها مفعولا لم يسم
فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين احد الازمنة للحدث الثلاثة معينا وبعض لوازمه الاخر الاهم عند المتكلم
ولما امكن التنبيه بالصيغة على احد الازمنة اكتفى بها ولم يكن التنبيه بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان منها ذكره اهم

بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ويضرب ولكنه لما كان في الاغلب ما لم يكن فيه ذلك اضمر ايضا
للدلول عليه بالصيغة ايضا بعدما طرد الباب فاضمر انا بعد اضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في اضرب انا
وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مخصصة اعني المبني للفاعل وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينهما احتياج المحل
الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى غيره من ساير اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فرفع كلما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره اهم من بين لوازم الحدث سواء تقدم على ساير اللوازم في اللفظ نحو
ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع
وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على
الفاعل وحده او على الفعل يفيد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال فغاية تقديم المنصوب على الفاعل
وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تع
بل الله فاعبد اي من دون الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بساير ما تعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمروا
فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل فثبت بهذا التطويل ان وضع الفعل
على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا بخلاف نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى
شيء في اللفظ وانما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لانه مقتضاه كما مر والمقتضي مرتبته التقدم على مقتضاه و
كان حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند
اليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعا لاقتضائه للفاعل وضعا وعمل فيه لانه فتح لباب
الطلب والعمل فصار الفعل اصلا للعمل في المسند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة فروعا عليه وان دل كل واحد منها ايضا على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل
فيهما وذلك لان طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي كما بينا واما طلب المصدر واسم الفاعل
والمفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي وقد طرأ الوضع على العقل وازال حكمه لان الواضع نظر
في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب في نظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه في
نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا على المفعول فكان حقهما بالنظر الى
ان لا تعملا في الفاعل ولا في المفعول لكنهما شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة
المصدر لفظا ومعنى كما مر في باب الاضافة فلزم عملهما في جميع المواضع عمل الفعل والزم المسند اليه كالفعل وجوز

الاضمار فيهما كالفعل والاصل في اضمار المسند اليه الفعل اذ طلبه له كما ذكرنا وضعي فجاز ان يتصل به غاية الاتصال
وهو اضماره مستترا ولما لم يكن للمصدر مشابهة مشابهة اسمي الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع
موقعه بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا يلزم مجيء المسند اليه
بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فقدم
في باب الاضافة فان قلت فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه لما
كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلا فباد في مشابهة لطالبهما وضعا اعني الفعل بحرك ذاك الوجدان لكامن
فجاز ان يطلبهما او يعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب لازما كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذاك العمل واسم الفاعل
والمفعول يطلبانهما لتضمنهما المصدر فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقدم شرط صالح من هذا في باب الاضافة
فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما ينصب بالفعل اذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا
وذلك لانه لا يصلح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربة او ضربا شديدا
ضربت ان ضربت واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف وتقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم للمصدر بان والفعل لا يتم الا اذا كان بمعنى
الحال لانه اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى
المضي لكنهم قدروه بان دون ما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا
منهما ولتقديرهم له بان والفعل وهم بعضهم وظن انه لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا يتقدم
معموله قيل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل والحرف المصدري موصول ومعمول المصدر في
الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما مر في باب الموصولات
قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله باجنبي نحو اعجبني ضربك اليوم امس ظرف لاعجبني لان الفصل بين
بعض الصلة وبعضها لا يجوز فقوله تع كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما بمعنى صوموا
اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض
الا ان يدل دليل قوي عليه فيكون كالمذكور كما مر في المفعول معه هذا ما قالوا واما انا فلا ارى منعا من تقدم معموله
عليه اذا كان ظرفا او شبهه نحو قولك اللهم ارزقني من عدوك البراءة واليك الفرار قال تع ولا تأخذكم بهما
رأفة وقال فلما بلغ معه السعي وفي نهج البلاغة قلة عنكم نبوة ومثله في كلامهم كثير وتقدير الفعل في مثله تكلف

وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما اول به فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه
لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد
من العمل كحرف النفي في قوله تع ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اى انتفى بنعمة الله وبحمده
عنك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا تقول لم اقم لك لما سلمت لا اهينك بترك قيامي فاللام متعلقة بالنفي لا
بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما في قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم اي ما حديثي عنها
وكذا يجوز ان يكون العامل في الظرف اغني يومئذ في قوله تع فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به
النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين معموله باجنبي على هذا فلا يقدر الفعل لقوله تع اياما معدودات وكذا يجوز
اعماله مضمرا مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعني كما يضمر في الصفة وقد ذكرناه وقد علل المص ترك الاضمار
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني
والا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل وهو مثنى او كذلك
باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه بعلامتي التثنية وعلامة الجمع وهو مستثقل او يحذف احديهما وهو مؤد
الى اللبس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا
اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه تثنية الاخر وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى و
المجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد تقدم علته قال المص انما ذلك
لان التزامه كان يؤدي الى الاضمار فيه لما كان لغائب متقدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء القياس الى الاضمار الممتنع على زعمه بخلاف الفعل
وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه محله الذي يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل
فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة الى الفاعل جائز في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه في اسم
الفاعل وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل اذن
كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد تشبها بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا قامت
القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا
كقوله امن رسم دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز
ويجوز ان يؤول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية نحو اعجبني اكل خبز اى ان اكل

جر فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو يعجبني
الجز النقي واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد عمرا قوله
واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به وهو الحرف المصدري وليس
كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة
المشبهة فلم يضعف بها لان عملها لمشابهته اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء
من المصادر المعرف باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو قوله تع لا يحب الله الجهر بالسوء
من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان
يقال ان التقدير ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف
اى الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله ضعيف النكاية اعداءه
يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فينبغي
على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب بك زيد على ان الكاف مفعوله والمبرد منعه قال لاستثقال الاسمية فيه وقال
في قوله اعداءه قال ويكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه فيضمر المصدر لقوة
القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اى مفعولا مطلقا فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرنا
من تعذر تقدير المفعول المطلق بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان
واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلا
من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل
اذا صار اسم فعل كما مر وانما يقال انه بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع
بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذفت الفعل حذفا لازما فعند سيبويه العامل
هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اى اضرب زيدا ضربا فالمصدر عامل في المفعول لكونه كالفعل
لا لانه يؤول بان والفعل ودليل كونه كالفعل امتناع استعماله معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول
المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذاك المقدر فعلى مذهبيهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر لانه اما عامل لا بتقدير ان
وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل قال المص وان لم يكن الفعل حذف لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا
زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا

عداوه اى

ان لم يكن حذف الفعل لازما

فيه خلاف بل هو العامل او الفعل هو العامل والاولى ان العمل للفعل على كل حال اذ المصدر ليس بقايم مقامه
حقيقة بل هو كالقايم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف معنى
الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثمه يعزل الوصف لمشابهتها عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف
اليه المصدر على اللفظ وهو الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ
والظاهر كما مر في باب الاستثناء ويحمل التوابع على محل المجرور ايضا خلافا للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف
في المعنى والعامل فيهما واحد قال ابن جعفر بن العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل
فانه من جملة اخرى والعامل فيه غير العامل في الاول عنده وكذا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه
منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر وان جاء ما يوهم الحمل على المحل اضمر له ناصبا او رافعا
او فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو
الحق لانه انما يترك الظاهر الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا والظاهر حركة بناء كما في
يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم انما ارتفع المظلوم لكونه فاعل
حقه على انه فعل اي غلبه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر عمل المصدر وهو شيئان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا
في اوله ميم كالمقتل والمستخرج والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد
عطائك المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ماء غور
وبمعنى اسم المفعول نحو قوله دار لسعدى اذه من هواكا فيستوي فيه المذكر والمونث والمثنى والمجموع اعتبارا
للاصل ويجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكونا محذوفي المضاف اي ماء ذو غور ومن ذوات هواك وفي التقدير
الاول مبالغة كان ذا الحدث تجسم من الحدث لكمال اتصافه به **قوله** اسم الفاعل قوله ما اشتق من فعل
اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب يضرب
وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر ان الضمير
في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقايم هو الحدث قوله لمن قام الاولى ان يقول لما قام وذلك لما ذكرنا ان
المجهول امره يذكر بلفظ من ولعله قصد التغليب يخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان
ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا مقترب من فلان او مبتعد عنه
ومجتمع معه لان هذه الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر قوله بمعنى الحدوث

يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار وان قصدت به الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الآن او غدا قال تعالى وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج
بهذا القيد ايضا ما هو على وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وشازب ومقور وعذر الحال
ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم وكائن ابدا وزيد صائم النهار وقايم
الليل **قوله** الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج واستخرج قال المص وبه سمي اي بلفظ الفاعل الذي هو وزن
اسم الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيها قال نظر لانه
ليس القصد بقولهم اسم الفاعل الصيغة الآتية على وزن الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يجئ المفعل والمنفعل
والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل بلى لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل
كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني لهذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج
لكان شيئا **قوله** ومن غير الثلاثي يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومتشعبة الرباعي
فيكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في
المضارع كالمتدحرج ومتضارب وانما كسر ميم مفعل اتباعا للعين او بضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن
ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله
تع وارسلنا الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب
واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية
اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كتامر ولابن وناشب اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر ولابن
ويجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول
كقوله تع انه كان وعده ماتيا اي آتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان وعده مفعولا كما في الآية الاخرى
قوله ويعمل عمل فعله انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة
انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان وانما اشترط احد الزمانين ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى
الماضي شابهه معنى لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا **قوله** والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع
مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف
وضعهما لانهما وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات

التي هي حالها كذا لا يقتضي لا فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ان تقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو ما يخصصهما و
لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مذكور قبلهما ما يخصصهما كرجل ضارب مضروب بخلاف الآلة
والموضع والزمان كالمِضرَب والمَضرِب فانها وضعت للذات المبهمة المتصل بحدثها غير المختصة بما يعينها قبل واما
وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرف الاستفهام وحرف النفي ويعني بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب
اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه وظننتك ضاربا اخاك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا او ذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبرا للمبتدا وحالا ايضا معتمد على
الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجي الحال جامدا موصوفا بمشتق كقوله تعالى انا انزلناه قرانا
عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة قوله او الهمزة اي بهذا اولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي
ليشمل هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب اخواك ولا ضاربا زيدا وان قائم ابواك وقد يكون النفي
غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان ويقدر الاستفهام نحو قائم الزيدان ام
قاعدان والاخفش يجوز عمله من غير اعتماد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب المبتدا
قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب
زيد امس ويكون اضافته معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا
كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس في السوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا
واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس
درهما وظان زيد امس كريما قال تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود حينئذ ان يقال انما نصب اسم الفاعل
المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانها اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل
بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال من دون مثل هذه الضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في
موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل
كانما قال معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما كقوله في الفاعل لِيُبكَ يزيد ضارع قال الاندلسي ردا على الفارسي لا
يستقيم ذلك في مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب جواز ذلك مع
القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب السيرافي بقولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا
اذ لا اضطرار ههنا في نصب عمرا الا ان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو قوله

وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك
الزمان او تقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الان على ما لفظ
به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود حكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حالا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال
معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل
وانما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت
السيف فاقتله فاذا تقرر انه لا يعمل بمعنى الماضي ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو
مررت بزيد ضاربك امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل اللام
استوى الجميع اي عمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل
ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي وعلل
ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان لم يكن مع اللام اسم فاعل
في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره ونقل ابن الدهان ذلك ايضا عن سيبويه ولم يصرح سيبويه
بذلك بل قال الضارب زيدا بمعنى ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه لا اعمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال
والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الحال والماضي والاستقبال واستدلوا
بقوله فبت والهم يغشاني طوارقه من خوف رحلة بين الظاعنين غدا ويحتمل انتصاب غدا برحلة وبين و
الظاعنين والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع ان كلامنا فيما ينصب مفعولا به والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل
ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيها للمنصوب بالمفعول
لا لانه مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل
مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا
واعلم انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعملا باللام نحو انا ضارب لزيد واعجبني
ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان يعمل الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب كقوله تعالى
للرؤيا تعبرون وقولك لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لان فيها التخصيص المناسب لتعلق
الفعل بالمفعول وعند ما كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل بالباء نحو انا عالم به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا
كما يجيء قوله وما وضع ابنية المبالغة العاملة اتفاقا من البصريين ثلثة وعند الثلثة ما حول اليها اسماء الفاعلين

التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال فيا لرزام رشحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكتائبا وفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر وربما بني على فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخا ميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شآها كليل موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم كليل مبالغة كال يعني البرق وشآها اي ساقها الضمير للاتن ومنع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لشآها لان كليل لازم ولو كان كليل ايضا فلا استدلال به لان الظرف يكفيه رائحة الفعل واعتذر له بان كليل بمعنى مكل لموهنا مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك فعيل اذن مبالغة مفعل قلت لا استدلال مع الاحتمال ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما يخاف وآمن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه غيره وقال ان البيت مصنوع يروى عن اللاحقي ان سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فعل فعملت له هذا البيت اما اذا لم يكن فعيل وفعل ما حول اليه اسم الفاعل كظريف وكريم وطبن وفطن فلا خلاف في انهما لا ينصبان اذ كلامنا في ابنية المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تع عذاب اليم على رأي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى المفاعيل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل والابيات المتقدمة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار وتعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر وتقديم منصوب ابنية المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل شابه الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل قوله ويجوز يعني بالتعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز

التخفيف بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجان عن تأويله بالفعل ولم يخرج التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس بشيء لما ذكرنا فاما قولهم انا مرتحل فسويرا فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف قال وكرار خلف المحجرين جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده وقد شذ ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تع قتل اولادهم شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على اللفظ والنصب جائز لكن باضمار فعل يفسره لفظ اسم الفاعل ان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا ليوافق المفسر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد امس وعمرا غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر والحمل على اللفظ اولى ويبقى ههنا الخلاف في ان النصب حملا على المحل او بعامل مقدر فان كان بعامل مقدر كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل ليوافق المقدر الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق قوله اسم المفعول قوله وقع عليه يعني وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل نحو اوجدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعولا لم يسم فاعله وكان قياسه ان يجيء على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب يضرب فهو مضرب لكنه لما ادى حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل قصدوا تغيير احدهما للفرق فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في اخيه وهو اسم الفاعل لانه وان كان في مطلق الحركات والسكنات لمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتح الميم لئلا يتوالى ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل كعرود وعصفور فبقي الاسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله

اذنو فانظور وصيغته من جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا انه يفتح
ما قبل الاخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عملا اعني المضارع المبني للمفعول وقد شذ اضعفت الشيء فهو مضعوف
اي جعلته مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني
للمفعول كحال اسم الفاعل في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل وحاله في اشتراط الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام والنفي كما لاسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى
شرط زمان كما بين في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول
لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم
المفعول منه بلا قيد حرف جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز بناء اسم
المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول اذ المسند لا بد من المسند اليه فلا يقال المذهوب كما لا يقال
ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير
اليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهو مرمي عنها والمرمي به
السهم ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به والمفعول هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا
يطلق عليه الا مع الحرف تقول سير القوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا يطلق
اسم المفعول عليه فلا يقال في ضرب ضربٌ شديد ان الضرب الشديد مضروب ثم ان اسم المفعول ان اضيف
الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمكذوب الحذام اولا نحو زيد معطي درهمٍ غلامه اي معطى درهما
غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف الى معموله وان لم يضف الا معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه
فاعلا من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو اولا كقولنا الحسين رضي الله عنه قتيل الطف اخزى الله قاتليه قوله
الصفة المشبهة قوله من فعل قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين قوله لمن قام يخرج اسم المفعول
اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم المكان والزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم
يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضامر
وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل للحدوث وذلك لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث و
لهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث والذي ارى ان الصفة
المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار

في الصفة

قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة
ولا دليل في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يكن
بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في
جميع الازمنة الا ان يقوم قرينة على تخصصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الان حسن
فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم
المفعول وحكي في مقدمة التصريف وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض
واعور على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال
واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لانها شابهت اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق
منه فهي بمعنى ذو مضافا الى مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل كذلك فضارب بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما
معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وضعا والاطلاق في الاخرى كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها
صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع وتؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان استعماله
ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصدوا ان تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها
كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول ابيضون وابيضة
كما تقول ضاربون وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها
حاصلة في افعل التفضيل لانه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي
ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكرنا في ساير
الصفات المشبهة قلت اولا يقال ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل
التفضيل ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل الى المفعول
بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان ينبغي ان يجوز انا اطول القوم او انا
اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل
التفضيل الى مفعوله المغلوب الا بمن التي لابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة فعلمنا انه ليس بمعناه
وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى اطول من القوم ذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه
آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة تعديه لتعدي اسم الفاعل من المغالبة

دليل بما نبه بعينه بمعناه قال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة انما كان تعمل لما امكن
تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها فتعمل عمل ذلك الفعل وليس لا فعل التفضيل فعل يفيد فايدته وتقوم مقامه فان
قيل فعل المغالبة يفيد فايدته فالجواب ما مر قوله وتعمل عمل فعلها يعني من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة
على معنى الاطلاق واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها

قوله وتقسيم مسائلها اعلم ان الصفة المشبهة اما ان يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما
لم يقسمها بحسب اعرابها في نفسها لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام هاهنا
في عملها لا في اعرابها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا
قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة مجردة مع تلك الثلاثة
ثم المعمول في كل واحد من الاقسام الستة اما مرفوع او منصوب او مجرور صارت ثمانية عشر لان الستة صارت مضروبة
في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن الوجه كذلك حسن وجه كذلك
فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذا الحسن وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنتان من هذه المسائل الثماني
عشرة ممتنعتان بالاتفاق احديهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه
وكذا اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام اخيه وذلك لانها لم تفد
الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة
المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه
والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه
ولم يحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه
باق لم يحذف واما في المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهيهما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند
سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجي من الخلاف والثانية من الممتنعين ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المجرد عن اللام والضمير كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير
من وجه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم تكن
مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه معا ههنا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على ضد ما هي
وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط
والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه
وليست بقبيحة كما في رجل ضارب اياه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى ما يمكن منه
ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها
ابن بابشاذ مستدلا بنسج العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه اضيف حسن الى وجه وهو هو في المعنى
فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو
معلوم الاستحالة مع انا نذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه في صورة المفعول الذي هو اجنبي من
ناصبه ثم اضيف اليه حتى لا يستنكر في الظاهر وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن
فكانك اضفت حسن الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة ايضا وقد قيل فيها
واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطبيب مصره ونحو ذلك وانشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ
اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطليهما الاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ مولى جارتين وليس
للجارتين الا اعليان وانما جمعا بما حولهما كقوله روانف اليتيك وتستطارا فالالف في تستطارا راجع الى روانف
لانه بمعنى رانفتين لكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا وهو كقولك زيد حسن
الغلام قبيح فعلا اي فعل الغلام ويعني بمصطلى الاعالي ما تحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر وقيل
الجرابيض واعلاه كميت وما بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع سيبويه ومن المسائل المذكورة
مسئلتان اخريان قبيحتان عند النحاة استحسنهما المص وهما الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب المعمول فيهما ووجه
استقباحهما ان النصب في معمول الصفة المشبهة اذا كان معرفة انما جاز مع كونه في المعنى فاعلا ليبرز في صورة المفعول
فلا يستقبح الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر لان الصفة الرافعة
للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمرا فان الضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه
التي هي مستقبحة في المحضة التي هي اصل بغير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب
بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي
فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا وكما

مع الامكان

وهي اصل الغير المحضة

والاضافة

لم يحسن وجهه بالجر الا في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه بالنصب ايضا الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر وليس مقصودا
بذاته لكنهم جوزوها على قبح في السعة ايضا ليظهر النصب فيما كان فاعلا سواء جازت الاضافة اليه اولا غاية الظهور
فيتبين في المجرور انه كان قبل منصوبا قال أنعتها اني من نعاتها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل
هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال انما كانتا اصليين
لان الوجه فاعل في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا ارتفع بها فلا بد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في
الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان في القياس كثير الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه
وحسن الوجه بالجر على الاضافة اما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلانك قصدت المبالغة في وصف الوجه
بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير
ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو تصبب زيد عرقا فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتار في الصفة والمبالغة
المعنوية واما حسن انجرار الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة وحذف الضمير
من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه باللام التي
هي اخف من الضمير مراعاة للاصل في التعريف وهذه فايدة لفظية واما من حيث المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير
وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاوليين والدليل على انتقال الضمير فيهما الى الصفة قولك هند حسنة
الوجه والزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنوا الوجوه ولا ايلة من العلامات في الصفة الا وفيها ضمائر
مستترة الا في النادر نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير المسبب بعد اسنادها الى السبب
لكونها في اللفظ جارية على المسبب خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة
كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي
متقوّ بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفته فيستحق ضميره في صفة سببه كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب
عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الى الجر لان الصفة لا ترفع فاعلين ولم يترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا
يلتبس بالفاعل فان لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في ذاته لم يحسن
استكنان الضمير فيها فيقبح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ لم يدل صفة سببه على صفة نفسه
فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد اصفر ثوبه على صفة له في ذاته وهي كونه صاحب ثوب كذا قلت معنى كونه صاحب
مفهوم من كون الثوب سببا لزيد لا من صفة السبب وانما حسن جبان الكلب لانه كناية عن كرمه اي هو كريم قال

الحزن

الحزن بابا والعقور كلبا ومثله لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه حاصل
فيه الا مطابقة المعمول للاصل في التعريف واربع مسائل قبيحة قبحا لا ينتهي الى منعها في حال السعة وهي الحسن وجه
وحسن وجه والحسن الوجه وحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاوليان اقبح من الاخيرتين لعدم موافقة
المعمول فيهما للاصل في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور
قليل قبيح اي وجه منه والوجه منه وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستتر في الصفة قال في قوله
تع مفتحة لهم الابواب وهذا غسل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه
في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده فالوجه
باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين و
مسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما لاستنكار في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه
فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب توطئة للجر وهو حسن كما مر واما الاستنكار ظاهرها فللنصب ما هو فاعل حقيقة
لا على التمييز وعند الكوفيين نصب المعرفة مثل على التمييز لانهم يجوزون تعريف المميز كما مر في بابه وثلث مسائل قبيحة
لا تجوز الا في ضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه
بنصب وجهه فيهما وحسن وجهه بجر وجهه كما مر ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه والحسن وجه بجر المعمول
فيهما كما تقدم والمجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلث القبيحة الممنوعة في السعة بعلة
واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من الامرين اعني جريها على المسبب واستلزامها لصفة
له في نفسه فصارت صفة السبب كصفة المسبب صار الصفة السبب كالفضلة لمجيئه بعد الفاعل اي الضمير المستتر
فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان
المانع منها انما كان رفعه كما ذكرنا فلما استتر ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في السبب
انما احتيج اليه ليتبين كونه سببا واستتار الضمير في الصفة دال على السببية لانك لم تضمره الا لدلالة صفة سببه على
صفة نفسه كما تقدم فاغنى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب
غلامه كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه وانضم الى هذا القبح المذكور في الحسن وجهه
المعمول له عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فتأكد امتناعها قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في
الجميع والاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه قوله ومتى نعت

بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح عنه مبنية على الضمير متدقا عنه يتبين بها الضمير والضميران وجد
عن الضمير فقال الضمير اما ان يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فنحو ظاهر لبروزه نحو وجها او الوجه
وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتونث لتانيث الضمير وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا
فهي كالفعل تونث لتانيث الفاعل وتفرد عند افراد الفاعل وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان
حكم المعمول اذا كان معرفا باللام حكمه مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ فحكم مررت
برجل حسن الوجه حكم برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه ابي الغلام وكذا الى وزدت وكذا حكم المعمول المضاف
المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا فحكم مررت برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه
برجل حسن وجه ابي غلامه وكذا الى وزدت وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحيب قطاب
الجيب منها وبرجل حسن وجه بصونه وكذا المجرد عن اللام والاضافة نحو مررت برجل حسن وجه غلام وحسن
وجه ابي غلام وكذا الى وزدت قوله واسما الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني باسم المفعول غير المتعدي اسم المفعول
من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي
الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول
في اسم الفاعل اللازم نحو زيد خارج الغلام وشاخ النسب وفي اسم المفعول اللازم مضروب الغلام ومودب
الخدام سواء كانا بمعنى الماضي وبمعنى المضارع او للاستمرار او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه لا يحتاج الى شرط
زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما فرعاه كما مر بعينه في كل واحد منهما الثماني عشر
مسئلة وكذا انما يجوز انتقال الضمير اليهما من المعمول ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل لصاحبهما المتقدم وصف
باتصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز زيد قايم ابا ولا قايم ابن العم بجر المعمول ولا
مضروب مملوكا اخ ولا مشروب ماء الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا
ومعطى اخوه درهما او معطى عمرو ثوبه فان حذفت المفعول لم يجز نصب الفاعل وجره اتفاقا لئلا يلتبس بالمفعول
بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به وان
ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل فامن التباس المنصوب او المجرور بالمفعول لم يمتنع عند ابي علي نصب
الفاعل وجره اجراء لمجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة نحو
هو شمس الوجه اي حسن الوجه فيجيء فيه المسائل المذكورة وهو قليل لا تعمل الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل
فلان

والمفعول بل تعمل في السبب فقط وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السبب اذا كان في معمولها ضمير
صاحبها نحو برجل طيب دار نوبك وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن
الزيدون فانه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه واما نحو ما زيد قايم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او
ولا حسنا وجهها برفع الوجه فان وجهها وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فجاز خلو
الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف وجه راجع الى
جارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل لا زيد حسنا وجه جاريته فهو حمل على المعنى كقولك مررت
برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قايم غلاماه لا قاعدين ومن هذا الباب عند المبرد جونتا مصطلاهما كما
لان اصله جونتا مصطلاهما اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة حذف الضمير الذي اضيف اليه اعالي واستتر
في جونتا فصار جونتا وادخل اللام في على ليتعرف باللام كما كان متعرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا
اليه لتقدم ذكره وجعله مثنى لكون الاعالي ههنا في معنى الاعليين فليس عنه اذن من باب حسن وجهه بالاضافة
لانك لا تحذف الضمير ههنا من وجه كما حذفت من اعاليهما قوله اسم التفضيل ينتقض بنحو
فاضل وزايد وغالب ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في
الفعل المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زايد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل المبني من باب المغالبة
والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس قوله
وشرطه شرط افعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد جاء منه فعل تام غير لازم للنفي متصرف قابل معناه للكثرة
فقولنا جاء منه فعل احتراز من ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم احنك الشاتين اي اكلهما
من الحنك واول شاذ وكذا قولهم آبل من حنيف الحناتم لم يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري
ابل يابل ابالة مثل شكس يشكس شكاسة اذا قام بمصلح الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل
منها فعل ايضا وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون واصير كما قيل ولعل
ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم بعضهم وافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق
انها دالة على الحدث ايضا كما سيجيء في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال اكون منك منطلقا واصير منك غنيا اي
اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما نبس بكلمة فانه لا يقال هو انبس منك لئلا يصير مستعملا

في الاثبات فان قيل فقل لا انبس قلت ليس لا انبس لنفي الحدث الذي هو التكلم وبنس موضوع له بل هو نفي
في التكلم وقولنا متصرفا احتراز من نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت
فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعمى وقوله ثلاثي
احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجردا احتراز عن ثلاثي ذي زايد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله
ليمكن اي لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان
اردت بناءه من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل واما ان اردت
البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في دحرج ادحر لم يعلم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت
في اخرج اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا في غيره من المنشعبة وكل هذا بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا افعل وانما اقتصروا عليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا لقوله ثلاثي قوله لان منها افعل لغيره
يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه جاء منها افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني
منها افعل التفضيل لالتبس احدهما بالآخر لو قلت زيد الاسود على انه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد
او بمعنى الزائد في السواد وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة مقدم بناء على افعل التفضيل
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى
موافقة الوضع الطبع وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان الباطنة بني منها افعل التفضيل
نحو فلان ابله من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس وانغى واعجم وانوك مع ان بعضها يجيء
منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء
وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليل بان منها افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان
والعيوب الظاهرة دون الباطنة لان غالب الالوان ان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود
واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد
فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب الواو فيهما حملا
على اعور واحول وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالبخر والفقم والعرج والعمى لم يبن منها لكون بعضها مما لا يقبل
الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل
من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في

عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل من معاني الاشياء
التي تعذر بناء افعل التفضيل منها وهي ذو الزيادة والرباعي والالوان والعيوب الظاهرة بني افعل
التفضيل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر
تلك الافعال التي امتنع بناء افعل منها فتنصب على التمييز المحقق معنى التمييز عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد بياضا
واسرع انطلاقا واكثر دحرجة ونحو ذلك وعند سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ويؤيده
كثرة السماع كقولهم هو اعطاهم للدينار واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان ويجوز قلة التغير لانك
تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل فتخلف همزة التفضيل همزة الافعال وهو
عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن المبرد والاخفش جواز بناء افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه
كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه
للفاعل يعني قياسه ان يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر
الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل
دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ
المشترك فاغتفر فيها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما اطرد دون الآخر فجعلوه في
الفاعل قياسا لكونه اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس وانما قلنا في الاغلب
لانه ينعكس احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى
التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا في المفعول ايضا على غير قياس نحو اعذر
واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم ببيانه
اعنى قوله ويستعمل اعلم انه يلزم استعمال افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع و
لا يجمع اثنان منها الا نادرا وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة
يذكر المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى معين مذكور قبل لفظا او حكما
كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام اشارة الى افعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص
افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان تكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه

راسا فلو خلا عن ذكر الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه فلا يتم المقصود من وضعه واذا علم المفضول جاز
حذفه غالبا اذا كان افعل خبرا كما يقال لك انت اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تع الله اكبر وقوله
ان الذى سمك السماء بنى لنا • بيتا دعائمه اعز واطول • وقوله ستعلم اينا للموت ادنى • اذا ادنيت لى الاسل
الحرارا • ويجوز ان يقال فى مثل هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اى اكبر كل شيء واعز دعائمه ولم
يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع ذلك واما نحو جار فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين
فيه ويجوز ان يقال ان من مع مجروره محذوف اى اكبر من كل شيء ويقل الحذف فى غير الخبر نحو جاءنى رجل
فى جواب من قال ما جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من الموصول والحال كان حذف بعض
ايضا اكثر وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان لان كل واحد منها يغنى عن الآخر فى افادة ذكر المفضول
كما ذكرنا ولا فائدة فى واحد منها الا ذاك فكان ذكر الآخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله • ولست بالاكثر منهم
حصى • وانما العزة للكاثر • فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اى لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول
مثلا اريد شخصا من قريش افضل من عيسى فيقال محمد عليه السلام الافضل من قريش اى افضل من عيسى من
بين قريش ويجوز ان يحكم بزيادة اللام لتكون من تفضيلية كما فى قوله • ورثت مهلهلا والخير منه • زهيرا نعم ذخر
الذاخرينا • ويجوز فى البيتين على ما قيل ان يقدر افعل آخر عاريا من اللام يتعلق به من اى بالاكثر اكثر منهم و
الخير خير منه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كقولك زيد افضل
البصرة من كل فاضل فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان فى الاضافة
دالة على ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو المجرور بمن التفضيلية
من مشاركة المفضل فى المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او تقديرا كقول على رضى الله عنه لان اصوم
يوما من شعبان احب الى من ان افطر يوما من رمضان لان افطار يوم الشك الذى يمكن ان يكون من
رمضان محبوب عند المخالف فقدر رضى الله عنه محبوبا لا نفسه ايضا ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال
هب انه محبوب عندى ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عليه السلام اللهم ابدلنى بهم خيرا منهم
اى فى اعتقادهم فى ان فيهم خيرا وابدلهم بى شرا منى اى فى اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عليه السلام شر ومثله
قوله تع اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال فى التهكم انت اعلم
من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض

التشريك

التشريك بينهما فى شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل التفضيل
يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن فى مثله ليس تفضيلية بل هى مثلها فى قولك بنت منى
زيد تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز على من ان اضربك اى بائن
من ان اضربك من فرط عزتك على وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقريب من هذا
المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز فى الفضل عن مرتبة عمرو فمن فيما نحن فيه
كالتفضيلية الا فى معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين على رضى الله عنه ولى بما تعذك من نزول البلاء
بجسمك والنقص فى قوتك اصدق واوفى من ان نكذبك او نغرك اى هى متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب و
يجب ان يلى من التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او تلى معموله قال • فما راينا الغرض احوج ساعة
الى الصون من ريطة يمانى منتهم • وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك هى احسن لو انصفت من الشمس وقد تقدم
عليه فى الشعر كقوله • واستنزل الزباء قسرا وهى من • عقاب لوح الجو اعلى منتمى • ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم
استفهام نحو ممن اعلم زيد او مضافا الى اسم استفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله
معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه بعض لانه انما كان هذا الاكثر لان وضع افعل التفضيل
الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمرضى لانه مفضل على ما سواه من جملة
ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل الشيء على نفسه
وقول المص دفع بهم الشبهة ان زيدا لم يذكر فى الناس فى قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليهم بل
لغرض التشريك معهم فى اصل الفضل ليس بشيء لانه لا يحتاج لحصول هذا الغرض اى التشريك فى اصل الفضل الى واسطة
لان لفظ افعل يكفى فى هذا الغرض لما ذكر المص بعد هذا وهو قوله لا فعل جهتان ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ
الزيادة فرع ثبوت اصله ولا يحصل الفرع الا بعد الاصل فنقول لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه باصل الفضل
فلا يحتاج لاجله الى شيء آخر والاولى فى تعليل دخوله فى جملة المضاف اليه ما مر فى باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا
فى الشرح ان لا فعل جهتين الى اخر الكلام قد مضى الكلام فيه فى باب الحال على الكمال قوله والثانى ان تقصد زيادة
مطلقا اى تقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح
كما يضيف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه

فيجوز بهذا المعنى ان يضيفه الى جماعة هو احدهم كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش بمعنى افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنس ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل
في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم يجز لك عده فيهم بلى يدخل لو قلت احسن
الاخوة او احسن بنى يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد
لانها منشاءه او مسكنه وان قدرت المضاف اى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله
ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعنى اول معنيي المضاف اعلم ان الاصل في افعل التفضيل ان يذكر معه ما يقتضيه
وضعه وهو من التفضيلية لانه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدى الى المفعول بمن الابتدائية
كما ذكرنا فافعل التفضيل يتميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في بدء النظر بمن التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا تفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل فما دام معه من لا يطابق
به صاحبه تثنية وجمعا وتأنيثا بل يلزم في الاحوال صيغة المفرد المذكر نحو زيدا والزيدان او الزيدون او الهند
او الهندان او الهندات افضل من كذا اذ لو ثني وجمع وانث لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله فان
اضفته واردت تفضيل صاحبه على ما سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في لزومه صيغة
واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ولا سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف
كما تبين في باب المنادى ولا فرق بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضول بجميع اجزائه والمجرور
بالاضافة جميع اجزائه مفضوله الا صاحب فعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احدهما دون
الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا تثنيته وجمعه وتأنيثه لفوات لفظ من المانعة
من التصرف وقال ابن السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن
ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا اولا واما اذا قصدت
بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن اذ لم يذكر بعده المفضول وكذا ذو اللام لا يشابه المصاحب لمن
لعدم ذكر المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وتأنيثا فوجب مطابقتهما لصاحبهما وقيل انما
لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعل الغير المتصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه
لا تتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبنيان من اصل واحد كما يجيء في افعل التعجب واما ذو اللام والمضاف
بالمعنى الثاني فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اى من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما فلم

يشابهما

يشابهما افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية
فلم يمتنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء ولتجرده عن علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان
مصاحبا له اى لحكم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل
مؤولا باسم الفاعل او الصفة المشبهة قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح قال قبحتم يا آل زيد نفرا
الأم قوم اصغرا واكبرا اى صغيرا وكبيرا وقال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اى عظام ونقول الناقص
والافضل بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تع وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تع من شيء وما كان
بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع
من اما اول فمذهب البصريين انه افعل ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب وول كددن ولم
يستعمل هذا التركيب الا في اول ومتصرفاته وقال بعضهم اصله أوأل من وأل اى نجا لان النجاة في السبق وقيل
اصله أأول من آل اى رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى المفعول كاشهر واحمد فقلبت في الوجهين
الهمزة واوا قلبا شاذا وقال الكوفيون هو فوعل من وأل فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل
من تركيب وول فقلبت الواو الاولى همزة وتصريفه كتصريف افعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه
فوعلا واما قولهم اولة واولات فمن كلام العوام وليس بصحيح وانما لزم قلب واو اولى همزة على مذهب جمهور البصريين
كما لزم في نحو اواصل على ما يجيء في التصريف وعند من قال هو افعل من وأل اصل اولى وؤلى قلبت الواو همزة
كما في وجوه ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة قالون عادا
لؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين فاول كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا
تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون الاوائل الاولى الاوليان الاوليات الأول وتقول في
الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول
الصحيح لا مما استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق
منه واتصاف ذلك المشتق به كاعلم اى ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اى ذو حنك اشد من حنك غيره ولما
يظهر وصفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اى جرئ فلا جرم لم يعتبر وصفيته
الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة اذ هي دليل على ان افعل ليس

اسما صريحا كافضل وابرع فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفائه وصفيته كما
وذلك كقول علي رضي الله عنه احمد اولا وآخرا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول مع
بنائه على الضم اذا كان مؤقتا لا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لأوجل • على اينا تغدو المنية اول اي
اول اوقات غدونا ويقال لقيته مذ عام اول برفع اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام وبعض
العرب يقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه ظرفا كانه قيل مذ عام قبل
عامك وفي تاويل اول بقبل اشكال لان اول الشيء اسبق اجزائه فمعنى اول عامك اسبق اجزاء عامك من الليالي والايام
او الاوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه وايضا لو كان بمعنى قبل ذلك لكان مجرورا بالمضاف
فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في
زمان اسبق من عامك جعل للزمان زمان توسعا ولا يبعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الجر في الموصوف
لانه بعد مذ قد يجر فيكون كقوله • ولا ناعب الا ببين غرابها • وقوله تعالى فأصدق وأكن من الصالحين فعلى هذا
يكون اول مجرورا لا منصوبا وتقول اذا لم تر زيدا يوما قبل امس ما رايته مذ اول من امس فان لم تره مذ يومين
قبل امس قلت ما رايته مذ اول من اول من امس ولا يتجاوز ذلك واما آخر فقد الحق عنه معنى التفضيل بالكلية كما
ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا يستعمل لا مع من ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام والما لم يكن مع
من فقد امع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة
اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الخطة العظيمة قال • في سعي دنيا طال ما قد مدت • وقال وان دعوت
الى جلى ومكرمة • يوما سراة كرام الناس فادعينا • وانما جاز ذلك لانه اخرج معنى التفضيل منهما واما حسنى وسوءى في
قوله تعالى وقولوا للناس حسنى فيمن قرا بالالف وسوءى في قوله ولا يجزون من حسن بسوءى ولا يجزون من غلط
بلين فليسا تانيث احسن واسوا بل مصدران كالرجعى والبشرى قوله فلا يعمل اعلم انه مشابهة افعل التفضيل
للفعل ضعيفة وكذا الاسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف والاشهر الا بشرط
كما يجي وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه لا باعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وبرجل خير منه
عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعل لان عمل في العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول له
فكلهم متفقون على انه لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك في فعل دال على الفعل الناصب قال الله تعالى هو اعلم من يضل
عن سبيله اي علم من كل واحد يعلم من يضل وكذا قوله • واضرب منا بالسيوف القوانسا • ولا ينصب شبه المفعول له

كالحسن الوجه اما انه لا ينصب المفعول به فلا ينصب ايضا شبهه واما الآن ينصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو
توطئة للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بشرط التي تجي وان رفع ذلك لا يضاف اليه فان تعدى
افعل التفضيل الى المفعول به الذي كان للفعل قبل بنائه افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته
بالفعل وبالاسم الفاعل واما اذا جاز ذلك ان تدعم اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تعديا الى المفعول نحو ضربا لزيد شديد
وانا ضارب لزيد مع قوتهما وجب في ذلك الافعل لضعفه وان كان المفعول به للفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل تعدى
اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به وكذا ادرى به واعرف واجهل وذلك لان افعالها ربما زيدت في مفعولها
الباء نحو علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان المفعول به يتعدى اليه الفعل
بحرف جر تعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو امر منك بزيد وازهد منك بالثياب ويتعدى الى اول مفعولي باب
كسوت وعلمت باللام ويبقى ثانيهما في البابين منصوبا نحو انا اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا وكان
القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جر مما ثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع
واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين فان لم يكونا من نوع كقولك نذرت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك
اقمت في العراق في بغداد او في رمضان في الخميس بدل الجزء من الكل واستغنى عن الضمير لشهرة الجزئية فان اختلف
معنيا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اي مع عمرو او لفظا نحو سرت من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب ثانيهما
عند الكوفيين بافعل بعينه للاضطرار اليه وعند البصريين بفعل مقدر مدلول عليه بافعل فيكون ثاني
مفعولي افعل الفعل مع مفعوله الاول محذوفين اي انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم منك لزيد اعلمه منطلقا
ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف في الافعل لوجه لا منصوبا ولا مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب
المفعول كما مر وقال صاحب المغني لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر في باب علمت فالاولى ان يقال هو اشد
منك علما بزيد منطلقا او علما بان زيدا منطلق وقلت اخصر من هذا الكل ما بعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد
وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض تعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اي المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الي واشهى
الي واعجب الي وهو ابغض اليك وامقت اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والمبغض بالى ايضا كقوله
تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وفي كليهما معنى المفعول كما مر نحو احب وقد مر ابا عبيد في تعد
الى المفعول هو اي فعل كان بمن كما تقدم وهذا هو المفعول الخاص لافعل بصوغه على هذه الصيغة ونصب افعل
التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز نحو احسن منك

وجها لانه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو راقود خلا قوله الا اذا كان لشيء الى اخره من شروط رفع افعل التفضيل لفاعله الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشيء هو رجلا في المثال المذكور وذلك لانه صفته قوله ای افعل في المعنى لمسبب اى لمتعلق لذلك الشيء والاشهر في اصطلاحهم ان يقال له في المتعلق السبب لا المسبب وحسن في مثالنا من جهة المعنى لمتعلق رجل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لمسبب اى ذلك المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت الاول اى صاحب افعل وهو رجل في مثالنا مفضل قوله على نفس الضمير للمسبب اى هو اذا اعتبرت الاول مفضل واذا اعتبرت غير ذلك الاول وهو في مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في اعين جميع الرجال وانما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور مفرد لانه نكرة في سياق النفي فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد تقرر في النحو على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثاني حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضل والثاني من قوله نفسه اى ملتبسا باعتبار الاول ومقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اى نظرت اليه وراعيت حاله قوله لانه بمعنى حسن قال المصنف انما لم يعمل افعل الا انه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنا مثل حسنه في عين زيد فعمل افعل لانه في هذا المكان فعل بمعناه قلت هذه العلة التي اوردها تطرد في جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا تعليل سيبويه وهو ان افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما في قولك مررت برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجل ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي ولا يجوز ذلك بلى قد يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيدا كان عمرو ضاربا والمراد ههنا بالاجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل الا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافضل خبره فله به تعلق من هذا الوجه وعند الكسائي والفراء

ليس

ليس الفصل ههنا باجنبي لان المبتدا معمول عندهما للخبر كما ذكرنا في اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبي قلت يبقى الضمير في منه راجعا الى غير مذكور وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الرماني جواز ذلك في المثبت والسماع لم يثبت الا في المنفي ولا منع ان يستعمل في ذلك ما يفيد النفي وان لم يكن صريحا فيه نحو قلما رايت رجلا احسن في عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعني ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجها اخصر من الاول وهو ان تحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فالمفعول بدل قولك منه في عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية يدخل على المفضول قوله وان قدمت ذكر العين اى لك عبارة ثالثة اخصر من الثانية وهو ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة التشبيه وتحذف ما بعد المسبب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجازت هذه المسئلة ولم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة بعد السبب المرفوع ايضا قوله احسن من هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اى عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اى كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اى احسن منها ولا مثلها فحذف للمعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اى رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اتى به للبيان لان الاول مبهم لانك ذكرت ان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اى شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حال واحدة وانما استغنيت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي السباع واديا انتصاب واديا على انه مفعول لارى وقوله كوادي السباع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان لقوله كوادي والكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا بدلا باقل كوادي السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد

والتقدير اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف به ركب منهم بوادي السباع قوله ولا ارى الواو اعتراضية
قوله حين يظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا شبه وادي السباع وقت اظلامه وما في قوله ما وقى الله مصدرية
على حذف المضاف اي وقت وقاية الله وهو ظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحد قوله تأيية اي تثبتا
وتوقفا وهو تفعل من ركب اي تمكث يقال تأيى اي تلبث وهو منصوب على التميز من اقل كما في قولك زيد احسن
منك ثوبا فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي احسن ثوبه واقل تأيية ركب اتوه ولو عبرت
بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع كقوله عليه السلام ما من ايام احب الى الله
فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه تأيية من
وادي السباع تم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين قوله الفعل

قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج الاسم
وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل اسم فهو غير مقترن اعني الاعتراض بباب الغبوق
واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل مقترن فهو فعل وما ورد على عكس حد
الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد
على طرد حد الفعل اي قولنا كل فعل فهو غير مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم وانما
اختص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع
واما السين وسوف فسماهما سيبويه حرفي التنفيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في
الحال يقال نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو
وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو ويسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان
السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة
على تأخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لما ذكرنا انهم وفوا الاسماء
لاصالتها في الاعراب الحركات الثلث ونقصوا الفعل لفرعيته على الاسماء في الاعراب ما لا يكون من عمله وهو الجر
فلما نقص الجر لم يحرك بشيء بدل الجر فبقي مجزوما اي ساكنا ولولا كراهة الخروج من اجماع النحاة لحسن ادعاء كون
المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل
كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الاخر ومن ثم لا تطلب العلة للبناء وانما سمي العامل عاملا لكونه غير

آخر الكلمة عما هو اصل الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم يقول ان نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش مبني كاغزوارم واخش
وانما حذف الاخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل لمحل الاعراب اذا كان
حرفا يوجب سكونه انه لاستثقال الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة ليكون تنبيها على انه كما ليس الاعراب بظاهر ليس
بمقدر ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف الاخير بلا علة بخلاف نحو يا تيجي ويا فتى فانك ابقيت حرف الاعراب ليكون
الاعراب مقدرا فيه فان قيل لا نم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره آخر الكلمة عما هو اصله بل انما يكون عاملا
لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها
قبل دخول العامل فنحن انما سمينا الجازم عاملا لنقلها آخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم
او تجرده عن العامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على عامل النصب والجزم اذ عامل الرفع
هو التجرد عنهما والحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه موقع الاسم فيكون الجازم طارئا على الرافع قلنا ليس
زوال الرفع اثر الجازم ومنسوبا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اي الوقوع او التجرد على ما قيل ان علة
العدم عدم العلة فان قيل فيكون زوال الرفع اثر الزوال عامل الرفع وزوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر
اثر فزوال الرفع اي الانجزام اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب ايضا فيلزم ان يكون
الناصب جازما واقصى ما يمكن في تمشية قول النحاة ان يقال ان الناصب يزيل الرفع الى بدل وهو النصب
والجازم يزيله لا الى بدل فلم يسموا الناصب جازما لان تعريفه بالاثر الوجودي اولى من تعريفه بالاثر العدمي ولما لم
يكن للجازم اثر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان يكون الناصب في لن تضربا ولن
تضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع الى بدل ولو اخترنا مذهب الكسائي وهو ان ارتفاع المضارع بحروف المضارعة
فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بثبوت عامله وما قاله بعد ذلك من ايجاد رفع فنسبة زوال الرفع
الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الا
المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصال ضمير الرفع البارز وانما اختص بالفعل لان الاسم يستحق مثناه ومجموعه
جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف
احدهما استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء
اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل قوله الماضي ما دل على
زمان قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال

قوله قبل زمانك اي قبل زمان تلفظ المتلفظ به لاعلى وجه الحكاية وقولنا لاعلى وجه ليدخل فيه نحو خرجت
قولك اليوم بقول زيد بعد غد خرجت امس فخرجت ماض وان لم يدل حينئذ على زمان قبل زمان تلفظك لانه
حاك وزيد يتلفظ به لاعلى وجه الحكاية فيدل على زمان قبل زمان تلفظه به ويخرج عنه ايضا نحو اخرج يوم كنت
اليوم قال زيد اقل من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء
الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين بعت الانشائي والاخباري ان المقصود بالاول
ان تحولك ايع لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج فان حصلت
المطابقة المقصودة فالكلام صدق والا فهو كذب واما بعت الانشائي فانه لاخارج له تقصد مطابقته بل البيع
يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك
لان معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون المطابقة
وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال الى الانشاء الطلبي اما دعاء نحو رحمك الله واما امر كقول علي رضي الله عنه
في النهج اجزأ امرؤ قرنه آسى اخاه بنفسه وينصرف ايضا اليه بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع
بوقوعها كقوله تع ونادى اصحاب الجنة اصحاب النار وسيق الذين والعلة في الموضعين اظهار حرص المتكلم
لوقوع الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او ان في جواب
القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكريرا كما يلزم في الماضي الباقي على معناه قال والله لا عذبتهم بعدها
سقر ويتقلب اليه ايضا بدخول ان الشرطية وما يتضمن معناها وبدخول الا النافية على الظرف المضاف نحو ما ذرّ شارق
وما دامت السموات لتضمنها معنى ان اي ان كانت كثيرا او قليلا وقد يبقى معناها على المضي كقوله تع وكنت عليهم
شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحتى الا
في الثلثة رائحة الشرط وكذا بعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في بابه وكذا اذا كان صلة الموصول
عام هو مبتدأ او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني فله درهم كذا لان فيها
رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدأ قوله مبني على الفتح المبني في الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب وانما بني
على الحركة فلمشابهته الاسم بوقوعه موقعه نحو برجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابه المشابهة التامة استحق
الاعراب وهو لمشابهته مشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة
قبل وخص الفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى بدلالته على المصدر و

بالفتح

الزمان

الزمان ويطلب المرفوع دايما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما
هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات
ولاسيما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع متحركات على الولاء ولهذا قالوا اصل علبط وهدبد
هدابد وعلابط قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربك وضربها فانه لا يسكن قوله المتحرك احتراز من
المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم آخره بمجانسة
الواو قوله المضارع قوله ما اشبه الاسم اي الفعل الذي اشبه الاسم وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم
لانه لم يسم مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع
واحد فهما اخوان رضاعا يقال تضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من الضرع وتقابلا وقت الرضاع
قوله باحد حروف نايت ليس بيانا لوجه المضارعة لان بيانها هو قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين
والباء ههنا للسببية اذ زيادة هذه الحروف على اول الماضي مع تغيير بعض حركاته سبب يحصل لجهة مشابهة المضارع
للاسم وتلك الجهة وقوعه مشتركا كما ذكرنا فالباء فيه كما في قولك بزيد صرت كقارون في الثروة قوله باحد
حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم
الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة
في الحال والاستقبال وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن
لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون
للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه
فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التضيف مثلثها
والحال عند النحاة عين الآن المختلف في كونه زمانا بل آنات على جنبتي الآن من الزمان مع الآن سواء كان الآن ايضا
زمانا او الحد المشترك بين الزمانين ومن ثم تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته ماض
وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتتالية واقعة في الحال وقيل ان المضارع يشبه
الاسم بدخول لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا الخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام
الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتدأ ثم تأخرت عن الابتداء لدخول ان فهي تدخل على الاسم او
على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدأ واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما

يجئ في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة بالحال كما ان السين تخصصه
بالاستقبال فلا يكون دخولها وجامع للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف
يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيد لما
دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب
حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين دخل المضارع
للمشابهة المذكورة عند البصريين لا لاجل تواردا لمعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع
بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج
الى اعراب ليتبين ذلك الحرف المشترك ويتعين لاحد المحتملات فيتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا
تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن
نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك يا للدجاجة فيظلمك نصب يظلم
دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على
كونها لام كي او لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو
يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل الخبز زيد
سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او في الفعل اكثر من غير الملتبسة او اقل ومساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر
الحكم الذي ثبت علته في الاقل كحذفهم الواو في تعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في يكرم وتكرم
ونكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا تبيين المعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا يكون للمضارعة
الا باعتبار معانيها والا ففي اول اكرمت ايضا همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل
بسببها مضارعا فالهمزة للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او مؤنثين
او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع
لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القويم المعتد به
انما هو استعمال المولدين والتاء للمخاطب مذكرا كان او مؤنثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمؤنث الغائبة
وللمؤنثين ايضا والياء للغائب غيرها اي غير المؤنث والمؤنثين فيكون للاربعة لواحد المذكر ومثناه
ومجموعه والجمع المؤنث قوله وحرف المضارعة مضموم في الرباعي سواء كان حروفه اصلية كيدحرج او فيه

اكل زيد الخبز

زايد كيكرم واصله يؤكرم ويقطع ويقاتل واصل الافعال ثلاثي ورباعي ففتح حروف المضارعة في الثلاثي
لان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى او لان الرباعي اقل فحمل الاثقل الذي هو الضم
وتركوا الكسر لان الياء من الحروف المضارعة فيستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء لغة غير الحجازيين
اذا كان الماضي مكسور العين كما يجئ في التصريف ويكسرون الياء ايضا اذا كانت بعدها ياء اخرى فلا ضموا
في الرباعي الاصلي حروفه حمل عليه الرباعي المزيد فيه كيفاعل ويفعل ويفعلل وبقي غير الرباعي على اصل الفتح
لخفته واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعي زيد فيه الحرفان على غير القياس كما يجئ في التصريف
قوله ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم علته قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف في المضارع المتصل
به نونا التاكيد فقال جمهورهم انه مبني لتركبه مع النون وصيرورته كالكلمة الواحدة ولا اعراب في الوسط واما النون فخفف
ولا خطأ له في الاعراب فيجري الآن مبنيين فان قيل فلما امتزجا فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء
لما تركبا او هلا اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالتنوين على ما قبلها قلت لما كان
الاسم اصلا في الاعراب والفعل فرع عليه فروعي اعراب الاسم بقدر الامكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص
الافعال فترجح جانب الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست
ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين اما لان
للعرب داعيا آخر الى ترك اعراب ما قبل النون كما اعربوا الاسم على ما قبل التنوين فرجحوا لذلك الداعي موجب البناء
مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر والمجموع المذكر والواحد
المؤنث ففتحوا في الاول وضموا في الثاني وكسروا في الثالث لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم
يبنوه مع التنوين بناء الفعل مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوي الا ترى الى سقوطه في الوقف
وفي الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يعرب على التنوين كما اعرب على تاء التانيث وقال بعضهم جميع ما اتصل
النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة
قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما في نحو غلامي على مذهب المصنف وقال بعضهم المضارع مع
النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون لان الضمائر البارزة تمنع
التركيب لفصلها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو يضربن وتضربن كتخشون وتخشين فالمسند
الى احدى الاحرف الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة فلم يعوض

النون من الحركة كما عوض في نحو يضربان ويضربون وتضربين لما تشتغل محل الاعراب اى لام الكلمة بالحركات
المناسبة للحروف التى هى ضماير فلت كراهة لاجتماع النونات وانما لم يدر الاعراب عند مولانا على نون التاكيد
كما دار على ياء النسب وتاء التانيث لمشابهة النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابههما تقلب الفا
في نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبني للحاقه قال سيبويه ان يضربن
شابه ضربن يعني انه لما سكن آخره وان لم تجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا
جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه عن اصله من البناء فالاولى في الفعل المشابه للفعل ان يرد الى اصله
من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو التزامهم لمحل الاعراب الاسكان لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم
هو معرب لضعف علة البناء مقدر الاعراب لالتزامهم محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من
اجتماع النونين قوله واعرابه قوله فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال باعتبار الاعراب
لان الاعراب يختلف في انواعها كما اختلف في انواع الاسماء ففي نحو تبيينه في الاسماء وبين ههنا اللفظي والتقديري
في كل واحد من تلك الانواع لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه ما من هناك التقديري ولم يبين اللفظي لعدم الحصر
قوله فالصحيح احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمي ويخشى فانه ليس بالضم لفظا والسكون جزما قوله المجرد عن ضمير بارز
احتراز عن الملتبس بالضمير البارز المرفوع ثم بين ان ذلك الضمير لا يكون في المضارع الا في المثنى والمجموع والمخاطب
المؤنث نحو يضربان ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا يكون بالضم والفتح والسكون
بل بالنون وحذفها كما يجئ وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد عن ضمير وسكت لوجب ان لا يكون
المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون وانما
قيد الضمير البارز بالمرفوع لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة والفتحة والسكون قوله والمتصل به ذلك اى المضارع المتصل به ذلك الضمير البارز المرفوع
وهو الالف والواو والياء في الامثلة الخمسة يرتفع بالنون وينتصب ويجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما تشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لتناسب الواو وبالفتحة لتناسب الالف وبالكسرة لتناسب الياء
لم يكن دوران الاعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية فجعل النون بدل الرفع لمشابهتها
في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال بالفعل اللاحق به الواو والياء والالف دون نحو يدعو ويرمي ويخشى
والقاضي وغلامي وان كان الاعراب في جميعها مقدرا المانع مع كونها معربة ليكون الفعل اللاحق به ذلك الضمير

كالاسم

كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وذلك لكون الف يضربان مشابها لالف ضاربان وواو يضربون
مشابها لواو ضاربون وان كان بينهما فرق من حيث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الياء في تفعلين على اخويها الالف
والواو في الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعدها على اعني الواو والياء والالف لان الضمير
المرفوع المتصل كالجزء خاصة اذا كان على حرف ولاسيما اذا كانت تلك الحرف من حروف المد واللين فالكلمة معها
كمنصور ومسكين وعمار وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونه علامة الرفع وكذا في النصب لان علامة الرفع لا يكون
في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح في موضعه وفي الامثلة الخمسة زال الرفع لا الى
بدل فصار النصب في الامثلة الخمسة اذن في صورة الجزم ويحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاكيد اما عند
من قال الفعل معها مبني فظاهر واما عند من قال باعراب الفعل معها فلاجتماع النونات فيكون الاعراب معها
مقدرا كما في قاض ويكسر النون بعد الالف غالبا لان الساكن اذا حرك فالكسر اولى وقرى في الشواذ اتعدانني
وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع في الاسم وندر حذفها لا للاشياء المذكورة نظما ونثرا قال ابيت
اسري وتبيتي تدلكي جلدك بالعنبر والمسك الذكي قوله والمعتل بالواو والياء بالضمة تقديرا لاستثقلت الضمة
على الواو والياء بعد الضمة والكسرة ولم يستثقل الفتحة بعدهما لخفتها وربما يظهر في الضرورة الرفع في الواو والياء
كما يظهر في الاسم جر الياء ورفعها قال كجواري يلعبن في الصحراء ويقدر لاجل الضرورة كثيرا نصب الواو
والياء كقوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب وكذا في الاسم قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار
يتعاطين الورق وقد تقدر في السعة ايضا كثيرا كقولهم في المثل اعط القوس باريها وكذا تقدر في الضم
رفع الحرف الصحيح وجه قال فاليوم اشرب غير مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والياء و
الالف في الجزم لان الجازم عندهم الرفع في الاخر والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل
لم يجد في اخر الكلمة الا حرف على مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف العلة في الضرورة قال ولا ترضاها و
لا تملق وقال الم ياتيك الانباء تنمي فيقدر انها كانت متحركة فحذفت حركتها للجزم او يقال ان الحروف حذفت
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع كما في قوله من حيث ما سلكوا ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى
غضوب جسرة وربما جاء نحو لم ياتي في السعة قوله ويرتفع اذا ان لم يصرح بان عامل الرفع هو التجرد
عن العوامل كما هو مذهب الفراء كالايماء الى ذلك المذهب ولعل اختيار الفراء لهذا حتى يسلم من الاعتراضات
الواردة على مذهب البصريين وهو ان ارتفاعه بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب

اى ضارب او مجرورا او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم
اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلك الاعتراضات كارتفاعه فى مواضع ليس
فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال
وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بان
يقال هو واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم عليه وكذا قايم الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقدير اسماء غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم
ان سيقوم مع السين واقع موقع قايم لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وعن نحو كاد زيد يقوم ان
اصله صلاحية وقوعه موقع الاسم كما فى قوله وما كدت آيبا وانما عدل عن ذلك الاصل لما يجى فى باب افعال المقاربة
وقال الكسائى عامل الرفع فيه حروف المضارعة لانها دخلت فى اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصلها الماضى والامر
المصدر ولم يكن فيهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف فاحالته عليه اولى من احالته على المعنوى الخفى كما هو مذهب
البصريين والفراء واما عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فتخلها الطارى المنفصل وتتعين المضارع
للحالية بالآن وانفا وما فى معناهما من الظروف الدالة على الحال وبلام الابتداء عند الكوفيين كما مر وقال بعضهم
يتعين لها بنفيها بليس نحو ليس زيد يقوم وبما نحو ما يقوم زيد او ما زيد يقوم وبان نحو ان يقوم زيد عند المبرد
وقال ابو على ان لمطلق النفى وما لنفى الحال وقد مضى الكلام على ما فى بابها ويجى الكلام على ليس فى بابه وتخلص للاستقبال
بظرف مستقبل نحو اضرب غدا ونحوه وباسناده الى متوقع كيقوم القيمة وباقتضائه طلب الفعل وذلك فى الامر والنهى
والدعاء والتحضيض والتمنى والترجى والاشفاق لان طلب الحاصل محال وبكونه وعدا كغفولك واعدا اكرمك واحسن
اليك وبنونى التاكيد ولام القسم اذ الثلثة توكيد وهو انما يليق بما لم يحصل نحو والله لاضربن على ضعف ولاضربن
واما الحاصل فى الحال فهو وان كان محتملا للتاكيد وذلك بان تخبر المخاطب ان الحاصل فى الحال متصف بالتاكيد
لكن لما كان موجودا ولم يكن للمخاطب فى الاغلب الاطلاع على ضعفه او قوته لم يؤكد واذا كان جواب القسم بما هو للحال لظهور
الحالية كما مضى فى بابها وينصرف الى الاستقبال بكل ناصب وجازم فلذا كانت اذن الناصبة علامة للاستقبال
اذا ارتفع المضارع بعدها فهو للحال وينصرف اليه ايضا بلو المصدرية نحو قوله تع ودوا لو تدهن وكذا بكل اداة شرط
ولم تقل الا لو فانها موضوعة للشرط فى الماضى ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا لانه لازم الشرط الذى هو مستقبل
ولازم الشئ واقع فى زمانه وتخلص ايضا بحرف التنفيس قال سيبويه ومن تبعه وبلا النفى ايضا وقال المالكى بل

على صلاحية الحال وليس بعيد لقوله تع ولا اقول لكم عندى خزائن الله الآية وينصرف الى المضى بلم ولما الجازمة
وقال بعضهم بل هما تدخلان على لفظ الماضى فتقلبانه الى لفظ المضارع ويبقى المعنى كما كان والاول اولى لان
قلب المعنى اظهر فى كلامهم وينصرف ايضا الى المضى بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضى قوله
وينتصب ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله فان مثل الزيدان تحسن
الخ قوله والتى تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم ان الثقيلة يصح وقوعها فى كل موضع يكون فيه مع
اسمها وخبرها فى موضع المفرد سواء كان معمول الفعل او لا نحو عندى انك قايم ولولا انك قايم وسواء كان
معمول فعل التحقيق كعرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك نحو شككت فى انك مسلم وقال سيبويه
انه يضعف ان يقال ارجو واطمع واخشى واخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذى يدخل على ان المفتوحة
مشددة كانت او مخففة يجب ان يشاكلها فى التحقيق وفيه نظر لقوله وددت ولا تغنى الوادة اننى بما فى ضميرها
الحاجبية عالم وفى نهج البلاغة وددت ان اخى فلانا كان حاضرا وكذا فى تعليل المص للمنع من ذلك بقوله
لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد وقال لان التمنى يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه
وذلك انا لا نم ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه مؤكد فيصح ان يثبت هذا المؤكد نحو
قولك تحقق انك قايم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قايم وان شك فى انه قايم ولو كان بين معنى التمنى و
معنى ان تنافيا او كان لتنافى لم يجز ليت انك قايم رجعنا الى المقصود فنقول فاذا خففت المشددة تقاصرت
خطاها فلا يقع بجودة الموضع كالمشددة لا تقول عجبت من ان سيخرج ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما
يؤدى معناه كالتبين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكرى والايحاء والنداء ونحو ذلك وبعد فعل
الظن بتاويل ان يكون ظنا غالبا متاخيا للعلم فلا يكون تقول عجبى ان ستخرج ولا وددت ان ستخرج او رجوت
ان ستخرج كما كنت تقول ذلك فى المثقلة وذلك انها بعد التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اما لفظا
واما معنى فلكونهما حرفى المصادر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدى مؤداه او ما يجرى
مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذيا من اول الامر انها مخففة لان التحقيق بان المخففة التى فائدتها التحقيق انسب واولى
فلهذا لم يجى بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدى معنى العلم فيجى المصدرية والمشددة
والمخففة ولم يقنعوا بهذا لان الاولوية لا تفيد الوجوب فنظروا فان دخلت المخففة على الاسمية كقوله ان هالك
كل من يحفى وينتعل او الفعلية الشرطية كقوله تع ان اذا سمعتم وقوله تع وان لو استقاموا لم يحتاجوا الى فرق

اوما يؤدي معناه

اذ المصدرية تلزم الفعلية الموولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية
الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف كقوله تع اولم ينبأ اى لم يعلم الى قوله تع وان ليس للانسان وقوله تع
اولم ينظروا اى يتفكروا الى قوله تع ان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا الى فرق آخر لان ان المصدرية
لاتدخل على الافعال الغير المتصرفة لانها تكون مع الفعل بعدها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان كان
ذلك الفعل متصرفا وجب ان يفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف او قد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم وذلك لان ان المصدرية لا يفصل
بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يوثر
فيها لضعفها وكذا لا يفصل بين لو وكي المصدريتين والفعل كما يجيء بل قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها
لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لاتدخل اخواتها نحو قولك جئت بلا مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان
كانت المخففة بعد فعل العلم لم يلتبس بالمصدرية لما قدمنا ان المصدرية لا يقع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل
الظن جاز ان يكون ان مخففة ومصدرية كما في قوله تع وحسبوا ان لا يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع
على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وتسمى النحاة هذه الحروف التي بعد ان المخففة
حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن بالظن الغالب القريب من العلم تقع
بعده المخففة وذلك كثير كذلك قد يشتد الخوف او الرجاء حتى يلحق بالمتيقن فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله
فلا تدفنني بالفلاة فانني : اخاف اذا مامت ان لا اذوقها : جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا فيقال
علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز
ان يكون قوله : فلا ارى ان تمر لله مالا : واثل موجودا وسد مفارقا : من هذا ويجوز ان يكون مخففة من غير
عوض كما حكى المبرد عن البغادذة علمت ان يخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فنقول ان ان التي ليست بعد
العلم ولا ما يؤدي معناه ولا بعد القول ولا بعد الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترجي
كحسبت وطمعت ورجوت واردت او فعل غيرها كقوله تع اولم يكن لهم آية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان
جواب قومه الا ان قالوا او لا بعد فعل كقوله تع لولا ان كتب الله عليهم الجلاء وان يقوم خير من ان يقعد وقد
يجيء المصدرية ولا تنصب المضارع نحو كقوله : ان تقرآن على اسماء ويحكما : مني السلام وان لا تشعرا احدا : في حرف
مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا

حروف العوض فمخففة لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها
لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتي بعد العلم مخففة لا غير وكذا التي بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن
فيه معنى القول كتحققت ونظرت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ونزل واوحى ونادى فان
فيها معنى اعلم وقال معا فنقول ان وليها فعل غير متصرف نحو كتبت اليه ان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة
وان وليها فعل متصرف من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحتمل المخففة
لعدم العوض وذلك كقوله تع نودي ان بورك من في النار بمعنى اى بورك او بمعنى بالمباركة ولو قلت ان بورك
فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى
الطلب اجماعا فكذا صلة المصدرية على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية
ذلك لان يكون معنى امرته ان قم اى بان قم اى بالقيام وقال ابو علي في قوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به
ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اى هو ان
اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو ناديته ان يا زيد قم لان الفصل بالنداء كلا فصل وكان الفعل
اولى ان واذا وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا يجوز ان يكون للنهي لان المخففة كالمثقلة لاتدخل على
الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كون لا للنفي او النهي فيرتفع او يجزم وان كانت مصدرية انتصب
الفعل اى امرته بان لا يفعل واوحى اليك بان لا تفعل ولا يجوز ان يكون لا نهيا فيجزم الفعل الا عند اى على
فان وليت ما فيه معنى القول ووليها فعل متصرف وتصدر بغير لا من حروف العوض نحو اوحى اليك ان ستفعل
فمخففة او مفسرة وكذا قوله تع وناديناه ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل
وان وليت ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل الصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان زيد في الدار فهي ايضا مفسرة
او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها على الفعل وكذا ان وليتها الشرطية كقوله تع وقد نزل
عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم وقوله تع قل اوحى الى قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان تنصب ان
الزائدة وجوز الكوفيون كون ان شرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا انطلقت و
قالوا في قوله تع ولا يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ومنع ذلك البصريون و
جوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها لما قدمنا

يعني الدعاء
واوحى اليك ان لا تفعل
كما تقدم

في باب الموصولات واجاز الفرا، ذلك مستشهدا بقوله • كان يجزأى بالعصا ان اجلدا • وقوله وشفا، عنك خا
ان تسألي • وحاسا دران او تقول لا يتعلق بالعصا بان اجلد بل خبر مبتدا، مقدرا ومتعلق باجلد مقدرا وكذا خا
منصوب بتسالين مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل بل هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتا
كما قال بعضهم قال الفرا، اصل لم ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الآخر وقال الخليل اصل لن لا ان
قال يرجي المرء ما لا ان يلاقي • ويعرض دون اقربه الخطوب • اى لن يلاقي وقال سيبويه انه مفرد ولا معنى للمصدرية
في لن كما كانت في ان ولانه جاء تقديم معمول معموله حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع
ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانفا ولا دليل على قول الفرا، ونقل المصنف لا منع
تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا الا اضرب والاصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها الا لما ذكرنا في المصنف
شرطية التفسير قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ويغلب في ظني ان اصلها اذ حذفت
الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحا لجميع الازمنة الثلثة بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم
ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى
الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان الفعل
المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اى اذ تزورني
اكرمك اى وقت زيارتك لي اكرمك ثم عوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة وفهو كل
وبعض الا انها معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقوله اذن لقام بنصري معشر خشن • وللمستقبل نحو
ان جئتني اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا واذن هاهنا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في
نحو حينئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبل ظرف في صورة المضاف فكسره نادر
كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو • بعاقبة وانت اذ صحيح • والوجه فتحه ليكون في صورة ظرف منصوب لان
معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح تضمن معنى الشرط وهو المعنى بقول سيبويه اذن جواب وانما ضمن معنى الجزا
لكونه كاذا وحيثما في حذف الجملة المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة فيضمن
معنى الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما كانت الجملة المضاف
اليها اذ ثابتة من حيث المعنى ومبدلة منها التنوين في اللفظ بخلاف اذا وحيثما لم يجزم اذن ما هو جوابها نحو اذن
اكرمك كما جزمت اذما وحيثما وانما قلنا بكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل بلزوم معنى الشرط فيه كما

النحاة لانه لا معنى للشرط في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط
في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن اكرمك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز
اجراؤه مجرى لو في ادخال اللام في جوابه اذن لاذقناك ضعف الحيوة اى لو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك
وكذا قوله اذن لقام بنصري معشر خشن • وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا كان بمعنى الشرط
في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جزاء ان قال ما ان اتيت بشيء انت تكرهه • اذن فلا رفعت
سوطي الي يدي • اذن فعاقبني ربي معاقبة • قرت بها عين من ياتيك بالحسد • اى ان اتيت بشيء فلا رفعت
ثم قد يستعمل بعد لو وان توكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي عوض من الفعل بمعنى حرف الشرط المذكور في
مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك وان جئتني اذن ازورك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين
للتوكيد ثم كما يجوز تاخر كلم الشرط مع الشرط عما هو جزاء في المعنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني جاز تاخر
اذن الذي هو ككلم الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمك اذن وكذا يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاء في المعنى
تقول انا اذن خارج وان كان نحو ذلك لا يجوز في كلم الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشي ان يلقها
ذيب • كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا تقول والله اذن لاخرجن كما تقول والله ان كان كذا
لاخرجن ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم وجب تقديم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو
قولك ان جئتني اذن اكرمك قال تع وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذن لا يلبثون و
اما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك او انا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك ثم اعلم ان اذن اذا وليه
المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان وان يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك
اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للجزاء هاهنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في الظروف المبنية
ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل
اذن الذي يليها المضارع معنى الجزاء فالمضارع بمعنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان فالمضارع بمعنى الحال
وقصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع للاستقبال فيحمل
اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لكنه لا يحمل المضارع اذ ذاك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب
النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب
الاشياء الستة كما يجيء فانه لما قصد النص على كون الفاء للسببية دون العطف اضمران بعدها لينتقع عن المضارع

الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبأو معنى الا او الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اى ان المصدرية اولى فيكون معنى المصدرية مشوبا بكون الواو بمعنى مع التى لا تدخل الا على الاسماء ويكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان بعد الحروف التى هى الفاء والواو واو وحتى فلا جاز اضمارها بعد اللام وانما لم يجز اظهار ان بعد اذن لاستبشاعهم للتلفظ بها بعد ولم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعد لان المقتضى لنصبه لما كان قصد التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان فاء السببية وواو الجمعية صارتا كالعاملين فى الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين الفعل فصار الفاء والواو واو واذن كنواصب الفعل التى لا يفصل بينها وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور هذه الاشياء فى الكلام لا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن عندك نفعل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضرب لان الظرف والحال اذن يكونان معمولين للفعل الذى هو صلة اذن ولا يتقدم على الموصول ما فى حيز صلته بخلاف القسم والدعاء والنداء وانما اشترط فى نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط فى اذن والشرط مرتبته الصدر فاذا توسط خط الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فمن ثم تقول والله ان اتيتنى لاضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلا ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك بنصب الفعل بعده فتحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل فى الاصح بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان يليه الفعل غير المفصول بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تع واذن لا يلبثون خلفك وقولك تاتينى فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك لانك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون اذن فى اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا لم يقرؤا واذن لا يلبثوا الا فى الشاذ غير متصدر فى الظاهر ثم اعلم ان الفعل المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك اذن اكرامك حاصل او واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التى بسببها تهيا ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان

كانه اخبر عن الفعل وكذا القول فى المنصوب بعد الفاء على ما يجى ولا فوقهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه فشاذ وانا ارتكب ادعاء ان اذن زمانية محذوفة الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها فى جميع استعمالاتها كما فى اذ فان معنى ان جئتنى اذن اكرمك فى وقت المجى اكرمك وكذا الوزرتنى اذن اكرمك ولاسيما فى قوله تع فعلتها اذن وانا من الضالين وقولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلب نونها فى الوقف الفا يرجح جانب اسميتها ونقل عن المازنى انه كان لا يرى الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان وان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واما اذا اعملتها فالعمل يميزها عنها وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء يقوى كونها غير ناصبة بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله واما قولهم فى الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجى بعد واما نحو قوله فان يجنبا اخاك مصاب القلب فلقوة شبه ان بالفعل هذا ومذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه ويروى عن الخليل ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديم فى نحو زيدا اذن اكرمه كما جاز فى اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يمكن توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون ويروى ايضا عن الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال فى لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى بتغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليها الحال وانما قلنا قبل ان النصب مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمران ناسا من العرب يقولون اذن افعل ذلك الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن فا ولم يكن يروى غير ما سمع هذا الكلام قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعنى بالاعتماد ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك فى ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وانى اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا عما قبلها قال لا تجعلنى فيهم شطيرا انى اذن اهلك او اطيرا بتاويل ان الخبر هو اذن اهلك لا اهلك وحده فيكون اذن مصدرة كما تقول زيد لن يقوم قال الاندلسى يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اى انى اذل او لا احتمل ثم ابتدا وقال اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل او بمعنى الا الموضع الثانى ان يكون جزاء للشرط الذى قبل اذن نحو ان تاتنى اذن اكرمك وقول الشاعر ازجر حمارك لا يرتع بروضتنا اذن يرد وقيد العير مكروب تجوز على مذهب الكسائى ان يكون لا يرتع مجزوما بكون لا فيه للنهى لانه جواب الامر ويرد مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهى كما هو فى نحو قولك لا تكفر تدخل النار اى ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى لا يرتع ان يرتع يرد وعند غيره يرد منصو

واذن منقطع عما قبله مصدر كان المخاطب قال لا ازوره فاجاب بقوله اذن يرد الثالث ان يكون جوابا لقسم
الذي قبلها نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها واكمنني منها اذن لا اقيلها ولا يقع
المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها بالاستقراء بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو
يقتل اذن زيد عمرا وليس الرجل اذن زيد ونحو ذلك ويجوز في نحو قولك ان تاتني آتك واذن اكرمك ثلثة
اوجه الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم والنصب على الاستيناف وعطف اذن مع الفعل وحدها على الجملة الشرطية
كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار المبتدأ بعد اذن اي اذن انا اكرمك وقوله وكي مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومعناها السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب الفعل بعدها بتقدير
ان وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان
تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع ويعتذر لتقدم اللام عليها في نحو
لكيلا تاسوا وتاخره عنها في نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتاخرة في الاول بدل اللام المتقدمة
واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل الحرف من مثله الموافق له في المعنى قال فتم اذا اصبحت
اصبحت غاديا وعند الخليل ان الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه وهو انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين
انها في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زايدة او بدل من كي وفي كي
لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل
لك جئتك فتقول كيمه اي كي تفعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها
والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينتصب الا متقدمة عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم
الا ان كي يكون اذن مقدما على كلمة الاستفهام مع انه لا يكون مركبا معه ككلمة واحدة لان الاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار
والمجرور ككلمة واحدة فيسقط ما بهذا الوجه عن الصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية غير مجرورة ولا
له في الكلام وعند البصريين هي قد تكون ناصبة بنفسها كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا
تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام للتعليل وهذا في كيمه ولا يجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون
ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام مضمرا بعدها ان واللام في لكي لتقضيني زايدة عندهم او بدل
من كي الجارة وان عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول الفعل

المنصوب

المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما و
اجاز الكسائي تقدم منصوب كي عليها واما قول الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع
برفع يضر فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة اي للضر والنفع وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع
بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشدوا لا تظلموا الناس كما تظلموا وقيل بل الناصبة ما لتشبيهها
بان والكاف للتشبيه والبصريون يمنعون ذلك وينشدون لا تظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد تحقق شرح كما
في حروف الجر وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان يقال على مذهبه ان المضارع
اعرابه اما رفع او نصب اعرب بالرفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه
اقوى من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم
بوجه وذلك مع ما يسبح جوازم فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخترنا قبل قوله وحتى ابتداء بالحروف التي
نصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام
كي ولام الجحود حروف جر والفاء والواو واو حرف عطف ولا ينصب شيء منها عندهم بنفسه لان الثلثة الاول حروف
جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخيرة غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاء ان ظاهرة بعد لام كي خاصة
في بعض المواضع فتبين بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى واللامين تنصب بنفسها لقيامها
مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا في التعليلية واما الكافة كانت بمعنى لا فتعمل عمل ان وفيما
قالوا بعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله وفيما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه الجارة
حتى يبقى على اصلها من الجر مندوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها
للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان وحتى
للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في النصب على ما ليستا بمعناه وقال الكسائي من الكوفيين ان حتى ليست في
كلام العرب حرف جر وان الجر بعدها في نحو حتى مطلع الفجر بتقدير حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض
في حتى بان عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال كما ورد على ساير الكوفيين بل يرد عليها بانها غير مختصة بقبيلك
في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل
بعدها مع انجرار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء الافعال بعد هذه الاحرف
منتصبة على الخلاف اي المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم الذي

بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التي لف ههنا بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى
الجمعية وعلى او معنى النهاية او الاستثناء، وقولهم في نحو تأكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الصرف يعني قولهم نصب على
الخلاف وكذا زعموا ان انتصاب الظروف في نحو زيد عندك لانه خالف المبتدا الخبر اذ لا يطلق على زيد انه عندك كما اطلق
زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو
اوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في نحو مررت بزيد لكن عمرو وجاءني زيد لا عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض
بوجوب اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان من الحروف بعض المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع واما نحو قوله
فانتم فيه سواء فعليل وهو من باب وضع الاسمية موضع الفعلية كما في قوله لو بغير الماء حلقي شرق وقوله فهلا نفس ليلى
شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين فالواضح وف الجر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا
يصح تقدير الفعل اسما الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقدير كي لان كي لا تستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان
نحو كي اقوم او بمعنى اللام بلى قد جاءت كي بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله تريدين كيما تضمديني وخالدا
وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تع انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تع وامرت لاعدل بينكم فيكون اللام زائدة كما في ردف لكم اي ردفكم
واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في نحو اسير حتى تغيب الشمس ولا يصح تقدير ما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف
مقدرين فلم يبق الا ان التي هي ام الباب لانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب ايضا وتنوعي واحضر الوغى وحل المسكوك
فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبل نحو سرت حتى ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول
وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون
الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير مترقبا فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار
ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان يكون سبك السير اما للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى
الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم عرض مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول في احد الازمنة وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها لا يصح ان يكون علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او
منصوبا لا يخلو من ان يكون بمعنى الى او بمعنى كي فما بعدها اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى قبلها جوابا عن اعتراض يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو
سرت حتى ادخلها بالنصب ان يكون الدخول ماضيا او حالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب الفعل بان

التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل بالنظر الى السير لا بالنظر الى حال التكلم فمن ثم جاز انتصابه بان
ثم اذا اردنا ان نبين متى ترفع المضارع بعدها ومتى ينصب قلنا ذلك الى قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر
الفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع
سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتخمين
نحو اظن عبد الله سار حتى يدخلها وارى انه سار حتى يدخلها او يعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اظن و
سار حتى يدخلها بلغني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما تحكم بحصوله على سبيل اليقين
فعلى هذا اشترط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون
ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها او لم يتصل به نحو رأى مني العام الاول
شيئا حتى لا استطيع ان اكلمه العام بشيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعدها فلا يجوز ما سرت
حتى ادخلها بالرفع وأسرت حتى تدخلها لان السبب منتف في الاول غير محكوم بثبوته لا بالعلم ولا بالشك في الثاني
فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم تتكلم به وقد
غلط فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر لا عن
السير واذا قلت قلما سرت حتى ادخلها واقل رجلا سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى يدخلها فان اردت
الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان عنيت
بالكلمات النفي الصرف وهو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى ادخلها
فلفظ انما يستعمل لمعنيين اما لتحقير الشيء كقولك انما سرت وقعدت اذا حقرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان التحقير
كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي ليس لك من الخصلة فقط
فيجوز الرفع اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون بسبب الغروب ويجوز ما سرت
الا يوما حتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض بالا فلا كلام في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم
مضمون ما بعد الاتي سيحصل بعد زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة ولا
عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة
الثلثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى نحو سرت حتى تغيب الشمس متعين
لمعنى الانتهاء، ونحو اسلمت حتى ادخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز عطف المرفوع

على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال انها ان
بمعنى كي لم تدخل على صريح الاسم بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان كي التي
بمعناها لا يدخل في الاسماء الا على لفظ واحد وهي ما الاستفهامية نحو كيمه على خلاف فيها ايضا قال الاندلسي لم يثبت
حتى بمعنى كي بل لا تاتي الا للانتهاء والاول نحو قولهم كلمته حتى يامر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى يامر لي بشيء لا اي الى ان
يامر وجوز وقوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكر من
تكلف لا يتمشى له في نحو اسلمت حتى ادخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي حرف استيناف اي ما بعدها كلام مستانف
لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان نصب المنصوب ما بعدها من الفعل حرف جر متعلق بما
قبلها ولا يعني بكونها حرف ابتداء ان ما بعدها مبتداء مقدرا اي انا ادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تع وزلزلوا
حتى يقول الرسول بالرفع فهو في الاستيناف مثل قوله تع حتى اذا جاء امرنا جاء بعدها جملة شرطية مستانفة قال
المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب الاستيناف فشرط السببية التي هي موجبة
للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب معنى حتى يكون جبرانا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا صلح
حتى يضبعون ونضبعا فعدم الصلح للضبع اي مد الايدي بالسيوف وقوله ونضبعا عطف على يضبعون
على توهم النصب على نحو قوله تع فاصدق واكن ورفع قوله يضبعون مع كونه مستقبلا لانه مع الوهم الجزم عليه
كانه حاصل او قد حصل ومعنى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي من جهة كون حتى المرفوع ما بعدها حرف استيناف
امتنعت المسئلة المذكورة لانه يبقى كان الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى تدخلها
لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم سار حتى يدخلها فانت
حاكم بحصول السير سائل عن تعيين السائر واعلم ان الاخفش اجاز الفصل بين حتى واو وبين الفعل
المنصوب بعدها بالشرط نحو انتظر حتى ان قسم شيء تاخذ بنصب تاخذ ولو جئت بالشرط نحو وما فليك في اخر
الا الجزم وكذا بعد او نحو لالزمنك او ان شاء الله تقضيني حقي واذا قلت لك اركب تركب بنصب تركب واستقبح ابن السراج الفصل
بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم نقول واقم حتى متى اكلنا نأكل فالظرف
مفصولا به على قبحه اسهل من حرف الشرط اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف نحو انتظر حتى ابن اخيك
ياخذ فلا يجوز بل يجب جزم تاخذ ولا يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي وبين منصوباتها لانها الضعيفة
بانفسها ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما انتصب بعدها

لكونها على حرف واحد قوله ولام كي الظاهر انه ان يقدر ايضا بعد اللام الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر
او الارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب التي لتاكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية
اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان تعين اللام في الاصل التي في
نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل ما كنت مناسبا للفعل ولا يليق بي ذلك
ولا شك ان في هذا معنى التاكيد وقوله تع وما كان هذا القران ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام نبا
على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعدها وذلك لانها كانت كالنائبة عن ان
قوله والفاء بشرطين ترك التحضيض وهو من جملة الاشياء المذكورة نحو قوله تع لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع اياتك وترك الترجي ايضا قال الله تع لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى
على قراءة النصب قال العلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء فهو داخل في باب الامر
والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني الافا فاتصدق
به والكسائي والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة قوله ان يكون قبلها
امر اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاكرمك فلا كلام في صحته وان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر
نحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانزلك وعليك زيدا
فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر ووافقه
ابن جني في نحو نزال بناء على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قراءة ابي عمرو اذا قضى امرا
فانما يقول له كن فيكون فلتشبيهه بجواب الامر من حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا
معنى لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد واما النهي فنحو لا تشتمني فتندم
والنفي ما تاتينا فتكرمنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول نحو قلما تاتيني فتكرمني وكذا قل رجل واقل رجل لان هذه
الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف ويستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعماله
مجراه فلا ينتصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربني وكذا التقليل بقد في المضارع لا يقال قد تجيئني فتكرمني
وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن النفي او القلة قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي
اي منصوب الجواب نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز
ذلك وذكر سيبويه حسبته شتمني فاثب عليه اي لو شتمني لوثبت عليه قد تضمر ان الناصبة بعد الفاء والواو

الواقعتين بعد الشرط قبل الجزا، نحو ان تاتني فتكرمني اوتكرمني آتك او بعد الشرط والجزا، نحو ان تاتني آتك
فاكرمك او واكرمك وذلك لمشابهة الشرط في الاول والجزا في الثاني النفي اذ الجزا، مشروط وجوده بوجود الشرط
ووجود الشرط مفروض فكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله تع ان يشا يسكن الريح فيظللن
رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد جا، بعد الحصر بانما نحو انما يجيئني فيكرمه زيد لما قلنا في حتى ان فيه
معنى التحقير القريب من النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فتحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات صريح
بلى ان لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفا، بواسطة او بغير واسطة الى المستثنى المثبت بل الى ما في خير المنفي
نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه او فاكرمه والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند
على ان ذلك قبيح لان قولك فاحسن متعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق ما قبلها لا يقع بعد
المستثنى عند البصرية الا الاشيا، المعدودة هناك وقد جا، ما بعد الفا، منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه
معنى النفي اصلا كقوله ساترك منزلي لبني تميم • والحق بالحجاز فاستريحا • والتمني نحو ليتك عندنا فنكرمك والعرض
نحو الا تزورنا فنعطيك والاستفهام نحو هل تزورنا فنحسن اليك فكان الاصل في جميع الافعال المنتصبة بعد فا، السببية
الرفع على انها جملة مستانفة لان فا، السببية لا يعطف وجوبا بل الاغلب ان يستانف بعدها الكلام كاذا المفاجاة
ومعناها ايضا متقاربان ولذلك يقعان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجاة مختصة بالاسمية وقد يبقى
ما بعد فا، السببية على رفعه قليلا كقوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسال الربع القوا فينطق
وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع • جا، جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من
ابقاء الرفع فيما بعد واو الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سوآ، نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في
او قوله تع تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا جاز ذلك ان لا تصرف في المواضع المذكورة
الى النصب عما داعي ظهور المعنى والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فا، السببية من الرفع الى
النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر
في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلو ابقوه مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفا، لعطف جملة حالية الفعل
على الجملة التي قبل الفا، فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس بمعطوف اذ المضارع المنصوب بان مفرد و
الفا، المذكورة جملة وتخلص المضارع للاستقبال اللايق بالجزائية كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن فكان فيه شيئان
دفع جانب كون الفا، للعطف وتقوية كونه للجزا، فيكون اذن ما بعد الفا، مبتدا محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا

نحو الحصر

فنكرمك

والمضارع

اذن

فنصبوا ما بعدها

في اذن وانما اخترنا هذا على قولهم ان ما بعد الفا، بتقدير مصدر معطوف على مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير
ما تاتيني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام مني لان فا، السببية ان عطفت وهو قليل فهي انما تعطف الجملة على الجملة
نحو الذي يطير فيغضب زيد الذباب وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى
الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي
اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدا محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم
واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي والمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم فقصدوا ههنا مصاحبة
الفعل للفعل منصوبا ما بعدها فمعنى قم واقوم اي قم مع قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم
فنصبوا ما بعد الواو فلو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبل كما قال النحاة اي ليكن
منك قيام وقيام مني لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفا، معنى السببية بل كون واو
العطف للجمعية قليل نحو كل رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شي، على معنى ان يجعل على وجه يكون
ظاهرا فيما قصد النصوصية عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فا، السببية كون ما قبلها احد الاشيا، المذكورة لانها
غير حاصلة المصادر فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفا، كالجزاء لها ثم حملوا ما بعد
واو الجمعية في وجوب كونه احد الاشيا، المذكورة على ما قبل فا، السببية التي هي اكثر استعمالا من الواو في مثل
هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفا، في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن
سنن العطف لقصد السببية في احديهما والجمعية في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقيب الذي هو لازم السببية ثم
اعلم انه لما كان ما بعد الفا، مبتدا، محذوف الخبر وجوبا صار الفا، مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من الجملة
الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجمل الجزائية وذلك انك تفصل به بين الفعل الذي قبل
الفا، ومفعوله نحو هل يعطي فاتيك زيدا وتتوسط ايضا بين اداة الاستفهام التي هي هل او الظرف او كيف
او لم وبين الفعل المستفهم عنه نحو هل فاتيك تخرج ومتى فاكرمك تزورني وكيف فاستقبلك تجيئني ولم فاسير
تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المستفهم عنه للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزا، مما هو كا
تقول متى فاسير معك اي متى تسير فاسير معك ولا يجوز شي، من ذلك في صريح الشرط والجزا، لان كل واحد منهما
في اللفظ جملة ظاهرة فالواو ولا جواب للجواب بالفا، ولا يجاب ايضا الشي، الواحد بجوابين فقوله تع ولا
تطرد الذين يدعون من دون الله جوابه قوله تع فتكون من الظالمين وقوله تع ما عليك من حسابهم من شي،

الشرط

فنظر ذو جملة متوسطة بينهما ويجوز ان يكون فيكون عطفا على تطرد وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط والجزاء
ولا يجاب كل الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تأتينا فتحدثنا ان تأتنا تحدثنا انتفى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان
كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان تجعل الفعل المتقدم عليه الذي
هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاءه كما تقول في قوله تعالى ولا تطغوا
فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب حاصل ويجوز ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا
الى الاتيان اي ما يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس في الفاء معنى
السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان
الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان اتيتني حدثتني مخالف في المعنى لقولك ما تأتيني ولا تحدثني بل انما تعطي
بل الفاء معنى في العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على ما يؤولون به
مثل هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيئا واحدا
واقعا على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون لمجموع الاتيان المقيد بقيد تعقب الحديث اياه منفيا والمركب من
جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث معه
ويجوز ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى عكسه الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان
لكن لا حديث بعده ومنه قوله رضي الله عنه في النهج لا يخرجكم من امر رضيتموه ولا سخط فتجمعون عليه ولا يجوز
ان ينتفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء
على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدثنا بما يحدث
به الجاهل كما قال غير انا لم تأتنا بيقين فنرجي ونكثر التأميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا ان يكون
الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء وانما لم يصرف الى النصب لعدم اللبس كما ذكرنا قبل
فيكون قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون اي فهم يعتذرون
فكانه قال فيدهنوا او فيعتذروا كما ان قوله تعالى فانتم فيه سواء بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسأل الربع القواء فينطق
ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثل المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل على المضارع
المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال
المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

وقد لا يصر

وقد لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا الى النصب امنا من اللبس كما ذكرنا نحو اتيتني واكرمك بالرفع لان واو الحال
قد تدخل على المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في الجزوم لكن الاستيناف والسببية مع تقدير
المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى لا كما ذكرنا في باب الحال نحو قمت واضرب زيدا اي وانا اضرب وكذا ربما لا
كما ذكرنا بعد او الى النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى الا ان امنا من اللبس فان او في الاصل لاحد
الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين القتال او الاسلام وفيه ايضا معنى الى او الا فلا رفع بعد الفاء اذن
اربعة معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء ليست للسببية تشبيها للفاء
بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما بعد نفي كما شبه في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم
لا يسعني شيء فيعجز عنك اي ان وسعني شيء لم يعجز عنك وقال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي
اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف وقال وما حل سعدي غريبا ببلدة فينسب الا الزبرقان
له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في البيتين منفي لما جاز الاستثناء المفرغ لانه لا يكون في الموجب
وقد يستأنف بعد الواو من غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من غير
معنى الا او الى كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فقلت او اقيم اي وانا اقيم اي بل انا اقيم
وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت فنعذرا اما على العطف على نحاول وعلى القطع اي نحن نموت و
قوله تعالى او نرسل رسولا بالرفع مقطوع اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون
فانا معشر نزل عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها
وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف
او يزيدون اي بل هم يزيدون وقد يقطع بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته
ان لا يجور ويقصد لم ينصب يقصد لانه احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على
الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو تناقض ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور الكائن بمعنى يعدل بمعنى على الحكم
ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يحيى اذا
اشتهيت بحثه وتمنيته اي ينبغي ان يجيء فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي انه لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير
السببية كما ذكرنا في قوله فنرجي ونكثر التاميلا ومثل قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد
اجيب يروى بنصب ابهت وبرفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها

مثل ذلك اي تجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله • عار عليك اذا فعلت عظيم • او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا والنحاة يؤولون هذا بواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت ما عليه في الفاء قوله واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد يقوم او يقعد اي يعمل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعدها محذوف وهو الظرف اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من فسره بالى ما بعدها بتأويل مصدر مجرور باو التي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول الشاعر • وما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول • يجوز رفع يغضب ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذي ليس يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واذا نصبته فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب معا وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قاله انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول قولا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا اقول قولا يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلناه في سياق النفي الذي هو ما انا فلا يفسد المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء مجموعهما فتقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني بقؤول كتقدم الفاء على الفعل المستفهم عنه في قولك متى فاكرمك تكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان يغضب المنصوب معطوف على الشيء اي للذي غضب صاحبي اي لسبب غضب صاحبي وفيه نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى وما انا بقؤول الشيء منه حدث غضب صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف المقدر لانك انما اضفته الى الغضب ليعلم ان الغضب منه فلا يحتاج الى لفظ منه كما بينا في الظروف المضافة الى الجمل قوله والعاطفة عطف على حتى في قوله وحتى اذا كان مستقبلا اي العاطفة يقدر بعدها ان نحو قوله • للبس عباءة وتقر عيني • احب الى

من لبس الشفوف

من لبس الشفوف • ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم او ضرب زيدا او يشتم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع لا يشوبها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان بعد هذه المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يجب فيه ما يوجب اظهار ان فالذي يبقى بعد القسمين هو الموضع الذي لا يجوز اظهارها فيه فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك نحو ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها ان لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال او ان يلوم بحاجة لوّامها • واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا وليها لا فلاستكراه اللامين المتواليين واما قول المص لانهم لا يدخلون حروف الجر على حروف النفي لاقتضائها صدر الكلام ففيه نظر لان لا من بينها تدخل العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا تكون فتنة والكوفيون جوزوا اظهار ان مع لام الجحود بدلا من اللام وتاكيدا لها ومذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين واستدلوا بقول الشاعر • لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن • مقالتها ما كنت حيا لاسمعا • لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مقدرة وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة لكن ليس بقياس كما في تلك المواضع فلا تعمل لضعفها نحو قولهم • تسمع بالمعيدي خير من ان تراه • ومنه عساك تفعل كذا على رأي كما مر في المضمرات ويقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع • وقد ينصب مضمرة شذوذا كقوله • الا ايهذا الزاجري احضر الوغى • يروى رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله ويجزم بهذا ذكر الجوازم مطلقا قوله لم لقلب المضارع اخذ في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا قد ذكرنا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة كقوله • لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفاء لم يوفون بالجار • وجاءت ايضا في

الضرورة مفصولا بينها وبين مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل
قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي الماضي قوله ويختص بالاستغراق اعلم ان لما كما
قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وانما فاختصت بسبب زيادة ما باشيا
احدها ان فيها معنى التوقع كقد في ايجاب الماضي فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع كما يجئ بقد في الاغلب عن
حصول الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا
نحو ندم ولما ينفعه الندم واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه
الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي من معنى الاستغراق فيه
وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع
نفيها دون الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب كان ذلك لكونها فاصلة قوية بين
العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الاختيار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل
نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها كما جاء في ذلك قد التي هي نظيرتها قال ازف الترحل غير ان ركابنا
لما تزل برحالنا وكان قد وجاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعاز
ان وجدت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء
المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك والم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا قوله ولام الامر
اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو
والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا وهو مع الواو والفاء اكثر لان
اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارع ككلمة
على وزن فخذ وكتف فخفف بحذف الكسر واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما وتلزم اللام في الامر
فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب
المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام
قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان لم يستعمل فلا بد من الام
لما رايت فان كان المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس تغليب الحاضر نحو افعلا اي انتم

وغايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب ليفيد الامر الخطاب
واللام الغيبة فيكون اللفظ بمجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غايبا كقوله عم لتأخذوا
مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه اللام في فعل غير الفاعل المخاطب قال
محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا واجاز الفراء حذفها نحو قل له يفعل قال تعالى قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلاة وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سببا للاقامة والاولى ان يقال في
مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة عند قوله عليه السلام لهم صلوا جعل قوله عليه السلام
كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزم لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله كن فيكون بالنصب ولو كان كما قال
الفراء لم يختص بجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب
لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة
لانه شابه الاسم بسبب موازنته له عند زيادة حرف المضارعة في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب
باللام نحو لتزرّنّه ولو بشوكة وفي آخر لتقوموا الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش
فتقضي حوائج المسلمينا والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا
مجيئه باللام في الشعر وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجئ وايضا الحمل على لا النهي فانها تعمل في المخاطب
كما تعمل في الغايب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك هي تجزم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم
بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها كي نحو جئت لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجئ
للمخاطب والغايب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الامر وذلك قولهم لا
ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي لا تكن ههنا حتى لا اراك قوله وكلم المجازاة اعلم
ان ام الكلمات الشرطية ان ومن ثم يحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت
بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان ويحذف في السعة شرطها وحده اذا كان منفيا
بلا مع ابقاء لا نحو قولك ائتني والا اضربك اي وان لا تاتني اضربك وكذا يحذف بعد اما الشرطية مع بقاء لا اذا
تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا اي اما لا تفعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين
يجئ ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان مفيدة للشك تعالى الله عنه والجواب
ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء الجائز وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا

انه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التاويل كقوله تعالى
ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التخيير في صورة الابتلا، وقال تعالى لعلكم تتقون لما كانوا في صورة من
يُرتجى منهم ذلك وقال يضل من يشا، اى يترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم مومنين
وان كنتم في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا بالنسبة الى علم البارى تعالى
قوله مهما اختلف فيه فقال بعضهم هى كلمة غير مركبة على وزن فعلى فحقها على هذا ان يكتب بالياء، ولو سمى بها لم تنصرف
لكون الالف زايدة ولو قيل انها للتانيث لم تنصرف بعد تنكيرها ايضا وقال الخليل هى ما الحقت بها ما كما
يلحق بساير كلمات الشرط نحو متى ما واما تم استكره تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى ها، لتجانسهما في الهمس
وقول الخليل قريب قياسا على اخواتها وقال الزجاج هى مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد اذ
لا معنى للكف مع انه معنى الشرط الا على بعد وهو ان يقال في مهما تفعل افعل انه رد على كلام مقدر كانه قال
لك قايل لا تقدر على ما افعل فقلت مه ما تفعل افعل ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى
من كما في قوله، اما وى مهمن يستمع في صديقه، اقاويل هذا الناس ماوى يندم، لكان مقويا لمذهب الزجاج
وقد جا، مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية انشد ابو زيد في نوادره، مهما لى الليلة مهما ليه، اودى بنعلى
وبسربالية، ومهما اسم بدليل رجوع الضمير اليه قال الله تعالى مهما تاتنا به من آية وقال الشاعر، ومهما وكلت اليه
كفاه، وقد جا، ما ومهما ظرفي زمان تقول ما تجلس اجلس ومهما تجلس اجلس اى ما تجلس من الزمان اجلس فيه
واما اذ ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر الى ان لفظة ما تدخل على اذ مع ان فيه معنى الشرط وهو للمستقبل
وان دخلت على الماضى كان فلا يصير جازما معها فكيف باذ الخالية من معنى الشرط الموضوعة للماضى فاذا
غير مركبة وقال السيرافى ما علمت احدا من النحاة ذكر اذ ما غير سيبويه واصحابه واستشهد سيبويه ببيتين احدهما قوله
اذ ما دخلت على الرسول فقل له، حقا عليك اذا اطمان المجلس، والاخر قوله اذ ما تريني اليوم ازجى ظعينتى،
اصعد سيرا في البلاد وافرع، وقال بعض النحاة اصله اما وهو الذى يجى الا بنون التاكيد بعدها كقوله تعالى
اما ترين فلما كان ينكسر البيت بالنون غير صورة اما بقلب الميم الاولى الى الواو لا يتم هذا في قوله اذ ما دخلت
قال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة مهيية للشرط والجزم كما في حيث فانها صارت بما
بمعنى المستقبل وجازمة واما الاعتراض باذ ما فلا يلزم اذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الاحكام اختيارا منهم
بلا مرجح الا ترى ان حيث مثل اذ في تضمن معنى الشرط بل اذ اقعد فيه وتجزم حيث مع ما دون اذ واما حيثما فنقول

ما فيها كافة لحيث عن الاضافة اللازمة لها كما في اما ومتى ما وذلك ان حيث كانت لازمة للاضافة وكانت مخصصة
بسبب المضاف اليه فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كساير كلمات الشرط وانما وجب ابهام كلمات الشرط
لانها كلها تجزم لتضمنها معنى ان التى هى للابهام فلا يستعمل في الامر المتيقن من المقطوع به لا يقال مثلا ان غربت
الشمس او طلعت فجعل العموم في اسما، الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم
ايضا والشرط بعد من الاسما، ايضا كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم وايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار
بتضمين هذه الكلم العامة معنى ان كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت ضربت ان ضربت زيدا ضربت
وان ضربت بكرا ضربت الى ما لا يتناهى وكذا اما ومتى وساير اخواتها وبجواز اتصال ما الزايدة بان واى وايان
واين ومتى واما في حيثما واذ ما فكافة كما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزا، فقال السيرافى ان العامل فيهما
كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضا، واحدا وربطها الجملتين احديهما بالاخرى حتى صارتا كالواحدة فهى
كالابتدا، العامل في الجزئين وكظننت وان واخواتها عملت في الجزئين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد
الى ان كلمة الشرط تعمل في الشرط وهما معا يعملان في الجزا، لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين
وبهذا كما قيل ان الابتدا، والمبتدا، يعملان في الخبر واجيب عن ضعف الحرف عن عملين بان ذلك يجوز
اذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الاخفش ان الشرط مجزوم بالاداة والجزا، مجزوم بالشرط وحده لضعف
الاداة عن عملين والشرط طالب للجزا، فلا يستغرب عمله فيه واجيب باستغراب عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون
الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في قوله كبير اناس في بجاد مزمل والجزم اخو الجر وليس
بشى لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزا، مع بعده عن الشرط ويجزم بدون
الشرط وقال المازنى الشرط والجزا، مبنيان لعدم وقوعهما موقع الاسم ولعدم وقوعهما مشتركين ثم
مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة ان لاصالتها في الشرطية وكونها ام الباب جاز ان تدخل اختيارا
على الاسم بشرط ان يكون بعده فعل نحو ان زيد ضرب وان زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو انتم تملكون بخلاف
ساير كلمات الشرط فانه لا يجوز فيها ذلك الا في الضرورة قال، فمتى واغل ينبهم يحيوه، ويعطف عليه
كاس الساقى، فقال، اينما الريح تميلها تمل، وقال ومن نحن نومنه يبت وهو آمن، وذلك كما جاز وقوع
الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت اصلا في الاستفهام وسواء هنا ولى ذلك الاسم فعل نحو ازيد ذهب
اولا نحو ازيد ذاهب ولم يجز ذلك في ساير كلمات الاستفهام اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيد انطلق

اوتلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت اوضربته الا اضطرارا فان
لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد ذاهب وحق الفعل الذى يكون بعد الاسم الذى
يلى ان وما تضمن معناها من الاسماء ان تكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا او منصوبا نحو ان زيد
ذهب ان زيدا لقيت اولقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وانت اهل ثنائه
ولديك ان هو يستزدك مزيد وقوله اينما الريح تميلها تمل وانما ضعف مجئ المضارع لحصول الفصل
بين الجازم مع ضعفه وبين معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند الجمهور مرفوع بفعل مضمر
يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان زيد القيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ
ان منفس اهلكته وهو ايضا عندهم ليس مبتدا بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اى ان هلك
او اهلك كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتدا لكنه مبتدا
يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش ايضا في مثله انه مبتدا
لكن للمعاملة المبتدا عند الاخفش الابتدا وعند الكوفيين الجزاء والضمير في الجزء كما تقدم في باب المبتدأ
وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين
منصوب بالمقدر وعند الكوفيين بالظاهر كما مر في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل
بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر وعند البصريين بالمقدر
وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط الفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظة ان
لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين
حكم المنصوب والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمها متقدمين على الشرط فيجوز عندهم ان تقم
زيد يقم وان تاتنى زيدا اضرب فهما معمولان لمقدرين يفسرهما جواب الشرط اما الكوفيون فلا يجوزون جزم
جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذى هو اجنبى
من الشرط اما لو كان المرفوع من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجوار نحو ان تضربنى زيد اضرب فان
تقدمه المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة والكسائى يفصل
الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو ان تاتى اليوم غدا اتك وان تاتنى اليك
اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوى وللخيل

ايام لمن يصطبر لها ويعرف لها اياما الخير تعقب والفصيح لمسوغ القافية والاكثر جعل المرفوع
مبتدا فيجب اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدير المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد يقوم وكذا
الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربتنى فزيدا اضرب ويجوز اعتراض
القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء نحو ان تاتنى والله اتك وان تاتنى
غفر الله لك اتك وان تاتنى يا زيد اتك وان تاتنى ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم
معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول الجزاء فلا تجوز زيدا ان جئتنى اضرب
بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على جزائه اى نحو ان جئتنى
فزيدا اضرب وعلة ذلك كلا ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك
فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا
جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك تضرب او تضربه فان لم تجر اذا وحين مجرى كلمات الشرط
بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيدا يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد اولى اذا لم يشتغل الفعل
بالضمير لقبح زيد ضربت على تاويل ضربته فان قيل اليس يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم
يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة
كان اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما تبين في المنصوب على شريطة
التفسير ان زيد ضربته بالرفع اولى من النصب وان اجريت اذا وحين مجرى كلمات الشرط وجب رفع
زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اذا بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب
الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذى فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من
وان كان واقعا من حيث المعنى على غير المبتدا نحو زيد ان جاءك فاكرمنى اى اذا جاءك فاكرمنى لكفى الضمير في
الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم فنحو ان
تضرب اضرب كان عندهم في الاصل اضرب ان تضرب فلما تاخر الجواب انجزم على الجوار قالوا والدليل
على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب
مراعاة لاصله من التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر في الظروف
المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله يصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها

زيد

الرفع فى نحو زيد ضربته اولى من النصب

وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه • والمرء عند الرشى ان يلقها ذيب • وقوله وانى متى اشرف الى الجانب الذى
به انت من بين الجوانب ناظر • فانه لا يعلق الشرط بين المبتداء والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان لقيته
كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتداء واما تعليقه بين القسم وجوابه نحو والله
ان جئتنى لاكرمنك فيجئ واما جاز تعليق اذا مع شرطه بين المبتدا والخبر فى قوله تع انا امرنا لنبى الله اذ اردنا
ان نقول لكن فيكون لعدم ارادة اذا فى الشرطية واما على التقديم والتاخير للضرورة اى انك تصرع ان يصرع
اخوك ويجوز ان يكون البيتان المذكوران كذا واما على تقديم معمول الشرط على اداته فجائز الكسائى دون
الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب لفظا لان
للشرط صدر الكلام بل هو دال عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب فى اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر
بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع فى موقعه كما ذكرنا انما يجزم على الجوار لما تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب
ان ضربتنى فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لتوقف مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاقرار
فى قولك لك على الف درهم ان دخلت الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط
وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندهم يغنى عنه فهو مثل استجارك المذكور الذى هو كالعوض من المقدر اذا ذكر
احدهما لم تذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التاخر عن الشرط
تقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب لوجب جزمه وللزم الفاء فى نحو انت مكرم ان اكرمتنى ولجاز ضربت
غلامه ان ضربت زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل الاداة
كما مر وقد تدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا اذا كان ضد الشرط المذكور اولى
بذلك المقدم الذى هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمنى فالشتم بعيد
من اكرامك ان تم وضح وهو المدح اولى بالاكرام والنسب ولذا تقول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر
ان الواو الداخلة على كلمة الشرط فى مثله اعتراضية ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا
به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طلاق والطلاق الية • وقوله ترى كل من فيها
وحاشاك فانيا • وقد يجى بعد تمام الكلام كقوله عم انا سيد ولد آدم ولا فخر فنقول فى الاول زيد
ان كان غنيا بخيل وفى الثانى زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط فى مثله مدلول الكلام اى ان
كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر كما تقرر ولو اظهرته لم تذكر بين

مطلب وقد تدخل الواو على ان

الجملة المذكورة ولم يذكر الواو الاعتراضية لان جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزولى هو واو
العطف والمعطوف عليه محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذى قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور فالتقدير
زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وقد تقدم فى باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه
يلزمه ان يأتى بالفاء فى الاختيار فيقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يلغى بين المبتدا
والخبر اختيارا واما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين اى جزئين
من الكلام كانا بلا تفصيل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشرى ان الواو فى مثله للحال فيكون الذى
هو كالعوض عن الجزاء عاملا فى الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى عند بعضهم فى متى النصب على انه ظرفه و
معنى الحال والظرف متقاربان ولا يصح اعتراض الجزولى عليه بان معنى الاستقبال الذى فى ان يناقض
معنى الحال الذى فى الواو لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا
وضربته امس مجردا واستقباليته ان باعتبار زمان التكلم فلا تناقض بينهما واعلم انه اذا تقدم على الشرط
ما هو جواب فى المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او معنى نحو اضربك ان ضربتنى واضربك ان لم تعطنى واما ذلك
حتى لا يعمل الاداة فى الشرط لفظا كما لا تعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجى فى الشعر مضارعا
نحو آتيك ان تأتنى انك سيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها • مطبقة من يأتها لا يضرها • كقوله والمرء
عند الرشا ان يلقها ذيب اى المرء ذئب على احد التقديرين فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية
او المكانية من كلمات الشرط كمتى واذا وايان واين وحيثما وانى فلا شبهة فى تضمنها للشرط اذ لا تصلح للاستفهام
ولا واسطة بين الشرط والاستفهام فى هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات الشرط لكونها موصولة ايضا
نحو من وما واى فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها موصولة وشرطية نحو آتى من اتانى فان كانت
موصولة فهى منصوبة بالفعل المتقدم وان كانت شرطية فمبتداء والخبر مختلف فيه كما ذكرنا فى باب المبتداء و
التقدير من اتانى آته ولا محل للفعل الذى بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو فى محل الجزم ان كانت
شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية يحتاج الى حذف الجزاء عند البصرية
وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها مضارع نحو آتى من يأتنى فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها
شرطية على قبح فيجزم المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون فى الاختيار ماضيا اذا تقدم ما هو جواب
معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واى على تقدير اضافة الظروف الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها

شئ

كانه قال الاعرامه

موصولة سواء ولي الكلم المذكورة ماض نحو اتذكر اذ من اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين ما تفعل افعل وقد
يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية قال لبيد على حين من تلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان
قيل لم جاز الجزم في السعة نحو غلام من تضرب اضرب ولم يجز نحو اتذكر اذ من تأتينا نكرمه واذ مضاف الى
من كما ان غلام كذلك قلت لان غلام اتحد بكلمة الشرط بسبب اضافته اليها فصار ككلمة واحدة فيهما معنى الشرط
اذ سرى معنى الشرط من المضاف اليه الى المضاف فلذا لزم تصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة
لا الى من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما مر في الظروف المبنية وذلك المضمون ههنا مصدر
نكرمه واقعا على معنى من اي اتذكر وقت اكرامنا من يأتينا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يكتسب منه معنى
الشرط اذ ليس مضافا الى من كما كان غلام مضافا اليه فلذا لم يلزم تصدر اذ كما لزم تصدر غلام بل هو معمول
لتذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بتقدم اذ عليه فان قلت من مع دخول
اذ عليه في صدر كلام ويكفي كلمات الشرط والاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاءني
التي من يضربها تضربه قلت قد مر في باب المبتدأ ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما ما يصير من تمام
جملتهما اذا اثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا واريد ههنا شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات
الشرط والاستفهام ما يجمع امرين احدهما ان يتصل بتلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي
هي من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها وما النفي لا يقول لا من تضرب اضرب وما
ان تقعد اقعد واما لا فليست كذلك لانها تلغى في اللفظ نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فلذا تقول
لا من يعطك تعطه ولا من يكرمك تكرمه وكذا تقول لا ان اتيناك اعطيتنا ولا ان قعدنا عندك سألت عنا
والظروف المضافة الى الجمل لا شك في احداثها في الجمل معنى وهو تصييرها بمعنى المصدر فلا يبقى كلمة الشرط في الحقيقة
في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس الصلة وخبر المبتدأ كذا فان قيل خبر المبتدأ ايضا اذا كان جملة يصير
بسبب المبتدأ في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض النحاة اطلقوها بلا برهان
عليها قطعي سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدأ
الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد
بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه ونقول انا بخيل ولكن ان تأتني اعطك لان
لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي لاستدراك ما قبلها كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واما ليت وكان ولعل

فانه

فانه متى ينشر فيه القوم ازفد واما قوله وما ذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى املك الضر انفع
برفع انفع لان القوافي مرفوعة فعلى التقديم والتأخير لضرورة الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك تصرع
ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك اذ لا يجيء موصولة كما تجيء من واي واما اذا المفاجأة نحو من وما واي شرطية بعدها
نحو مررت به فاذا من يأتيه يعطيه على ان من موصولة وذلك لان اذا المفاجأة لا تغير ما بعدها عن معناه على
الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية و
من كان مذهبه ان اذا المفاجأة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجيز وقوع كلمة الشرط بعدها الا على اضمار المبتدأ بعدها
اي فاذا هو من يأته يعطه فيما ذكرنا في امتناع اتذكر اذ من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجأة الا
ترى انك لا حذف الخبر في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اي وبعدها فعل
مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لا دون كلمة الشرط التي بعدها كما يجيء في حروف الشرط مع انها لا جواب
لظاهرها كما قلنا في آتيك ان تأتني فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان كان بعدها
ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ولا يكون
بعد ان واخواتها وبل الا موصولة لتأثيرها معاني فيما بعدها وكان قياس همزة الاستفهام ان لا يدخل على كلمات
الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشأن لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى الى دخولها على الواو والفاء وثم فجاز أمن
يضربك تضربه واين لقيته شتمته فان قدرت في كان ضمير الشأن جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو قدرت
ضمير الشأن جاز بعد ان على قبح فيه كما يأتي في الحروف المشبهة بالفعل كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه
واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم تل اذا تلك النواسخ في الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه
النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان زيد من يضربه اضربه ولو قدمت ههنا الجزء الثاني على الاول كان من يضربه
اضربه زيد لم يجز لانه ولي اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت ايهم زيد وعلمت ازيد في الدار ام عمرو فقد ذكرنا
الاعتذار عنه في باب المبتدأ واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة نحو ان اتيتني اكرمك فتقول وانا ان اتيتني
وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الآية واذا حذف جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان
لا يجزم الشرط بل يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم يفعل لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لا تعمل في الجزاء قوله فان كانا
مضارعين او الاول معنى او كان الاول مضارعا والثاني غير مضارع نحو ان تزرني زرتك او وان تكرم فان كانا
مضارعين فهما مجزومان لا غير واما قوله انك ان يصرع اخوك تصرع فقد تقدم الجواب فان كانا ماضيين فهما مبنيان

في محل الجزم نحو ان ضربت ضربتُ وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم ومثله قليل لم يأت في الكتاب
العزيز وقال بعضهم لا يجئ الا في ضرورة الشعر قال من يكدني بسيئ كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد والاجود كونهما
مضارعين تطبيقا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو ضربتني ضربتك او ماضيين معنى نحو ان لم تضربني لم اضربك
او احدهما ماضيا لفظا والاخر معنى ان ضربتني لم اضربك وان لم تضربني ضربتك وان تخالفا ماضيا ومضارعا فالاولى
كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا كقوله تع من كان يريد الحيوة الدنيا وزينتها نوف وعكسه اضعف الوجوه نحو ان
تزرني زرتك لان اداة الشرط اذن تؤثر في الفعل الابعد بنقله الى معنى المستقبل من غير ان تؤثر في الاقرب شيئا نغير
المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو ان زرتني وتكرمني وان تزرني واكرمتني والاولى توافقهما
كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء نحو ان زرتني اكرمتك واعطك وان زرتني اكرمك واعطيتك واذا ذكر بعد الشرط
فعل ليس من ذيوله اي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط ان تحسبني اعصيك او صلة نحو ان تضرب الذي اضربه اضربك
او صفة نحو ان تضرب رجلا اضربه يضربك فاما ان يتفقا لفظا او معنى نحو ان تزرني تزرني احسن اليك فيجب جزمه
لكونه توكيد اللفظيا واما ان يختلفا لفظا ومعنى نحو ان تأتني تسأل احسن اليك فيجب رفعه حالا وان جاز ان يكون مفعول
الشرط بتقدير ان نحو ان تامرني اذهب اطعك اي تامرني بان اذهب فهو منصوب المحل على انه مفعول واما ان يتفقا
معنى لا لفظا نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فهو بدل من الاول واما ان يتفقا لفظا لا معنى ان تضرب يضرب
اي تسير وحكمه حكم المخالف للاول لفظا ومعنى وكذلك الحكم ان جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو ان
تأتني احسن اليك احسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمك اسرع والمختلفان لفظا لا معنى نحو ان
تأتني احسن اليك اسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو ان تأتني اضرب اضرب اي اسير وان جاء مع المتوسط واو وفاء اوثم
فالوجه الجزم وكذلك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية وكذا في الفعل المتأخر
ويضاف الى ذلك في المتأخر جواز استينافه ايضا نحو ان تأتني فاحسن اليك او واحسن فيكون النصب على
السببية والجمعية والجزم على العطف والرفع على الاستيناف اي فانا احسن اليك قال ابن السراج اذا قلت تحمد
ان تأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليها فان كان من شكل الاول رفعته لا غير نحو تحمد ان تأمر بالمعروف وتوجر عليه وان
كان من شكل الثاني نحو تحمد ان تامر بالمعروف فعطفت وتنه عن المنكر فلك فيه اي في المعطوف ثلثة اوجه الجزم
على العطف والنصب على الصرف والرفع على الاستيناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني نحو تحمد ان تأمر بالمعروف
وتشكر ففيه اربعة اوجه الرفع على وجهين على العطف على الاول وعلى الاستيناف والنصب على الصرف والجزم

عطفا على

عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الثاني اي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي
ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم والثاني اكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لان الجزم في الجواب للجوار فاذا لم يجزم
الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لاحد وجهين اما لكونه في نية التقديم او لنية الفاء قبل الفعل
وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضرورة وكلامنا في حال السعة والاولى ان يقال تغير عمل ان وضعفت
في هذه الصورة عن جزم الجواب لحيلولة الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء ويكون
الاداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما يجزم ساير الجوازم على واحد اكلم ولما ولام الامر ولا النهي وهكذا يقول
المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء معنى يقول هو الجزاء غير معمول فيه وذلك لضعف ان عن العمل في المتقدم عليها فثبت
انها قد تنعزل عن جزم الجزاء بشيئين بكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وبكون الجزاء مقدما وهذا عند المبرد واما
الكوفيون فيقولون انما لم يجزم الجواب المتقدم لانه انما يجزم عندهم للجوار قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد
اعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما تضمن معناه او لو لا يكون شرطها الا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشرع
طلبها للافعال بل يجيء مضارعا مصدرا من جملتها بلا ولم اما لا فلانها لكثرة استعمالها يتخطاها العامل نحو جئت بلا مال
واما لم فلانها لتغيير ما معنى المضارع الى الماضي صارت كجزئه مع قلة استعمالها حروفها اما لما فلا اختها فكثيرة الحروف فلا
يصدر الماضي شرطا بلا فلا يجوز ان لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول ان ستفعل وان لن تفعل
وان ما يفعل وان قد فعلت وان قد تفعل وان ما فعلت ولا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط
على ان يجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل نحو ان زرتني اكرمتك واما
الجزاء فليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض فيجوز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لقيت زيدا فاكرمه
وان دخلت الدار فانت حر ولبعد عن كلم الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فنقول
ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية
وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبته للجزاء معنى لان معناه التعقيب بعد
بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في حقيقتها لفظا واما اذا فاستعمالها قبل الاسمية اقل من الفاء لثقل لفظها
وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى الفاء وذلك لتأويله بان وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه فثبت
بهذا ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والدعاء والنداء يجب مقارنتها
لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم

وكذا اذا كان جملة اسمية سواء تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادى له وان تعذبهم فانهم عبادك او لا نحو ان جئتنى
فانت مكرم واما قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون فلتقدير القسم كما يجى فى بابه ويجوز ان يكون قوله تع واذا تتلى
عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم مثلا اى بتقدير القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ فى قوله تع والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة
الجزاء ضرورة فى موضع اللزوم كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ويروى من يعمل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة
اذن واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تع اينما تكونوا يدرككم الموت على قراءة الرفع وهى شاذة
وجب الفاء ايضا فى كل فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم فى المضارع سواء كان الفعل المصدر بها ماضيا او مضارعا
فيجب فى الماضى مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله تع ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت
او مصدرا بما او لا نحو ان زرتنى فما اهنتك وان زرتنى فلا ضربتك ولا شتمتك وفى المضارع مصدرا بلن وسوف و
السين وما وهذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء بقى الماضى غير المصدر بحرف و
المضارع غير المصدر او المصدر بلا او لم اما الماضى غير المصدر بقد والمضارع المصدر بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان
ضربتنى ضربتك او لم اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما تعلق بكلمة الشرط معنويا وذلك بانقلابهما
الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا اذن الى العلامة بقى المضارع المجرد والمصدر بلا فنقول يجوز فيهما الفاء وتركها اما
فلانهما كانا قبل اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت فى فعلت ولم افعل واما
تركه فلتقدير تاثير فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال على ما تقدم فى المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح
فالاداة خلصتهما للاستقبال وهو نوع تاثير قال الله تع ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه فلا
يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه فى لم ولم يثبت وقال تع فى المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا
وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه تقدير المبتدا فى الاخير ليكون جملة اسمية فى التقدير وقال المبرد لا حاجة
قال ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا
من تعليل دخول الفاء فى مثبت المضارع يسقط هذا التوجيه لا قيسية وان ثبت نحو قولك ان غبت فيموت زيد لم
لمذهب سيبويه وجاز لا يمكن فى مثل تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا وبعد ان واخواتها
للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كانت الجملة فعلية او اسمية لم يدخل الفاء لان الهمزة
من بين جميع ما يغير معنى الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك

اكرمتنى كانك قلت ائن اكرمتك تكرمنى وقال الله تع ارايت ان كذب وتولى الم يعلم ويجوز حمل كلمات الاستفهام
على الهمزة لانها اصلها قال الله تع قل ارايتكم ان اتيكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وقال تع قل ارايتم ان اخذ
الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها فى الاستفهام قال الله تع ارايتم
ان كنت على بينة من ربى ورزقنى منه رزقا حسنا فمن ينصرنى ويقول ان اكرمك فهل تكرمنى والمص قال
وقد احسن مع ان على بعض ما ذكر كلاما انما يدخل الفاء لما لم تؤثر الاداة من حيث المعنى فى الجزاء معنى و
نعنى بالتاثير تخليصه للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فلم يدخل على المضارع المصدر
بالسين وسوف ولن لتمحضه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا فى الانشائية لتجردها عن الزمان وفى الطلبية
لتمحضها للاستقبال ويدخل على الماضى الباقى على معناه وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة
لانه اذن متمحض للماضى وذلك لان قد لتحقيق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ
لم ينقلب ولم ينقلع على انه قد جاء قوله تع ومن يحلل عليه غضبى فقد هوى وهو بمعنى الاستقبال قال وانما
دخل على المضارع المجرد لكونه فى تقدير الاسمية على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفى فقال الا
وان كانت للاستقبال فقد تجرد للنفى نحو جئت بلا مال فيكون الاداة اثرت فى الفعل المصدر بلا تخصيصا
بالاستقبال وان لم تجرد للنفى افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على قياس ما قال
جواز عدم دخولها فى الاسمية نحو ان جئتنى فانت مكرم لان الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال
ثم اعلم ان ان يكون شرطها فى الاغلب المعنى المستقبل فان اردت معنى الماضى جعلت الشرط لفظ كان كقوله
تع ان كنت قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التى تستفاد منه فى الكلام الذى هو
فيه الزمن فقط وذلك لانه يدل على الزمن الماضى ومطلق الحدوث الذى تخصيصه يعلم من خبره نحو كان زيد
منطلقا فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق
الحدوث فمعنى كان زيد منطلقا فى الزمن الماضى زيد منطلق فكان مدلوله هو الزمن الماضى فقط ومع النص
على المضى لا يمكن استفادة الاستقبال وهذا من خصايص كان دون ساير الافعال الناقصة لان صار يدل
على الانتقال الذى لم يدل خبره عليه وكذا باقيها ثم ان كان اذا كان شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع فى الماضى
نحو قوله تع ان كنت قلته وان كان قميصه وقد يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل
وقد يستعمل الماضى فى الشرط متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل نحو قوله اتغضب ان اذنا

أذينة جزنا ونحو قولك انت وان اعطيت مالا بخيل وانت وان صرت اميرا لا اكاتبك قال المص التقدير
ان ثبت خ اذن أذينة ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان الغرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت
الثابت وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا نحو ان كنت غدا جالسا فاتني نظرا الى ذلك الحدوث المطلق
دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي مذهب
المبرد وهو الحق بدليل قوله تع ان كنت قلته قال ابن السراج انا لا اقول او لكن اقول ان المعنى ان اكن قلته
وهو ظاهر الفساد لان هذه الحكاية انما تجري يوم القيمة وكون عيسى عليه السلام قائلا ذلك او غير قائل انما هو في
الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس فسوف أكافيك اليوم وقوله تع ان كان قميصه قد
في الماضي قوله وهي اذا مع الجملة الاسمية موضع الفا الشرطان لا يكون الاسمية طلبية وقد ذكرنا قبل لم قامت
مقام الفا واي مناسبة بين معنيهما وان مقدرة بعد الامر اعلم ان كل ما يجاب بالفا فينتصب المضارع
بعد الفا يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب اظهر في تضمن
معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه وحامله على الكلام
الخبري افادة المخاطب بمضمونه تقول ضرب زيدا او ما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيد او عدم
ضربه واما الحامل على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه
يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح
توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على
ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشي
ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمل المخاطب على انه انما يتكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او
لغيره اذ قد يخبر بشي مع ان ذلك الشي غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جئت ايضا
بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء المضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاءه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه
الى ان المطلوب مقصود اما لذاته او لغيره ومع ذكر الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما يصلح
جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم بان وانجزام الجزاء بهذه الاشياء
لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال ان هذه الاوائل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره
ان ان مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستنكارهم اسناد الجزم الى الفعل وليس

المستبعد ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن معنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن معناها
فعلا واحدا ثم اعلم انه يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول عليه بالخبر نحو حسبك او كفيك او شرعك ينم الناس
واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذلك اسماء الافعال نحو صه وتراك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
تنج وانما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء التي فيها معنى الامر بعد الفا بل وجب للنصب صريح الامر والنهي
عند غير الكسائي بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء السببية قد ترتفع
ابعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تع ولا يؤذن لهم فيعتذرون ولم تدر ما جزع عليك فتجزع ومع الرفع
يضعف دلالة الفا على السببية لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وساير الاشياء
الثمانية مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفا فاريد ان يكون قبل الفا
صريح الامر العريق في الامرية حتى اذا ضعف دلالة السببية في الفا بان يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر
قبلها اشد تقوية لسببيتها مما هو محمول على الامر من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية ولا ضعيف
معناها معه فلم يحتج الى صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تع هل ادلكم لان المغفرة لا يحصل بالدلالة على تجارة
تنجيكم الى قوله يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله يؤمنون لانه بمعنى آمنوا وليس بجواب هل ادلكم لان المغفرة لا يحصل
بالدلالة ولا منع من ان تقول هو جوابه كما مر في لام الامر في قوله تع قل لعبادي الذين امنوا يقيموا وقال المبرد
في مثل ان يقيموا جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا يقيموا وليس بشي لانه مثل كن فيكون على قراءة ابي عمرو
وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستيناف نحو قم يدعوك الامير وقال ابو
ارسوناو لها نخل خشفا مري يجري بمقدار او الوصف نحو ولياً يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم
في خوضهم يلعبون ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مره يحفرها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على الاستيناف
اي انه ممن يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره تقول ذلك الرفع على الاستيناف والحال والجزم
وقوله تع فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها وما جاء حالا بعد
الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشوا الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ويجوز في مثل البدل
لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني تقرأ اعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع وتجي بعد الجزاء سواء
كان الشرط ظاهرا او مقدرا بالفعل المصدر بالفا او الواو او ثم نحو ان تأتني آتك فاحدثك وايتني آتك
فاحدثك فتجزم ما بعد الفا على العطف وترفعه على القطع وتنصبه على ان الفا للسببية مع ضعف هذا الا

كما تقدم في المنصوبات وكذا ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تع من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب وفي اذا جئت بثم جاز الجزم والرفع دون النصب قال الله تع وان
تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية
بعد الطلب واقعا موقع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تع فاصدق واكن قال فدعني فاذهب جانبا يوما
واكفك جانبا وهذا الذي يقال انه عطف على التوهم كما في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق
شيئا اذا كان جائيا جروا الثاني لان الاول قد تدخله الباء وجزموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله
وامتنع لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر
تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان
يكون المقدر مثل المظهر نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب فلان كلمة العرض
همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد لو ساعده نقل قوله
مثال الامر صيغة لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون
به كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب الفعل على سبيل الاستعلاء
وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب الفعل على وجه الخضوع من الله تع
وهو الدعاء نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا
او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال هذه
الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب في ذلك كما سموا نحو الاتت والضالع
اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان
قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة قوله
من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو
لا فعل انا ولنحمل خطاياكم فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه
الاعم قلت لا نم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا
قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء آخر وذلك كما يقوله الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف
اذ يصح ان يقال في ماء الباقلاء انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو قوله

لتقم انت يا ابن خير قريش وان كان ذلك قليلا ومنه القراءة الشاذة فبذلك فلتفرحوا بالتاء قوله
وحكم آخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه
اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على السكون الا انه جعل آخره كآخر
المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب
لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع الى اصله من البناء
وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة
عند الفريقين فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك فان كان حركته اصلية لم يفتقر الى
اجتلاب همزة الوصل بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من تتكلم وتقاتل من تتقاتل ودحرج من تدحرج
وقاتل من تقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده نظر فان كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد
ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل
حذفت بعد حروف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم وتقيم فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة
على الهمزة وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة متحرك ابتدئ بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع
وهب فان قلت كما حذف الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في تعد وتهب
ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما يجيء في التصريف فلم لم ترد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر
كما رددت المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب همزة الوصل فكنت تقول اوعد واوهب ثم كنت تعل اعلال
المضارع الذي هو اصله بحذف الواو اذ هو اقرب اليه من المصدر نحو عدة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك
لاجل حرف المضارعة رددته لزوال العلة كاكرم من تكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلبت همزة الوصل نحو
اضرب اقتل انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل يأفعل لان قياسنا المضارع في جميع
الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق
وانما يحذف همزة الوصل الثابتة في الماضي في المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس
يكرم يأكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في اكرم لاجتماع الهمزتين
كما يأتي في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها قوله وليس باعي بعينه باب افعل وحده فانه هو

الرباعي الذي بعد حرف مضارعه ساكن فقط ويعني بالرباعي ما ماضيه على اربعة احرف قوله مضمومة ان كان بعدها
ضمة ملفوظة فيها سواء اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف ولا يعدل
الى حركة اخرى الا لعلة كما يجي في التصريف وانما انضمت فيما انضم ثالثه في الامر كان كاقتل او في غيره كانطلق و
اقتدر اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه واذا بقي الامر على حرف
واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجي في آخر الكتاب
قوله فعل ما لم يسم فاعله قولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف الى المفعول
لانه بني له ويجوز ان يريد بما لفظ ذلك الفعل فيكون اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي
وفعل المضارع قوله هو ما حذف فاعله هذا مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي في نحو ضربني وضربت
زيدا وهو ان الفاعل يحذف في الاول على ما مر في باب التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب
الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله اسمع بهم وابصر فليس ما ذكره المص
بحد تام الا ان يقال هو ما غير عن صيغته لاجل فاعله قوله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام
في كل ماض سواء كان ثلاثيا مجردا كضرب او مزيدا فيه كاستخرج واستكرم او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا فيه كتدحرج
وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل
وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه غريبا لان الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف
منه ذاك خيف ان يلتحق في اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول
ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من العكس لان الاول طلب ثقل
بعد الخفة بخلاف الثاني ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويضم الثالث مع الهمزة و
الثاني مع التاء خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لالتبس الماضي
المبني للمفعول بالامر من ذلك الباب اذا وقفت عليه واتصل ما قبل نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا
فيما اوله تاء زايدة وهو نحو تكلم وتغافل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة مضارع ما هو مطاوع له كقولك
تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول
منه ثلث لغات قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة على حرف

حرف العلة فحذفت عند المص ولم ينقل الى ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن دون المتحرك فبقي قول وبيع
بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم تقلب الياء واوا للضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب
الضمة كسرة في اليائي فبقي بيع لان تغيير الحركة اقل من تغيير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه
مثل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء
فنقلت الى ما قبلهما لان الكسر اخف من حركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد
حذف حركته اذا كان حركة المنقول اخف من الحركة المنقول اليه فبقي بيع وقول فقلبت الواو الساكنة ياء كما في
ميزان وقال بعضهم يسكن العين ولا ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا للضمة ما قبلها
وهذا اقيس لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي اقرب لان اعلال الكلمة النظر الى اصلها
اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك لا بعد فيه على ما بيناه
واما الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذه المواضع وقال بعضهم الاشمام
ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين
وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم لان الاشمام عندهم ههنا حركة
بين حركتي الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء قال المص الغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في
اوائل هذه الحروف وانما لم يتواعلى الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه
على ذاك الوزن المستبعد في الاسماء لتحصيل الغرض المذكور قبل فاذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع
فان قام قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي نحو عدت يا مريض وبعت يا عبد وان لم تقم
نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام
لئلا يلتبس المبني للفاعل وظاهر كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب اختير وانقيد
يعني ان بابي افتعل وانفعل معتلي العين كباب الثلاثي المعتل العين في مجي الوجوه الثلثة فيهما لمشاركتهما له في علتهما وهي
استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وانما في
انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين
لا يجي فيهما الا اخلاص الكسر دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل حرف العلة كما

ذكرنا وما قبلها في باب استفعل وافعل ساكن فلا بد من نقل حركة عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو نقول ونبيع ونحو ذلك كما
يجي في التصريف واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة فلا تنقل في نحو
طوى ولا اقوى ولا استقوى ولا انطوى على هذا ولا احتوى وانما لم يفعل ذلك لما يجي في التصريف في باب الاعلال
عند بيان امتناع قلب عين طوى ونوى الفا وكسرها فعل للادغام نحو رد وشد والضم الى ان نقل الكسرة في المعتل
العين اليائي والواوي انما كان لانك ان حذفتها اجتمع الثقيلان الضمة والواو كبوع وقول وبنقلها يحصل الكسرة
والياء وهما اخف ولا يجمع من حذف الكسرة ثقيلان لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من
الضمة وربما اشم فاء نحو زد ضمة الضاد وربما كسر فاء فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف تقول في عهد عهد كما تقول
في المبني للفاعل في شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين كما يجي في التصريف وقد حكي
قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى الضاد وهو شاذ قوله ضم اوله وفتح ما قبل آخره انما ضم ولم يكن كان مع
اول المضارع حملا على اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو
اثقل من الماضي قوله ومعتل العين ينقلب الفا اي عين المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول الفا نحو
يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجي في التصريف لانه ماض زيد عليه حرف المضارعة فهو يتبعه
في مطلق الاعلال لا في اعلال العين الا ترى ان قال عن يقلب عينه وتقول ينقل حركة عينه وكذا اعل قيل بقلب
ياء ونقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعل في كل واحد منهما ما يليق به فكل الاصل يقول اذا نقح
عينه وسكن ما قبله نقل الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا نحو يهاب واقام واستقام وليس النقل لاجل الثقل لان
الفتح لا يستثقل بل لاجل قصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فلو لم ينقل الفتحة لما ما قبله لالتقاء ساكنان وقد جاء
في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الا دوا ولم يستعمل فاعلها لانه
المعلوم في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء
وقضي الامر وتلك الافعال نحو جن وسل وزكم وورد وحم وفئد ووعك قال سيبويه لو اردت بناءها للفاعل
لكان على وزن افعل نحو احبه الله واسله وازكمه واورده ولعل ذلك لانه لما لم يأت من فعل المذكور كجن وسل تعدت
صار كالم ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل بكسور العين فصار يتعدى الى المنصوب كما يتعدى باب فعل
وذلك بالنقل الى افعل قوله المتعدي وغير المتعدي قوله متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول
وعلى حد ينبغي ان يكون نحو قرب وبعد وخرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال لمثل في الاولى
بل

انها

انها متعدية بالحرف الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر والام
الى ب ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان
يشتق منه ذلك واعلم انه في بعض الافعال متعد بنفسه مرة ومع انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان
وكان كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا
اذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو بلا لام متعديا جاء فكذا مع اللام فهي اذن
زائدة كما في ردف لكم الا انها مطردة الزيادة جوازا في نحو نصحت وشكرت دون ردف فان كان تعديه بنفسه قليلا نحو
انتمت لله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فيغلب دخلت في الامر فهو لازم حذف
منه حرف الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعد والحرف زائد كما في تقرأن بالسور ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا
تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على المفعول ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال الله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم
بالنصب وقال البيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل والتحقيق ان المجرور وحده منصوب
المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل اليه كالهمزة والتضعيف في اذهبت زيدا وفرحت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا هما في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في
اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا بشرط تعين الجار فيحكم على موضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل
والكسائي والاول اولى لضعف حرف الجر ان يعمل مضمرا ولهذا حكم بشذوذ والله لا فعلن ونحو قول رؤبة خير لمن قال كيف اصبحت
وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما والاخفش الاصغر
يجيز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في خرجت الدار ولم يثبت بل قد جاء في غيرهما ما شذ وذلك قوله
تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان
يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا عقدة وتسترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذ
كما تضمن الفعل معنى غيره فيتعدى تعديته ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون عن امره ويتجاوزون عنه
اما الكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون لكم وكسبتك الخير اي كسبت
لك ووزنتك المال اي وزنت لك وكلتك الطعام اي كلت لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم وزدتك دينارا اي زدت لك ونقصتك
درهما اي نقصت لك لا يجوز ان تضمن زدت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا يحذف من مفعول الثاني في نحو امرتك الخير

واستغفر الله ذنبا ومنه الذي اختير الرجال سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وقد
ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه يجب عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول
لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال سيبويه الباء مثل كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه
المصاحبة وضدها لقوله تع لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان الله سبحانه ذهب معه واما الهمزة والتضعيف
المعديان فلا بد فيهما من معنى التغيير وليس لحرف خفض الدال المغيرة لمعنى الفعل الا في ائتوني زبر الحديد اي بزبر على
قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى المفعول احد وان
كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر ولا ينقل من الثلاثي المتعدى الى اثنين الى ثلثة لانهم لا ينقلون
من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم ورأى نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد بسبب الهمزة او التضعيف هو
الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معناهما تصيير الفاعل مباشر الفاعل فلذا كان مرتبة ما زاد بهما
للمفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل فلذا تقول حفرت نهو زيدا وتضعيف العين يعدى الى واحد كفرحته والى
اثنين كعلمته النحو ولا يعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديته للحاق العين الا في الهمزة نائبة ويجوز ان يجتمع على فعل واحد
من حروف الجر اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لا كرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في آخر فعل التفضيل
قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما
ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكون في الاصل مبتدا وخبرا كعلمت زيدا قائما وعند الكوفيين ثاني مفعولي
علمت حال وكذا في الواقع خبر كان وليس بشيء اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك
من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين قوله والى ثلثة كاعلم واري يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية
الى اثنين وهما من افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبيعي قبل المفعولين لان معنى الهمزة المعدية
حمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان تذكرا ولا المحمول ثم تذكر متعلق
اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية بان تذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال
على المعنى القائم بها كما في المبتدا والخبر والحال وذي الحال وفي الوصف والموصوف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته
على حفر النهر ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علّمتك زيدا قائما بل لم يستعمل الثاني مفعولي
علّمت الا ما هو مضمون الاول الثاني ومضمون الثاني لعلمت تقول في علمت زيدا منطلقا علّمت عمرا انطلاق زيد وعلّمت
عمرا الانطلاق قال الله تعالى واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة باقي افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا

فنقول اظننتك زيدا قائما وكذا اظننتك واخلتك وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال
القلوب نحو اكسوتك عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف في افعال القلوب وغيرها ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل
جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها بالهمزة والتضعيف نحو انصرت زيدا عمرا او فرحت خالدا فثبت ان هذا موكول
الى السماع اعني النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المنشعبة واما اخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث ولم يستعمل احدث بمعناه
فليست مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى
الاخير بكسر الباء اي علم واما حدث ونبأ الثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن من الافعال الخمسة الحقت
في بعض استعمالها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من
هذه الخمسة الا انبأ والحق البواقي غيره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اراني الله في النوم عمرا سالما ويستعمل الخمسة
متعدية الى واحد بانفسها والى المضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج
وبهذا كما تنصب علمت المفعولين وتنصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثالث نحو علمت زيدا قائما وعلمت قيام
زيد وعلمت القيام لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت وانبأت وحدثت لا يتعديان اليه الا بحرف الجر
فلا تقول اخبرتك خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأته نبأ واخبرته خبرا وحدثته حديثا فمن المنصوبات
اسما صريحا اقيمت مقام المصدر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول مختصا مقامها
نحو حدثته خروج زيد وبناته دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او نبأتك او
اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحديث المخصوص ونبأتك النبأة المعينة وخبرتك التخبير الخاص في انتصاب
زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول كما ذكرنا لا لكونه مصدرا مبينا نوعه كما في ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان
المخبر به وتعيينه وليس بيانا لكيفية نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التلفظ والتكلم المخصوص وانه كان سريعا
او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي خبرتك بهذا المخبر به والمخبر به مفعول لا مطلق
واسم المفعول لا يقع على المصدر فلا يقال في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول فظهر بهذا
ان ما قال المصنف من ان زيدا قائما في اخبرتك اي زيدا قائما خبر خاص وان خبرا في قولك اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما
منصوبان على انه مفعول مطلق ليس بشيء بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول اي مخبر به خاص والثاني
خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار لا المخبر به فجعل احدهما كالآخر اما غلط او مغالطة والدليل على كونه مفعولا به
كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا قائم كما تقول علمت او اعلمتك ان زيدا قائم فتسد الجملة بان وايضا

تقول اخبرتك زيدا قايما فانا مخبران زيدا قايم فتضيف اسم الفاعل الى كان بعد الكاف فى اخبرتك واسم الفاعل لا
يضاف الى المفعول المطلق فلا يقال انت ضارب ضرب الامير وكذا ما اعترض به المص على نفسه من قوله قلت زيد منطلق
ليس بشىء اذ ليس زيد منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول اى المقول الخاص بخلاف قلت قولا سرحا
انه مفعول مطلق ومنشاء الغلط ان الخبر يستعمل بمعنيين بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر
وبمعنى المقول فاعرفه قوله فمنع مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولى اعطيت
والثانى والثالث معا كثانى مفعولى اعطيت لانا بينا فى باب المفعول ان هذه الافعال فى الحقيقة متعدية الى مفعولين
اولهما غير الثانى فمفعولها الثانى فى الحقيقة مضمون الثانى والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا قايما اعلمتك قيام زيد فهو
كاعطيت زيدا درهما سواء فيجوز لك ان لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان تذكر جميعها وان تذكر الاول دون
الثانى والثالث وان تذكر الثانى والثالث دون الاول وما ذكره من حذف الثانى او الثالث وترك الاخر فعلى ما مر فى
فى افعال القلوب وظاهر مذهب سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثانى والثالث لانه لا يجوز ان تقتصر على واحد من
الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافى مراده
سيبويه انه لا يحسن الاقتصار على الاول الا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى اذ لا مانع وتبعه المتاخرون فاذا
قطعت النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما والاول هو الذى
زاد بسبب الهمزة كما مضى قوله افعال القلوب اعلم ان الجمل التى يدخل عليها الافعال لا يخلو من ان يكون المقصود منها حكاية
لفظها اولا فالاولى هى الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا يعمل فيها القول لان القصد حكاية اللفظ
فيجب مراعاة حال المحكى والثانية اى التى المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها فى جزئيها المتعلق
معناه بمضمونهما فلا يدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل لا يخلو من المسند اليه تعذر عمله فى الفعلية لان الضرورى من
عمل الفعل رفع الاسم المسند اليه فلا يرتفع به الفعل الذى فى الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما اسند اليه ذلك الفعل ايضا لانه
لا يرتفع اسم بفعلين لانه لا اثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فيجب ان ينصب
كلا جزئى الفعلية لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينتصب الفعل الا بالحرف والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يتبين فيهما اثر الفعل الداخل
بلى اذا كان فعل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن فى الظاهر كقولك علمت بمن تمر وعلمت اى يوم
سرت واتهم ما ينصب الى على انه معمول الفعل المؤخر ثم نقول الذى يطلب الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول
فان اقتضى فاعلا وذلك فى باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم نجز رفعهما لان الفعل

لا يرفع فاعلين فلا يرفع شبيهين بالفاعل ولا نصبهما لوجوب الفعل بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثانى لان
طلب الفعل للمرفوع قبل طلبه للمنصوب والفاعل فى الحقيقة فى مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا ففى كان زيد قايما فاعل
كان قيام زيد لان هو الحدث الكاين فى الحقيقة وكذا صار زيد قايما الصاير هو قيام زيد وكذا فى جميع اخوات كان
لان كلها بمعنى كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان دائما ومعنى اصبح واخواتها
كان فى المساء والصبح والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اى من الافعال الداخلة فى
الاصل على المرفوع بل الجملة بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعوله كما يجىء فى بابها وان اقتضى مفعولا نصبنا جزئى
الجملة لان ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى واولهما ما يضاف اليه ذلك المفعول الحقيقى لان معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد
فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اى ذلك المفعول الحقيقى فلذلك يدخل على هذين الجزئين لفظة ان الداخلة بالجزئين فى تقدير جزء
واحد ولم يدخل الجزئين الذين بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم هذا المقتضى
للمفعول الا افعال القلوب لا غيرها فافعال القلوب على ضربين اما للظن فقط وهى حجا يحجو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب
وكذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور وليها الاسمية مجردة من ان نصبت جزئيها فان كان حجا بمعنى
غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى اختال او تعب امر من الهبة او كانت الاسمية مصدرة بان لم تنصب المفعولين وكذا جميع
افعال القلوب المذكورة فى المتن تنصب المفعولين لانه اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان ويستعمل ارى الذى هو ما لم يسم
فاعله من ارى عاملا عمل ظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى علمت واما لليقين فقط وهو علم
اذا كان بمعنى عرف ويتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم وعرفت
ان زيدا قايم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئى الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول الى
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الآخر واجاز هشام الحاق عرف و
ابصر بعلم فى نصب المفعولين ويستعمل درى بمعنى علم وتعلم امرا بمعنى اعلم لكن لا ينصبان المفعولين بل ترد الاسمية بعدها
مصدرة بان نحو دريت انك قايم وتعلم ان بعد الغى رشدا ولا ينصرف فى تعلم بمعنى اعلم فاذا قيل لك تعلم ان الله
كذا قلت تقول تعلمت بل علمت فانما كان درى بمعنى ختل وتعلم من تعلمت الشىء لانه التكلف علمه فليسا من هذا الباب
نعم نصب الجزئين لانه لم يصدر بان واما للظن فى الظاهر مع احتماله فى بعض المواضع لليقين وهو ظن لا بمعنى اتهم وقال
الله تعالى فى الظن بمعنى اليقين انى ظننت انى ملاق حسابيه وقد يجىء ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى
الاتهام ان يجعل شخصا موضع الظن السىء تقول ظننت زيدا اى ظننت به انه فعل سيئا وكذا اتهمته واما للاعتقاد الجازم

في شيء انه على صفة معينة سوآء كان مطابقا اولا وهو راى فاذا كان بالمعنى المذكور وليته الاسمية المجردة عن ان
نصب جزئيها نحو رأيت زيدا غنيا سوآء كان في نفس الامر غنيا اولا قال تع يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونريه قريبا
وهو مطابق وقوله تع الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهآء اى الم ينته علمك الى حالهم وقد يلحق راى الحلمية براى
العلمية في نصب المفعولين قال الله تع اني اريهم لي ساجدين واما الاعتقاد دكون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق نحو
عدّ وجعل فاذا كانا بالمعنى المذكور وليتهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعد فقيرا فبان غنيا وقال تع
اجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى اعتقدوا فيهم الانوثة واما للقول بان الشيء على صفة قولا غير مستند
الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل زعم في التحقيق قال امية لله موفٍ للناس ما زعما واما الاصابة الشيء على صفة
وهو وجد والفي وتعلم من افعال القلوب لانك لو وجدت شيئا على صفة لزم ان تعلم عليها بعد ان لم يكن معلوما قال
تع ووجدك عائلا لا تخرج عن هذا لانه تع قد يستعمل من الافعال ما يستحيل مضمونه بالنسبة اليه على سبيل التشبيه كقوله تع
ونضع ونحو ذلك فكانه تع قد صادفه عائلا وعلمه بعد ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد
في نصب المفعولين خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي مصدر الجزء الثاني
مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا تحصل منه مصدرا فمعنى علمت اخاك زيدا علمت زيدية اخيك ثم ان
وقعت بعدها الفعلية في الذي فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسبت تقول زيد اى حسبته يقول زيد
بعض من الافعال يكثر نصبه لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا وعلمت خروج زيد اى عرفته وبعضها
يقل فيه ذلك نحو ظننت وحسبت قال لقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اى لا تظني شيئا غير نزول ذلك
كذا قال الفرآء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا قائما انا ايضا اظنه واظن
هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام لفظ ذاك وهذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس كما قال الشيخ
لان مفعولي باب علمت تقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا يقدر بالمفرد على حال ثم قال الاندلسي وغيره ان الضمير
اسم الاشارة بمعنى المصدر اى ظننت الظن قلت لا منع مما قاله الفرآء على ما ذكرنا وتقول ظننت به لفاعلة
موضع ظنك قال تع يظنون بالله غير الحق اى ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا به اى شيئا غير
الحق كما في قوله فلا تظني غيره قوله يدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه اى لتعيين الاعتقاد والذي هي عنه اى تلك
الجملة الاسمية صادرة عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اى حكمها عنه اى حكم المتكلم على المبتدأ
بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر

عن علم وفي ظننت زيدا قائما عن ظن قوله ومن خصايصها قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بخلاف باب اعطيت
اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا يقول فلان يعطي
ويكسو اذ ينبتهما دون غيره فانه يرى من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا
فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة
في ذكرهما من دون المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اى يخل مسموعه صادقا قال
باي كتاب ام باية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا ايضا من خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون
الآخر فلا شك في قلته مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا او حذف المبتدأ والخبر مع القرينة غير قليل والسبب القلة ههنا
ان المفعولين معا كاسم واحد اذ مضمونهما معا هو المفعول في الحقيقة كما تكرر ذكره فلو حذفت احدهما كان كحذف بعض
اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تع ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا على غرائك انا طالما قد وشى
بنا الاعدآء اى لا تخلنا اذلة على اغرائك الملك بنا قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما
بمعنى ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في تاويل المصدر
مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل
نحو علمت لزيد قائم وبكرا فاضلا على ما قال ابن الخشاب واما الالغاء فالجملة معه ليست بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت قائم زيد في ظني
مطلقا فالجملة الملغى عنها لا محل لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان الالغاء ام
اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقيل الجملة الملغى عنها نحو زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف
المعلق عنها وليس بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك واليقين او لا شك ان معنى الفعل الملغى معنى
الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم في ظني ويمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقبح الالغاء مع تأخر
الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب لفظي فمع تقدمهما يغلب اللفظي المعنوي على ما اخترنا
في عامل المبتدأ والخبر كما شرحنا في حد الاعراب تنافيهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما يغلبهما ومع ذلك قد جاء
قوله كذاك أدبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان تدنو مودتها وما اخال
لدينا منك تنويل وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ تأثيرها باطني كالعلاج وايضا معمولها في
الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسيبويه لا يحمل ذلك على الالغاء بل على التعليق ويقول اللام مقدر في حذف ضرورة وقال

بعضهم ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهذا اقرب لثبوت ذلك مضروف في غير ذلك من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل
بلى فيها جاذرا وظباء افعلي هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل القبح في نحو متى يظن زيد ذاهب عني لعدم تقدم معمول الخبر
هو كتقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتداء والخبر وهو مع ذلك ضعيف ولعدم توسط الفعل بين المبتداء والخبر جاز الالغاء
بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال حال كونهما متساويان وذلك لان الرافع القوى اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر
عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولستم باعلين احال احسب
بنال العاصي الحطب الوقود وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها كسوف احسب يقوم زيد وبين
المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني زيد واحسب عمرو وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح لان التوكيد دليل الاعتناء
بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء ففيهما شبه التنافي واما توكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما المصدر
فاسهل لانهما ليسا بصريحين في المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذلك قائم ومصدر فعل القلب ان لم يكن مفعولا مطلقا يقوم
مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو اعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم واما الالغاء فهو اجمع التوسط والتأخر
نحو زيد قائم ظني غالب اي ظني زيدا قائما غالب المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقدم ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا
مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر في باب المصدر وكذا ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا قائما في
الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح لما مر من قبح تأكيد الفعل الملغى واما ان حذف وجوبا
كما اذا اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما اي ظننت ظنك فعند من قال العامل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر
هو كما لو حذف جوازا يجوز الالغاء متوسطا ومتأخرا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال ايضا لكن
يعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بان والفعل يجوز الالغاء
والاعمال توسطا وتأخرا ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا لغيره كزيد قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا في
المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة
الزوج يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق
ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذا عند انتصاب الجزئين فمن ثم
جاز عطف الجزئين المنصوبين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون
حرف الاستفهام وهو الهمزة اتفاقا وكذا هل على خلاف فيها كما يأتي وقد يكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى تخرج وفي معناه الاسم المضاف الى كلم الاستفهام نحو علمت غلام من

عندك

عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفي وهو ما وان ولا نحو علمت ما زيد قائما وان زيد قائم ولا
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار اما الاستفهام ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضعا
فابقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لاصل تلك الحروف وان كانت في تقدير المفرد واما دخول لام الابتداء
في المفرد في نحو ان زيدا لقائم فلضرورة تلجئ اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجئ واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت
معلقة لانها لا النبرئة المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان المكسورة لكن لم يمكن فتحها فيه
اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجئ واما اذا تجردت ان عن
اللام فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوبين بعد فعل القلب في تأويل المصدر
فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل القلب بان يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله
ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم لتأكيد الكلام لان في اللام
المفتوحة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى التحقيق فصار كقوله واني قسما اليك مع الصدود لاميل وقد يجري نحو علم
الله مجرى القسم فيجاب بجواب القسم نحو علم الله لكونن انك قائم اي للتاكيد الفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت لمن تمر
وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت او قعدت واعراب الجملة المعلق
عنها كاعرابها لو لم تتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة برفع اي على انه خبر مقدم على المبتداء اي اي
يوم يوم الجمعة ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي يوم عقيبة والمنصوب
ايضا خبر مقدم لكنه ظرف وكله اصدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاولى ان لا يعلق فعل القلب عن المفعول الاول
نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا ابو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام يعم الجملة التي بعد
علمت كانه قيل علمت ابو من زيد وليس بقوي لاتفاقهم على النصب في نحو علمت زيدا ما هو قائما واما قولهم ارايت زيدا
ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الرفع في زيد بل النصب واجب فيه ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من
رأيت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار
عن حالة عجيبة لشيء وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم
ان اتيكم عذاب الله الاية والكاف ليس بمفعول كما يجيء بل حرف خطاب ولا بد سواء اتيت بذلك المنصوب او لم تأت به
من استفهام ظاهر او مقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم ان اتيكم عذاب الله
او جهرة هل يهلك الا ايتم ما تدعون من دون الله اروني ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي

الى ابهام الشيء على الى طب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تع وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين
فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذى جوابه لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذى يستفهم
عنه ههنا انتساب القيام الى زيد او عدم انتسابه كما كان المشكوك فيه مع الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب
الفعل الى هذا المعين والى ذلك من الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قائم او عمرو وعلمت هل
قام زيد او عمرو وجوابها لا او نعم والمشكوك فيه المستفهم عنه ههنا نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى
في جميع ذلك علمت هذا الذى يشك فيه فيستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل القلب استدلالا بان
مضمون الجملة الاستفهامية لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بتاويل وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام
والذى يقال في جواب الاستفهام بالهمزة وام وباسماء الاستفهام شئ معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام فمعنى علمت ازيد قائم
ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لانه هو الذى يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اى زيد قائم واما عمرو واما لفظ علمت
علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بتلك النسبة او نفيها واما جوابه نعم او لا
وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نم او لا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون متعلقا للعلم
بل مضمون استفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا نعم او لا في الجواب
متضمن ايضا لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود واعنى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو
المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات الاستفهام ترد على الوجه المذكور اى لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل
فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين لتبيين المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما
ترد بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت واستفهمت
وجميع افعال الحواس الخمس كلمست وابصرت ونظرت واسمعت وشممت وذقت تقول فكرت ازيد يأتينا ام عمرو وقد يضمن
الدال على التفكر كقوله تع يتوارى من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اى متفكرا ايمسكه ام يدسه وفي
نهج البلاغة تبى لبيان انفسهما ايهما يشتغ صاحبه كاس المنون اى متفكرين ايهما يسقى ولم يسمع مثل ذلك في الظن الذى هو
لترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقلت ايهم في البيت وقد مضى ذلك
في باب الموصولات ويجوز في نحو سألتك هل زيد قائم واستفهمت اقام زيد ان تنوى نزع عن على ما هو مذهب الكوفيين كما في ان
مذهب الفريقين فتقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب بما انه في موضع مفعول منصوب بنزع الى نقض قولك بعد كل
فعل يفيد معنى الشك نحو شككت ازيد في الدار ام عمرو واى شككت في هذا الامر او في موضع مفعول تعدى الفعل اليه بنفسه اما لاقتضا

الى ابهام — ومشكلة كثيرة — فالمعنى — لا لان — علت — علمه — الجواب — على الآخر — يمشي — بعد — علما — القول والجملة مفعول له لذلك — هو مذهب البصريين او تضمين السؤال معنى القول كما في هذه الجملة

لئن اخرتني اى ارايتك هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستأنف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
للشرط كقوله تع ارايتكم ان اتاكم الآية وقوله ارايت الذى ينهى عبدا اذا صلى الى قوله الم يعلم وقوله ارايت ان كان كرر
ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال لمن طلب لما قلت ارايت
زيدا عن اى شئ تسأل من حاله تسأل فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارايت
كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذى بمعنى اخبرنى لانه لما صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول عن الفعلية عن شئ
نحو النجاءك فاستغنى بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فيفتح التاء في الاحوال مفردة مفتوحة
سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وقس على ارايتك التاء الا ان المقدرة في نحو رويدك لان مفعوله الذي
منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرنى نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء معنى عليه ايضا وقال الفراء بل يخرج الكاف اسنا
عن التاء الى الكاف فهو مثل ويحك والنجاءك كما مضى في اسماء الافعال يعنى ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت
فعل القلب فالكاف الملحقة به اسم متصرف بتصرف المفعول الثاني وكذا التاء تتصرف بتصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيد
وارايتموكم الزيدين وارايتك هندا وارايتما كما الهندين وارايتن كن الهندات واعلم انك اذا قلت علمت من قام
وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام
دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت اى شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا وذلك
لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها صدر الكلام فيكون مفعول علمت لفظ مضمون
الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها وكذلك قلت علمت
زيدا الذى قام ويتبين الاستفهام من غيره في اى لكونه معربا فتقول في الاستفهام علمت ايهم قام برفع اى ولو كان
موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس لاداة الاستفهام التى يلى باب علم في نحو علم زيد ايهم قام معنى لاستفهام المتكلم
بها للزوم التناقض في نحو علمت ايهم قام وذلك لان المقدم على ايهم مفيد ان قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام الى
هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى لاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف
انتساب القيام اليه لان ايهم قام استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام الى معين بعد ما يعرف الشاك بانه زيد او غيره
فيكون المشكوك فيه لفظ النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض فنقول اداة الاستفهام لفظ لمجرد الاستفهام
لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى اى شخص هى فلك الشخص في فرضنا زيد
فالمعنى عرفت قيام زيد وانا لم يصرح باسم الفاعل ولم يقل علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع

الفعل اياه وضعا واما التضمين ما يقتضيه الا دل صريح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فتكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا ابو من هو وكذا قوله تع وما ادريك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين كادريتك الحق وان كان بمعنى اعلم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه مما يطلب العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى المفعول لتضمينه معنى توقف اي تعرفت هذا الامر بالفكر فيه وكذا فولكما نظر اليه ايهم هو ام فاعداي توقف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه بمعنى انظر وسل ايهم من زيدا اهون من يعرفني نحو اعلم زيدا ابو من هو لان انظر الذي بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا ينصبان زيدا لو سلطتهما عليه كما ينصبه اعلم لو سلطته عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع فتعطيه من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجي بالجملة المعلق عنها في موضع المفعول الزائد بسبب تضمينه معنى التوقف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كونه في الدار بامتحان وكذا قوله تع يسألونك عن الساعة ايان مرسيها اي يتعرفون وقت ارسائها بسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول لحصل الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا مما قبلها نحو شككت في زيد هل هو قايم او لا اي شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفت الحال زيد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيدا لظننت اخوك قايم قال وانما لم يجز لظننت اخاه قايما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجي في باب ان فهي في التقدير داخلة اخوك كانك قلت ظننت لاخوك قايم واما الالغاء والتعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأى مفعول اعلمتك لزيد منطلق وازيد قايم ام عمرو وما زيد قايما وزيدا علمتك قايم وزيد قايم اعلمتك وكذا الحكم لو ابنيت باب اعلم لما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قايما او زيد اعلمت قايم وقال الاندلسي الذي اعول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجزولية ما يدل على انك لو ابنيت الفعل للفاعل امتنع الالغاء وتعليقه ولو ابنيته للمفعول جازا والذي ارى انه لا منع من الالغاء والتعليق سواء ابني الفعل للفاعل او المفعول قال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيد اعلمتك قايم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قايم يحصل الالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا يحصل التعليق والاعمال في حالة وليس بمحال لان الشيء بالنسبة الى شيء والغائه وتعليقه بالنسبة الى شيء آخر نحو مثل زيد علمت قايم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعولين كذا علمت

لزيد قايم اعلمته في الفاعل وعلقته عن المفعولين ايضا المثل معنى الهمزة اي التصيير والملغى او المعلق اصل علم في المثل غير المثل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول في هو كالاول مفعولي اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد من الافعال المذكورة في متن الكافية ولفظة حب بمعنى احسب ورأى الحلمية يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى اني اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الآخر نحو قوله لم ارني ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم وما بتماك تقول كذا وقد تجري مجرى اما راى البصرية مجرى علم راى القلبية وكذا عدم وفقد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلذا لا تقول ضرب زيد زيدا و انت تريد ضرب زيد نفسه ولم يقولوا ضربتني ولا ضربتك ولا ضربتنا وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافتها الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اي نفسه واما اذا كان احدهما منفصلا والآخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربتك الا اياك وانما نقتل ايانا واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما ان كان الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والآخر ظاهر نحو ظن زيد قائما وظنه زيد قائما ثم لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلته في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم فوقك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فلفظ دخلت افعال القلوب على ان المفتوحة فهي صابة لمفعول احدهما مفعولها الحقيقي ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقبل نصبه لمفعول واحد نصبا صريحا كحسبت وظننت وخلت لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسندا ومسندا اليه سواء نصبهما كما في حسبت زيدا قائما او لم ينصبهما نحو حسبت ان زيدا قائم لان مقصود الجزئين المنصوبين المصرح بهما في الجزئين المصدرين بان هذا مذهب سيبويه اعني ان ان مع اسمها وخبرها مفعولا ظن ولا مفعول آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما بينا ولكن

مقدر الجاز اظهاره لفه لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاضمار ولا تقول ان ان مع اسمها وخبرها ساد مسد المفعولين مما
فعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل فكيف
يكون في تقدير اسمين بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو علمت زيدا قائما سادّان مسدّ ان مع اسمها وخبرها
ومفيدان فائدتها لفهما بتقدير المصدر بلا آلة مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر تم هذا آخر الكلام في
افعال القلوب واما غير افعال القلوب مما ينصب جزئي الجملة بتقدير المصدر فهو صير وما دل على معناه من جعل ووهب غير متصرف ورد
وترك وتخذ واتخذ واكان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل لانه بمنزلة صيرت زيدا قائما
من صار زيد قائما كما انه احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر في المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجواز
معا كمفعولي علمت يقال جعلت زيدا كريما فيقول لما جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك لانه كل انسان لا يخلو من تصيير
شيء شيئا في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وظننت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان
مضمونهما هو المفعول للتصيير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين في تقدير المصدر جواز
تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين كانا اسما وخبرا لصار فانهما لم يكونا يصدران بها كما ذكرنا في
اول الباب واما الغاء صير وتعليقها فلم يأتيا كما اتيا في افعال القلوب لان ذلك فيها لضعفها من حيث لم يظهر تأثيرها
المعنوي لانها افعال باطنة بخلاف التصيير فانه يظهر اثره في الاغلب كجعلته غنيا فهو امر ظاهر للعيون لانه هو احداث الشيء بعد
ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب اذا لم يكن بمعناه كقوله تع جعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى
ورده اي جعله راجعا وترك بمعنى خلى وتخذ واتخذ بمعنى اخذ واما اكان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء الا بمعنى صير فلذلك
ذكرنا ان معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى اكان جعله كائنا حصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى التصيير
ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير كقوله تع وضرب الله مثلا عبدا مملوكا وكذا
ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اي جعل مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز
ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير
كالجني بترك الذي بمعناه نحو غادرته صريعا ولانه اذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف وخلى واما اذا
كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالثاني غادر بمعنى صير هو الظاهر ومما ينصب المبتدأ والخبر من غير افعال القلوب ومن
غير مرادفات صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك ويجوز تصدير الجملة
بان نحو سمعت انك تقول والاولى ان اعلم في المبتدأ والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا او تتكلم

لااري

لااري منها من نحو سمعتك تمشي لجواز سمعت الكلمة تمشي اتفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا بنصب الناس
وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدأ والخبر القول وما يتصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي
الذي مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد القول
في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في غير هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد قائم
واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام
الجرد ابل مع المعنى فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الفاعل الذي لا يكون الا مفردا نحو قيل زيد قائم اي قيل هذا
اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز ان يغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ المغير اليه بالمعنى المفهوم من الاصل
ربما يتعسر اداء اللفظ المقول بعينه من بعض القائلين فجوز تغيير اللفظ في كلام من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تع وكذا
غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن مع تغيير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الكلام اجزاء لمثل هذه الجملة تجري اصلها اعني
المحكية باعيان الفاظها فعلى هذا الكلام تقول لحكاية عمرو قال زيد قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز
يقتص فيه عن الامم المختلفة الالسنة باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي ويجوز
قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى الاول اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا في حال الحكاية غائبان ومنه قوله تع وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال تع تقاسموا
بالله لنبيتنه بالياء والنون ويحكم على الجملة المحكية منصوبة الموضع بكونها مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم المص كما تقدم في باب
اعلم واري وذلك لان معنى قلت زيد قائم قلت هذا اللفظ فهو مقول وقد تقدم ان آية المفعول به ان يطلق عليه اسم المفعول
تقول ضربت زيدا فهو مضروب ولا تقول ضربت ضربا فالضرب مضروب وكذا تقول انا قائل زيد قائم بالاضافة والفاعل
لا يضاف الى مصدره فلا يقال زيد ضارب الضرب القوي والذي اوهم المص قولهم ان معنى قلت زيد قائم قلت هذا القول
وذهل عن ان القول يطلق على المقول فلما ثبت كون الجملة منصوبة المحل في موضع المفعول فلا يجوز عطف المفرد عليها منصوبا
نحو قلت انا زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على ثلثة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة فقط ويعتبر ذلك بان
تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كلاما حسنا لانه اذا قلت زيد
قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ويعتبر ذلك بان
يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح لان يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك
تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ بنصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الفاظ المحكي حتى تراعى وليست ايضا جملا مغيرا الفاظها

تنتصب

على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعى اصلها ورابعها مفرد غير معتبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب
ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد لمن قال التكلم بزيد مرفوعا واما بناؤ فقيل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معتبر
عن جملة ولا مفرد ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تع سلام قوم منكرون اى عليكم سلام
قال اذا اقبلت قلت دبآءة اى هى دبآءة وقوله تع قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معتبرا به عن
الجملة كما يقال فلان يقرئك السلام اى سلام عليك فيكون المنصوب قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان
يكون من القسم الاخير من المحتملا وجه فيكون مفعولا مطلقا اى مفعولا مطلقا لفعل محذوف اى سلمنا سلاما فيكون الجواب
المرفوع اعنى قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن منها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على
ما مضى في باب المبتدا ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك ناديته عجل واخبرته زيد قايم قال تنادوا بالرحيل
غدا وفي ترحالهم نفسي وعند البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول كثير في الكتاب
العزيز فالتقدير اخبرته وقلت زيد قايم وتنادوا بقولهم الرحيل غدا وكلا القولين قريب فيقول ناديته سلام كما تقول
قلت سلام والنا وبل ذلك الثا وبل وقد يحذف المحكى بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد قايم فتقول انا قلت
كما يحذف القول ويبقى المحكى كما في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط واعلم انه قد يجي القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ
هناك سوآء كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسئلة اى كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين
وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال المص والاندلسى لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك
كيف تقول زيدا قايما فتجيب اعلم فاما بالسيف فقوله لان بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز الحاقه في العمل بالظن
مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز في الالحاق الا بشرط كون القول مضارعا مخاطبا قال الاندلسى منهم من يشترط الخطاب
دون المضارعة وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو ايقول زيد عمرا قايما على ما قال ابن جنى ولابد عند الاكثر
في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا قايما او منفصل بظرف نحو اعندك تقول زيدا جالسا وابالسوط
تقول زيدا ضاربا او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهلينا فان نقص بعض الشرايط
فعند الاكثر يرجع الى الحكاية ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط قوله ولبعضها معنى آخر بل لكلها فان حسبت
بمعنى صرت احسب وهو الذى في شعره شقرة وخلت اى صرت ذا خال اى خيلاء وزعمت به بمعنى كفلت وبمعنى الذى
بهذه المعانى يكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه انما تعدى علمت ووجدت الى مفعولين
فيما بمعنى عرفت واصبت ايضا الا ان المعروف والمصاب مضمون الجملة وبنصب المفعولين وعدم نصبهما يتعلق بالا

فعرفت واصبت مع كونهما بمعنى علمت ووجدت لانتصاب المفعولين قوله الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها
لا تتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم
انما سميت ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قايما يدل على الكون الذى هو الحصول
المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اى حصوله فجي اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك
كانك قلت حصل شي ثم قلت حصل القيام فالفايدة في ايراده مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفايدة في ضمير الشان قبل
تعيين الشان على ما مر في بابه مع فايدة اخرى ههنا وهى دلالته على زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل
لما ان الفايدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان
مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اى الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما
ساير افعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح او الانتقال ومثله اخواته ومادام
الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين
لا ابدال عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذى قالوا قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان بمعنى
ان تقييد الصفة فيقول على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا جميع الافعال التامة
واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها على صفة هى متصفة بمصادر الناقصة فمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام
المتصف بصفة الكون اى الحصول والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة
اى الحصول بعد ان لم يحصل قوله لتقرير الفاعل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اى جعله وتثبيته عليها قوله كان وصار
الى اخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر و
الظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة
تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا قال الله تع فتمثل لها بشرا اى صار مثل بشر ونحو ذلك فقد زيد على عدد الافعال
التى ذكرها المص ونقص منه فالذى زيد من مرادفات صار آل ورجع وحال وجاء وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع
تاما وكذا استحال وتحول فانهما كانا في الاصل بمعنى انتقل وكذا كان اصل صار فكان حق جميعها ان يستعمل تامة تتعدى
الى ما هو مصدر لخبرها بالى ان عديت نحو صار الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانتقل
اليه فذلك الفعل يصير كاينا بعد ان لم يكن فقد علمنا في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها مضافا الى اسمها لو معنى
جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن فذلك المصدر هو الكاين بعد ان لم يكن وقد علمنا حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه

الراجع والمنتقل ويجوز ان يستعمل صار مرادفا تاما متعديا لان الاصل قال فصرنا الى الحسنى ورقّ كلامنا ورضت فذلّت صعبة اى
وقال أتيقنت اني لا محالة حيث صار القوم صائر اى مكان انتقال القوم منتقل وقال تع ظن ان لن يحور بلى لا يبتغى الا انين
يليها اللفظ عن والى ظاهرين او مقدرين لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنتقل عنه والمنتقل اليه
وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار فيما سابق بما على الا ترى ان انتقل لا يلحق بها مع انه بمعنى تحول وكذا نبه على ان الحين مرادف
افتى وما افتاء وما ونى وما رام من رام يريم اى برح واصل زال هو ما برح وما فتئ وما فتا وما افتا وما انفك ان يكون تامة
بمعنى انفصل فيتعدى بمن نحو الان مصدر خبره فيجعل في موضع ما زال زيد من العلم اى ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دائما
فنصبت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص عن فعل كان فاعلا له دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا
بمعنى زال عن مكانه فيتعديان بانفسهما وبمن نحو برحت بابك ومن بابك ورمت بابك ومن بابك واصل ونى فتر فكان اصله
ان يتعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعلت الثلثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا ينفصل عن الفعل ولا يفتر فيه يكون فاعلا
له دائما وانما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات ولهذا قيدت نفي النفي بزمان وجب نفي ذلك
النفي جميع الزمان بخلاف الاثبات فانك لو قيدت اثبات النفي بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان لو قلت ما
ضربت في يصدق بهذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب
بجميع اجزاء الزمن الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمن واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي
مقيدا بالوقوع اى لو وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء ذلك الزمان المخصوص لم يكن مناقضا لذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء
الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في
النفي الاستغراق لان استمرار الفعل اصعب اقل من استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين
تناقض احديهما الاخرى فتبين بهذا ان النفي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون
ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما ونفي النفي اثبات فيكون اثباتا دائما وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيد للنفي داخل
عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على السماع فلا يقال ما انفصل او ما فتر ضاربا ولا يقال ما زلت اميرا بمعنى
النا ولا ما زلت اميرا وما زال الناقص ادى مضارعه ما يزال كخاف يخاف فما زال يزول فقولك ما زال زيد اى تزيد من اب
فما مان وقد حكى سيبويه وابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول وكود فنقلوا كسرة الواو
فيهما الى ما قبلها وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال ما كاد وقد يستعمل بعض من
الافعال المصدرة بالنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال الله تعالى فلن ابرح الارض وما ونى في امره وما انفك من هذا الامر

ما زال لا يزال وما فتئ او فتأ او افتأ فلا تستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل
مفعول به والاولى ان نقول هو الجزاى ما زالت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراح فقال هما لا يكونان
الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال كقوله غدا طاويا ويا بعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى
في الغداة كقوله تع ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب
في تامهما واما نحو قوله يروح ويغدو ذاهبا يتكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب
حال وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع لمن من كونهما ناقصين ومن الملحقات جاء في
ما جاءت حاجتك اى ما كانت حاجتك وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من
كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين
جاء اليهم رسولا من علي ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اى صارت قال الاندلسي
لا يبعد ان يعنى ان جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب قال وطرد بعضهم وقال المصنف اجاد الاولى طرد
جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو حال وليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا معنى له قال
واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد
كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها
وذلك كما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسمية مرفوعها
اسماءها اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اخبارها كما
حذف خبر المبتدأ لكون الفاعل مضمونها مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان
لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسموا المنصوب مفعولا لما تمهد من ان كل فعل
لا بد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول قوله فكان شرع يذكر معاني هذه الافعال الناقصة ويذكر ايضا مجيء بعضها
تاما او زائدا قال فكان يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الناقص
اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال والاستقبال وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان
يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن الماضي وشبهته قوله تع وكان الله سميعا بصيرا وفيه نظر لان الاستمرار مستفاد من
قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ ولو قلت
كان زيد ضاربا لم يستفد الاستمرار وكان قياس ما قال ان يكون كن ويكون للاستمرار ايضا وقول المصنف دائما او منقطعا

رد على هذا القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل فوّض الى القرينة والمعنى الثاني ان يكون بمعنى صار وهو بالنسبة الى المعنى الاول قال ببيهماء تهيّ والمطيّ كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة على اي معنى كانت من معانيها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوب المحل خبر الكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه لم يثبت في كلام العرب ضمير شان لا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كضمير ان واول مفعولي ظننت نحو ظننته زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وانها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فوزنها وزان علم الناصب لمفعول واحد وعلم الناصب لمفعولين فهما بمعنى واحد ونقل ان كان بمعنى كفل وغزل قوله وزائدة اعلم ان كان تزاد غير مفيدة لشيء الا محض التاكيد وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسوّمة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للماضي والا فاين المعجز وصبيا على هذا حال وكذا قولهم فاطمة بنت الخرشب الكملة من عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لجة غمرت اباك بحورها في الجاهلية كان والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم تعمل نحو ما كان احسن زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم كان زيدا عند سيبويه وقال المبرد ان زيدا اسم ان وكان خبرها ومن افضلهم خبر كان ورد بان خبران لا يتقدم على اسمها الا اذا كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكران الزائد من الكلم عندهم لا يفيد الا محض التاكيد فالاولى ان يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا تعملها مع انها غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدوث المقيد في الخبر يغني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدوث لا للزمان فيجوز ان تجردها في بعض المواضع عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فيقع كالظرف دالا على الزمان فقط فلهذا جاز توقعها موقعا لا يقع غيره فيه حتى الظرف تبيينا لالحاقه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين الجار والمجرور نحو على كان المسومة فثبت ان كان المفيدة للماضي التي لا تعمل مجردة عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بذالك من تلك القلوص تبع اي راى باد المصدر بمعنى اسم الفاعل على مذهب ابي علي انه لا فاعل لها على ما اخترنا فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا فيه ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاول اولى لان دلالتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائد والمجرد

اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداءة تكون باللوازم والاصول المجردة للزمان كالزائد فلا يليق بها الصدر ولا تقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر على راي نحو قولك حضر الخطيب كان ولا تزاد ولا تجرد الا الماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء على رواية رفع مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال في معناها الذي كانت تامة كما تقدم ومعناها الذي كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن فتفيد ثبوت مضمون خبرها بعد ان لم يثبت ومعنى يصير يكون بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بازمانها هذه الثلثة تكون ناقصة وتامة والناقصة بمعنيين اما بمعنى صار مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى بل اعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل اعني الماضي والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فيقترن في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزماني الفعل اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح فلان ان قيامه مقترن بالصبح في الحال او الاستقبال وتكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح والمساء فهو ظاهر فيهما وكذا اضحينا فيدل ايضا كل منهما على الزمانين وحكى الاخفش زيادة اصبح وامسى بعد ما التعجب كان في لفظين هما ما اصبح ابردها وما امسى دفاها ورده ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمان اعني الصبح والمساء والزمن الماضي كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا كان في جميع النهار كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مستوفيا له ويقترن ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال والاستقبال في تصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون تامة بمعنى طال او دام والمعنى عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع الليل كذلك فاقترن هم زيد بزماني بات وهما جميع الليل والزمان الماضي ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وخاف يخاف وتجي تامة بمعنى اقام ليلا ونزل ليلا سواء نام او لم ينم وفي كلامهم ليلة السبت بتروبت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجي بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات بمعنى صار وهو اين باتت يده قوله ومازال الى اخره قد ذكرنا ان معنى مازال واخواتها كان دائما فقولك مازال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد منذ قبلها واستاهل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا قبل ذلك قوله ويلزمها النفي ان كانت ماضية فبلم ولما في الدعاء وان كانت مضارعة

قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انما نوجد لهذا الجزء مع الغالب لان غالب النوم بالليل

فيهما ولا ولن والاولى ان لا يفصل بين لا وما وبينهما بظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة على قومها ما فتل الزند قادح وليس مما حذف فيه حرف النفي كما في قوله تعالى تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا وابي دهماء لا زالت لان حذفها لم يسمع الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها قال تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه ويحذف منها كثيرا في جواب القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها ولكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا يجوز ما زال زيد الا عالما بمعنى له استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخبار كان وصار واخواتها اذا كانت منفية فيجوز اقترانها بالا لانتقاض الانبات وقد يمتنع ذلك فيها ايضا وذلك لو تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما لم يكن زيد والا غنيا لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر في بابه وقد خطئ ذو الرمة في قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا واعتذر بان تنفك تامة اي ما تفارق وطنها ومناخة حال على الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف كالارض التي يناخ عليها كقوله تحية بينهم ضرب وجيع ونرمي عطف على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هي ناقصة خبرها على الخسف اي معه ومناخة حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل في الحال تنفك احدهما ان المفرغ قلما ياتي في المثبت وان كان المستثنى فضلة ايضا كالحال في مثل ما والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او في المستثنى منه كما مر في بابه وان كان العامل في الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما ياتي في المثبت كما ذكرنا والثاني ان عامل الحال لا يكون الظرف المقدم عند ولم يجوزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى لا ن يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما في الاستثناء قوله وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها اي لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر كما في قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت للجلوس الذي طلب بمدة ثبوت قيام ابي زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام عمرو قائما قوله ومن ثم احتاج اي ومن اجل كونه توقيتا لشيء يكون ظرفا لذلك الشيء والظرف فضلة فلا بد من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا كغيره من الفضلات وما التي في اول ما دام مصدرية والمضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفي مضمون

الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي واحسن ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يتقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهي على ما قيد به هذا قوله وحكم ما لحكم ليس في كونها لنفي الحال عند التقييد على ما قيد به وقد ذكرنا حكمها في باب المضارع واصل ليس ليس كهيب كما يقال علم في علم وصيد في صيد والزامهم تخفيفها بالاسكان وتركهم قلب يائها الفا كما هو القياس في باب لخ لقلبها اخواتها في عدم التصرف ولا يجوز ان يكون مفتوح الياء الا الفتحة لا يحذف في العين تخفيفا وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير متصرف وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف لانه لو كان مخففا من فعل كصيد في صيد لعادت حركة العين على الياء عند اتصال كصيدت ولو كان كهاب لكسرت الفاء كهبت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته في عدم التصرف قال ابو علي واما الحاق الضمير في نحو لست ولستما فلتشبيهه بالفعل لكونه على ثلثة وبمعنى ما كان ولكونه رافعا وناصبا كما الحق الضمير في هاؤما هاؤم هائي هائين مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل قوله ويجوز ذكر ابن معط ان خبر دام لا يتوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك في الموصولات قوله من كان الى راح كل ما ليس في اوله ما ذكره المص وما لم يذكره من الافعال الناقصة يجوز تقديم اخبارها عليها وليس خلاف على ما حكي واما ما دام فلا خلاف في امتناع تقدم خبرها عليها كما ذكرنا في الموصولات وكذا لا يجوز فصلها عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير دام مما في اوله ما من الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة الاثبات فهي كجزئها بخلاف نحو ما فارق وما انفصل فانها لا تلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينهما وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال لم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظها ولو لم يكن فيها معنى النفي لم يصر الكلام بمعنى الدوام واما توسيط الخبر بين ما النافية والفعل في هذه الافعال فلم يجوز واحد منهم لانها لازمت هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما كان زيد وكل حكم ذكرنا في ما النفي فهو ثابت في ان النافية واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال المذكورة لم يجز توسيط الخبر بينها وبين الافعال اتفاقا لما ذكرنا ويجوز تقدمها عليها اتفاقا لانها ليست كما في طلب التصدر على ما مر في المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي ولم يرد عينه الكسورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المخفف العين فالوا صيدت ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا

كما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تع الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا لان المعمول لا يجوز وقوعه
الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول زيدا ان اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوم يأتيهم ظرف
لليس فان الافعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة على مبتدأ واجب
الحذف لما ذكرنا في باب المبتدأ كما يكون للنعت المقطوع بالرفع وللممدوح او المذموم ولا يدخل على مبتدأ يلزم التصدر
كاسماء الاستفهام والشرط ولا على مبتدأ عادم التصرف كما التعجبية ولا على مبتدأ يلزم الابتدائية لكونه في المثل لان الامثال لا
تغير كقولهم الطعن يظأر او يلزمها لكونه في جملة كالمثل كالجمل الاعتراضية كقوله على انت طالق والطلاق ألية او يلزم الابتدائية
لكونه بعد اما واذا المفاجأة او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية ليفيد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدأ لوقوعه
ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر اخبارها في الحقيقة الا يرى ان
معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم
يكن ومعنى اصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها الا في كلها معنى الكون مع قيد آخر كما ذكرنا
غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم تخل هي من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية تناقض الكلام لان هذه الافعال
بكونها صفة لمصدر خبرها تدل على ان المصدر مخبر عنه بالحصول في احد الازمنة الثلثة والطلب في الخبر يدل على انه غير محكوم
بالحصول في احدها فتناقض وبعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد لم
ضرب غلامه كان ضرب لغلامه مخبرا عنه بكان ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه بهل غير ثابت عنده وهو تناقض واما قولهم علمت
ازيد عندك ام لا فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها
وهي كما ذكرنا صفة لاخبارها اكتفي بالطلب الذي فيها عن الطلب في اخبارها ان كان الطلبان متساويين لان الطلب فيها طلب
في اخبارها تقول كن قائما اي قم وهل يكون قائما اي هل تقوم وقد جاء في الشعر الطلب فيهما معا قال وكوني بالمكارم ذكريني
وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا والآخر استفهاما نحو كونوا هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر
في حالة واحدة وهو مح واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين
كان زيد وايهم كان زيد وكل كلمة استفهام تقدمت على جملة احدثت فيها معنى الاستفهام فلا يبقى لان في الفعل اخبار حتى
يتناقض الكلام فان قيل فيجب ان يجوز على ذلك تقدم الجملة الطلبية عليها نحو ايهم ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام
تحدث في الجملة التي يليها بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام اخبار لهذه
الافعال لما لم يكن مصدرة بما النفي فلا تقول اين ما كان زيد ولا متى ما زال زيد لوجوب تصدر ما النفي ويجوز متى

تم بزل في اوان وقت لم يكن يماحك ومنع الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو ابن ليس زيد قالا ولي الجواز في ان منعا ذلك
بناء على منع تقدم خبر ليس عليه فتقدم الكلام عليه وان منعا لا دلالة المال من حيث المعنى لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع
الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ويفرض ذلك في غير المستحيل نحو متى ليس وجود الله او علمه او قدرته ثم تقول اذا
كان الخبر المفرد مشتملا على ما له صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم تصدر بما وذلك اما كلمة الشرط نحو اين تكن
اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار
رجل وفي الدار كان رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما ذكرنا في باب الفاعل ويجب
ايضا تاخيره عن الخبر اذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان
عندي انك قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر الخبر لاشتبه المفتوحة بالمكسورة على تقدير اضمار الشأن في الفعل
بما يقتضي التصدر وكان مما لا ينفصل بينه وبين الفعل كلم واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما ومتى كان
زيدا قائما فانه لا يفصل بين الكلم عن الفعل كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الا ههنا الاستفهام وما النافية اذا لم يكن
مع زال واخواتها فيجوز توسيط الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو ما قائما كان زيد واما ما كان زيد ولا يجوز تقديمه عليهما
تاخير الخبر ايضا اذا تاخر مرفوعه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان حسنا زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله
الذي هو كجزئه بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمرا اذ المنصوب
ليس كجزئه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيدا اليوم او في الدار لان الظروف يتسع فيها والزم بعضهم
تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواتها
وبين المرفوع بها من معمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان اليك زيد جالسا وذلك لكون الفعل الناقص عاملا
ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبي الا بالظرف وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط
ان يكون فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا
نحو كان زيدا عمرو ضاربا وفرق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول الفاصل وبينه اذا لم يتصل فجوز
في المتصل نحو كان زيدا ضاربا عمرو ولم يجوز في المنفصل نحو كان زيدا عمرو ضاربا وما اوهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون
ضمير الشأن اسما لكان واخواته نحو كان زيدا الحمى تأخذ او كان زيدا تأخذ الحمى قال فما قنفذا هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا ويجوز في البيت زيادة كان واعلم انه يجب في هذا الباب عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا
يطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا في باب المبتدأ قال دام فيهن فصيل حيا ويقول ما زال رجل واقفا بالباب وكذا

فى باب ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشد سيبويه وقد يخبر فى هذا الباب باب ان بمعرفة عن نكرة ولم يجز ذلك فى المبتدا والخبر لالتباس لاتفاق اعرابى الجزئين هناك واختلافهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال فى نحو زيدان زيد هو الخير وقال الزمخشرى وغيره هنا عن نكرة بمعرفة الاضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن يروى الضبع فى مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفى منك الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان فى كان كما فى الرواية الاخرى ولا خلاف عندى فى اختياره ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا الا ترى انهم قالوا ان ان اولى بالاسمية لما تقدم فى نحو قوله تع ما كان حجتهم الا ان قالوا مع كونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف كالمضمر واما جواز على تنكير الاسم وتعريف الخبر عند امن اللبس فى باب ان وكان واورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر وقوله فانك لا تبالى بعد حول اظبى كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان عنى اطب كان سحرك ام جنون ورد عليه المبرد بان اسم كان الضمير وهو معرفة واجاب المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام فى اظبى واطب واسكران دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل المسند الى ضميره فارتفاع ذلك الاسم بفعل يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان لكن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا فان استواء ما وليا هما لا يكون فى الشعر كما يجئ فى باب العطف بها ونحن قد ذكرنا فى المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما يفسر رافعه بعد ما لو كان المرفوع بعده لازمة للفعل نحو ان امرء هلك وفى قوله خاصة اظبى كان امك حمار الاولى ان يرتفع ظبى بكان مقدرة لما يجئ فى باب العطف ان بعد سواء ولا ابالى لا يقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد عن سيبويه بان الضمير راجع الى منكر فيكون منكرا ورد جوابهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر فى حد المعرفة والنكرات المفسرة للضمير فى الابيات الثلث غير مختصة فالضمائر لذلك نكرات واعلم ان ليس يختص من بين اخواتها بكثرة مجئ اسمها نكرة لما فيها من النفى وبجواز حذف خبرها كثيرا نحو قوله انما يجزى الفتى ليس الجمل اى ليس الجمل جازيا بل جاءت على الافعال فصارت حرف عطف مثلها فى جميع الافعال المتصرفة الا ليس وما دام والتصاريفها الماضى ولا يستعمل لما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا نادرا فيها لا نها بمعنى حرف النفى وهى لا تدخل على المفرد وقد يحذف لام يكن للجزم تشبيها لنونها بالواو وحذفت مع انه قد حذف

قبل حركتها للجزم وذلك لكثرة استعمالها قال تع لم يك مغيرا نعمة كما حذفت لكثرته لم ابال فى لم ابل بعد ما حذف منه الياء لكثرة الاستعمال ايضا قال سيبويه لا تلاقى بنون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم يحذفها قال تعالى لم يكن الذين كفروا لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا انشد ابو زيد فى نوادره لم يك الحق سوى ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافى منذ انشاد قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا مستحسن ويسمى ذلك الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه وهو مستقر مقدر قبله فقولك كان فى الدار زيدا اى كان مستقرا فى الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو وهو ما ناصبه ظاهر لانه لا فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله تع ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه معقد الفائدة اذ ليس الغرض نفى الكفو مطلقا بل نفى الكفو له تع فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل لفظا

قوله افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه الذى ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة اذ هو طمع فى حق غير الله تعالى وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولى والمص اى ان الطامع يطمع فى دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفى مرضى اى انى ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع فى دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعيد بعد مدة مديدة كما تقول عسى الله ان يدخلنى الجنة وعسى النبى عليه السلام ان يشفع لى فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو فى لعل اتفاقا وكذا فى علق طفق ومرادفاته من افعال المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع فى الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع فى الشئ قرب تمام ذلك الشئ على ان فعلها ليس من افعال المقاربة التى هى موضوعة لدنو الخبر الا كاد وما رادفه وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز فى الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا للدنو فى المعنى كما فى قولك يعجبنى طيب زيد علما اى طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ فى الخبر بل هى للاخذ فيه بلفظ الجزولى لمقاربة الفعل فى الرجاء اوضح فيما قصد من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحال لا تستعمل فى مثل هذه المحتملات البعيدة لم تصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول بين قرب الخبر وحصوله تناف فان القريب ما لم يحصل بعد قوله فالاول

قوله فالاول اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى بل لم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء
كلعل و الانشاء آت في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا تتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر فمعنى
الانشاء عارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لانه لا الطمع والاشفاق عليه تعالى لانه لا يكون الا في المجهول وقوله
تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان اوفي كلام الله تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة
عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانشد لابن مقبل ظني بهم كعسى وهم بتنوفة
يتنازعون جوائز الامثال اي ظني بهم يقين هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى لليقين ففيه نظر ويجوز ان يكون
معنى ظني بهم كعسى اي مع طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت
عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المؤنث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه
وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج
المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمفرد بعد ان اسمه منصوب المحل بانه خبره استدلالا بالمثل النادر عسى
الغوير ابؤسا وقوله لا تلحني اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى قبل لان الحدث لا يكون
خبرا عن الجثة وقوله ابؤسا وصائما التضمين عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما
في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في القصريات عسى زيد ان يقوم اي
عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف لعدم ظهور هذا المضاف الى اللفظ لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه
ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا في بعض الكلم كزيادة ما في افعل في آثرا ما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت
بعيد وقيل المقترن بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي في عسى
زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى ما احسن زيدا اي شيء
جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد وهو في
الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا
كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم
الى قوله ان تبروهم اي لا ينهيكم الله عن ان تبروهم والذي ارى ان هذا وجه قريب فيكون في نحو يا زيدون عسى ان تقوموا
قد رجا بما كان بدلا من الفاعل بكان الفاعل والمعنى ايضا يساعد ما ذهبوا اليه لان عسى بمعنى يتوقع فمعنى عسى زيد ان يقوم

فلم لان عسى

اي يتوقع ويرجى قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فان ذا ان على تضمينها معنى كان
وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع كونها حرفا مصدريا
لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعد مرفوع عسى فهو كحذف المصدر وابقاء معموله كما ذكرنا في مذهب الكوفيين اذا
حذف ان في الخبر مع قلة ذلك تقول انها مقدرة حذفت لقوة الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقوله
وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج خبر عسى جاز ان يقول في عسى ان يخرج زيد ان
ان يخرج خبر ايضا وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسيا ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين
عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمؤنث وجاز ان يقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج فتقول في
التثنية عسى ان يخرج الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين متنازعين في ربك لم يجز اعمال
الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان
متنازعين في شيئا وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله عسى ان يكونوا خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن
واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا يضمر في عسى ضمير الشان لانه
ليس من نواسخ الابتداء كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد تزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع
وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرأ
كاد يزيغ بالياء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده الى ضمير المؤنث بل هو على اضمار الشان نحو
كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس يشهد
اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في كان وليس فلا يتقدم ان مع الفعل على عسى اما عند
من قال انه خبر فلضعف عسى بكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه وقد يحذف الخبر في هذا
الباب ان علم قال هممت ولم افعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا تقول كم عسى زيد ان يقوم
فيقال عسى زيد ان يقوم ولا يخلو المرفوع في هذا الباب غالبا من اختصاص فلا يقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا
قليلا قوله وقد يحذف ان كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك لتشبيه عسى بكاد وعند
من قال هو خبر وقدر ان ذلك عند الكوفيين بتقدير ان ويتعين في اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا
عائدا الى اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه

لمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل حرى زيد ان يفعل كذا بكسر الرا، واخلولق عمرو ان يقوم استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما
صار حريا وحرى اي جديرا او صار خليقا واصلهما حرى بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع
ان وان ويقال ايضا هو حرى ان يفعل بفتح الرا، والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث نحو هي
حرى ان يفعلن واذا قلت هو حرى على فعيل او حر بكسر الرا لزم ان يكون تثنيته وجمعته وانثته ويقال ايضا بالحرى ان يكون
كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل زيد كما في عسى ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيئ من
طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح السين فيه عند المتأخرين نايبة مقام ان لكونها للاستقبال والوجه عند
الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تع ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه اي سجنه
اطفاء غلات الكلى قوله والثاني كاد اي وضع لدنو الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا او مكادة كبيت تهاب وحكى الاصمعي
كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا والاول اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل
الوضع فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعناه اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ومن
مرله فات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه
الاصلي قارب قال فعادى بين هاديتين منها واولى ان يزيد على ثلث اي قارب وكاد ولا يستعمل الا مع ان وظاهر كونها بمعنى
لاولى وجب تجريد خبر هلهل من ان واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد وكرب اكثر والغرض
واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس واجوا
ههنا حذفها لكثرة الاستعمال وان المنصوبة او مجرورة كما مر وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد
اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد ولكن يستعمل استعمال كاد اي بمجرد الخبر من ان ويستعمل
ايضا استعمال عسى على الوجهين المعلومين واذا حذفت ان من اخبار هذه الافعال الثلثة فاما ان يقدر مع الحذف كما في
تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك لشرع دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان
لاستعمال كاد ومثل كان جاء في الضرورة ولا يكدت آتيا ولهذا اضمر ضمير الشأن فيها في نحو كاد يزيغ قلوب فريق ويستعمل ايضا
الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكانت لكل
اولى من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد وكان اصل استعمالها ان يقال طفق
زيد في الفعل واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله تع وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل
وقرب الفعل وهب في الفعل من قوله هب البعير في سيره اي نشط فيه فاستعملت استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل

فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل على المبالغة كقولهم
صرصر فكانه للمبالغة في القرب لاحق بالافعال الدالة على الشروع فاستعمل خبره بغير ان يقال هلهلت اقوم ولكون افعال
المقاربة اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان ومحمولة عليها لم يتقدم اخبارها عليها كما كان اخبار
يتقدم اخبار كان عليها وانما الزم كون اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع المقترن
بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون
الاسم بدليل انك لو قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في
الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك لو قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام في
ذلك الوقت ولو قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوثه فلما حملت هذه
الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اعني حدوث خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا
ولا مضارعا مقترنا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون اخبارها
كذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شرح القرب الذي فيها كانها للاشتغال بالشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال
الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان كقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا
ولم يجز ذلك في خبر فعل الاشتغال لما التزموا في خبر عسى كونه مضارعا مقترنا بان ومنعوه من ان يكون مصدرا نحو عسى زيد
القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقترن بان للاستقبال خاصة والطمع والاشفاق مختصان به
فلا يليق معنى من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان تقوم قوله ولا ادخل
النفي على كاد والى آخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف ساير الافعال الا كون اثباته نفيا ان ارادوا به
انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثبت الكود اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون اثبات الشيء نفيه
بل نحو كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب وان ارادوا ان اثبات كاد دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق لان
قربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذ لو حصل منك الفعل لكنت آخذا في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه
اثباتا فنقول ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب نحو ما كدت اقوم اثبات له فهو من افحش غلط وكيف يكون نفي الشيء
اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو افحش لان نفي القرب من الفعل ابلغ في
انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قربت من الضرب ابلغ في نفي الضرب من ما ضربت بلى قد يجي مع قولك ما كاد زيد
يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه فيكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر كاد

فی وقت دون وقت انتقائه وانتفاء القرب منه لا لفظ کاد ولا ثباتٍ فی بین انتفاء الشیء فی وقت وثبوته فی وقت آخر
وانما التناقض بین ثبوت الشیء ونفیه فی وقت واحد فلا یکون لان نفی کاد مفیدًا لثبوت مضمون خبره بل المفید
لثبوته تلک القرینة فان حصلت قرینة هکذا قلنا بثبوت مضمون خبر کاد بعد انتفائه کما فی قوله تع فذبحوها وما کادوا
یفعلون ای کادوا ینجون قبل الذبح وباقرّوا منه اشارة الی اسبق قبل ذلک من تعنتهم فی قولهم اتتخذنا هزوا
وادع لنا ربک یبین لنا ما لونها وهذا التعنت دأب من لا یفعل ولا یقارب الفعل ایضا وان لم یثبت قرینة هکذا نحو
ما کاد زید وما کاد دیا فرقلنا یبقی مضمون خبر کاد علی انتفائه وعلی انتفاء القرب کما فی قوله تع لم یکد یراها وقوله لذا
غیر النائی البیت لو لیس فی هذه المواضع ما یدل علی حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرینة هی الشبهة لمن قال ان
کاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات فی الماضی کان کقوله تع وما کادوا یفعلون او فی المستقبل واستدل علی کونه فی المستقبل
ایضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة فی قوله لذا غیر النائی البیت وقولهم تراه قد برح حتی لقی ذلک الی ان غیر ذو الرمة
لم یکد الی لم اجد ولم یکد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انهم فهموا الاثبات لم یخطئوه والجواب عن الاستدلال بقوله تع
وما کادوا یفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرینة ای قوله تع فذبحوها لا من کادوا کما تقدم ولهذا لم یفد الاثبات
فی قولنا مات زید وما کاد وما سافر فلم یکن قرینة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فبان تخطئهم وتصویب ذا الرمة فی بدیهته بناء
علی الدلیل المذکور ای ان نفی القرب من الفعل لا یکون اثباتا وقد خطأ المخطئین ذا الرمة فی رویته من قال وقد یجیء
من الحکایة اصاب بدیهته واخطأت رویته وقال بعضهم ان نفی الماضی اثبات لشبهة قوله تع فذبحوها الآیة ونفی المضارع
نفی لقوله تع لم یکد یراها وقول ذی الرمة لم یکد یبرح وعند الاخفش یجوز زیادة کاد قوله والثالث یعنی الذی یفید شروع
فاعله فی مضمون الخبر وقد ذکرنا مرارًا فات طفق واخواتها یقال طفق یطفق طفقا نحو فرق یفرق فرقا وحکی الاخفش
عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق یطفق کجلس یجلس ویستعمل مضارع کادوا وشک خصوصا من بین جمیع الافعال المذکورة
فی هذا الباب وندر اسم فاعل اوشک قوله وهی مثل کاد ای فی الاستعمال قد یجیء خبر جعل جملة اسمیة قال وقد جعلت قلوص
ابی سهیل من الاکوار مرتعها قریب وقد یجیء شرطیة مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت یثقلنی ثوبی فانهض نهض
الشارب الثمل قوله فعل التعجب قوله ما وضع لانشاء التعجب ای فعل وضع لانشاء التعجب لانه فی قسم الافعال فلا ینتقض
بنحو ناهیک به ولله دره وواها له ویا لک رجلا وکالیوم رجلا وویلمه رجلا ای لا ینتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شک غیره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولیس لمحض الدعاء وکذا قولهم ابرحت ربا الا ان تقول ان هذه الافعال لیست موضوعة للتعجب
بل استعملت لذلک بعد الوضع واما نحو تعجبت وعجبت منه وان کان فعلا فلیس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال یعرض للنفس

عند الشعور بامر یخفی سببه ولهذا قیل اذا ظهر السبب بطل التعجب ولا یجوز التعجب منه تعالی حقیقة اذ لا یخفی علیه شیء ففعل التعجب فی
اصطلاح النحاة هو ما یکون علی صیغة ما افعله او افعل به دالا علی المعنی المذکور ولیس کل فعل افاد هذا المعنی یسمی عندهم فعل التعجب
قوله وهی غیر متصرفة لمشابهتها بالانشاء الحروف وهی غیر متصرفة وایضا کل لفظ منها صار علما لمعنی من المعانی وان کان جملة فالقیاس
ان لا یتصرف فیه احتیاطا لتحصیل الفهم کاسماء الاعلام فلهذا لم یتصرف فی نعم وبئس وفی الامثال قوله ولا یبنیان الا مما یبنی منه
افعل التفضیل قد مضی ذلک فی بابه ویزید علیه فعل التعجب بشرط وهو انه لا یبنی الا مما وقع واستمر بخلاف التفضیل فانک تقول انا
اضرب منک غدا ولا تعجب الا مما حصل فی الماضی واستمر حتی یستحق ان یتعجب منه اما الحال الذی لم یکمل بعد والمستقبل الذی لم یدخل بعد
فی الوجود والماضی الذی لم یستمر فلا یستحق التعجب منها فلهذا کان اشهر صیغتی التعجب علی الماضی اعنی ما افعل قیل لا یبنی فعل التعجب الا من
فعل مضموم العین فی اصل الوضع او من المنقول الی فعل اذا کان من غیره نحو ما اضرب وما اقتل لیدل بذلک علی ان المتعجب منه صار
کالغریزة اذ باب فعل موضوع لهذا المعنی وکذا قیل فی افعل التفضیل فکان اصل ما اضربک لزید وما اقتلک له وانت اضرب لزید و
اقتل له ضرب لزید وقتل له وانما لم یستعمل فی الاصل لان نقل الفعل الی فعل لبناء التعجب والتفضیل منه لا للذات فلهذا لا یتعدیان الی
المفعول الذی کان الفعل الثلاثی یتعدی الیه بنفسه الا باللام کما رأیت ولا یبنی فعل التعجب من المبنی للمفعول لما مر فی افعل التفضیل
ویجوز تعلیل امتناع مجیئهما للمفعول لکونهما ماخوذین من فعل المضموم العین کما ذکرنا وهو لازم وربما بنی من المبنی للمفعول
اذا امن التباسه بالفاعل نحو ما اجنه وما اشهره وما امقته الیّ وما اعجبه الیّ وما اشهاه الیّ فیتعدی کما ذکرنا فی افعل التفضیل الی
ما هو الفاعل فی المعنی بالی او بعند نحو ما احظی عندی وذلک لانه تضمن معنی الحب او البغض قال سیبویه جمیع ذلک مبنی علی فعل و
ان لم یستعمل فکان ابغضه واعجبه وامقته من بغض وعجب ومقت وان لم یستعمل واشهاه من شهو کما یقال رموت الیدین
وقیاس التعجب من المبنی للمفعول ان یکون الفعل المبنی له صلة لما المصدریة القائمة مقام المتعجب منه بعد ما اشد واشدد و
نحوهما نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ویبنی ایضا من باب افعل افعالا قیاسا عند سیبویه سماعا عند غیره نحو ما اعطاه للدراهم و
ما ابغضنی له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جمیع الثلاثی المزید فیه کما مر فی افعل التفضیل وربما بنی من غیر فعل نحو ما اخنکه من
الشاة کما قیل هو احنک الشاتین ای آکلهما وکذا یقال ما آبله وما افرسه وان لم یستعمل منهما الفعل کما مر ویستعمل منهما الفاعل نحو
آبل وفارس وقد یبنی من غیر متصرف نحو ما انعم وما ابأس ویجوز ان یبنی من العیوب الباطنة کافعل التفضیل نحو ما احمقه وما انوکه وما
الده وندر ما خیره وما شره بخلاف الهمزة بخلاف خیر وشر التفضیل ویتعدی الی غیر المتعجب منه کما کان یتعدی الیه افعل التفضیل
سواء والمشابهة افعل التعجب لافعل التفضیل فی الوزن والاصل المبنی منه وشرائط بنائه وتصحیح العین فی نحو ما اقوله وما ابیعه
وتعدیه بما یتعدی به افعل التفضیل توهم غیر الکسائی من الکوفیین ان افعل التعجب اسم کافعل التفضیل وقوی وهمهم تصغیر

اياه في نحو يا ما أميلح غزلانا شدن لنا، واما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب وانتصاب المتعجب منه
انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان ينصر وقد اعتذروا الفتح آخره بكونه متضمنا معنى التعجب الذي كان حقيقا بان يوضع
له حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء جعل
من حسنه وما نكرة غير موصوفة واعتذروا النصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول الجنسه بعد افعل لانه بالفعل مضمر فاعله
لوقوعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله ولدنا بنو عم بذباب عيش اجب الظهر ليس له سنام بنصب الظهر وهو
ضعيف لان النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه توطئة لصحة الاضافة الى ذلك المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا
افعل الى المتعجب منه والجواب عن تصحيح العين في نحو ما اقوله وما ابيعه واقول به وابيع به ان الاعلال نوع تصرف وفعل التعجب غير
متصرف ومن ثم لم يجز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما جاز في غيره واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا
عند ابن كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير انما جاز لانه بعدم التصرف فيه شابه افعل الاسمي
كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان
والعيوب الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما ولا ما لازم النفي كما نبس او مصوغا للمفعول
او عادما المصدر المشهور فلا يمكن التوصل بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها لانه لا مصدر منفيا لنحو نبس او مصوغا
للمفعول نحو جن وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى توقع شيئا منها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض
ما يصح التعجب منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما بتقديم ولا تأخير كل واحد منهما
يستلزم الآخر لانك لو قدمت الشيء على الشيء فقد اخرت المقدم عليه على المقدم يعني انك لا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بهما فلا يجوز
اتفاقا للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن في يد اعلى ان يتعلق احسن بلقيت وكذا ان تعلق
بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن جالسا زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة واما بالظرف فمنعه
الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم بزيد واجاز ابن كيسان
توسيط الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان
وقال السيرافي كان خبر ما وفيها ضميره واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب لا بد ان يكون على افعل
وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ
الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس

بكون

بكون على كان في الفصل خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش في احد قوليه
وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء
لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب عن شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما
اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجهولا له سبب او لا فهمزة افعل للتعدية
ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول فهو فاعل اصل الفعل
نحو ضرب زيد عمرا فيما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ افعل خبره وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال
الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف
الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب
سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم يسمع مع ذلك مبتدأ وقال الفراء
وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد
من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم الدين وادري من هو وسد اي رجل كان قال والله عينا جبر اي فتى
قيل مذهبه ضعيف من حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم يثبت وما احسن بزيد فعند
سيبويه افعل امر صورة ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة
وقد يحذف ان كان المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان يقول اي بان يقول على ما هو القياس وضعف قوله بان الامر
بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم
بزيد وانجم به وبان زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف
ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان
فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال فقد وجدت مكان القول ذا سعة فان وجدت لسانا قائلا فقل وهذا
معنى مناسب للتعجب بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن شيء منهما قياسا مطردا
وانما لم يتصرف على هذا القول افعل وان خوطب مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا او احسنوا او احسني
لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك كما انمحى معنى الامر فيه كما انمحى في افعل معنى الجعل وصار معنى افعل
كمعنى ما افعله وهو محض انشاء التعجب ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه
فهمزة احسن به على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون

الحسن للصيرورة فيكون البآء للتعدية اى جعله ذا حسن والاولى لفظ معنى الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لهذا اتى بـ
الاحوال على اصوله واصح يكون الخطاب لمصدر الفعل اى يا حسن احسن بزيد وفيه تكلف وسماجة وايضا نحو يقول
احسن بزيد يا عمرو ولا يخاطب شيئان فى حالة واحدة الا ان يقول مع خطاب الحسن قولا المتعجب منه يجب كون المتعجب منه
مخصصا فلا يقال احسن رجلا العدم الفائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا جآلنا كذا جاز ولقد اعلم المتعجب منه جاز حذفه
نحو لقيت زيدا وما احسن وقال تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفرآء لكونه مفعولا واما عند سيبويه فانه
وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه يلازمه الجر ويكون الفعل الذى قبله فى صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور
بعده مفعول اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما فى جاءنى من رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يؤكد
لفعلى التعجب ولا افعل التفضيل بمفعول مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما بجمودهما صارت كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز العطف
على الضمير المستتر فى احسن زيدا ولا فى احسن بزيد ولا سائر التوابع ولا الاخبار عنه بالذى وباللام لانه الحق عنده معنى الفاعل
كما قدمنا بل المعنى الآن اى حسن حسن زيد فلو جئ بتوابعها واخبر عنه لا عتبر بعدا لمعنى له واجاز ذلك قوم بعد للمنصوب واما
قبله فلما تقدم انه لا يفصل الا بالظرف **قوله** افعال المدح والذم قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما تقدم فى باب
الكنايات فى بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ
ليس للمدح موجود فى الخارج فى احد الازمنة مقصودا مطابقة بهذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل تقصد بهذا الكلام
على جودته الحاصلة خارجا قول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى
المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشآء جزء الخبر وكذا
انشآء التعجب والانشآء الذى فى كم الخبرية وفى رب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشيآء للانشآء
ومع هذا كله ففى بعضه نظر اذ يطرد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فى كونه خبرا لم يمكن ان تكذب
فى التفضيل ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يرد عليه
التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك لم تخبر ولم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يرد عليه
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قولك لست بنعم المولودة بيان ان النعمة اى الجودة المحكوم بثبوتها
خارجا ليست بثابتة وكذا فى فعل التعجب وفى كم ورب **قوله** فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس فى الاصل فعلان على وزن فعل
بكسر العين وقد اطرد فى لغة تميم كما حكى فى التصريف فى فعل الحلقى العين اربع لغات الا ان الاكثر فى هذين الفعلين خاصة
كسر الفآء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بنى تميم وغيرهم قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على

اتباعهم فى اتباع الفاء للعين ثم اسكنوا الثانى كما فى ابل وقد استعمل طرفة نعم على الاصل فى قوله نعم الساعون فى الامر المبر
ومنه قوله نعم فنعما هى بفتح الفاء وكسرها فى القرآءتين ولم يجز اسكان العين مع القصد الا دغام وقرأ يحيى بن وثاب
انه نعم عقبى الدار بفتح الفاء وسكون العين ولم يأت بئس فى القرآن الا مكسور الفاء ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما
لكونهما علمين فى المدح والذم كما ذكرنا فى باب التعجب **قوله** وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها
نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذى اللام وهلم جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام فى نحو نعم الرجل
زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على واتباعه لما ذكرنا فى باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقية صحة
اضافة كل اليه كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون زيد كل الرجال فان قلت
انه على سبيل المجاز والمبالغة كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح فى مثل هذا نحو نعم كل الرجل يدل على انه لم
يقصد به ذلك المعنى فى كل قائل نحو نعم الرجل يجد من نفسه انه لا يقصد ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك الا مع التصريح
بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت الرجل اى قصدت المدح ان من سواك كانه بالنسبة اليك
ليس برجل وليست اللام فى نعم الرجل للاشارة الى ما فى الذهن كما قال الاكثر لما بينا فى باب المعرفة فمن دليل فعليتهما الحاق التاء
التى لا تنقلب هاء فى الوقف بهما وهى انما تلحق الفعل واربعة احدها لات مع ان بعض الكوفيين يقول انما هى التاء التى تزاد
فى اول حين والآن قال نولى قبل نأى دارى جمانا وصلينا كما زعمت تلانا وقال العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر فى قسم الاسمآء والثانية والثالثة اللتان تلحقهما ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا لفا
وليهما المونث ايذانا به من اول الامر وذلك لانها عطفت بثم قصة على قصة قال فمضيت ثمت قلت لا يعنينى ولا تقول
جاءنى زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانبارى ولا ادرى ما صحته قال ماوى يا ربتما غارة شعوآء كاللذعة بالميسم وقد
يا صاحبا ربت انسان حسن يسأل عنك القوم او يسأل عن ويجوز ان يكون اراد بالانسان مونثا والرابعة
تلحقها العلة ودليل فعليتهما ايضا ما حكى الكسائى نعما رجلين ونعموا رجالا والضماير المرفوعة المتصلة البارزة من
خواص الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوى فعليتهما ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الا ان الاصل
وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعلهما كلاما صار مع فاعلهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما فى قوله والمومن
العائذات الطير يمسحها وجه قطيفه فصار معنى نعم الرجل رجل فى غاية الجودة فكانه كان رجل نعم اى رجل جيد فصار ما هى
جزء جملة بعد ما كانا جملة مستقلة ولهذا نظائر نحو قوله تعالى سوآء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا منطلقا وكان
زيد منطلقا على ما مر فى باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجملة فى هذه الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون

الاولى مبتدا او كون مضمون الثانية مفعولا وكون مضمون الثالثة فاعلا وكون مضمون الرابعة مضافا اليه مبنى على ما هم ان الجمل لها اصالة
بمعنى المفرد فان كانت علما فهى محكية مطلقا وان لم تكن فان كانت فعلية تركت على حالها كما مر فى باب علمت قال تع ثم بدا لهم من بعد ما رأوا
الآيات ليسجننه اى بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيد قائم بانه
اعرب الجزء الاول اعراب الفاعل والثانى اعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما فى باب كان اذ لم يجز رفعهما كما جاز نصب
المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا اتباع ولم يجز ايضا حكايتهما اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وحكى الجزآن
ان كان للمضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جر اسم واحد الا اسما واحدا من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن للثانى اعراب
مناسب كما كان فى نصب الثانى مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التى هى خبر المبتدا او ما اصله الخبر كخبر كان وثانى
مفعولى ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد ولا دليل فى كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولنرجع
الى المقصود فنقول لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية كما فى سواء عليهم اانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد
كما فى ساير الجمل المذكورة اعنى بتقدير مضمونها بل بتقدير مفرد وهو الفاعل موصوفا بالفعل المقدم كما ذكرنا وكان الاصل تنكير
فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا الذى هو المخصوص كما بين فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم رجلان الزيدان
ونعم رجالا الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما اشتهر الضم
او ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر المعنى كما مر فى باب المعرفة لداع لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا تاخير المبتدا عن الخبر لتحصيل
التفسير بعد الابهام اذ له وقع فى النفوس فاوردوا الفاعل فى صورة المعرفة وان كان نكرة فى المعنى ليكون الكلام المفيد للمدح
او الذم فى الظاهر مصوغا على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فجنبوا امر المدح والذم من اول الامر
على وجه يصح فى الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا فى تقدير مفرد وهو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب الفعل معنى الزمان
الحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة وجوز ذلك كون جميع الافعال فى المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كرجل ظريف
ولا يقال ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول ما عوا اليه وذلك لانه تقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء لا خبر مبتدا
اذ لو كان كذا لم يدخل نواسخ المبتدا عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما ولما ظهر
كونه مبتدا ما قبله خبره فلو كان الخبر باقيا على جملته لوجب ان يكون فيها عايد اليه والا اعتذار بكون اللام جنسا مستغرقا وكون
الاستغراق له ولغيره بمنزلة العايد قد ذكرنا ما عليه ولو كان كذا لم يبق مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق المضمر
للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا بعيدة من الاستغراق لكونها فى حيز الايجاب والا اعتذار بكون ذى اللام قائما مقام
الضمير على ما قال المص لا يتم له لو كان فى مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتدا غير محتاج الى التمييز فى نحو زيد نعم رجلا

وكذا

وكذا فى نحو نعم رجلا زيد لان الضمير فيه لا زيد كما فى قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسى بكون اللام للتعريف الذهنى
المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع بشىء اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان رجل يطابق كل فرد فان لم يكن فيه اللام
بنا بها الى فى الذهن على زعمهم وقد مر فى باب المعرفة ان التعريف الذهنى لا معنى له فلم يبق اذن بعد بطلان الوجوه الا
ان يكون الجملة فى تقدير المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير ويؤيد كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على
نعم وبئس مطردا كقول الاعرابى لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هى بنعم المولودة نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم
السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب غير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله
والله ما ليلى بنام صاحبه اى بمقول فيه ذلك لان ذلك فى نعم وبئس مطرد كثير بخلاف نحو بنام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على
وزن شديد وكريم فهذه الحكاية ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيجىء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم النصير
ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل والله لنعم الرجل
انت مع انهما لا يدخلان الماضى من دون قد ونحو الاشياء هى التى غرت الفراء حتى ظن انهما فى الاصل اسمان ولو كانا
كذا لم يكن لرفعهما بعدها وجه الا بتكلف ولاجل كون الجملة بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها الا ظرف ولا غيره فلا تقول
نعم اليوم الرجل فاذا تقرر ذلك قلنا فى نعم الرجل زيد ان زيد مبتدا ونعم الرجل خبره اى زيد رجل جيد ولم يحتج الى
الضمير العايد الى المبتدا لان الخبر فى تقدير المفرد والاكثر فى الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل لتحصيل التفسير بعد الابهام
كما مر فيدخله عوامل المبتدا مؤخرا نحو نعم الرجل كنت وقوله نعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم وقد
يتقدم المخصوص على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل باللام نايبا كما رايت او مضمرا
مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وانما التزم كون الفاعل مبهما مع تقدم
المبتدا لان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تاخره ويدخله مقدما نواسخ المبتدا نحو كنت نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير
فى قولك نعم رجلا لا يرجع الى المبتدا والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فالذى يدعى ان كان كا
تقدم فى نحو قولهم مررت بقوم نعم بهم قوما ونعموا قوما ليس الضمير ان اى نعم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفتقرا
قوله مضمرا مميزا بنكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم فى نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا
اهل المصرين لعلتين احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة لان ذلك نوع
تصرف ولهذا اجازوا نعم المراة هند وبئس المراة دعد كما اجازوا نعمت المراة لكن الحاق تاء التانيث اصوب من الحاق
علامتى التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا نحو لات وثمت وربت ولعلت فلذلك اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين

ونحو ارجلا والعلة الثانية ان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه لفظ ما لم يتقدمه ما يعود عليه لا معنى
ولا يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد
بهذا الضمير الابهام فاكان اوغل فيه كان اولى واما تمييز الضمير افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا
او امراة او امراتين او نسوة اتفاق منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلزمونه افراده للعلة الثانية المذكورة
والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله فيكلمها تزوجه
وبالها قصة ويالك من ليل وقد تصرف في الضمير كما رايت واما تمييز الضمير فذهب الجزولي وتبعه من شرح كلامه الى لزوم
افراده والظاهر انه وهم منهم بل تجب مطابقته لما قصد عند اهل البصرة اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون
بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث واما عند اهل البصرة فلانهم لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير
لجاء اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح ابن مالك والمص بطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم
وتمييزه لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تع بئس للظالمين بدلا ولكنه لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم وتمييزه
الا في الضرورة فاظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا وتمييزه
فلجوازه استغنائه عنه فلذا قيل حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجي لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتاكيد والعطف
لانه بين شرح الابهام كالمعدوم والاعتبار بتمييزه وهو المفيد للمقصود ويلزم هذا الضمير غالبا ان تميز وقيل في قوله تع بئس
مثل القوم الذين ان التمييز محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين على انه المخصوص اي بئس مثل
القوم المكذبين مثلهم كما مر وقد يجي عند المبرد وابي علي بعد الفاعل الظاهر تمييزا للتاكيد قال تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم زاده
زاد ابيك زادا وقال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها الف المصدر لا يخبر عنه بانه سبعون ذراعا وفيه انكي الحال فانه
فاما وتعالى جانبا للتاكيد ومنع ذلك سيبويه لان وضع التمييز لرفع الابهام وتاول البيت بتزود مثل زاد ابيك زاده
على ان مثل حال من مفعول تزود وهو زاده او قوله نع ذرعها مصدر بمعنى المفعول اي مذروعها اي طولها سبعون
ذراعا قوله او بما مثل فنعما هي اختلف في ما من فعيل كما في ما هيات نعم وبئس الدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما
قال الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان
يقال انما جاز ان يكف نعم وبئس مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما الحرف الا انه يحتاج الى تكلف في اضمار المبتدا
او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل النعم وبئس والجملة بعدها صلتها في قوله تع بئسما اشتروا
به انفسهم ان يكفروا وما في على ان يكفروا المخصوص في قوله تع نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة وقوع الذي

مصرحا

مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة باجمعها في فنعما هي لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله الصدقات وكذلك قولهم
دققته دقا نعما وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي
مخصوص ويضعفه عدم مجي ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي
من الامر ومن الشان ان افعل ذلك قال ان شئت قلت اني مما افعل بمعنى ربما افعل كما يجي في الحروف بل يجي ما بمعنى شيء اما موصوفة
او غير موصوفة كما مر في الموصولات وايضا يلزم حذف الموصوف اي المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به وبئس ما اشتروا
به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا اعني فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به وبئس الشيء
شيء اشتروا به انفسهم مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام اي فتى فجعت به ويجوز ان
يكون تخرج في قوله تع كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التمييز المحذوف والمذكور والمخصوص محذوف اي قولهم
في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا ويجوز ان يكون على هذا القول اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة
بين الفاعل والمذموم بيانا لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف في قوله ان يكفروا ابدل من ذلك المذموم او خبر
مبتدا محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري والفارسي في احد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل اما موصوفة بالجملة والمخصوص
المحذوف كما في نحو نعما يعظكم به او مذكور كما في قوله بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة في نحو فنعما هي وقولهم دققته
دقا نعما ولا يؤكد فاعل نعم الظاهر تاكيدا معنويا لان التاكيد المعنوي لا يكون الا للمعارف كما هو مذهب البصريين وهذا الموصوف
باللام في معنى النكرة كما بينا ويجوز تاكيده لفظا نحو نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تع بئس الرفد المرفود وقال نعم الفتى
المري انت خلافا لابن السراج قال لان الصفة مخصصة للمقصود العموم والابهام وقال ان المرفود مذموم والمري بدل من الفتى
وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تع ولعبد مؤمن لا يمتنع عند المبرد وابي علي
وهو الحق خلافا لغيرهما اسناد نعم وبئس الى الذي الجنسية وكذا من وما واقع بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة ونعم
دار من لم يرض بها دارا قال فنعم مزكا من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد واما ان
كانت صلتها مخصوصة نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والكشاف الى شخص معين فلا يجوز لانه يلزم فاعلها الابهام وقد يرد
فاعلهما منكرا مفردا نحو نعم رجل زيد او مضافا اليه كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم
نعم بهم قوما والباء في الفاعل لتشبيه نعم بفعل التعجب وهو افعل به وتضمنه معناه فكانه قيل انعم بهم قوما وقد تدخل في الثاني المخصوص
كقوله عليه السلام نعما بالمال الصالح للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص مع في المعنى المتعجب منه ههنا وقد روي مررت بقوم
نعموا قوما بالحاق الضمير البارز وهو قليل كما ذكرنا وقال ابو علي انه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ

اذ الفاعل ليس بمضاف الى المعرف الجنسي ومنع ان يكون نكرة اعلى اجاز ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التوصيف لنية الانفصال كما مر في باب الاضافة وقد روى شهدت صفين وبئست الصفون والا ولى ان يكون بئست وان كان ايضا خلاف الاصل لما ترك تمييز ضميره اي بئست بقعة الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فيها ونعمت اي مرحبا بمن القضا ونعمت هي فالتمييز والمخصوص حذفا معا وقد يونث نعم وبئس وان كان فاعلها مذكرا لكون المخصوص مؤنثا نحو نعمت الانسان هند قال ذو الرمة او حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد وكذا يونث الفعل وان كان المميز للضمير مذكرا ان كان المخصوص كقوله تع ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو مبتدا ما قبله خبره او خبر مبتدا محذوف قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه وحكى الاندلسي مثله عن سيبويه وهو الذي نصرناه قبل قوله وشرطه اي المخصوص مطابقة الفاعل اي ينبغي ان يصح اطلاقه عليه وبئس مثل القوم مما وليا صدوجين المعنى حذف المضاف اي بئس مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص والذين صفة القوم اي بئس مثل المكذبين مثلهم اي مثل المذكورين وشرط المخصوص ايضا ان يختص لانه للتخصيص بعد الابهام فلا يجوز نعم الا ان رجل الا ان تصفه بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بين نعم وبين العامل ومعموله لانها كالجملة الاعتراضية نحو قولك ابصرت ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالفاء نحو فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلا القوم اعلم انه يلحق بنعم وبئس كل ما هو على فعل بضم العين بالاصالة نحو ظرف الرجل زيدا وبالتحويل الضم من فعل او فعل نحو رموت اليد يده وقضو الرجل زيد بشرط تضمينه معنى التعجب ولهذا اكثر انجرار فاعله الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى افعل به نحو ظرف بزيد اي اظرف به ويكثر ايضا استغناؤه عن اللام كقوله تع وحسن اولئك رفيقا ورفيقا تمييز لابهام اولئك وقيل حال ونحو قوله بعدنا ما تنالي فيه زايغ وكذا في قولهم وشتان انك ذاهب ان فاعل شد وتجوز ان يكون ما فيهما كما في نعما وما لما ان مخصوصان ويضمر فاعل فعل المذكور كثيرا على وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان وكرما اي اكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس فيه لكلمة لعدم عراقته في المدح والذم وكونه كفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا اصل حب كظرف اي صار حبيبا فادغم كغيره ولزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير يعني لا يثنى ذا ولا يجمع ولا يونث بل يقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا يقال حبذان ولا حب اولاء ولا حبذه لانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد مثله وخلعه الاشارة لغرض الابهام فحبذا بمعنى حب الشي وعند المبرد وابن السراج ان تركيب حب مع ذا ازال فعلية حب لان الاسم اقوى فحبذا ابتدا والمخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ازال اسمية ذا لان الفعل هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص فاعله ولذا دخل لا على حبذا وافق بئس معنى والاولى ان يقال في اعراب مخصوص حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم هناك لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا تقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص بعد حبذا

عطف

عطف بيان لذا وكان ينبغي ان يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك في قال الربعي ذا زاين كانه ما ذا صنعت والمخصوص فاعل حب فما اشتق منه فعل نحو لا تحبن كحولق وبسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التمييز هنا عن الظاهر اي ذا وهناك عن الضمير المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير جائز عن ذا وانما جاز ترك التمييز هنا تفضيلا للظاهر على الضمير وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في بعض المواضع نحو نعم السلطان بخلاف حبذا فان ذا فيه ظاهر فاعليته وربما حذف المخصوص هنا للقرينة كما يحذف في نعم وقد يفرد حب عن ذا فيجوز نقل ضمة عينها الى فائها كما يجوز حذفها قال وحب بها مقتولة حين تقتل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما تمالى وانشد الجوهري لا يمنع الناس مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا ويروى عظم البطن بطنك والتغيير في اللفظ دلالة على التغيير في المعنى الى المدح او التعجب وقد يجر فاعل حب بالباء مفردا عن ذا تشبيها بفاعل افعل تعجبا كما قال وحب بها مقتولة ثم قوله الحرف ما دل على معنى في غيره قد مضى شرحه في صدر الاسم قوله ومن ثم احتاج يعني من اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلامين المذكورين مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شي آخر وكذا الفعل نحو قام زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج لا المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحروف النفي والاستفهام وحروف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا وكان قد وحيث ولما قوله حروف الجر ما وضع للافضاء الوصول والباء بمعنى للتعدية اي لايصال الفعل والمراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل فلهذا جاز العطف بالنصب في قوله تع وارجلكم ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال اليها والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب والمراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به وزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك تعدي الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة معد للفعل المقدر او شبهه وذلك لان التقدير زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معد للظرف وكذا في يا لزيد فان يا قائم مقام انادي واورد المصنف لتمثيل تعديته

معنى الفعل مثلا فى الدار ابوك ولا دار اه من ذلك لان فى الدار حال والعامل فيه معنى الاشارة كما فى هذا بعلى شيخا ولو صرحت بما
بمعناه لعلقت اشير اليه فى الدار اى كائنا فى الدار فلفظ اشير عمل النصب لفظا فى الدار لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل
الشىء فى الحال غير عمله فى المفعول وكلامنا فى عمل معنى الفعل فى المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل او شبهه او معناه فى الحال
لا يحتاج الى حرف جر ومن امثلة تعدية الحرف معنى الفعل قوله طرابن انت منى لان معنى اين انت بعدت وقد مضى الكلام على اختلف فيه
هل هو حرف جر او لا منى لولا وكى ولات وقد اختلف فى لعل وسيجى الكلام عليه قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة
التى تليها تكون اسماء وحروفا والثلثة البواقى يكون حروفا وافعالا قال ولم اعد على اسما وفعلا لانى راعى ان يكون بين الكلمتين
المتفقتين فى النوع المتماثلتين فى اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الحرفية والاسمية فى معنى العلو فلهذا لم اعد
من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان يمين وكذا فى مع كونه امرا للمؤنث من وفى يفى ولهذا امرا من ولى يلى وكذا لم اعد
الى اسما مع انه يجى بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال واراعى ايضا فى العد مع التشارك فى المعنى التساوى فى اصل الوضع
وعلى الله اكان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفى ولهذا الا اصلها ان لا وافق
واولى وفيما قال نظر لان على الاسمية يكتب الفا واصله واو اتفاقا لكنه اذا اضيف الى الضمير ينقلب الالف يا تشبيها بعلى الحرفية
وقوله باتت تنوش الحوض نوشا من علا على فيه مبنى على الضم كقولهم من عل بحذف المضاف اليه ثم اعترض على نفسه وقال
فى خلا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لالفاتها وهذا عذر بارد قوله فمن للابتداء كثيرا ما يجى فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء
الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية يستعمل فى الزمان والمكان
بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى
لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره
نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو واجاز الكوفيون استعمالها ايضا فى الزمان استدلالا بقوله تع من اول يوم وقوله تع نودى
للصلوة من يوم الجمعة وقوله لمن الديار بقنة الحجر اقوين من حجج ومن شهر وانا لا ارى فى الآيتين معنى الابتداء اذ المقصود
من معنى الابتداء ههنا من ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشى ونحوه ويكون المجرور بمن الشىء الذى
منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدى بها اصلا للشىء الممتد نحو تبرات من فلان الى فلان وكذا
خرجت من الدار لان الخروج ليس شيئا ممتدا لانه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة وليس التاسيس
والنداء حدثين ممتدين ولا اصلين للمعنى الممتد بل هما حدثان واقعان فيما بعد من وهذا معنى فى من فى الآيتين بمعنى فى ومن فى

الظروف كثيرا ما يقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب وكنت من قدامك وقد ذكرنا ذلك فى الظروف
المبنية وانما هو بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيز وكذا الاقوال لم تتبين من الحجج بمعنى من اجل مرور حجج وشهر والظاهر مذهب
الكوفيين اذ لا منع من نحو ولكن نمت من اول الليل الى الصبح وصمت من اول الشهر الى الصبح وهو كثير الاستعمال وتعرف من الابتدائية بان
يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجى اليه وافر اليه فى لبا هنا افادت
معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشىء وخرج منه لا كونه مبتدا لشىء ممتد جاز ان يقع موقعه عن
لانه لمجرد التجاوز كما تقول خرجت من المكان او خرج عنه وانفصلت منه وعنه ونهيت من كذا وعنه وسقاه من العيمة وعن العيمة اى
بعد عنها واما من التفضيلية فهى وان كانت لمجرد التجاوز كما مر لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما فى التفضيل وكبعض
حروف افعل التفضيل فلا تغير واجاز ابن السراج كون من لابتداء غايتى الفاعل والمفعول لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت
الهلال من مكانى من خلل السحاب من مبدا رويتك مكانك ومبدا كون الهلال مرئيا خلل السحاب وكذا قولهم شممت المسك من دارى من الطريق
ومثال التبعيض اخذت من الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اى اخذت من الدراهم شيئا ولذا لم تذكر المفعول الصريح او ذكرته
معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم ماخوذ منها ولو ذكر
بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيئا من الدراهم جاز ان يكون الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيئا فيتعلق بمقدر اى
شيئا كائنا من الدراهم ويجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة الموخرة قال تع خذ من اموالهم صدقة ويعرف
من التبعيضية بان يكون هناك شىء ظاهر هو بعض المجرور بمن كما فى قوله تع خذ من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم
اى من الدراهم شيئا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشرى ان اصل من المبعضة ابتداء الغاية لان الدراهم فى قولك اخذت من الدراهم
مبدا الاخذ قوله وللتبيين كما فى قوله تع فاجتنبوا الرجس من الاوثان وتعرفها بان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون
المجرور بمن تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير فى قولك
عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم
الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن مبعضة لان
العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهى مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ
فى نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول اخذت من الثلثين عشرين ومن عشرة
تسعة وقال الزمخشرى كونها للتبيين راجع الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هى العشرون فى قولك عشرون من الدراهم
ومحال ان يكون الشىء مبدا لنفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون مبدا له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم فى نحو قولك

فى قولك عشرون من الدراهم

انا من حفظ فی روضة ومن رعایته فی حرم وعندی من المال یکفی ومن الخیل عنه ون لان المبهم الذی فسر بمن التبیینیة مقدم
تقدیرا کانک قلت انا فی شی من حفظ فی روضة وعندی شی من المال یکفی وکذا قولک یعجبنی من زید کرمه ای من خصال زید کانک قلت
یعجبنی شی من خصال زید کرمه ومثل کسرت من زید یده ای شیا من اعضاء زید یده فنفی جمیع ما هو المعطوف علیه محذوف
والذی بعد من عطف بیان له کما ذکرنا فی باب عطف البیان کل ذلک لتحصیل البیان بعد الابهام لان معنی یعجبنی زید ای شی من
اشیائه بلا ریب فاذا قلت وجهه او کرمه فقد تبینت ذلک الشی المبهم واما ما یسمی من التجریدیة نحو لقیت من زید اسدا فلیس من هذا
بل هو مثل فی حذف المضاف ای لقیت من لقاء زید اسدا ای حصل لی من لقائه لقاء اسد والمراد تشبیهه بالاسد وکذا الباء
التجریدیة فی نحو قوله تعالی فسئل به خبیرا وقولک لقیت بزید اسدا ای سل بسؤاله خبیرا ولقیت بلقاء زید اسدا وقد یکون من للبدل
کما فی قوله تعالی ارضیتم بالحیوة الدنیا من الاخرة وقوله فلیت لنا من ماء زمزم شربة مبردة باتت علی الطهیان وتعرف بصحة قیام
لفظ بدل مقامها قوله وزایدة فی غیر الموجب هو اما نفی نحو ما رایت من احد او نهی نحو لا تضرب من احد او استفهام نحو هل ضرب
من احد وغیر الاخفش والکوفیون یشترط فیها شرطین کونها فی غیر الموجب ودخولها فی النکرات والکوفیون والاخفش لا یشترطون
ذلک استدلالا بقوله تعالی یغفر لکم من ذنوبکم فمن فی حیز الایجاب وهی داخلة علی المعرفة وهی عند سیبویه مبعضة ای یغفر لکم من
ذنوبکم شیا قالوا فقوله تعالی یغفر الذنوب جمیعا یناقضه واجیب بان قوله یغفر لکم من ذنوبکم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله یغفر الذنوب
جمیعا خطاب لامة محمد علیه السلام ولو کانا ایضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ینافی غفران کلها بل عدم غفران
بعضها ینافی غفران کلها واستدلوا ایضا بما حکی البغدادیون من قول العرب قد کان من مطر واجیب بانه علی سبیل الحکایة کانه سئل
هل کان من مطر فاجیب بانه قد کان من مطر فزیدت فی الموجب لاجل حکایة المزید فی غیر الموجب قال وعندی ان من تجی کما فی
الموصولات وقول الاصمعی من مطر ومن للتبعیض او التبیین فیه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط
ذکرناه فی باب الموصوف قلیل وخاصة لو کان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا یکون فاعلا للفعل المبنی للفاعل الا اذا
کان الجار زایدا نحو کفی بزید لان حرف الجر موصل للفعل القاصر الی کان یقصر عنه لولاه والفعل لا یقصر عن فاعله ولو صح ذلک
لجاز ان یکون الکاف فی قوله اتنتهون ولن ینهی ذوی شطط کالطعن یهلک فیه الزیت والفتل حرف جر وقد حذف
الفاعل واقیم الجار مقامه فلا یصح الاستدلال بالبیت علی ان الکاف اسم وقوله تعالی ولقد جاءک من نباء المرسلین یجوز ان یستدل
به علی مذهب المصنف یجوز ان یقال ضمیر جاء للقران وقوله من نباء حال والدلیل علی زیادة من الاستغراقیة دخولها علی ما لا
توصل الفعل الیه اعنی الفاعل فی نحو ما جاءنی من احد فعند سیبویه لا بد له من الاستغراقیة وعند الکوفیین والاخفش تزاد
ایضا غیر استغراقیة کما فی الموجب وفایدة من الاستغراقیة ما ذکرنا فی باب لا التبرئة اعنی التنصیص علی کون النکرة مستغرقة للجنس

لولا

اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان یکون معنی ما جاءنی رجل ما جاءنی رجل واحد بل جاءنی رجلان او اکثر فهی لفرق لنا کیفما استفید من
النکرة فی غیر الموجب من الاستغراق وذلک ان النکرة کانت فی الظاهر للاستغراق لکنها کانت تحتمل غیر ذلک ولیس کذا زیادة الباء فی نحو
الفی بیس فانها لیست للتنصیص علی احد المحتملین وقیل ان من الاستغراقیة فی الاصل ابتدائیة ای ما جاءنی من احد الی ما لا ینتهی وقد تجی
للتعلیل نحو لم اتک من سوء ادبک ای من اجله وکانها ابتدائیة لان ترک الاتیان حصل من سوء الادب وتکون من مضمومة المیم
مکسورتها بمعنی باء القسم ولا تدخل الا علی لفظ الرب نحو من ربی کان ذا والقسم مختصة باسم الله وتشذ دخول کل واحد
منهما علی معمول الاخری نحو ترب ومن الله وهی حرف جر عند سیبویه جاز ضم میمه فی القسم خاصة وقیل المکسورة المیم مقصورة
من یمین ومضمومتها مقصورة من ایمن الله وتکون من فی الظروف بمعنی فی کما تقدم ویختص من بنحو قبل وبعد وعند ولدی
ولدن ومع یقال جئت من معه ای من عنده وکذا لدن نحو من لدن ان یاتی بالصخرة وقد ذکرنا ذلک فی اسماء الافعال وتختص
ایضا بنحو عن وعلی اسمین قوله والی للانتهاء اعلم ان الی تستعمل فی انتهاء غایة الزمان والمکان بلا خلاف نحو اتموا
الصیام الی اللیل والاکثر عدم دخول حدی الابتداء والانتهاء فی المحدود فاذا قلت اشتریت من هذا الموضع الی ذلک الموضع
فالموضعان لا یدخلان ظاهرا فی الشراء ویجوز دخولهما فیه مع القرینة وقال بعضهم ما بعد الی ظاهره الدخول فیما قبلها فلا یستعمل
فی غیره الا مجازا وقیل ان کان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اکلت السمکة الی راسها فالظاهر الدخول والا فالظاهر عدم الدخول
نحو اتموا الصیام الی اللیل والمذهب هو الاول قوله وبمعنی مع قلیلا کما فی قوله تعالی ولا تاکلوا اموالهم الی اموالکم والتحقیق انها بمعنی
الانتهاء ای تضیفونها الی اموالکم وکذا قوله تعالی ایدیکم الی المرافق ای مضافة الی المرافق والذود الی الذود ابل ای مضافة الی
الذود وقوله وانت التی حببت شغبا الی بدا الی واوطانی بلاد سواهما ای مضافا الی بدا وقیل تجی بمعنی فی کما فی قوله
فلا تترکنی بالوعید کاننی الی الناس مطلی به القار اجرب ای فی الناس والاولی انها بمعناها وذلک ان معنی مطلی بالقار اجرب
بمعنی مبغض والکریه یتعدی بالی وقال تعالی وکره الیکم الکفر حملا علی التحبیب المضمن معنی الامالة قال تعالی وحبب الیکم الایمان کما قیل بعث
منه حملا علی اشترت ورضیت علیه حملا علی سخطت قال اذا رضیت علی بنو قشیر لعمر الله اعجبنی رضاها وقیل ان الی فی مثل
انت الی حبیب وبغیض وجلست الیه بمعنی عند والاولی بقاؤها علی اصلها کما ذکرنا وکذا هی فی قوله وان یلتق الحی الجمیع
تلاقنی الی ذروة البیت الکریم المصمد بمعنی منتسبا الی ذروة لا بمعنی فی کما قیل قوله وحتی کذلک ای للانتهاء الغایة مثل الی الا ان
بینهما فروقا کما یجی وعتی بالعین لغة هذیلیة وهی علی ثلاثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف استیناف فاذا کانت
حرف جر فلها معنیان الی وکی ولا تجی بمعنی کی الا مصدرا مؤولا به الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتی ادخل
الجنة ولا تقول حتی دخول الجنة والتی بمعنی الی تجر نحو حتی تغیب الشمس وتجر الاسم الصریح ایضا نحو حتی مطلع الفجر وینبغی ان یکون المجرور

بها موقتا لانه حد والتحديد بالمجهول لا يفيد ونحو قوله فذرهم في غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اى حين افنائهم ومذهب الكسائي
ان جر ما بعدها بالى لا يجيء لان العامل ينبغي ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى تدخل الاسماء والافعال فهي كما في لغة تميم عن
وقد ذكرنا ذلك في النواصب واما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كي ويجب توقيت ما بعدها كما في حتى الجارة
فلا تقول جاءني القوم حتى رجل لانه حد فلا فائدة في ابهامه ويشترك الجارة والعاطفة في انه لابد قبلهما من ذي اجزاء الا ان
ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي الجارة يجوز اظهاره نحو ضربت القوم
حتى زيد ويجوز تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح ويتفارقان ايضا بان العاطفة يجب ان
يكون ما بعدها جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزء بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه
ما قبلها كما في قوله • القى الصحيفة كي يخفف رحله • والزاد حتى نعله القاها • عند من قال ان نعله عطف على الصحيفة اى القى
جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التي لا ثقل لها الا لها فقد القى كل شيء ويجب ايضا دخوله في حكم ما قبلها فالضرب في ضربت
القوم حتى زيدا لا محالة واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها متصلا بآخر جزء مما قبلها نحو نمت البارحة
حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافي منع جاعلا وجوب كون
ما بعدها ايضا جزءا مما قبلها كما في العاطفة فلم يجوز نمت البارحة حتى الصباح جرا كما لم يجوزوا نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام
هي حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر اجزائها واما دخول المجرور بحتى في حكم ما قبلها ففيه اقوال جزم جماعة
بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقيا لآخر جزء منه حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم
الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا لآخر جزء وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي وغيرهم فقالوا الجزء داخل في
حكم الكل كما في العاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي وانما ذكرت زيدا مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر
لغرض التعظيم او التحقير واستدل ابن ان حتى كاللام لا تفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجمال دخل في التفصيل ولقائل ان يقول لم يدخل
مذهب ابن مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا
ولا آخرها دخولا في العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب فيها ان يكون آخر اجزائه لقا رتبة الاجزاء الاقوى فالاقوى
فاذا ابتدأت بقصدك من الجانب الاضعف مصعدا كان آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد عليه السلام بالعطف
عليه السلام آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابتدأت بجانبك من الجانب الاقوى منحدرا كان
آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان يكونوا قدموا قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان
يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه آخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن حتى سورة

الناس

الناس جرا ولهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والتزم صاحب المغني التحقير والتعظيم فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان
الجارة محمولة على الى في جواز عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي جواز قصد كونه آخر الاجزاء
حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم تقصد كونه آخرها ضعفا او قوة وجب في كونه آخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة حتى نصفها
او ثلثها ويجوز ذلك في الى نحو اكلت السمكة الى نصفها والى ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى الواو
فلا [illegible] ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وبهذا كما توهم المص لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد
مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال بمعنى مع كثيرا ولهذا عطفت حتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار دفعا للتوهم كونها جارة نحو مررت
بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيدا رأيت
عطفا وجرا وكل ما ذكرناه من الاحكام يعم العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه حتى ابصرته ويجوز ان يقال ان حتى
في مثله ابتدائية وانها لا تعطف الجمل ابدا قوله ويختص بالظاهر خلافا للمبرد لما كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم
حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع
تصرفا فلهذا تدخل آخر الاجزاء واوسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو قمت الى زيد ولا يقال قمت حتى عمرو وشبهة المبرد
قوله • واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله • والحقه بالقوم حتاه لاحق • وليس له في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي
ابتدائية اى حتى هو كما في قوله • فبيناه يشري رحله • البيت وتمسك بقوله ايضا • فلا والله لا يلفاه ناس • فتى حتاك يا ابن ابي زيد •
وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذي الاجزاء لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى وان الاظهر دخول
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان ايضا جزءا
وقال الاندلسي لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم يكن جزءا فالظاهر
فيهما عدم الدخول وما اخترنا اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما ان الفعل المعدى بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المتجزي الذي
قبل حتى شيئا فشيئا حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا
كذلك والا فلا نحو قلبي اليك ولا خلاف في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا يكون
مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل فانه غير بالمستقر ما يتعلق بمقدر واما حتى الابتدائية فقد ذكرنا انها في نواصب
المضارع ويقع بعدها الفعلية والاسمية كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله • فوا عجبا حتى كليب تسبني •
كان اباه نهشل او مجاشع • او التعظيم كقوله • فما زالت القتلى تمج دماءها • بدجلة حتى ماء دجلة اشكل • ويلزم في الاسمية ان يكون
خبر المبتدا من جنس الفعل المتقدم نحو ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم تفد ويجوز حذف الخبر مع القرينة

نحو اكلت السمكة حتى راسها اى راسها ما كول قوله وفى للظرفية اما تحقيقا نحو زيد فى الدار او تقديرا نحو نظرت فى الكتاب وتفكرت فى العلم
وانا فى حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف فكانها محيطة بها
من جوانبها وكذا قوله عليه السلام فى النفس المؤمنة مائة من الابل اى فى قتلها فالسبب الذى هو القتل متضمن للدية تضمن الظرف للمظروف
وهذه هى التى يقال انها للسببية وفى قوله تعالى لاصلبنكم فى جذوع النخل قيل انها فى فيه وفى قوله تظل كان بنانه فى سرجه بمعنى على
والاولى انها بمعناها لتمكن المصلوب فى الجذع تمكن المظروف فى الظرف وقيل انها بمعنى الباء فى قوله ويركب يوم الروع منا فوارس
بصيرون فى طعن الكلى والاباهر والاولى ان يكون بمعناها اى لهم بصارة وحذق فى هذا الشان وقيل هى بمعنى الى فى قوله تعالى
فردوا ايديهم فى افواههم والاولى ان نقول هى بمعناها والمراد التمكن وقيل هى بمعنى مع فى قوله تعالى ادخلى فى عبادى وبمعنى الباء
فى قوله بحالى بنا ابكفانا و بهنينها ونشرب فى اثمانها وتقامر والاولى انها بمعناها فى الموصفين اى حاصلة فى زمرة عبادى
او بمعنى ادخلى ايتها الروح فى اجسام عبادى وان عرجل انها ظرف للشرب والقمار مجازا وقولهم فى الله من كل فائت
خلف اى فى الطاف وقولهم انت اخى فى الله اى فى رضا الله اى رضاه تعالى يشتمل على مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية
وكذا قولهم الحب فى الله والبغض فى الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اى التصق به و قولك مررت به اى التصقت المرور بمكان
يقرب منه اقسمت بك وبحياتك اخبرنى ويكون مستقرا نحو الذى به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم وخطت
بالابرة وبتوفيق الله حججت وهذا المعنى مجاز للالصاق ويكون بمعنى مع وهى التى يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا
به واشترى الدار بآلاتها قيل ولا يكون بمعنى مع الا مستقرا اى كائنين بالكفر وكائنة بآلاتها والظاهر انه لا منع من كونها لغوا
ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر للتعدية الفعل
القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وغيره وهذا المعنى مختص بالباء من
بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى اذهبته واقمته ولا يكون مستقرا وما سمعته مقدرا الا فى قراءة من قرأ ايتونى زبر
الحديد اى ايتونى بزبر الحديد قوله وللظرفية اى بمعنى فى نحو ما بكاء الكبير بالاطلال اى فيها ويكون للسببية نحو قوله تعالى فبظلم من
الذين هادوا وقوله غلب تشذر بالذحول كانها البت وهى فرع الاستعانة وقيل جاءت للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم
قال ابن جنى ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل يتعدى الى مجروره بنفسه ويجى بمعنى
من نحو عينا يشرب بها المقربون وبمعنى عن نحو سال سائل بعذاب واقع ويجى للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اى برؤيته زيدا كما
فى من قوله وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لانه مطلق الاستفهام فلا يقال زيد بقائم كما يقال هل زيد بقائم والنفى بليس نحو
ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب قيل فى النكرة ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى فى ولم يسمع فى النفى بان

ماكان للمص ان يطلق النفى والاستفهام وتزاد قياسا فى مفعولى علمت وعرفت وجهلت وسمعت وتيقنت واحسست وقولهم
سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على حذف المضاف وتزاد قياسا ايضا فى المرفوع فى كل اى هو فاعل لكفى ومتصرفاته وفى
فاعل افعل فى التعجب على مذهب سيبويه وفى المبتدا الذى هو حسبك وتزاد شاذا فى خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند
الاخفش وتزاد سماعا بكثرة فى المفعول به نحو القى بيده وقوله نضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا فى خبر لكن قال ولكن اجرا
لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر ومع ان مرفوعة قال الا هل اتاها والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا
وقد ذكرت مواضع زيادتها فالمجى زيد ومن غريب زيادتها ان تزاد فى المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسالنه عن بما به اصعد
فى علو الهوى ام تصوبا ويضمر كثيرا مع الله فى القسم نحو الله لافعلن وشاذا قليلا فى غيره كقول رؤبة خير لمن قال كيف اصبحت
قوله واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا لغة خزاعية وربما فتحت قبل المضمر نحو لعليم
بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها الفتح لثقل الضمة والكسرة
على الكلمة التى فى غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت باء الجر لموافقة معمولها ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما ايضا
نحو اذ ليس بالاصالة بل القيام مقام الحرف عند من قال ان المضاف هو الجار وانما ابقى لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها
لخاتمها بسائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص لام المضمر بذلك لانها لا تلتبس اذن بغيرها من اللامات لان الضمير
المجرور غير المرفوع ولو فتحت فى غير الضمير لالتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما يكون الظاهر مبنيا او موقوفا عليه
وفائدة اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن والابن لزيد والتى تسمى لام العاقبة نحو لدوا
للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التى للتعليل نحو جئتك للسمن واللبن
اذ المجى مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخير عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد او مصدرا
نحو ضربى لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام الاختصاص صارت الاخيرة مع ذلك علما للاستغاثة او للتعجب وقد تجى بمعنى
الى نحو سمع الله لمن حمده اى استمع الى من حمده وجهت وجهى للذى اى الى الذى وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه ويخرون للاذقان
اى عليها قوله وزائدة فى ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغى ان يكون فى نحو شكرت له على ما مر فى باب المتعدى واللام فى
وزنته المال ووزنت له فى لام ليست بزائدة بل هى مقدرة قد يحذف تخفيفا وهى فى لا اباك زائدة عند سيبويه وكذا اللام المقدرة
بعد ان بعد فعل الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا وقوله اريد لانسى حاجة وقيل هى بمعنى ان والظاهر هو الاول
لقوله تعالى وامرت لان اكون وهى زائدة ايضا فى قوله تعالى واذ بوأنا لابراهيم لقوله ولقد بوانا بنى اسرائيل وكذا اللام فى قوله فلا والله
لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء وبجوزان يقال الثانية تاكيد لفظى قوله وبمعنى عن مع القول نحو قوله تعالى وقال الذين كفروا

للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام فى قلت لزيد لا تفعل قال ما سبقتمونا وقد ذكرنا فى افعال القلوب الكلام على هذا

قوله وبمعنى الواو فى للقسم فى التعجب نحو لله لا يؤخر الاجل قولهم فى التعجب يعنون به الامر العظيم الذى يستحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام

زيد بل يستعمل فى الامور العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام فى لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا للتعجب والاولى ان يكون

للاختصاص اذ لم يثبت لام التعجب الا فى القسم وقيل يجى بمعنى فى نحو يا ليتنى قدمت لحياتى اى بعده وبمعنى قبل فى قوله جامع الناس ليوم اى فى يوم وكتبته

لثلث خلون اى بعد ثلث ولثلث بقين اى قبل ثلث والاولى بقاء اللام على الاختصاص كما مر فى باب العدد قوله

ورب للتقليل فى رب ثمانى لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء

وضم الباء المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة والسادسة فتح الراء وفتح

الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول فى جواب

من قال ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اى تنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيئا وان كان قليلا قال ابن السراج

النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام ظاهر او مقدر فهى فى الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفى فلهذا لا يجوزون رب

رجل كريم اضرب بل ضربت وانما كان محذوفا فى الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذى ذكرنا من التقليل اصلها ثم

تستعمل فى معنى التكثير حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة نحو قوله رب حيضل لجب لقيت

وقوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كانها خط تمثال ... وقوله فان يمس مهجور الفناء فربما اقام به بعد الوفود وفود وذلك

ذلك ان المادح يستقل الشئ الكثير من المدائح لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ فى المدح ومن القليل

قوله تعالى قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع فى الاصل وذلك كما يقول المتمدح بكثرة العلم لا تنكر ان اعرف شيئا من العلم وهى

حرف جر عند البصريين خلافا للكوفيين والاخفش انما حملهم على ارتكاب جعلها حرفا مع انها فى التقليل مثل كم فى التكثير ولا

خلاف فى اسميتها بل هى نقيضتها فى التكثير فى الاغلب كما ذكرنا انهم لم يروها تجر بحرف جر ولا باضافة كما تجر كم فلا يقال برب

رجل ولا غلام رب رجل ويشكل عليهم جرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر يفضى بالفعل الى المفعول الذى لولاه لم يفض اليه

واكرمت يتعدى بنفسه قال صاحب المغنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيه بحرف الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا

تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخير الفعل كما فى رب والجواب ان العادة ان يعد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين حروف الجر

لا فائدتها التخصيص حتى يختص مضمون ذلك الضعيف عن العمل فى ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يستنكر عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا

ضارب لزيد وضربى لزيد حسن ويشكل ايضا بمثل قولك رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره

معا فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته

شيء

شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولا شك انك اذا قلت فى جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج

الكلام الى شيء آخر مقدر مثل تحققت او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير فى اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كما

قيل فى قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كان ابرد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل

كريم لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للفعل المقدر كما فى زيدا ضربته جاء الاشكال الاول مع انه لم يثبت فى كلامهم تعدى اللام

الى الجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اى مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا بنحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاء

رجل ولا شك ان جاءنى هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل تم بقولك جاءنى فيكون كقولك بزيد مر

والضمير فى مر لزيد وقولك زيدا ضربت والضمير للمنصوب وقدم فى المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب متمحلا ان

جاءنى صفة والعامل تحققت ونحو فنوح لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المصنف صرح فى شرح قوله محذوف غالبا بانه

قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل لى يقوى عندى مذهب الاخفش والكوفيين اعنى كونها اسما وهو مضاف الى النكرة فمعنى رب

رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه رفع الابتداء على انه مبتدأ لا خبر له كما اخترنا

فى باب الاستثناء فى قولهم اقل رجل يقول الا زيد فانهما يتناسبان بما فى رب من معنى القلة وكان نواسخ المبتدأ لا تدخل

نحو غيرها وسوف على الزمن وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لتضمنه معنى النفى الذى له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة

عندهم تجرى مجرى النفى فمن ثم كان لرب صدر الكلام لان للنفى صدر الكلام قال ابو عمرو رب لا عامل لها لانها ضارعت

النفى والنفى لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفى كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما فى اقل رجل المتضمن معنى

النفى وذلك لان النفى يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة فى اكثر مواقعها جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما فى قوله

يا رب هيجا هى خير من دعة ويكثر وقوعها ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما مر فى باب الاستثناء

قال صلى الله عليه وسلم الا رب نفس طاعمة ناعمة فى الدنيا جائعة عارية يوم القيمة وتم الكلام بقوله جائعة عارية بلا تقدير

شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل فى وقوعه فعلية اما ظاهرا او مقدرا فالظاهر

كقوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس الجواب محذوفا كما قال ابو على لانه تم الكلام بقوله

رب رفد هرقته ولا يتوقف على شيء آخر والرفد القدح الضخم يقال هريق بفتح الهاء وهو كناية كقولهم صفرت وطابه

والمقدر كما فى قوله واسرى من معشر اقيال اى اسرى من معشر حصلت لى واما نعت مجرورها فعلية او ظرفية كما اخترنا فى

الاستثناء نحو مثل كل رجل يأتينى وفى الدار فله درهم كما ذكرنا فى باب المبتدأ واستشهد الاخفش على اسمية رب بقوله ان

يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اى جعل رب مبتدأ وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدأ محذوف

والجملة نعت مجرور رب كقوله يا رب هيجا هي خير من دعة قوله مختص بنكرة كما ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم يحتملهما لم يستعمل فيهما والمعرفة اما دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى يصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا المذهب ابي علي وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب مبتدأ على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورها معنى الجملة كما في اقل رجل يقول ذلك على ما اخترنا وقولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه لا يوصف رب فلا يقال رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي فان التقليل عندهم كالنفي فلا تتقدم عليه تابع ولزم الصدر كحرف النفي قوله محذوف غالبا اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا لم يمتنع حذف نعت مجرور رب لدلالة القرينة عليه وكذا اذا كانت القرينة غير ذلك كما في قوله واسري من معشر اقيال اي شريهم وان لم يكن هناك قرينة وجب وصف مجرور رب بما يفيد مع الكلام التام كما ذكرنا في اقل رجل ووصفها اما فعلية نحو رب رجل لقيته او جار ومجرور او ظرف نحو رب رجل في الدار او اما كما واسمية نحو يا رب هيجا هي خير من دعة او صفة مشتقة نحو قوله علم رب بعض طاعم الخبز بتمامه وليس شيء من هذه الاشياء عاملا في رب بل هو وصف لمجرورها كما ذكرنا وتمييزه بجواب رب بعيد ويجوز ان يعطف فيما على المجرور برب وكم وعلى النكرة المجرورة بكل واي اسم مضاف الى ضمير مجرورها لكون ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعارف نحو رب شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها وكل رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة الى قوله في مطابقة التمييز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلها فالاكثر كونها كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما على ما اخترنا لكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي بعد كاف التشبيه والاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت اي كما انت كائن وزيد صديقي كما عمرو اخي وشذ اعمال الكاف مع ما وما لا تكف عن نحو عما قريب ومما اوليت الباء ومن فالاولى زيادتها واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما يجيء ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فيجيز ربما زيد قائم والتزم ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله ربما يود الذين كفروا ان المستقبل في الامور الاخروية غالب عليها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان

فذلك كان للكثرة استعماله بعد ربما والاول في قال فقلنا ونال القتل منا وربما يكون على القوم الكرام لنا الظفر اي ربما كان مثل قوله فلقد يكون اخا دم وذبائح والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل كما ذكر ابو علي في غير الايضاح وربما تكره النفوس ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصولات وقد يحذف الفعل بعد ربما عند القرينة قال لذلك ان تلق الكريهة يلقها حميدا وان يستغن يوما فربما اي ربما يوقع ذلك قوله وواوها اي واو رب مثل قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها فيما الا في لفظ قسما عند البصريين واجاز الكوفية في سائر الالفاظ المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص لفظ الله بخصائص ليست لغيرها تبعا لاختصاص مسماها بخصائص فمنها اجتماع يا واللام في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافالله وتاالله وذا ومنها الجر بلا عوض من الجار ومع عوض عنه بهاء التنبيه نحو ها الله وهمزة الاستفهام نحو آالله ومنها تعويض الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر ويحذف حرف الجر مع بقاء عمله اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو او الفاء او بل واما حذفها من دون هذه الحروف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله وان اهلك فذي حنق لظاه علي تكاد تلتهب التهابا وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب واما الفاء فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بها بل برب المقدرة بعدها لان بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله وليلة تخبى بصطع القرتها واقطعه اللاتي بها يتنبل لكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولها كقوله وقاتم الاعماق فانه يقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو وليلة نحس لا يقدرونه عطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل نحو الواو وعندهم كانت حرف عطف قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كما تجر ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو وو ليلة نحس ولا فوليلة نحس اعتبارا لاصلها كما في واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول واو العطف والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله واضمر الباء باقيا عملها في قول رؤبة خير لمن قيل له كيف اصبحت وشاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بالظرف المقدر بمن وقد مر في بابه واما قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع فشاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرور باللام المقدرة كما قال في امس كم فعلك

انه مجرور بالباء والاولى انها مع ما كما ذكرنا في الظروف المبنية بهذا الذي ذكرنا في رب المقدر على مذهب البصريين في رب وانما
اخترنا في رب مضاف مقدر مدلول عليه بالحروف الثلثة **قوله** وواو القسم انما تكون اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها
حذف فعل القسم معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اي الباء والثاني ان لا تستعمل في
قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واختصت
بالحكمين الاخيرين لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها لان اصلها الالصاق فهي تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت
الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا الا يرى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريب
من الالصاق والتاء بدل من الواو كما في تراث وتراث وتكأة وتكلة فلذا قصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها
الخصائص الثلث التي كانت في الواو وحكى الاخفش ترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر يجئ بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة ايضا
بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم وبالكسر اكثر مختصة بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا انها حرف جر
قامت مقام الباء وضم الميم للدلالة تغير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم الشين ومذهب بعض
الكوفيين ان المضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسورتها من يمين وفيه نظر لان ايمن تختص بالله وبالكعبة ومن
مختصة بلفظ ربي ولا مانع ان يقال تغير حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائه على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار المعرب
ورده الى حرفين لا يوجب البناء كما في يد ودم والاولى ان يقال ان ما روي من قولهم من الله مضموم الميم والنون ومكسورهما
مع لفظ الله وحدها اي من الجارة المستعملة مع ربي اتبعت النون الميم ضما وكسرا للساكنين واما من الله بفتحتين فيقول هو من الله
بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم النون وان كان فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من اي من في القسم مختص بربي
او بالله وقيل بل الثلثة اي مضموم الميم والنون ومكسورهما ومفتوحهما مع لفظ الله مقصورة من ايمن اما اختصار من الله
من ايمن فظاهر واما المكسورتهما والمفتوحتهما فلا ارى لكونهما مقصورتين منه وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع سماعا كما
والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بل لو جاء ايمن الله على لغة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله
رفعا ونصبا عند الجميع وجرا ايضا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا ويجوز ان يكون من الله بفتحتين
مقصورا من يمين الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا يجوز ان يكون من الله بكسرتين مقصورا من يمين الله باتباع النون
للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها
وقد يقال هيم الله بقلب الهمزة المفتوحة هاء وقد يحذف الياء مع النون فيقال ام بفتح الهمزة وكسرها وكل ما قصر من ايمن لا يستعمل
الا مع لفظ الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد يقال م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورتين من من ومن علا قال

وبل

وقيل هما مقصورتان من ايمن في كسر الميم اذن اشكال وقيل الكوفة مقصورة من يمين وقيل هما بدلان من الواو كالتاء
لكون الميم والواو شفويتين فاختصتا بلفظ الله كالتاء وفيه نظر لان الكلام على حرف لم يجئ في كلامهم مضمومة واذا حذف حرف
القسم الاصلي اي الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم ويختص لفظ الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون
يجوزون الجر في جميع ما يحذف منه الجار من المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن المصحف لآتين ويختص لفظ الله بتعويض
همزة الاستفهام من الجار وكذا بعوض من الجار فيها قطع همزة الله في الدرج كانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف
وجاز للعرب جعل حرف الاحرف بدلا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كالتاء فاذا جئت بها التنبيه بدلا فلا بد
ان تلفظ ذا بعد المقسم به نحو لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف التنبيه من تمام اسم الاشارة
كما يأتي في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند حذف الجار ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها
اثبات الفها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان القياس حذف الالف
لان مثل ذلك انما يغتفر في كلمة واحدة كالضالين لا في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله الا انه لم يحذف في الاغلب
ههنا ليكون كالتنبيه على كون الف ها من تمام ذا فان ها الله ذا بحذف الف ها يوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهاء
هرقت في ارقت وحكى ذلك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف الف ها للساكنين كما في ذا الله
وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حقها
ان تكون مع ذا بعد الله فكان الهمزة لم تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح
الفها للساكنين ثم قلبها همزة كما في الضالين وقال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر المبتدأ محذوف اي
الامر او الفاعل اي ليكونن ذا او لا يكون ذا والجواب الذي يعني نفيا او اثباتا نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل
من الاول ولا يقاس عليه فلا يقال ها الله اخوك اي لانا اخوك ونحوه وقال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة لله اي الله الحاضر
الناظر او مبتدأ خبره محذوف اي ذا قسمي فيجيء بعد ها اما ان يجيء الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون
للانكار كقول الحجاج في الحسن البصري آالله ليقومن عن عبيد من عبيدي فيقولن كذا وكذا او للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم
لعبد الله بن مسعود لما قال في ابا جهل بن ابي جهل آالله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان تبدل همزة
الله الفا وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في آالرجل ونحوه ولا تحذف للبس ولا تبقى للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان
مخصوص مع ذلك اذا كان قبله فاء قبلها همزة الاستفهام تقول لشخص هل بعت دارك فيقول نعم أفالله لقد كان كذا ويجوز دخول
الفاء من غير استفهام نحو فالله لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم ههنا للفصل بينها وبين الله بفاء العطف

وعند الاخفش الغا في أفأ لله زايد ودليل كون بمن الثلث أبدا الاسما قيامها حرف القسم ولزوم الجرمعها دون النصب مع ان النصب
اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اعني القسم والجواب كالشرط والجزاء صارتا بقرينة القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فان
يتعين الاسم الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر كما مر في باب المبتدا لدلالة كل اللفظ
على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله لافعلن والمراد بامانة الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب
عليهم ان يؤدوها اليه تعالى سالما قال الله تعالى انا عرضنا الامانة الاية ومعنى يمين الله ما حلف به تعالى من قوله والشمس والليل والضحى
ونحوها او اليمين التي تكون باسمائه تعالى نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات الخبر نحو
على امانة الله وعلى عهد الله وعلى يمين الله وكذا تقول الكعبة او المصحف لافعلن او الكعبة يميني لافعلن وقال الفراء ان كان
المبتدا اسم معنى نحو لعمرك وايمن الله فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك بمعنى لافعلن يمين ايضا موجود
ليس بشي لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون هذا ذاك وكذا الكلام في امانة الله وايمن الله وحكى
المبتدا المحذوف خبره ان اقترن بلام الابتدا نحو لعمرك ولايمن الله وجب رفعه قال الجزولي وكذا ايمن الله وان لم يتصل
باللام سماعا منهم فيما سوى المقترن باللام وايمن يجوز نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والكعبة والمصحف وكذا تقول يا الله
لا فعلن النصب اكثر من الرفع في مثله ويروى قوله فقلت يمين الله رفعا ونصبا وقال الجزولي لم يات سماعا في لفظ الله الا
النصب والجر دون الرفع وجوز الاندلسي الرفع ايضا قياسا وايمن الله عند الكوفيين جمع يمين فهو مثل يمين الله جعلت
همزة القطع فيه وصلا تخفيفا لكثرة الاستعمال كما قال الخليل في همزة ال المعرفة وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة
اي بركة الله يميني وهمزته للوصل في الاصل والدليل عليه تجويز كسر همزته وانما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله ويستبعد ان
يكون الهمزة في الاصل مكسورة ثم فتحت تخفيفا لعدم افعل بكسر الهمزة في الاسماء والافعال ولذا قالوا في الامر من نحو انصر بضم
الهمزة ويستبعد اصالة افعل في المفردات ايضا فيصدق ههنا قوله كلا مركبيها تحت رجليك شاجر وله اكثر بالواو بعد واو
القسم نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم
والاول اقوى وذلك انها لو كانت واو القسم لكانت بدلا من البا ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني بعين بالاول
بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهي ثلثة ايمان كل واحد منها مستقل وكل قسم لابد له من جواب فيطلب
ثلثة اجوبة فان قلنا حذف جوابان استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا هذا الواحد جوابا للجميع مع ان
كل واحد منها لاستقلاله يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فلم يبق الا ان نقول القسم شيء واحد والمقسم به

ثلـ

ثلثه والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد فكانه قال اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى ايضا
فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لافعلن وبحيوتك ثم حيوتك لافعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبي لافعلن والحمل على
ثبت في كلامهم اولى واعترض على كونه واو العطف بلزوم العطف على عاملين لان النهار لو لم يكن معطوفا على الليل
واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى لا العاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك
لانه لكثرة ما استعمل في القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله
والنهار كانه عطف على عاملين احدهما الواو وقال المص فيلزم على هذا ان لا يجيء اقسم بالليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وقد جاء قوله تعالى
فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس بعد قوله تعالى والليل وان لم يكن فيه معمولان الا انه يكون الواو فيه قائما مقام اقسم والبا
حتى كانه يجر وينصب هو المجرور وقال المص انما جاز هذا لانه مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمرا كما مر في باب العطف وعلى ما قدمنا في
باب الظروف المبنية ان التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل في الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فيكون الواو
قائما مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير بعظمة الليل وقت غشيته فالعامل في المجرور والمنصوب شيء واحد واعلم
ان القسم على ضربين اما قسم السؤال وهو نشدتك الله وعمرتك وعمرك الله وقعدك الله وبالله لتفعلن وقد يستعمل لعمرك في القسم
السؤال فجواب قسم السؤال امر او نهي او استفهام كقوله بدينك هل ضممت اليك ليلى ويجاب بالا ولما ايضا نحو نشدتك الله الا
فعلت ولما فعلت وقد مضى في باب الاستثناء وقوله قعيدك ان لا تسمعيني ملامة ان فيه زايدة وربما قيل في قسم الطلب بالله
لتفعلن فيكون خبرا بمعنى الامر قوله ويتلقى القسم اي يستقبل والمعنى يجاب القسم يقال تلقاه بكذا واستقبله اي اجابه به واعلم
ان جواب القسم اما اسمية او فعلية والاسمية اما مثبتة او منفية فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهي اللام لام
الابتدا المفيدة للتاكيد لا فرق بينها وبين ان الا من حيث العمل وانما اجيب القسم بهما لانهما مفيدان للتاكيد الذي لاجله
القسم واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتدا ايضا كما يجي في باب ان فلا يدخل هذه اللام اعني لام جواب القسم الا
على ما يدخل عليه اللام الواقعة بعد ان ومذهب الكوفيين ان اللام في مثل لزيد قايم جواب القسم ايضا والقسم قبله مقدر فعلى
هذا ليس في الوجود عندهم لام ابتدا قالوا لانك تقول لطعامك زيد آكل فقد دخلت على غير المبتدا واجيب بانه في التقدير داخلة
على المبتدا ورد عليهم بنحو ظننت لزيد قايم ولام القسم لا يدخل بعد ظننت المفيد للشك ويجوز ان يعتذروا بان الظن العالب
قايم مقام العلم فهو مثل قولهم يعلم الله ان زيدا قايم بكسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص ظنوا بمنزلة القسم
وما لهم جوابه وليس بنص لانه يحتمل التعليق بل لو جا مثل ظننت لقد فعل لكان نصا في اجرا ظننت مجرى القسم ثم نقول الاولى
كون اللام في لزيد قايم لام ابتدا مفيدة للتوكيد ولا يقدر القسم كما فعل الكوفية لان الاصل عدم التقدير والتاكيد المطلوب

من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي وان جاز ان تؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو لزيد ما هو قائم ولا يقال
لما زيد قائم وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والازالة فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد
ما هو قائم وان لزيدا لم يقم فان اللام اثبات نفي مضمون الجملة فلا مجامعة بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على المضارع
المشابه للمبتدأ في كونه اول جزئي الجملة مع مضارعته لمطلق الاسم قال المتلمس لاورث بعدي سنة يقتدى بها واجلوا عمى
ذي شبهة ان توهما وتدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك خلافا للكوفيين كما مر ولا يدخل على الماضي
وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله فذكر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد آتينا داود لكن
لانها تقرب الماضي من الحال فتصير الماضي كالمضارع مع تناسب معنى اللام ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق وتدخل ايضا لام
الابتداء على خبر المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد وعلى معمول خبر المبتدأ اذا وقع موقع
المبتدأ نحو لطعامك زيد آكل ولفي الدار زيد قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد يأكل
او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل ولا تدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما تدخل
على نعم وبئس وان كانا في الاصل ماضيين لما قدمنا في بابهما من انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة الحسن
زيد واذا وقع لام الابتداء بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا لقائم كما مر في باب ان
واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا لقسم مقدر خلافا للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة عند اهل
الحجاز مهملة عند غيرهم او بلا التبرئة على خلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو ووالله لا رجل في الدار ووالله لا رجل ولا
امرأة واما مصدرة بان نحو والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصديره باللام و
كسعه بالنون نحو لاضربن الا ان يدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه كقوله تع ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا تأتي بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال
عن الاخرى وقل خلو المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقتيل مرة اثأرن فانه فرغ وان اخاهم لم يقصد
ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوا لاضربن وحكي عن ابي علي
موافقة الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال تأبى ابن اوس حلفة ليردني الى نسوة كانهن مفايد بفتح
اللام وضم الدال ويروى ليردني بكسر اللام ونصب الدال وبعض العرب يكسر لام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله
لتفعلن بهذا كله ان كان المضارع استقبالا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه
متحقق الوجود فلا يحتاج الى التأكيد بالقسم كما مر في المضارع والاولى الجواز لرب موجود غير مشاهد يصح انكاره فتشد

الفر

الفرائد لئن يك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع ونقول والله ليصلين زيد فيجب الاكتفاء باللام ولا يأتي بالنون
لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان المضارع منفيا فتنفيه بما وان ولا لا بما معنى لكونهما وان لم
تقيدا بالزمان المستقبل فظاهر بمعنى الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة فالمبرد لا يجوز والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا
في الحال ومذهبه ان المقسم عليه لا يكون حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم ينفونه بما يجوز حذفه لاختصاصه
كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يتعين انها في المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى
الجمع بين اللام وقد نحو والله لقد خرج والمنع في نعم وبئس في اللام وحدها اذ لا يدخلهما قد لعدم تصرفهما قال يمينا لنعم السيدان
وجدتما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال تع والشمس وضحيها ثم قال قد افلح فلما
باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قد بعد اللام
لان لام الابتداء لا تدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم
لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان موطئة كاللام في لئن جئتني لاكرمنك فاللام في لكان جواب القسم لا
جواب لو فيكون جواب القسم في قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوفا ويجيء الكلام عليه في
حروف الشرط وان كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام او ان نحو والله ان قام او بلا وان انقلب لا معنى المستقبل كما ذكرنا في باب الماضي قال
حسب المحبين في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا تعذبهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي
الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين انتقل الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها نحو لا صدق
ولا صلى وربما جاءت في الشعر غير مكررة كقوله في تي امر شيء لا فعله واما قوله تع فلا اقتحم العقبة فانما لم يكرر فيه لتكرير
تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى اخره فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل
وقبل ذلك الشرط قسم قرنت اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اي ممهدة ومعينة لكون الجواب للقسم لا للشرط نحو
والله لئن اتيتني لاتينك ويجوز والله ان اتيتني لاتينك بلا لام فان حذف القسم وقدرنا فالاكثر المجيء باللام الموطئة تنبيها على
القسم المقدر من اول الامر وقد يجيء بلا لام كقوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم القسم على الشرط الماضي وهو ما
يكون بلو فسيجيء حكمه في حروف الشرط ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ولا يجوز من الماضي والاسمية
سواء كان المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر
به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف وحذف من
المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير

القسم من لا يزال واخواته قوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفي اياها فلا يلتبس بالايجاب
واما قوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة فلم يحذف النافي بل فصل بينه وبين الفعل كما مر في الافعال الناقصة وانما جاز
حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الاثبات لانها تكون في الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف
احديهما يستلزم حذف الاخرى فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوفة من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا في نفي
المضارع من ما قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي اذا اعترض القسم اي توسط الكلام نحو زيد
والله قائم وقام والله زيد وفي التنزيل فقد والله لقوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا
الكلام الذي توسطه القسم او تأخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب مثل جواب الشرط في اكرمك
ان اتيتني كما مر في بابه وقد يجي بعد الجملة القسمية قرينة دالة على الجواب فيحذف وليست من حيث اللفظ بجواب كالمذكورين لكن
كقوله تعالى والفجر وليال عشر اي ليؤخذن وليعاقبن لدلالة قوله الم تر كيف فعل ربك الاية عليه وقد تحذف الجملة القسمية لكون
طرف من معمولات الفعل الواقع جوابا دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان كذلك لكثرة استعمال عوض
مع القسم مع ان معناه ابدا والبتة ففيه من التاكيد ما يفيد فائدة القسم ولاجل افادته فائدة القسم قد تقدم على عامله
قائما مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقترنا بحرف يمنع عمله فيما تقدمه كنون التاكيد وما يقال عوض لا آتيك وعوض
ما آتيك لغرض سد مسد القسم كما يجي في جواز نحو اما يوم الجمعة فاني زيدا ضارب وقد يستعمل في غير القسم كقوله هذا ثناي بما
اوليت من حسن لا زلت عوض قرير العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية ايضا بعض حروف التصديق وهو جير
بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم تقول جير لافعلن كما تقول نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد
تفتح كليف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبناؤها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي في البناء الموافقة اللفظية
الا ترى الى اعراب الي بمعنى النعمة وقد يؤتى بها دون قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت
دعاثره وربما نونت ضرورة قال وقائلة اسيت فقلت جير اسي انني من ذلك انه وبه استدل على اسميته قال عبد
القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف ولا يبعد ارتكابه في جميع حروف التصديق وقد يستغنى بذكر القسم عن ذكر المقسم به كقوله فاقسم
لو شيء اتانا رسوله اي اقسم بما يقسم به ويستغنى كثيرا عن القسم بجوابه ان اكد بالنون نحو لاضربنك لان النون لها مواضع
كما يجي ولا تجي في الخبر الصرف نحو تضربن زيدا واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابي القسم خلافا للكوفيين
كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا ويقينا وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن
وكذا الالتزام بنذر نحو لله علي كذا الا افعلن او عهد نحو عاهدت الله لافعلن او علي عهد الله لاقومن قوله

ووزثوا المجد كابرا عن كابر وهو من كابرة

بالكبر انتسابي للبلاد

وعن للبعد والمجاوزة وعلى للاستعلاء قوله وعن للبعد والمجاوزة بمعنى لبعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس
اي بعد السهم عن القوس بسبب الرمي وكذا اطعمه عن الجوع بسبب الاطعام وكذا اديت الدين عن زيد وقولهم رويت عنهم علما
واخذته عنه وقولك جلست عن يمينه اي تراخيت عن موضع يمينه بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى
يتجاوزون وطبقا عن طبق اي طبقا متجاوزا في الشدة عن طبق آخر دونه في الشدة فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله
وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد طبقين فقط بل المقصود اطباق كل واحد منها اعظم من الآخر فهو مثل التثنية في لبيك
وقوله تعالى كرتين في ان المراد التكثير والتكرير فاقتصر على اقل مراتب التكرير وهو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورثوا السيادة
كابرا عن كابر اي كابرا متجاوزا في الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اي بعد كابر والاولى ابقاء الحروف على معانيها ما امكن
وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني ضمن يفضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو علي
وما ينطق عن الهوى اي بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن الهوى فعن في مثله تفيد
السببية كما في قولك فعلت هذا عن علم وقوله تصد وتبدي عن اسيل ضمن فيه تبدي معنى تكشف اي تكشف الغطاء عن
وجه اسيل قوله وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه تعالى ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين
على عنقه او على ظهره ومنه علي قضاء الصلوة وعليه القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن تلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك
حتما مقضيا تعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع اصل معناه نحو ما اعظم الله
ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه ولا قوله
اذا رضيت علي بنو قشير فلحمل رضيت في التعدي على ضده سخطت كما حمل بعت منه على اشتريت منه وقربت منه على انفصلت منه
وقوله ركبته اشهرا وحلا عليها اي على هذا فيها كانه ملك مذاقها وتسلط عليه فتتبعه وقولهم فلان على جلالته يقول كذا
اي معها وكان المعنى انه يلزمها لزوم المراكب لمركوبه من قولهم ركبته الديون اي لزمته ومنه سيروا على اسم الله اي ملازمين به
كانه مركب لكم اي مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد لا تفيد ان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله
ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل ليس على فيه زائدا بل الكلام على التقديم والتاخير واصله ان لم يجد يوما
من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل
فجاز حذف الضمير لانتصابه بيتكل صريحا قوله وقد يكونان اي عن وعلى اسمين لاستعمال المجرورين بمن وانما تعين كونهما
اسمين لان الجر من خواص الاسماء قال يصف قطاة غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل وقال
ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فينبغي ان لا يكون على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فيلزم عن

وعلى ان عطف على على كان اسما
وان عطف على من
كان حرفا

الاضافة ومعناها جانب بخلاف على قال باتت تنوش الحوض نوشا من علا • نوشا به يقطع اجواز الفلا اى من فوق قوله والكاف
للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه صلة في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل والمبتدا
محذوف اى الذي هو كزيد اى مثل زيد قلت قد تقدم في باب الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اى لما لم تطل في غاية
القلة واستعمال نحو الذي كزيد شايع كثير ويتعين اسميتها اذا انجرت كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم ولذا ارتفعت كما في قوله
أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط • كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش
فيجوز اسميتها بلا غير ضرورة وتبعه الجزولي ويكون ايضا زايدا اذا لم يكن بالاصلية كما في قوله لواحق الاقراب فيها كالمقق
اى فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها على مثل في نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه كقوله
فاصبحوا مثل كعصف مأكول اذ الغرض ان لا يشبه بالمشبه فلا بد من زيادة احدى اداتي التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى
ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين
فاما ان يكونا من باب التوكيد اللفظي فهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم ابدا دواء • واما ان يكون احدهما زايدا
فيكون تلك الزايد حرفا لان زيادة الحرف اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهي كقوله مثل كعصف
ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين احدهما زايدا فان قلت لفظ مثل لا بد له من اسم مجرور فكيف حكمت بزيادة الكاف
في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان علة الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون
مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدى فلا يكون الكاف زايدا فكانه قال مثل عصف
كعصف ويجوز في قوله تع ليس كمثله شيء ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك
ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد
من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي الملزوم اى ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا
ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تع لانه لو كان له مثل لكان هو تع مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا
للمبرد اذ لو دخل لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع في الكل وقد دخل في الشعر على المنصوب المنفصل
قال فاجمل واحسن في اسيرك انه ضعيف ولم يأسر كاياك آسر وهو من باب اقامة بعض الضماير مقام بعض وعلى المجرور
ايضا قال فلا ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا • وقال وام اوعال كها او اقربا • وقد تدخل في السعة على المرفوع
نحو انا كانت وتجيء الكافة بعد الكاف فيكون لها ثلثة معان احدها تشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل الكف تشبيه
المفرد بالمفرد قال تع اجعل لنا الها كما لهم آلهة فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا

ذلك

وذلك لان حروف الجر موضوعة للافضاء بالفعل القاصر عن المفعول اليه والمفعول لا بد له من فعل او معناه فاذا لم يجر فلا يحتاج
هناك حتى يطلب فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الآن فانت مبتدا محذوف الخبر فانت تشبه الكون المطلوب
بالكون الحاصل الآن ومنه قوله عليه السلام كما تكونون يولى عليكم شبه التولية المكروهة بكونهم المكروه اى بحالتهم المكروهة
ثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما اتيك اى لعلي اتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم فيكون
قد تغير معنى الكلمة بالتركيب وذلك كما في ما بمعنى ربما قال وانى لما اضرب الكبش ضربة على راسه تلقى اللسان من الفم اى ربما
ويقول اني لما افعل اى ربما قال بعضهم ان ربما يجيء بمعنى ربما نحو لربما افعل اى ربما وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين
في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام زيد قعد عمرو وجوز الكوفية نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون
اصله كيما فحذف الياء تخفيفا ولم يدفعوا الرفع فلم يثبت البصرية لا فادة كما للتعليل ولا نصب الفعل بعده وانحصر المبرد القول
وانشد الكوفية لا تظلموا الناس كما لا تظلموا والبصرية ينشدونه على الاول نحو لا تظلم الناس كما لا تظلم اى لعلما وقد يكون ما بعد
الكاف مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول نحو كن كما انت وكما تكونون يولى
عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع اعني نحو كما تدين تدان من القسم الاول اى يكون ما كافة واما التي بعد رب فمن
قال ان رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا يطلب متعلقا كما ذكرنا في كما ويبقى رب لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن
قال انها اسم فهي كافة لها ايضا عن طلب المضاف اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطال ما فكافة للافعال عن طلب
الفاعل وقيل ما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم في قوله صددت فاطولت الصدود وقلما • وصال على طول
الصدود يدوم ان ما زايدة ووصال فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدا قوله ومذ ومنذ الى الباب قد مضى شرح
مذ ومنذ في باب الظروف المبنية واعلم انه اذا امكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان يبقى
على اصل معناه الموضوع هو له ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني الذي يستقيم به الكلام فهو الاولى بل الواجب فلا يحكم
باشتراك الحرف فلا يقال ان على بمعنى من في قوله تع اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا بمعنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا
ولا يحكم بزيادة في في قوله يجرح في عراقيبها نصلي بل يضمن يجرح معنى يؤثر بالجرح وكذا قوله تبذي عن اسيل وقد مضى كثير من
ذلك في الكتاب قوله الحروف المشبهة بالفعل ان وان سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما لانها تشبه
ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه
الافعال معنى كما يجيء ولفظا من حيث كونها على ثلثة احرف فصاعدا واما فتح اواخرها فان لم نقل انها لمشابهتها للافعال بل
قلنا هي لاستثقال ما بسبب تشديد الاواخر والياء في ليت فهي جهة اخرى بها تشابه الماضي فتعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهتها

لما تشابه ببنيها الافعال لانها يكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطيت بعد المشابهة لا يكون ببعض جهات المشابهة
وكذلك نون الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما يحفظ سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة
فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا كان مشابهتها الافعال
اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب
فعكسه عمل غير طبيعي فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال التي هي اصلها
من اول الامر او فرعيها بجعل عملها فرعيا على كونها مرفوعا للفعل وما ان العملان ثابتان في الحجازية ولم يقدم منصوبها
فالعكس اولى ثم نقول مشابهتها معنى للفعل المتعدي بما ذكرناه وهو اقتضاء الجزئين ومشابهتها معنى لمطلق الفعل من حيث
ان في ان وان معنى حققت وفي كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه لما كان خبرها جامدا نحو كان زيدا
اسد وللشك اذا كان صفة مشتقة نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه والاولى ان يقال
هي للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر فلهذا تقول كاني مت وكانك تموت والاصل كاني رجل يموت وكانك رجل يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك
بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل وكانك بالليل قد اقبل وابو علي يعتقد في مثله زيادة الكاف والباء وحرف الجر بمعنى كان
للتشبيه اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه وان لا نحكم بزيادة شيء ونقول التقدير
كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب بعد الجر والباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها
غير كائنة الا ترى الى قوله كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة التي هي خبر هذه الحروف فتبين
ضعف قول الفارسي ولكن معنى استدركت ومعنى الاستدراك رفع توهم ناشئ من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء
ومن ثم قدر الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ وليت بمعنى تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما من جهة
واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء
سواء كنت تنتظره او ترتقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت
الساعة وقد اضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى قال قطرب وابو علي

وقد اضطرب كلامهم

معناه التعليل نحو افعلوا الخير لعلكم ترحمون اي لترحموا ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه
للتعليل وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون
التذكر واما قوله آمنت به بنو اسرائيل فتوبة يائس لا معنى تحتها ولو كان تذكرا حقيقيا لقبل منه والحق ما قال سيبويه وهو ان
الرجاء والاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما نصرنا مذهبه لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية ولعل منه تعالى
حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما ان او المفيد للشك اذا وقعت في كلام الله تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى
عنه وقيل ان لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما
به في حال الابتداء وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدا والخبر معا لطلبها لهما معا ويجوز عند الفراء
نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فتنصب
الجزئين كما ذكرنا في علة نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاء ليت ان زيدا قائم كما جاء علمت ان زيدا قائم فهو عنده
كافعال القلوب في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا والبصريون يحملون رواجعا على
الحالية وعامله خبر ليتا المحذوف اي يا ليت ايام الصبا لنا رواجعا والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبا كانت رواجعا
وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمران الا فيما اشتهر استعمالهما فيكون الشهرة دليلا عليهما كما في قولهم ان خيرا فخير
ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية ايضا كما روي عنه عليه السلام ان قعر جهنم لسبعين خريفا
وانشدوا كان اذنيه اذا تشوفا قادمة او قلما محرفا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان لشبهت
الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر وليس كما قالوا المشهور وقد رد على هذا الشاعر وقت انشاده هذا البيت وقال
الممدوح الصواب تحسب اذنيه اذا تشوفا قادمة ونقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال صريحة
فلا تصل بهذا التضمن الضعيف مرتبة نصب الجزئين بدلالة كون مضمونهما مفعول فعل تضمنته ليت واما نحو قوله يا ليت ايام الصبا
في غنم والخرج منها فوق كراء اجم فان مع اسمها وخبرها مغنية عن المفعولين لانها مفعول تمنيت وينبني على ما ذهب
الاخفش في نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا هاهنا خبر ليت والاعتراض كالاعتراض واجازة
الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت نحو لعل ان زيدا قائم ولم يثبت واما نصب اخوات ليت الجزئين
فممنوع والمروي ان قعر جهنم لسبعون خريفا واما قوله كان اذنيه البيت فقد ذكرنا انه خطئ فيه قوله لها صدر الكلام
كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي ولا ولم ولن مقدم في المنصوب على شريطة
التفسير على جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب

والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم تلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر الافعال وانما لزم تصدر
المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك الكلام من اول الامر على قصد المتكلم اذ لو جوزنا تاخير ذلك المغير فاخ
والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المغيرات لتردد ذهنه في ان
هذا التغير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على انه خال عن المغيرات جميعها او ان المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاما آخر يوثر
فيه ذلك المغير فيبقى في حيرة وكل واحد من الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها توكد معنى الجملة
فقط والتوكيد تقوية الثابت لا تغيير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام واما ان
المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تاويل المفرد ولكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدا
والمضاف اليه ولا تتصدر وان كانت في مقام المبتدا الذي حقه الصدر لما ذكرنا في باب المبتدا فليت ولعل وكان
وان المفتوحة لا تدخل على مبتدا في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا او جملة اما ليت ولعل فلانهما للطلب
الخبر فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلب آخر لانه لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب واما كان فلان خبرها ابدا مفرد لا مشبه
كما ذكرنا وهو اما ذات مذكور نسبة الاسم بها نحو كان زيدا اسدا ومقدرة قامت الصفة مقامه نحو كانك قايم وكانك
قمت او تقوم او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب كلا هو اسم الاستفهام فقط فلو كان خبرها اسم
استفهام لوجب تقدمه عليها فتسقط لفظ عن رتبة التصدر الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون
الا خبرية لان النعت كما مر في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط واما ان المفتوحة
فلان وضعها ليكون مع جزئيها في تاويل المصدر والمصدر لا طلب فيه فتبين بهذا ان ان في نحو قولك امرته ان قم لا يجوز
ان يكون مصدرية على ما اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارهما مفردا
متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني
ونحو ذلك فلا ارى منعا من وقوعها اخبارا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو ان زيدا لا تضربه وانكم لا مرحبا بكم وان
زيدا هل ضربت واضرب زيدا لكن عمرا لا تضربه قال ولو ارلوت لقالت وهي صادقة ان الرضة لا تتصبك للشيب
قوله فيلحقها ما فتلغى على الافصح لما دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى
حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا والالغاء اكثر لانها تخرج بها عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل كما تقدم
في ما الحجازية فاذا الغيت فما كافة ومذهب الجمهور ان ما الكافة حرف وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان
فيكون اسما والجملة بعدها خبرها واذا اعملت فما زايدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة وروى ابو الحسن جميع في ابياتها وانما

الاعمال

الاعمال والالغاء والاعمال قليل فيهما لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد الذي هو معناهما تقوية الثابت لا معنى آخر
متجدد وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وقياسها في الاعمال على ليتما سايغ عند الكسائي واكثر النحاة لانه لا
فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى لاتفاق لعدم
السماع وفوات الاختصاص بسببها وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع المشهور فيه دون غيره قوله فان لا تغير
معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد قوله فان لا تغير معنى الجملة اخذ في تفصيل معاني الحروف الستة فان موضوعة لكنها
معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان
زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا ان كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا الحقت آخر الاسم
وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد
في الدار لان الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغيير المكسورة لمعنى الجملة وتغيير المفتوحة
لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي مبتدا بها سواء كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قايم او كان في وسط كلام
اذا كان ابتداء كلام آخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم
ان العزة لله جميعا وكذا تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما
تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان الموصول
الصلة لا يكون الا جملة قال الله تعالى ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو بالله انك قايم
وقد يفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها اللام ولعل ذلك لنا ويلهم لها بالمفرد اي اقسمت بالله
على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم وتكسر ايضا اذا كانت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال الله تعالى
وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت
افتحها ليكون بتاويل المصدر فان المصدر ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وتكسر ايضا
اذا كانت في موقع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قايم وكان عمرو انه قايم لانه لا دليل على كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدا
في تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتح ان في الخبر نحو مقولي انك قايم وتكسر ايضا اذا دخلت في مبتدا في خبره
لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى
قوله وفتحت فاعلة نحو بلغني انك قايم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول نحو علمت انك قايم اي علمت قيامك وكذا
المبتدا نحو عندي انك قايم وكذا المضاف اليه نحو فعلت هذا كراهة انك قايم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قائم قو

وقد لولا انك هو جواب سؤال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب كسر ان فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم في باب المبتدا بل يجب حذف الخبر فلو كسرنا ان لكان الخبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز ففتحنا ها ليكون ان مع جزئيها في موضع المبتدا والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب الكسائي في رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا في باب المبتدا ففتح ان ظاهر قوله ولو انك لانه فاعل على معنى ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الفعل فلو كسرنا ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز ففتحنا ها ليكون مع ما في حيزها فاعل فعل مقدر وهو ثبت كما مر في باب الفاعل ويجي في حرف الشرط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيتية نحو اجلس ما ان زيدا قايم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية ويندر دخولها على الاسمية كما يجي فالتقدير ما ثبت ان زيدا قايم في لو انك قمت سوا قوله فان جاز التقديران اي تقدير الجملة والمفرد جاز الامران اي فتح ان وكسرها وذلك في مواضع بعد فا الجزا نحو من يكرمني فاني اكرمه الكسر بتاويل فانا اكرمه والفتح على ان مع ما في حيزها مبتدا محذوف الخبر اي فاكرامي له ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم اي عبد قفاه اي لئيم القفا يعني صفعان واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بما حولها كقولك جبت مذاكيره فالكسر على تاويل فاذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبوديته قفاه ثابتة وكذا اذا وقعت ان بعد الواو بعد قولك هذا او ذاك تقرير الكلام السابق قال الله تعالى ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتدا محذوف وان عطف على الخبر اي الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان مع جزئيها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال اني اذا خفيت نار لمرملة الفى بارفع تل رافعا ناري ذاك واني على جاري لذو حدب احنو عليه بما يحنى على الجار فهو مثل قوله ذلك ومن عاقب الاية فالجملة القسمية في الاية عطف على الجملة المتقدمة وكذا اذا وليت نحو اول قولي اول كلامي فالفتح على ان قولي مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنى المقول والتقدير اول قولي اي اقوالي حمد الله فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر والكسر على ان قولي بمعنى مقولي اي اول مقولاتي فلم يجمع مع انه بمعنى المفعول مراعاة لاصل المصدر فالمعنى اول مقولاتي هذا المقول هذا الكلام وهو اني حمد الله فيكون قد قال كلاما اوله اني حمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله ولا يكون قوله اني احمد الله معمولا للفظ قولي كيف وليس هو بمعنى المصدر بل بمعنى المفعول فهو كقولك مضروبي زيد فزيد مضروب من حيث المعنى وليس معمولا لمضروبي وقال ابو علي قولي مصدر مضاف الى الفاعل واني احمد الله بالكسر وخبر المبتدا محذوف اي اول قولي ونطقي بهذا الكلام ثابت ورده المصنف بانه وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لنطقه بهذا الكلام اول واوسط وآخر والجزء الاول عبارة كلاته الثلث بلفظ بلفظ اني وباعتبار

الحروف بلفظ بهمزة اي يكون المعنى اذا اصرحنا بلفظي باني وبهمزة اني ثابت وهو خلف من الكلام وغير مقصود من المتكلم ويجوز بعد اما ان فتحت فاما بمعنى حقا نقول حقا انك قايم فان فاعل اي حق ذلك حقا او نقول حقا في معنى الظرف اي في حق فيكون ان اما فاعلا او مبتدا كما مر في باب المبتدا قال احقا ان اخطلكم هجاني ودليل كونه في مذهب الظرف قوله افي حق مواساتي اخاكم بمالي ثم يظلمني السريس فهو كقوله احقا بني ابنا سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح كالا تقول اما انك قايم كما قال تعالى الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله انه ذاهب بالفتح اي في حق والله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كانك قلت الا انه والله ذاهب وحتى ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورك حتى انك صالح وعجبت من احوالك حتى انك تفاخر ولا يجوز كسر ان بعد مذ ومنذ وان جاز وقوع الجملة والمفرد بعدهما نحو ما لقيتك مذ زيد قايم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها كما في الظروف المبنية فهي في تقدير المفرد الا ترى ان زمنت واية تضافان الى الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يجي ان بعدها الا مفتوحة كما مر في باب الظروف المبنية والغالب بعد لا جرم الفتح قال تعالى لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب الخليل اذ اي كما في اقسم لانه في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت فزارة بعدها ان يغضبوا برفع فزارة وان يغضبوا بدل اشتمال منها اي حق غضب فزارة بعدها وقال الفرا بل الرواية جرمت فزارة بنصب فزارة اي كسبت الطعنة فزارة الغضب اي جرمت لهم الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنان قوم اي لا يجرمن لكم وبمثله فسر بعضهم الاية اي جرم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء اي لا جرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم والفعل والفعل يشتركان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع فكثرت وجرت على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قايم فمن فتح فللنظر الى اصل لا جرم كما تقول لا بد ان تفعل كذا اي من ان تفعل ولا محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل ومن كسر فلمعنى القسم العارض في لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جرم باسقاط الميم ولا ذا جرم فيكون ذا زايدة كما قيل في ما ذا صنعت ولا ذا جر بغير ميم ولا ان ذا جرم ولا عن ذا جرم وان زايدة وعين عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن ترسمت عن خرقا منزلة ما الصبابة من عينيك مسجوم وعن انك قايم بالفتح فشذ وعن فلان يعنون بها كقلا وطالما وهما بمعنى حقا فمعنى شذ انك قايم حقا انك قايم اي في حق الا ان في لا تدخل على شذ وعن لكونهما في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه فيهما

معرفا

صنيعك وبئسما عملك اي نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم
وبئس وتقول بيد فاسق كان عمرا صالح ليس ههنا كاف كما كانت في قولك زيد صديق كما عمرا اخي ولو كانت كاف لوجب
ان ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل انما اردت ان يجوز بالكاف والدليل على زيادتها قولهم هذا مثل ما انك ههنا الكلم الزائد
الكاف مع من الزيادة كراهة ان يجي لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا صحيح كصحة ذاك وتقول
حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في حق وفي جهد رايي واذا جئت بأما فقلت اما حقا فانك ذاهب
واما جهد رأيي فانك قائم فالكسر هو الوجه لانك لم تضطر مع اما لما يجي في حروف الشرط نحو اما اليوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك
ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى فتح ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه يجوز اما في الدار
فانك في اهب بالفتح والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا قصدت ان قيام المخاطب
حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحديث وهذا ان فيجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع
المفردات والكسر في مظان الجمل اولى من تعريف ابي علي كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل موضع متعين لاحدهما
فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء يجوز فيه الفعل والاسم كقوله ومن عاد فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا
المفاجأة يتعين للاسم ولم يتعين فيه الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى آخره يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التأكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
ثم اعلم انه يختلف عباراتهم في ذلك فيقول بعضهم كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان
مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظر الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فبقي
على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال اللفظ بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الحرف
الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان
وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب باعتبار الرفع مجرد لان ان كالعدم باعتبار
وانما يعتد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ
هو الاسم المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب
الابتداء طرفا من هذا قوله لفظا او حكما راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في
حكم المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان ههنا مع اسمها وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت
قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان المكسورة مع جزئيها بتقدير

الاسم

اسمين اي المبتدأ والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في بقاء معنى الابتداء مع ما في حيزها معا من الاسمين فيما قال المص
مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك لانا بعد ما نسلم ان المفتوحة مع ما في حيزها بتقدير اسمين نقول ان في بيتك الاسمين بتقدير
المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا قائما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب
فكونها بتقدير اسمين لا يخرجها عن كونها مع جزئيها بتقدير المفرد اذ ذانك الاسمان بتقدير اسمين بل هي من اول الامر بتقدير
اسم مفرد اعني المصدر الذي ذانك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما دعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه مستشهدا
على العطف على محل المكسورة بقوله تعالى واذان من الله ورسوله الآية واذان بمعنى اعلام وكذا استشهد سيبويه بقوله
والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير
انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد فعل القلب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى
سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما
حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال
سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم المفتوحة مطلقا لانه لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في حيزها في تأويل
اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظرهم سديد صحيح فنقول ان قوله تعالى ورسوله
عطف على الضمير في بريء وجاز ذلك بلا تأكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من المشركين مقام التأكيد
او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك والواو اعتراضية لا عاطفة ونقول في قوله والا فاعلموا انا وانتم
بغاة ما بقينا في شقاق خبر انا وقوله وانتم بغاة جملة اعتراضية لكن لا يتم لنا مثل هذا في قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم
ولا انني بالشيء في القيداح وق بعد قوله فلا تحسبي اني تخشعت بعدكم لشيء ولا انا من الموت افرق لان قوله ولا انني بالشيء في
القيداح وق عطف على اني تخشعت فلو جعلنا قوله ولا انا ممن يزدهيه وعيدكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير
ولا يجوز ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا انني بالشيء بالكسر لارتفع الاشكال لكان قوله ولا انا ممن يزدهيه مستأنفا ولا تكرير
وحكم لكن في جواز العطف على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكر جواز العطف على محل اسم ان
بالرفع لكن المثقلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور وتفارقها في ان اللام لا تدخل على ما في حيزها دون
ان كما مر وانما كان لكن مثل ان لان معنى الابتداء معها لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها لا الى ما بعدها
فهو حفظ الحكم لما بعدها لما كان او اثباته عن ان يدخل فيه الاسم المنصوب بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قائم حفظت فيه
عدم القيام عما توهم من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان وليت ولعل ايضا

لكونه في الاصل مبتدا ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتدا بما اوردت فيه الحروف من المعاني والوصف وعطف البيان والتوكيد
في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفرا ولم يذكر غيرهم في ذلك امتناعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج
قوله تعالى علام الغيوب في قوله قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة لربي ويحتمل غيره وجوها اخر ولم يذكروا البدل
القياس كحكم ساير النواسخ في جواز الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المشبهة
نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا عند مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجاز
الكسائي وانما منعوا من ذلك لان العامل في خبر المبتدا عند جمهورهم الابتدا والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد
وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا فيه وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا
في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزا لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد
من المؤثرين عن الاخر فيلزم من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان زيدا وهند قائم
وخارجة لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الامر من باب اللف كقوله تعالى وجعل الليل والنهار لتسكنوا فيه و
لتبتغوا من فضله فاذا تقدمت الخبر على العطف فاما ان تاتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان زيدا قائم وعمرو كذلك او تحذفه
وتقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب عطف المفرد لان قائم لا يكون خبرا عن الاسمين
وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا لا ان ان واخواتها لا تعمل
عند الكوفيين الا في المبتدا دون الخبر فالعامل في خبر ان اسمها لان المبتدا والخبر يترافعان عنده فلا يلزم صدور اثر عن
مؤثرين والفرا توسط مذهبي سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي
اعراب الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك وزيد قائمان وان الفتى وعمرو قائمان
والا فلا لانه لا ينكر في الظاهر كما ينكر مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري الاعراب تبع
ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي
واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية
لا للعطف وهو مبتدا محذوف الخبر اي والصابئون كذلك لسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في يا تيم تيم عدي على مذهب المبرد
ومنه قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر
رفع توكيد اسم ان الخ وكذا المعطوف غير منوي الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذاهبان خبر
عنهما بلا شك ومثل ذلك نادر وجوز بعض النحويين تابع الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته

خفي اعراب الثاني نحو ظننت غلامك زائري وعمرو وليس بشيء لان ظن عامل قوي الاثر في الاسمين اللذين بعده بان صارا
منصوبين مفعولا به ولكن اصلحوا ذلك في ليت ولعل لما فيهما من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفا
اعراب الثاني لئلا يكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها فيقبح التنازع قوله خلافا للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا
مذهب الفرا والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن كذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله
ولذلك دخلت اللام اي لاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه
اللام لام الابتدا المذكورة في جواب القسم وكان حقها ان يدخل في اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواء اعني
التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتدا كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم
على معموله خاصة اذا كان حرفا لانه ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان يقع بينهما فصل لان المكروه
هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر الكلام اي المبتدا او الخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى
في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا يدخل مع التاخير الا على احد الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة
ان في ذلك لعبرة وان زيدا لفي الدار قائم ولا تدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار
لئلا يخرج عما كان لها بالتاخير احقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما عمدتان وانما تدخل على الاسم اذا فصل
بينه وبينها بظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او بظرف متعلق بالخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر على ما بعد لام
الابتدا انما قبله لانفصاله حقه من التصدر وقوله وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتدا والثانية جواب
قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما تدخل على الخبر اذا لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز
ان زيدا لقد قام كما جاز ان زيدا ليقوم لقربه منه كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها فيهما وان
لم يتصلها قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك ولما كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس جاز
دخول هذه اللام فيه نحو ان زيدا لسوف يخرج خلافا للكوفيين وذلك ان اللام للابتدا ومعناها التاكيد ولا تفيد
الحالية كما توهموا حتى تتناقض هي وحرف التنفيس كما مر في المضارع وشرط الخبر ايضا ان يكون مثبتا لان لام التوكيد
لا تجامع حرف النفي كما ذكرنا في جواب القسم ولا تدخل ايضا على حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان ضربته يضربك ولا على
اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما الصدر فتنافرا ولا تدخل على جواب الشرط فلا تقول ان زيدا
من يضربه لاضربه لان جواب الشرط وحده ليس هو الخبر بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا تدخل على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا تقول ان كل رجل لو ضيعته وذلك لان اصلها لام الابتدا كما ذكرنا في جواب القسم فلا تدخل

الا اذا كانت تدخل عليه وقد ذكرنا مواضعها واجاز الكسائى نظرا الى سدّها مسدّ الخبر ولهذا وقعت الاسمية خبران قالوا
دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قايم وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر
على ما اجازه ابن الانبارى وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدر ان لا تتأخر عن الاسم وعن اول جزء الخبر
ولهذا اردت ادخالها فى خبران الذى فيه او لام القسم وجب الفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال الله تعالى وان كلا
لما ليوفينهم فصل بين اللامين بما الزايدة كما قلنا فى قولك زيد صديقى كما ان عمرا اخى وانما تدخل على معمول الخبر المقدم على
الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد تقول ان زيدا لطعامك آكل وانى لبك واثق ولا تقول ان زيدا لفى الدار قام كما ذكرنا
فى جواب القسم واجاز الاخفش قد تدخل على غير الثلثة المذكورة وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد
وذلك لوقوعها موقع الخبر وكذا دخلت على الخبر مع ان كل فصل فى مثل هذا المقام يحتمل ان يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد
يتكرر اللام فى الخبر وفى متعلقه المقدم عليه نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج فيما مر وقد
شذ دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر مجردا من ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقد ربعضهم لهى عجوز ليكون فى التقدير
داخلا فى المبتدأ كما شذ فى خبر ان المفتوحة على قراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام وكذا فى بعض الشواذ وان
الله لسميع عليم بالفتح كما جاء فى الخبر معمولا لامسى نحو امسى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم قال الذى
اتى لمجهودا وبزال قال وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مكان وليما نحو ما زيد لقايما وقوله
واعلم ان تبيلى وتركا لكا لا متشابهان ولا سواء شاذ ولدخولها على حرف النفى وشذ ايضا دخولها على لكن ولولا فى اول
فيا دحى لكان لم تكن فاليوم ابكى ومتى لم يبكنى وقال لولا قاسم وندا سيل لقد جرت عليك يد غشوم واعلم ان اصل
شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت بان زيدا قايم ويجوز مع ان حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت
انك قايم واما قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد محمول على نعلم لان اصل الشهادة ان تكون عن علم وتشهد معلق
كعلمت ان زيدا لقايم الا ان شهدت لا ينصب المفعولين نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قايما وعلمت يجرى مجرى القسم
ضعف فتقول علمت ان زيدا قايم بكسر ان وكذلك شهدت تقول فى الشواشهد انك ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا
قد يجى اشهد لقد رايت كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لاخرجن قال ولقد علمت لتاتين منيتى وقد يقال ظننت
لتموتن لكونه بمعنى علمت واجراهما مجرى القسم ضعيف كما ان حذف اللام المعلقة بعدهما ضعيف نحو علمت زيد قايم وشهدت زيد
كقوله انى وجدت ملاك الشيمة الادب والدليل على اجراء الشهادة مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات
بالله انه لمن الصادقين فنفى قولك شهدت ان زيدا لقايم واشهد لزيد قايم كوران يكون شهدت معلقا كظننت لزيد

قايم

قايم ويجوز ان يكون مجرى مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا
لقايم لان حرف الجر لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقايم لعطفك الجملة على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول
لهنك لرجل صدق قال لهنا لمقضى علينا التهاجر وقال الجنى لا استخف الناس ان كنت غايبا وقد يحذف اللام وهو قليل
قال الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلث مذاهب احدها لسيبويه وهو ان الهاء بدل من
همزة ان كما يقال هياك فى اياك وهرقت فى ارقت فلما غيرت صورة ان بقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها
بعد الامتناع والثانى قول الفراء وهو ان اصله والله انك كما روى عن ابى ادهم الكلابى له ربى لا اقول ذلك بقصر اللام
ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك اى لله ابوك ثم حذفت الف
فعال كما يحذف من الممدود اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا بارك الله فى سهيل اذا ما الله بارك فى الرجال
ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصل لله انك واللام للقسم فعلى
ما علم فى مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك لقايم بلا تعجب واما قولهم ان زيدا ليضربن بنون التاكيد
وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما جواب قسم مقدر اى والله ليضربن ووالله لقام وانما جاز حذف قد فى الماضى
مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما فى الاصل لام الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر لان هناك جملتين
فى حكم واحد الا ترى الى تخفيفات ايمن ووجوب حذف الخبر فى لعمرك وايمن الله وجواز حذف الجار فى الله لا فعلن
ولا يجى لام الابتداء من جملة الحروف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكننى من
حبها لعميد قالوا انما ذلك لانها لا تغير معنى الابتداء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع واما البصريون فقالوا
كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانها تسقط بسببها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشدة
مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها بمجامعتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها معنى
فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها واما البيت فشاذ اما ان يكون كما فى قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون فى الاصل
لكن اننى فخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربى تخفيفا منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان
المكسورة تركه ف نعم كما يجى فى حروف التصديق فلا تعمل وتركه ف المفتوحة لعل فتعمل والمفتوحة لكونها مع جزئيها اسما
مفردا تقع اسما لهذه الاحرف الستة لكن يجب فصلها عنها بالخبر كراهة اجتماعهما نحو ان عندى انك قايم وليت فى قلبك انك
تعطينى وكذا فى البواقى وان مع ما فى حيزها بدل الاشتمال من احدى فى قوله تعالى واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم
ومن كم اهلكنا فى قوله تعالى الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم

ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر لانكم الاولى وانكم الثانية معادة لتأكيد الاولى لما تراخى بينها وبين الخبر كما كرر
فلا تحسبنهم لما تراخى بين مفعولى لا تحسبن فى قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم
بمفازة من العذاب ومثل قوله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون وهذا قول الجرمى وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدأ
خبره اذا متم والجملة الاسمية خبر انكم الاولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم ويجوز وقوع ان المكسورة خبر الاخوف البتة كقوله
ان الخليفة ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون اننى اذا قلت اما بعد انى خطيبها بكسر ان وروى انى بالفتح على
ان يكون تكريرا لاننى الاولى كما قلنا فى الآية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الى آخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء
فيغلب الالغاء قال الله تعالى فى الاعمال ان كلا لما ليوفينهم بتخفيف ان ولا يجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والآية رد عليهم
قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت واهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال
فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا المعملة لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك انما
يلزم اللام ان خيف التباسها بالنافية فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مبنيا او معربا مقصورا واما ان دخلت على
الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان جزاك الله خيرا لم تدخل فيه اللام لان الدعاء لا يدخله النافية فاذا دخلت المخففة على الفعل
لزم عند البصرية كونه من نواسخ المبتدأ لئلا تخرج ان عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها
قياسا كقوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه
وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الفارقة فمذهب ابى على واتباعه انها غير لام الابتداء التى تجامع المشددة
بل هى لام اخرى للفرق لانه لو كانت للابتداء لوجب التعليق اى فى ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء
فى نحو قوله ان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك وذهب جماعة الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما
ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الا فى النواسخ الا على الجزء الاخير وهو
الخبر وتدخل مع المثقلة اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفى الامثلة الواردة فى التنزيل لم يدخل الا على ما كان
خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك
لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثانى وان دخله لام الابتداء قال الله تعالى وان يكاد
الذين كفروا ليزلقونك وان كادوا ليفتنونك واما قوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك فشاذ وفرق الكسائى
بين ان مع اللام فى الاسماء وبينها معها فى الافعال فجعلها فى الاسماء المخففة واما فى الافعال فقال ان نافية واللام بمعنى
الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل لان معنى النفى راجع الى الفعل وغيره من الكوفيين قالوا انها

نافية

نافية مطلقا دخلت فى الفعل او فى الاسم واللام بمعنى الا وقال البصريون لو كان اللام بمعنى الا لجاز جاءنى القوم لزيدا اى الا زيدا
ولا يلزم ما قالوا اذ ربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى ومنع ابو على فى المكسورة المخففة
المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك فى باب الضمائر قوله وتخفف المفتوحة
فتعمل فى ضمير شان مقدر قد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف فى ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم
اظن انك قائم واجيب انه ذاهب ومنه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال فلو انك فى يوم الرخاء
سألتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وقال بانك ربيع وغيث مريع وقدما تكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الى آخره
قد مضى شرحه فى نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الاسمية فقد تكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد
يكون مصدرة بلا نحو علمت ان لا انى لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب نحو علمنا ان رب خصم لى على
مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لى قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك تتوسط بين
كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى ويجوز معها الواو وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجى وشذ الجر بها فكان
قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت لام التشبيه
لتؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة رعاية للفظ الكاف فانها لا تدخل الا لفظ المفردات ففتحت لفظا وهى
فى المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتح حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت
فى محل خبر ان لصيرورتها كجزء الحرف كما ذكرنا فى كاف كذا وكاى ولا يقتضى ما يتعلق به كما كانت تقتضيه حين كانت فى محل
الخبر لانها خرجت بالجزئية عن كونها جارة فاذا خففت كان فى لا فصح الغاؤها وقد جاء كان وريديه رشاء خلب وقال
وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم تعلها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم فى ان المخففة لكن لما لزم الفعلية
التى تليها ما لزم ان المخففة من حروف العوض قوى اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى ان ولزوم حرف العوض فى الفعلية
يقوى كونها مركبة من الكاف وان ويجى بعد المهملة اسمية عنابات لها رتمى طويلا والية كان قبس يعلى بها حين تشرع
وفعلية كقوله تع كان لم تغن بالامس وقوله رضى الله عنه فى نهج البلاغة كان قد وردت الاظعان وقوله افد الترحل غير ان
ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اى وكان قد زالت بها وان جاء بعدها مفرد كقوله تمشى بها الدرماء تسحب قصبها كان
بطن حبلى ذات اونين متئم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان بطنها بطن حبلى وقوله ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف
اى كانها ظبية ويروى كان ظبية بالنصب على اعمال كان ويروى بجرها على ان ان زائدة اى كظبية قوله ولكن عند البصريين

مؤودة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرية بالكاف الزايدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف و
حذفت الهمزة فلا تفيدان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان تحقق مضمون ما بعدها ولا يخفى اثر التكلف فيما
قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله بين كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير
المعنوي واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون كقوله تع ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم
اى ولكن الله سلم لم يركهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافر ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما
بوجه ما قال تعالى ان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللايق
به ان يشكر المفضل ومثله كثير فاذا خففت الغيت ويونس والاخفش اجازا اعمالها مشددة ومخففة ولا اعرف به شاهدا
ويجوز دخول الواو عليها مشددة ومخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث
المعنى وجاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا
فضل قوله وليت للتمني الى اخره قد مضى شرحه في اول هذا الباب قوله ولعل للترجي وشذ الجر بها فيها احدى عشرة لغة اشهرها
لعل وعل وجاء لعن بعين غير معجمة ولغن بغين معجمة وآخرها نون وجاء رعن ورغن بجعل الراء مقام اللام ولان
ان ولعاء بالمد قال لعاء الله فضلكم علينا بشيء ان امكم شريم وقد يقال لعلت كربت وعقيل يجرون بلعل مفتوحة
اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا بعل مكسورة اللام ومفتوحتها قال فقلت ادع اخرى وارفع الصوت رفعة لعل
ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملة عمل الحروف
والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا لا ظاهرا ولا مقدرا فهي مثل لولا الداخلة
على المضمر المجرور عند سيبويه جارة لا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل ان يقال
اسم لعل هو ضمير الشان مقدر وابي المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت لتوالي اللامات اى لعل لابي المغوار منك جواب
قريب ويجوز ان يقال ثاني لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح
اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابو عبيدة والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر
مع حذف ثاني لامي لعل للامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال الاصل لعا اى انتعش دعاء له
فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعذرة فيما انشد ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد بجر الله
اللام الاولى في لعل زايدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل عدم التصرف في الحروف بالزيادة لان مبناها على
الخفة والبصريون نظروا الى كثرة التصرف فيها والتلعب بها وجواز زيادة الباء فيها فان شئت بها لم تتصرف عند البصريين

والعلية

والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه
الحروف عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخير الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا ومجرورا فيجوز توسيطه بين هذه الحروف
واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخيره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا
يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقلة كقوله فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي
غليظ المشافر فيمن روى برفع زنجي اى ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى لكن زنجيا لا يعرف قرابتي
واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني بنت حسان المه واعصه في الخطوب وقوله
ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في غير
الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على
الفعل الصريح فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان
في الدار يجلس اخوك قال كان على عرنينه وجبينه اقام شعاع الشمس او طلع البدر وانما جاز حذف ضمير الشان من غير ضعف
لبقاء تفسيره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط فهو كالزائد وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون وعند الكسائي من فيه زايدة وعند ابن كيسان الحرف في مثله غير عاملة لفظا كالمكفوفة ولفظا
علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون لحذفه تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو
قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اى ان لنا محلا في الدنيا ومرتحلا في الآخرة وان في رحيل
السفر اذ مضوا الى الآخرة مهلا اى سبقا اى لا يرجع الراحلون الى الاخرة وتقول ان مالا وان ولدا وان عددا
ابلا وشاء اى ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواب حذف خبرها تكريران كما قيل ان اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة
فقال ان الزبابة ان الفارة اى هما مختلفان والرد على المنعبين روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار
قد فضلونا وآوونا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك قالوا بلى فقال عليه السلام ان ذلك اى ان ذلك
كذلك وما روي من قول عمر بن عبد العزيز لمن مت اليه بقرابة ان ذلك اى مصدق ثم ذكر الماتّ حاجته فقال عمر لعل
ذلك اى لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله اى هلكوا وقيل الخبر ويصدون
والواو زايدة وقال الشاعر خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان المكارم نهشلا قال ابن يعيش لم يات
خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا ومجرورا قال والجيد ان يقدر في ان ذلك ولعل ذلك الظرف ايضا اى ان لك ذلك
ولعل لك ذلك اقول لا ملجئ الى جعل جميع الاخبار المحذوفة ظروفا بل تقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان او لا وقد

مسند الخبر او المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو ان ضربي زيدا قايما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر شعرت اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصل ليت شعري ليت شعرتي حذفوا الهاء في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كالنشدة والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ام عمرو اي ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المصنف الاستفهام قايم مقام الخبر كالجار والمجرور في ليتك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كجواب لولا مسد خبر المبتدا الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمجيء بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجيء فيه بلا اسناد مسن لكثرة الاستعمال وقد يحذف الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون اي ليت شعري اتجتمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا بشرط الافادة عن نكرة بنكرة لانا ذكرنا في باب المبتدا ان التخصيص غير مشترط في المبتدا مع حصول الفايدة وانما لم يخبر عن المبتدا المنكر بخبر موخر لئلا يلتبس المبتدا بالخبر وذلك لتوافق اعرابيهما واما ههنا فالاعرابان مختلفان قال وان شفاء عبرة مهراقة ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما ابوك قال تعالى فان حسبك الله كما مر في باب كان قال فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان يروى خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روى برفعه فاسم ليت ضمير شان محذوف وقوله خيرك وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يثن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا اي مكفوفين عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وقيل شرك مرتو اي مرتويا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اعني خيرك كفافا اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره ويكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل ارتوى اي ما دام الماء ريان قوله الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربع الاول للجمع فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا

الغلط قوله للجمع مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال بعض الفقهاء انها للترتيب ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو وفيما الثاني فيه قبل الاول كقوله اغتذى قد جوينا فذحت وفض حتى ماها وقوله تعالى واسجدي واركعي وقوله نموت ونحيى والاصل في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع بين مضموني الجملتين فصاعدا في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قايم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى فاعل الفعل الاول وفي الثانية والكلام الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع القصد اي معناه كقول الشاك كنت اكلت تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع احدهما فالواو تصير الجمعية نصا كما ويصير معنى احدهما نصا ثم اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب اعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وان يكون المعنى انتفى احد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزايدة بعد واو العطف فقلت ما جاء زيد ولا عمرو وقد تزاد لا طردا حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا يستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلا بد من انتفائها من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت فليس بشيء لان نفي النفي مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل تريد رجل قصير او نحو فعلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني هو ايضا نفي الاحتمالات الثلث كما كان من دون

تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرير الفعل المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو واكثر قوله والفاء للترتيب اعلم
ان الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف اولا فان عطفت مفردا على مفرد ففائدتها ان ملابسة المعطوف لمعنى
الفعل المنسوب اليه والى المعطوف عليه بعد ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اى حصل قيام عمرو
عقيب قيام زيد بلا مهلة ومعنى ضربت زيدا فعمرا اى وقع الضرب على عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات
المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات
كقولك جاءني زيد الآكل فالنائم اى الذي يأكل فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
اى الذي يصبح فيغنم فيؤوب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو قوله
في صلوة الجماعة يتقدم الاقرأ فالافقه فالاقدم هجرة فالاسن فالاصبح وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون
مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تفيد الفاء العاطفة في الجمل كون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر
ذم الشيء او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله تعالى ونادى نوح ربه فقال
رب ان ابني من اهلي وتقول اجبته فقلت لبيك وذلك ان موضع ذكر التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا لان تبييت الباس تفصيل للاهلاك المجمل وقد تجيء الفاء العاطفة للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي
يقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية اى الى الثعلبية وبعضهم يقول مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع
كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين
قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا فقدما
وحكى جوازه عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل البيتان الفاء فيه بمعنى الى اى منازل بين الدخول
الى حومل توضح الى المقراة فان قلت كيف هذا وانت لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو لان الفعل لا يتعلق بحرفي جر
بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار
عمرو الى دار خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي ايا دار سلمى بالحرورية اسلمي الى جانب الصمان
فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الوروك الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم
فاذا كثر ذلك مع حرف الجر اعني الى فحذفه مع فاء العطف التي هي بمعناه اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان

يكون

يكون المعنى قفا نبك بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله يا دار مية
بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في الذكر لانه يذكر في تعريف الاماكن الاخص بعد الاعم كمكان العلياء موضع واسع
مشتمل على مواضع منها السند وهو كقولك داري ببغداد فالكرخ فاذا نفيت قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد
فعمرو فانت ناف لتعقب مجيء عمرو لمجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا
كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف ايضا لا تخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على
ما هو جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه او بدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفه بان يصلح
تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى فيما مثلنا اذا كان كذا فاكرمه وهو كثير
في القرآن المجيد وغيره قال الله تعالى ام لهم ملك السموات والارض وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه
خلقتني من نار وخلقته من طين قال فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى اذا كنت
لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وقال فبعزتك لاغوينهم
وقد يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى اخرج منها فانك رجيم وتقول
اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول
زيد فاضل فاكرمه وتعكس فتقول اكرمه فانه فاضل فقد دخل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة
فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته
فاكرمه ثم انه قد يؤتى في الكلام بفاء موقعها موقع الفاء السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه
على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما تقدم في اما غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله
قوله فسبح وقد تجيء زائدة في غير هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني في المترتب يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه
متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد
نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل ثم تصبح
الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام
صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال
ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير واما لاستبعاد مرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة

قوله وثم مثلها بمهلة اي مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص بالمهلة والتراخي ومن ثمة قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المرور
مروران ولا تكون الا عاطفة ولا تكون للسببية لانه لا يتراخى المسبب عن السبب التام ولا تعطف المفصل على المجمل كالفاء
قد يجئ ثم في الجمل خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا في قوله تع ثم انشأناه خلقا
آخر وكقوله تع خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاشراك بخالق السموات
والارض مستبعد غير مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تع فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا
فان الايمان بعد المنزلة من فك الرقبة والاطعام بل لا نسبة بينه وبينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة
وهي انقطاع العبد اليه بالكلية وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجئ ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء
وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما
يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته
ثم بسيادة جده لان سيادة نفسه به اخص ثم سيادة الاب ثم سيادة الجد وان كان سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه لكن الغرض ما ذكرت من ترتيب معاليه الاخص فالاخص كالفاء في قوله تع فنعم اجر العاملين وقد يكون
ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو
بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون
ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تع فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا فاقام العلم مقام
المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان
والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ثبتنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعادا لمرتبة
البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل فيكون كما قلنا في قوله تع ثم انشأناه خلقا آخر من الوجهين
وقد تدخل همزة الاستفهام المفيدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا
الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق فقوله اوكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار النبذ وقد يكون الاستفهام
للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية كقوله تعالى قالوا لولا اوتي مثل ما اوتي موسى اولم يكفروا بما اوتي موسى
فقوله اولم يكفروا عطف على قالوا لولا اوتي وكذا تدخل على فاء العطف للانكار كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك
افانت تسمع الصم فقوله انت تسمع الصم عطف على ومنهم من يستمعون اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت
تسمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ

او التقرير

او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى من اله غير الله يأتيكم بضياء افلا تسمعون اي
اكان كذا فلم لا تسمعون وكذا قوله اله غير الله يأتيكم بليل تسكنون فيه افلا تبصرون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ
او التقرير وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المفيدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به
فثم ههنا مثلها في قوله تع ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشيء مستبعد ممن استعجل له استهزاء ومن الحروف
ليست بعاطفة على معطوف مقدر كما في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدم ما يكون معطوفا عليه
ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة اي عند الاخفش زايدة والبصريون يؤولون فيما قبل التأويل
صيانة للحرف من الزيادة اما الواو فمثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما محذوف اي فلما
للجبين وناديناه كان هناك ما لا يوصف من الطافة وكذا قوله فلما اجزنا ساحة الحي وانتحى البيت واما قوله ولما رأى الرحمن ان ليس فيهم
رشيد ولا ناه اخاه عن الغدر وصب عليهم تغلب ابنة وائل فكانوا عليهم مثل راغية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب فحذف
المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك يا كبيشة لم يكن الا كلمة حالم بخيال اي فاذا الماكم وذلك الالمام واما الفاء ففي قوله
اراني اذا ما بت على هوى فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا قيل الفاء زايدة وقيل بل الزايد ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش
زيد فوجد وزيد فقام بناء على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما
والفاء في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع زايدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في
بابه واما ثم فقال الاخفش هي زايدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان
لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وما جاء من مثل ان
لكن الاعتداد بهذا اولى الا فليكم بزيادة الحروف الثلث انشد ابو زيد لزيادة قول الراجز يا دهر ام ما كان مشيي رقصا
بل قد يكون مشيي توقصا قوله وحتى مثلها يعني مثلها في مثل ثم في الترتيب والمهلة قال الجزولي المهلة في حتى اقل منها في
ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حق العاطفة تقييد ان
المعطوف هو الجزء الفائق اما في القوة او في الضعف على ساير اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في
المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر كقولك توفي الله كل اب لي حتى آدم وقد يكون تعلقه
به في اثناء تعلقه بالاجزاء الاخر كمات الناس حتى الانبياء فالمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر
فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى
الى الاضعف كما في قدم الحجاج حتى المشاة قوله واو واما وام اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو

واما العاطفتان فى المعنى سواء الا فى شيء واحد وهو ان او تجيء بمعنى الى او الا وتجيء او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون اذن
بعدها الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقط تعطف المفرد على المفرد نحو جاءني زيد
او عمرو وقد تعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم يبدو لك الاقامة فتقول
او اقيم اي بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتمل للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في
قوله بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام
قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وانما جاز الاضراب
بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزر الناس من غير تحقيق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون
ثم اخذ تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اي ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف ثم
كانوا ازيد من ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب على ما يقول الناس في التحزير ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القضية
ان قالوا ذلك حقق وقال او هو اقرب اي بل هو اقرب وقال الزجاج ان الاولى ان او في الخبر لاحد معان الشك والابهام
والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبرت عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام
لما عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جاءني زيد او عمرو ولم تعرف الجائي منهما فاو للشك وان عرفته
وقصدت الابهام على السامع فهو الابهام كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر انه كان يعرف انه من ايهما
اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل لما لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا
اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك والاباحة في الامر ان يحصل للمامور
بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف في الغالب نحو للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو
اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الجمع بين الفعلين والاقتصار على احدهما وفي التخيير يتحتم احدهما ولا يجوز
الجمع هذا ما قيل وينبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من لفظ او بل ليست الا لاحد الشيئين
في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من قبل العاطفة وما بعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير فلا او ولما
في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام
لا من قبل او بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من
حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك واما في سائر اقسام
الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فا...

فلا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة في الاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو

فيه

فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب
زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة وكثرة
الاستعمال وفي الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا نعما او
يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو مثنى سي قال سيان كسر رغيف او كسر عظم من عظام
واذا نفيت الخبر نحو ما رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤيتهما معا قلت ما رايت واحدا منهما او ما رايت احدهما
او ما رايت زيدا او لا عمرا وان اردت نفي رؤية احدهما لا رؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه
للمخاطب سميته نحو ما رايت زيدا او ما رايت عمرا وان لم يتعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا
او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الآخر وكذا لو نفيت الامر وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا
لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس يقتضي ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الآخر كما كان في الامر معناه اضرب
احدهما ولا تضرب الآخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المنفي والمثبت في رايت زيدا او عمرا
وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في اصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك لو قلت اضرب
زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقين ولو قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب
احدهم واضرب الباقين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او عمرا او خالدا او ما رايت زيدا او عمرا او خالدا وهذا القياس
هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه لو استعمل لفظ واحد او ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد
فقط ولو استعمل في غير الموجب فمعناه العموم في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك لو قلت في
الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يؤدي معنى الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا
او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة يفيد انك رايت واحدا منهما فقط ولو قلت في غير الموجب ما رايت واحدا
منهما او ما رايت رجلا منهما او ما رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ الثلثة وان احتمل ان تريد به الواحد
فقط فيكون المعنى ما لقيت واحدا منهما ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت
واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤية كليهما وانما كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت
لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما مما كان اصله اي عدم الرؤية
فيبقى الآخر على اصله اي غير مرئي واما لو قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدي معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا او الاصل
عدم الرؤية ولم يصرح فيه الا بعدم رؤية واحد منهما فبقي الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى ان يكون نفيا مطلقا ...

فان قلت واذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لاتأتى بمفعول رأيت لا واحدا ولا اكثر حين تختص توهم المخاطب
بهذا الاصل لم يبق على حاله بل كان يكفيك ان تقول لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى تقييد نفى الرؤية بالواحد قلت
قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل اى عدم الرؤية بقى على حاله ولم ينتف بتعلقها باقل ما يكون اى الواحد فما زاد
واذا تقرر هذا ظهر لك علة قولهم ان النكرة فى غير الموجب تفيد العموم فى الاغلب وذلك ان النكرة تفيد الوحدة والوحدة
فى غير الموجب تفيد العموم فى الاغلب كما مضى فان قصدت التنصيص على العموم فى لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت
من رجل من واحد واذا قلت ما لقيت رجلين ورجالا فالمعنى ما لقيت مثنى واحدا من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة
منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق وغيره ومع من يصير الاول نصا فى استغراقه بجميع مثنيات هذا الجنس والثانى فى استغراقه
بجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا فى الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا ويحتمل احتمالا
مرجوحا لا تضرب احدهما واضرب الآخر ويندفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التى فى قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا
عن معنى الوحدة التى هى موضوعة له والله اعلم واما اما التى بمعنى او فى جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه بها لابد ان
يكون مصدرا باما اخرى نحو جاءنى اما زيد واما عمرو فيبنى الكلام مع اما على احد الشيئين او الاشياء واما مع او فان تقدم اما
على المعطوف عليه نحو جاءنى اما زيد او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين بعد
ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او تقصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان تكون
شاكا او مبهما من اول الامر وان لم تأت بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءنى القوم وانت عازم من الامر على الاستثناء
بقولك الا زيدا فاما الثانية فى كل كلام لابد لها من تقدم اما اخرى داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه
تقدم اما عليه وعدم تقدمه نحو جاءنى اما زيد او عمرو وجاءنى زيد او عمرو وقد جاءت اما غير مسبوقة باما اخرى فى الشعر
لكنها تقدر حملا على الكثير الشايع من استعمالها انشد الفراء تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات ألم خيالها اى اما بدار
واما باموات وقد تخلف الثانية الا قال فاما ان تكون اخى بحق فاعرف منك غثى من سمينى والا فاطرحنى واتخذنى عدوا
اتقيك وتتقينى وتلزم الثانية الواو وربما ترد بلا واو نحو خذا اما هذا اما ذاك قال يا ليتما امنا شالت نعامتها اما الى
جنة اما الى نار ويروى ايما الى جنة وهى لغة فى اما وقالوا ان اما لا تستعمل فى النهى وحكى قطرب فتح همزة اما العاطفة وهى
عند سيبويه مركبة من ان وما بدليل حذف ما للضرورة قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما
فارتكب الشاعر حذف اما الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبنها فان جزعا وان اجمال صبر
قال التقدير اما تجزع جزعا ولا منع من تغير معنى الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون هلا بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد

غير مركب لان الاصل فى الحروف وتاول البيتين بان الشرطية وشرطها كان المحذوفة اى فان كان جزعا ومنع ابو على
وعبد القاهر من كونها عاطفة لان الاولى داخلة على ليس بمعطوف على شئ والثانية مقترنة بواو العطف فلا تصلح ان
للعطف وشبهته من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة ولا يلزم ذلك فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية
والاولى تنصب المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسى اما الاولى مع الثانية حرف عطف قدمت تنبيها على ان الامر
مبنى على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لاما الثانية على الاولى حتى تصير الحرف واحدا ثم تعطفان معا ما بعد الثانية
على ما بعد الاولى وهذا عذر بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على
بعضه وعطف الحروف على الحروف غير موجودة فى كلامهم فالحق ان الواو هى العاطفة واما مفيدة لاحد الشيئين غير
عاطفة والواو فى نحو قوله اما الى جنة اما الى نار مقدرة قوله وام المتصلة لازمة الاستفهام الى آخره اعلم ان ام على
ضربين متصلة ومنفصلة فالمتصل يختص بثلثة اشياء احدها تقدم الهمزة اما للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية
نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وقد مضى شرح همزة التسوية وهذه الهمزة قد تكون مقدرة قبل ام المتصلة
فى الشعر قال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان وقال لعمرك ما ادرى وان كنت داريا شعيث
بن سهم ام شعيب بن منقر وقال كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا وليس بكثير وربما
تجيء بل قبل المتصلة على الشذوذ نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لزمت الهمزة فى الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة
لمعنى الاستفهام وضعا وهى مع اداة الاستفهام التى قبلها بمعنى اى فشاركت همزة الاستفهام التى هى ايضا عريقة فى
باب الاستفهام وعادلتها حتى كانهما معا بمعنى اى واما هل فانها دخيلة فى معنى الاستفهام لان اصلها قد نحو قوله تعالى
هل اتى على الانسان واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا تقع بعد غيرهما
من اسماء الاستفهام لانه اذا كان الاستفهام بام عن اسم داخل فى عموم اسم الاستفهام المتقدم وفى الحكم المنسوب اليه
لان اسماء الاستفهام لما استفهم بها عمت فى الجميع فتغنى عن كل استفهام بعدها فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان
معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من قولك من عندك وان لم يكن داخلا فى عموم اسم الاستفهام المتقدم نحو من عندك
ام عندك حمار واين زيد ام عندك عمرو او فى حكم المنسوب اليه نحو من عندك ام ضربت عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز
وقوعها بعدها وثانيها انه يجب ان يستفهم بها عن شيئين او اشياء احدها او احدهما عند المتكلم لطلب التعيين لانها مع
الهمزة بمعنى اى ويستفهم باى عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى
اى فجوابه بالتعيين واما فى المنقطعة فلا يثبت احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على كلامين لانه اضراب عن

الكلام الاول شروع فى استفهام مستانف فهى لاتكون بمعنى بل التى تدل على ان الاول وقع غلطا فى نحو قولهم انها لابل ام شاء
او بمعنى بل التى تكون للانتقال من كلام الى كلام آخر لا للتدارك الغلط كما فى قوله تعالى ام يقولون افتريه وقوله ام اتخذ
مما يخلق بنات وفيهما معنى بل مع الهمزة الاستفهامية فى نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانكارية فى نحو ام يقولون
افتريه وقد يجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذى هو مهين اذ لا معنى للاستفهام ههنا وكذا اذا جاءت
بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوى الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله ام كيف
ينفع ما تعطى العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهى فى مثله بمعنى بل وحده والمقصود ان الكلام معها على حاله
دون المتصلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصلة لكونها مع الهمزة التى قبلها كلاما واحدا وجواب المنقطعة لا او نعم
لانه استفهام مستانف ومما يليها انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو او مقدرا احدهما نحو انها لابل ام شاء اى ام هى شاء قال جار الله لا يجوز حذف احد جزئى الجملة بعد
المنقطعة فى الاستفهام لئلا يلتبس بالمتصلة ويجوز فى الخبر اذا لم يلتبس اقول اذا كان الاستفهام المقدم بغير الهمزة
لم يلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه الاولى فى المتصلة مفردا كان او جملة ان يلى الهمزة وقبلها مثل ما وليها سواء ليكون ام مع الهمزة بتاويل
اى والمفردان بعدها بتاويل المضاف اليه اى فنحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما عندك وافى السوق زيد ام فى الدار
اى فى اى الموضعين هو ويجوز الى الفصل بين ما وليها نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام فى الدار والقيت زيدا ام
عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وان وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين فان كانتا
فعليتين مشتركتين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زيد ام انتبه فهى متصلة ويجوز مع التناسب بين معنيى الفعلين ان تكون
منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم وان كانتا فعليتين متساويتى النظم مشتركتين فى الفعل نحو اقام زيد ام قام عمرو او اسميتين
مشتركتين فى جزء نحو ازيد قايم ام هو قاعد وازيد اخوك ام عمرو فهو فى الاولى ان ام فى الصور الثلث منقطعة لانك كنت
قادرا فيها على الاكتفاء بمفردين منها لو قصدت الاتصال بالمفرد اذ دل على كونها متصلة وعلى كون ما قبلها وما بعدها فى تقدير
كلام واحد فلو اردت الاتصال قلت فى الاولى ازيد قام ام عمرو وفى الاخيرتين اقايم زيد ام قاعد وازيد اخوك ام عمرو
فعدولك الى الجملتين مع القدرة على المفردين دليل الانفصال واما فى الفعليتين المشتركتين فى الفاعل فلا يقدر على
الاكتفاء بمفردين منها لان كل فعل لابد له من فاعل واما ان جئت بعدها بجملتين غير مشتركتين فى جزء نحو ازيد قايم ام عمرو قاعد
واقايم زيد ام قاعد عمرو واقام زيد ام قعد عمرو وكذا اضرب زيد عمرا ام قتل خالد لان المشترك فيه فضلة لا جزء جملة
فالمتاخرون على انها منفصلة لا غير والمصنف والاندلسى جوزا الامرين فان كانت متصلة فالمعنى اى هذين الامرين كان

وليس

وليس فى هذا اليه ببعيد بل ان وقع الاختلاف بين الجملتين اما بكون احديهما اسمية والاخرى فعلية نحو اقام زيد ام
عمرو قاعد او بتقدم خبر احدى الاسميتين وتاخر خبر الاخرى نحو اقايم زيد ام عمرو قاعد وكذا فى المشتركتين فى جزء اذا لم
يتساو نظمهما نحو ازيد عندك ام عندك عمرو وابكر قايم ام قايم خالد فالظاهر فيها الانفصال الا قوله تعالى سواء عليهم ادعوتموهم
ام انتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع انها متصلة لانه لا يلتبس بالمنقطعة لان التسوية لا معنى فيها للمنفصلة
فعلى هذا ان كان بعد ام مفرد لفظا وتقديرا قولا واحدا وقبلها الهمزة فى الاغلب لفظا او تقديرا وان لم يكن قبلها همزة
فهى منقطعة قولا واحدا الا فى الشاذ وان كان بعدها جملة فان لم يكن قبلها همزة فهى منقطعة وان كان قبلها الهمزة تميزت
المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن وقال سيبويه ام فى قولك ازيد عندك ام لا منقطعة كان عند السائل ان زيدا
عنده فاستفهم ثم ادركه مثل ذلك الظن فى انه ليس عنده فقال ام لا وانما عدها منقطعة لانه لو سكت على قوله ازيد عندك
لعلم المخاطب انه يريد اهو عندك ام ليس عندك فلا بد ان يكون لقولك ام لا فايدة مجددة وهى تغير ظن كونه عنده الى ظن انه
ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والاضراب اما همزة التسوية وام التسوية فهما اللتان تليان نحو قولهم سواء وقولهم
لا ابالى ومتصرفاته نحو قولك سواء على اقمت ام قعدت ولا ابالى اقام ام قعد فعند النحاة قولك اقمت ام قعدت جملتان
فى تقدير مفردين معطوف احدهما على الآخر بواو العطف اى سواء على قيامك وقعودك فقيامك مبتدا وقعودك عطف
عليه وسواء خبر مقدم وقد اجاز ابو على ايضا ان يكون سواء مبتدا واقمت ام قعدت خبره لكونهما فى الظاهر فعلين
قال ابو على انما جعل الفعلان مع الحرفين فى تاويل اسمين بينهما واو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد عديلتها
مستويان فى علم المستفهم لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده فتطلب بهذا السؤال
التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم همزة الاستفهام وعديلتها مع ما بعدهما مقام المستويين وهما
قيامك وقعودك وهذا كما اقيم لفظ النداء مقام الاختصاص فى انا افعل كذا ايها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى
مختص ولا ينعكس وكل استفهام بام المتصلة تسوية ولا ينعكس والذى يظهر لى ان سواء فى مثله خبر مبتدا محذوف تقديره
الامران سواء على ثم بين الامرين بقوله اقمت ام قعدت كما فى قوله تعالى فاصبروا او لا تصبروا سواء عليكم اى الامران
سواء وسواء لا يثنى ولا يجمع لكونه فى الاصل مصدرا وحكى ابو حاتم تثنيته وجمعه ورده ابو على وقولك اقمت ام قعدت بمعنى
ان قمت وان قعدت والجملة الاسمية المتقدمة اى الامران سواء دالة على جزاء الشرط اى ان قمت وقعدت فالامران
سواء على ولا شك فى تضمن الفعل بعد سواء وما ابالى معنى الشرط ولذلك استقبح الاخفش رحمه الله ما حكى ابو على عنه فى الحجة ان
يقع بعدها الابتدائية نحو سواء على وما ابالى ادرهم الكلام ام دينار الا ترى الى فايدة الماضى فى مثله معنى المستقبل دا

ذلك الا التضمن معنى الشرط واما قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فلتقدم الفعلية والاسم بجرد من وقوع
الاسمية موقع الفعلية قوله هل لكم مما ملكت ايمانكم من شركاء فيما رزقناكم فانتم فيه سواء اي فتستووا والتقدم الاستفهام الدال
عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق. كنت كالغصان بالماء اعتصاري، وكذلك استقبح الاخفش وقوع المضارع
بعدها نحو سواء علي تقوم ام تقعد وما ابالي تقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى الاستقبال دل على ارادة معنى الشرط
فيه قال ابو علي ومما يدل على ما قال الاخفش انه جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي قال الله تعالى سواء علينا
اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وقال سواء عليك
اليوم انصاعت النوى بخرقاء ام انحى لك السيف ذابح وقال ابالي انبت بالحزن تيس ام لحاني بظهر غيب لئيم واما قوله
فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار فقد تقدم في باب كان ان تقديره اكان ظبي كان امك نحو وان احد من المشركين
استجارك وانما افادت الهمزة فائدة ان الشرطية لان ان تستعمل في الامر المفروض وقوعه المجهول في الاغلب فلا يقال ان غربت
الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما لم يتيقن حصوله فجاز في هما معناهما فجردت عن معنى الاستفهام وجعلت بمعنى ان او
لانها مثلها في افادة احد الشيئين او الاشياء فمعنى سواء علي اقمت ام قعدت ان قمت او قعدت ويرشدك الى ان سواء
ساد مسد جواب الشرط لا خبر مقدم ان معنى سواء اقمت ام قعدت ولا ابالي قمت ام قعدت في الحقيقة واحد ولا ابالي
ليس خبر المبتدا بل المعنى ان قمت او قعدت فلا ابالي بهما وقول ابن سينا. سيان عندي ان بروا وان فجروا فليس
يجري على ما لهم قلم. يقوي ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما بمعنى الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب دريت
وعلمت نحو ما ادري ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ لا معنى للشرط فيه كما في الذي نحن فيه
فان قصدت معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب التصريح باو في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها
نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى والتقدير ذلك المعنى والتقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اي قيامه وقعوده
مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه ووجب تكرير الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط
بين شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام
ههنا بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهو التسوية فهي التي
جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين بتجريد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا
بعد سواء ولا ابالي ان تاتي باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط
قال ولست ابالي بعد آل مطرف. حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقال ابو علي لا يجوز او بعد سواء فلا يقول سواء

على

على قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء علي احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء
فيكون معنى سواء علي اقمت ام قعدت سواء علي ايهما فعلت اي الذي فعلت من الامرين لتجردها عن معنى الاستفهام
وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وفي ام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان
سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام
والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مستندا لا يصح قولك لاضربنه اي ذلك كان وهو بمعنى اقام ام قعد وليس ما قال ببعيد
لان معنى التسوية مع غيرهما ايضا ظاهر اي قيامه وقعوده مستويان عندي لا يمنعني احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده. اطال فاملى ام تناهى فاقصرا روي وتناهى فالهمزة في اطال البيت استفهامية بل اطال
ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية واطال ماض من الطول لا تجيء بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت
ولا لاضربنه اقام او قعد لانك انما جئت بالهمزة مع ام وان لم يكن فيها ههنا معنى الاستفهام لما فيهما من معنى التسوية المطلوبة
ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لاقبلنه كائنا من كان ولافعلنه كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول
ومن وما في محل النصب على انهما خبران لكائنا وهما موصوفان والضمير الراجع اليهما من الصفة محذوف اي كائنه وفي كائنا
كان ضمير راجع الى ذي الحال اي كائنا اي شيء كائنه قال المص كل موضع قدر الجملتان اي المعطوفة احديهما على الاخرى
بالحال فاو نحو لاضربنه قام او قعد لان المعنى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي
اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية باو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام
وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان معنى قولك ازيدا رايت او عمرا احدهما رايت وجوابه لا
او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا او تقول عمرا فالسؤال باو ولا يمكن ان يكون
بعد السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسأل عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو اي ايهما افضل [illegible]
الاخر ففيه ذكر المفضول معنى ولو قلت ازيد افضل او عمرو لم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اي المعنى احدهما افضل
وذلك انما يكون لو قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر ثم يحضر زيد وعمرو فتقول ازيد او عمرو افضل اي احدهما افضل
من بكر وحيث اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرها باحدهما وام بايهما يقول الحسن او الحسين افضل
او ابن الحنفية والمراد احدهما افضل من ابن الحنفية ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية
والجواب احدهما قوله ومن ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا اي لانه لم يليها المستويان لان احدهما فعل والاخر اسم وقد تقدم
ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثمه كان جوابها بالتعيين اي لكونها

ثم احضر زيدا وعمرا فتقول

الطلب التعيين

قوله ولا وبل اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا يجي الا بعد خبر موجب او امر ولا يجي بعد الاستفهام
والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الاسمية
ولا الماضي على الماضي فلا يقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد تعطف مضارعا على مضارع
وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قايم لا قاعد ولا يجوز تكرير لا كما في حروف العطف لا تقول
قام زيد لا عمرو لا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك له خلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا خالد فتخرج
لا عن العطف وتتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه وهي غير الزيادة لا تدخل على العلم تقول انت غير قايم ولا
وغير القايم ولا القاعد ولا تقول انت غير زيد ولا عمرو بل تقول غير زيد وعمرو وقد مر في قسم الاسماء ومنع الزجاج من مجي
لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرء القيس كان دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواغل
تنوفى ثنية والقواغل صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا بكون عاطفة كما قال انما يجزي الفتى ليس الجمل والظاهر انها
على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جازيا والا بل فاما ان يليها مفرد او جملة وفي الاول هي لتدارك الغلط ولا يخلو ان
يكون بعد نفي او نهي وبعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب وامر نحو قام زيد بل عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت
عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد قام وان لم يقم اذ قد تبين ان تلفظك
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او عن سهو ونسيان ونقل صاحب المغني عن الكوفيين انهم لا يجوزون العطف
ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الاباري
والاندلسي فكيف يمنعون بهذا ولذا عطفت ببل مفردا بعد النفي او النهي فالظاهر انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل
الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت بل
ان الحكم على زيد بعدم المجي كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جاء وان لا يصح فيكون قد جاء كما كان الحكم على
زيد بالمجي في جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال ابن مالك
بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجي زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجي بل ايضا
كما كان كذلك في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المصنف لانه قال في ما جاءني زيد بل عمرو ويحتمل اثبات المجي لعمرو مع
تحقق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا الحكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم ما بعد بل الآتية بعد النفي او النهي فعند
الجمهور انه مثبت فعمرو جاءك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاءني عمرو فبل ابطل النفي والاسم المنسوب اليه
المجي قالوا والدليل على ان الثاني مثبت حكمهم بامتناع النصب في ما زيد قايما بل قاعد ووجوب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد

الحكم بانه لا يجوز النصب فيما زيد قايما
بل قاعد بل يجب
الرفع

ان

ان الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما في الاثبات الفعل
الموجب مسندا الى الثاني واذا ضممت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع
الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بلا القيام عن زيد واثبته ببل لعمرو ولو لم
يجي بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا
تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امرا بضرب زيد وان لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا
لا الداخلة على بل بعد النهي والنفي راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل لكن باق على الخلاف
المذكور بين المبرد والجمهور ولا يجي بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول
مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل انها
لا تجي بعد التحضيض والتمني والترجي والعرض والاولى ان يجوز استعمالها بعد ما يستفاد منه معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض
واما التي يليها الجمل ففايدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجي للغلط والاولى تجي بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى
اتاتون الذكران من العالمين الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته وخرج زيد بل دخل
خالد وقد تشترك الجملتان في جزء وقد لا تشتركان واما لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ كما مر في المتصلة فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد معنى النفي لان حرف النفي انما تدخل الجمل وجب
ان يكون لكن بعد النفي لتغاير ما بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقد مر معنى الاستدراك في المشددة فعدم مجي زيد
باق بحاله لم يكن الحكم به منك غلطا وانما جئت بلكن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجي كزيد فهي في عطف المفرد نقيضة
لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول واجاز الكوفيون مجي لكن العاطفة للمفرد
بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن عمرو حملا على بل وليس لهم به سماع وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها يدفع ذلك
الا ان لا يستعملوا بهذا الوضع ولذا وليها جملة وجب ايضا التغاير المذكور كما ذكرنا في المشددة ويقع بعد جميع انواع
الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الى انها في جميع مواقعها مخففة من
الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفردا وجملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد ويقدر العامل بعدها ويشكل ذلك
عليه لذا وليها مجرور بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو في الاولى كما قال الجزولي انها في المفرد عاطفة ان تجردت عن الواو
واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك والمختار فيما بعده الجمل ان يكون مخففة لا عاطفة صحبتها الواو
او لا لموافقتها الثقيلة في مجي الجملة بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة

خلافا ليونس فان وليها جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقيل مخففة كما هو
الجزولي فيحسن الوقف على قبلها لكونها حرف ابتداء **قوله** حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا واما حرفا استفتاح
يبتدا بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي
ونفي النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصارا بمعنى ان الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت
او طلبية كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها وفايدتهما اللفظية كون
الكلام بعدهما مبتدا به وقد نسب التنبيه اليهما كما هو مذهب المص في هذا الكتاب وتدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على
القسم وقد تبدل همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد يحذف الفها في الاحوال الثلث نحو أمَ وهمَ وعمَ وقد يجي الا عند الخليل
حرف تحضيض ايضا كما ذكرنا عنه في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان بعدها كما مر في باب ان
واما اما والا للعرض فهما حرفان يختصان بالفعل ولا شك في كونهما لفظين مركبتين من همزة الانكار وحرف النفي وليستا
كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب تدخلان على الجملتين الاسمية والفعلية بلا خلاف واللتان للعرض يختصان
بالفعلية على الصحيح كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة واما ها فتدخل من جميع
المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في بابها ويفصل كثيرا بين اسماء الاشارة وبينها اما بالقسم نحو ها الله ذا
ولتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك واما بضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما
قليلا كقوله ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وقوله نعلت لهم هذا لها ها وذا ليا
اي هذا لها وذا ليا مذهب الخليل ان ها المقدمة في جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا ولعمر
الله هذا قسما وانتم هؤلاء وان هاتا عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة ما حكى ابو الخطاب
عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا افعل وحدث يونس ها انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد
بقولك ها ان ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى فيه وفي ها انت
ذا تقول ها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغايب كان
معنى ها انت ذا تقول او يضربك زيد انت هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه او عليه مثل هذا الغريب
ثم بينت بقولك يقول وقولك يضربك زيد الذي استغربته ولم تتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم
الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة ولا محل لها لانها مستانفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال اي ها انت
ذا قائلا فالواو الحال ههنا لازمة لان الفايدة معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه واسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى

اذ ليس المراد انت المشار اليه في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المتقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي دخولها على ذا
اسم الاشارة بل لمجرد التنبيه مستدلا بنحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انتم ويجوز ان يعتذر للخليل بان
تلك الاعادة للبعد بينهما كما اعيد فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين يبخلون وايضا قوله تع ثم انتم هؤلاء تقتلون
دليل على ان المقدم في ها انتم اولاء هو الذي كان مع اسم الاشارة ولو كان في صدر الجملة الاصل لجاز مع غير اسم الاشارة
ها انت زيد وما حكى الزمخشري من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما لم اعثر له على شاهد فالاولى ان يقول ان ها التنبيه
مختص باسم الاشارة وقد ينفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه
قال واكثر ما يليها منادى او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا رب غانم وقد يليها فعل المدح
والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه ولجميع حروف
التنبيه صدر الكلام كما للاستفهام كما تقدم الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون اما في الاول او الوسط
بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** حروف النداء وقد تقدم وامهاتها يا في النداء والمشهور استعمالها في الندبة وقد
جاء آ بهمزة بعدها الف وآي بهمزة بعدها الف بعدها يا ساكنة فيا اعمها اي ينادى بها القريب والبعيد قال الزمخشري
هي للبعيد قال واما يا الله ويا رب مع كونه تع اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصار الداعي نفسه واستبعاده لها
عن مرتبة المدعو تع وما ذكر المص اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل
وايا وهيا وآ وآي واي في البعيد واي والهمزة في القريب **قوله** حروف الايجاب نعم وبلى اي مثبتة لما سبقها
من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي
نعم ما قام وكذا تقررها بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب
من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى ان يقال
هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا ومن ثم قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا في جواب
الست بربكم نعم لكانوا كفروا فيصح بهذا الاعتبار ان يقال لها حرف ايجاب اي اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن الاظهر
في الاستعمال ان يقال للايجاب الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة
على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار والطلب فيجوز ان يقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم
لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف على الم نشرح قوله ووضعنا عنك وزرك فكانه قال
شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا تقريرا

لما بعد همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب الاستفهام يكون بما بعدادا ته بل هو كما لو قيل قام زيد بالاخبار
فتقول نعم مصدقا للخبر المثبت الى فالذى قال ابن عباس مبنى على كون نعم تقريرا لما بعد الهمزة والذى جوز هذا القائل مبنى على كون
تقرير المدلول الهمزة مع حرف النفى فلا تناقض بين القولان والدليل على جواز استعمال ما قال هذا القائل قول الشاعر اليس الليل
يجمع ام عمرو • وايانا فذاك بنا تدان • نعم وترى الهلال كما اراه • ويعلوها النهار كما علانى • اى ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم
وقد اشتهر فى العرف، قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لى عليك دينار فقلت نعم الزمت بالدينار بناء على العرف الطارى
على الوضع وفى نعم اربع لغات المشهور فتح النون والعين والثانية كسر العين وهى كنانية والثالثة كسر النون والعين
الرابعة نحم بفتح النون وقلب العين حاء، كما قلبت الحاء عينا فى حتى ويقع نعم فى جواب الامر نحو نعم لمن قال زرنى اى ازورك
ويقول نعم لمن قال لا تضربنى اى لا اضربك ولو قلت نعم فى جواب التحضيض نحو هلا تزورنا كان المعنى الايجاب اى نعم ازورك
وكذا فى جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله** وبلى مختصة بايجاب النفى يعنى ان بلى تنقض النفى المتقدم سواء كان ذلك
النفى مجردا نحو بلى فى جواب من قال ما قام زيد اى قد قام او كان مقرونا باستفهام فهى ابدا لنقض النفى الذى بعد ذلك الاستفهام
كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اى بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله • وقد بعدت بالوصل
بينى وبينها • بلى ان من زار القبور ليبعدا • اى ليبعدن بالنون الخفيفة واستعمال بلى فى البيت لتصديق الايجاب شاذ
وزعم الفراء ان اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلذا كانت للرجوع عن النفى كما كان بل للرجوع عن الجحد فى
ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها ولا يجاب بنعم وبلى ولا بغيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان بالحرف
وهى الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من هو اخص منه فلو قلت فى جواب من جاءك تخص او انسان لم يجز لان
الاول اعم والثانى مساو فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول الرجل او زيد وكذا من الداخلة على الاسم كما يقال من الرجال
فتقول زيدا او احد من بنى تميم واما جواب ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع
وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارسى وقد تقدم فى الموصولات وجواب اى للصاحب
للمعارف معرفة نحو زيدا وعمرو او انا او ذاك فى جواب اى الرجال فعل ذلك او نكرة مختصة بالوصف نحو رجل راية
فى موضع كذا وجواب اى المضاف الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب فى جواب اى رجل او نكرة مخصصة
بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم تعيين العدد معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب
متى وايان تعيين الزمان دون المبهم منه وجواب اين وانى المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم وجواب الهمزة
وحدها او مع او وجواب هل نعم او بلى ولا **قوله** واى اثبات بعد الاستفهام لا شك فى غلبة استعمالها مسبوقة

يليها القسم

بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجى لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم فان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغى
ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا وبعد الامر والنهى وبعد الاستفهام موجبا كان او منفيا فيكون لتقرير الكلام السابق
كنعم سواء يقال لا تضربنى فتقول اى والله لا اضربك وكذا يقال اضرب زيدا فيقول اى والله ما اضرب وهذا فى الشرطين
اللذين ذكرهما المص اعنى لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان اراد انه للتصديق مثل نعم وان لم يقع مواقعها
فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعدا اى فعل القسم فلا يقال اى اقسمت بربى ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب
والله ولعمرى تقول اى والله واى لله بحذف حرف القسم ونصب الله واى ها الله ذا واى وربى واى لعمرى واذا جاء بعدها
لفظ الله فان كان مع ها نحو اى ها الله ذا ففيه من الوجوه الجائزة فيه فى باب القسم ويجب حذف الالف لنيابة حرف التنبيه
عن الجار وان تجردت عن ها فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفى ياء اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تبيينا
لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع بين ساكنين مبالغة فى المحافظة على حرف الايجاب بصون آخره من التحريك والحذف
وان كان يلزم ساكنان على غير حده لانهما فى كلمتين اجراء للمنفصل مجرى المتصل كما فى الضالين وتمودّ الثوب كما فى ها الله وهذا
ايضا من خصايص لفظ الله **قوله** واجل وجير وان لتصديق الخبر سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجى بعدها صيغة
الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما وحكى الجوهرى عن الاخفش ان نعم احسن من اجل فى الاستفهام واجل احسن من
نعم فى الخبر نحو مجيئها على ما ترى فى الاستفهام ايضا والجير نقيض بعد جاء فى القسم فى حرف الجر واما ان فقال سيبويه
هو فى قول ابن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق والهاء
اسمه والخبر محذوف اى انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة ابن غريك حين قال لعن الله ناقة حملتنى اليك ان وراكبها نص فى كونها للتصديق لكنه يدل على انه يجى لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف قول المص من ان معناها التصديق للخبر
قوله حروف الزيادة ان وان وما قيل فان من الحروف الزائدة فى كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تاكيد المعنى كما تقدم فى من الاستغراقية والباء فى خبر ما وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية
قيل انما سميت زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته فكانها لم تفد شيئا
لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء
كانت او لا زوايد ولم يقولوا به وبعض الزوايد تعمل كالباء ومن الزايدتين وبعضها لا يعمل كما وفيما رحمة واما الفايدة اللفظية
فهى تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك
من الفوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك فى كلام الفصحاء ولا سيما

في كلام الباري تعالى وانبيائه والائمة عليهم السلام وقد يجتمع الفايدتان في حرف وقد تنفرد احديهما عن الاخرى وانما سميت
هذه الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زايدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة
او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فتزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم والفعل نحو ما ان
طبنا جبن وكقوله ما ان جزعت ولا هلعت ولا يرد بكاي زيدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر ما ان
جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد
كذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعد لما هي المشهورة نحو لما ان جلست جلست في فتح او كسر او الفتح اشهر واما ان
فيكثر زيادتها بعد لما نحو فلما ان جاء البشير وبعد لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه كونها موطئة للقسم قبل
لو كان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب الاية وحكى
فيه وقد تزاد في الانكار نحو انا ابنيه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر ولبيت في قوله تعالى وان عسى ان يكون
وان لو استقاموا وان اقم زايدة كما توهم بعضهم بل الاوليان مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل
واما ما فتزاد مع خمس الكلمات المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم ومتيما تكرمني اكرمك
بمعنى متى تكرمني ولا تفيد ما معنى التكرير ولو افادته لم تكن زايدة ومن قال ان متى للتكرير فمعنى ما مثله ومن قال ليس للتكرير
فكذا متيما واياما تفعل افعل وايتما تكن اكن واما تذهبن بك وقد تدخل بعد ايان ايضا قليلا وحكمها مع ان
في نوني التاكيد قوله شرطا تقييد لجميع ما ذكر من ادواته واي واين وان لانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط وما
انها مختصة بحال الشرطية ولم يعدوا ما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوايد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل مع تهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من اعمل ليتما وانما والحواتها يكون ما زايدة وليست فيها ولا
زايدة لانها هي المصححة لكونهما جازمتين وهي الكافة ايضا لهما عن الاضافة وينبغي ان لا يعد في بعيني ما اريتك ومن
عضة ما ينبتن شكيرها زايدة لانها هي المصححة لدخول النون في الفعل على ما يجي في بابها وقد مضى الخلاف في نحو مثل ما
ما في الموصولات وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد صديقي كما ان عمرا اخي
وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما
بعد اللفظ لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت ومثل ما انكم تنطقون وقيل
ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا انها نكرة والمجرور بدل منها واما لا فتزاد بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وقد مر ذكرها
في حروف العطف نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وهي وان عدت زايدة لكنها رافعة لاحتمال احد المجيئين دون الاخر كما في حروف

العطف

العطف والعجب انهم لا يرون تاثير الحروف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في لا ومن وغيرها من الاستغراق
مانعا من كون الحرف زايدا ويرون تاثيرها تاثيرا لفظيا ككونها كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما تمنعك
ان لا تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا والله لا افعل وقال لا وابيك
ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة وشذت بعد المضاف
نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما من والباء واللام والكاف فقد تقدم ذكرها في حروف الجر قوله
حرفا التفسير اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي يفسر كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول
هريق برقه اي مات وقال وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ
دال على معنى القول مؤد معناه كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بشيء
وبلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيئا هو قم فان حرف دال على ان قم تفسير للمفعول
المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول الظاهر كقوله تعالى او حينا الى امك ما يوحي ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسر ما في قوله ما امرتني لانه مفعول لصريح القول
قد جوز بعضهم ذلك مستدلا بهذه الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف
المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر
او نهي متصرف لان له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو اوعز اليه بان قم
ويجوز ان يقال هي زايدة لكراهة دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى او عز اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله
زايدة والاصل عدم الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول بقوله تعالى وانطلق
الملاء منهم ان امشوا قال التقدير قائلا بعضهم لبعض ان امشوا واجيب بانه زايدا وبان صريح القول المقدر كالفعل المؤول
بالقول في عدم الظهور او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه او بان انطلق الملاء
بمعنى انطلقوا في القول فيه عوا فيه وينبغي ان تعرف ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا تحتاج
اليه الا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله
رب العالمين خبر المبتدأ المقدر ولا منع لو ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسرة زايدة في مفعول هو بمعنى القول نحو قوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
قم اي قال له قم بتاويل ان يقال او تقدير قال بعض على الخلاف المذكور في افعال القلوب وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة
قوله حروف المصدر ما وان وان فما وان يوصل بالفعل المتصرف اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الفعل مع الحرف به ولا يؤول
الحرف مع الفعل

بالامر لانه ينبغي ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاده ان مع ذلك الفعل والا فليسا مؤولين به الا ترى ان معنى عجبت
وبرجها شيء واحد وكذا معنى علمت انك قايم وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر فقولك
كتبت اليه ان قم ليس بمعنى بالقيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام بخلاف قولك ان قم ويتبين بهذا ان صلة ان
لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان المشددة وما وكي
ولو ولا يجوز اتفاقا ويختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر
شارق اي مدة ما ذر اي مدة ذرور وصلتها اذن في الغالب فعل ماض اللفظ مثبت كما ذكرنا او منفي بلم نحو شهد ذي ما لم تلقني
ومعناها الاستقبال كما مر في باب الماضي ويقل كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز
غيره ان تكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وقال الشاعر اعلاقة
ام الوليد بعدما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فيجوز على مذهبه ما خلا زيدا وما عدا
زيدا ما مصدرية واما ان المصدرية فلا تدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض كقوله تع لولا ان من الله علينا او مضارع
ولها فيه خاصة تاثيران آخران نصبه وتخصيصه بالاستقبال او امر او نهي على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد يقلبون
همزتها عينا وينشدون اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم واما ان المشددة فتوصل بمعموليها
اذا كانت عاملة واذا كفت فبالجملة الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج
وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب الفعل المضارع فمن حتم كونها حرف جر لم يجعلها في مثالنا
مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تع ودوا لو تدهن وقال علي جرا لو تيسرت
مقبلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان وقد يستغنى بلو عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو
لو كان لي مال فاحج اي اتمنى واود لو كان لي مال قال تع لو ان لي كرة فاكون من المؤمنين **قوله** حروف التحضيض
اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في
المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي
شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات وقلما تستعمل في المضارع ايضا الا في موضع
التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون بمعنى الحرف
للعرض وتستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التمني فيها معنى التمني نحو لو نزلت فاكلت واما نحو اما تعطف على قوله
وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت ولوما تاتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى

لولا

لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة الشعر نحو قوله يقولون ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس
ليلى شفيعها واذا وليها الظرف فهو منتصب بالفعل الذي بعده لانه مقدر قبله كما في قوله تعالى ولولا اذ دخلت جنتك قلت
لان الظرف يتسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر
الكلام لما مر قبل وقد يجيء الفعلية بعد لولا غير التحضيضية قال الا زعمت اسماء الا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي
فتاول ابو علي هي اذن لو التي لامتناع الثاني لامتناع الاول فتبقى لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة لان المقدرة
كما في قولهم تسمع بالمعيدي لا ان تراه **قوله** حروف التوقع من الحروف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيها
من معنى التحقيق ثم انه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه
قول المؤذن قد قامت الصلوة فمعنه اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب فقط فيجوز ان يقول قد ركب زيد
لمن لم يكن يتوقع ركوبه ولا تدخل على الماضي غير المتصرف كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها
من الحال وتدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فينضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان
الكذوب قد يصدق اي الحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد
نرى تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد
اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل من الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال كذا وقد يغني
عن الفعل وليس يحذف بعدها قال لما تزل برحالنا وكان قد **قوله** حرف الاستفهام قوله لها صدر الكلام
لما مر قولك ازيد قايم واقام زيد وكذلك هل بمعنى تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية
سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانه لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك
لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار بالغريين وكثر استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة
الاستعمال استغناء بها عنها واقيمت مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تع هل اتى على الانسان اي قد اتى
فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى
وحنت الى الالف المالوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة ومع وجود الفعل لا يقنع به مفسرا
ايضا للفعل المقدر بعدها فلا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير قوله والهمزة اعم يعني
انها تستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد خرج لا على كون زيد مبتدأ ولا على كونه فاعلا الفعل مقدر

ولا يقال هل زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وقال الشاعر اطربا وانت قنسري ومن ذلك ازيدنيه في الانكار ولا تستعمل هل للانكار ولهذا دخلت الهمزة على النافي لمحض التقرير اي حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو الم نشرح لك والم نجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للتسوية ولا تستعمل هل معها الا شاذا كما مر ويختص هل بحكمين دون الهمزة واحدهما كونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوبوا وقولهم هل تبلك وهل جزيتك يا عمرو والثاني انها قد تاتي في حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان اي جزاء الاحسان وقال هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان تدخل على الفاء والواو وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستفهام الطالب للصدر قال فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهل انا الا من غزية وتقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما مر في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي لا تجيء الهمزة بعدها ويجوز ذلك في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما تبين من مذهب سيبويه اعني حذف همزة الاستفهام قبل من الاسماء وعراقة الهمزة في الاستفهام فلا يجمع بين حرفي استفهام وقال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وقال الشاعر ام من يحيبه المضطر وقال الشاعر كيف يشفع ما يعطي الخلوق بو رئمان انف لفا ما ضنّ باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم استفهام فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام فيه نحو من يطعمني ام من يسقيني واين اكل ام اين اشرب اذا قصد اشراكهما بعد ام فيه فلا يجوز من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشراك فيه لان ام منقطعة اذ المتصلة لابد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف استيناف في معنى بل وسا في الاستفهام الذي هو معنى الهمزة فلا تفيد معنى الاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها الاشياء مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها ولم يستفد من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا بالتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها لما في الاستفهام كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعهما الشاعر في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص

النهي

الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم آخر نحو قولك منكرا او مستفهما أزيدًا او أزيدٌ او ابزيد لمن قال جاءني زيد او رايت زيدا او مررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد قوله حروف الشرط ان ولو واما قوله فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على ايهما دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية ومذهب الفراء ان لو تستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته ثابت لا ينكر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول وقال المص بل هي لامتناع الاول لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب الثاني مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس فالاولى ان يقال لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص موضوع لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيه فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وآية ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك انسب اليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على كل تقدير لانك تحكم في الظاهر انه لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا لان النقيضين لا يرتفعان مثاله لو اهنتني لاكرمتك فالاهانة لا تستلزم الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت كلمات الله اي لبقيت وقوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو امن لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا وتكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طاربه ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على بعض اللغات ويلزم ان يكون الفعل لفظا او تقديرا ماضيا نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل الماضي نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرناه في ان زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها

قوله ومن ثمه قيل لو انك بالفتح لانه فاعل فيما هذا مذهب المبرد اعني تقدير الفعل بعد لو الخ يليها ان وقال السيرافي الذي عندي
انه لا يحتاج الى تقدير الفعل ولكن ان يقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد لو لان خبر ان لان فعل ينوب لفظه
عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو ان زيدا جاءني فكانك قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع منطلق يعني ان ان اذا وقعت
بعد لو المحذوف شرطها فخبرها ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة
على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل
الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني
ومنهم من لا يشترط مجيء الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن
يعفر ما حبيان في كل يوم غنيمة • والمكثهم لو ان ذلك نافع • وقال كعب اكرم بها خلة لو انها صدقت • موعودها او لو ان
النصح مقبول • ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما ولذا احسن الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا قال • تمد بالاعناق او تلويها • وتشتكي
لو اننا نشكيها • وجواب لو اما فعل مجزوم بلم نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة ويحذف هذه اللام قليلا
وان دخلت لو مع ما في خبرها فحذف اللام كثير نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني وذلك للطول كذا اذا طال الشرط
بذيوله كقوله ولو ان ما في الارض الخ قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية صريحة
في ثبوت مضمونها واستقرار ومضمون جواب لو منتف ممتنع كما ذكرنا واما قوله تع ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تع وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقوله تع كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب لو وذهب جار الله الى ان الاسمية في
الآية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية للدلالة على استقرار مضمون الجزاء قوله وله اذا تقدم اعلم ان القسم اذا
تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته يأتيك وان زيدا والله ان اكرمته
يجازيك او لا يتقدم والاول يجيء الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلامه الآن فيما لم يتقدم عليه
طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت ان
او لو او لولا او اسماء الشرط فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغنى عن جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه
اما في ان فكقوله تع ولئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية واما في لو فكقوله تع ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة

من عند الله

من عند الله خير وقوله تع لو تعلمون علم اليقين لترون ونقول والله ان لو جئتني لجئتك فاللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت
جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله وكذا نقول والله لو جئتني ما جئتك ولا تقول لما جئتك ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان
التي بين لو والقسم عند سيبويه موطئة كاللام قبل ان وقبل اسماء الشرط وعند غيره زائدة واما في لولا فتقول والله لولا
لضربتك قال والله لولا شيخ عبادك لكرمنا اليوم او لكادوا واللام جواب القسم لا جواب لولا ولذا لم يجز حذفها واما في اسماء
الشرط فكقوله تع واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من كتاب وحكمة الى قوله لتؤمنن به وقوله لمن تبعك منهم لاملأن
جهنم ويجوز قليلا في الشعر اعتبار الشرط والغاء القسم مع تصدره كقول الاعشى لئن منيت بنا عن غب معركة • لا تلفنا
عن دماء القوم ننتفل • وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا • اصم في نهار القيظ للشمس باديا • وقال حلفت له ان تدلج
الليل لا يزل • امامك بيت من بيوتي سائر • واما لو انعكس الامر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط وكذلك
ذلك الغاء القسم نحو ان جئتني والله اكرمك واعتباره مع اعتبار الشرط نحو ان جئتني فوالله لاكرمنك وتعليل هذه الاحكام
مبني على مقدمة وهي ان كلا من القسم والشرط اصلهما التصدر كالاستفهام لتاثيرهما في الكلام معنى ثم ان كلا منهما لكثرة
استعمالهم له وتعددهما عما يوثران فيه اي جوابهما قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى اعتباره اي لا يكون في الجوابين علامة تاثيرهما
اما الشرط فنحو اتيك ان اتيتني واما القسم فنحو زيد والله قائم وزيد قائم والله فيضعف امرهما فلا يكون لهما جواب لفظا واما من حيث المعنى
فالذي يتقدم على الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتخلله القسم لكن القسم اكثر الغاء من الشرط لانه اكثر دورانا في الكلام
حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية لكثرة الستنهم عليه وسماه لغوا فقال تع لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم وايضا تاثيره في
الاصل في معنى الجواب اقل من تاثير الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالزائد الذي يتم الكلام دونه والشرط
مورد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو التوقيف فكان اداة القسم اليق بالالغاء عن جوابه من اداة الشرط فلهذا اذا تلغى القسم عن
الجواب مع امكان ان لا يلغى بخلاف الشرط تقول انا والله اكرمك بالالغاء وقد امكنك ان تعتبره فتقول لاكرمنك ولا تقول
انا ان لقيتني اكرمك بالرفع على ان اكرمك خبر المبتدا واداة الشرط ملغاة بل تقول اكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية
خبر المبتدا ولهذا حمل قوله انك ان يصرع اخوك تصرع على التقديم والتاخير لضرورة الشعر فاذا تقررت هذه المقدمة
فلنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم اولى لتقوي القسم بالتصدر الذي هو اصله وضعف الشرط بالتوسط
ولا استدلال فيه للكوفيين على ان اعمال الاول في باب التنازع اولى لان الاول وان كان ابعد من الثاني الا ان هذا ابعد
تقوى بالتصدر الذي هو حقه واصله والقريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاف وضعه واصله وجاز قليلا بالنظر الى
ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا ان ترجح الشرط فتعتبر لاجل كونه اقرب الى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت بنا

عن عتبت مودة ابيت ولذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره للتقوية بالتصدر مع كونه في الاصل اقوى من القسم ويكون
لك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه نحو ان أتيتني فوالله لآتينك فالقسم وجوابه جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه
كما ذكرنا انه قد يلغى لضعفه مع امكان اعتباره فيقول ان ايتني والله آتك فآتك جواب الشرط والشرط والجواب دال على
جواب القسم وساد مسده واما اذا تقدم لو او لولا على القسم فالواجب الغاء القسم لان جوابهما لايكون الا جملة فعلية
خبرية ولا يصح ان يكون جملة قسمية تقول لو جئتني والله لاكرمتك ولولا زيد والله لضربتك قوله وان توسط اى القسم
قوله بتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غيره يعني طالب خبر كالمبتدا بلا ناسخ او مع الناسخ جاز ان يعتبر القسم وان يلغى
سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الالغاء فنحو انا والله ان ايتني آتك الغيت القسم مع تقدمه على الشرط
وجاز اعتباره لتقدم المبتدا عليه فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد والله يقوم وتقول مع الاعتبار
انا والله ان ايتني لآتينك اعتبرته نظرا الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا فهو كقولك
زيد والله ليقومن وبهذا كله بناء على ما تقدم من انه لضعفه قد يلغى مع امكان الاعتبار لو كان هنالك لجوابه طالب
آخر وان تاخر عن الشرط مع الالغاء فنحو ان ايتني والله آتك الغيته لتقدم طالبين للجواب عليه اعني المبتدا والشرط
وتقول مع الاعتبار انا ان ايتني فوالله لآتينك جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها
خبر المبتدا وان توسط القسم بتقدم غير الشرط اى طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متاخر عنه
فان كان الخبر جملة جاز ان يعتبر القسم وان يلغى نحو انا والله لاقومن وانا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء
القسم لاستحالة اعتباره لان جواب القسم لايكون الا جملة وذلك نحو انا والله قائم وعلى هذا فلا يحسن اطلاق قول المص
وان توسط بتقدم غير الشرط جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان تقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام
او يتوسط او يتاخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو والله ان ايتني لآتينك او لا نحو والله
انى آتك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم
واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبر نحو انا ان ايتني فوالله لآتينك وانا ان ايتني والله آتك او لم
يتقدم عليه ذلك نحو ان ايتني فوالله لآتينك وان ايتني والله آتك وان لم يتقدم الشرط على هذا القسم المتوسط
فاما ان يتاخر عنه الشرط او لا فان تاخر فان اعتبرت القسم الغيت الشرط نحو انا والله ان ايتني لآتينك وان
اعتبرت الشرط نحو انا والله ان تاتني آتك وان لم يتاخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره والغاؤه
نحو انا والله لآتينك وانا والله اتيك فان جاء بعده مفرد وجب الغاؤه نحو انا والله قائم وان تاخر القسم عن الكلام

وجب الغاؤه نحو انا قائم والله وان ايتني آتك والله هذا وكل موضع قلنا ان ان وما يتضمن معناها من الاسماء فيه ملغاة اى لا
جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجوازم فتقول نحو اجيئك ان تجئني لاكرمتك ووالله ان
تجئني لاكرمنك وقد جاء ذلك في الشعر كقوله فان يك من جن لابرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس تفعل وقوله
فان تنتقش بالشنوى ام قيطل لما اغتبطت بالشنوى قبل اطول وقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربى ان
بيتى اوسع وقولنا ان ما تزرنا خفاة لا تعال لنا انا كذلك نحيي ونتعل فقول المص لزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق
والاولى ان تقول الاكثر كونه ماضيا لفظا او معنى ويجئ بالمعنى نحو ان لم تزرني لأزورنك وقد تبين ايضا ان قوله وكان
الجواب للقسم لفظا ليس بحتم بل قد يجئ الجواب للشرط وان قل كقوله لئن منيت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم
المتقدم على ان الشرطية وما يتضمن معناها فعلا ماضيا نحو لئن فعلت ما فعل وان فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادا مسد جواب
الشرط قال الله تع ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا
الى قوله لظلوا قوله وتقدير القسم كاللفظ اى القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام موطئة كما في قوله لئن
اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر
ولم يقدر قسما وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما اذا تقدم همزة
الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازما كمن وما واين ونحوها او حرفا كان ولو فالجزاء لتلك الكلمة والاستفهام
داخل على الجملتين الشرط والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو أان يضربك تضربه بجزم تضربه وكذا الو ضربك لضربته وكذا أان
تاتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير الهمزة من كلم الاستفهام بل يقول من ان
اضربه يضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام ثم يقول في الهمزة أان ايتني آتيك بتقدير
أآتيك ان تاتني وكذا أمن تزرنى يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان كلمات الشرط انما تلغى لفا
تقدم عليها ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط
والجزاء معا كدخول الموصول عليهما معا في نحو جاء في الذى ان تاته يشكرك بجزم يشكرك والدليل عليه قوله تع افان مت
فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو كان التقدير افهم الخالدون لم يقل فان مت بل
كان يقول ائن مت فهم الخالدون اى افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الحرف واما الهمزة الداخلة
على لفا اعني في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع الجزاء لانه ليس بجزاء كما مضى في الظروف المبنية بل موضوع موضع
الجزاء لغرض ذكرناه هناك فلبست لفا لفا مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جوابها التقدم من حيث المعنى على لفا

لانه عالمها كما تبين في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه فرثم لم يات الفاء بحو ولوشيع اننا كنا خاطئا واذا
انا لفي خلق جديد لان التقدير اننا لفي خلق جديد اذا متنا واما تكرر الاستفهام في ايذا نحو قوله اذا متنا وكنا ترابا
انا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى نعلم ان حق الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله
فلا تحسبنهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام والفاء في فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله لمدينون مع ان في
اوله همزة الاستفهام وان ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما وذلك للغرض المذكور فيما تقدم فهو شاذ كما
يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقيام على الصحيح على المجاز مع كونه خبر لان لان الغرض لا كره هناك ثم اعلم ان الشرط
اذا دخل على شرط فان قصدت ان يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية لما ذكرنا
في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان سلمت فلك كذا وان سالتني فان اعطيتك فعلي
كذا لان الاعطاء بعد السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاؤها مع
الشرط الاول مع الجواب الاخير فلا يكون في اداة الشرط الثاني فاء كقوله فان عثر بعدها ان وألت نفسي من
ها انا فقولا لا لعا فهو بمنزلة ولسان اتيت لا آتيك فان في الشرطين لفظا ولهما معنى ومثله قولك ان تذنب ان ترحم
اي ان تذنب فان تبت ترحم وكذا ان كان اكثر من شرطين نحو ان سالت ان لقيتني ان دخلت الدار اعطك اي ان
دخلت الدار فان لقيتني فان سالتني اعطك فقولك فان سالتني مع الجزاء جواب فان لقيتني وقولك فان لقيتني
مع جزائه جواب ان دخلت وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل
مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخرها للقطع وللاستلزام شئ لشئ اي ان
ما بعدها شئ يلزمه حكم من الاحكام وهو تم قيل ان فيه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزام شئ لشئ اي استلزام
الشرط للجزاء كما ذكرنا في الظروف المبنية والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف معنى
التفصيل فانها قد يتجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها في جميع مواقعها فالتزم ذكر المعدد وبعدها وحمل قوله تعالى
والراسخون في العلم بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان محتملا في هذا المقام الا ان
جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى لزوم التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها فبان ان نقول
هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة للتفصيل فهو مقتض تكررها
كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا الغرض
معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام تفسير

ذلک

ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شئ فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شئ يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع
قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله لازما لوقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شئ
فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط
اي يكن من شئ واقيم لمزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدأ والخبر لان فاء السببية ما بعدها لازم
لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم
من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال
والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء
موقع الشرط ما هو المتعارف عندهم من شغل حيز واجب الحذف بشئ آخر الا ترى ان خبر المبتدأ بعد لولا وبعد القسم
لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب لولا وجواب القسم مسده وحصل ايضا منه بقاء الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها
ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام وكذا يقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول او الظرف نحو فاما
اليتيم فلا تقهر واما يوم الجمعة فانا ذاهب اذا قصدت انهما لم يرد بهما الحكم والمعنى ان عدم القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم
وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات الخبر كالحال نحو اما مجردا فاني ضاربك والمفعول المطلق نحو اما ضرب
الامير فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فانا ضاربك فلا يستنكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا
في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب
على ان زيدا مفعول ضارب لانه لم يحصل بالتقديم شئ من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض المذكورة وان كان هناك
مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فلا اضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء
شيئين فصاعدا لانك لا تحتاج في قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد يقع كلمة الشرط مع الشرط جملة
اجزاء الجزاء مقام الشرط كقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان اي اما يكن شئ فان كان من المقربين
فله روح وريحان فقوله فروح اما استغنى به عن جواب ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك
بالجزم ووجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان نحو ان ضربتني اكرمك بالجزم اكثر من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى واما اذا
ما ابتليه فقدر عليه رزقه فيقول اي اما يكن من شئ فاذا ما ابتليه يقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم وان
كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يقم لانه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح ان تعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط
الا ترى انه لما حذف الجزاء في نحو آتيك ان اتيتني فالاصل ان لا تعمل الاداة في الشرط فالجزاء بعدم الانجزام عند حذف الشرط

وان كما ذكرنا بمعنى ان ذكرنا

اولى واما قولهم افعل كذا الا اضربك فانما انجزم الجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما بمعنى ان كما ذكرنا واما تفسير سيبويه
لقولهم اما زيد فقائم بمهما يكن من شئ فزيد قائم فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت
لان معنى ما يكن من شئ فزيد قائم ان كان شئ فزيد قائم اى هو قائم البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية
ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا
لضرورة نحو قوله فاما الصدود لا صدود لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكية كقوله تع فاما الذين كفروا الم تكن آياتي
اى فيقال لهم ولا يقع بين اما وفائها جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو كذا لان الواقع بينهما كما مضى جزء الجزاء المقصود
لكونه لازما والحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد يأتي بعد اما ما يتكرر ذكره بعد فائها وذلك اما مصدر
لم يرضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اشتق من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم واما صفة تكرر لفظها بعد الفاء نحو
قولك اما صديقا مصافيا فليس بصديق مصاف واما عالما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك
فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو
تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصدر يجب رفعه عند بني تميم على ما يعطي ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجيزون الرفع
والنصب فيه كما يجئ واما الحجازيون فانهم يجيزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف فالاعتبر
المصدر والوصف فمرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما يجئ فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين
واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك
لانهم رآهم ينصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا
المعرف نحو اما العلم فعالم اى مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال لا لانهم
لما لم يجيزوا في معرف المصدر الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان
التقدير مهما تذكر زيدا عالما فهو عالم او المذكور بعده اى عالم في مثالنا فيكون حالا مؤكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى
انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اى عالم به كقوله تع واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اى لا تجزي فيه
شيئا اقول الدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم
اى فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اى انا ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف
على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع العامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر
الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن

فسمين

فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال ان المنصوب عند بني تميم والحجازيين في الصفة على انه حال مما بعد الفاء وفي
المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع
فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام
انما يقال لمن ادعى تحصيل ثبوت الاشياء له او يدعى له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوى او يدفع كما تقول مثلا انا
سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمنا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال الان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت
ذلك فلست بسمين واما اذا كنت عالما اى ابديت من نفسك العلم وتزينت به وادعيت ذلك فانت في الحقيقة كذلك كما
يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا منك وان كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تع يا ايها الذين آمنوا
آمنوا على احسن الاقوال والافعال اى يا ايها المدعون للايمان آمنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والتقدير ان يكن
شئ فانت عالم عالما اى عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي زي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف جاز
ايضا على هذا الوجه او يجعل مفعولا مطلقا على ان معنى اما سمنا فسمين ان يكن شئ فهو سمين سمنا وكذا في نحو اما
سمنا فلا سمن اى ما يكن شئ فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم
فعالم ما يكن شئ فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يجوز بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فانت بسمين
فانك سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمن الخبر معنى المبتدأ
لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اى انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم
ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا أرى الموت يسبق الموت شئ وكذا حال الرفع في غير المصدر
نحو اما العبيد فذو عبيد اى فانت صاحبهم ولم يقل فذوهم لان ذو لا يضاف الى المضمر وكذا الوصف المرفوع نحو اما العالم
فعالم اى فانت عالم اى فانت هو واما نحو اما العلم فلا علم واما العالم فلا عالم فالاستغراق لا علم ولا عالم كالضمير الراجع
الى المبتدأ وقولك اما العلم فلك علم اى لك شئ منه واما العالم فلست بعالم اى لست به وانما اكتفوا اطرادا في مثل هذا الخبر
بالظاهر الساد مسد المضمر وان لم يطرد ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدأ نحو زيد ضرب زيد لانهم لما غيروا
المبتدأ والخبر ههنا عن حالهما بتوسط الفاء بينهما فكأنهما ليسا بمبتدأ وخبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبيد
فذو عبيد فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال سيبويه هي خبيثة
قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف الا اذا كان غير معين ليكون في موضع الحال كما في الجماء
الغفير واما اذا اردت بالعبيد عبيدا معينة فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا

معينة

اقول انما الحمل على الحال في مثله ضعيف ولا معنى له بل هو على انه مفعول له لما بعد الفاء لان معنى فهو عبيد اي تكلم فلذلك كما
روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا اغلبهم بالفضل وقولهم اما ان يكون عالما فهو عالم ان جعله مبتدا اي اما كونه
عالما في صلح الخبر مدلولا لما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه عالما فليس بحاصل وقال
لان ان لا يكون زايدة كما في قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرتها خبط كثير للنحاة وهذا الذي ذكرته
اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله
وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت
ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم قد ذكرنا في باب
المبتدا ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقديرا اما بالقيد المذكور لان الامر
لالزام الفعل المخاطب والنهي لالزام ترك الفعل المخاطب فناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول في ذلك بان يقدر اما قبل المنصوب
ويدخل فاء الجزاء على الامر والنهي فان اما فيه اما الملزوم لما بعدها كما ذكرنا واما قوله تعالى ولو لم يهتدوا به فسيقولون وقوله
واذا اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا فلاجراء الظرف مجرى
كلم الشرط كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما مر في الظروف ويجوز ان يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما
يعبدون وقوله فاذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما وانما جاز اعمال المستقبل الذي
هو سيقولون وفأووا واقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان
وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي محالا لما ذكرنا في نحو اما زيدا فمنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى كان
هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد قوله وهو معمول لما في حيزها
اي بين اما والفاء معمول لما في حيز الفاء اي لما بعدها وليس ذلك مطلقا عند المصنف لان المبتدا في نحو اما زيد فقائم
خارج عنه لان العامل فيه الابتداء عنه وكذا اداة الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه
قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء شيئا يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما يوم الجمعة فانك مسافر او لم يكن
كذلك للغرض المذكور هذا مذهب المبرد واختاره المصنف وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي كان بعد الفاء شيء
من عمل بعضه فيما قبل الفاء او لا فنحو اما زيد فقائم عنه بتقدير اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد قائم اي
اما ذكرت زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا وجاز الرفع اختيارا في اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يجوز الابتدا وهل بعيد اي قائم
فيه وانما ارتكب هؤلاء هذا المذهب نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا نفصل بين المبتدا والخبر بالفا

في نحو

في نحو اما زيد فقائم ولم ينبهوا ان التقدم في هذا المقام الخاص للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء
مستحق للتصدر كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعموله قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل
ضارب او كون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التأكيد نحو اما زيدا
فلاضربن او صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن احدها فالعمل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد
هذه الموانع فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشيء لانه لما اجاز التقديم للغرض المذكور
مع المانع الواحد وهو الفاء فلا بأس بجوازه مع مانعين والاكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا
والدليل على ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم يمتنع بتقدير ناصب نحو ذكرت وغيره
قال ابن حزوف وقد تبدل الميم الاولى من اما ياء قال رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت فيضحى واما بالعشي فيخصر
قوله حرف الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي
ليس الامر كما تقول وقد يكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعوني لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا
من كلام المتكلم لما قبلها وذلك لما اخبر من غيره بشيء منكر فيذكر بعده كلا بيانا لكونه منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله
آلهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تعالى كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب
القسم كما في الآية وان لا يجاب كقوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة وكلا اذا بلغت التراقي وليست للردع لانه لا معنى له الا
الى قبلها وقد يحتمل المعنيين كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا واذا كان بمعنى حقا لم يجز الوقوف
عليها لانها من تمام ما بعدها ويجوز ذلك لما كانت للردع لانها ليست من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمام ما بعدها
وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تقل او ليس الامر كذا واذا كانت بمعنى حقا جاز
ان يقال انها اسم مبني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا
لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها لما كانت بمعنى حقا ايضا لانهم فهموا ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرج
ذلك عن الحرفية قوله تاء التأنيث اعلم انه انما جاز الحاق علامة التأنيث بالمسند مع ان المؤنث هو المسند اليه
دون الاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في الاسناد وبين الفاعل وذلك لاتصاله من جهة احتياجه الى الفاعل
وكون الفاعل كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو تضربان وتضربون وتضربين فتأنيث الفعل لتأنيث فاعله
مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين او اكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب وقوله

رب ارجون اى ارجعنى ارجعنى ومنه التاء ساكنة بخلاف فى تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فتنبه ان
اول الامر بسكون هذه على بناء الحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران
الاعراب عليها في نحو قائمة وتقلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية لعدم القلب تصرف وهو بالمعرب اولى ولكون اصل تاء الفعلية
هو السكون لم ترد اللام المحذوفة للساكنين في رمتا وغزتا لان التاء وان تحركت لاجل الالف التى بعدها وهى لجزء الكلمة
فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا
ودخافا وخافوا وخافن وخافن وبيعن وقولن فان عين الفعل فيه من لم يحذف لان سكون لام المضارع ليس باصل
حتى لا تحرك العارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في التاء الفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في
اضرب لتضرب كما بينا فاصل اللام لم تخافا ودخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهى الان متحركة بحركة كاللازمة لاجل اتصال
الضمير المرفوع الذى هو كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب ولم يقل الحق وقل الحق
لان اللام وان كان اصلها الحركة الا انها الان عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام
في اخشون واخشين وان تحركت الواو والياء الان حركتها لان اصل هاتين الحرفين السكون كالتاء الفعلية وجاءت لغة ضعيفة
باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا رماتا وغزاتا ولا يقولون رمات المرأة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة
ليست كجزء ما قبلها لان الظاهر ليس في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف يعنى نحو قاما اخواك
وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون الالف والواو والنون مثل التاء حروفا منبهة من اول الامر على ان الفاعل مثنى او
مجموع ولا يكون اسماء ضمائر لئلا يلزم لان تقدم الضمير على مفسره من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عبدا وفى
باب التنازع ولكونها حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث وقيل انما فعل ذلك لان الاكل
في الاصل موضوع للعقلاء وجاز ايضا استعمال النون في الرجال كقوله يعصرن السليط اقاربه وجوزان يريد بالا
النسوة بها ما يلى الواو ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما القائلون في مثل هذا الابدال فما ترى بدل
الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر والغرض كون الخبر مهما قوله التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا
لتاكيد الفعل قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن قوله تتبع حركة الاخر يخرج امثالها لان لكل من الكلمات
نون ساكنة الا ان نونها لا تتبع حركة اواخرها وقد استفيد منه ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الاخر ولم يقل
اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل كقوله وقولى ان اصبت لقد اصابن قوله لا لتاكيد الفعل يخرج نون التاكيد الخفيفة
وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا

وانا

وانما سميت التنوين وهو تفعيل من نونت لانها عارضة والمصدر هو الحادث ولذا يسميه سيبويه الحدث والحدثان
فسميت آلة تنوين الكلمة بالتنوين وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من العلم الموصوف بابن مضاف
الى علم نحو جاءنى زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك في قولك هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر
وهى بن بى وضل بن ضل لانه يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان بهذه
الصفة فان لم يكن بين علمين نحو جاءنى كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم تحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا
لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا وخبر لقلة استعماله ايضا كذلك مع ان التنوين
انما حذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا
مع خبره وحكم ابنة حكم ابن وفى الوصف ببنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في نحو قوله وحاتم الطائى
وهاب المائى وقوله والقيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا ضرورة وقرئ في الشذوذ قل هو الله احد الله
قوله نون التاكيد خفيفة ساكنة اقول انما حركت المشددة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الف الاثنين و
الف الفصل نحو اضربان واضربنان تشبيها بنون الاعراب التى في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا
النون في الاسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص بالمستقبل لم تدخل على الحال والماضى لما مر في باب المضارع ودخولها في
الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض واما في المستقبل الذى هو خبر محض
فلا تدخل الا بعد ان تدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما
تفعلن ليكون ذلك الاول توطئة لدخول نون التاكيد وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل او عدمه
كما في الامر والنهى والتحضيض والعرض والتمنى او السؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن
وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية كانت او حرفية قال
افبعد كندة تمدحن قبيلا وتقول كم تمكثن وانظرته تفعلن قال واقبل على رهطى ورهطك نبتحث مساعينا حتى
ترى كيف تفعلا والجزاء المصدر بحرف التاكيد نحو والله ليضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء جاز حذف
كما في اما تفعل ومتيما تفعلن وايهم ما تفعلن واياما تفعلن وانما تكونن اكثر او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما
وقد تدخل نون التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا لان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشأ
منه فزارة تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا وقوله نبتم نبات الخيزرانى في الثرى حديثا متى ما ياتك الخير ينفعا

لكنه اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا تقدم ما نحو ان تفعلن افعل قال من يثقفن منكم فليس بآيب
ابدا وقتل بني قتيبة شاف ويجي النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تليها او ايليها ما المزيدة في غير الشرط اختيارا لكن
قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي تحقق الذي اراه فيك وبألم ما تختننه يضرب لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة
ومن عضة ما ينبتن شكيرها يضرب لمن كان له اصل وامارة تدل على كون شي آخر وقلما يقولن وكثر ما يقولن وربما يقولن
وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرط يشبه النهي في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت
في علم ترفعن ثوبي شمالات فضرورة وانما حسن لزيادة ما في رب ويرفعن في حيزها ويجي النون بعد المنفي بلا اذا كانت متصلة
بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها لفا ان تشبه النهي واستشهد بقوله تع واتقوا فتنة لا تصيبن وقيل ان لا في الاية للنهي وقد
يجي مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا يجي بعد النفي اختيار العربية من معنى الطلب وتجرده منها
المؤكد في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما
وربما الحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن قبل يدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها
له بالمضارع قال ارايت ان جئت به املودا مرجلا ويلبس البرود او اقائلن احضروا الشهودا وقال آخر يا ليت شعري
عنكم حنيفا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله وليس حاملي الا ابن حمال ثم ان
النون تلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لا قومن بشرط ان لا يتعلق به شايق كقوله تعالى
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله لتعلمن ان اتيتني او سمع شاذ عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي
والاستفهام ومع اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال فاما ترينى ولي لمة فان الحوادث اودى بها وترك
النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اثباتها قوله وما قبلها ضمير المذكرين مضمو لان ضمير المذكرين اعني الواو اما ان
ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف لفا اتصلت بها نون التاكيد للساكنين
في كلمتين واوليهما مد وان كانت الثانية لشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل حال كلمتان
والثقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل لفا حذفت وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون
واضربين كما قيل اضربان لم يكن خارجا عن القياس كتمود الثوب ومديق والمفتوح ما قبلها تحرك للساكنين بالضم
وانما لم يحذف لانها ليست بمد كما يجي في التصريف في باب التقاء الساكنين وانما ضمت ولم تكسر ولم تفتح اجرا لما قبل
نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة يا فان
كان ما قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي حذفت الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت

بالكسر

بالكسر كاخشين وارضين اجرا لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا مع ان الكسر للساكنين هو
الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضن في ارضين قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما
عدا المذكور وما عداه الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث نحو
اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بل ما قبل الالف فتحة ولعل مراده ما فتح ما قبلها في الواحد
المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللامات المحذوفة للجزم
او للوقف في نحو ليغزون واغزون وليرمين وارمين وليخشين واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف
الجاري مجراه ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح مذهب سيبويه
والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل او مبنيا لانه يلحق النون بعد الفعل
عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح صيانة للفعل
من الكسر اخي الجر بلا ضرورة كما كانت في اضربن الا انه تحريك للساكن بحركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في
الاصل اي المضارع وكون النون كجزء الكلمة لاتصاله بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف
الرجل في اضرب الرجل فلكونها كاللازمة ترد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد في قم الليل هذا كله على
مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون واما على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون
من الاعراب او البناء فانه يقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين لانه لو لم يرد لقيل اغزن بالضم
وارمن بالكسر فكان يلتبس بالاول جمع المذكر وبالثاني الواحد المؤنث ففتح ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه
ومعتله وانما رد اللام في ارضين واخشين طردا للباب فقط لانه لم يكن يلتبس بشي آخر هذا ولغة طي على ما حكى
عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح في المعرب والمبني نحو والله لترمن زيدا و
ارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يا زيد وعليه قوله لفا قال قطني قال الى الله حلفه لتغنن عني ذا انائك اجمعا
وانما لم يحذف الالف في اضربان وان التقى ساكنان كما حذفوا الواو والياء في اضربن خوف اللبس بالواحد لان
النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء
وايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد يقوم مقام الحركة والنون كبعض الكلمة فصار اضربان كالضالين
واما الالف في اضربنان فلم يحذف لانها مجتلبة للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما
حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات

قوله ولا يدخلهما الخفيفة اى لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع
المثقلة فلان النون المدغم وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بهما دفعة وبالمتحركة ارتفاعة واحدة
فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقهما في نحو اضربانى بنون الوقاية واضربانّ نعمان وان
كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان التنوين المدغم فيها ليستا بلازمتين
واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان يبقى النون عندهم ساكنة
وهو المروى عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المد كقراءة نافع محياى وقراءة ابى عمرو واللائى وقولهم
التقت حلقتا البطان ولا شك ان كل ذلك في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين
وعليه حمل قوله ولا تتبعانِ بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة حرف برأسها عند سيبويه وعند اكثر
الكوفيين المخففة فرع المثقلة قوله وهما في غيرهما اى النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو
والياء قوله كالمنفصل اى كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة
حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند لحاق النون بها
وقد بينا نحن حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع
غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزى
وارمى واخشى واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز
كالكلمة المنفصلة تقول اغزنّ وارمنّ بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض
وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزى الجيش وارمى الغرض وتضم الواو المفتوح ما قبلها
نحو اخشوُنّ كما ضممتها مع المنفصل نحو اخشوُا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل تقول
اخشيِنّ كاخشيِ الرجل قوله فان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل
اى كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية نحو اغزوَنّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا
وارميا واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير
بارز كان النون كالضمير المتصل هذا هو زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو و
الياء في ارضوا وارضى متصلان ايضا وانت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الالف فليس قوله لان كالمتصل
على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل لو اشتغل مثلا لم يحذف

اللام

اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضممت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى
الامر الرجل ولم يحذفا كما في ارموا الرجل وارمى الغرض وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فاين الحمل وانما يحمل
الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم تثبت
العلة في المحمول كحمل انّ على الفعل المتعدي وان لم يكن في انّ العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله
والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا اتى المخففة ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه
حطا لها عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة
فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين يحذف في ابن وابنة
بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئين والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا
وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد نون المخففة في اضربانْ واضربنانْ ساكن يبدل لها همزة مفتوحة نحو اضربانءَ
الرجل واضربنانءَ الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما يحذف اتفاقا في المفرد
المذكر والمؤنث وجمع المذكر فيسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين وله اذا وقف على فعل في آخره نون خفيفة فحكمها
حكم التنوين اعني انه تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربنْ قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربانْ واضربنانْ
ان تقلب النون الخفيفة الفا فتمد فيها المدة الطولى بقدر الفين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت
على الالف لانها حرف لا تكرر ولا يؤتى بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر فيه لكنه يقدر ان المدة
الذي يزاد بعد النطق بالالف الاولى يرام به الف آخر وان لم ينفصل عن الاول ولم يتميز ويحذف في الوقف المضموم ما قبلها
والمكسور ما قبلها نحو اضربُنْ واضربِنْ وكان يونس يقول اقلبها واوا بعد الضمة في نحو اخشونْ وياء بعد الكسرة في
نحو اخشينْ فاقول اخشووا واخشيي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب من قال من اهل اليمن هذا زيدو ومررت بزيدي
وهي غير فصيحة واما في نحو اضربُنْ واضربِنْ فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ الا ان الواو والياء
عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران المردودان بعد حذف النون كما يجيء وتقول في هل تضربُنْ وهل تضربِنْ
هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة وعند غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء
ضميران ردا بعد حذف نون التأكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التأكيد كما يجيء قوله ردّ ما حذف يعني لما
حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل في الوصل تشبيها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربُنْ واضربِنْ
واخشونْ واخشينْ اضربوا واضربي واخشوا واخشي اومن الواو والياء مع النون التي بعدهما تقول في هل تضربُنْ

وهل تضربن وهل تخشون وهل تخشين هل يضربون وهل تضربين وهل تخشون وهل تخشين وهذا ايضا بنا على انهم قدروا
النون الخفيفة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف في جاني وقاضي
جا في قاضي بغير رد اليا على الافصح لكون التنوين لازمة لما لم يكن مانع فكانها ثابتة ايضا مع عروض الحذف هذا

آخر شرح المقدمة والحمد لله على انعامه وافضاله بتوفيق كماله وصلواته
على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وحم اختتامه في
الحضرة المقدسة الغروية على مشرفها
صلوات رب العزة وسلامه في
شوال سنة ست وثمانين
وستمائة
تم

ولنذكر احكامها السكت ان كان المصنف ذكر بعضها في التصريف وحرف التذكر والانكار وشين الكشكشة وسين
الكسكسة اما ها السكت فهي تزاد في آخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما ان كان آخرها الفا والكلمة حرف
او اسم عريق في البنا نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف حرف خفية فاريد بيانها فاذا جئت بعدها بها ساكنة
فلابد من مد الالف فتبين واما في الاسما المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البنا نحو لا فتى فلا تزيدها السكت الحو
الباس لها السكت بها الضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البنا لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب
مقدرا في الف افعى وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر انها لا يلحق المتحركة بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الالف
نحو هذا او هؤلا فليس الحركة الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان محركا بحركة بنائية نحو
هو وهي وهؤلا ولا يلحق من الها ساكنا آخر غير الالف المذكورة سوآء كان واوا او يا كهو وهذي او غيرهما كم
ومن وذلك لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف فالواو واليا في الندبة نحو واغلاماه ووا غلامكموه
ووا غلامكيه وفي الانكار نحو آلاميراه وآلاميروه والاميريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما وثاني الموضعين
اذا وقفت على كلمة محركة الآخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية لبيان تلك الحركة اللازمة لانه لو لم تزد الها لسقط
الحركة للوقف وانما لم يبين الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك هما رجلانه وضاربانه ومسلمونه وهنه
وضربتنه وحلنه وضربكنه ولكمه وثمه واضربنه وانطلقنه وضربته وعصايه وقاضيه وعلاميه وهوه وهيه وانيه

وكيفه وغير ذلك ودخولها فيما قبل آخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل آخره متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الآخر
ولم يلحقوها النونات في الامثلة الخمسة نحو يضربانه ويضربونه وتضربينه لان النون علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد
منع بعض البصريين ان يقال انطلقته وضربته لالتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول ايضا وليس بشيء
لان الخليل حكى انطلقته عن العرب ولو كان اللبس مانعا لم يقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمنه وقد استعملوا
في بعض ذلك الالف مكان الها لمناسبتها بها وذلك في انا وحيهلا ولم يلحقوها آخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر
لان حركة البنا عارضة فتشبه حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد لانه انما حرك كما ذكرنا في باب لمشابهة المعرب
فكان حركته اعرابية فلم يقولوا ضربه ولذا كان الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد
فها السكت واجبة نحو قه وفه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتدا بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه
وارمه واخشه ولم يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالها في مثلها ليست بواجبة لازمة لكنها الزم منها في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا
لم تأت بالها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اغزه واقه في قولك ان تع اعه وان تق
اقه الزم منها في اغزه ولم يرمه لان الاجحاف هنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفا واللام واسكان العين وبعض
العرب لا يلحقون ها السكت من المتحرك الآخر الا ما حذف من آخره شي ولا يقفون على ما لم يحذف منه شي كانا ولعل وليت
وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن عمر ان بعض العرب يقف على المحذوف الآخر ايضا نحو اغز وارم
بالاسكان من غيرها قال سيبويه هذه اقل اللغتين والحاق الها نحو غلام والام وحتام وبم وفيم وعم اجود من
حذفها لانه حذف منها الالف كما حذف في نحو اغزه وارمه واخشه الحرف الاخير وجوز اسكانها وان صارت الميم على
حرف واحد لانها امتزجت بحرف الجر قبلها فصارت معا كلحام لان الجار لا ينفك عن المجرور وهذا المجرور لكونه على
حرف صار كبعض حروف الجار فالاتصال حاصل من الطرفين ولهذا وقفت على نحو مجي م جئت فقلت بمجي مه فالها
لازمة كما في قه ودن لان المضاف لكونه اسما لا تمتزج بالمجرور امتزاج حرف الجر بمجروره وتحذف ها السكت في الدرج كهمزة
الوصل الا ان يجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى ملك عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت بعد الالف
لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف وتحركها من يثبتها وصلا بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها
لها بها الضمير او بالكسرة للساكنين وروي عن الوجهين يا مرحباه بحمار عفرا واما سين الكسكسة وهي في لغة بكر
بن وائل فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف لانه لو لم تلحقها السكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر وجعلوا ترك
السين في الوقف علامة للمذكر فيقولون اكرمتكس فاذا وصلوا لم يأتوا بها لان حركة الكاف لان كافية في الفصل بين

لذلك لانهم ان لم يلحقوها سكنت

الكافين وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف ولذا وصلوا حذفوا وغرضهم ما مر في الحاق السين وناس كثير من تميم من اسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شينا قال تضحك مني ان رأتني اخرش ولو حرشت لكشفت عن جرش وذلك ايضا للغرض المذكور وانما ابدلوها شينا لانها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق لانها ليست حلقية وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال انش في اهبة قال فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق آخر المذكور في الاستفهام بالالف خاصة لذا قصدت انكارا عتقادكون المذكور على ما ذكر او انكاركونه بخلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاءني زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان زيداه اي اتيك اي كيف يجيئك فهذه العلامة تبيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك ان زيدا جاءك وتنكر ان لا يجيئك قال الاخفش ان هذه الزيادة موضوعة لانكار المذكور على ما ذكر فقط فان اريد انكاركونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية فكانه يقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال انه لانكاركونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما يلحق هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام بلا فصل بينها وبين الكلام المذكور فان وصل الاسم بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم تلحق وكذا لا تلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول وما يفيد فائدته نحو اتقول زيدا وتتكلم زيد والاغلب مع حصول الشرايط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية لذلك المذكور بلفظه وحركته اعرابية كانت او بنائية نحو لذهبتوه لمن قال ذهبت وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت مدة الانكار من دون حكاية اللفظ المذكور بل تلحق العلامة بما يصح المعنى بلحوقها به من جملة كلامه تقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا لرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى يقال اتخرجوه ثم تقول آخر الكلام ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح فالاول نحو جاءني القاضي ورأيت المعلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على آخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف اول نقول القاضيه والمعلاه وايغزوه وان كان الساكن صحيحا تنوينا كان او غيره فلا بد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة الانكار الا الياء نحو ازيدنيه ولم اضربه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدناه وازيدانيه وآلاميره فليس مدة الانكار كعلامة الندبة لان تلك يجب ان يكون الفا الا عند اللبس ويجوز ذلك ان تلحق مدة الانكار بان مزيد بعد المذكور متخللة في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المدة لذان الا ياء لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والايضاح لان حرف المد والهاء خفيان فهو كما في اين فعل قال اللص الظاهر انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره

ساكن

ساكن محافظة لذلك الساكن لانه ان لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا ويسقط ان كان مدة وردد بجيئها بعد المتحرك في اانا انيه لان نون انا متحرك واجاب بان الزيادة انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن فيه الف لكن اتى بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لقيل انا بحذف احدى الالفين وقياس قاله ان يقال آالمعلى انيه وآالقاضي انيه وايغزوانيه ان اريد وهذا الذي قاله من تخصيص ان بالساكن آخره لم يجئ في كلام النحاة وانما هو قياس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو ازيدا يا فتى كما تترك العلامة في من حين يقول من يا فتى واما يجوز اثبات التنوين ههنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع زيادة الانكار بتوسط التنوين وبقي الهاء موقوفا عليه فلا يستنكر بقاء التنوين في الوقف ومدة الانكار يقع في منتهى الكلام بعد المتوسط الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمرنيه فيمن قال لقيت زيدا وعمرا او ازيدا الطويلاه ولذا قال ضربت عمر قلت اضربت عمرا فتدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد وعلى اي قسم شئت من اقسام الكلام بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء السكت ههنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك لذا انطق من تتذكر بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان متحركا كما يقول في قال ويقول ومن العام قالا فيمد فتحة اللام لان تتذكر مانيء ويصله به ويقولو من العامي ويصله بياء ساكنة ان كان الآخر ساكنا صحيحا تنوينا كان او غيره كسرته نحو اسيفي لذا اردت سيفا من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل قدي في الالف واللام لذا تذكرت نحو الحارث مثلا قدي والي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعصا ويغزو مددت ذلك الحرف الى ان تتذكر ولا يجتلب مدة اخرى ويجوز ان يقال انك تجتلبها وتحذف الاولى كما قيل في مدة الانكار ولا تلحق هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لان من انما تزاد اذا لم يقصد الوقف

تمت الكتاب بعون الله الوهاب بالصيام المشفع ليوم الحساب ليلة يوم فيه يصافون الصحاب في تسع عشر وتسعمائة بالحساب على يدي محمود بن حمزة الفائز في الطراب لا يخزيهم الله بعرض الكتاب وسطور الخطاب واراحهم جميعا بمشاهدته والعقاب وهو اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

اعلم ان العدول عن التصريح باب من البلاغة يحكى عن شريح ان عدي بن ارطاة اتاه
ومعه امراة من اهل الكوفة يخاصمها

چنان نزد جا کها کردون لباس دردمندانرا
که نه دست استین ونه پا بر دنه سر کریبانرا

وقف
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد ... بن ... عنه
وقفي عبده